Sociology



مجلة العلوم الإجتماعية

Journal of Social Science

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا - برلين



V.R33616

العدد 01 أكتوبر 2017



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتحية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا

العدد 01 أكتوبر 2017

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

أكـــــتـــــوبـــــر 2017

الــعــدد الأول (01)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

الهيئة العلمية والاستشارية.

شروط النشر:

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقرارا بذلك.

- أن يكون المقال في حدود 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.

- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.

- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين،(حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط simplified Arabic 12 للملخص العربي و Times New Roman 12 للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.

- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.00 بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.

- هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص(16 X23.5).

- يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.

- بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.

- تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس.(APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.

- يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس، المؤلف(السنة) ، عنوان الكتاب؟، ط(الطبعة إن وجدت)، دار النشر، مكان النشر، البلد، أما المقال: للمؤلف(السنة)، عنوان المقال، المجلة، م(المجلد)، ع(العدد)، مصدر المجلة(الجامعة أو المخبر مثلا)، مكان النشر، البلد.

- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.

- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

- يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

sciences@democraticac.de

كلمة العدد

ها هي مجلة العلوم الاجتماعية في عددها الأول تصدر من ألمانيا- برلين عن المركز الديمقراطي العربي، إذ تمثل حلقة لقاء للنخبة في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية بمساهمات متنوعة ومتعددة في حقول المعرفة الانسانية والاجتماعية تصبوا للإرتقاء بالبحث العلمي من خلال إسهامات أقلام متنوعة في جل المجالات المعرفية.

إن نجاح أي عمل يتوقف بالدرجة الأولى على مدى جديته ودقته وإتقانه، وهي جدية حرصنا على تواجدها في مختلف الأبحاث والدراسات التي تؤكد الطابع السوسيولوجي والسيكولوجي والتربوي الذي نحرص على تواجده بكل أطيافه ومناهله العلمية وفق مقاربات علمية متباينة.

ولقد تظافرت الكثير من الجهود لترى المجلة النور في حلتها الجديدة وطابعها المتميز، وهي تضاف بذلك للإصدارات العلمية للمركز، كما تشكل فضاءا علميا يعبر عن درجة من الوعي لدى الكثير من الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية، ولعل رجاؤنا الوحيد أن تكون هذه المجلة مساهمة في تطوير مجالات العلوم الاجتماعية التي أضحت الميدان الأساسي الذي يعول عليه من أجل القفز بوثبة نحو الرقي والتقدم للدول والمجتمعات.

ونأمل دائما أن تبقى المجلة فضاءا علميا وأساسيا للقاء بين الباحثين مرة أخرى في أعدادها القادمة.

عمار شرعان

رئيس المركز الديمقراطي العربي

مجلة العلوم الاجتماعية

المركز الديمقراطي العربي، العدد 01 أكتوبر 2017

فهرس المحتويات

صفحة

المعرفة الجغرافية بالمغرب وسؤال الهوية:

مسارات رحلة وعي بأهمية المجال وقضايا المجتمع

The geographic knowledge in Morocco and the question of identity:

Paths of awareness of the importance of the space and social issues

أ. ميلود الرحالي، باحث في الجغرافيا الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب
أ.حسن ضايض، رئيس قسم الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

ملخص: يعالج موضوع هذه الورقة البحثية إشكالية تحولات المعرفة الجغرافية في المغرب في سياق طموحها للتعبير عن الهوية الوطنية، وتغير الخطاب العلمي المعبِر عن ذلك خلال قرن من الزمن، وذلك باعتماد منهج تحليلي تاريخي للخطاب الجغرافي المنجز خلال هذه الفترة من جهة، ونقد الأطر النظرية والوسائل العملية لمساهمة الجغرافيين في بعض المشاريع المهيكلة للمجال من جهة أخرى، لذلك يعمد التحليل المعروض في هذه الورقة، المساهمة في الإجابة عن الأسئلة التالية: لمصلحة من تأسست هذه المعرفة بالمغرب؟، ما هي أهم مفاصل تاريخ المعرفة الجغرافية في المغرب؟، ما هي أهم التحولات التي عرفتها هذه المعرفة من حيث الهوية والموضوع؟، ما هي حدود مساهمة هذه المعرفة في تنمية المجال وتحقيق العيش الكريم لساكنيه؟.

الكلمات المفتاحية: المعرفة الجغرافية - الجغرافيا الكلونيالية - الجغرافيا الوطنية- الهوية الوطنية – التنمية الترابية.

Abstract: The topic of this paper addresses the problematic transformations of the geographical knowledge in Morocco in the context of its aspiration to express its national identity, along with the changes of the scientific discourse expressing that during the century. Firstly by adopting analytical and historical approach to the geographical discourse accomplished during this period, and secondly by criticising the theoretical frameworks and the practical tools of geographers' contribution in the projects constructing the territory.The analysis presented in this paper aims at finding answers to the following questions:

In whose favour was this knowledge founded in Morocco?

-What are the most important transformations of the history of geographical knowledge in Morocco?

What are the most important transformations of this knowledge in terms of identity and subject matter?

What are the limits of the contribution of this knowledge in the development of the territory and the realization of a decent life for its inhabitants?

Key words: Geographical knowledge, Colonial geography, National geography, National identity, Territorial development

مقدمة:

يتميز رصيد المعرفة الجغرافية في المغرب بالغنى والتنوع، إلا أنه يفتقر إلى الإجابة عن عدة أسئلة في غاية الدقة والتعقيد، فإذا كانت المعرفة الجغرافية قد استطاعت، في أمم أوربية وأمريكية، أن تسير إلى أبعد مدى، وهو أن تكون الأداة الرئيسية لإنجاز الحرب وإنجاحها، وتسهيل الاستعمار، وإخضاع الشعوب المجهولة والمتمنعة، ثم في مرحلة ثانية، تحقيق التنمية المستحقة لجميع المجالات المحلية وفق إمكانياتها الطبيعية والبشرية، فإن هذه المعرفة ببلادنا، لا تزال في نظر بعض النخب، مجرد علم للتدريس والتلقين لا أكثر، أو يتم تصورها مصدر توجس وقلق، لما تتسم به العديد من البحوث من جرأة كاشفة لحقائق ومعطيات غير مرغوب فيها من لدن صاحب القرار في كثير من الأحيان.

فرغم أهدافها غير النبيلة في غالب الأحيان، كانت الجغرافيا الفرنسية بالمغرب، وخاصة الكلونيالية منها، تتمتع بكامل الوحدة والتماسك، لأنها كانت موحدة الغاية والهدف، مما جعلها تتمتع بالدعم والتوجيه الرسمي الكافي، بل مشتغلة بالأساس، وفق أهدافه وفي خدمة مشاريعه، لذلك فمراجعتها ونقدها يكتسي أهمية بالغة، ليس فقط من جانب استيعاب سياقها، بل من جانب مناهجها وإشكالياتها التي لا تخلو من أهمية معرفية.

وبين محاولات التحرر وجاذبية التبعية، تشكلت الجغرافيا الوطنية، وتحولت مساراتها بتحول المجال والمجتمع المغربيين، وبعد قرن ونصف من الزمن، وما تراكمته من استفادة من أخطاء الماضي وتجارب الحاضر، اختارت الجغرافيا الوطنية اليوم، أن تنحاز إلى أولويات المشروع الوطني المتمثل في تحقيق التنمية الترابية المستدامة المبنية على تهيئة المجال وحسن إعداده، وتثمين الموارد بكل أنواعها، وتطوير الرأسمال المادي وغير المادي للمجال المغربي، طمعا في تحقيق الإقلاع الاقتصادي المطلوب، وتوفير الكرامة الآدمية للمواطنين، وتوقيع التصالح المستحق بين غايات العلم ومطالب المجتمع.

لكن بين واقع المعرفة الجغرافية اليوم وبين ما تصبو إليه، صعوبات وإكراهات، قد يساعد في تدليلها، فهم صحيح لتاريخ هذه المعرفة، وتقدير سليم لحاضرها، وتشخيص دقيق للمجال والمجتمع، وتحديد دقيق للأولويات، وتنبؤ موحد بمسارات المستقبل.

1. الفكر الجغرافي الفرنسي في نسختين: جغرافيا من أجل فرنسا وجغرافيا للمستعمرات.

هل يمكن تصنيف الجغرافيا الفرنسية ضمن الفلسفة الغربية العامة: "نحن والآخر"، لأن الملاحظ هو أن للفكر الجغرافي الفرنسي الحديث ولادتين:

- ولادة طبيعية في رحم المجال الفرنسي، حيث كانت الجغرافيا علما بالإنسان والمجتمع باعتبارهما الموضوع الأسمى للجغرافيا الاستراتيجية.
- ولادة اصطناعية في رحم ثانية (المجالات المستعمرة)، تصورتها فرنسا مجالا تابعا ينبغي استغلاله لتوفير حاجيات المجتمع الأصل.

1.1 الإنسان والمجال في الجغرافيا الوطنية الفرنسية:

كان الجغرافيون الفرنسيون سباقين إلى تنظيم أنفسهم من خلال الجمعية الجغرافية الفرنسية التي تأسست سنة 1821، والتي أخذت على عاتقها الاهتمام بدراسة المجال الفرنسي دراسة جغرافية متكاملة، وقد كان لهذه الجمعية فضل تطوير الاهتمام العلمي الأكاديمي للجغرافيا،

ولم تكن القضايا الداخلية لفرنسا أقل تأثيرا على الفكر الجغرافي، حيث أرخى الصراع القديم بين اليمين واليسار بظلاله على هذا الفكر، فعلى الرغم من أن كليهما (اليمين واليسار) متشبث بالنظرية الإقليمية في التحليل الجغرافي، وضرورة إقامة نظام ترابي متوازن يحقق العدالة الاجتماعية، إلا أن اليمين يستثمرها من أجل تأكيد استقلالية "الريف" بعاداته وطبائعه وخصوصياته، في حين أن اليسار يقدم "الإقليمية" كخلفية للتشبث بمفهوم "الدولة المركزية" الموحدة (محمد بلفقيه، 2002، ص 103)، مما يُظهر حجم تبعية الجغرافيا الفرنسية القديمة للفكر السياسي الأوربي الذي سيطر عليه مفهوم "الدولة المركزية" القادرة على مواجهة الوضع السياسي الأوربي المتوتر آنذاك.

وتبقى اللحظة الفارقة في تاريخ الفكر الجغرافي الفرنسي بامتياز، لحظة تعيين "دو لبلاش" في كرسي الجغرافيا سنة 1899 خلفا لـ"هملي Himley"، حيث كشف في محاضرته الافتتاحية بتاريخ 2 فبراير 1899، عن نواياه المعرفية والغاية التي يرمي إليها من الجغرافيا من خلال تركيزه على القضايا التالية (جريفيث تايلر، 1974، ص 99):

- إبراز العامل الجغرافي باعتباره أحد المؤثرات المركبة التي يجب أن تكون دائما نصب أعيننا في دراسة التاريخ.
- الحتمية الجغرافية أمر مفروغ منه.
- الجغرافيا الممتازة هي التي تؤخذ من الطبيعة.
- تستطيع الجغرافيا أن تضيف إلى الذخيرة العلمية المشتركة استعداد الإنسان بأن لا يفرق بين ما وحدته الطبيعة.

وقد استحدث "دو لبلاش" مفاهيم وآليات جديدة في البحث الجغرافي، من قبيل خرائط التوزيع السكاني، والكثافة السكانية، واستغلال التربة، وحركات المواصلات. أبحاث ساهمت بشكل لافت في انبثاق جغرافيا فرنسية متفردة في تحليل المشاهد داخل المدرسة الإقليمية(علي بو لربح، 2011، ص 316)، كما أنه تأثر كثيرا بأفكار "ريتر" حول أهمية البيئة في الدراسات الجغرافية، مما جعله يفضل مبدأ "الاحتمالية" على مبدأ "الحتمية"، لأن البيئة الطبيعية، في نظره، تقدم احتمالات أمام الإنسان، غير أن الإنسان يتصرف وفق تقاليده الخاصة ونمط عيشه، فأضحى هذا الموضوع في نظره روح الجغرافيا الجديدة.

وفي هذه المرحلة بالذات، تم تدشين الدخول إلى الجيل الجديد أو "الجغرافيا الجديدة"، فتم بالتالي تحويل الجغرافيا من علم الحقائق الأساسية "الحقائق الطبيعية" إلى علم يهتم بـ "الحقائق الاجتماعية"، ويعتبر "دو لابلاش" أول من أدخل التفكير الاجتماعي إلى علم الجغرافيا باعتماد مفهوم "نمط العيش"(Paul Claval, 1995, p62)، إلا أن قوة البحث السوسيولوجي وهيمنته خلال هذه المرحلة بقيادة "دوركايم"، جعل الجغرافيا تحجم عن الخوض المطلوب لإعلان انتسابها إلى العلوم الاجتماعية.

هكذا كان الفكر الجغرافي الفرنسي خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين علما طبيعيا واجتماعيا شاملا، من الطبيعة إنطلق، ومن أجل الإنسان تطور، ولمصلحة المجتمع والوطن أسس النظريات، ولخدمة الأمة أحدث النماذج ومحصها بالتجريب والخبرة الميدانية. وحتى لا يكون علما ظرفيا، أو طفرة معرفية، بادر الرواد إلى إدخاله إلى الجامعة

لتتناقله الأجيال الفرنسية، وتجدده على النحو الذي يرضي، باعتباره ملكا للأمة الفرنسية برمتها لا أطروحات خاصة محفوظة للأشخاص.

2.1 الجغرافيا الفرنسية في المغرب وسياق الاستعمار

لا شيء يذكر هاهنا من القيم والرهانات التي ذكرت، فالجغرافيا الفرنسية في المغرب كانت في حلة أخرى مغايرة تماما، شأنها شأن العديد من الأبحاث الاجتماعية، حيث لا يمكن إخراج البحث الجغرافي الفرنسي في المغرب، في مرحلة الحماية، عن دائرة المعرفة الكولونيالية عن المغرب، ودون عناء يمكن اكتشاف ذلك من خلال تركيز البحث الجغرافي على المعارف والمعطيات القابلة للاستثمار، ومن خلال مواضيع الاشتغال التي تنحصر في ثلاث(Naciri Mohamed,1989, p16): المعرفة الدقيقة لحجم الموارد وتوزيعها المجالي ومعرفة المجتمع القبلي المغربي، ومعرفة المدن والمجتمع الحضري معرفة تفصيلية دقيقة. وبالتالي تطور البحث الاجتماعي لتحقيق أهداف الاستعمار ممثلة في:

- معرفة البلاد بالكشف عن خيراتها، وفهم طبيعة مؤسساتها ولغاتها.
- تطوير الأبحاث الجغرافية والتاريخية والإثنوغرافية لتسريع فهم خصوصيات البنيات الاجتماعية المغربية.
- تجميع المعطيات والبيانات، وجعلها في متناول الرأي العام الفرنسي، بهدف تشجيعه على الانخراط والمشاركة في المشروع الاستعماري.

ةلقد استفاد الجغرافيون الفرنسيون، بالإضافة إلى الحاضنة المعرفية المتمثلة في "جمعية جغرافية المغرب Société de la Géographie du Maroc "، من العقلية الاستعمارية التي سادت في فرنسا، حيث إن كل جزء من المجال المغربي تتم معرفته ودراسته إلا تم إخضاعه فيما بعد، فاستطاعت فرنسا بذلك أن تستعمر المغرب استعمارا علميا واضحا مَهَّد الطريق، وجعل الخطوات سالكة للاستحواذ على خيرات البلد المجهول كما كان ينعت سابقا وتم استكشاف الأرض والإنسان بأدغال البلد وثخومه، "لا باعتباره سوقا جديدة فقط، بل أيضا كمستوطنات مفتوحة في وجه المعمرين"(محمد بلفقيه، 2002، ص 66).

وإذا كانت المعرفة الجغرافية قد قدمت كل هذه الخدمة للاستعمار، فإن هذا الأخير رد جميلها بأن مكنها من الدعم المادي والمعنوي اللازم، كما مكنها من الميدان لتجريب خبراتها وتطوير نظرياتها، واختبار نماذجها، وتصحيح أخطائها، فكانت نتيجة هذا الجهد المعرفي، عشرات الكتب المهمة التي أنتجها فريق كبير من أمثال "ركلوس" و"ببليه" و"دي بريفيل" و"ديمولان" وغيرهم.

2. الجغرافيا الوطنية في ظل ثقل بناء المغرب المستقل:

كان لمغادرة الجغرافيين الفرنسيين للمغرب وقعا كبيرا على البحث الجغرافي خلال بداية الاستقلال، فبالإضافة إلى قلة الأطر المغربية، واستنزافها في مسؤوليات إدارية، فإن عدد الباحثين والمتخصصين كان هزيلا في الأصل، مما جعل البحث الجغرافي في المغرب يعرف نكبة حقيقية وفراغا واضحا.

وإذا كانت الجغرافيا الطبيعية، في هذه الفترة، حاولت سد جزء من هذا الفراغ، من خلال التوسل بمناهج علوم الحياة والأرض، وإطلاق بعض مشاريع البحث في الجيومورفولوجيا

تحت إشراف بعض الجغرافيين الفرنسيين الذي آثروا الاستقرار بالمغرب بعد الاستقلال، مما سمح بتزايد التنسيق بين الجغرافيين وغيرهم من الباحثين من مختلف التخصصات، فإن الجغرافيا البشرية، وعلى الرغم من المحاولات الحثيثة، خاصة البحوث الميدانية المدعومة أو المؤطرة من قبل جغرافيين فرنسيين من أمثال "جون لوكوز" و"جون فرنسوا تروان"، لم تستطع ملأ الفراغ الكبير الذي تركه رحيل الخبير "جون سيليريي".

غير أن القصور الذي شهده البحث الجغرافي في هذه الفترة، لا ينفي المبادرات الاستثنائية التي قام بها الباحثون الجغرافيون الأجانب والوطنيين، والمتمثلة في عقد العديد من الندوات والمؤتمرات للتداول في بعض القضايا الجغرافية الهامة، والتي واكبتها مجلة جغرافية المغرب بالنشر والتعريف، نخص بالذكر منها: الندوة الخاصة بالجغرافية التطبيقية(العدد 1-2 سنة 1962)، الندوة الخاصة بالتعرية(العدد 6 لسنة 1964)، والندوة الخاصة بدراسة "الدواوير" و"المراكز الريفية"(العدد 8 لسنة 1965)، كما أنه لا يمكن نكران التنوع الذي عرفه البحث الجغرافي، حيث تم رصد ما يقارب 200 مقال بمجلة جغرافية المغرب في الفترة الممتدة ما بين 1952 و1969، تتوزع بين الكارطوغرافيا والجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية والاقتصادية، بالإضافة إلى جغرافية الأرياف التي استأثرت بالنصيب الأوفر من المقالات. إلا أنه وباستثناء بعض المقالات والبحوث لكل من الدكتور "محمد الناصري" والدكتور "أحمد الغرباوي" وبعض الباحثين الشباب، فإن الهيمنة بقيت واضحة للباحثين الفرنسيين الذين استثمروا خبراتهم السابقة في فترة الاستعمار، مما جعل لهذا الإرث وزنا هاما على مستوى الحجم الكلي للدراسات الجغرافية للمجال المغربي، وتأثيرا كبيرا فيما يخص توجه البحث الجغرافي(لحسن جنان، 1989، ص 29).

وتبقى فترة الثمانينيات من الفترات الغنية فيما يخص الإنتاج الجغرافي المنجز من قبل الباحثين المغاربة، فقد تجاوزت نسبة إصداراتهم بمجلة جغرافية المغرب بين سنتي 1975 و1983 حوالي الثلثين من مجموع المقالات والبحوث المنشورة (Berriene Mohamed,1984,p69)، ولا يمكن بحال من الأحوال تبرير ضعف الإنتاج الجغرافي بالظروف الموضوعية(قلة الأطر، ثقل أعباء التدريس، قلة الدعم المادي والنفسي)، لأن العشرية الثالثة من الاستقلال على سبيل المثال، عرفت طفرة نوعية فيما يخص تدريس المادة ومعها البحث الجغرافي، حيث تم اتخاذ قرار تعريب المادة الذي جاء استجابة للظروف الموضوعية لطبيعة تكوين الطلبة المغاربة الوافدين على الجامعات التي أخذت أعدادها هي الأخرى في التزايد مخففة الضغط على المركز(كلية الآداب بالرباط)، مما زاد من أعداد الخريجين والملتحقين بالدراسات العليا.

لكن في الوقت الذي تزايدت فيه أعداد الطلبة المغاربة الباحثين والأساتذة الجامعيين بشعبة الجغرافيا، تزايدت حدة الانقسام، وأخذت معاني الفرقة تذب في صفوف أبناء الخندق الجغرافي الوطني، "فسادت المشاحنات والمعارك الجانبية التي تنم عن عدم النضج وغياب الوعي بوحدة الهدف، وتمزق الصف، وتعززت عزلة الجغرافيين وزادت تناقضاتهم(عبد اللطيف فضل الله الجامعي، 1989، ص 25).

بعد هذه التراكمات التي أحرزها البحث الجغرافي في المغرب، وبعد تزايد عدد الجامعات والمعاهد المتخصصة، ومعها أقسام الجغرافيا بجل فروعها، وفي غمرة الاهتمام بقضايا التنمية وإعداد التراب، توجه البحث الجغرافي مع نهاية القرن الماضي نحو قضايا التنمية والتهيئة المجالية، باعتبارهما موضوعين حيويين يعيدان للجغرافيا انتسابها للمجال من جهة ويثبت قدرتها على مسايرة تطور البحث العلمي لمصلحة الإنسان من جهة أخرى(نظرا لأهمية هذه المرحلة ودور البحث الجغرافي فيها سنرجع إليها بشيء من التفصيل في نهاية المقال).

3. مسارات وتحولات الفكر الجغرافي بالمغرب:

لا يزال البحث الجغرافي يطور نفسه ليساير تطور مناهج العلوم، ويستجيب لحاجيات المجتمع، فعلى الصعيد العالمي، تطور الفكر الجغرافي خلال قرن ونيف من جغرافيا تأملية غير متخصصة يمارسها كل الباحثين، إلى جغرافيا كلاسيكية تكبل نفسها في قفص العلوم الطبيعية ومربع منهج الحتمية، إلى جغرافيا جديدة تستعمل أحدث التقنيات والمناهج العلمية لمقاربة المشاكل الآنية للمجال واستشراف مستقبله.

وعلى الرغم من الانطلاقة المتأخرة للبحث الجغرافي بالمغرب[1]، إلا أن الباحثين الجغرافيين (المغاربة والأجانب)، استطاعوا تجريب العديد من المناهج والمقاربات الجغرافية لفهم خصوصيات هذا المجال وطبيعة المجتمع الذي يستوطنه.

3.1 بين الأمس واليوم، كل مدرسة جغرافية تبني مفاهيمها وأدواتها ومقارباتها الخاصة.

يكتسي المفهوم العلمي أهمية قصوى في تمييز العلم عن غيره من الأنشطة العقلية، ويعتبر بمثابة المعرفة الأولية بموضوع معين(سالم يافوت، 2005، ص 54)، والمفهوم العلمي هو السبيل إلى تأسيس بنيان العلم بطريقة نسقية، يستطيع من خلالها أن يقدم نفسه منتوجا تواصليا بموضوعه، ولغته، ومنهجه الخالص.

لكن في شأن هذه المفاهيم دار السجال الكثير على مر ما يزيد عن قرن من الزمن، وقد تطورت هذه المفاهيم وتجددت بتطور الفكر الجغرافي نفسه، إلى أن تم تفريغ هذا الفكر في أوعية معرفية تمثلها المدارس الجغرافية الحالية، مع لفت الانتباه إلى أن غياب الشبكات المفاهيمية الموحدة، جعل الجغرافيين ينقسمون إلى إتجاهات ثلاث بحسب تبنيهم لأحد المفاهيم المركزية: "الإقليم"، و"المشهد"، و"المكان".

1.1.3 "الإقليمية" ومفهوم "الإقليم": أمام انعدام خرائط شاملة ومعطيات دقيقة عن المجال الجغرافي المغربي، حاولت الجغرافيا الفرنسية في عهد الحماية تبني المقاربة الإقليمية، من خلال ربط البحث في المجال المغربي بالمجموعة المتوسطية لشمال إفريقيا،

[1] - على الرغم مما تزخر به المكتبة المغربية من كتب جغرافية قديمة، إلا أنه وباستثناء بعض الرحلات التي قام بها دبلوماسيون مغاربة خلال القرن التاسع عشر ودونوا تقاريرها في سجلات مكتوبة، لم يشهد المغرب بحثا جغرافيا أكاديميا دقيقا إلا مع دخول المستعمر بداية القرن الماضي.

وقد طغى على هذه المقاربة حينئذ، الاهتمام بالسياق التاريخي لتشكل المجال الكبير لشمال إفريقيا[2].

ومع تطور البحث الجغرافي، وتقدم وضعية الحماية بالمغرب، وتداخل المصالح المعرفية وطموحات الإدارة الاستعمارية، بادر البحث الجغرافي الكولونيالي إلى اقتراح تقسيم إقليمي للمغرب وفق المعطيات الميدانية لعلاقة "الأهالي"(السكان الأصليون) بالمستعمر، وبذلك تم تقسيم المغرب إلى سهول ذات أهمية بالغة، خاصة من حيث الاستيطان الفلاحي(المغرب النافع)، ثم المجالات الجبلية وما وراءها (المغرب غير النافع)، حيث اعتبرها أقاليم منشقة أو غير خاضعة، وأولاها أهمية استراتيجية بالغة لإخضاعها.

وبعد إخضاع جزء كبير من المجال المغربي المتمنع بالجبال، قام رائدا الجغرافيا الكلونيالية "جون سيليريي" و"جورج هاردي" باجتهاد جديد يقسم المغرب إلى ستة مجالات طبيعية بالدرجة الأولى، وما لبث هذان الأخيران إلا قليلا حتى اقترح "سيليريي" سنة 1948 زيادة في عدد المجالات لتصل إلى ثمان مجموعات مجالية كبرى، وفي سنة 1950، اقترح "جولي" لائحة للتقسيم الجهوي للمغرب على أساس طبيعي.

وعليه يمكن، دون إسهاب، فهم مرتكزات المقاربة "الإقليمية" في هذه الفترة، التي لم تخرج عن رهاني الأمن(الإخضاع) والاستيطان الاقتصادي(الفلاحي بالأساس)، وبالتالي تكون المقاربة الإقليمية، في نسختها الفرنسية، قد طمست حقائق المجال الإقليمي ومكوناته العامة التي يكتسب منها وحدته وانسجامه، وركزت بالأساس على تقسيم "شبه إقليمي" يخدم مصالحها الاستعمارية الآنية[3].

وخلال مرحلة الاستقلال، تبنى البحث الجغرافي مفهوم "الإقليم" للمساهمة في مشاريع إعداد التراب، وخاصة مع إطلاق مشروع "الجهوية الاقتصادية" نهاية السبعينيات، ثم في مستهل القرن الحالي، مع تبني مبادرة "الحوار الوطني لإعداد التراب" سنة 2000، وإذا كانت قضية التقسيم تبقى بارزة في تناول الجغرافيين للمجال، فإن قضايا"التنمية" و"العدالة الاجتماعية" و"التوازن الترابي" أصبحت من القضايا المركزية الآن في البحث الجغرافي المغربي، بحيث غدا مطلب "إعادة هيكلة المنظومة الترابية" للمغرب من أولويات البحث الجغرافي في نسخته الحالية.

2.1.3 "المشهدية" ومفهوم "المشهد" أو "التنظيم": مصطلح "المشهد" من أدق التعابير عن موضوع الجغرافيا باعتبارها علما يهتم بالتباين على سطح الأرض، وهو اقتباس من الجغرافيا الألمانية مع "ريختوفر"، وإذا كان مفهوم المشهد في القرن التاسع عشر ينتسب إلى مدرسة "الحتمية"[4]، فإن هذا المفهوم عرف تطورا مهما مع مدرسة "الإمكانية" الفرنسية

---

[2] - يمكن ملاحظة مظاهر هذه المقاربة من خلال تتبع المقالات التي تم نشرها، خاصة في "مجلة العالم الإسلامي".

[3] - دليل ذلك، هو تراجع الحماية ومعها البحث الجغرافي عن تبني هذا التقسيم بعد توسع المناطق الخاضعة للحماية وتغير موازين القوى خلال العشرية الأخيرة من الاستعمار.

[4] - انبثق عن هذا المفهوم خلال القرن 19 مفهومان مرتبطان بالحتمية، وهما: "المشهد الطبيعي" المعتمد في الدراسات الجيومورفولوجية والنباتية، و"المشهد الحضاري أو الثقافي" (المشاهد المستحدثة من قبل الإنسان).

التي تم اعتماد نماذجها في المغرب، حيث تم اعتبار التغيرات المترتبة على فعل الإنسان في المجال جزء من مكونات المشهد، وقد تم اعتماد هذه المقاربة من قبل العديد من الجغرافيين، من أمثال: "جان دريش" و"جون لوكوز" وغيرهما، وتشترك هذه الدراسات في أنها تصور المشهد عبارة عن "تنظيم" خاص للمجال، ونتاج تفاعل عناصر أساسية أهمها: الإنسان والأرض(سيليريي 1943) الإنسان والوسط الجغرافي (دريش 1942)، السكان والمجال (لوكوز 1964) (عبد الله الصاوي، 2000، ص 134).

إلا أن الجغرافيا عندما تعرضت للمسألة الاجتماعية، من هذا المنظور، فد درست فقط المظاهر الخارجية للمشهد، وبالتالي استثنت السلوك البشري عبر الزمن، لذلك قامت الدراسات الجغرافية الحديثة بتطوير مفهوم "المشهد" وفق متطلبات التنمية والتخطيط، فأصبح مفهوم "المشهد" يمثل نظاما بيئيا متميزا بخصائص محددة وخاصة، وبالتالي أصبحت الآن المقاربة "المشهدية" إطارا نظريا لدراسة وتقييم مشاريع توطين الأنشطة واستغلالها، ومظهرا لإبراز الهوية المحلية للمجتمع في الزمان والمكان.

3.1.3 "البيئية" ومفهوم "نمط العيش": تعتبر المقاربة "الإيكولوجية" إحدى مقاربات مدرسة "الإمكانية" التي أبدعها "دو لا بلاش" لتطوير الجغرافيا الفرنسية، اعتبارا أن الظواهر الجغرافية، كشتى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، لا تقبل فكرة "الحتمية السببية" المطلقة، وإنما هي علاقة "تكيف" مع ظروف البيئة، وربما جاوز الأمر ذلك، إلى علاقات "توافق" بين واقع طبيعي خاص وواقع بشري معين(صفوح خير،2002، ص 670).

ويعد مفهوم "نمط العيش" من المفاهيم الأصيلة التي جعلت الجغرافيا تعلن انتسابها إلى العلوم الاجتماعية، فأصل تداول هذا المفهوم هي السوسيولوجيا، إلا أن الجغرافيا الفرنسية استعارته وطورته بما يكفي للقيام بالتحريات والبحوث الميدانية، ففي جغرافية الأرياف مثلا ولمقاربة المجتمعات الرعي -زراعية، نجد "دو لبلاش" يؤكد أن الرعاة والمزارعون "يتميزون بعضهم عن بعض بسبب عاداتهم وتصوراتهم الناجمة بالذات عن اختلاف نمط حياتهم" (Vidal de la Blanche, 1911, p 194).

وإذا كانت الجغرافيا الفرنسية في المغرب، قد استعملت هذا المفهوم، خاصة في جغرافية الأرياف، لفهم طبيعة ارتباط الإنسان الريفي بمجاله، وبالتالي الوصول إلى نقطة الارتكاز في هذه العلاقة المتمثلة في مركزية وسائل الإنتاج(الأرض والماء)، والعمل على تحويلهما إلى مجرد رأسمال مادي يمكن تسويقه، ومعرفة أصول القبائل وتأثيرها في تنظيم البنيات الاجتماعية ونمط عيش القبائل(Bernard Augustin, 1924,p 275)، فإن المقاربة البيئية أو الإيكولوجية لا تزال سارية المفعول في البحث الجغرافي في المغرب، حيث يتم استثمار محدداتها اليوم لفهم مداخل تنمية المجال وتطوير المجتمع، وهي مقاربة تعرف التجديد المستمر نظرا لارتباطها بالاستراتيجيات الاجتماعية، ومجمل التحولات التي يشهدها المجال، وفي ذلك يتحدث "بول كلافال" Paul Claval عن ارتباط هذه المقاربة بالجدلية الاستراتيجية للبحث الجغرافي، المتمثلة في الثنائية: طبيعة/ثقافة (Paul Claval,1995, p62).

2.3 الفكر الجغرافي وقضايا المجتمع، انبثاق مفهوم "المجال/التراب" وحيثيات المقاربة الترابية:

1.2.3 جغرافيا تطبيقية واعدة، لكن تحت الطلب في غالب الأحيان: في سابقة تاريخية بعد إخراج "الميثاق الجماعي الجديد"، تم إطلاق دينامية جديدة في علاقة الجغرافيين بالأوراش التنموية الوطنية والمحلية، فقد تمت مساهمة بعض الجغرافيين في إعداد وإنجاز العديد من المشاريع الترابية، منها: "تصاميم التهيئة الجماعية" و"تصاميم التهيئة بالمدن" و"التصاميم الجماعية للتنمية" و"المخططات المديرية الجهوية"، وكذا مساهمة بعض الأسماء الجغرافية في إعداد "التصاميم الجهوية لإعداد التراب" و "المخططات المديرية الجهوية" و"مخططات توجيه التهيئة العمرانية"، وكذا المشاركة في مراحل إعداد المشاريع الترابية، خاصة مرحلة "التشخيص الترابي". لكن هذه الدينامية الاستثنائية التي عرفها البحث الجغرافي، والتي لا يمكن لباحث إلا أن يثمنها، لا تخلو من إشكالات بنيوية في علاقة البحث الأكاديمي بالفاعل السياسي وقضايا المجتمع، بحيث:

في السابق كانت مساهمة الجغرافيين، تقتصر على مشاركة الجغرافيين الرواد في بعض المشاريع التنموية، وخاصة الأجانب منهم، ومن يشتغل معهم في مؤسسات الخبرة أو البحث أما الآن، فقد تم الانتقال إلى تبني سياسة إطلاق الصفقات وإعلان العروض عن الدراسات المرغوبة، وهي مرحلة متقدمة، لكنها لا تخلو من مخاطر، نظرا لكون الجغرافي لا يساهم إلا من خلال فريق بحث متكامل، مما يفرض عليه إيجاد آليات فعالة لتسويق مشاريعه والانخراط في مجموعات بحثية مقبولة من لدن صاحب القرار، أما الخطر الثاني المحدق بالجغرافيا في هذه الحالة، فهو تحول البحث إلى مجرد مساهمة تقنية فقط على شاكلة مكاتب الخبرة.

وبالرجوع إلى قائمة أسماء الجغرافيين الذين يساهمون اليوم في مشاريع التنمية الترابية والذين ينتمون بالأساس لجامعة محمد الخامس بالرباط، وبعض الأسماء بجامعات أخرى هنا وهناك، والتي تبقى مرتبطة بهذه الأسماء في الغالب، يوحي بأن مساهمة الجغرافيين لم تكن وفق معايير أكاديمية صرفة، بل تنطوي أحيانا على حيثيات أخرى ومعايير غير علمية[5].

2.2.3 موقع الجغرافيين من المقاربة الترابية بالمغرب، وأمل تحقيق العدالة الاجتماعية: لم يشهد المغرب مقاربة ترابية شاملة كالتي شهدها مع مطلع القرن الحالي بعد إطلاق مبادرة الحوار الوطني لإعداد التراب، والتي اتخذت من المناهج الجغرافية إطارا معرفيا مرجعيا لها وقد راهن المغرب على سن مقاربة علمية لمعرفة المجال المغربي بكل تفاصيله وحاجياته وإمكاناته، وبمقاربة تشاركية، ركزت منهجية إعداد التراب على ثلاث مستويات لتدبير الشأن الترابي بالمغرب، وهي:

- إطلاق مبادرة الحوار الوطني حول إعداد التراب سنة 2000.

---

[5] - في غياب المؤسسة الجامعة لكل الجغرافيين المغاربة، لا يمكن الحديث عن مشاركة منصفة، كما تجدر الإشارة إلى أن مساهمة بعض الجغرافيين ترجع إلى كون بعضهم أصبحوا أعضاء في مجالس ترابية، أو رؤساء لها، أو أعضاء في مؤسسات جهوية وإقليمية رسمية.

- إعداد الميثاق الوطني لإعداد التراب 2001.
- صياغة التصميم الوطني لإعداد التراب 2002.

إنها مقاربة سوسيو-مجالية بامتياز، حيث التركيز على مفهوم المكان باعتباره صيرورة تكاملية بين كل العناصر، والتركيز على دراسة المجال هنا لا ينبع من الرغبة في المعرفة والتحليل وفهم الأنظمة المتحكمة فقط، بل تجاوزها إلى مستويات التأهيل والتنمية وعدالة التوزيع، وعلى الرغم مما يمكن أن يبدو من تناقض بين المرتكزين اللذين بني عليهما مشروع إعداد التراب(المساواة الاجتماعية والتمييز الاقتصادي)، إلا أن مشروع التصميم، راهن على حنكة الدولة في التدبير المتوازن بين تدخلاتها المباشرة في تحقيق المساواة الاجتماعية في الخدمات الأساسية دون تمييز، وبين منطق التمييز الاقتصادي لحفز النمو عبر توسيع نطاق المقاولة.

إذا رجعنا إلى سياسة إعداد التراب في نسختها الأخيرة لسنة 2000، فالواضح أنها ترتكز على نظرية "الأماكن المركزية" و"أقطاب النمو" التي تتخذ من أبحاث الجغرافيين والاقتصاديين، من أمثال "ديفد هارفي" و"كيفن كِكس"، وخاصة "فالتر كريستالر" أرضية معرفية لها، وهي التي تم اعتمادها في العديد من الدول النامية، خاصة في منتصف القرن الماضي، كما تم اعتمادها في بعض الدراسات الجغرافية السابقة بالمغرب، مثل دراسات "جان فرانسوا تروان" للأسواق المغربية.

إن هذا النموذج من المقاربات المجالية يجعل المجال أحيانا، وبكل مكوناته خاضع بشكل أو بآخر لمعادلات ومقاربات إحصائية، وبالتالي ينفي دور الإنسان، ويبسِّط الواقع في نماذج حسابية(سعيد بوجروف، 2012، ص 67)، كما لا يمكن غض النظر عن الشروط الأساسية لإنجاح هذه النظرية، وهي بالأساس: التجانس الاقتصادي والتجانس الطبوغرافي للمجال المحلي، وإلا فإن تطبيق هذه النظرية، في غياب الشروط المذكورة، يأتي على البلدة المستهدفة فيجعل منها مستحاثة(صفوح خير، 2002، ص 191).

لقد راهنت السياسات العمومية في مجال إعداد التراب، بالإضافة إلى تحقيق اللامركزية الإدارية، على الاهتمام بالعوامل السوسيو اقتصادية للمجال المغربي، إلا أن هذه الاعتبارات أثبتت افتقارها إلى مقاربة جغرافية صلبة للإعداد رغم مشاركة الجغرافيين، لأن المقاربة الجغرافية لا تستهدف فقط معرفة الخصوصيات والمؤهلات الطبيعية والبشرية للمجالات الإقليمية، بل تستهدف الاهتمام بقضايا المجتمع من خلال تقليص الفوارق المجالية والتنموية بين هذه المجالات، والبحث في سبل إحداث استقلالية حقيقية لهذه المجالات، وفق مواردها ومقوماتها الخاصة، وليس وفق حجم علاقتها بالمركز (Serge Latouche, 1984,p33-50)، "فالغاية الحقيقية من وراء كل دراسة جغرافية، هو الوصول إلى سياسة تخطيطية متوازنة من أجل عدالة الإعداد والتوزيع، لأن الكفاية والعدل هما الهدفين النهائيين لأي باحث جغرافي"(صفوح خير، 2002، ص 403).

وعليه، فقد كان منتظرا من تدخل الفاعل الأكاديمي الجغرافي أن يضفي لمسته الخاصة على عمليات التهيئة والإعداد من خلال مقاربة اجتماعية حقيقية، وهو ما لم يتم بالشكل المطلوب إلى الآن.

3.2.3 الجغرافيا الوطنية وقضايا الجهة والجهوية:

إن نقاش موضوع الجهوية في المغرب هو نقاش في صميم مسار بناء الدولة، فقد ارتبط موضوع الجهة وقضايا الجهوية بمسار تطور تنظيم الدولة الحديثة في المغرب منذ مطلع الاستقلال، وقد عرف مسار منظومة تشكيل التراب المغربي عدة مراحل مفصلية قبل أن يتوج بمشروع جهوية 2011 مع التعديل الدستوري الأخير، وإذا كانت كل مرحلة من هذه المراحل تتميز بخصوصيتها، وكل مشروع يستقل بأولوياته السياسية والاجتماعية، ودوافعه وأهدافه ومعاييره المتميزة، فإن الثابت في كل هذه المراحل والمبادرات، هو استهداف تحقيق مشروع اللامركزية، والديمقراطية المحلية، وإعداد وتأهيل النخب المحلية القادرة على إنجاز مشاريع التنمية، وتقريب الخدمات من المواطنين.

فهل استطاع مشروع جهوية 2011 أن يتوج هذا المسار بتحقيق اللامركزية والتنمية الترابية؟

إن قضية الجهوية، من المنظور الجغرافي، بما هي اختيار لنمط خاص لتدبير المجال وتنظيم المجتمع، تدعونا إلى تحليل ثلاث قضايا أساسية:

- قضية التوفيق بين طموح الاندماج العالمي (ضغوط العولمة) والخصوصيات المحلية.
- قضية احترام تنوع "أنماط الحياة"، أو تنوع "الهويات الترابية" في المجالات المغربية (التاريخ، المكان، المجتمع، الثقافة).
- قضية موقع المقومات الطبيعية (مجموع الموارد الترابية) من التقسيم الجهوي الجديد، وكيف يمكن للمعطى الطبيعي، أن يسرع وتيرة الحركة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في المجال (إدخال التجهيزات والبنيات والمشاريع الضرورية).

لقد وجب الإقرار بداية بأن الفاعل الأكاديمي الجغرافي لم يحظ بالحق الكامل في المشاركة في أوراش نقاش المشروع ومراحل صياغته إلا على سبيل الاستئناس بطريقة انتقائية، وقد عبر جل الأكاديميين عن عدم رضاهم عن هذه الطريقة في التعامل، لكن على الرغم من ذلك، عرفت جل مختبرات البحث الجامعية نقاشات صريحة للمشروع وطموحاته وإكراهاته وانتظاراته، فتم طرح العديد من الأسئلة التي تشكل في عمومها المقاربة الجغرافية لقضية الجهوية وإعداد التراب.

لكن تجدر الإشارة إلى أن جل الجغرافيين في تعاطيهم مع نسخة 2011، لم يتمتعوا بالجرأة المطلوبة في النقد والتوجيه، حيث كانت عموم ملاحظاتهم تهم الجوانب التقنية للمشروع، في حين أن القضايا المركزية والمفصلية من المشروع، لم تنل الحظ الوافر من التحليل والتقييم والنقد، ومنها:

- قضية غياب الأطر النظرية المرجعية لخيار الجهوية وتقسيم التراب بعد فشل تبني نظرية "الأقطاب التنموية".
- إغفال الجوانب اللا مادية للإنتاج، ودورها في إقامة جهات حية من خلال دراسات جغرافية معتبرة، حيث بإمكان "الاتجاهات السلوكية" في الجغرافيا الاجتماعية مثلا أن تمد صاحب القرار بواقع التباين المكاني لسلوكات الأفراد والجماعات والعوامل المؤثرة فيها،

مما يمنحه القدرة على إعداد تقسيمات خاصة للتراب، باعتباره مسرحا خاصا لتمثلات اجتماعية محددة.

- قضية ازدواجية التنظيم الإداري المغربي: مركزية مؤسسات الوصاية (الدولة)[6] وامتدادها الوطني، ومحدودية التنظيم الترابي للمؤسسات المنتخبة[7]، مع القطيعة الحاصلة ما بين المؤسسة التشريعية المنتخبة على المستوى المركزي(البرلمان)، وباقي الجماعات الترابية الأخرى التي تصبح تحت وصاية مؤسسات الدولة (وزارة الداخلية) داخل الحيز الجغرافي المحلي.

- مشكل استمرار ضعف المشاركة الانتخابية، وتدني مشاركة السكان في المشاريع التنموية المقترحة، وعدم تقديم إجابات عملية لذلك.

واقتصرت ملاحظات الجغرافيين على القضايا التفصيلية التالية:

- تثمين محاولة المشروع إدماج السكان في القرار الترابي، مع التعبير عن قصور وسيلة رفع العرائض عن تحقيق المساهمة الفعالة للمواطنين؛

- إبراز استمرار مركزية سلطات الوصاية في تدبير الشأن العام المحلي، وتحكمها في الموارد، وخاصة الموارد المالية.

- تأكيد عدم خضوع التقسيم الجهوي لمعايير محددة، مما جعل المشروع يتسم بالاختلال الديمغرافي واختلال الموارد واختلال المجال الطبيعي.

- التشكيك في قدرة بعض الحواضر على لعب دور الأقطاب التنموية، وذلك في غياب شبكات قوية للمواصلات وحركة اقتصادية منظمة.

- التشديد على ضعف وعي شريحة المستثمرين بأدوارها التنموية والسوسيو-اقتصادية المطلوبة في هذه المرحلة المفصلية.

- إعادة طرح سؤال كفاءة مشروع جهوية ما بعد 2011 ليستوعب قضية "الحكم الذاتي" بالصحراء التي كانت ثاني أهم غايات المشروع في نسخته هذه.

- إبراز استمرار التحكم في التقطيع الانتخابي، وكذا استمرار التحكم في تعيين رؤساء الجهات، مما أفقد نتائج الانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر 2016 مصداقيتها.

- غياب مقاربة جهوية خاصة بالمجالات الهشة، مثل الواحات والجبال، التي لا يمكن تنميتها من خلال ربطها بالحواضر القريبة، نظرا لخصوصياتها الثقافية والتاريخية، مما جعل الساكنة، ومعها المنتخبون، غير راضين عن التقطيع الانتخابي المعتمد.

---

[6] - نقصد بمؤسسات الدولة، المؤسسات المركزية والمحلية التي يتم تعيينها من قبل المؤسسة الملكية بظهير، سواء كانت مؤسسات مركزية مثل الوزير (الوزارة) أو محلية مثل والي الجهة (الجهة) وعامل الإقليم (الإقليم).

[7] - يصل امتداد المؤسسات المنتخبة إلى حدود الجهة فقط، مع العلم أنه وفق القانون المغربي، فلا وجود لعلاقة دستورية أو قانونية بين الجهة كأعلى جماعة ترابية منتخبة والبرلمان باعتباره المؤسسة المنتخبة مركزيا. ناهيك على كون انتخابات رؤساء الجهات، لم تعكس نتائج انتخابات 07 أكتوبر 2016، مما جعلها تعاكس المنطق الديمقراطي، فتم تعيين رؤساء جهات لا يمثلون الأغلبية على مستوى الجماعات الترابية في الجهة، نموذج جهة الشمال (طنجة-تطوان-الحسيمة) وهي جهة استراتيجية في العلاقة مع الشريك الأوربي.

- إبراز استمرار أولوية المتروبولات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، من خلال الحرص على انسجامها من حيث المعطى الطبيعي والبشري والتاريخي، وإيلائها وضعية استثنائية من خلال اعتبارها مجالات شبه محفوظة للتدخل المركزي، وفق الصلاحيات الدستورية المخولة للمؤسسات الوصية على العلاقات الخارجية وسياسة التصدير والاستيراد والاتفاقيات الدولية والإقليمية الموقعة.

عموما كان تقييم الجغرافيين لمشروع جهوية 2011 إيجابيا، لأنه يعتبر، في تقديرهم مشروعا للارتقاء بالجهوية من الطبيعة الإدارية إلى ما دون الجهوية السياسية المستقلة، وهي مرحلة حاسمة، باعتبارها تجسد اختبارا تدريبيا للفاعلين المحليين لإسقاط تمثلاتهم وتصوراتهم للمجال والمجتمع في أوعية (مشاريع) تنموية على الأرض، إلا أننا نرى أن استمرار بعض الاختلالات البنيوية المرتبطة بالبنيات الاقتصادية(ارتباط المغرب بشكل كلي بالاقتصاد العالمي وتجاهل الاكتفاء والخصوصيات المحلية) والبنيات الاجتماعية(وجود تباين اجتماعي حاد بين الطبقات الميسورة ونظيراتها المعوزة) أبطأ عجلة التقدم نحو المقاربة الترابية للتنمية مما جعل الفاعل الترابي، المفتقد لجل مقومات الابتكار، وجها لوجه أمام المواطن الذي أثخنه زمن الإخفاق والتخلف.

خاتمة

لقد كانت الجغرافيا في عهد الحماية علما تدخليا ذو هوية وأهداف واضحين، لكن بعد الاستقلال، لم يعد للبحث الجغرافي نفس المكانة، فباستثناء السنوات الأولى من الاستقلال التي عملت فيها الدولة المركزية على إدماج الجغرافيين، خاصة الأجانب منهم، في إعداد المجال المحلي(مشروع سبو نموذجا)، تراجع دور الجغرافيين بعد ذلك تراجعا واضحا، إلا ما كان من مشاركات معزولة لبعضهم في مشاريع محدودة في الزمان والمجال، خاصة مشاريع المنظمات الإقليمية والدولية للتنمية، بل إن المبادرة التي قامت بها الدولة خلال إطلاق الحوار الوطني لإعداد التراب سنة 2000، لم يتم فيها إدماج الفاعل الأكاديمي بالشكل المطلوب على الرغم من كثافة المشاركة، وتم الارتهان إلى نفس المنهجية المبنية على الانتقاء.

وبالتالي غاب البحث الجغرافي عن جل عمليات الإعداد ومشاريع التنمية التي تبنتها الإدارة المغربية المركزية منها والمحلية، مما زاد من حرص بعض الجغرافيين على تحديث آليات وتقنيات الرصد لإحراز موقع قدم بين علوم المجال، وتوجه البعض الآخر نحو البحث الجغرافي التعميمي، وما ذلك إلا مظهر من مظاهر غياب الهوية والإطار العام للبحث الجغرافي.

فإذا كانت هذه الاتجاهات توفر المعطيات والمعرفة الدقيقة بالمجال، فإنها في كثير من الأحيان، تجعل البحث يفتقد الهدف ووضوح الرؤية، بل تجعل الباحث الأكاديمي يفقد كثيرا من المؤهلات الضرورية والحاسمة، وأهمها الالتزام بموقف علمي يدافع من خلاله عن اختيارات وقناعات يمليها الوعي بالمسؤولية العلمية والأخلاقية، باعتباره إنسانا ومواطنا أولا، ثم باحثا وأكاديميا بعد ذلك.

قائمة المراجع

1. جريفث تيلور(1974)، "الجغرافية في القرن العشرين"،ج1، تعريب محمد السيد غلاب ومحمد مرسي أبو الليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
2. جمال الدين الدناصوري(1971)، "الجغرافيا التطبيقية، طرق التطبيق وإنجازاته"، ط 1، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة.
3. سالم يفوت(2008)،"إبستيمولوجيا العلم الحديث"، دار توبقال للنشر، ط2، الرباط.
4. سعيد بوجروف(2012)، "الجهة والجهوية بالمغرب، أي مشروع لأي تراب"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش.
5. صفوح خير(2002)، "الجغرافيا: موضوعها ومناهجها وأهدافها"، دار الفكر المعاصر، بيروت.
6. صلاح الدين الشامي(1987)، "الجغرافيا المعاصرة، ماذا عن تطور الهدف واحتواء الأزمة"، منشورات منشأة المعارف، مطبعة أطلس، القاهرة.
7. صلاح الدين الشامي(1993)، "الفكر الجغرافي، سيرة ومسيرة"، منشورات منشأة المعارف، مطبعة أطلس، القاهرة.
8. صلاح الدين الشامي(2002)، "الدراسة الميدانية في العمل الجغرافي"، منشأة المعارف، الإسكندرية.
9. طه عبد الرحمن(1999)، فقه الفلسفة "كتاب المفهوم والتأثيل"، ج2 "القول الفلسفي"، المركز الثقافي العربي، ط1، البيضاء.
10.علي بولربح (2006)، "تطور البحث الجغرافي حول المغرب"، مطبعة سليكي إخوان، ط1، طنجة، المغرب.
11.محمد بلفقيه (1991)،"الجغرافيا، القول عنها والقول فيها"، ج1 "البحث عن الهوية"، دار النشر العربي الإفريقي، الرباط.
12.محمد بلفقيه(2002)،"الجغرافيا، القول عنها والقول فيها"، ج2، "المقومات الإبستيمولوجية"، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، ط 1، الرباط.
13.محمد علي عمر الفرا(1973)، "مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية"، منشورات وكالة المطبوعات، الكويت، مطابع دار العلم للملايين، بيروت.
14.محمد محمود محمدين(1996)، "الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان"، دار الخريجي للنشر والتوزيع، ط2، الرياض، السعودية.
15.محمد وقيدي(2010)، "الإبستمولوجيا التكوينية للعلوم"، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
16.جميلة شرادي(2002)، "المجالس القروية والتغير الاجتماعي"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس.
17.عبد اللطيف الصاوي(2000)، الخطاب الجغرافي الفرنسي حول الأرياف المغربية"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط.
18.محمد الأسعد(2002)،"اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي-زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب، دراسة في الإيكولوجيا الثقافية"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
19.المختار الأكحل(2005)، "الجغرافيا التطبيقية بالمغرب: الحصيلة والآفاق"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، ع122، مطبعة فضالة، المحمدية.

20.المصطفى اليزيدي وآخرون(2014)، "البعد الجغرافي في الجهوية المتقدمة: حالة الجهة الشرقي"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، ع 34 "الجهوية المتقدمة بالمغرب، الحكامة الترابية ورهانات التنمية المحلية"، ط 1، فاس.
21.الهادي المثلوثي(2008)، "في عودة الوعي إلى الفكر الجغرافي العربي"، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، أشغال الملتقى الرابع للجغرافيين العرب "نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية"، مطبوعات بيست أمبريمري، الرباط، ج 2.
22.حسن المباركي(2016)، "البحث السلوكي في الدراسات الريفية المغربية: تقييم أولي لاتجاه علمي واعد"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، مطبعة المعارف الجديدة، ط 1، الرباط.
23.عبد اللطيف فضل الله الجامعي(1989)، "الإنتاج الجغرافي بالمغرب من خلال "مجلة جغرافية المغرب" 1956-1985"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، ع 12، مطبعة النجاح الجديدة.
24.علي بولربح(2011)، "علم الجغرافيا من التأسيس إلى التطور"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 16، تطوان.
25.مصطفى الخروفي(2012)، "الجهة في المغرب بين الإرادوية السياسية ودينامية المجالات"، ندوة "الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة"، تنسيق إدريس الكراوي وفيليب كليرك، منشورات الجمعية الدولية الفرنكوفونية للذكاء الاقتصادي، باريز.
26.ميلود الرحالي(2016)، "سكان المغرب الشمالي الشرقي والجهوية المتقدمة: المنظور والمطلوب"، مجلة الشؤون القانونية والقضائية، ع1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط.

مراجع باللغة الفرنسية

27. Antoine Bailly et autres(1995), « Encyclopédie de Géographie », Economica, Paris.
28. Guy Di Méo et Pascal Buléon(2005), Ed. Armand Colin, Paris.
29. Paul Claval(2012), «Géographie Culturelle, une nouvelle approche des sociétés et des milieux », Armand Colin, Paris.
30. Abdellatif Benchrif (1989),“Adaptation et rapport Homme-Environnement: approche méthodologique d’un concept de base à travers les études géographiques récentes sur le Maroc”, publications de FLSH, Série colloques et séminaires, N° 12, Rabat
31. .Berriane Mohamed(1984), « Bibliographie analytique de la Revue de Géographie du Maroc (Nouvelle série) 1975-1983 », RGM, n° 8, nouvelle série.
32. Célérier Jean(1956), « Contribution à La sociologie du Haut-Atlas, d’après M.J. Berque », Hesperis, Tome XLIII, 1er et 2ème Trimètres, Librairie Larose, Paris.
33. Marie-Claire Robic(1995), « Epistémologie de la Géographie » in « Encyclopédie de Géographie » sous direction de Antoine Bailly et al. Economica, Pari.

34.Mohammed Ait Hamza(2004), « Recherche Action Participative (RAP) et Espace Rural Marocain », Publication de la Faculté des lettres et sciences Humaines, Série Colloques et Séminaires, N° 113, Rabat, première, Edition.
35. Mohamed Naciri (1989), « Déterminants et contextes de la production du savoir géographique au Maroc, de la fin du XIX° au milieu du XX° siècle », publications de FLSH, Série colloques et séminaires, N° 12, Rabat.
36. René Raynal (1952), « Quelques aperçus géographiques sur l'évolution des régions humaines du Maroc, Hesperis, Librairie Larose, Tome XXXIX, Paris.
37. Serge Latouche (1984), « Le centre et La Périphérie, ne sont pas des vases communicants », Revue « Espace et Sociétés, N° 44, Paris.

نصف قرن من التحولات في مصر : ثورة 25 يناير الآثار والتداعيات

Half a century of transformations in Egypt : the revolution of 25 January effects and implications

د.صبري بديع عبد المطلب ـ جامعة دمياط – مصر

ملخص: مرت مصر بالعديد من التحولات خلال النصف الثاني من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحالي، وقد ألقت مجمل هذه التحولات في السياسات الاقتصادية بتداعياتها على البناء الطبقي للمجتمع، وأصبحت الفرصة مواتية للطبقة الرأسمالية لتمارس ضغوط على الحكومة من أجل المزيد من الامتيازات والضمانات، مما ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتدنى مستوى المعيشة وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بصفة عامة والطبقة الوسطى بصفة خاصة، فكانت عرضة للتهميش الاجتماعي والأيديولوجي، حيث ترهلت وتشرذمت وفقدت قوتها ومكانتها الوظيفية والمادية والاجتماعية، فضلاً عن انهيار وضعف منظومة القيم والأخلاق وانتشار الفساد بحيث أدت إلى إضعاف ارتباط الإنسان المصري بمجتمعه وهشاشة انتمائه له، فانتشرت ثقافة الاحتجاج في المجتمع المصري، والتي مهدت الطريق لظهور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية الفئوية، هذه التطورات بالإضافة إلى حالة الزخم الاحتجاجي الثوري الممثل في ثورة 25 يناير والمطالب بتحسين الأوضاع المعيشية وإعادة بناء النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي برمته بحيث يفترض خطة جديدة للقيم والمعايير الاجتماعية والسياسية تقوم على الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية المفقودة.

الكلمات المفتاحية: التحولات الاقتصادية ، ثورة 25 يناير، الآثار والتداعيات .

Abstract : Egypt underwent many transformations during the second half of the last century and the first decade of the present century. These changes in economic policies have influenced the class structure of the society, and the capitalist class has been given the opportunity to exert pressure on the government for more privileges and guarantees. The deterioration of economic, social and political conditions, the low standard of living and the inability to satisfy the basic needs of members of the society in general and the middle class in particular, were vulnerable to social and ideological marginalization, Physical and social, as well as the collapse of the weak and the system of values, morals and the spread of corruption so that led to the weakening of the Egyptian man linked to his society

and the fragility of belonging to him. The protest culture spread in the Egyptian society, which paved the way for the emergence of the class protest movements, in addition to the state of the revolutionary protest momentum represented in the revolution of 25 January and the demands to improve the living conditions and rebuild the social, economic and political system as a whole. Lost social.

Keywords: Economic Transformation, January 25 Revolution, Implications and Implications

مقدمة:

لقد مرت مصر بالعديد من الأحداث خلال النصف الثاني من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحالي، فخاضت ثلاثة حروب وانتقلت بين إيديولوجيات اقتصادية متباينة ومتناقضة، وكان لهذه الأحداث تأثير الصدمات على المجتمع والإنسان المصري، فقد أفضت هذه الأحداث إلى تغير المجتمع، إلا أن التغير الذى حدث غلب عليه سمة التغير التلقائي وغير المخطط بمعنى أنه لم يكن ينطوي على توجهات واضحة ومحدده وغير خاضع لاستراتيجيات توجهه، كما كانت قرارات التحول سريعة، ومتلاحقة وهو أمر أفقد المجتمع توازنه في استيعاب هذه التحولات، فالمسافة الزمنية بين قرارات التحول الاشتراكي وإدارة الدولة لمرافق الاقتصاد إلى الانفتاح الاقتصادي والحرية الاقتصادية لم تتجاوز خمسة عشر عاماً، وبين الانفتاح الاقتصادي والخصخصة لم تتجاوز الأعوام العشرة ، وهى فترات كاللحظات في عمر المجتمعات وفى إحداث التغير فيها، وقد تزامنت هذه الأحداث مع موجات للهجرة إلى منابع النفط، ومع تغيرات فى ميزان القوى العالمية، حيث آلت السيطرة والهيمنة إلى القطب الرأسمالي وفرض ثقافته على مجتمعات الاستقبال، وفى هذا الزخم من الأحداث زادت ديون مصر، وتعثرت الجهود السياسية في النهوض بالمجتمع ولم تلتفت النظم السياسية إلى إعداد الإنسان المصري ليواجه التحديات الداخلية والخارجية من خلال مشروع قومي كون مشاركاً فاعلاً ومؤثراً فيه بل استسلمت بلا إرادة واعية لهذه المؤثرات(خالد كاظم أبو دوح، 2013، ص 9-12).

الآثار والتداعيات :

لم تكن تداعيات هذا التحول على الجانب الاقتصادي فحسب بل تجاوزته لتلقى بظلالها على الإنسان المصري وعلى أسلوب حياته وعلى منظومته القيمية، حيث تمثلت في الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي وساعد على ذلك رغبة صانعي السياسية الاقتصادية في مصر من جانب، ومصالح شرائح الرأسمالية المصرية المهيمنة اقتصادياً واجتماعياً من جانب آخر وكان الهدف من تبنى سياسة الانفتاح تغلغل رأس المال الأجنبي فى بنية المجتمع المصري في مختلف المجالات حيث أتاحت الفرصة أمام القطاع الخاص لممارسة النشاط الاقتصادي مع التقليص من دور القطاع العام.

إلا أن هذا التوجه أفرز مجموعة من الظواهر السلبية على الشخصية المصرية منها إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات القادرة، وتركز الثروة والمال في أيدي القلة على حساب

الأغلبية مما ساهم في مزيد من عدم العدالة فى توزيع الدخل القومي، وسيادة الطابع الاستهلاكي نتيجة لتركيز وسائل الإعلام على الترويج للمنتجات الأجنبية(المادية والثقافية) وهجرة كثير من أبناء المجتمع إلى الدول النفطية وظهور ما يعرف بالرأسمالية الطفيلية، زيادة معدل التضخم الاقتصادي وسجلت أسعار السلع والخدمات ارتفاعاً شديداً، تفاقم المشكلات الاقتصادية ممثلة في البطالة والهجرة ومشكلات الإسكان والتعليم وانعدام فرص الحصول على الحقوق(نادية رضوان، 1997، ص 195-196).

إن الانفتاح أحدث العديد من التغيرات في النسق القيمي للمجتمع، حيث أصاب البنية الاجتماعية بالخلل فتآكلت الطبقة الوسطى التي كان لها الفضل دائماً في تحقيق التوازن الاجتماعي والحفاظ على القيم والهوية، ونتاجاً لهذا تغيرت قيم أصيلة في الشخصية المصرية كقيمة العمل المنتج، حيث اتجهت رأسمالية الانفتاح إلى السعي من أجل تكوين الثروة بشتى الطرق، ونشرت في سبيل تحقيق هذا الهدف قيم الفساد والرشوة والمحسوبية في العديد من المستويات، فضلاً عن انتشار قيم الفردية واللامبالاة في المجتمع وتنامي ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري في ظل هذه السياسة تراجعت صور راسخة في الأذهان عن شخصية المصري الأصيل الشهم الجدع صاحب النخوة والمبادئ والقيم الأخلاقية.

وقد توارت قوى اجتماعية لتظهر مكانها قوى اجتماعية جديدة ذات سمات وخصائص مختلفة كل سعيها هو تحقيق مصالحها، واستأثرت القوى الجديدة بالثورة والسلطة واستوعب الواقع الجديد فقراء جدد، وزادت مسافة تهميش بعض القوى الاجتماعية التي يمكن أن تكون فاعلة ومؤثرة إذا استثمرت طاقاتها كالشباب والمرأة، وزادت معدلات البطالة(على ليلة، 2013، ص66).

كما ضعفت روابط الانتماء والولاء بين أفراد المجتمع، فضاقت دوائر التفاعل، وزادت مساحة الاختلاف والتي أفضت إلى الخلاف، وتوارت قوى اجتماعية واستغرق الأفراد منهم في السعي للحصول على الحاجات الأساسية، وأصيبت مؤسسات الدولة أو المجتمع بالهرم فتخلف التعليم عن إجلاء ملكات الإبداع لدى أبناء المجتمع، وأصبحت المدارس مكاناً للإيواء النهاري وسبيلاً للحصول على زاد الدروس الخصوصية، كما أصبحت المؤسسات الصحية وكأنها أبنية فارغة من محتواها لا يوجد فيها قاصدها إلا المعاناة والإحساس بالضياع وتركت الدولة الأفراد في مواجهة هذه المشكلات دون تدخل ، وبدأ المجتمع ى حالة من اللا معيارية التي أشار إليها العالم الفرنسي أميل دور كايم، وفقد الأفراد الثقة في الدولة لطول الانتظار في حدوث انفراجه لهذه المشاكل والأزمات، وزاد الجدل بين الأفراد حول الكثير من المسلمات والتي فقدت مصداقيتها في كل هذه الظروف(على ليلة، 2013، ص61-73).

ثورة 25 يناير من صمت الاحتجاج إلى صخب التعبير :

لقد مضت ستة عقود على ثورة يوليو 1952 المجيدة وخمس سنوات على ثورة 25 يناير 2011 وما بين الفترتين تلاحقت الأحداث كما ذكرنا وشهدت البدايات المبكرة للثورة والسنوات التي تلتها إنجازات هائلة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، إلا أن الحكومات المتعاقبة أغفلت بعداً هاماً وهو إعداد الشباب المصري ليتولى مسئولية إدارة شئون المجتمع فاستأثرت مجموعة محدودة بالسلطة وباتخاذ القرارات ربما بوعى منها أو بغير وعي، إلا أن

ذلك أدى إلى اعتياد الأفراد على أن يكونوا مستقبلين للأحداث لا فاعلين فيها أو مشاركين ولكن متحملين نتائج هذه الأحداث، ودافعت القوى السياسية عن وجهة نظرها وانفرادها بالسلطة، وساند هذا التوجه أصحاب المصالح من هذه الأوضاع، والذين اتسع نفوذهم في ظل غياب الرقابة المجتمعية على تقاليد الأمور، وجدير بالذكر أن أصحاب المصالح كانوا يختلفون من فترة لأخرى وفق توجهات النظم الحاكمة، والتقت الغالبية العظمى من أبناء المجتمع المصري بالاحتجاج الصامت أحياناً والمعلن على استحياء أحياناً أخرى، وكان ذلك كفيلاً باغتيال الديمقراطية ووأدها في مهدها، وحصار المشاركة الجماعية، فقد شعر أبناء المجتمع المصري أنه ليس شريكاً في إدارة أمور مجتمعة وأن الغلبة أو الرأي في النهاية ليس له، وعبرت صناديق الاقتراع عن ذلك فكانت تذهب إلى اللجان فارغه وتخرج ممتلئة دون أن يشارك أحد، وقفز إلى المشهد من لا يمتلك مقومات التأثير، وتوارى من يمتلك مقومات التأثير، واستشرى الفساد في جسد المجتمع، وتعقدت الأمور على المستوى الاقتصادي فتراكمت الديون وزادت الاختناقات وامتلكت قلة من الأفراد الثروة والسلطة، وغابت استراتيجيات في الوقت الذي كانت فيه المجتمعات تسابقه الزمن لتحقيق الإنجازات وتحدى المشاكل التي تواجهها(ثناء عبد الله، 2005، ص101) .

ثورة يناير والأحلام المؤجلة :

في الوقت الذي بات الظلام فيه داكناً ومن رحم هذه التحولات وتداعياتها ولدت ثورة 25 يناير 2011 واستبشر أبناء المجتمع من اليائسين الذين طال بأسهم بانفراجه الموقف السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وسالت دماء الشهداء الأبرياء لتغسل فساد السنين الطويلة، وعلى الرغم من ذلك حاولت القوى السياسية التي ظفرت بالمشهد السياسي الجديد أن تتجاوز مصالحها المحدودة إلى مصالح المجتمع المصري وتمسك كل فصيل بنصيبيه من التركة السياسية، وتصارع الجميع واختلفا، وكما غابت إستراتيجية إدارة المجتمع عبر العقود الماضية التي تلت ثورة يوليو 1952، بدأت الحياة بعد ثورة يناير 2011 بلا رؤية إستراتيجية لإدارة المجتمع، فلم نسمع عن كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية رغم كونها شعار ثورة 25 يناير 2011 ولم نسمع عن كيفية مواجهة مشكلة الفقر(على ليلة، 2013، ص68).

لم نسمع في مسعى القوى السياسية عن كيفية إنقاذ مصر من الإفلاس ولم نسمع عن مواجهة أزمة الديون المتراكمة وتعقدت الأعمال في الكثير من الوحدات الصناعية وتزعزع الأمن، ولم نسمع عن تكوينات اجتماعية تسعى إلى زراعة الصحراء أو تكوينات تدعوا إلى العمل المتواصل لإنقاذ مصر من كبوتها، وتساءل الجميع عن السبيل إلى الخروج من هذه الكبوة، وعاد الأمر إلى استئثار القلة بالسلطة وتهميش القوى الأخرى، وزادت من جديد الاختناقات والقلق والمشكلات، وكأنما أصبح كل ذلك من قدر الإنسان المصري لا يستطيع الهروب، وشككت الفصائل في نوايا بعضها، وزادت الاتهامات فيما بينها رغم ما يُبذل من جهد من أجل إعادة هيبة الدولة، وسيادة القانون، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية للقضاء على الفساد الذي تغلغل في كثير من أجهزة الدولة ومؤسساتها، ويبدو أن شبح سنين الفساد مازال يلقى بظلاله على وجه الحياة بالمجتمع المصري فقد استثمر ما أورثته هذه السنين من سلبيات في بناء الشخصية المصرية لضعف الانتماء وفقدان الثقة فيمن يتصدر المشهد السياسي أيا كانت

توجهاته، وتزعزعت الثقة في كثير من المفاهيم كمفهوم الدين لله والوطن للجميع، وأصبحت بنية الشخصية تعانى من تغيرات سلبية (التدين الشكلي، التعصب، التكاسل، الأنانية، السلبية واللامبالاة، الفهلوة)(أحمد زايد، 2011، ص22).

وختاماً لابد أن يتناسى أبناء المجتمع من القوى السياسية خلافاتهم من أجل هدف أسمى وهو مصر، أو بعبارة أخرى تتحرك القوى الاجتماعية في إطار من الوعي بمصالح مصر وألا نترك الأمور للصدفة تتحكم فيها، فمصرنا تنوء بالمشاكل وتئن من الآلام وتحتاج إلى مخلصين يخرجونها من هذا المنعطف.

قائمة المراجع:

1. أبو دوح خالد كاظم(2013)، الثورة المصرية على ضوء التراث السوسيولوجي، في على ليلة محرراً، الثورة والدولة والمجتمع بحث في فواعل التغيير، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
2. رضوان نادية(1997)، الشباب المصرة وأزمة القيم: دراسة عن بوادر ومحاور أزمة الشباب (1984-1994)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
3. زايد أحمد(2011)، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطية، ع 42 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة.
4. عبد الله ثناء(2005)، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، ع 313، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
5. ليلة على(2013)، ثورة اللوتس عناق الطهارة والقوة على أرض مصر، في الثورة والدولة والمجتمع بحث في فواعل التغيير، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

المثقف في الوطن العربي ورهانات المستقبل

The intellectual in the Arab world and the future challenges

د. كريمة فلاحي-جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 02- الجزائر

ملخص:
يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على حالة المثقف في الوطن العربي وأهم التحديات التي تواجهه، حيث عرض المقال في بدايته أهم المفاهيم المرتبطة بالثقافة والمثقف، بعدها ميزنا بين رهانات داخلية يعمل المثقف على محاولة تخطيها أو التكيف معها وهي، العملية التنموية، المورد البشري، أزمة القيم، اللغة والفكر، والسلطة السياسية.

أما بالنسبة للرهانات الخارجية، فقد حصرها المقال في ثلاث نقاط أساسية، رهان العولمة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال وكذلك الغزو الثقافي، وفي الأخير وكخاتمة قدمنا مقترح من أجل الخروج من بوثقة هذه الصعوبات والرهانات.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، المثقف، المجتمع، الحضارة، القيم، العولمة، الغزو الثقافي، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموارد البشرية، التنمية.

Abstract: This article aims at shedding light on the state of the intellectual in the Arab world and the most important challenges facing him. The article presented in its beginning the most important concepts related to culture and the cultured. Then we distinguished between internal challenges that the intellectual tries to overcome or cope with, that is, human resource, crisis of values, language and thought, political power.

As for external matters, the article covered three main points: globalization, media and communication technologies, cultural invasion. Finally, as a conclusion, we propose a way out of these difficulties.

Keywords: culture, culture, society, civilization, values, globalization, cultural invasion, information and communication technologies, human resources, development.

مقدمة:

تتصف الثقافة بالشمولية والسعة، ولهذا فهي تحتاج من الباحث عملية فحص دقيق، ثاقب وعام لخصائص المجتمع الكلي، فالثقافة هي شخصية المجتمع التي تتضمن جوانب مادية كالفن والتقنية وجوانب معنوية كالقيم والمعتقدات، المعايير، العادات، التقاليد، اللغة، المعارف والأفكار.

لقد تحددت تعاريف الثقافة واختلفت وتراوحت بين التركيز على خصائصها ومرات أخرى على وظائفها وفي بعض الأحيان تركزت التعاريف حول تأثيراتها على الأفراد والمجتمعات وعلى هذا فقد جاء هذا المقال حاملا لشقين أساسيين، الأول وهو تحديد المفاهيم على اعتبار أنها كلمات مفتاحية، لكل بحث جاد، والثاني هو توضيح الرهانات الداخلية والخارجية التي تواجه المثقف في الوطن العربي، إذ يعتبر هذا الأخير هو حجر الزاوية في هذه المسألة فهو مواجه الرهانات ومذلل العقبات، وفي نفس الوقت فإن كل مجهود من طرف المجتمع وكل ما تحتويه ثقافته هو موجه لبناء ناشئته الذي تناديه بمثقف الغد، وكذا وضع بعض النقاط التي من شأنها المساهمة في حماية الثقافات المحلية من هيمنة الثقافات العالمية.

أولا : تحديد المفاهيم.

1.الثقافة:

قبل التعرض لتعريف الثقافة، ومحاولة تحديد مفهوم شامل لها لا بد من الإشارة إلى أن هذا المصطلح كان أول ظهور له في ألمانيا فقالوا kultur وقالوا أنها الحضارة، واستعملوها في هذا المعنى زمنا طويلا وقد أخذوا اللفظ من اللاتينية، ويراد بها أصلا إصلاح الشيء وتهذيبه وإعداده للاستعمال، كم قالوا Agri- Cultute أي إصلاح الأرض وزراعتها، كما استخدمت في الأدب اللاتيني المسيحي بمعنى تهذيب الروح Culturanimi وفي عصر النهضة الأوروبية كانوا يستعملون اللفظ للفنون والآداب، فيقولون: Culture bonorumartium أما عند "لوك" يستعمل اللفظ في معنى تهذيب العقل أو تهذيب الإنسان Culture of mind or of man وارتبطت الثقافة بمعنى "الإنسانيات منذ عهد الرومان، فالثقافة تطلق على الإنسانيات من أدب ولغة ونحو ومنطق وفلسفة دون العلوم ومن هنا جاءت عند أوليوس جيلوس aulius Gallius عبارة : Literarum Cultus ثقافة الأدبيات" (حسين مؤنس، 1978، ص 324).

وفي القرن التاسع عشر أعاد الفلاسفة الألمان الإمعان في معنى لفظ Cultura واستعمالاته واعترضوا عل الكثير من استعمالاته واعتبروا أن هذا اللفظ يتعلق في الغالب بالعلوم الإنسانية في مقابل العلوم الطبيعية.

ومنه فإن تعريف الثقافة من أصعب المشاكل التي طرحت نفسها على صعيد الساحة العلمية ومازالت، وهو يشكل بؤرة اهتمام لدى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وقد حاول العالمان "كلاهومن وكروبر" أن يحصيا أكثر من 160 تعريفا ويقسماها حسب خصائصها: وصفية وتاريخية وتقييمية وسيكولوجية وبنيوية وتكوينية وجزئية غير كاملة(عبد الغني عماد، 2006، ص28).

أما أشهر تعاريف الثقافة فهو ما نجده في ما قدمه "تايلور" سنة 1832-1917 في كتابه "الثقافة البدائية" الذي نشر سنة 1871، فالثقافة أو الحضارة بمعناها الإثنوغرافي الواسع هي "ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل المقدسات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع (helen spencer- oatey , 2012, p1)

أما ريموند وليم، والذي يعد أحد المنظرين في الثقافة وفي كتابه keyword يرى أن الثقافة واحدة من أكثر المفردات تعقيدا في اللغة الإنكليزية، فكلمة ثقافة استعملت بطرق مختلفة سواء من جانب علماء الاجتماع أو في الأحاديث اليومية. وفي جميع الطرق استعملت فيها الثقافة تلميحا أو تصريحا جرى التعامل معها كشيء مغاير للطبيعة، فالأشياء التي يصنعها الإنسان ويمارسها هي معطيات ثقافية بينما الأشياء التي توجد وتحدث بدون تدخل الإنسان تعتبر جزء من عالم الطبيعة، فالثقافة بهذا المعنى هي دائما رمزية تكتسب بالتعلم وتشكل مظاهر المجتمع الإنساني(هارلمبس وهولبورن، 2010، ص7).

وعليه يمكن القول أن الثقافة هي أسلوب حياة فهي تمثل العادات، التقاليد، القيم، المعايير الدين، المعرفة، فهي إذن كل مناحي الحياة الاجتماعية، الفكرية، الاقتصادية، الفنية وحتى السيكولوجية ومن خلال تعاريف الثقافة يمكن أن نشتق تعريفا أو عدة تعريفات للمثقف.

2. المثقف:

في حقيقة الأمر توجد عدة تعريفات للمثقف وذلك حسب أنواع المثقفين ومن بين هذه التعريفات نجد:

يقصد بالمثقف "الشخص الملم بقضايا مجتمعه وعصره الأساسية وبالمعارف الإنسانية التي تغطيها وذلك بصرف النظر عن القيام الفعلي بالعمل من أجل هذه القضايا أو عدم القيام به، ويختلف هذا الشخص عن مجرد المتعلم أو حتى العالم، بهذا الإلمام والاهتمام بالقضايا المشار إليها، كما يختلف عن الفلاح أو الجندي أو العامل مثلا، ممن هم في صميم القضايا ولكن ليس عندهم الجانب المعرفي الكافي"(الجنيدي خليفة، 1992، ص131).

كما يمكن أن نعرف المثقف بأنه ذلك الشخص الذي يسخر طاقاته العلمية والعملية من معرفة وخبرة واحتكاك ميداني واجتماعي في خدمة هدف أساسي وقومي أو وطني وإنساني كما نجد تعريف آخر للمثقف وهو المثقف الوصولي الذي "يستخدم تكوينه الثقافي من أجل الوصول إلى هدف شخصي يحقق له فيما يطمح – أكبر المنافع الممكنة المادية- الاجتماعية والسياسية سواء داخل محيطه العملي أو خارجه سواء أكانت أداته إلى ذلك تعبيرية أو أدائية"(الجنيدي خليفة، 1992، ص 135).

3.المجتمع:

يعتبر موضوع المجتمع من أهم المواضيع في علم الاجتماع، حتى أن بعض علماء الاجتماع يعرفون علم الاجتماع بأنه علم المجتمع، غير أنهم اختلفوا اختلافا كبيرًا في تحديد مفهوم المجتمع والسبب في ذلك راجع إلى الاختلاف في المفاهيم، المصطلحات والأفكار وحتى في الأسس التي يقوم عليها، وعلى هذا الأساس فإنّ المجتمع هو مجموعة من الأفراد التي تعيش في بيئة محددة، وتترابط مع بعضها من خلال مؤسسات تنتظم علاقاتها وتخدم حاجاتها

القائمة والمنتظرة، ويتشكل لدى هذه الجماعة تراث ثقافي مشترك، يجعلهم يشعرون بالانتماء المباشر لبعضهم بعضا ولمجتمعهم على حد سواء (دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان، 2012، ص184).

المجتمع ليس مجرد حشد من الأفراد دون أن يحدث بينهم تفاعل وتبادل للمصالح، ولكنه اجتماع ينشأ تلقائيا حيث يعرفه دوركايم فيقول: "نسق خاص ذو حقيقة مستقلة وصفات معينة وفي مقدمتها سلطة أفراده وتميزه عن المجتمعات الأخرى"(إبراهيم مذكور، 1975، ص516).

فعلى الرغم من أن المجتمع يقوم على الأفراد وعلاقاتهم فيما بينهم إلا أن له كيان خاص مستقل عبر تلك العلاقات وهؤلاء الأفراد، فهو حقيقة جوهرية إذ يجعل الحياة الاجتماعية ممكنة بحيث يهيئ لأفراده وسطا طبيعيا يتيح إشباع مختلف حاجياتهم بطريقة منظمة. إذ يعتبر ضرورة فطرية، حيث أن الفرد لا يستطيع أن يعيش بمفرده معزولا عن الآخرين، وإنما يميل بفطرته إلى الاجتماع مع الآخرين حتى يتمكن من تحقيق جميع حاجاته. وعليه فنجد عدة تعريفات للمجتمع اعتمد وركز كل تعريف على خاصية من خصائصه، فالبعض يركز على مبدأ الاكتفاء الذاتي فيقول ستيوارت هو:" تنظيم من الناس أو شكل معين للمعيشة داخل إقليم خاص، يكون له القدرة على الاستمرار خلال الأجيال، ويعد مستقلا نسبيا أو غير معتمد في وجوده –إلى حد ما- على المجتمعات الأخرى"(طلعت إبراهيم لطفي، دس، ص115).

ويرى العلماء أن المجتمع يقوم على مقومين أساسين كشرط لوجوده، الأول يتمثل في وجود إقليم معين لإقامة الجماعات الإنسانية، والثاني وجود وحدة ثقافية تميزهم عن غيرهم من المجتمعات ومن بين أصحاب هذا الاتجاه نجد فيدركو الذي يعرف المجتمع على أنّه "جماعة من الناس تعيش في إقليم جغرافي معين، وتشترك في ثقافة توجه سلوكهم"(طلعت إبراهيم لطفي، دس، ص 115)، حيث أن المجتمع يظهر إلى الوجود عندما تتمكن جماعة إنسانية متواجدة في إقليم معين من اكتساب ثقافة تميزه عن الجماعات الأخرى، كما يعرفه عبد الواحد وافي بأنه:"القواعد والاتجاهات العامة التي تسود في مجتمع ما تعتمد عليها الصلات بين أفراده، وتنسق على أساسها العلاقات التي تربطهم ببعضهم وتربطهم بغيرهم"(منير مرسي سرحان، 1981، ص 217)، وعليه فإنّ المجتمع يمثل جملة القواعد والمعايير ومختلف العلاقات التي تنشأ بين أعضائه.

4. الحضارة:

لقد بدأت التفرقة بين مفهوم الثقافة والحضارة تتضح منذ القرن الثامن عشر في ألمانيا تحت تأثير الحركة الرومانطيقية ثم تحت تأثير حركة التنوير لأن الرومانطيقيين كانوا يتمسكون بالروحانيات والقيم وينبذون المادة والحياة المادية، كما كانوا يتجهون نحو العواطف والوجدان، وعلى هذا الأساس فإنّ الحضارة تعبر عن المستوى المادي الذي وصلت إليه العلوم المادية كالطبيعة والكيمياء والطب والتشريح، وكل ما وصل إليه المجتمع من تطبيقات علمية في هذه المجالات، فعندما يحاول المنظرون تعريف الحضارة فإنهم يأخذون بوعي أو بدون وعي ميزة الثقافة، فحتى لو كان جزء من المعنى الدلالي للثقافة يتزامن مع الحضارة

فإنه لا يمنعهم المفهوم السابق (ثقافة) من تحديد معنى الحضارة، فالبعض يعتقد أن الحضارة مرتبط بحياة المدينة(ruan wei, 2011, p5).

ومنه فإن الشعوب تنتقل من الثقافة إلى الحضارة، أي من أساليب العيش التلقائية الساذجة إلى أسلوب الحياة المضبوطة والمتشابهة، فالحضارة قوالب ثابتة عامة في التفكير والتصرف وعليه فإذا تم هذا الانتقال (ثقافة-حضارة) فإن الشعب الذي يقوم بهذه العملية "تتلاشى طوابعها الشخصية الشعبية ومأكولاتها التقليدية"(حسين مؤنس، 1978، ص 333).

وما دام أن لكل مجتمع ثقافة تميزه عن باقي المجتمعات الأخرى، تنتقل من جيل إلى جيل آخر، عن طريق المشافهة أو الكتابة. فلكل مجتمع مثقفيه الذين يعملون جاهدين من أجل الإبقاء على ثقافة المجتمع وتناقلها من جيل إلى آخر، مضيفين لها ما تقدمه الحضارة من تقدم مادي وتكنولوجي ومختلف التطورات التي وصلت إليها مختلف العلوم، وعليه فإن المثقف تعترضه عوائق إذ نجده يقف أمام رهانات شتى داخلية وخارجية وعليه فقد قسمنا الجزء الثاني من مقالنا إلى جزأين بينا فيهما بعض الرهانات الداخلية والخارجية التي تلقى على عاتق المثقف.

ثانيا: الرهانات الداخلية.

1 ـ المثقف وأزمة القيم:

تشكل الثقافة الإطار العام للمنظومة القيمية، فالقيم تشكل مضمون الثقافة ومحتواها، وهذا ما أشار إليه تعريف بيتر فارب موضحا بالقول بأنها:"هي المخطط الأساسي الذي يضعه المجتمع للسلوك الإنساني موضحا ما يجب عمله وما يحسن عمله وما يمكن عمله وما يجب أن لا يعمل"(بيتر فارب، 1983، ص 233)، ومنه فإنّ الربط بين الثقافة والقيم على أساس العلاقة بين الشكل والمحتوى، ويعني ذلك أننا نتكلم في الإطار العام عندما نتحدث عن أزمة ثقافية، وعليه يمكن الفصل بين الشكل والمحتوى في هذا السياق، وان كان قد شاع استخدام المفهومين بنفس المعنى في الكتابات، فعند الحديث عن أزمة القيم فإننا نعني كذلك أزمة الثقافة والحضارة.

إن الفوضى القيمية، في الثقافة العربية باتت محصورة بين الشعارات والإنجازات، بين التصرفات والممارسات وعليه فإن الجيل الذي ينشأ في مجتمع يحفل بكل التناقضات لا بد له أن يواجه ويعيش تمزقا فكريا وانفصاما نفسيا، فهو يعيش فوضى فكرية تسلبه الوعي والتطلع إلى المستقبل.

وإلى جانب ذلك نجد أن الثقافة التقليدية تشتمل على تناقضات صارخة بل فاضحة يقول عز الدين دياب في كتابه الشخصية والثقافة:"الثقافة التقليدية تنطوي على تناقضات صارخة فإلى جانب حرية المرأة توجد عناصر عبوديتها، وإلى جانب القانون يوجد الثأر، وإلى جانب الفستان والبنطلون، توجد عقلية الحريم عند النساء، وإلى جانب السيارة يوجد الحمار، وإلى جانب الأحياء الحديثة توجد الأحياء الضيقة، وإلى جانب الإصلاح الزراعي والفكر الاشتراكي يوجد الاستقلال والرشوة، وهي مليئة بالعناصر القمعية والاضطهادية، فهي تنسج الديمقراطية كلاما وتبخل عليها جدا في التطبيق، تتكلم عن حرية المرأة وتستعبدها"(علي وطفة، 2003، ص 32).

فالتفكك الذي تتعرض له القيم في مجتمعاتنا العربية، ما هي إلا إحدى مظاهر التخلف الثقافي، حيث أن الانتشار المستمر والمتزايد للقيم الغربية أدى إلى تلاشي واختفاء بعض القيم التقليدية وإلى وجود صراع مع هذه القيم الدخيلة، كما نجد أن الثقافات العربية تمتلك قيم متعارضة ومتنافرة فيما بينها، فالإيمان بالقدرات العلمية يترافق مع الإيمان بالشعوذة والخرافة، حب الأم وعبودية المرأة، الانتماء إلى حزب سياسي والانتماء إلى عشيرة، تعليم المرأة والنظرة الدونية لها، الإيمان بالقانون والثأر في آن واحد، هذه بعض القيم الاجتماعية المتنافرة، ضف إلى ذلك سيادة بعض القيم الاقتصادية التي باتت طوقا يحاصر الإنسان في الوطن العربي اليوم وهي القيم المادية، قيم الربح والكسب، الاستثمار القائم على أساس المنفعة المطلقة، بالمقابل ضياع الوازع الديني والأخلاقي والقيمي الذي يعانيه الإنسان المعاصر, ويرى بعض المفكرين أن أسباب هذا الازدواج القيمي راجع إلى التعصب للرأي والقبيلة والعائلة والطائفة الدينية وسيطرة الغريزة على العقل والانفصال في الفكر، كما يرى البعض الآخر أن تعارض القيم القدرية وقيم الإرادة الإنسانية بين القيم السلفية والقيم المستقبلية، بين قيم العقل وقيم القلب، بين قيم المضمون وقيم الشكل، بين قيم الانغلاق وبين قيم الانفتاح، بين القيم الجمعية والقيم الفردية، بين قيم الطاعة والتمرد، بين قيم العدالة والرحمة والتسامح، كل هذا التعارض سبب في الازدواج القيمي الذي يشكل أزمة لدى الفرد المثقف في الوطن العربي.

كما تكمن أزمة القيم عند الفرد العربي، والمثقف خصوصا في صعوبة مواكبة العصر، إذ الاستخدام الواسع للثقافة العالية التطور في الغرب، وعدم قدرة المورّد البشري في الوطن العربي على هذه المسايرة فعلى حد تعبير الباحث أنطونيوس كرم في كتابه 'العرب أمام تحديات التكنولوجيا' يقول بأن القيم العربية هي:"مزيج غريب من قيم الحضارة الزراعية القديمة وقيم البداوة المتأصلة وقيم عصور الانحطاط وقيم الاستهلاك التي يصدرها الغرب لكل الأبواب المشرعة"(علي وطفة، 2003، ص 34)، وعليه فإن الباحث يصور أزمة المثقف في الوطن العربي غير القادر على الذوبان في حضارة العصر، وغير القادر من جهة ثانية على التخلي عن قيمه التقليدية تلك التي تتميز بصفة الارتدادية إلى الوراء.

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكن القول أن المخرج الرئيس من دائرة أزمة القيم لدى المثقف في الوطن العربي تكمن أساسا في بناء منظومة قيمية نابعة من ثقافة المجتمع نفسه، مبتعدة عن تقليد الغرب، واقتفاء أثر المسار التاريخي للنموذج الغربي وإتباعه وقع النعل بالنعل، بل على المثقفين أن يتحدوا ويعملوا جاهدين للخروج من هذه الأزمة.

2 - المثقف والتنمية:

لقد اشتغلت العديد من الدوائر العلمية النشطة في مجال التنمية حول محاولة حسم الخلاف الدائر حول مفهوم التنمية، هل هي تنمية شاملة؟ هل هي مستقلة أم تابعة؟ فرغم تزايد الاهتمام بالتنمية سواء من الناحية النظرية أو الأمبيريقية إلا أن البعد الاجتماعي والثقافي ظل مغفلا في كثير من المجالات، وعليه فقد فإننا نسعى هنا لتوجيه الأنظار نحو بيان أثر العوامل الاجتماعية والثقافية في التنمية.

ولو دققنا النظر في التراث النظري حول التنمية لوجدنا عدة مداخل نظرية تتحدث عن إشكالية أو علاقة الثقافة بالتنمية، ومن ثم المثقف منتج هذه الثقافة بالتنمية، وإن كان لكل منها رأي، فإننا سنحاول إيجاز الرأي القائل بإمكانية استيراد التطور الاجتماعي، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه إمكانية استيراد التطور الاجتماعي كمفهوم علمي عن طريق "تحريره من الأحكام القيمية والمقارنات المضرة فيما بين الثقافات"(مجموعة من الباحثين، 2001، ص59)، وفي هذا الإطار قدم كل من ساحلينس (Sahlins) وسرفيس (Servise) حلا عاما لهذه المشكلة في فصل التطور العام وفضلا عن ذلك أقر الباحثان بإمكانية معالجة عدد كبير من أنماط التغير الاجتماعي بالطريقة نفسها: "مثل التكيف مع المشاكل البيئية المحددة وربما الفريدة، وبهذا يمكن تجنب عقد المقارنات (بين المجتمعات) المشحونة بالقيم (مجموعة من الباحثين، 2001، ص 59)، وعلى هذا الأساس الإقرار بوجود طريقة وحيدة مثلى يمكن على ضوئها إقامة المقارنات بين مختلف المجتمعات وتتلخص هذه الطريقة في المقارنات المستندة إلى المظاهر الفنية للتكيف وأنماط التنظيم الاجتماعي التي تناسبها، وبعد التطرق باختصار لأفكار هذا الاتجاه، هل يا ترى من السهل على دول الوطن العربي استيراد التطور الاجتماعي الحاصل في الدول المتقدمة؟ لمّا نقول التطور الاجتماعي نعني قطاع خدمات رفيع المستوى، قطاع صحي سليم، قطاع تربوي متكامل، كيف نحقق هذا الاستيراد بغض النظر عن وجود معوقات تاريخية، ثقافية وحتى شخصية، كيف السبيل إلى ذلك والمجتمعات في الوطن العربي إلى حد الآن لم تستطع أن تسترد التطور الصناعي والاقتصادي. وعليه نقول: لا سبيل لاستيراد اجتماعي أو ثقافي لأن نسبة الأمية في دول الوطن العربي في تزايد مستمر فبعدما كانت هذه الظاهرة (الأمية) راجعة لمخلفات الاستعمار، صارت نتيجة التسرب المدرسي الذي هو في تزايد مستمر، والذي راجع (التسرب) في غالب الأحيان لأسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية.

وإلى جانب ذلك فإنه في دراسة حول تزييف الوعي:"تهدف إلى إلقاء الضوء على بعض الأساليب التي قد تكون معتمدة غالبا وبلا وعي أحيانا من قبل القائمين والمشاركين في العملية الإعلامية بتزييف وعي الجماهير وتسطيحه"(عبد الرازق جلبي، 2000، ص 177) حيث انتهت إلى أن الإعلام يسطح الوعي ويجعل الناس يسيرون في مدار خاو من المضمون الأصيل وعليه فإن الإعلام يعمل أدورا أساسية في التنمية الثقافية.

وفي ظل ما قيل سابقا، يمكن القول بأن على المثقف العربي أن يقف وقفة رجل واحد في مواجهة معوقات التنمية والقضاء على أشكال الجهل، التخلف، تزييف الوعي الجماهيري التسرب المدرسي، محاربة الأمية، بل أكثر من ذلك على المثقف محاربة كل أشكال القيم السلبية التي تعيق دفع عجلة التنمية إلى الأمام مثل التغيب والتأخر عن العمل واللامبالاة والتوجه نحو القيم التنموية الموجبة، كقيم العمل المتقن واحترام الوقت.

3. المثقف والتنمية البشرية:

ترتبط الثقافة بالتنمية البشرية ارتباطا وثيقا، فكلما ازدهرت الثقافة ارتفعت معدلات التنمية البشرية، وعليه فالثقافة في أي مجتمع هي صفة من صفات الدلالة على التنمية، وعليه فالمتمعن في المجتمعات البشرية يجد احتواءها على مؤسسات للتنمية البشرية، تعرف هذه

المؤسسات باسم مؤسسات التنشئة الاجتماعية أو المؤسسات الثقافية، وهي المؤسسات التي تتولى عملية تكوين وتثقيف الفرد منذ نعومة أظافره وتلقنه جملة العادات، التقاليد المعتقدات، اللغة.

وعليه فإن عملية التنشئة الاجتماعية عملية يتم من خلالها:"تطبيع وتشكيل الوليد البشري والانتقال به من فرد بيولوجي إلى مواطن راشد له شخصيته المميزة، يستطيع أن يستمتع بحياته في توافق مع المجتمع وأن ينتج ويسهم في رفاهية وتنمية مجتمعه وأن ينقل تراثه ويضيف إلى رصيده من التراث الإنساني"(عثمان فراج، دس، ص36، 37).

ومنه فالوليد البشري يظهر إلى الوجود وهو في حالة عجز تام، إذ نجد أن الله سبحانه وتعالى قد منحه قدرات ومواهب متعددة تميزه عن بقية المخلوقات، ولكنها تكون في حالة كمون ثم تأخذ في التطور والنمو عن طريق الصقل الدائم، وذلك نتيجة تفاعله مع العوامل البيئية والجو الاجتماعي المحيط به، فتتطور وتحول إلى مهارات فيكتسب الميول والاتجاهات التي تميز سلوكه وأداءه وبالتالي شخصيته، وعليه فإن هذه الشخصية هي نتاج تفاعل بين الطبيعة البشرية وما حملته مع الولادة من إمكانيات وسمات وراثية، وبين عناصر البيئة الثقافية والاجتماعية التي تتولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية غرسها في هذا الوليد البشري منذ صغره.

ولهذا فإن علماء الاجتماع والتربية يرون أن الثقافة تعني:"كل ما صنعه الإنسان في ماضيه وحاضره كدعائم لصناعة ثقافة المستقبل، فهي تشمل اللغة والعادات والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية والمفاهيم والأفكار والنشاطات المتعددة وغيرها، فالثقافة تتصف بالديناميكية عندما تسعى لنقل التراث من جيل إلى جيل، وتستمد قوتها في صياغة المستقبل مما تملكه من مقومات متعددة"(يعقوب أحمد السراج، 2002، ص 346).

من كل ما سبق يتضح جليا أن هناك عناصر ثلاث تتفاعل مع بعضها البعض لإنتاج العنصر البشري، أو لكي يمكننا القول أننا تحصلنا في آخر المطاف على مورد بشري مثقف، وهذه العناصر هي الشخصية، الثقافة والمجتمع، حيث نجد معظم تعريفات الثقافة تؤكد على أنها ما تمثله كل فرد من أفراد المجتمع من قيم، عادات، تقاليد، أنماط سلوكية اتجاهات، فنون وآداب، من عناصر تراثنا الاجتماعي ينتقل من جيل إلى الجيل التالي من خلال عملية تعليمية هي عملية التطبيع الاجتماعي أو عملية تعلم واكتساب شخصية مميزة لهذا المجتمع يتعايش عن طريقها في توافق مع أفراد المجتمع، وهي عملية بدونها لا وجود للثقافة ولا نمو ولا تطور.

ولكن كل ما تقدم من طروحات تحمل أبعادا إيجابية نحو عملية التطبيع، فإذا تمت العملية بالطريقة السليمة تحصلنا على مثقف يحمل ثقافة مجتمع معين، ولكن هل دائما هذه العملية تتم بنجاح؟ ففي اعتقادي أن من بين أكبر المشاكل التي تعاني منها المجتمعات وهو ما يبرز أزمة المثقف والتنمية، هي تكوين أو تحقيق تنمية بشرية خام، تتمتع بثقافة المجتمع نفسه، ولكن ما يلاحظ هي صعوبة التكامل بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومؤطريها، إذ غالبا ما نجد في الدول النامية قطيعة بين هذه المؤسسات، وبين مؤطريها على وجه الخصوص، فكل مؤسسة تقوم بأداء وظائفها على حدا وبمعزل عن بقية المؤسسات الأخرى،

هذا وفي بعض الأحيان نجد بعض المؤسسات تتخلى عن وظائفها الشيء الذي يعيق عملية التكوين المستمر للمورد البشري، ولهذا تعرقل عملية التنمية البشرية وتفقد في غالب الأحيان بعض الحلقات الهامة في مسيرة تكوين الجيل الجديد.
وعليه فإن السبيل لتكوين مثقف أو مورد بشري يعتمد عليه مستقبلا، من الضروري إعادة النظر في العلاقة بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية، أي يجب أن تعمل هذه الأخيرة في تكامل وتناغم تامين باعتبار أن لكل مؤسسة دور، وكل واحدة تكمل الأخرى بدء من الأسرة مرورا بالمدرسة فجماعة الرفاق والمسجد ووسائل الإعلام وقاعات الرياضة والمؤسسات الثقافية الأخرى كالمسرح والسينما وغيرها.

4. أزمة اللغة والفكر عند المثقف:

إن تناول موضوع أزمة اللغة والفكر عند المثقف، يبدو أمرا شائكا ومتشابكا، حيث الخوض فيه يتطلب عملية إبحار عميقة في تاريخ الدول العربية عامة والجزائر على وجه الخصوص فالمتصفح لتاريخ دول الوطن العربي يجد أن الساحة الثقافية والعلمية فيها تتميز بالثنائية أو ما يسمى بالازدواجية، التي يمكن وصفها بالقطيعة بين ثقافتين، ثقافة الإبداع/ثقافة الأصالة فالأولى توصف بأنها ترمز للمعاصرة، فهي بحسبهم لغة المتمدنين ولغة الأحياء الراقية، لغة الملتقيات والندوات العلمية والتكنولوجية، الصحية والصناعية، أما الثانية فهي لغة القروي أو الريفي لغة الآداب والفلسفة واللقاءات الدينية والتراثية، وربما يتساءل البعض لماذا هذه الازدواجية؟ ولماذا هذا التقسيم؟ هل هو راجع لنمو اللغتين في هذين المجالين، أم هو راجع إلى مخلفات استعمارية.
وعليه فقد وجدت بلدان الوطن العربي نفسها مقسمة إلى فئتين ثقافيتين مختلفتين، وجد خريج الجامعة المعرب نفسه مهمشا خاصة داخل سوق العمل إذ يجد فرصا محدودة، خاصة خريجي شعب العلوم الاجتماعية والإنسانية إذ يقتصر توظيفهم عادة في سلك التعليم خاصة الابتدائي أو بعض المراكز الثقافية كالمكتبات ومراكز التكوين المهني، وعليه فإن من لا يتقن اللغة الفرنسية في بلدان المغرب العربي والانجليزية في بلدان الخليج العربي هو مرفوض اليوم في صيرورة التنمية في هذه البلدان، والسؤال المطروح كيف نعيد إدماج الموارد البشرية التي تم تكوينها باللغة العربية؟ هل سنستغني عنها ونحدث قطيعة بين الأجيال؟ أم سنقوم مستقبلا بتعريب الشعب العلمية، لأن اللغة هي جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع؟ أم سنخرج اللغة من دائرة الثقافة؟.

5. المثقف في الوطن العربي والسلطة السياسية:

تعد الثقافة القاعدة والإطار، اللذين يؤثران في إنتاج المنظومات الفكرية وبناء الصيغ والمؤسسات السياسية، وبالإمكان القول أن السياسية شان ثقافي، ومن هنا تظهر علاقة المثقف بالسلطة، وتظهر بذلك أبرز وظيفة للمثقف وهي القيام بدور رئيس في الصراع من أجل فرض الرؤية الشرعية، فإحدى المهام المركزية للمثقف هي صياغة المثل، وتقديم الرموز، أي تشكيل الاستعدادات التعبيرية، وكذلك نسق معتقدات الرأي العام تجاه السلطة(محمد حسن البرغثي، 2007، ص149).

ومع توضيح الدور الهام الذي يقوم به المثقف، إلا أن العلاقة بين المثقف والسلطة السياسية تثير جدلا متواصلا، إذ يسود اعتقاد أن المثقف لا بد أن يكون ضد السلطة السياسية بسبب موقفه النقدي، فالمثقف بحسب سارتر، "هو الضمير الشقي الذي لا يرضى ولا يقتنع بالأمر الواقع، بينما تنفى بعض الدراسات ثنائية التناقض الكامل بين المثقف والسلطة السياسية، فالمثقف الذي يتعلم ويعمل ويتفاعل في إطار هذه السلطة، من الصعب عده خارجها(إسعاف حمد، 2014، ص359) وعليه يمكننا حصر نماذج المثقفين فيما يلي:

يمكن أن تكون العلاقة بين المثقف والسلطة مبنية على جدلية التحدي والنقد والنضال المستميت والصمود والصراع من أجل تحقيق الحرية وإحقاق حقوق الإنسان وإبطال الباطل وتقويض دعائم الفساد السياسي، وغالبا ما يكون رد فعل أصحاب السلطة تجاه هذا المثقف العضوي هو استعمال الضغوطات المعنوية والمادية من نفي واعتقال وتعذيب أو استعمال خطاب اللامبالاة والإقصاء والتهميش وطرده من وظيفته أو اللجوء إلى تسييجه بالإقامة الجبريةّ، ويصبح المثقف هنا بمثابة فاعل ثوري ملتزم بالمبادئ التي يؤمن بها، يقوم بوظيفة التوعية والتنوير والتأطير ويتحول إلى رمز ثوري ومناضل.

وهناك من المثقفين من يتصالح مع السلطة ويتكيف مع الواقع ويتأقلم مع النظام ويتحول إلى بوق سياسي ومحام يدافع عن النظام السياسي الحاكم ويحمل إيديولوجية السلطة القائمة على شؤون البلاد، ويوصلها بعد ذلك في خطاب ديماغوجي إلى الجماهير الشعبية دفاعا عنها وتبريرا لها قصد أن يعطي لها المشروعية والصلاحية ويغطي بغرباله الفكري والسوفسطائي على أخطاء وهفوات الطبقة الحاكمة.

وهناك من المثقفين من يلتزم بالحياد والصمت، ولا يحرك ساكنا ويظل جامدا، وإذا أفصح فإنه يعبر عن مواضيع مجترة مر عليها الزمن، لا علاقة لها بما يؤرق هموم الجماهير الشعبية الكادحة، فيحلق هذا المثقف في سماء الخيال والتجريد بعيدا عن الواقع ومشكلاته، ويسبح في أحلام يوتوبية طوباوية واستشراف لآفاق رومانسية وردية بعيدة عما يعانيه الناس من فقر وبطالة وظلم وصراع طبقي واجتماعي وإحباط وقهر وقمع، ويصبح هذا المثقف عبارة عن مخدر أو مسكن يدغدغ عواطف الطبقات الاجتماعية الدني(جميل حمداوي، 2017/09/29).

وعليه كان على مثقفينا في الوطن العربي أن ينتبهوا إلى حساسية مراكزهم الاجتماعية وأن يدركوا حقيقة الأدوار التي يؤذونها داخل مجتمعاتهم، وحجم المسؤوليات الملقاة على عواتقهم.

ثالثا: الرهانات الخارجية.

1 ـ المثقف والعولمة:

لقد حظيت العولمة وتأثيراتها، باهتمام العديد من المفكرين والباحثين العاملين في حقول علمية ومعرفية مختلفة (الاقتصاد، السياسة، الإعلام، التربية والتعليم، الثقافة والتقانة) بحيث أصبحت موضوعا محوريا منذ بداية عقد التسعينيات حيث ترافق هذا الاهتمام مع موجة التحولات الدولية والعالمية التي أخذت أشكالا ومظاهر متعددة: انهيارية(انهيار جدار برلين، انهيار الاتحاد السوفيتي وأطراف الكتلة الشرقية)، استقطابية أحادية(استقطاب الاتحاد

السوفيتي إلى الحشد الدولي في الحملة الأمريكية على الخليج، وكسر عزلة النهوض الذاتي للصين)، وابتلاعية إن صح التعبير وهو الجانب الثالث "محاولة تنميط العالم اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا وثقافيا ومؤسساتيا، عبر ابتلاع الوسائط الإعلامية المرئية والمعلوماتية وابتلاع الشركات المتعددة الجنسيات للمسافات الحضارية والتاريخية والجغرافية للشعوب والدول القومية"(ياسر عبد الجواد، 2000، ص 182).

كل هذه التغيرات العالمية والتغير في الخارطة الجيوسياسية جعل من دول الوطن العربي تواجه خطرا من طراز خاص وهو اجتماع وجهي العولمة الأقبحين على حد تعبير أبو يعرب المرزوقي في كتابه 'آفاق النهضة العربية ومستقبل الإنسان في مهب العولمة'، حيث يرى بأن للعولمة وجه الخصوصية النافية لكل من عاداها والمتجلية في الخطر الصهيوني، ووجه العمومية الساحقة لسواها المتجلية في الامبريالية الأمريكية، ومنه فكل من يعادي الآن المشروع الصهيوني ويقاوم التوسع 'الإسرائيلي' يوصف بالإرهاب والأصولية.

وبهذا فإن مستلزمات الصراع بين الدول العربية والقومية الصهيونية هو تطوير الثقافة العربية بوجه عام، وذلك من خلال إدراك أن السلوك الفعال ينطلق أساسا من إدراكنا العميق للارتباط المتبادل بين الثقافة والعلم الحديث، حتى أن بعضهم يعرف الثقافة المتخلفة بأنها "العلم حين ينفصل عن الثقافة أو الثقافة التي لا يؤسسها العلم "(عبدالله عبد الدائم، د س، ص 292).

وتأسيسا على ما سبق يمكننا القول أن العولمة هي خطر خارجي يواجه الشعوب في الوطن العربي، فالعولمة الثقافية قياسا على العولمة الاقتصادية والسياسية وغيرها، تعني "ترسيخ هيمنة هوية ثقافية معينة ليست إلا ثقافة الغرب التي هي امتداد للرأسمالية في بعدها القيمي الثقافي، بكلمة واحدة هي خاصية الأقوى، ويبقى الآخر تنطبق عليه كل المواصفات القبيحة فالآخر بالنسبة لسارتر مثلا هو الجحيم، وهو البربري على غرار التعبير السائد في التراث الإغريقي الروماني"(سلاطنية بلقاسم وآخرون، 2000، ص 228)، وعليه فإن الخروج من هذا المأزق الصعب ومواجهة العولمة، هو تطوير العلم في دول الوطن العربي، وهذه مسألة موكلة للمثقف في هذه الدول، ومن تمّ تطوير الثقافة لمواكبة كل التغيرات الحاصلة.

2. المثقف وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أيام الحرب الباردة إلى العمل على استمالة عقول وقلوب المثقفين من مختلف أنحاء العالم مستخدمة في ذلك شبكة واسعة من وسائل الإعلام المختلفة المدعومة مباشرة أو غير مباشرة من الاستخبارات الأمريكية زيادة على هذا الدور الفعال الذي تؤديه المؤسسات الإعلامية والثقافية والأكاديمية في نشر الثقافة والذوق وأنماط السلوك الأمريكي، أو ما أسماه 'ناي وأوين 'بالقوة الناعمة التي لا تعتمد على بطش الأساطيل والمدافع الحربية وإنما تلجأ إلى أسر العقول والأفئدة، وبذلك ينتشر التعلق بأمريكا وحب الهجرة إليها، إن أمكن بحسبانها أرض الفرص المتاحة"(حسن الحاج علي أحمد، 2003، ص55)، وعلى هذا الأساس تنجح أمريكا في نشر أنماط التفكير والسلوك والاستهلاك الأمريكي، وعليه فقد انتشرت المراكز الثقافية الأمريكية تنافس غيرها من المراكز العالمية الأخرى.

ونظرا لهذه الهيمنة الإعلامية الأحادية القطب، سارعت الدول الأوربية لتدارك الأمر، إذ نجد ألمانيا من جهتها تشترط أن يتم عرض الأفلام السينمائية والتلفزية باللغة الألمانية، أما في فرنسا فقد سنت وفقا لسياستها الإعلامية بأن لا تزيد نسبة البرامج الأجنبية عن 30% من مجموع ما يبث من البرامج.

وعليه فإن كانت الدول الأوروبية تحاول الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية، فما هو حال بلدان الوطن العربي، وما هي سياساتها في صدّ هذا الهجوم الكاسح يا ترى؟ هل سنبقى كما قال ابن خلدون: " المغلوب مولع بتقليد الغالب"، حيث ننساق وراء الغالب، ونقلده في جميع أعماله وأفعاله، هل سنبقى نحس بالنقص، مقلدين تقليدا أعمى الغرب في دونية وضيعة؟.

وبما أن هناك دول أوروبية تحاول صد الهجوم التكنولوجي والإعلامي الأمريكي فعلى الدول العربية صدّ هجومين معا وفي آن واحد هو الهجوم والهيمنة الأمريكية، والهجوم والهيمنة الأوروبية، ولا يتأتى ذلك إلا بالنهوض وتطوير كل العلوم سواء كانت طبيعية أو إنسانية اجتماعية، كما توجب على سياسات الدول العربية مراقبة البرامج التي تبث على شاشاتها ومحاولة تعويضها ببرامج محلية تكون نابعة من ثقافة المجتمع.

ونحن لا نبتغي مما تقدم إحداث القطيعة مع العالم الخارجي، فعملية الاتصال الثقافي أمر لا بد منه ولكن على مثقفي المجتمعات العربية أن يحذروا من هذا الاتصال ولا يأخذوا إلا ما يلائمهم، وأن يأخذوا في الحسبان كذلك أن شبكة الانترنت لم تعد حكرا على العلماء والباحثين فحسب، وإنما أصبحت شبكة معلوماتية مستهدفة من قبل كل الأفراد، يقدرون بالملايين في شتى دول العالم، "ففي عام 1996 قدر عدد شبكات الانترنت بحوالي 50000 شبكة يتصل بها حوالي 30 مليون مستخدم عن طريق 305 مليون حاسوب، أم حجم النمو البشري للشبكة فإنها يقدر بـ15% والمتوقع أن يتضاعف كل عام"(يعقوب أحمد السراج، 2002، ص 361).

ولهذا فإن مما لا شك فيه أن الثورة المعلوماتية المتمثلة في شبكة الانترنت سيكون لها آثار كبيرة على تطور الثقافة القومية والعالمية ولكن علينا أن نحذر من بعض الآثار التي قد تكون سلبية، خاصة على الجيل الناشئ وعليه كان من واجب الجيل الأب، أن يراقب ويعتني بالجيل الابن وأن يساعده في اختيار ما يجب مشاهدته وما لا يجب، وما يجب الإطلاع عليه وما لا يجب، وذلك عن طريق التواصل بين الجيلين في محاولة من الجيل الأول تعليم الجيل الثاني القيم الثقافية النابعة من أصالة ذلك المجتمع، وإعداد سياسات رشيدة في تكوين وتربية الناشئة.

3. المثقف ودوره في صد هجوم الغزو الثقافي:

إن المتصفح للأدبيات والكتابات العربية يجدها مليئة بأطروحات الخوف من الغزو الثقافي Invasion cult فهي ظاهرة عانت منها جل الدول النامية عندما استعمرت أراضيها من القوى الأجنبية إذ عمدت هذه الأخيرة إلى طمس ثقافاتها الذاتية" ويلاحظ ذلك من آثار الاستعمار الثقافي التي مازالت باقية وتتجلى في إحلال اللغات الأجنبية محل اللغات الوطنية، وتغيير المعتقدات والأفكار، بل وأساليب الحياة "(يعقوب أحمد السراج، 2002، ص 353).

إن الخوف من الغزو الثقافي في عصرنا الحالي ليس في احتلال أراضي الدول الضعيفة وإنما تكمن الخطورة فيما يتوقع مستقبلا من سيطرة الثقافات العالمية للدول المتقدمة على الدول النامية، وعلى هذا الأساس توجب على الدول النامية ومن بينها العربية، أن تقف لصدّ هذا الغزو الثقافي، بالرجوع إلى تراثها وإلى ثقافاتها المحلية، والعمل على تطويرها بجانب تطوير العمل، استعمالا للغاتها المحلية، لأن اللغة جزء لا يتجزأ من الثقافة، والعربية ليست لغة شعر ونثر كما يعتقد البعض بل هي لغة علم كذلك، إذا أراد لها مثقفوها أن تكون كذلك.

خاتمة:

إن المثقف في الوطن العربي يواجه عدة صعوبات وعراقيل، وتُلقى على عاتقه مهام جسام إذ كان عليه كمثقف ينتمي إلى مجتمع، يتمتع بثقافة تختلف عن باقي الثقافات الأخرى، أن يعمل جاهدا لمواجهة الاختراق الثقافي القادم من الغرب، ولا يتأتى له ذلك إلا إذا وفرنا له المجال الخصب لذلك عن طريق:

- تكتل المثقفين في الوطن العربي والعمل سويا من أجل توضيح ما هو لائق أن يُأخذ من الحضارة الغربية وما هو غير لائق، بما أن عصرنا الحالي هو عصر التكتلات.
- العمل على جعل اللغة العربية لغة علم، لأنها كذلك ولا ينقصها شيء لتكون كذلك.
- إتاحة الفرص للناشئة الصاعدة للتعبير عن أرائها واتجاهاتها، والتواصل بين الجيل السابق والجيل اللاحق، لأن استمرار ثقافة ما، يكمن أساسا في التواصل بين الأجيال.
- خلق فضاءات للتواصل بين الجيل والجيل، والجيل نفسه.
- إبراز كل ما هو تراثي وأصيل، على أساس أنه من الأصيل يولد الحديث، لأن من مميزات العلم والثقافة التواصل بين القديم والحديث.
- الاعتماد على العلم في تطوير الثقافة والاعتماد على الثقافة في تطوير العلم.
- إن العولمة ظاهرة قديمة في شكل جديد، فكل طرف قوي منذ القدم يهدف إلى السيطرة وإذا استطعنا أن نتحد كمثقفين نستطيع أن نرجح الكفة لصالح مجتمعاتنا.
- ترشيد السياسات العربية بالاعتماد على مثقفيها.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم مذكور(1975)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
2. إسعاف حمد(2014)، المثقف العربي: إشكالية الدور الفاعل، مجلة جامعة دمشق، م30، ع 3+4، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
3. بيتر فارب(1983)، بنو الإنسان، تعريب زهير الكرمي، سلسلة عالم المعرفة رقم 67، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
4. جميل حمداوي(الإثنين يناير 2007)، جدلية المثقف والسلطة، www.diwanalarad.com، 2017/09/29، الساعة10 صباحا.
5. الجنيدي خليفة(28،29 نوفمبر1992)، أنواع المثقفين وملامح من مشاكلهم في الأداء والتسيير، الثقافة والتسيير(أعمال الملتقى الدول المنعقد في الجزائر).
6. حسن الحاج علي أحمد(2003)، تغيير الثقافة باستخدام السياسة (الولايات المتحدة وتجربة العراق)، المستقبل العربي، ع 294، مركز دراسات الوحدة العربية.

7. حسين مؤنس(1978)، الحضارة (دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها)، سلسلة عالم المعرفة، رقم01، المجلس الوطني للثقافة والآداب- الكويت.
8. دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان(2012)، المشكلات الاجتماعية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
9. سلاطنية بلقاسم وآخرون(2000)، المجتمع العربي (التحديات الراهنة وآفاق المستقبل)، سلسلة علم الإجتماع، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر.
10.طلعت إبراهيم لطفي(دس)، مدخل إلى علم الإجتماع، ط2، مكتبة غريب، جمهورية مصر العربية.
11.عبد الرازق جلبي(تشرين الأول 2000)، الثقافة والتنمية في العالم العربي، رؤية نقدية، مجلة المستقبل العربي، ع 260.
12.عبد الغني عماد(2006)، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
13.عبدالله عبد الدائم(دس)، مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها الثقافة العربية(أسئلة التطور والمستقبل)، ملتقى دولي حول الثقافة والتسيير، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر.
14.عثمان فراج(دس)، الثقافة وعملية التنشئة الاجتماعية في الوطن العربي، ملتقى دولي حول الثقافة والتسيير، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر.
15.علي وطفة(2003)، الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، ط1، سلسلة كتب المستقبل العربي ع 29، بيروت، لبنان.
16.مجموعة من الباحثين(2001)، في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
17.محمد حسن البرغثي(2007)، الثقافة العربية والعولمة(دراسة سوسيولوجية لآراء المثقفين العرب)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
18.منير مرسي سرحان(1981)، في اجتماعيات التربية، ط3، دار النهضة العربية للطباعة ولنشر، بيروت، لبنان.
19.هارلمبس وهولبورن(2010)، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة: حاتم حميد محسن، ط1، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا.
20.ياسر عبد الجواد(2000)، العولمة والممانعة (دراسات في المسألة الثقافية)، المستقبل العربي، ع 252، مركز دراسات الوحدة العربية.
21. يعقوب أحمد السراج(2002)، التربية وأزمة التربية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج- الرياض.
22. Helen spencer- oatey ,(2012), what is culture? A compilation of quotations, http://www.warwick.ac.uk/globalpad.dintercultural, 29/09/2017, 10h.
23. Ruan wei.(2011), civilization and culture, international review of social sciences and humanities, vol1, n01.

التنمية المهنية للأستاذ الجامعي كمدخل لتحقيق الجودة التعليمية

Professional Development of the University Professor as an Input to Achieve Educational Quality

د. الزهرة الأسود- جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي- الجزائر

ملخص: يهدف البحث الحالي إلى التعرف على أحد المداخل الأساسية لتحقيق الجودة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، وهي التنمية المهنية لدى الأستاذ الجامعي، مع توضيح السبل الناجعة الممكن اتباعها من أجل مواكبة التطوّرات المتسارعة في عصر المعرفة، وعليه، فقد تم طرح التساؤلات التالية: ما هي أهمية التنمية المهنية بالنسبة للأستاذ الجامعي وما هي أهدافها؟ وما هي أبرز احتياجات التنمية المهنية لدى الأستاذ الجامعي؟ وما هي أساليب التنمية المهنية للأستاذ الجامعي وأثرها على الجودة التعليمية؟

وقد قمنا بالإجابة عن هذه التساؤلات، بعد مراجعة الأدبيات التربوية المتعلقة بالموضوع، وتحليل آراء وأفكار الباحثين حوله، وخلصت في الأخير إلى مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المهنية، الجودة التعليمية، الأستاذ الجامعي.

Abstract: The current study aims at identifying one of the main approaches to achieving educational quality in higher education institutions. That is the professional development of the university professor, and clarifying the possible effective ways in order to cope with the rapid developments in the knowledge era. Therefore, the following questions were raised: What is the importance of professional development for the university professor and what are its objectives?, What are the main needs of the professional development to the university professor?, What are the methods of professional development of the university professor and its impact on educational quality?

The researcher answered these questions, after reviewing the educational literature on the subject, and analyzing the views and ideas of researchers around it, and finally concluded a set of recommendations.

Keywords: professional development - quality education - university professor.

Keywords: professional development - quality education - university professor.

مقدمة:

أضحت الجودة التعليمية اليوم هدفا استراتيجيا تسعى إلى تحقيقه مختلف المؤسسات التربوية سيما مؤسسات التعليم العالي والتي بدورها انتهجت سبلا متعدّدة نحو التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، وتجديد المناهج الدراسية بما يتوافق مع حاجات المتعلمين ومتطلبات عصر المعرفة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى سعيها نحو إعداد الطلاب إعدادا متينا يضمن التعامل الأحسن مع البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها.

فقد بيّن(تشلر وبيبرنان والكاكاجي ,Tischler, Bibernanm, Alkhacagd) أن الجامعات تواجه تحديات عديدة مثل العولمة، والتحوّل إلى مجتمع المعرفة، والزيادة المتسارعة في تطور تقنيات المعلومات والاتصالات، والتوجّه نحو الجودة الشاملة، وازدياد الطلب على التعليم العالي، وتنمية وتوفير بيئة تعلّم إيجابية، وإعداد الطلاب لمتطلبات واحتياجات المواطنة بالمجتمع والمهارة في العمل، ومساعدة الطلاب على النضج علميا واجتماعيا في بيئة مواتية، والحفاظ على قيّم التراث الثقافي، وتحقيق سمعة ومكانة جيّدة للجامعة(مشعل بن سليمان العنزي، 2014، ص265-266).

ولما كانت الجامعة غير قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها بمعزل عن أعضاء هيئة التدريس، لذا بات من الضروري السعي باتجاه تنمية مهاراتهم على النحو الذي يمكنهم من الاضطلاع بأدوارهم المنسجمة مع متطلبات العصر، إضافة لتعزيز دورهم الفاعل في تحقيق جودة التعليم(علي حمد علي، 2013، ص1)، وعليه فإن التنمية المهنية للأستاذ الجامعي تعدّ أساسا لتطوير مؤسسات التعليم العالي بما يحقّق جودتها ويضمن حصولها على الاعتماد الأكاديمي على المستوى العالمي.

مشكلة الدراسة:

يعتبر عضو هيئة التدريس الجامعي المحور المهم الذي تتركّز عليه الجهود في تطوير العملية التربوية، لأن الارتقاء بمستوى التعليم العالي لا يتحقّق إلا عن طريق الارتقاء بهيئاته، وهذا من دواعي الاصلاح التربوي المنشود لدى مختلف الجامعات نحو تحقيق الجودة.

حيث يتطلب تحقيق جودة مؤسسات التعليم العالي وبرامجه تضافر عناصر متنوعة، لكن مجتمع التعليم العالي يجمع على الدور المحوري الذي يؤديه أعضاء هيئة التدريس في هذه الجودة، من حيث أن هؤلاء يشكِّلون الموارد الأساسية التي تدور حولها مجمل عمليات التعليم العالي ونواتجه، فهذه الهيئة هي التي تقرّر مناهج التعليم، ومعايير أداء الطلبة، وجودة هذا الأداء(رمزي سلامة، 2009، ص364).

ويعدّ مستوى الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس محكّا أساسيا للحكم على مدى جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية، وإزاء ما تواجهه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى من تحديات وصعوبات فإنه من الطبيعي أن تصبح مطالبة ببذل مزيد من الجهد، وامتلاك مقوّمات التطوير المستمر وتجويد أدائها، وذلك بهدف زيادة فعاليتها في تحقيق أهدافها وضمان زيادة قدراتها التنافسية التي تؤهلها بالفعل إلى التفوّق والتميّز(مشعل بن سليمان العنزي، 2014، ص269).

لذا تسعى معظم الجامعات إلى تحقيق جودة العملية التعليمية من خلال إحداث تنمية شاملة لمختلف عناصرها بدءا من تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس الذين أصبح يعقد عليهم الكثير من الآمال في تخريج طاقات بشرية تساهم في بناء المجتمع وخدمته، واستجابة لهذا المسعى أصبح الرهان قائما على تحسين الأداء الأكاديمي من خلال دفع عجلة التنمية المهنية وصولا إلى تحقيق الجودة التعليمية، ومواكبة التطوّرات المتسارعة في شتى المجالات والتفاعل معها والاستفادة منها، وعليه يعتبر تحسين الأداء الأكاديمي للأستاذ الجامعي أحد أهم غايات التنمية المهنية التي تسعى الجامعات إلى تحقيقها، وتعد التنمية المهنية أحد أهم المداخل لتحقيق الجودة التعليمية في المنظومة الجامعية.

لذلك فإن هذا البحث يسعى للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي أهمية التنمية المهنية بالنسبة للأستاذ الجامعي وما هي أهدافها؟
2. ما هي أبرز احتياجات التنمية المهنية لدى الأستاذ الجامعي؟
3. ما هي أساليب التنمية المهنية للأستاذ الجامعي، وما أثرها على الجودة التعليمية؟

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة، لا بدّ من توضيح مفهوم التنمية المهنية للأستاذ الجامعي حسب ما قدّمه بعض الباحثين.

1. مفهوم التنمية المهنية للأستاذ الجامعي:

تعرّف التنمية المهنية حسب(سامي عمارة، 1999، ص29) بأنها مجموعة من البرامج والأساليب التي تقوم بها الجامعة لإكساب عضو هيئة التدريس مزيدا من المعارف والمهارات والتقنيات المتّصلة بممارسة أدواره المهنية(التدريس، البحث، خدمة المجتمع) لرفع مستوى أدائه بما يمكنه من أداء أدواره بصورة جيّدة.

أي أن التنمية المهنية للأستاذ الجامعي هي مجموعة من التدريبات التي يتلقاها الأستاذ الجامعي أثناء الخدمة، لتنمية معارفه ومهاراته وتفعيل أدواره المهنية المنوطة به لرفع مستوى ممارساته التدريسية إلى مستوى الجودة التعليمية.

وقد عرّفتها(منى السالوس، 2004، ص122) بأنها عمليات مؤسّسية تهدف لتحسين مهارات أعضاء هيئة التدريس وسلوكهم في مجال إعداد المواد الدراسية وتنظيمها وطرائق تدريسها واستخدام تكنولوجيا التعليم والتقويم والتدريب على مهارات البحث العلمي والاستشارات والتدريب على بعض المهارات الإدارية المتوقّع إسنادها لعضو هيئة التدريس.

وتقصد "منى السالوس" في تعريفها للتنمية المهنية بأنها عبارة عن ممارسات منظمة تهدف إلى تحسين مهارات الأستاذ الجامعي في مجال التدريس، وتدريبه على مهارات البحث العلمي وعلى بعض المهام الإدارية التي يمكن له تأديتها.

أما "سبيك وكنايب"(Speck & Knipe, 2005) فيعرّفان التنمية المهنية بأنها عمليات تهدف إلى تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس وسلوكهم، لتكون أكثر كفاءة وفعّالية لسد حاجات الجامعة والمجتمع وحاجات أعضاء هيئة التدريس أنفسهم، أي أن التنمية المهنية هي نشاطات تهدف إلى تنمية مهارات الأستاذ الجامعي، والوصول به إلى مستوى الكفاءة الذاتية والفعّالية في الجامعة والمجتمع.

وإجمالا للقول، فإن مفهوم التنمية المهنية يتضمن كل أشكال التدريب والتكوين أثناء الخدمة التي يخضع لها الأستاذ الجامعي بهدف تحسين ممارساته التدريسية وتطوير مهاراته البحثية والارتقاء بهما إلى مستوى الإتقان والجودة التعليمية.

2. أهمية وأهداف التنمية المهنية لدى الأستاذ الجامعي:

تعتبر التنمية المهنية للأستاذ الجامعي حاجة أكاديمية مهمّة في مختلف الكليات والجامعات، حيث تتّضح أهميتها في منح أعضاء هيئة التدريس الجامعي فرصة للاحتكاك والحركة والتواصل مع الآخرين، خصوصا إذا تعلّق الأمر بالأساتذة الجدّد والذين هم بحاجة إلى تكوين مستمر لتحسين مستواهم الأكاديمي والمهني، وقد أوصى(أحمد جبر، 1990، ص86) بضرورة إعطاء العناية الكافية لبرامج التنمية المهنية من أجل تلبية هذه الحاجة الأكاديمية التي أصبحت مؤشرا من مؤشرات الأداء المهني لدى عضو هيئة التدريس الجامعي سعيا نحو التطوير والإصلاح التربوي المأمول للعملية التعليمية-التعلّمية.

ويقول(يعقوب نشوان، 1992، ص15): إننا اليوم بأمس الحاجة إلى تطوير النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، لأنه يعمل على تبادل الأفكار وتحسين طرائق التدريس وتطويرها وتجديد نشاط المدرس وتطوير أساليبه، مما يبعد الملل عن نفسه ويطلعه على أفضل الطرائق والأساليب، ويزداد حبا وتفاعلا مع مهنته.

من هذا القول، تتّضح أهمية التنمية المهنية في أنها عملية ذات بعد نفسي-بيداغوجي تهدف إلى تحقيق الرضا الوظيفي لدى الأستاذ الجامعي، حيث يجعله يفكّر في تحسين أدوات ووسائل نشاطه التدريسي، والبحث عن الجديد في ميدان عمله والتفاعل معه تفاعلا يحقّق فعّاليته المهنية ويرفع من مستوى كفايته الإنتاجية ويسهم في تطوير العملية التربوية، وهنا يقترح(عايش زيتون، 1995، ص126) إنشاء مكاتب خاصة أطلق عليها مسميات مختلفة(مكاتب التطوير التعليمي، أو مراكز فاعلية التدريس، أو وحدات تنمية أعضاء هيئة التدريس)، هذه المكاتب تسمح بمنح الأستاذ رخصة لممارسة عملية التدريس في الجامعة، وبالتالي تعزّز المكانة المهنية للأستاذ الجامعي وتمنحه شعورا عاليا بالاستقلال، مما يؤدي إلى حدوث إنجازات أكاديمية تتّصف بالنوعية والجودة العلمية(Farrugia, 1996 , p28).

إن تحقيق التنمية المهنية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لابد له من إعداد برامج خاصة مدعّمة بمختلف الموارد المادية والبشرية، ويشارك المجتمع في تمويلها وإدارتها لضمان نجاحها في أداء دورها المهم؛ وهو الرقي بمستوى عضو هيئة التدريس إلى مستوى عال من الجودة والفعّالية مما يساعده على امتلاك المهارات التي تعينه على تحقيق الأهداف الوطنية للتعليم، والالتزام بالمعايير المحددة للعمل الأكاديمي والتربوي في العملية التعليمية(عمير بن سفر الغامدي، 2012، ص24).

وإذا سلّمنا بأهمية التنمية المهنية لدى هيئة التدريس ومدى مساهمتها في تطوير العملية التعليمية، فإن هذا يقودنا إلى الاعتراف بأن الأستاذ الجامعي هو المحور الذي يجب أن نرتقي به من أجل الارتقاء بمستوى التعليم العالي وزيادة فاعليته، وتحقيق الأهداف الآتية:

- إضافة معارف مهنية جديدة لأعضاء هيئة التدريس، وتنقية القيّم المهنية لديهم، وكذا تمكينهم من تحقيق تربية فعّالة لطلبتهم (Brighouse and Wood, 1991, p95).

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على بلوغ أعلى درجات الجودة في الأداء، مما يزيد قدرتهم على تحقيق فعّالية العملية التعليمية.
- تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس في:
*مجال تقويم الطلاب والاعتماد على البدائل الفعّالة في ذلك.
*مجال التكنولوجيا الحديثة وابتكار بدائل جديدة في التعليم(Bubb, 2004, p8).
*مجال إعداد المناهج الدراسية وصياغتها كبرامج تدريبية.
*مجال طرائق التدريس والتدريب الحديثة.
*مواكبة التطوّر المستمر في المهام والأدوار الوظيفية بما تتطلبه معايير الجودة التعليمية(إبراهيم الديب، 2007، ص15).
*مجال الإدارة والعمل التعاوني أو مهارات اتخاذ القرار في العمل الأكاديمي والإداري(إيهاب إمام، 2008، ص23).
*مجال تنمية القيّم والاتجاهات الايجابية الساندة للسلوك المهني(ردمان غالب وتوفيق عالم، 2008، ص169).
*مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
*مجال تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس والمؤسسات العلمية الأخرى والتعرّف على قدراتهم(حلا الشخشير، 2010، ص15).

يلاحظ مما سبق، أن هذه الأهداف مؤداها تحقيق شخصية مهنية متكاملة لدى الأستاذ الجامعي في مختلف الجوانب المعرفية والمهارية والتخصّصية، بما يلبّي تطلّعاته للوصول إلى الجودة في التعليم العالي.

3. احتياجات التنمية المهنية لدى الأستاذ الجامعي:

قام(Colette,1994) بدراسة ميدانية هدفت إلى تحديد احتياجات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية "ريما" بماليزيا من وجهة نظرهم، وتوصّل إلى اتفاق أفراد العينة على ضرورة تقديم برامج التنمية المهنية التي تعتبر وسيلة مؤسسات التعليم العالي لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس، كما حدّدت الدراسة حاجة أفراد العينة لتنمية مجموعة من المهارات منها: مهارات تحفيز الطلاب للتعلم، وإدارة الصف، وتقويم المناهج، والمهارات الإدارية وبيّنت نتائج الدراسة حاجة الأعضاء الأكاديميين الجدّد الذين لم يلتحقوا ببرامج تدريبية إلى تنمية مهاراتهم التدريسية، أما الأعضاء أصحاب الخبرة لأكثر من أربع سنوات فقد تمثّلت حاجاتهم في مهارات تطوير المناهج، وتوجيه الطلاب وإرشادهم، وإعداد الأبحاث.

كما بحث(Decrose,1996) عن الحاجات التطويرية للهيئة التدريسية كما يراها أعضاء هيئة التدريس، وقد تبيّن أن أعضاء الهيئة التدريسية بحاجة إلى تطوير أكثر في عدة أمور مثل تحفيز الطلاب على التعلم، وإدارة الصفوف، واستخدام التقنيات المتوفرة، أما حول التدريب الذي يفضله أعضاء الهيئة التدريسية كبرامج تطويرية فتضمنت: المكتبات العامة والورش التدريبية، وحلقات الدراسة.

وقد تساءل(محمود الناقة وآخرون، 2001) في دراستهم حول التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس عن الحاجات التدريبية التي تلزم عضو هيئة التدريس والتي يسهم تحديدها بدقة في التطوير الجامعي، حيث توصلوا إلى ضبط قائمة مرتّبة تنازليا حول حاجات أعضاء هيئة التدريس في: التعلم الذاتي, والتخطيط لتدريس مقرر، ومهارات التدريس، والوسائط التعليمية والتقويم الجامعي، والإرشاد الأكاديمي، ونقل ملامح المعلم المعاصر، والأنشطة العلمية والتعليمية، وكتابة الوثائق والتقارير.

كما قام(Finlay,2002) بدراسة هدفت إلى تحديد احتياجات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس وطريقة تحقيقها، وكان من أهم النتائج المتوصّل إليها هو حاجة المدرسين لمعرفة الجديد في مجال تخصّصهم، وتنميتهم في مجال مهارات التدريس، ومهارات استخدام الحاسوب.

من خلال استعراض هذه العينة من نتائج الدراسات يتّضح أن احتياجات الأساتذة الجامعيين للتنمية المهنية لا تتوقف عند السنة الأولى من توظيفهم فحسب، وإنما احتياجاتهم لتنمية المهارات المتطلبة لفعّالية ذواتهم الأكاديمية في الوسط المهني كتدريسيين أكفاء تتوافق مع سيرورة العمل الجامعي لتلبية احتياجات طلبتهم، ثم احتياجات جامعاتهم، وبعدها احتياجات مجتمعاتهم، وهذا يعكس صميم الأدوار المهنية المنتظرة من عضو هيئة التدريس بالجامعة، وعليه فإن أبرز احتياجات التنمية المهنية للأستاذ الجامعي تتلخص فيما يلي:

- احتياجات التنمية في مجال التدريس: تتضمن مجموعة من المهارات (التخطيط والتنفيذ للتدريس، إثارة الدافعية وتحفيز الطلاب على التعلم، إدارة الصفّ والتفاعل الصفّي، التقويم).
- احتياجات التنمية في مجال تكنولوجيا التعليم: تتضمن مجموعة من المهارات(استخدام الحاسوب، التقنيات والوسائط التعليمية).
- احتياجات التنمية في مجال التوجيه والإرشاد: تتضمن مجموعة من مهارات التوجيه والإرشاد الأكاديمي.
- احتياجات التنمية في مجال التكوين الذاتي والبحث العلمي: تتضمن مجموعة من المهارات(معرفة الجديد في مجال التخصّص، تطوير المناهج، إعداد الأبحاث، كتابة الوثائق والتقارير، الأنشطة العلمية والتعليمية).
- احتياجات التنمية في مجال الإدارة: تتضمن مجموعة من المهارات الإدارية.

4. أساليب التنمية المهنية للأستاذ الجامعي وأثرها على الجودة التعليمية:

تتحقّق الجودة التعليمية في الجامعات والمعاهد العليا بعدّة وسائل وأساليب تمكّن الأستاذ الجامعي من تحسين أدائه وتطوير كفاياته التدريسية مما يساعده على تنميته مهنيا، ومواكبته لعصر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

ومن أهم أساليب التنمية المهنية للأستاذ الجامعي ما حدّدها(حافظ أحمد، 2004، ص105-134) كما يلي: - البرامج التدريبية الخاصة باكتساب المزيد من مهارات التعلم الذاتي المستمر، مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصّصة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، تبادل الزيارات مع بعض الجامعات المتقدمة،

اكتساب مهارات التدريس وعمليات التعلم من خلال أساليب التدريس الحديثة وخاصة ما تقوم على تغذية التعليم.

وأضاف(ردمان غالب وتوفيق عالم، 2008، ص160-188) بعض أساليب التطوير بالدعم الذاتي، كمتابعة الأستاذ الجامعي للجديد على شبكة الانترنت وبرامج الكمبيوتر(CDs) والدوريات العلمية والكتب والمراجع المتخصّصة الحديثة، والبرامج التربوية والتعليمية على قنوات التلفزيون ودراسة موضوعات تلبّي احتياجات ومتطلبات التطوير المهني، وبعض أساليب التطوير بدعم من الإدارة الجامعية، كتوفير الدعم المالي ومتطلبات التطوير المختلفة، ودعم إجراء الأبحاث والدراسات النوعية المنطلقة من حاجات الميدان، وتفعيلها وتوظيف نتاجاتها وتشجيع الاتصال بالبيئة والمجتمع المحلي اتصالا هادفا وفاعلا لتوجيه الأنشطة الصفية واللاصفية المرافقة للمنهاج خدمة للبيئة التعليمية والمحلية، وتفعيل دور الجامعة مع الجهات المستقبلة لخريجيها، والتعرف عن قرب لمتطلبات السوق واحتياجاته ومواصفات الخريج المطلوب محليا وإقليميا وعالميا، وبالتالي تحديد نوعية ومدى التدريب المطلوب لعضو هيئة التدريس للقيام بدوره على أكمل وجه.

وقد ركّز(عادل سيد علي، 2009) على التدريب أثناء الخدمة ببرامجه التجديدية والتوجيهية والتأهيلية وكذا برامج المدرسين الجدّد، ووصف الأساليب الفعّالة لتنفيذ هذه التدريبات كالمحاضرة، الاجتماعات الدورية، تمثيل الأدوار(لعب الأدوار)، مؤتمرات العمل، دراسة الحالة، المناقشات والورشات الدراسية، التدريب المصغر، البعثات والزيارات.

كما ذكر(عمير بن سفر الغامدي، 2012) نقلا عن(Gebhard,2006) أن الأساليب الذاتية تتطلب البحث عن فرص التنمية، وكلما تنوّعت تلك الأساليب ازدادت خبرة عضو هيئة التدريس، وبالتالي يستطيع الإجابة عن الأسئلة المتعدّدة التي تراوده وتحتاج إلى إجابات، فتزداد فرص تنمية معتقداته وممارساته التدريسية.

ونقلا عن(S. Pancucci,2007) أن الأساليب المهنية تتعدّد لتشمل لجان تطوير المقررات وجماعة الدراسات المهنية، وجلسات التدريب، ومراقبة العمل، وبرامج التدريب أثناء الخدمة والبورتفليو المهني، وأساليب أخرى تعتمد على تبادل الخبرات مثل جلسات التدريب.

إن وسائل وأساليب التنمية المهنية لأساتذة الجامعة لها أثر إيجابي على جودة التعليم العالي وتظهر انعكاساتها في العناصر الآتية(علي حمد علي، 2013، ص13):

- شخصية الأستاذ الجامعي: من حيث تعزيز ثقته بنفسه، واتجاهه الإيجابي نحو ثقافة الجودة وتعزيز الإحساس بالمسؤولية المهنية، وإيمانه بروح العمل الجماعي ودوره في الإنجاز وتنمية الحسّ الوظيفي والوازع الأخلاقي.
- التدريس والتقويم والإرشاد: من حيث تنويع طرائق التدريس، وتقبّل التغذية الراجعة وممارستها، واستخدام تقنيات التعليم، وتنمية المهارات الفكرية والتنافسية بين الطلاب والتركيز في وسائل التقويم وأدواته على الأهداف العقلية العليا، وإرشاد الطلاب وتوجيههم.
- إنتاج المواد التعليمية وفق مواصفات جودة النوعية: وتشمل المقررات الدراسية، والوسائط التعليمية، والأدلة الدراسية.

- البحث العلمي: من حيث تصميم الأبحاث، وإعداد الاستشارات العلمية، والإشراف على طلاب الدراسات العليا، وتقويم الأبحاث والتحليلات الإحصائية.
- العمليات الإدارية المنوطة بأعضاء الهيئة التدريسية: من حيث إعداد سجلات الطلاب والمشاركة في الاجتماعات، وإدارة الأقسام أو الكليات والجامعات، والتخطيط وتقديم الاستشارات.

خلاصة:

إن عامل الجودة التعليمية مطلب مهم لجميع مؤسسات التعليم العالي، ويلبّي غاية ملحّة تدعو لها مختلف الجامعات والمعاهد العليا؛ ألا وهي الحصول على الاعتماد الأكاديمي ومن هنا دعت الحاجة إلى التركيز على التنمية المهنية لدى الأستاذ الجامعي، باعتباره المحرّك القويّ للعملية التعليمية والمنسّق الفعّال لجميع عناصرها.

ولتحقيق ذلك بادرت الكثير من الجامعات إلى معرفة احتياجات التنمية المهنية لدى أعضائها لتقوم بإعداد برامج تدريبية، وخطّط عمل توضّح وسائل التنمية وأساليبها المرتبطة بالتطوير الذاتي للأستاذ الجامعي، والتطوير المهني للمؤسسة الجامعية.

كما عمدت الكثير من الجامعات إلى بناء مشاريع للتطوير، وتسطير خطط استشرافية للنهوض بمستوى التعليم العالي وفق أنظمة الجودة العالمية، لتكون التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس هي المسلك نحو تحقيق رسالة الجامعة في مختلف المجالات.

التوصيات:

من خلال ما تقدم، يتّضح أن التنمية المهنية للأستاذ الجامعي هي مرتكز رئيس للجودة في التعليم العالي، ومنه توصي الباحثة بما يلي:

- لفت نظر المسؤولين عن مؤسسات التعليم العالي إلى تبنّي برامج وخطط عملية تهدف إلى تحقيق التنمية المهنية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس.
- العناية بنشر ثقافة التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس من أجل تجديد أدائه المهني والشخصي.
- عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين مهاراتهم في مجال التدريس.
- توفير وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة التي تسهم في فعالية برامج التنمية المهنية.
- القيام بدراسة علمية تتضمن وضع تصوّر مقترح للتنمية المهنية للأستاذ الجامعي في ضوء معايير إعتماد عالمية، ويعرض على شكل برنامج تدريبي أو حقيبة تدريبية شاملة لمختلف الوسائل والتقنيات التي تتطلبها التنمية لضمان الجودة التعليمية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1.إبراهيم الديب(2007)، التطوير المهني في المؤسسات التعليمية الحديثة، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

2.أحمد جبر(1990)، برامج الإعداد والتأهيل التربوي للأستاذ الجامعي، مجلة التعريب، ع(1)، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق.

3.إيهاب إمام(2008)، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء وظائف الجامعة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، ع(3)، كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر.
4.حافظ أحمد(2004)، التنمية المهنية المستدامة لأستاذ الجامعة في ضوء متغيرات العصر، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر(العربي الثالث)، التعليم الجامعي العربي- آفاق الإصلاح والتطوير، ج(1)، جامعة عين شمس، القاهرة.
5.حلا الشخشير(2010)، مستوى التنمية المهنية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة النجاح الوطنية من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة التربوية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
6.ردمان محمد سعيد غالب، توفيق علي عالم(2008)، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مدخل للجودة الشاملة في التعليم الجامعي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ع(1)، صنعاء.
7.رمزي سلامة(2009)، المسار الوظيفي لأعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي في الدول العربية وتحديّات النوعية، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة.
8.سامي عمارة(1999)، معوّقات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الاسكندرية من وجهة نظرهم، المؤتمر القومي السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي- التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في عصر المعلوماتية، جامعة عين شمس، مصر.
9.عادل سيد علي(2009)، التنمية المهنية لمعلمي التعليم الصناعي، ط2، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
10.عايش زيتون(1995)، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق، عمان.
11.علي حمد علي(2013)، التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس: مدخلا لتحقيق الجودة في التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة الخرطوم. http://khartoumspace.uofk.edu.
12.عمير بن سفر عمير الغامدي(2012)، التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات السعودية في ضوء معايير المجلس الوطني الأمريكي لاعتماد تعليم المعلمين(NCATE)- تصور مقترح، دكتوراه غير منشورة في الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
13.محمود الناقة وآخرون(2001)، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس(مسؤوليات العمل, وحاجات التدريب, وبرامج التنمية)، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، سلطنة عمان.
14.مشعل بن سليمان العدواني العنزي(2014)، الممارسات المهنية لإعداد وتنمية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية، م9، ع2.
15.منى السالوس(2004)، التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس الجامعي في مصر- دراسة ميدانية، مجلة الثقافة والتنمية، مصر، ع11.
16.يعقوب نشوان(1992)، الإدارة والإشراف التربوي بين النظرية والتطبيق، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.

المراجع الأجنبية:

17.Bubb, S(2004). The Insiders Guide to early Professional Development*: Succeed in your first five years as a teacher.* London: Rutledge Falmer.
18.Brighouse, T and Wood, D(1991). "How to Improve".

19.Colette, Cruz(1994). Faculty Development Needs As Perceived by the Faculty and Administrators RIMA College. Malaysia. Unpublished Doctoral Dissertation. Southern Illinois University at Carbondale.
20.Decrose, C(1996). Faculty development needs as perceived by the faculty and administrators at Rima college. Malaysia. Dissertation abstract international. 56(07).
21.Farrugia, Charles(1996). Continuing Professional Development Model for Quality Assurance in Higher Education. Journal of Quality Assurance in Education. 4(2). 28-34.
22.Finlay, Claudia(2002). Professional Development Needs of College Instructor. Unpublished Doctoral Dissertation. University of Alberta (Canada).
23.Speck, M. & Knipe, C(2005). Why can't we get it right? Designing high-quality professional development for standards-based schools. 2nd ed. Thousand Oaks: Corwin Press.

جدلية العلاقة بين البنية الاجتماعية والبنية المعرفية في الخطاب التربوي

The controversial relationship between educational knowledge and social knowledge

د. فكار عثمان -جامعة علي لونيسي-البليدة2- الجزائر
أ. غنية برادعي -جامعة علي لونيسي-البليدة2- الجزائر

ملخص:
حظي موضوع المعارف المدرسية باهتمام خاص من طرف الباحثين والدارسين للشأن التربوي، من حيث المعايير المعتمدة في انتقاء واختيار المعارف المتضمنة في الخطاب التربوي والمحددات التي تبرر هذه الاختيارات والارتباطات بين البنية الثقافية والبنية المعرفية وتأثير كل منهما في الأخرى، والعلاقة بين المعرفة والأطر الاجتماعية التي تتشكل ضمنها من ناحية والعلاقة بين المعرفة والإيديولوجيا من ناحية ثانية، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال البحث في المسألة البحثية من حيث: طبيعة المعرفة وتشكلها، العلاقة بين الأنماط المعرفية والأنماط الثقافية وكذا الارتباط بين المعارف المدرسية والمعارف الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المعرفة- البنية المعرفية- البنية الاجتماعية- الأطر الاجتماعية

Abstract: The subject of the school knowledge has gained a special care by research of education concerning the standards of choosing the rules and the knowledge of the educational speech and hon. or why this choice and structure of culture. the study has also included the influence of each one of them on the other, the relationship was also studied between knowledge and social domains from one side and between knowledge and ideology from another side and this is what our paper is trying to discuss by searching in the nature of knowledge and its form, the relationship between categories of knowledge and those of culture and the relationship between educational knowledge and social knowledge.

Keywords: Knowledge- social knowledge – knowledge education-ideology

مقدمة:

حظي موضوع التربية بكل جزئياته وزواياه باهتمام الكثير من الباحثين والعلماء في مختلف المجالات المعرفية، وتمت معالجته من منظورات متباينة لتباين واختلاف الخلفيات الفكرية والمنطلقات الإيديولوجية والفلسفية للباحثين، ولكل مبرراته ووجهة نظره التي يدافع عنها ويسعى لتأكيدها وإثبات صحتها.

ويشكل موضوع التربية والتعليم تحديا كبيرا للباحثين في مختلف الحقول المعرفية نظرا للتقدم العلمي المتسارع والتطورات التقنية الملحوظة ولصلتها الوثيقة بمفهوم الثقافة والمجتمع والذي بدوره يعرف تشعبا واتساعا لاحتوائه على عديد المفهومات والعناصر على غرار المسألة القيمية، الظاهرة الدينية، الاتجاهات، العادات والتقاليد والظاهرة اللغوية وكذا لارتباطه الوثيق بالنظم الاجتماعية عموما وبالتربية خصوصا.

إن الحديث عن المعرفة العلمية في التربية يقودنا حتما للحديث عن العلاقة بين التربية والمجتمع وعن الشروط الاجتماعية والفضاءات السوسيو- تاريخية لتشكل البنية المعرفية، ويطرح إشكالية العلاقة بين المركب ذات- موضوع من جهة والعلاقة بين الأنا والآخر من ناحية ثانية، فشمولية وتعدد السمات والأنماط الثقافية والبنى الاجتماعية من مجتمع لآخر وحتى داخل المجتمع الواحد تجعل من وظيفة المدرسة أكثر تعقيدا، فأي سمة ثقافية تنقل وهل يمكن استيعاب المسألة الثقافية والبنية الاجتماعية على تنوع مكوناتها وتعدد أنماطها، وكيف يمكن تشكيل خطاب تربوي يحوي ذلك التنوع دون المساس بوحدة المجتمع، وما هي معايير ومحكات انتقاء المعارف العلمية التي يمكن من خلالها إيصال رسائل الخطاب التربوي؟ وما نمط العلاقة بين الخطاب التربوي والخطاب الرسمي؟.

وعلم اجتماع التربية على غرار باقي الميادين المعرفية، اهتم بقضية التربية ومؤسساتها، متبعا منهج علمي محدد وتقنيات بحث معينة ومقاربات سوسيولوجية تتنوع بين الكلاسيكية والحديثة والماكروسوسيولوجية والميكروسوسيولوجية.

وتعد النظرية النقدية من أبرز هذه النظريات التي عالجت موضوع التربية منطلقة من التساؤل حول نوع المعرفة المدرسية المشروعة وكيف تكتسب مشروعيتها، وأي نمط من المصالح الاجتماعية تقوم بخدمته وكيف يتم وضع هذه المعرفة؟ وقد ركزت هذه النظرية على تحليل نمط العلاقات الاجتماعية ونوعية المؤسسات التربوية وعمليات التغير الثقافي والحياة الاقتصادية، وإسهام النظام التربوي وعلاقاته ببقية الأنظمة الموجودة في المجتمع.

ومن رواد المدرسة النقدية المفكر الأمريكي مايكل آبل الذي قام بدراسة المنهج الدراسي والمعرفة التربوية، وأكد أن المنهج يخدم مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، بالإضافة إلى تناوله الأفكار والمعاني والقيم المتضمنة في المنهج الدراسي والتي تعتبر حلقة وصل بين النمط الإيديولوجي والثقافي والاقتصادي المنتشر في المجتمع، والذي يعمل على استبعاد المعارف التي لا تتوافق مع هذا النمط.

وسنحاول من خلال دراستنا الإجابة على التساؤلات التالية:

ما هي المحكات والمعايير المعتمدة في انتقاء المعارف المدرسية؟

ما هي العلاقة بين البنية الاجتماعية والبنية المعرفية؟

ما مكانة المسألة الاجتماعية بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية في الخطاب التربوي؟

أولا: المعرفة: طبيعتها، تشكلها وأنماطها:

تشير كلمة المعرفة إلى المعرفة الإنسانية أو الحيوانية بأنماطها المتباينة من تعلم إدراك، وعي، انتباه، ذاكرة، ويعود أصلها إلى كلمة المشتقة من اللاتينية وهي فعل تقوم به الذات العارفة في محاولة منها لتعريف موضوع ما وإدراكه ورفع الغموض عنه(جان فرانسوا دورتيه، 2009، ص996).

إن المعرفة عبارة عن جملة من المفاهيم والتصورات والمعاني والمعتقدات الفكرية يحصل عليها الإنسان في محاولاته المتكررة في البحث عن مسببات الظواهر والأشياء وفهمها.

وتتنوع الأساليب المعرفية والطرق التي يعتمدها الأفراد في عمليات التفكير وإيجاد حلول للمشكلات بين الأساليب القائمة على الأشكال الجزئية والأساليب التي تقوم على الأشكال الكلية (نايف القيسي، 2006، ص66).

لقد كانت طبيعة المعرفة، نشأتها وأنواعها من المسائل التي عالجها الكثير من الباحثين في العديد من المباحث العلمية كل حسب مناهجه وأدواته، ومنها علم الاجتماع وهو ما يبرز في ظهور عدة فروع مثل علم اجتماع المعرفة، علم اجتماع المعلومات وسوسيولوجيا المعرفة هذا الأخير الذي يعود إلى الألماني ماكس شيلر في سنة 1924 الذي بحث في المنطلقات والمسلمات الثقافية للمجتمع باعتبارها الصورة الأساسية للمعرفة(مراد وهبة، 2007، ص354).

وقد قام روّاد هذه الفروع المعرفية بتقسيم المعرفة إلى أشكال متباينة ويمكن الوقوف على تصنيف جيرفيش حيث قام بتصنيفها إلى سبعة أنواع: المعرفة الإدراكية للعالم الخارجي معرفة المظاهر الخارجية للواقع الاجتماعي، معرفة الإحساس العام، المعرفة التقنية أو المعرفة الفنية، المعرفة العلمية، المعرفة السياسية والمعرفة الفلسفية، ومن خلال الخصائص التي حددها لكل نوع منها، يمكن دمجها في ثلاث أنواع أساسية هي:

المعرفة بالخبرة: وتعرف كذلك بالمعرفة العامة أو الشائعة أو المعرفة الحسية، وتتعلق بالمعارف التي يدركها الفرد عن طريق استخدام الملاحظة البسيطة، وهي لا تسعى لفهم المسببات والنتائج إنما تقتصر على الإدراك الحسي العادي وهي تلقائية وغير مقصودة، وتتميز بالبساطة والانطباعية والنسبية والذاتية، وهدفها عملي حيث تسعى لتجاوز مشكلات الحياة اليومية، وتختلف المعرفة العامة باختلاف السياق الاجتماعي والثقافي وقد تصل درجة الاختلاف إلى حد التناقض.

المعرفة الفلسفية: وهي المعرفة المتجاوزة للواقع الطبيعي إلى ما بعد الطبيعة والماورائيات، ومن المسائل التي تبحث فيها: الوجود، الإنسان، الوجود الكلي، وجود الله، النفس، الروح وغايتها البحث عن العلل الأولى والمبادئ الكلية، وتعتمد على عدة مناهج هي: المنطق الاستنباط، الاستدلال، الاستقراء، وتقوم على مبدأ أساسي هو التأمل وتقف على الخصائص الكيفية للحقائق وتركز على ما ينبغي أن يكون.

المعرفة العلمية: يهدف هذا النوع من المعرفة إلى فهم وتفسير الظواهر والتنبؤ بها اعتمادا على الملاحظة المنظمة من أجل الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر والوصول إلى

تعميمات بعد اختبار الفرضيات والتأكد من صحتها، وتتميز المعارف العلمية بأنها ذات طابع إمبريقي حيث تعنى بالتفسير العلمي للواقع ضمن الواقع ذاته، كما أنها ذات طابع نظري فهي تجريد للقضايا التي تم الوصول إليها بناء على الملاحظات الميدانية والمرتبطة منطقيا، وهي معارف منظمة وذات طابع نسقي، ومن خصائصها كذلك أنها تراكمية حيث تنطلق من أفكار وتصورات سابقة للوصول إلى معارف جديدة والتي قد تكون تصحيح أو تدعيم أو تعديل للمعارف السابقة، وتعد الموضوعية خاصية رئيسية في المعرفة العلمية حيث أنها لا تتأثر بميول الباحث ومعتقداته وهي ليست معيارية فهي لا تبحث فيما يجب أن يكون بل تصف الوقائع كما هي، وبحثها عن حلول للمشكلات الواقعية العملية التي تواجه الإنسان جعل منها معرفة تطبيقية وأهم خاصية تميّز المعرفة العلمية عن غيرها من المعارف أنها تعتمد منهج علمي منظم ودقيق للبحث عن الحقائق والوصول إليها(السيد عبد العاطي السيد، 2001، ص6-18)، ويقوم هذا المنهج على ربط المقدمات بالنتائج والتدرج من البسيط إلى المعقد ومن المحسوس إلى المجرد (إسلام الرفاعي عبد الحليم، 2002، ص40).

ولقد اختلفت الأفكار والتصورات حول مبحث المعرفة من حيث إمكانية المعرفة، طبيعتها وأصلها حيث يمكن الوقوف على اتجاهين بحثا في إمكانية المعرفة ذهب الأول إلى تأكيدها وينقسم إلى عدة مذاهب فجون لوك نفى المعارف الفطرية وأكد المعارف الحسية، مقابل ديكارت الذي نفى المعارف التي يتوصل إليها بالحواس مؤكدا المعارف العقلية أما كانط فقد حاول الجمع بين الحس والعقل موضحا أن الحواس مصدر للمعارف المنظمة بالعقل في حين دعا برجسون إلى المعرفة الحدسية القائمة على الحدس والوجدان.

أما الاتجاه الثاني فينقسم إلى فريقين: الفريق الأول يمثله أصحاب الشك المذهبي والفريق الثاني يمثله روّاد الشك المنهجي، أكد الأول على عدم إمكانية المعرفة ومن ممثليها بيرون داعيا إلى اللامبالاة نافيا كل من المعارف الحسية والمعارف العقلية وقد أكد هذا الفريق على خداع الحواس وتناقض الأفكار ونسبية التصورات العقلية، وكان شكه منطلقا من الشك في الوسائل المعتمدة للوصول إلى الحقائق، أما الفريق الثاني فقد شكك في المعرفة وليس في وسائلها ومن روّاده: سقراط، فرانسيس بيكون وأرسطو ومن ممثليه الاجتماعيين رائد الاتجاه الظاهراتي إدموند هوسرل(السيد عبد العاطي السيد، 2001، ص 18-20)

وفيما يتعلق بطبيعة المعرفة، انقسمت المدارس الفلسفية إلى اتجاهين: الأول مثالي أكد أن كل الحقائق والأفكار ذات طبيعة عقلية ومن أبرز روّاده: أفلاطون، كانط، باركلي، وقد صنف هذا القسم المعرفة إلى صنفين: معارف يقينية مصدرها العقل ومعارف مادية مصدرها الحواس وهي معارف غير صادقة، والاتجاه الثاني هو الاتجاه الواقعي ويذهب إلى استقلالية الطبيعة وانفصالها عن العالم الروحي والعقلي وأكد على الطبيعة الحسية للمعرفة.

ويمكن تلخيص الاختلافات بين الباحثين بخصوص المسألة المعرفية فيما يلي:

المذهب العقلي: أبرز ممثليه أفلاطون ويرى أن العقل مصدر المعارف، وتتميز المعارف العقلية بأنها مطلقة ثابتة وغير خاضعة لا للزمان ولا المكان ونتائجها حتمية كما أنها كلية ضرورية وواضحة ومن أمثلتها المعرفة الرياضية وهو ما أكده ديكارت مضيفا تلقائية المعارف العقلية وتتجلى في امتلاك الإنسان الاستعداد للوصول إليها، والجانب النقدي

للاتجاه العقلي يبرز مع كانط الذي نفى فطرية المبادئ العقلية وثباتها محاولا الجمع بين المبادئ العقلية والتجارب وأعطى مثال على مسألة الزمان والمكان.
المذهب الحسي: رفض المبادئ التي قام عليها المذهب العقلي، ويرى أن المعارف اليقينية تستمد من التجربة ومن أبرز ممثليه جون لوك الذي أكد أن العقل صفحة بيضاء وكل ما يكتب على هذه الصفحة يتم من خلال ما تتوصل إليه التجارب، أما دفيد هيوم فأهم إسهاماته تظهر في نقده لمبدأ العلية.
الاتجاه الحدسي: ذهب من خلاله بيرجسون إلى عجز العقل عن الوصول إلى المعارف وأكد على ملكة الحدس كمصدر للمعارف باعتبارها أقرب إلى الإدراك المباشر.
الاتجاه البرجماتي: اعتبر الممارسة العملية معيار الحكم على صدق المعارف من كذبها، حيث يرى بيرس أن غموض الأفكار تتلاشى من خلال ما حققه من غايات عملية، وهو ما أكده وليم جيمس حيث أوضح أن النتائج العملية هي محك وضوح الأفكار وأضاف جون ديوي مبدأ التوافق مع البيئة الطبيعية والاجتماعية محاولا الربط بين الحقيقة والسلوك العملي(السيد عبد العاطي السيد، 21،2001-29).
إن البحث في أصول المعرفة وتشكلها أدى إلى ظهور علم المعرفة (الابستيمولوجيا) أو علم تكوين المعرفة والذي يسعى إلى البحث في مبادئ العلوم وتفسير التطور الفكري للإنسان والوقوف على تاريخ المعرفة من جهة ويندرج ضمن علم النفس المعرفي والبحث في تشكيل المعرفة عند الفرد في مختلف مراحل حياته بداية بمرحلة الطفولة بتقسيماتها وحتى الرشد. وهو ما يندرج ضمن علم تكوين المعرفة لمؤسسه جان بياجيه وقد توصل إلى هذا العلم أثناء بحثه في المظاهر اللغوية للتفكير وعلاقتها بالعمليات الحسية الحركية وهو ما أدى بدوره إلى تفسير العوامل المكونة للعقل(مريم سليم، 2008، ص25-26) باحثا في الشكل الكلي لسمات العقل المشتركة.
في بداية الخمسينات ساد الاتجاه السوسيو بنائي والذي ينطلق من مقولة أساسية مفادها أن كل من الفرد والمجتمع والثقافة والعقل هي عبارة عن أبنية قابلة للملاحظة وأبرز سمات البناء الاتساق الداخلي، وكل بناء يتشكل من مجموعة من العناصر والأجزاء المتكاملة وتحكمها قوانين محددة، ولهذه الأجزاء خصائص منفردة كما أنها متغيرة بشكل لا يغاير البنية الكلية، ولكل بناء تنظيم ذاتي، أما عن مواقع هذه الأبنية فهي تشمل كل من الحياة الواقعية، الحياة المادية، الكائنات الحية، الحياة الاجتماعية اليومية والعقل، ومن أمثلتها: البنية اللغوية، العلاقات الاجتماعية كبنية.
وقد حاول التوفيق بين كل من النظرة العقلية والنظرة الحسية، حيث يرى أن بإمكان الفرد السيطرة على التجربة عن طريق إيجاد أبنية عقلية تطبق على هذه التجربة، وأن المعرفة هي ناتج تفاعل الفرد مع البيئة معارضا كل من النظريات المثالية العقلية والنظريات الحسية وكذلك النظريات الوضعية القائمة على التجربة الكمية، وكذلك النظريات الوظيفية، ويقوم هذا الاتجاه على التفاعل بين المعارف الاجتماعية والمعارف المدرسية والربط بين الجوانب النظرية ونتائجها العملية، ويتم بناء المعرفة عن طريق تجنيد المعارف القبلية وفي وضعيات جديدة تجاوزا لتلك الوضعية وحلا للمشكلات الجديدة.

إن النمو العقلي محكوم بذات القوانين التي تحكم النمو الجسمي، وأساس النمو هو التفاعل مع البيئة والتكيف معها بشكل متوازن، وهو ما يضفي إلى إيجاد أبنية جديدة، وقد قسّم بياجيه مراحل النمو العقلي إلى ثلاث أطوار كبرى تنقسم بدورها إلى مراحل فرعية لكل مرحلة خصائصها ومتطلباتها، ولكل مرحلة منها بنية عقلية خاصة (بدرة معتصم ميموني، مصطفى ميموني، 2010، ص78-79)

ثانيا: المعارف المدرسية والبنية الاجتماعية.

إن توفير المعرفة المدرسية المناسبة يستدعي توفر مختصون أكاديميون مؤهلون علميا يستطيعون تحديد الكم المعرفي الملائم الذي يمكنه تحقيق الأهداف التربوية وتحويلها إلى ممارسات عملية ومن المشكلات التي تعرقل مهام هؤلاء المختصين وتقف حاجزا أمام تحقيقهم ذلك التراكم المعرفي السريع، وظهور المعارف الجديدة وانتشارها بدرجة كبيرة في مختلف المجتمعات وفي هذا السياق يطرح القائمين على إعداد المناهج مجموعة من الأسئلة أبرزها: ما الذي يجب أن نعلمه؟ ما هي الميادين المعرفية التي يقبل عليها المتعلمون بدرجة كبيرة؟ وما هي آليات استفادة المتعلم من تلك المعارف؟ وما هي ميكانيزمات تكيفه مع المعارف المستجدة؟

تتنوع المعرفة بين المعرفة الصريحة الواضحة والمعرفة الضمنية وتتعلق بالخبرات والمؤهلات الشخصية، ويمكن تقسيمها إلى المهارات الأساسية، الاتجاهات والقيم، إن اختيار المحتوى الدراسي هو عملية تلي عملية تحديد الأهداف ويتم تنظيمها في إطار نسق محدد يتميز بالاتساق وتخضع عملية اختيار المحتوى الدراسي إلى عدة معايير:

1.ملائمة قدرات المتعلمين العقلية: ويمكن هنا الوقوف على نتائج أبحاث علم النفس وخاصة منها علم النفس المعرفي، وكانت النتائج التي توصل إليها جان بياجيه إسهاما بارزا في تحديد مجموعة المبادئ التي ينبغي أخذها في الحسبان عند اختيار المحتويات المعرفية.

2.الصدق المعرفي: من الضروري احتواء المنهاج على معارف مثبته وصادقة، وكذلك تطابق الأفكار والتصورات مع أصحابها.

3.الحداثة: حيث يجب أن يحتوي المنهاج معارف حديثة، وكما سبق الذكر تشهد المعارف نموا مستمرا وتجددا دائما وهو ما يتطلب القيام بتقييم متواصل وتحديث مستمر للمحتويات الدراسية.

4.الملائمة مع متطلبات الحياة الراهنة: أي ضرورة أن يتضمن المنهاج الدراسي مواد دراسية ومعارف لها علاقة مع الواقع المعيشي للمتعلم، وهو ما دعا إليه الكثير من العلماء والباحثين التربويين والاجتماعيين على غرار جان بياجيه وجون ديوي مؤكدين على اجتماعية التربية معتبرين المدرسة مجتمع تحدث به مختلف العمليات الاجتماعية التي توجد في المجتمع، وتنشأ بها علاقات اجتماعية تقوم على التفاعل بين مختلف الفاعلين التربويين والاتصال بين المتعلمين وباقي الأطراف التربوية، وكذا بينهم وبين المحتوى التعليمي، وفي السياق ذاته دعوا إلى اعتماد طرق تدريس قائمة على مواقف ووضعيات مشكلة مستمدة من المواقف الحياتية والمشكلات الاجتماعية وهو ما يسمح للمتعلم بتوظيف المعارف المدرسية في المواقف الاجتماعية من جهة، وكذا استغلال المعارف الاجتماعية لحل مشكلات

بيداغوجية واستثمارها في الوصول إلى حلول للمشكلات التي تعترضه في حياته داخل المدرسة وخارجها.

لقد أشار بياجيه أن كل الأطفال يمرون بنفس المراحل بنسب متفاوتة، ويرى أن أهم ما يجب أن يتعلمه الفرد هو كيف يتعلم أو كيف يمكنه فهم الأشياء بنفسه وكيفية نمو المفاهيم العقلية ومن جملة ما أكد عليه قابلية المعرفة للتطور والنمو والنسبية والقابلية للمراجعة(ضمرة عزمي أحمد،2009، ص161-162)، معتبرا النشاط العملي التلقائي أهم متطلبات مرحلة الطفولة المبكرة وقد أيّد البرجماتيين فيما يتعلق بضرورة إكساب المتعلمين معارف توظف في حياتهم اليومية.

كما ناقش بياجيه دور المعلم ووضح أنه يتمثل في تحفيز المتعلمين لاكتشاف المعرفة وبناءها ذاتيا، وذلك من خلال توفير المواقف المناسبة لمستوى نموهم وتشجيعهم على المضي قدما، وعن المواد التي يحتويها المنهاج دعا إلى ضرورة تضمنية مواد تشمل كل الميادين وتشجع على البحث والتقدم، ولكل مرحلة عمرية مواد تتلاءم معها، كما دعا إلى ضرورة الاعتماد على طريقة حل المشكلات كأسلوب تدريس ومن شروط المشكلات أنها تقتضي حلول متعددة.

إن النظرية المعرفية والتي تعود جذورها إلى "أفلاطون" تؤكد على أن الوظيفة الرئيسية للمعلم تتمثل في مساعدة المتعلم على استذكار المعارف واستنباط مفاهيم جديدة، وذهب "سقراط" إلى التأكيد على أهمية التعليم المركب الذي يسمح للمتعلمين باستنباط الحقائق ذاتيا، والتعليم حسب هذه النظرية هو عملية استكشافية، وبحث "تشومسكي" في القواعد اللغوية مفترضا أن البناء اللغوي عامل أساسي لتوضيح الكيفية التي يكتسب بها الفرد لغة معقدة، وأبرز إسهام قدمته هذه النظرية هو البحث في العلاقة بين المعرفة والأداء(جان فرانسوا دورتيه، 2009، ص997).

إن المعرفة المدرسية ترتبط بالأبحاث التي تقام في الحقول المعرفية وتقوم على نموذج معين يفترض وجود حالات عقلية تتم معالجتها من خلال تمثلات رمزية أو حالات افتراضية بخصوص العمليات المنطقية(أحمد حسن اللقاني، 1999، ص11).

وهي المسألة التي حظيت باهتمام الفرنسي "بيار بورديو" أبرز مؤسسي البنيوية التكوينية والتي تقوم على مقولة رئيسية مؤداها، أن المعرفة تتكون من خلال البنى الاجتماعية، حيث أن الأصول الاجتماعية للمتعلم تؤدي دورا بارزا في نتائجه الدراسية واختياراته التربوية مشيرا إلى دور المدرسة في تهميش أبناء الطبقات الدنيا وتقرير مصيرها كون المدرسة تدعم ثقافة الطبقات المهيمنة وتسعى إلى إعادة إنتاج ثقافي من خلال ما يعرف برأس المال الرمزي الذي يملكه المتعلم حيث أن أبناء الطبقات الميسورة تتمتع برأسمال رمزي يتشكل من رأس مال اقتصادي ورأس مال اجتماعي ورأس مال ثقافي، وتحتوي المناهج الدراسية على معارف مستقاة من ثقافة الطبقات الميسورة(علي أسعد وطفة، 2009، ص68-69).

والعلاقة بين المحتويات المعرفية المدرسية والمجتمع كانت من اهتمامات النظرية الماركسية وتجلى ذلك في أعمال الفرنسي"لويس التوسير" الذي ذهب في نفس المسار الذي سلكه "بيار بورديو"، حيث أكد "التوسير" على عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي مشيرا إلى الدور

الإيديولوجي للمدرسة معتبرا إياها إحدى الأدوات الإيديولوجية التي تستخدمها الدول لنشر نمط تفكيرها وتؤدي المدرسة دورها الإيديولوجي من خلال تضمين المحتويات المدرسية معارف وثقافات تدعم توجهاتها وتكرس تصوراتها(محمد فؤاد الحوامدة، 2012، ص82-85)، وتعد اللغة كرمز ثقافي ووسيلة لنقل المحتويات المعرفية من جهة ونمط معرفي من جهة ثانية من الآليات التي تعتمدها المدرسة من أجل تعميق الهوة الاجتماعية بين المتعلمين باعتبار اللغة المستخدمة في العملية التعليمية بعيدة عن بيئة المتعلمين من أصول اجتماعية دنيا ومستمدة من بيئة الطبقات الميسورة اجتماعيا (أنتوني غدنز، 2005، ص561).

وتعد النظرية النقدية من النظريات التي عالجت مسألة المعرفة المدرسية وبحثت في معايير اختيارها والقائمين على هذه العملية، ومبررات ذلك ونتائجه حيث طرح الأمريكي "مايكل آبل" عدة تساؤلات بهذا الخصوص وركز على شرعية المعارف والمواصفات التي تمنحها هذه الشرعية.

أما الاتجاه المعرفي الذي تعود أصوله إلى الفيلسوف الإغريقي "أفلاطون" وتبنى آراءه "كانط"، "تشو مسكي" و"أوزبيل"، فيرى أن التعلم هو عملية نمو وتغير في النواحي العقلية والوجدانية والمهارية، وهذه التغيرات تنتج عن التفاعل بين الفرد والبيئة بشقيها المادي والاجتماعي، ومن شروط حدوث التغيرات المرغوبة فهم العلاقات بين عناصر الموقف التعليمي، وتعد إسهامات "جان بياجيه" مصدر رئيسي وهام يمكن الرجوع إليه في هذا الإطار وخاصة تقسيمه لمراحل النمو وخصائص كل مرحلة منها، ومن الإسهامات الهامة أيضا نظرية "برونر" والتي قسمها إلى ثلاث مراحل يمرّ بها الطفل أثناء اكتسابه للنظم المعرفية وتتمثل المرحلة الأولى في استخدام الأفعال الحركية في مرحلة الطفولة المبكرة أما الثانية فهي مرحلة استخدام الأفعال الحركية والصور الخيالية في حين تتعلق المرحلة الثالثة باستخدام الرموز والكلمات للتعبير عن الموضوعات واستيعابها، وتبرز التطبيقات التربوية للاتجاه المعرفي في استحداث طرق التعليم القائمة على الاستقصاء وبيداغوجيا الكفاءات.

إن المحتوى يتوسط مكونات المنهاج فهو يلي الأهداف التربوية ويسبق طرائق التدريس ويشير إلى جملة الخبرات والمفاهيم والمهارات والحقائق التي تختار وتنظم بطريقة منسقة(عرفات نجاح السعدي، 2012، ص79)، وكون المعارف تعرف تشهد انتشارا كبيرا ونموا متسارعا وتتنوع بين المعارف المباشرة والمعارف غير المباشرة وبين المعارف العلمية والمعارف الفلسفية وكذلك بين المعارف العصرية والمعارف التراثية، جعل من عملية الاختيار عملية جد صعبة لأنه مطلوب من القائمين عليها انتقاء معارف محددة من ضمن سيل المعارف المتاحة يتم تدريسها لمتعلمين يختلفون من حيث القدرات العقلية والجسمية والوجدانية ومن حيث المستويات الاقتصادية والثقافية وفي مجتمعات تختلف من حيث الأطر السوسيو- ثقافية، ما يجعل من عملية الانتقاء لمعارف تشكلت في فضاء سوسيو- تاريخي معين لتكتسب في فضاء سوسيو- ثقافي مختلف يقتضي من الأطراف المعنية بذلك الالتزام بجملة من المعايير:

الارتباط بأهداف المنهاج: تعتبر المحتويات الدراسية من وسائل تحقيق الأهداف التربوية لذلك تعد محدد رئيسي لعملية اختيار المحتوى ويشترط فيها أن تكون المعارف ترجمة للأهداف ومحققة لها.

صدق المحتوى وحداثته ودلالته: بحيث يكون دقيق علميا ويحوي معارف تم إثباتها بالتجربة والبحث، وتبرز دلالته في كونه يحمل معنى لدى المتعلمين وذلك يتطلب أن يتضمن نظريات وحقائق ومبادئ تتماشى مع مستجدات العصر.

مراعاة احتياجات المتعلمين وخصائصهم: إن المتعلم هو المستهدف من عملية التعليم ومظاهر تحقق الأهداف تتجسد في التغيرات التي تحدث في شخصيته وفي ممارساته العملية لذلك ينبغي أن يكون اختيار المحتوى متوافقا مع احتياجات المتعلمين ويتماشى مع متطلبات كل مرحلة عمرية.

الارتباط بالبيئة الثقافية والاجتماعية: فالمجتمعات الإنسانية ورغم اشتراكها في الكثير من السمات، إلا أنه توجد خصوصيات ثقافية تجعل كل مجتمع متميز عن غيره من المجتمعات لابد من مراعاتها باختيار معارف تلبي احتياجات المجتمع وتساهم في حل مشكلاته ونقل تراثه و إحداث التغيرات الاجتماعية المطلوبة ومسايرتها.

الشمول: وذلك من ناحيتين شموله لمعارف متنوعة وأن تستهدف تنمية كل الجوانب المكونة للفرد تنمية شاملة متكاملة ومتوازنة، وتجاوز العرض السطحي لها والتعمق بالقدر الكاف.

وتتم عملية الاختيار على مراحل تبتدئ بانتقاء الموضوعات الأساسية وتليها مرحلة توضيح الأفكار الرئيسية لكل موضوع ثم اختيار المواد التعليمية التي تتضمن تلك الأفكار وأخيرا تنظيم المحتوى والذي بدوره يخضع لشروط ومعايير:

معيار التكامل: بترتيب المواد ودمجها بحيث ترتب المواد التي تنتمي إلى مجال واحد مع بعضها.

معيار الاستمرارية والتتابع: بأن تنظم المعارف بشكل متدرج تبعا لتدرج مراحل النمو والمراحل الدراسية، ومن مرحلة إلى أخرى يتم التعمق أكثر.

مراعاة ظروف تطبيق المحتوى: من حيث توفر الهياكل المادية والبشرية والمناخ المدرسي المناسب والمعلمون باعتبارهم القائمون على إيصال المحتويات(محسن علي عطية، 2009، ص94-99).

كما توجد أنماط متباينة من التنظيم فقد يكون تنظيما منطقيا ينطلق من طبيعة المواد الدراسية معتبرا إياها المركز الرئيسي للعملية التربوية ويتدرج هذا التنظيم من المحسوس إلى المجرد ومن الجزء إلى الكل وينتقل من المعلوم إلى المجهول ومن الأسهل إلى الأصعب أما التنظيم السيكولوجي فيعد المتعلمين المحدد الأساسي والمحك الرئيسي في عملية تنظيم المحتويات ويأخذ شكلين: الشكل الأول يرجع إلى "جانييه" ويعرف بالتنظيم الهرمي بحيث تكون المعارف السابقة أساس المعارف اللاحقة ويأخذ بمعيار التراكمية، والشكل الثاني مستمد من المقولات الفلسفية "لأوزبيل" ويستند إلى معيار التكامل والترابط بين الموضوعات الأساسية والموضوعات الفرعية وبين المعارف السابقة والمعارف اللاحقة ويقتضي التنظيم السيكولوجي تنويع الأساليب التدريسية تماشيا مع تعدد الخبرات التي يحويها المنهاج.

إن إيجاد محتوى تعليمي يخضع للمعايير السابقة الذكر وتنظيمه بالطرق الملائمة وتوفير الوسائل الضرورية لتطبيقه يستدعي من القائمين بعملية الاختيار والتنظيم الإلمام بكل الشروط الواجب مراعاتها الوقوف على خصائص كل مكونات العملية التربوية والإطلاع على الأهداف المسطرة وعلى خصائص البيئة الاجتماعية التي يتم فيها اكتساب المعارف والمسائل الاجتماعية بجوانبها المتعددة: سياسيا، اقتصاديا وثقافيا، لذلك لابد من مساهمة كل الفاعلين الاجتماعيين في عملية الانتقاء من باحثين في مختلف التخصصات، العلماء على اختلاف مجالاتهم، القائمين على المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، الاستهلاكية والخدماتية، الزراعية والصناعية لكونها الميدان الذي تقاس به المخرجات الواجب توفرها على كفاءات ومهارات تلبي مطالب هذه المؤسسات، الأسرة كونها منبع المدخلات ومصدر رأس المال البشري الذي يعمل التعليم على تنميته والمتعلمين فهم المعنيون بالمعارف بالدرجة الأولى ومجال الأهداف.

إن تحقيق المحتوى الدراسي للأهداف التربوية التي وجد من أجلها مرهون بدرجة كبيرة بالمعلم القائم على تقديم هذا المحتوى وإيصاله للمتعلمين ومساعدتهم على استيعابه فالمدرس هو الوسيط بين المتعلم والمعارف وتتميز أدواره في هذا الإطار بأنها على درجة بالغة من التعقيد، ويمكن تقسيمه إلى المهام التالية:

- نقل المعارف والخبرات.
- تنمية المواقف والاتجاهات.
- الوقوف على الاختلافات بين المتعلمين.
- تدبير الفصل الدراسي وحسن تسييره

ومما يجب على المعلم مراعاته:

- تنويع الأساليب التدريسية والطرق التقويمية.
- الوعي بالفروق بين المتعلمين وحسن التعامل معها.
- استيعاب الثقافات المتنوعة واللغات المتعددة وترك مجال للمتعلمين للتعبير عن تصوراتهم وثقافاتهم والاعتزاز بها وباللغة الأم وتحفيزهم للإطلاع على ثقافات أخرى واكتساب لغات جديدة.

كما يملك المعلم الصلاحيات التي تخوله تكييف المحتويات المعرفية وإحداث التعديلات اللازمة عليها بطريقة تستوعب الفروق سابقة الذكر وتخدم المواقف التعليمية وتراعي خصوصية البيئة التي تكتسب فيها.

خاتمة:

تعد مسألة العلاقة بين البنية المعرفية والبنية الاجتماعية من الموضوعات التي عرفت اهتماما خاصا من طرف الدارسين والباحثين في عديد المجالات المعرفية، واختلاف المشارب العلمية والمنطلقات الفكرية والمقاربات المنهجية مما أدى إلى تباين زوايا البحث، كما أن الانتماء الاجتماعي للذات الباحثة يعد محكا رئيسا لبحوثهم.

إن الحديث عن العلاقة بين البنى الاجتماعية والبنى المعرفية يقودنا حتما للحديث عن العلاقة بين التربية والمجتمع، وهو ما يجرنا للخوض في موضوع الارتباط بين الخطاب التربوي

والخطاب الثقافي، وتشترك جل المقاربات التي عالجت هذا الموضوع على الارتباط الوثيق بين التربية والمجتمع عموما وبين البنية المعرفية والبنية الاجتماعية، أما الاختلافات فتعلقت بنمط هذه العلاقة واتجاهها وقوتها، فالبعض أكد تأثير المسألة الاجتماعية بكل عناصرها وأبعادها على تشكل المعارف وتكونها في حين ذهبت اتجاهات أخرى إلى تأثير البنية المعرفية على الأوضاع الاجتماعية وعلى البنية الثقافية، ولكل مبرراته العلمية والمنهجية، وتبقى الخصوصيات الثقافية التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض والظاهرة السياسية محدد محوري ومرتكز رئيسي يحرك هذه العلاقة ويوجهها إلى جانب الذات الباحثة بما تشتمل عليه من سمات شخصية وعلمية، وما تتوفر عليه من شروط ومعايير فاعل هام في هذه العلاقة.

إن جدلية العلاقة بين البنية المعرفية والبنية الاجتماعية لم تبق على مستوى الدراسات والأبحاث، بل امتدت إلى المنظومة التربوية فقد أصبحت من الموضوعات التي لا يمكن تجاوزها بل تعتبر من الإشكالات التي تطرح بقوة لدى المشتغلين بالبحوث التربوية والفاعلين التربويين، كما أنها أفرزت جدالا ونقاشا بين القائمين على انتقاء المعارف المدرسية، ومن التساؤلات التي تطرح في هذا السياق ما هي معايير انتقاء المعارف؟ ما هي الغايات التي تصبو المدرسة إلى تحقيقها؟ وما هي المعارف التي يمكن عن طريقها تحقيق الغايات المسطرة؟.

قائمة المراجع:

1. أحمد حسين اللقاني وعلي أحمد الجمل(1999)، معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، ط2، عالم الكتب، مصر.
2. إسلام الرفاعي عبد الحليم(2002)، طبيعة العلم"رؤية إسلامية تطبيقية في تعليم العلوم "، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
3. أنتوني غدنز(2005)، علم الاجتماع، ترجمة، فايز الصياغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، لبنان.
4. بدرة معتصم ميموني، مصطفى ميموني(2010)، سيكولوجية النمو في الطفولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
5. جان فرانسوا دورتيه(2009)، معجم العلوم الإنسانية، ط1، ترجمة جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة.
6. السيد عبد العاطي السيد(2001)، علم الاجتماع المعرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
7. ضمرة عزمي أحمد(2009)، تحليل المناهج وتقويمها ونقدها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. عرفات نجاح السعدي(2012)، المناهج والاتجاهات العالمية، مكتبة الشقري، الرياض، المملكة العربية السعودية.
9. علي أسعد وطفة(2009)، من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية، مجلة شؤون اجتماعية، ع 104، س 26، الكويت.
10. محسن علي عطية(2009)، المناهج الحديثة وطرائق التدريس، دار المناهج، الأردن.

11.محمد فؤاد الحوامدة، زيد سليمان العدوان(2012)، مناهج رياض الأطفال، ط1، دار الحامد، الأردن.
12.مراد وهبة(2007)، المعجم الفلسفي"المصطلحات الفلسفية"، ط5، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
13.مريم سليم(2002)، علم تكوين المعرفة" اسبتمولوجيا بياجيه"، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
14.نايف القيسي(2006)، المعجم التربوي وعلم النفس، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

دور الإعلام الجديد في صناعة التغيير السياسي بالوطن العربي

-شبكات التواصل الاجتماعي في التجربة التونسية والمصرية نموذجا-

The role of the New Media in political change making in Arab world

-social networks in Tunisian and Egyptian experience as a model-

أ. يوسف أزروال-جامعة تبسة - الجزائر

أ. ليلـــى لعجـــال-جامعة تبسة – الجزائر

ملخص: يؤدي الإعلام الجديد بمختلف وسائله دورا واضحا في التغيير السياسي العربي، حيث أصبح قطعة أساسية في بناء قواعد اللعبة السياسية، بالإضافة إلى أنه جزء من تاريخ التغيير السياسي والاجتماعي مقابل تراجع دور الإعلام الحكومي الرسمي، لذلك نهدف من هذا المقال إلى توضيح مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في صياغة تصور واضح للتغيير السياسي بالوطن العربي، وكيف كان تأثيرها في عملية التغيير السياسي من خلال تجربة كل من تونس ومصر.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الجديد، شبكات التواصل الاجتماعي، التغيير السياسي.

Abstract: The new media, in its various forms, has played a clear role in Arab political change. It has become a fundamental element in building the rules of the political game, in addition to being part of the history of political and social change. Therefore, the aim of this article is to clarify the contribution of the social networks to the formulation a clear vision for political change in the Arab world, and how its impact on the process of political change through the Tunisian and Egyptian experiences.

Keywords: *New Media, social networks, political change*

مقدمة:

لقد عرف العقد الأخير من القرن المنصرم حركة تكنولوجية متسارعة، ونزعة تطورية فريدة في مجال وسائل الاتصال والمعلومات، هذه الأخيرة ارتدت ثوب الإنترنيت، والتي بدورها اختزلت الحدود الزمان مكانية، كما ألقت بظلال تأثيرها على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية وبطريقة جوهرانية في حياة الأفراد، أين مكنتهم من المشاركة والاتصال وتقوية الروح التفاعلية بينهم من خلال مواقع الكترونية، هذا فضلا عن أنها أفرزت أسس وبُنى تنظيمية اجتماعية جديدة. وقد امتد تأثير النهضة المعلوماتية أيضا إلى الحياة السياسية، ففي الوقت الذي تتسارع فيه الأحداث، وتتعاظم وتتدفق فيه المعلومات بشكل تراكمي رهيب يجعل من الصعب التحكم فيها، احتلت في هذا الشأن شبكات التواصل الاجتماعي موقعا متميزا في سياق تحرير الفرد من مختلف أشكال التسلط والاستبداد السياسي، والحد من ثقل الجهاز البيروقراطي، وتفعيل روافد المجتمع المدني، بتوفير المادة المعلوماتية وكسر قيود الاحتكار الممارس عليه. هذه الغايات والمقاصد أهلتها بأن تؤدي دورا مركزيا في إدارة عملية الحراك الديمقراطي-السياسي العربي- وتوجيه الرأي العام بشكل سلس وفعال، يفسح المجال للمطالبة بالإصلاح السياسي العميق، ووضع حد لتعسف منظومة القيم التسلطية، والمساهمة في تعبئة وتجنيد المجتمع المحلي، من أجل إنتاج نظم حكم جديدة تتوافق والفلسفة الديمقراطية. والعمل على خلق وعي تراكمي يقتضي التغيير ومحاسبة الأنظمة.

كما أن الإعلام الجديد بمختلف وسائله وأشكاله أدى دورا لا يستهان به في الحراك السياسي العربي، حيث أصبح قطعة أساسية في بناء قواعد اللعبة السياسية، بالإضافة إلى أنه جزء من تاريخ التغيير السياسي والاجتماعي مقابل تدهور وتقهقر دور الإعلام التقليدي الرسمي. لذلك جاءت هذه الورقة لتبحث في تساؤل حول؛ كيف ساهمت وسائل الإعلام الجديد(شبكات التواصل الاجتماعي) في صناعة التغيير السياسي لا سيما في مصر وتونس؟

ونهدف من خلال هذه الورقة إلى التوقف عند حقيقة مفادها، مدى فعالية وفاعلية شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير الديمقراطي، ومد جسور التواصل الافتراضي، وتحويل الفضاء السياسي العربي إلى ساحة للاصطراع والمطالبة بتغيير الوضع القائم، وتوسيع هامش الحريات، كما التخلص من الشبح الرهيب للفكر الأزموي المميز لإدارة شؤون الدولة في الوطن العربي. وللإجابة عن الإشكالية، ارتأينا أن تضم الورقة ثلاثة محاور، هي كالتالي:

أولا: الإعلام الجديد من تعدد المضامين إلى تعدد الاصطلاحات.

ثانيا: أشكال الإعلام الجديد.

ثالثا: شبكات التواصل الاجتماعي والتغيير السياسي العربي.

أولا: الإعلام الجديد من تعدد المضامين إلى تعدد الاصطلاحات.

إن الإعلام الجديد أو البديل لم تتضح معالمه بعد من حيث المفهوم الموحد، فعلى الرغم من أنه أحدث نقلة نوعية مقارنة بالإعلام الرسمي التقليدي، على اختلاف أشكاله من مواقع الكترونية ومواقع اجتماعية ومدونات الكترونية وبوابات ومواقع المحادثة وغيرها، كما أنه

أضاف تغييرا في مفهوم الإعلام القديم وتطوير وسائله المعتادة من صحافة مرئية، مكتوبة ومسموعة. فقد عرفت جميع هذه الأدوات تحولات مفاهيمية واستخداماتية متنوعة. لكن لم يتم الاتفاق إلى غاية الآن على مفهوم موحد للإعلام الجديد أو البديل، وبالتالي البنية المصطلحاتية له.

يعرف الإعلام الجديد حسب قاموس التكنولوجيا الرفيعة بأنه "اندماج الكمبيوتر وشبكات الكمبيوتر والوسائط المتعددة" (Dictionary, 2015)، وفي تعريف ليسترlester أيضا "الإعلام الجديد باختصار هو مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي تولدت من التزاوج بين الكمبيوتر والوسائل التقليدية للإعلام، الطباعة والتصوير والصوت والفيديو"(lester، 2015)، أي أن الإعلام الجديد(New media) تبلور أساسا من خلال التحول الذي طرأ في العلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام، من إعلام الجماهير إلى جماهير الإعلام، ويشير إياد الدليمي في تعريفه للإعلام الجديد من خلال وسائل الاتصال الحديثة بقوله" إن تلك الوسائل الحديثة للاتصال متمثلة بالفيسبوك وتويتر ويوتيوب، يمكن أن تكون مكملة للإعلام التقليدي، إعلام يزاوج بين المهنية وصرامة التقاليد التي نشأت عليها السلطة الرابعة، وبين التقنية الحديثة التي تتيح للإعلام التقليدي الفرصة ليكون أكثر قربا،لا يمس الحدث فحسب وإنما اكثر قربا من الناس أيضا، وهذا هو جوهر الموضوع" (اياد، 2015)، كما يعد "ذلك النشاط الذي يقوم من خلاله المواطن أو المستعمل بإنتاج مضامين إعلامية ونشرها عبر وسائل وتطبيقات الاتصال الجديدة أو إرسالها إلى القنوات والمؤسسات الإعلامية لتقوم بنشرها" (إبراهيم، 2011).

ويضيف الكاتب صادق عباس "إن الإعلام البديل هو الإعلام الرقمي (Digital media) لوصف بعض تطبيقاته التي تقوم على التكنولوجيا الرقمية مثل: التلفزيون الرقمي والراديو الرقمي وغيرهما، أو للإشارة إلى أي نظام أو وسيلة إعلامية تبرمج مع الكمبيوتر، ويطلق عليها الإعلام التفاعلي(interactive media) طالما توفرت حالة العطاء والاستجابة بين المستخدمين لشبكة الإنترنيت والتلفزيون والراديو التفاعليين وصحافة الإنترنيت وغيرها من النظم الإعلامية التفاعلية الجديدة" (شيخاني، 2010)، ومن زاوية أخرى، يقصد بالإعلام الجديد" إعلام عصر المعلومات، فقد كان وليدا لتزاوج ظاهرتين بارزتين، عرف بهما هذا العصر، ظاهرة تفجر المعلومات وظاهرة الاتصالات عن بعد" (مصطفى، 2007).

وجاء في تعريف موسوعة "ويبوبيديا (webopedia) حول الإعلام الجديد أن العديد من الأشكال المختلفة المستحدثة من نظم الاتصال الالكتروني التي أصبحت ممكنة بفضل الكمبيوتر، والتعبير أيضا مرتبط بالنظم الإعلامية القديمة، فإذا ما قمنا بعقد مقارنة بين الصحافة الورقية التي تتصف بحالة السكون في نصوصها وصورها مع صحافة الإعلام الجديد، نلمس الفرق في ديناميكيتها وفي حالة التغيير المستمر الذي تتصف به، التعبير أيضا يشير إلى قابلية إجراء الاتصال بين الأجهزة الثابتة والمحمولة بأنواعها المختلفة، بما يمكن معه نقل المعلومات بين بعضها البعض"، ويقول موقع القناة الالكتروني عن الإعلام الجديد بأنه"الرأي والمعلومة والخبر والخبرات والتجارب والصور ومشاهد الفيديو، التي تسير

الكترونيا من قبل أفراد مستقلين غير خاضعين لأي نظام سياسي أو غيره، سوى التزام الفرد الشخصي بما يؤمن به من قيم ومبادئ، وفق ما لديه من رقابة ذاتية".

وصفوة القول، من خلال عرض المفاهيم المتعددة للإعلام الجديد، فإنه يعتمد أساسا على استخدام الكمبيوتر والاتصالات في إنتاج المضامين الإعلامية وتوزيعها، بشكل أيسر وتكلفة منخفضة، وبوتيرة تفاعلية عالية، تعبر في مضمونها عن قدرة وسائل الإعلام الجديد على الاستجابة لحديث المستخدم، الذي يتحول بدوره من متلقي ساكن تقليدي إلى متلقي نشيط وفعال، ويشارك بطريقة مباشرة في صناعة المادة الإعلامية والترويج لها. لكن بالمقابل، فالدور المنوط بالإعلام الجديد يعتبر فعال، غير أن هناك من يرى أنه مبالغ فيه، باعتباره يؤدي دورا مضللا، "فالمشكلة الكبرى في ما يتعلق بالإعلام الجديد هي أنه بات يقدم صورة غير واقعية عن القدرات التي يملكها، فهو يملك أدوات رائعة غير مسبوقة في تداول المعلومات وتبادل الرؤى والأفكار والربط بين أصحاب القضية الواحدة، لكنه يظل في النهاية كما هو في الأصل وسيلة وأداة إعلامية غير قادرة على صنع الحدث كما يروج الكثيرون، وإنما قدرته تكمن في نقل صورة شديدة الصفاء عن هذا الحدث" (الرحمن، 2016) وعلى الرغم من تعددية المفاهيم حول الإعلام الجديد فإنه يمكن أن نحدد أهم ما يميزه باستخراج القواسم المشتركة من المفاهيم السابقة، وهي كالتالي (شيخاني، 2010):

التفاعلية: ويقصد بها الدرجة التي يكون فيها للمشاركين في عملية الاتصال تأثير في أدوار الآخرين وباستطاعتهم تبادلها، ويطلق على ممارستهم الممارسة التبادلية أو التفاعلية، وهناك سلسلة من الأفعال الاتصالية التي يستطيع فيها الفرد (أ) أن يأخذ موقع الشخص (ب) ويقوم بأفعاله الاتصالية، فالمرسل يستقبل ويرسل في الوقت نفسه، وكذلك المستقبل، ويطلق على القائمين بالاتصال مشاركين بدلا من مصادر.

تفتيت الاتصال: أي أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن توجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة، وليس إلى جماهير ضخمة.

اللاتزامنية: أي إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من المشاركين كلهم استخدام النظام في الوقت نفسه.

الحركية: إن وسائل الاتصال تتميز بصغر حجمها مما يجعل إمكانية الاستفادة منها في الاتصال من أي مكان إلى آخر أثناء تحرك مستخدمها.

قابلية التحويل: يقصد بها قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسط لآخر، كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة والعكس.

قابلية التوصيل: تعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بأجهزة أخرى.

الشيوع والانتشار: يعني الانتشار المنهجي لنظام وسائل الاتصال حول العالم، وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع. فكل وسيلة جديدة تظهر، تبدو على أنها ترف ثم تحول إلى ضرورة.

الكونية: أي أن البيئة الأساسية لوسائل الاتصال الحديثة هي بيئة عالمية.

وقد امتد تأثير التعدد المفهوماتي للإعلام الجديد ودوره في الحياة الاجتماعية للأفراد، إلى التعددية المصطلحاتية، فعرف بـ"صحافة التطوع" (حسام، 2009) و"الصحافة الشعبية"

(Shirky، 2011) و"صحافة الهواة"و"إعلام النحن"و"صحافة النقاش المفتوح" (إبراهيم، 2011). وتعدت حدود التأثير المفاهيمي الاصطلاحى إلى تعددية أشكال ووسائل الإعلام الجديد، وهو محتوى العنصر الموالي للورقة البحثية.

ثانيا: أشكال الإعلام الجديد.

إن الإعلام البديل يمثل انعكاسا مضادا للإعلام التقليدي، فقد اتخذ منه المواطن الجديد(المواطن الافتراضيnetizen) أداة لتحرره من القيود التسلطية، وكسر أغلال احتكار الأنظمة لمختلف وسائل الإعلام، والتعبير عن رفضه للسياسات المتبعة، وتختلف وسائل التعبير عند المواطن الافتراضي من مدونات الكترونية، مواقع الفيديو التشاركي، ومواقع التشبيك الاجتماعي، وغرف المحادثة الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي.

1-المدونات الالكترونية(weblogs): إن مصطلح المدونة مركب من كلمتين(log)و(web)، ويشير معنى المدونة إلى منتدى يستطيع من خلاله الأفراد مناقشة أفكارهم وآرائهم حول مختلف الموضوعات، كما يستطيع أي مستخدم أن يطرح الموضوع الذي يريده ويعرضه للحوار، فضلا عن تمتع المستخدم بحريته في الكشف عن هويته الشخصية وصورته الحقيقية أو التنكر وراء اسم مستعار.

وتتنامى أهمية المدونات لكونها متحررة من كافة الضغوط السلطوية، ومختلف أشكال الرقابة، فيشعر المواطن عبرها بتحقيق ذاته، وينعم بنشوة التفوق في عالم افتراضي، يستفرغ من خلاله جميع الشحنات النفسية السلبية. كما يرى الباحثون أن المدونات ترتبط ببعضها البعض بصورة مكثفة، تعيد دمج مجموعات منفصلة متنوعة التوجهات في سياق أوسع مما يجعل منها مجالا عاما، لذلك فهي"من خلال مواصفات هيكلية في بنيتها تكون مجالا عاما مثاليا من حيث سهولة التصميم، وانتشار برامجها ومن محدودية التكلفة وسهولة التشغيل وتضمين التعليقات والروابط وملفات الصوت والفيديو والنصوص، وكل ذلك يتم في دقائق معدودة، كما أنها تمنح فرصا متساوية في التواجد والمشاركة وتتسع لتشمل الجميع"(عطية، 2010).

ويرجع ظهور التدوين على الانترنيت إلى عام 1999، حيث أخذ في الانتشار والشيوع سنة2003-تحديدا مع بداية الحرب على العراق- كما ظهرت على المستوى العربي سنة2004، وامتد تأثيرها سنة2005. ونلاحظ أنها قد تزامنت مع تطور وتزايد الحركات ذات الطابع الاحتجاجي، ومطالبة الأصوات المختلفة بالتعبير في مجالات عدة، منها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي همشها بالأساس الإعلام الحكومي. فأصبحت المدونات منبرا موعودا للمواطن، يفجر عبره المواطن الجديد مكنوناته، لا سميا منها المكنونات السياسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور المدونات السياسية الرامية إلى التغيير السياسي لأنظمة الحكم، هذه الأخيرة أدركت موقع وثقل مكانة المدونات السياسية في تهديد بقائها في سدة الحكم، مما جعلها تمارس الحضر والمنع ومباشرة عمليات التوقيف لأصحابها، وتعد عمليات تأجيج وتحريك روح الثورة لدى الشباب في تونس ومصر من خلال المدونات دليل دامغ على ذلك، ومن أشهر المدونات في العالم العربي (مدونة أكتب، مدونة جيران، مدونة حفار، مدونة مكتوب، مدونة تدوين، مدونة البوابة)، نظرا لما تؤديه

المدونات الالكترونية من دور في تفعيل العلاقات الاجتماعية، وتغيير الأوضاع السياسية عبر مقرات افتراضية، فقد خصصت لها جوائز لأفضل مدونة من طرف منظمة "مراسلون بلا حدود"، لاسيما مدونة المصري وائل عباس صاحب مدونة "الوعي المصري" والذي استطاع من خلالها أن يلفت الأنظار إليه بمشاركاته في أحداث المعارضة المصرية، أين وصل عدد زوار مدونته إلى أكثر من مليون زائر شهريا، حيث اتجهت المدونة أساسا إلى نقل صور نادرة لأحداث العنف التي قامت بها الشرطة ومنعت من نشرها بعض وسائل الإعلام، فضلا عن اعتماد بعض الفضائيات العربية والأجنبية في نقل بعض الأحداث الواردة على صفحاتها.

2-مواقع الفيديو التشاركي: قامت مواقع الفيديو التشاركي بدور فعال في تحريك مختلف الأطياف المجتمعية في الوطن العربي. فتعتبر بمثابة مادة خام تتضمن نقل الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاشة من طرف المواطن العربي. ويتم ذلك عن طرق نقل ما يحدث في الواقع باستخدام الهاتف النقال في التصوير والتسجيل وإيصال الحدث عن كثب. ومن أبرز وأشهر المواقع المستخدمة أثناء الحراك الشعبي العربي موقع(اليوتيوب youtube) الذي تأسس سنة 2005 من طرف شركة باي بال(pay pal)، عن طريق الثلاثي(تشاد هيرلي Chad Hurley، ستيف شن Steve Chen، جاود كريم) (G، 2009).

وتشير الإحصائيات إلى تطور عدد المستخدمين المستفيدين من هذا الموقع خصوصا فى العالم العربي، فخلال سنة 2005 تجاوز عدد المقاطع المشاهدة 8 مليون مقطع يوميا، وفي سنة 2012 بلغ عدد المقاطع المشاهدة 3 مليار مقطع فيديو يوميا، أما الحجم الساعي المحمل يوميا بلغ سنة 2010 تحميل 24 سا/د، أما سنة 2012 وصل إلى 48سا/د أي ما يعادل 70 ألف ساعة يوميا و8 سنوات من المحتوى يوميا. وقد كان لمواقع الفيديو التشاركي واضح الأثر في إنجاح الحركات الاحتجاجية، وشحذ همم الجماهير وتجنيدها، وكذا تزويد المحطات التلفزيونية والقنوات الفضائية بمختلف الأحداث اليومية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ما نشر على موقع اليوتيوب في تونس الذي جاء بعنوان" يحيا الشعب...بن علي هرب"حيث شاهده حوالي نصف مليون مشاهد، وكان مضمون المقطع المُشاهَد ،حادثة مغادرة الرئيس الهارب بن علي لدولة تونس، وقد اعتمد هذا المقطع كأداة ومادة تسويقية للثورة التونسية عبر قناة الجزيرة الفضائية.

3- شبكات التواصل الاجتماعي: عرف العالم في السنوات الأخيرة نوعا من التواصل الاجتماعي بين الأفراد في فضاء افتراضي، قلص المسافات بين الشعوب وألغى الحدود وزاوج الثقافات وعددها، وأطلق على هذا النوع من التواصل بشبكات التواصل الاجتماعي، حيث تعددت هذه الشبكات واستأثرت باهتمام واسع من الجمهور. وكان للأحداث السياسية عالميا دور في التعريف والتشهير بهذه الشبكات. فشبكات التواصل الاجتماعي تعرف بأنها مجموعة من المواقع على شبكة الانترنيت، ظهرت مع الجيل الثاني للويب(2.0)، تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي، يجمعهم حسب مجموعات اهتمام، أو شبكات انتماء (عبدالله، 2013)، وهي أيضا " منظومة من الشبكات الالكترونية يسمح المشترك فيها

بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهويات" (مازن، 2013)، ويقصد بها أيضا حسبMayfieled " مجموعة جديدة من وسائل الإعلام على الإنترنيت تشترك بالخصائص التالية: المشاركة والانفتاح والتجمع والمحادثة" (Mayfield, 2010).

وظهرت شبكات التواصل الاجتماعي إلى الواقع من خلال الفضاء الإعلامي المفتوح والاجتماعي الطامح إلى التحرر، في منتصف التسعينات من القرن20، حيث كان وراء ظهورها الطبيعة الاجتماعية، ويعتبر أول موقع لشبكات التواصل الاجتماعي(classmates.com) الذي انطلق سنة 1995، غير أنها لم تكن معروفة بالكيفية التي هي عليها اليوم، خاصة سنة 2003 مع إنشاء موقع (myspace) وأهم هذه الشبكات هي كالتالي:

-**الفيس بوك**: يعني به شبكة اجتماعية نالت اهتمام وقبول وتجاوب عدد كبير من الناس خصوصا من الشباب في جميع أنحاء العالم، وهي لا تتعدى حدود مدونة شخصية في بداية نشأتها مارس 2004، بجامعة (هارفارد)، من قبل طالب متعثر في الدراسة يدعى(مارك زوكربيرغ)، وكانت مدونته محصورة في البداية في نطاق الجامعة وبحدود أصدقائه فقط وتخطت مدونته شهرتها حدود الجامعة وانتشرت بمدارس الولايات المتحدة الأمريكية/ وظلت مقتصرة على أعداد من الزوار فقط ولو أنها في زيادة مستمرة، إذ قال عنها مؤسسها(مارك زوكربيرغ) "لقد أضحى كل منا يتكلم عن الفيس بوك العام، الذي تفكر الجامعة في إنشائه أظن أنه من السخف أن يستغرق الأمر من الجامعة سنتين من أجل تنفيذ ذلك، وجدت أن بإمكاني تنفيذ أفضل منهم في أسبوع واحد"(تش، 2011).

-**تويتر Twitter**: تويتر هو إحدى شبكات التواصل الاجتماعي، التي انتشرت في السنوات الأخيرة، ولعبت دورا كبيرا في الأحداث السياسية، في العديد من البلدان وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتصدرت هذه الشبكات في الآونة الأخيرة ثلاث مواقع رئيسية، لعبت دورا مهما جدا في إحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي وهي"فيس بوك، تويتر، يوتيوب"، وأخذ تويتر اسمه من مصطلح Tweet الذي يعني التغريد، واتخذ من العصفور رمزا له، وهو خدمة مصغرة تسمح للمغردين إرسال رسائل نصية قصيرة لا تتعدى 140 حرفا للرسالة الواحدة، ويجوز للمرء أن يسميها نصا موجزا مكثفا لتفاصيل كثيرة"(المنصور، 2012).

-**اليوتيوب(youtube)**: يعد اليوتيوب موقعا خاصا بمقاطع الفيديو ، وهومتفرع من شركة غوغل يتيح إمكانية التحميل عليه أو منه لعدد هائل من مقاطع الفيديو، وهناك أعداد كبيرة للمشتركين فيه ويزوره الملايين يوميا، وتستفيد منه وسائل الإعلام بعرض مقاطع الفيديو، التي لم تتمكن شبكات مراسليها من الحصول عليها، ويعتبر اليوتيوب من شبكات التواصل الاجتماعي المهمة(المنصور، 2012).

وترى Rebecca Rowell في كتابها Youtube.the company and its founders أن ظاهرة اليوتيوب والعقول اللامعة وراء تلك الظاهرة، وكيف بدأ من فكرة بسيطة إلى أن أصبح شركة كبرى ومن أهم شبكات التواصل الاجتماعي (Rebecca، 2011).

ثالثا: شبكات التواصل الاجتماعي والتغيير السياسي العربي (قراءة في التجربتين التونسية والمصرية).

إن الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت بعض دول العالم في الآونة الأخيرة لاسيما دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، عرفت اختلافا من الجانب الاصطلاحي وعدم الاتفاق حول تسميتها من ثورة فيس بوك، الربيع العربي، الثورات العربية، ثورة الفراعنة، ثورة الياسمين، الثورة الخضراء، وثورة الكرامة وغيرها، لكن الشيء الذي يميز طبيعة هذه الحركات:

أولا: على الرغم من التعددية المصطلحاتية، فإنها تنطوي بداخلها على مكنونات كامنة بنفسيه الشعب الذي رفض كل واقعه أو بعض من واقعه، ويسعى إلى الانعتاق والحرية، والانتقال نحو مرحلة جديدة تمثل هدف عملية التغيير (محمود، 2007).

ثانيا: كان لشبكات التواصل الاجتماعي دورا رائدا في تفعيل وإنجاح الحركات التغييرية، حيث تولت إدارة دفة قواعد التغيير مجموعات تمثل جيل الشباب المحروم، والذي يعاني الإقصاء والتهميش وقمع الحريات، المتطلع إلى التحرر السياسي ومستقبل أفضل، وتأسيس أنظمة حكم شرعية.

ويهدف الاستخدام الوسائلي لشبكات التواصل الاجتماعي إلى التفاعل الايجابي، وتبادل ونشر المعلومات والأخبار، وتحديد أماكن التجمع والانطلاق. حقيقة كانت فعالة إلى درجة كبيرة جدا في تنظيم التجمعات والتظاهرات والحركات الاحتجاجية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بتاريخ 2011 تمكنت شبكات التواصل الاجتماعي من المساعدة في إسقاط نظام الحكم الفليبيني وتنحية رئيسه "جوزيف استرادا"، بعد التصويت مباشرة من طرف الكونغرس لصالح أدلة ضد"استرادا"، وانهال آلاف الفلبينيين ضد رئيسهم الفاسد، وتم ترتيب الاحتجاج حتى وصل عدد المتظاهرين إلى أكثر من مليون شخص، وفي 20جانفي 2011، تنحى "استرادا" عن الحكم (Shirky، 2011)، كما أضحت العلاقة جد وثيقة بين التغيير الديمقراطي المنشود وشبكات التواصل الاجتماعي، فالديمقراطية الالكترونية- التي تعتبر امتداد طبيعي للديمقراطية التقليدية- تحولت إلى ملاذ للشعوب المضطهدة، الرامية إلى التمتع والعيش في كنف حياة سياسية وديمقراطية معتبرة لطالما ناضلت من أجلها عبر التاريخ.

وقد عرف الوطن العربي تحول كبير في استعمال شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة مع مطلع سنة 2011، فجعلت الشعوب العربية منها أداة لحشد الجمهور وتعبئته للمظاهرات المعارضة لنظام الحكم القائم، وتزامن هذا التحول مع تعاظم وتيرة المطالب المجتمعية، وكذا تجاوز الخطوط الحمراء المحددة من طرف النظام الحاكم، ولا أدل على ذلك أكثر من التجربتين التونسية والمصرية، كنماذج توضيحية لدور شبكات التواصل الاجتماعي في إدارة عملية التغيير السياسي، وكيف ساعدت في تفكيك الأنظمة التسلطية؟، سواء كان هذا التفكيك ذو طابع كلاني شامل أو جزئي عن طريق مباشرة إصلاحات سياسية، دستورية واقتصادية.

1- شبكات التواصل الاجتماعي وثورة الياسمين في تونس: إن تاريخ ثورة الياسمين في تونس الخضراء يعود تحديدا إلى 2010/12/17، والذي يعد بدوره تاريخا مفصليا ومعلما سياسيا لعملية التغيير السياسي. فالمميز بهذا التاريخ الذي انطلقت فيه الأحداث واشتعلت

شرارة الحرية، أين أقدم الشاب التونسي محمد البوعزيزي الحامل لشهادة جامعية، وراح يمتهن تجارة الخضر من أجل كسب قوته ووقوت عائلته على إضرام النار في جسده الذي أخذ شكل شعلة نارية ملتهبة، معبرا في ذلك عن رفضه الكلي لمصادرة عربته من قبل رجال الشرطة، بعدئذ أخذ مقطع فيديو البوعزيزي ينتشر ويذاع في جميع أرجاء إقليم تونس، وهذا ما أثر في نفسية الشباب ودفعهم إلى النزول إلى الشوارع، معلنين عن رغبتهم الجامحة في التحرر من شبح الخوف السياسي ورفض الممارسات التسلطية الممنهجة من طرف النظام القائم، في شكل حركة احتجاجية حبلى بالخصائص التالية (عبدالنور، 2012):

- قاد الحركات الاحتجاجية جامعيون وبطالون، حيث ساهم هؤلاء بشكل واضح في انتشارها وتوسعها.
- بداية الحراك بشكل عفوي وخارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب والنقابات المالية والاتحادات العمالية والطلابية، بسبب حالة الجمود والانقسام الداخلي التي شابت أحزاب المعارضة.
- عدم قدرة القوى السياسية وغير السياسية على التواصل مع قوى الاحتجاج الاجتماعي، بسبب غياب التحالف، أو على الأقل نوع من التواصل بين الشباب والعاملين في المجال السياسي.
- الاعتماد على العمل الاحتجاجي المباشر، مثل التظاهرات والإضرابات والإعتصامات كبديل عن العمل السياسي، ومن دون الحصول على تصريح مسبق من السلطة ممثلة في الأجهزة الأمنية.
- التوزيع الجغرافي للاحتجاجات، حيث انطلقت من البلديات في وسط البلد وجنوبها إلى المدن في الشمال والمناطق السياحية حتى وصلت إلى العاصمة مركز المؤسسات الأمنية والإدارية والسياسية.
- عبرت الحركات الاحتجاجية عن نمط جديد من المطالب الاجتماعية والسياسية ،وأظهرت والحاجة إلى الإصلاح السياسي.

وأهم ما أفرزته هذه الحركة الاحتجاجية المتعددة الأبعاد في مضمونها بعد حوالي 3 أسابيع- 23 يوم تحديدا- من التجمهر والإعتصامات، سقوط رأس النظام التونسي وفراره إلى السعودية. ولعل أهم ما كان وراء تأجيج وتحريك همة الشعب التونسي دوافع بنيوية بالدرجة الأولى، تمثلت أساسا في مقاربة الاقتصاد السياسي الجديد الذي يفسر الأزمة من خلال التداخل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، من انتشار جميع أشكال الفساد والبيروقراطية والقمع وتضييق الحريات، واتساع الهوة بين الخطاب السياسي للنظام والواقع السياسي المقيد. كما احتلت المشاكل الاجتماعية رأس الأجندة الاحتجاجية، من انتشار رهيب للغبن الاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة، وتدحرج الطبقة الوسطى المؤدية لدور أساسي في تحقيق توازن المجتمع وبالتالي استقرار النظام السياسي. فضلا عن العوامل الاقتصادية أيضا فتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي المفروضة من صندوق النقد الدولي، قد ألحقت ضررا كبيرا بالطبقة الفقيرة، وأثرت في توسع الفجوة بين الطبقات وتنامي حدة التناقضات الاجتماعية.

ومن أجل التصدي لهذه الوضعية المؤزمة استغلت فواعل الحركة الاحتجاجية وسائل الإعلام الجديد في الاعتصام والتظاهر قصد تغيير الأوضاع، فمن خلال شبكات التواصل الاجتماعي أوصل جمهور المعتصمين صوتهم للعالم قاطبة، صوتا وصورة، بنشر أهم ما يحدث على صفحات الفيس بوك ومقاطع الفيديو عبر اليوتيوب، أين أصبحت هذه الوسائل حقيقة فعالة في إدارة دفة الصراع بين الشعب والأجهزة الأمنية، وربما يعود السبب في ذلك إلى تسخيرها من طرف جهات فاعلة تتقاسم وجهات النظر وتتقاطع في كيفية التخلص من اخطبوط الفساد وشبح البطالة والفقر وارتفاع الأسعار. وترى في هذا الشأن الكاتبة آمال الصالحي أن سلاح الإعلام يعتبر أمضى وأحد من أسلحة الطغاة التقليديين فتقول" ولى زمن حروب الأسلحة، وفتح المجال أمام الإعلام الجديد ليشن حربه ويقول كلمته، ولن أبالغ إذا قلت انه أصبح سلطة أولى وأداة لتغيير المجتمعات، فوائده جمة، يكفي أنه اسقط حاجز الخوف بين الشعوب اتجاه الأنظمة"(آمال، 2011).

فهذه الوسائط الإعلامية على تعددها، عملت على تفعيل التواصل الأفقي بين المواطنين الافتراضيين، وضمنوا بذلك أول خطوة نحو التغيير الديمقراطي، ألا وهي تفكيك النظام الحاكم ووضع تصور نظري يحدد إعادة بناء نظام حكم سياسي ناضج شرعي وديمقراطي.

ويمكن تلخيص موقع شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في عملية التغيير في أربعة أدوار مركزية (Bohler-Muller، 2011)، أولها، نجاحها في حشد الجمهور وتحقيق الشعبية، ثانيها، ساهمت في بروز المواطنة الفاعلة والايجابية، ثالثها، كانت أدوات مضادة للدعاية والإشاعات، كما ساعدت الناس في تحليل البيانات الصادرة عن الحكومة، ورابعها، ساهمت في تشكيل وعي جديد من خلال حركة التسييس السريعة والمكثفة وتنسيق حركة المواطنين الميدانية بخلق بيئة اتصالية تغيرت فيها أنماط التواصل الاجتماعي والسياسي.

وتعد الدلالات الإحصائية المقدمة لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي حجة بينة على أهميتها وتأثيرها في قيادة الفعل التغييري، فقد بلغ عدد مستخدمي شبكة الفايسبوك في غضون شهر أوت 2011 ما يقارب 2.641.060 مستخدم أي ما يعادل 24.94 بالمائة من مجموع الساكنة في تونس، وتحتل نسبة الشباب المستخدم لهذا الموقع 65 بالمائة من العدد الإجمالي للمستخدمين. وبهذا تكون تونس احتلت الصدارة في استخدام فضاءات التواصل الاجتماعي. وكان لنجاح الثورة التغييرية في تونس امتداد إقليمي ودولي، اتضح أساسا من تفاعل الشعب المصري بطريقة ايجابية جدا، وراح يؤيد انتفاضة الشعب التونسي ضد التسلط وتدهور الأوضاع الاجتماعية، هذا الذي كان له الأثر في تشابه الأنساق، لذلك قام الشباب في مصر بتبني ثورة 25 يناير 2011 من أجل تحقيق التغيير المنشود، وهو ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

2- شبكات التواصل الاجتماعي وثورة 25 يناير 2011 المصرية: إن ثورة التغيير في مصر -كما سبق وأن أشرنا- تأثرت بشكل ايجابي بثورة الياسمين في تونس، فقد كانت حافزا ملهما لهم وأسلوبا ناجعا ومجربا في دعوة أصدقائهم وتحديد مواقع وأزمنة التحرك، حيث يرى بعض الباحثين أنها الثورة الأقوى والأكثر تأثيرا في تاريخ مصر الحديث، فانطلقت الشرارة الأولى لـ"ثورة الغضب" من ميدان التحرير في وسط العاصمة المصرية، لتعم عددا

من المدن والمحافظات المصرية، أين خرج الشباب المصري تحديدا إلى ميدان التحرير يوم عيد الشرطة الموافق لـ25يناير2011 مطالبين بالإصلاح السياسي واستئصال براثن الفساد. والشيء المميز لهذه الثورة أن الشرارة الأولى بعثت من مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما في العالم(سيد، 2012)، ولم تكن الحركات الاحتجاجية وليدة عوامل بسيطة، بل تعود أساسا إلى دوافع ومسببات مختلفة تراوحت بين عوامل اجتماعية، واقتصادية، وسياسية. ويلخصها الكاتب محمود إبراهيم بقوله "قبل الثورة كانت مصر جائعة، وكانت فقيرة، وكانت مؤشرات البطالة والأزمة الاقتصادية عالية ومجنونة، لكن كان هناك نظام قوي يدير البلد بقبضة من حديد، التاريخ يسجل أنه طوال ثلاثين عاما هي فترة حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك عانى فيها الشعب المصري من نظام فاسد خلق حالة من الصراع والارتباك ، وأغرق الشعب المصري في بحر من الفقر والمعاناة من المعيشة، حيث تدهورت أحوال الغالبية العظمى من سكان مصر وارتفعت الأسعار وتدنت الخدمات وانتشرت معدلات البلطجة والتسول والجريمة، رغم وجود جهاز أمني متوحش قبض على البلد بيد من حديد بواسطة قانون الطوارئ الذي استمر أكثر من ربع قرن يحكم شعب مصر دون وجود أدنى احترام ودون خجل وانتشرت الرشوة والمحسوبية في كل أرجاء مصر"(المنياوي، 2012).

فكل هذه الظروف مجتمعة، تعبر عن أزمة هيكلية عميقة تمس أركان النظام المصري، الذي عقد قران بين الأموال والحكم، وكذا المزاوجة بين التوريث والسلطة. بالمقابل تخليه عن تحقيق الوظيفة المحددة له أساسا ألا وهي خدمة الوطن والمواطن، الأمر الذي أدى بالشباب المصري إلى النهوض ضد القيود المنهجية الموضوعة من طرف الزمرة الحاكمة، حيث عرفت المطالب الشعبية تحولات على مستوى المفهوم، فقد انتقلت تطلعات الحركات الاحتجاجية في مصر من أهداف سوسيو-اقتصادية إلى مطالب سياسية بالدرجة الأولى، شعارها في ذلك التغيير السياسي الشامل والديمقراطي.

وفي سياق حركة التغيير المنظمة من طرف الشباب المصري، تموقعت فيها وبصفة محورية وسائل الإعلام الجديد لاسيما منها شبكات التواصل الاجتماعي، التي قامت بدور المنظم الموجه، المحرك والمحفز، وغالبا ما كانت تحفز لإنشاء عدد من الكيانات السياسية الفضفاضة(loose political networks)، وبرزت كلاعب أساسي في مفاصل المعترك السياسي المصري، فقد خرجت إلى الواقع في عدد من المسيرات والمظاهرات التي انطلقت للاحتجاج على الممارسات الحكومية، والمطالبة بالإصلاح وتحقيق الديمقراطية منذ2004، أين ظهرت الحركة المصرية من أجل التغيير"كفاية" و"حركة شباب السادس من أبريل" و"الحملة الشعبية لدعم الدكتور البرادعي"، كما خرجت تظاهرات للاحتجاج ورفض ممارسات الأجهزة الأمنية ضد المواطنين، وتلتها في ذلك نشر مقاطع فيديو على موقع اليوتيوب لحالات من التعذيب التي أفضت إلى الموت (سيد، 2012).

ويقول الكاتب فتحي حسين عامر عن دور الفايسبوك باعتباره أحد أشهر مواقع التواصل الاجتماعي له بارز الأثر في الحياة السياسية المصرية" قد أثر الفايسبوك في الحياة السياسية أيضا في مصر خاصة بعد ما أنشأه مجموعة السادس من أبريل، وهذا الجروب دعا فيه

مؤسسيه إلى المشاركة مع عمال غزل المحلة في اضراب6أبريل2008، وشارك في هذا الجروب أكثر من71ألف شخص، وقد سبب هذا الجروب أزمة سياسية عامة، وأزمة مع مؤسسة الجروب خاصة ومع الفايسبوك عامة، وكان له تأثيره غير المتوقع في حياتنا السياسية، والتي تخطى بها عصر التدوين والمدونين الذين كانوا يمثلون أول طرق الحرية والتعبير عن الرأي"، ويدل عدد المستخدمين للفايسبوك وشبكات التواصل الاجتماعي الأخرى على مدى تغلغل وتجدر دورها في تأجيج وتحريض همم الشباب نحو التغيير، فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنيت حوالي20.136.000 أي ما يعادل24.5 بالمائة من عدد الساكنة. وعدد المشاركين في الفيسبوك حوالي7.295.24 وأغلبهم شباب تتراوح أعمارهم بين15و29سنة (حسين، 2011).

خـاتمـة:

إن الإعلام الجديد يحظى بأهمية بالغة الأثر على المستوى العالمي، نظرا لما يؤديه أولا، من دور في تفعيل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وذلك من خلال الخصائص التي تميزه عن الإعلام التقليدي الرسمي من قدرة على التكيف مع تطور وسائل الاتصال، وتحرره شبه الكلي من الرقابة السلطوية، وكذا الضغوط السياسية للأنظمة. ثانيا: التحول الذي حدث على المستوى الوظيفي للاعلام الجديد حيث انتقل من أداة للتعارف والتواصل بين الأفراد إلى أداة فعالة في التغيير السياسي والتوعية الديمقراطية، لاسيما الدور الذي نجح في أدائه على مستوى التغيير الديمقراطي العربي.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم بعزيز(2011)، دور وسائل الاتصال الجديد في إحداث التغيير السياسي في البلدان، المجلة العربية للعلوم السياسية العربية، العدد31، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2. ألصالحي آمال(2011)، الإعلام الجديد وصناعة الثورات، مدونة آمال http://www.amalsalhi.net/2011/09/blog-post_23.html
3. اياد الدليمي(2015)، الإعلام الجديد:ثورة وثروة. <http://www.alarab.qu/details.php?issued=1447article=161413
4. حسام عبد القادر(2009)، جرأة النشر وحرية التناول في الصحافة الالكترونية، ميدل ايست أونلاين، ديسمبر2009.
5. رمزي المنياوي(2012)، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الفوضى والثورة، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، دمشق.
6. سميرة شيخاني(2010)، الإعلام الجديد في عصر المعلومات، مجلة جامعة دمشق، المجلد26، العددين الأول والثاني2010، جامعة دمشق، سوريا.
7. الشهري فايز عبدالله(2013)، الشبكات الاجتماعية لم تعد للمراهقين. صحيفة الرياض.العدد14776.07ديسمبر.
8. الشوبكي بلال محمود(2007). التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"حركة حماس نموذجا"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية.

9. صادق عباس مصطفى(2007)، الإعلام الجديد:دراسة في تحولاته التكنولوجية وخصائصه العامة، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد02، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك.
10.الضراب مازن(2013)، مواقع الشبكات الاجتماعية وطريقة عملها. http://knol.google.com/k/
11.عامر فتحي حسين(2011)، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيس بوك، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
12.عبد المقصود هشام عطية(2010). دراسة لخطاب المدونات العربية: التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الإنترنت، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
13.محمد المنصور(2012)، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية "العربية أنموذجاً"، رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال قسم علوم الإعلام والاتصال، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك.
14. مزري تش، بن(2011). قصة فيس بوك: ثورة وثروة، الطبعة الأولى، إصدارات سطور الجديدة، القاهرة.
15.مكاوي مرام عبد الرحمن(2016). تضليل الإعلام الجديد. موقع الوطن أو لاين, http ://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=5795
16.موقع القناة(2015)، ما هو الإعلام الجديد؟، http://www.aalkanhal.com/?p=394
17.ناجي عبد النور(2012)، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
18.نرمين سيد(2012)، الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية: دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسيا بالتطبيق على مصر نموذجا، في: مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات ، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت.
19.Bohler-Muller ,N and der MerweCharl .V (2011). "The potential of social media to influence socio-political change on the African Continent", AFRICA INSTITUTE OF SOUTH AFRICA Briefing NO 46 MARCH 2011, available :http://www.ai.org.za/media/publications/Policy%20Brief
20. High tech dictionary(2011), Definition for new media, <http://www.computeruser.com/resources/ dictionary/ dictionary.html.
21.Jarboe. G (2009)."You tube and video marketing", Available, http://books.google.com/books?id=09kzFe5roMUC&printsec=frontcover&se=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false
22.Mayfield, A (2010) . " What is Social media " , e-book, iCrossing.com, United Kingdom ,Available: http://www.pdfio.com/k-75620.html
23.Paul Martin lester(2011),california state university, <http://www.commonfaculty.fullerton.edu/lester/curriculum.newmedia.html.
24.Rowell, Rebecca. (January 2011), Youtube: The Company and Its Founders, UK
25. Shairy Bowman and Chris willis(2003),.new media, how audiences are shaping the future of news and information. The media center at the American press institute, USA.

26.Shirky, C.(2011). “The Political Power of Social Media, foreign affairs”,http://www.gpia.info/files/u1392/Shirky_Political_Poewr_of_Social_Media.
27.www.youtube.com/static ?hl=artemplate=press-statistics.

ملامح من ثورة الصلحاء في جبال غمارة- زيطان الغماري نموذجا-

الباحث. المودن موسى-تطوان – المغرب

ملخص: أنتجت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مجموعة من الظواهر الجانبية المحتدمة في بلاد المغرب، والتي تتعلق بالخروج عن السلطة المركزية ونظامها في التسير والحكم، وقد ارتبطت هذه الظواهر دائما باستفحال الأزمات الجانبية، من قبيل موت السلطان، أو تنازع الإخوة على مقاليد الحكم أو توالي سنوات الجفاف والقحوط لعدة سنوات، وفي هذا الإطار نود أن نسلط الضوء على قضية ثورة الصلحاء في شمال المغرب الأقصى وجذورها التاريخية وأسبابها الأساسية، والظروف التي أنتجت وساهمت في اتساع نطاق وجودها. وقد خصصنا الحديث في هذا الإطار عن شخصية غمارية مصلحة، ساهمت بشكل كبير في رسم ملامح الثورة القبلية في شمال المغرب خلال البدايات الأولى للقرن التاسع عشر، إنه شخصية زيطان الخمسي وثورته التي استفحلت في ثبائل غمارة ولم تكن لتطفأ لولا الجهود الكبيرة التي بدلت من طرف السلطان وجيشه.

الكلمات المفتاحية: القبائل الغمارية، ثورة الصلحاء، زيطان الخمسي، المولى سليمان.

Abstract: The social, economic and political conditions produced a series of side-effects in Morocco, which are related to the departure from central authority and its system of governance. These phenomena have always been linked to the outbreak of side crises, such as the death of the sultan, the brotherhood of the brothers, For years.

In this context, we would like to highlight the issue of the Salha revolution in northern Morocco, its historical roots and causes, and the conditions that have produced and contributed to its expansion. In this context, we have devoted ourselves to the character of Gumaria interest, which contributed greatly to the portrayal of the tribal revolution in the north of Morocco during the early days of the nineteenth century. It is the figure of the zitan ilkosi and his revolution, which intensified in the stupidity of the cave and would not have been extinguished without the great efforts exerted by the Sultan And his army.

Key words: Tribal gomara, the revolution of the Salhae, Zitan elkomsi, Mulla Solom.

مقدمة:

تخلل بداية القرن التاسع عشر الميلادي مجموعة من الاختلالات الداخلية في بلاد المغرب، كان لها أثر واضح على استمرار الضعف في الداخل وانعكاسه على صورة المغرب في الخارج، مما جعل من تكالب القوى الاستعمارية على بلاد المغرب أمر وقت ليس إلا.

وأمام الضعف الداخلي الناتج عن تفكك الجيوش المغربية واشتداد المواجهات القائمة بين الطامحين للعرش من جهة والقبائل الثائرة بين الفينة الأخرى من جهة أخرى، سيكون من الصعب إعادة توحيد المغرب كما كان في فترة المولى عبد الله وغيره، مما سيضطر المعتلين للعرش إلى التركيز على إطفاء نيران ثورات الداخل أكثر من الانكباب على إطفاء نيران التآمر والدسائس من الخارج.

وفي ظل هذه الأوضاع المضطربة الخطيرة كان قيام الثورات العارمة بعد موت أي سلطان أمرا مسلما به، لطبيعة الحكم وتقلدية بناء الجيش المغربي، فكان من بين الثورات التي لحقت اعتلاء المولى سليمان العلوي سدة للحكم قيام ثورة المصلح "زيطان الخمسي الغماري"، الذي ثار نتيجة طغيان القائد الغنيمي على القبيلة وقتله للقائد الصريدي، فكان بذلك بداية لثورة عمت شمال المغرب من أجواز تازة إلى أجواز طنجة.

أولا :غمارة تاريخ من الثورة والتألق.

نبذة مختصرة عن قبيلة غمارة:

تقع قبيلة غمارة في الشمال المغربي، وبالضبط في الجزء الشمالي لإقليم شفشاون، الذي يتأطر ضمن جهة طنجة تطوان الحسيمة، وتشغل القبيلة جزء مهما من النفوذ الترابي للإقليم، إذ تشكل حوالي الأربعين في المئة من مجموع مساحته الكلية، وغمارة هذه تكتل قبيلي قديم برزت أدواره الطلائعية مع بداية الفتح الإسلامي، وتدرجت هذه الأدوار مع تطور بنا الدولة المغربية عبر الدول التي تعاقبت على حكمه.

غمارة في القديم: تمتد قبيلة غمارة قديما على مساحة كبيرة جدا، تبدأ من جبال الريف بساحل البحر من لدن غساسة فبادس فبكليس فتطاوين فسبتة فالقصر إلى طنجة، خمس مراحل أو أكثر أوطنوا جبالا شاهقة اتصل بعضها ببعض سياجا بعد سياج خمس مراحل أخرى من العرض، إلى أن يتخطى بسائط قصر كتامة ووادي ورغة من بسائط المغرب(ابن خلدون، دس، ص280).

وهذا الوصف الدقيق للمنطقة يبرز لنا المساحة التقريبية للقبيلة خلال الفترة المرينية، والتي كانت تتركز بين سهل النكور بالريف، وبين جبال القصر الكبير بقصر كتامة، وهذا فيما يخص المساحة الطولية، أما من حيث المساحة العرضية، فالقبيلة كانت تبدأ من الساحل المتوسطي للشمال المغربي، وتنتهي عند حدود نهر ورغة، من بسائط فاس وغيرها.

وهي مساحة شاسعة كبيرة، تضم عدة تكتلات قبلية، تنتمي إلى أصول مختلفة(عربية، أمازيغية، إفريقية) شكلت أساس امتداد النفوذ الترابي للقبيلة الغمارية.

غمارة في الفترة الاستعمارية (سنة 1934م): كانت الناحية الغمارية أو مقاطعة غمارة خلال الفترة الاستعمارية تحتوي على 13 قبيلة، منها تسع قبائل غمارية، وأربع كانت تنسب إلى غمارة من الناحية الإدارية فقط، وهي على الشكل التالي(محمد داود، 2008، ص355).

- قبائل غمارة أو القبائل الغمارية: بني زيات - بني بوزرة - بني جرير - بني منصور - بني سلمان - بني زجل - بني خالد - بن رزين - بني سميح.
- القبائل التي كانت تنسب من الناحية الإدارية: 1: الأخماس - بني يحمد – غزاوة – متيوة.
وتغطي هذه القبائل مساحة جغرافية مهمة، تضم النفوذ الترابي لإقليم شفشاون حاليا، وما كان يطلق عليه في فترة الاستعمار بمقاطعة غمارة، إلا أنه حاليا لم تبقى ولا جهة في شمال المغرب تنسب إلى المجال القبلي، بل صارت كل جهة تسمى على حسب كبريات المدن فيها، كجهة طنجة، أو تطوان، أو شفشاون أو الحسيمة، في إطار محاولة محو الأثر الاستعماري من الجذور.

أنواع الثورة في جبال غمارة:

كثيرة هي الآثار التي تركتها القبيلة الغمارية في تاريخ المغرب، وخاصة حينما نتحدث عن الفترات الأولى من عمر الدولة المغربية (الفتح الإسلامي، الأدارسة، المرابطون، الموحدون).

وقد استمرت الثورات بين ظهران هذه الجبال وإلى فترات متأخرة، فكانت تأخذ في أغلبها أشكالا اجتماعية، رفضا للضرائب التي كانت تثقل كاهل الساكنة الفقيرة أصلا، وفي أحيان أخرى أشكالا مختلفة كثورة الإصلاح الديني التي قادها ابن مشيش، وكثورة حاميم الذي دعا إلى دين جديد أيضا، وعلى كل فإن المشترك بين هذه الثورات كان الخروج عند نفوذ ووصاية السلطة المركزية، وفي بعض الأحيان كان إعلانا عن كيان جديد مستقل.

وهذه أهم وأبرز أنواع الثورات التي قامت بين ظهران هذه الجبال:

الثورة الاجتماعية: كثيرة هي الثورات التي قادتها القبيلة الغمارية للتنديد بغلاء الأسعار وثقل الضرائب المفروضة، لهذا نجد السلاطين وخاصة العلويين يقومون بحملات تأديبية لهذه القبائل من أجل إجبارها على ما في ذمتها من ضرائب مفروضة.

ثم إن الأوضاع الاقتصادية لهذه الناحية(إبراهيم حركات، 2009، ص88)، وتضافر مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية ساهمت بشكل كبير في قيام ثورات عارمة كدت تطيح بكثير من الأمراء، لو اللطائف الإلهية. ومن أبرز الثورات التي عصفت بالمنطقة خلال الفترة العلوية:

الترتيب	سنة الثورة	نوعها	متزعمها	مكانها	نهايتها
1	1171هـ	ثورة تأسيسية	أبي الصخور محمد العربي الخمسي	الأخماس الغمارية	تم ردعها وقتل أبي الصخور
2	1208هـ	ثورة اجتماعية	زيطان الخمسي	الأخماس الغمارية	تم قمع الثورة، وإرساله إلى جزيرة الصويرة
3	1241هـ	ثورة اجتماعية	أحد أفراد زيطان	الأخماس	قمعت من طرف محمد أشعاش
4	1893هـ	ثورة تأسيسية	الشريف الريسوني	تازروت	اقتيد مكبلا إلى جزيرة الصويرة.

الثورة الإصلاحية: لم تقتصر ثورة القبيلة الغمارية على الجانب الاجتماعي والاقتصادي فقط، بل تجاوز أفرادها هذا الأمر إلى المطالبة بالإصلاح الديني والأخلاقي، ومن أبرز الشخصيات التي لعبت دورا مهما في هذا الميدان واكتست صبغة محلية ووطنية الشيخ -عبد السلام ابن مشيش-، الذي قاد بمعية أهل منطقته حملة إصلاحية لاجتثاث مظاهر الخروج عن الأخلاق الإسلامية الدين.

وكان من خصائص هذه الثورة أنها كانت ثورة إصلاحية مست الإصلاح العميق للأخلاق الدنيئة التي سادت قلوب الناس في تلك المرحلة، وأيضا مظاهر الخروج عن الدين بعد قيام دعوة ابن أبي الطواجن بجبال غمارة.

وقد انتهى مطاف هذه الدعوة الإصلاحية بالشيخ عبد السلام ابن مشيش إلى الموت، حيث دس أبو الطواجن للشيخ من اغتاله سنة625هـ وضريحه معروف في جبل العلم بناحية غمارة(إبراهيم حركات، 2009، ص310)

ثورة تأسيسية: لم تسلم القبيلة الغمارية من رغبات البعض الذين طمحوا للوصول إلى السلطة، حيث أخذ البعض منهم مرادهم، فأقاموا دولا استمرت إلى قرون عديدة، كما هو الحال مع:

- حكام إمارة النكور بغمارة سنة (91هـ)(ابن خلدون، دس، ص251).
- دولة بني حمود ومواليهم بسبتة وطنجة من أعمال غمارة(ابن خلدون، دس، ص261).

كما أن بعضهم نجح في طموحه في إقامة كيان مستقل، فإن الكثير منهم لم ينجح في مسعاه وكان مصيره الموت على يد الجيوش المركزية، أو الإقامة على هوان بين نفود الدولة المنتصرة، كما هو الحال مع:

- سبع ابن مغندف الذي ثار بجبل تيزران ووصل إلى فاس وضرب السكة على نفسه(ابن خلدون، دس، ص281)، ثم انتهى به المطاف مقتولا على يد الجيوش الموحدية.

- ثورة الحاج اقراقوش وهو بربري ثار بجبال غمارة ضد الدولة السعدية، ثم ادعى الخلافة لنفسه، ثم ما لبث أن قضي على ثورته وقتل سنة 993هـ أو سنة: 996ه(إبراهيم حركات، 2009، ص274).

ثورة دينية (التنبي): بما أننا مررنا على مختلف أنواع الثورات التي مرت على القبيلة الغمارية أو التي تميزت بها، بقي لنا أن نشير إلى نمط آخر مهم من الثورات التي عصفت بالجبال الغمارية، ويتعلق بثورات اتخذت صبغة التنبي، واستحداث ملل جديدة قريبة نوعا ما للإسلام، ولما لا استنساخ لها، ويتعلق الأمر بثلاث شخصيات اشتهرت القبيلة باحتضانهم.

- حاميم المتنبي(الناصري، 2007، ص339):
- عاصم اليزدجمي(ابن خلدون، دس، ص288):
- أبو الطواجن الكتامي(ابن خلدون، دس، ص288):

وقد ترك هؤلاء بصمات واضحة على التاريخ الغماري تناقل المؤرخون بعضا من خصوصياتهم وتناس المؤرخون الكثير منها، إلا أن أهم ما وصل إلينا من آثارهم هي البدع التي استحدثوها إبان ثورتهم الدينية، فمثلا نجد كلا من حاميم المتنبي وأبي الطواجن الكتامي استحدثا دينا جديدا يشبه في تفاصيله الدين الإسلامي، إلا أنه في تكاليفه الشرعية مخفف، كما أن كلا المتنبئان وضعا قرآنا للتعبد، ترجم لحاميم بعض منه، ولم يصل لنا من قرآن أبي الطواجن أي شيء.

أما الأحكام الشرعية التي وضعاها فلم تكن تخرج عن نطاق الدين الإسلامي، بل كانت تتشابه في طريقة التعبد، وطريقة أداء المغارم على المخالفين، إلا أن ما ميز دعوة هؤلاء البربر هو أن دعوتهم وكتابهم كانا باللغة البربرية، والذي لم يصلنا من نسخه أي شيء، ولعله كان متداولا على الألسن أكثر من الأسفار، إلا أن وصول نسخة إلى الأندلس في تلك الفترة يطرح سؤالا محوريا، هل كانت لدعوة حاميم المتنبي مثل هذه الأهمية حتى يصل بالعلماء المطاف إلى ترجمة أعماله؟

أما شخصية عاصم اليزدجمي؛ فهي الشخصية الغامضة من بين هؤلاء الثلاثة، والتي لم يكلف ابن خلدون نفسه عناء الحديث عنها، بل اكتفى بإشارات تبرز أنها تركت سمعة طيبة في صفوف الغماريين، فقال واصفا حديثه عن هذه الشخصية" وكذلك تنبّأ منهم بعد ذلك عاصم بن جميل اليزدجومي، وله أخبار مأثورة، وما زالوا يفعلون السحر لهذا العهد"(عبد اللطيف حسني،، 1992، ص111).

بين الثورة والتنبي غابت حضارة أمة

لا شك أن قيام العديد من الثورات بين ظهران هذه الجبال سيؤدي إلى الكثير من الحروب الضخمة، وبالتالي سيذهب معها الكثير من الأثر الاجتماعي والأدبي والثقافي، و لك أن

تتلمس هذا الأمر بنفسك حينما تلاحظ التغير اللغوي والترابي والاثني الذي لحق بالقبيلة خلال القرون الخمس الأخيرة، وليس من المستبعد أن تكون هنالك عوامل أخرى ساهمت في اندثار كثير من الخصائص اللغوية والثقافية والعرقية لهذه التكتلات القبيلية إلا أنه من أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

الثورة المستمرة:

إلى اليوم لم تهدأ الثورات المطالبة بالتجديد والمساواة والعدل ووقف الظلم، في إشارة إلى الرفض المستمر للظلم في كل أشكاله، سواء كان مرتبطا بالسلطة المركزية (الحاكمة) أو السلطة المحلية (الوصية).

وقيام هذه الثورات واستعارها في مجالات ترابية متعددة جعل من السلطة تفكر كثيرا في طرق تحاصر بها هذه التكتلات القبلية المنتفضة التي وصلت في بعض الأحيان إلى تخوم فاس بل هددت أسوارها في مرات عديدة، لهذا نرى السلطة المركزية تقوم بحملات شديدة واستئصالية من أجل تأديب هذه القبائل ومنعها من الاعتداء على مجال نفود غيرها.

الهجرات العربية: لا شك أن الهجرات العربية التي وفدت على المغرب الأقصى كجزء من الانتقام لخروج المغرب الأقصى عن طاعة الفاطميين، كان له أثرا واضح في تغير البنيات القبلية للمغرب، وذلك بارز من خلال استيطان تكتلات قبلية عربية في السهول الخصبة، مما جعل السكان الأصلين يفضلون الهرب نحو الجبال على مزاحمة هؤلاء العرب في بيئتهم الجديدة.

وقد تأثر الغماريون كثيرا من هذه الهجرات العربية، فنزح الكثير من سكان سهول الهبط وسهول فاس وغيرها إلى المرتفعات المجاورة من أجل تجنب الصدام مع القبائل الوافدة التي عاثت في الأرض فسادا حسب أقوال المؤرخين.

ونزوح الساكنة الأصلية من أماكنها جعل من اختفاء حضارة دامت لقرون عديدة إلى مصافي النسيان والاحتضار أمرا محتما، بل أثرت هذه الهجرات أيضا حتى على التوزيع الجغرافي للتكتلات القبلية، فبرزت تكتلات قبلية جديدة ذات نزعة عربية قحة، كما هو الشأن عن قبائل القصر الكبير، وقبائل سهول نهر ورغة وغيرها، وتوسعت أخرى على حساب القبائل الأضعف.

التعريب: لا يشك أحد في أن تغير الأمم من ذاكرة تاريخية معينة إلى ذاكرة تاريخية أخرى يفقدها زخم الهوية ويلبسها لباسا غير لباسها، وهذا ما حدث مع القبيلة الغمارية رغم صمود بعض منها (بني بوزرة) أمام موجة التعريب التي لحقت القبائل الغمارية خلال الخمس قرون الأخيرة.

وفقدان قبيلة غمارة للسان الغماري جعل من فهم الكثير من ظواهرها القديمة أمرا عسيرا، ولما لا مستحيلا، وكل الأحداث التي دونت حول القبيلة لا تنم عن وصف دقيق للحركة الاجتماعية والأدبية والثقافية بها، بل هو في الغالب وصف لحملات فتح أو تأديب أو حكي عن تنبي أو ظاهرة جانبية.

وفقدان القبيلة الغمارية للموروث اللغوي من شأنه أن يلبسها لباسا غير لباسها الأصلي، وخصوصا حينما نتحدث على أصولها البربرية، ولسانها البربري، فأمام تعرب أغلب القبيلة

نجد أنفسنا أمام واقع يقول بعروبة القبيلة، وأمام واقع يهمش تاريخها الحافل بالأحداث والأمجاد الذي سطره هؤلاء البربر بمداد فخر واعتزاز على طول فترات مختلفة.

إن تظافر هذه العوامل المختلفة جعل من فهم تاريخ قبيلة غمارة الزاخر بالأدوار المهمة في تاريخ المغرب أمرا صعبا، يزيد من صعوبته قلة الاهتمام بهذا المجال الريفي النائي، وقلة المتدخلين في تنميته وإماطة سنين من الإهمال والإقصاء والتهميش المتعمد.

ثانيا: السياق التاريخي والسياسي لقيام ثورة زيطان الخمسي.

لقد طبع عهد المولى سليمان الكثير من الصراعات والفتن والاضطرابات منذ بدايته، ولتزامن هذا العهد مع التحولات التاريخية التي عرفتها أوروبا العقد الأخير من القرن الثامن عشر، والتي شكلت تطورا حاسما في سياق التاريخ البشري، فقد تميزت سياسة السلطان مولاي سليمان بمواجهة التوسع الأوربي من جهة، وبالعمل على تثبيت السلطة من جهة أخرى، وقد صادف ظهور الثائر الغماري –زيطان الغماري- ظروف كثيرة من أهما:

الظروف السياسية: بعد مقتل اليزيد ابن السلطان سيدي محمد العلوي ستتغير الحياة السياسية بالمغرب ومجتمعه، وستطفو عدة صراعات إلى السطح، كما أن المغرب سيعيش بعده صراعات قوية على النفوذ والسلطة من جهة، وعلى الفتن والقلاقل من جهة أخرى(ابن خلدون، دس، ص288).

فبمجرد وفاة السلطان المولى اليزيد ستظهر هذه الظروف العسيرة، وفي خضمها سيدعى السلطان المولى سليمان إلى الحكم، إذ بويع هذا السلطان مطلوبا لا طالب للسلطة، وسيمارس الحكم خلال فترة تمتد من سنة 1792م إلى سنة 1822م، أي لمدة ثلاثين سنة(عبد اللطيف حسني، 1992، ص111)، حول فيها سياسة البلد، إلى سياسة منغلقة نوعا ما على الخارج، وإلى سياسة إصلاحية ترنو إلى إصلاح تفشي العديد من المظاهر المغالية في التدين، وكان نتاج هذه السياسة انغلاق على المستوى الخارجي مما سيؤدي إلى إحراق الأسطول المغربي، وإلى الاصطدام مع الزوايا الرافضة لنمط الإصلاح والتوجه الجديد.

من جهة أخرى ستكثر الفتن والقلاقل أكثر في ربوع المغرب، وستبرز عدة كيانات قبلية ترفض الانصياع لتوجه السلطة في فرض الضرائب، كما ستمتنع أخرى عن أدائها، وفي المقابل سيكثر عدد الطامحين في السلطة من إخوة السلطان، لتتظافر كل هذه العوامل لتساهم في تشتيت جهد السلطان الجديد في توحيد البلاد وإعادة الاستقرار والأمن والأمان.

والغريب في الأمر أنه طرأ على السياسة الداخلية قبيل تنصيب مولاي سليمان عنصر جديد لم يشهده المغرب من قبل في ظل الحكم العلوي، وبرز هذا العنصر أكثر فأكثر، في ثورة الشمال واستمرار ثورة الحوز، وهذا العنصر هو تغذية الاضطرابات في الجهات المذكورة على يد الإسبان حتى يشغلوا المغرب عن الاهتمام بسبتة ومليلية ويحطموا بقايا الحركة الجهادية على ضعفها ضد السفن الأوربية(إبراهيم حركات، 2009، ص152).

أما فيما يخص قبائل الشمال ومناطقه، فإن الواقع يؤكد أنه وقبل سنة فقط من إرسال هذه الوثيقة التاريخية المهمة، ظهرت فتنة قبيلة غمارة -المشهورة- على يد زيطان الخمسي، حيث حدثت سنة 1208هـ ثورة بالشمال انطلقت من قبيلة الأخماس حتى تازة بزعامة زيطان

الخمسي كان يتردد على فاس، وكان العاهل قد ولى على غمارة التي منها الأخماس القائد الغنيمي(إبراهيم حركات، 2009، ص133).
كانت هذه الظروف السياسية وغيرها من أكثر ما ميز مرحلة حكم المولى سليمان، لتصاحبه إلى أن توفي. رحمه الله يوم: (13 ربيع الأول 1238هـ / 28 نونبر 1822م)، ودفن بضريح مولاي اعلي الشريف بباب أيلان بمراكش(بهيجة سيمو، 2011، ص92).
فلم تهدا الأوضاع المضطربة بعده أبدا، بل زادت مع ارتفاع حدة التدخل الاستعماري في شمال المغرب وجنوبه، لتنتهي بعد ذلك إلى احتلاله نهائيا بعد سنة 1936م، حينما انهارت أخر قلاع المقاومة وجيوبها في المغرب.
الظروف الاجتماعية والاقتصادية: أينما لحظات الصراع والتفلت الأمني تجد المعاناة والمأساة الإنسانية، هكذا كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المغرب خلال بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، فبمجرد اعتلاء المولى سليمان سدة الحكم ستبرز للسطح مجموعة من القلاقل والفتن الداخلية ستعصف بأمن الدولة من جهة وباقتصادها التقليدي وأوضاعها الاجتماعية الرثة أصلا.
وسيزيد من أثر هذه الأزمات الاجتماعية سياسة المولى سليمان، الذي يبدو أنه كان مصرا على نشر سلطته ونفوذه المادي في جميع أرجاء المغرب(عبد اللطيف حسني، 1992، ص123)، مما سيؤدي به إلى تشتيت جهوده في الدفاع عن وحدة البلاد في إعادة لملمة ولاياته الثائرة بين الفينة والأخرى، لتجعل من مهمته أمرا شبه مستحيل وخصوصا أن الثورات لم تكن تهدأ، فما إن يقوم السلطان بحملة بني موسى وآيات عتاب ورفالة وبني عياط، حتى يعلن حلف قبلي جديد(قبيلة ايت مالو ووريدغة وقبائل البربر) العصيان(عبد اللطيف حسني، 1992، ص123).
وفي المقابل كان السلطان واعيا بضرورة التخفيف من الضرائب التي كانت ترهق كاهل سكان القبائل وخاصة الفقيرة منها، لهذا أسقط السلطان مولاي سليمان المكس على الرعايا، غير أن الواجبات الشرعية، من زكاة وأعشار لم يكن مستعدا للتنازل عنها(عبد اللطيف حسني، 1992، ص123).
الظروف الخارجية: تميزت فترة حكم المولى سليمان كما قلنا بحركة تغيرية عميقة من طرف السلطان مولاي سليمان، همت الجانب الديني والسياسي والعسكري والاقتصادي، فقد كان تأثر السلطان بالحركة السلفية الوهابية في المشرق من أبرز الأمور التي جعلته يخوض حربا صارمة على بعض الزوايا التي تنهج في تصوفها مغالاة في الطقوس والتعبد.
أضف إلى ذلك نهجه الجديد مع الجانب الأوربي والقائم على سياسة الاحتراز والانغلاق، وذلك ناتج عن تخوفه من التأثير الأجنبي سواء الثقافي أو الديني، وهذا ما جعله يأمر بإحراق الأسطول المغربي البحري، إلا أنه ورغم النوايا الطيبة التي كانت وراء إحراق الأسطول، إلا أنه ترتب عنه خسارة كبيرة في هذا المجال، ومكن أيضا من تراجع المغرب سنوات إلى الوراء.
إلا أنه وبسبب التحولات التاريخية التي عرفتها أوروبا خلال العقد الأخير من القرن الثامن عشر، والتي شكلت تطورا حاسما في سياق التاريخ البشري(عبد اللطيف حسني، 1992،

ص9)، فقد كانت قوة التدخل في الشؤون المغربية ضعيفة بالمقارنة مع ما سيأتي، بل كان المغرب فاعلا مهما في بعضها، وخصوصا أن المغرب كان قوة لا بأس بها في تلك المرحلة.
أما من الناحية الدفاعية، فقد تميزت سياسة المولى سليمان في مواجهة القوى الاستعمارية على مواجهة كل رغبة في التوسع لدى القوى الأوربية، سواء تعلق الأمر بالتدخل المباشر وغير المباشر في السياسة العامة للبلاد، أو فيما يخص بالهجومات المتكررة على الثغور والبلدان الإسلامية.

ثالثا: شخصية الثائر زيطان الغماري وملامح من ثورته.

شخصية زيطان الخمسي (الغماري): ليس لنا معلومات مهمة حول شخصية الثائر الغماري زيطان الخمسي، الذي شغل بثورته قلوب الغماريين وعقول حكام البلاد في تلك الفترة، لكننا سنحاول أن نبين أثر هذا الثائر من خلال ما توفر لدينا من معلومات مدونة.

اسمه: هو محمد بن عبد السلام زيطان الخمسي مولدا الغماري انتماءا (إبراهيم حركات، 2009، ص134)، يعتبر من صلحاء المنطقة وكبار العلماء بها، اشتهر بالصلاح والزهد، وكانت قبيلة الأخماس الغمارية تعتقد في بركته وبركة سلالته(إبراهيم حركات، 2009، ص134).

أسرته: ينتمي زيطان الخمسي الغماري إلى أسرة شريفة كبيرة، توارثت العلم والاحترام والتأثير على الغماريين، الذين عرفوا منذ القدم باحترامهم لأهل البيت والدفاع عنهم، كما عرفوا أيضا بطلب العلم والاشتغال به، وما تزال القبائل الغمارية إلى اليوم تهم اهتماما كبيرا بتدريس القرآن وتعليمه لأبنائها.

وتشبث هؤلاء الأخماس –الغماريين- بآل بيت زيطان ليس له حدود، حيث ما يزالون حسب الناصري وَإِلَى الْآن لَا زَالَ أهل الْأَخْمَاس يستنصرون بحفدته ويعتقدون فيهم مَا تعتقده آيت ومالو فِي آل مهاوش(الناصري، 2007، ص95).

مساره التعليمي: حسب الناصري، فإن محمد بن عبد السلام زيطان الخمسي كان طالبا(الناصري، 2007، ص95)، وفي عرف أهل جبال غمارة أن الطالب هو من حفظ القرآن وتعلم مبادئ علومه، وربما يكون قد تعمق في أجزاء مهمة منها، إلا أن تأثر أجزاء مهمة من بلاد غمارة بثورته يشير إما إلى زهد وورع تحلى به هذا الأخير فجعل منه إنسانا يحظى بالثقة والاحترام والقدوة، أو أنه يمكن أن يكون حقا قد تعمق في العلوم القرآنية والحديثية، وخصوصا إذا علمنا أنه كان يتردد على فاس(إبراهيم حركات، 2009، ص134)، وبالتالي لا يستبعد أن يكون قد تلقى علوما على كبار فقهاء فاس في زياراته المتكررة لها.

مقتل الصرايدي واضطراب الأوضاع في جبال غمارة: لقد كانت الأوضاع مهيأة في جبال غمارة لقيام ثورات محتدمة، والسبب في ذلك يرجع إلى توالي الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على بلاد المغرب في تلك الفترة، وهذا ما أدى إلى -الخارج.

أسباب ثورة زيطان الخمسي: كَانَ الْقَائِد قاسم الصريدي الغماري واليا بنَّاحِيَة غمارة وقبائلها المحيطة أَيَّام الْمولى يزِيد رَحمَه الله فَلَمَّا بُويعَ الْمولى سُلَيْمَان ولى على تِلْكَ النَّاحِيَة الْقَائِد

الغنيمي الْمُتَقَدّم الذّكر وَكَانَ عسوفا فِيمَا قيل فَقبض على الْقَائِد قَاسم واستصفى أمْوَاله وَبث عَلَيْهِ الْعَذَاب كي يظْهر مَا بَقِي عِنْده حَتَّى هلك فِي الْعَذَاب(الناصري، 2007، ص95).

ثورة محمد زيطان الخمسي : مباشرة بعد اضطهاد الغنيمي للقائد الصريدي والفتك به عن طريق التعذيب نهض زيطان الخمسي الغماري ثائرا في جبال غمارة ضد ظلم القائد وطغيانه، فاجتمعت عليه سماسرة الفتن من كل قبيلة وكثر تابعوه وكان السبب في ثورته أن القائد قاسما الصريدي كان واليا بتلك الناحية أيام المولى يزيد رحمه الله فلما بويع المولى سليمان ولى على تلك الناحية القائد الغنيمي المتقدم الذكر وكان عسوفا فيما قيل فقبض على القائد قاسم واستصفى أمواله وبث عليه العذاب كي يظهر ما بقي عنده حتى هلك في العذاب.

ثار زيطان، واجتمعت عليه الغوغاء من أهل تلك البلاد ولما شرى داؤه بعث السلطان بجيش إلى القائد الغنيمي وأمره أن يقصد زيطان وجمعه فزحف إليه ببلاد غصاوة قرب وازان وأوغل في طلبه فنهاه من معه من رؤساء الجيش عن التورط بالناس في تلك الجبال والشعاب فلج واقتحمها بخيله ورراميته ولما توسطها سالت عليه الشعاب بالرماة من كل جانب وهاجت الحرب وأحاط العدو بالجيش فقتلوا منهم وسلبوا كيف شاؤوا وردوهم على أعقابهم منهزمين ولما اتصل خبر الهزيمة بالسلطان اغتاظ وقبض على الغنيمي ومكن منه أولاد قاسم الصريدي فباشروا قتله بأيديهم واقتصوا منه بأبيهم وولى على قبائل الجبل أخاه المولى الطيب وفوض إليه أمر الثغور وأنزله طنجة(الناصري، 2007، ص95).

ولم تنتهي حكاية الثائر المنتصر على جيوش المخزن هنا، بل ستمتد إلى حوادث أخرى، فبمجرد انهزام جيوش المخزن وتراجعها، جهز المولى سليمان جيشا آخر أقوى، فحارب أهل حوز طنجة وآصيلا من بني يدير والأخماس من أصحاب زيطان فكانت الحرب بينهم سجالا(الناصري، 2007، ص95).

وبعد هذا الدعم المرسل من طرف السلطان المولى سليمان سيكون للمعارك بين قوات المخزن والقبائل الجبلية المناصرة لثورة زيطان أمر أخر، فلما دخلت سنة تسع ومائتين وألف أمد السلطان أخاه المولى الطيب بجيش وافاه بطنجة فخرج منها ومعه عسكرها وعسكر العرائش وصمد إلى بني جرفط عش الفساد ونزل على بلادهم وقاتلهم في عقر ديارهم فقتل مقاتلتهم وأحرق مداشرهم وانتهب أموالهم ومزقهم كل ممزق فجاؤوه خاضعين تائبين فعفا عنهم ثم تقدم إلى بني حرشن من بني يدير على تفيئة ذلك ففر الثائر زيطان إلى قبيلته بالأخماس وتسللت عنه القبائل التي كانت ملتفة عليه(الناصري، 2007، ص96).

مصيره ووفاته: بعد انهزام زيطان الخمسي في معاركه ضد سلطة المخزن وتيقنه من استحالة مقاومتها، فكر في الاستلام وطلب العفو من السلطان، فاستنزله المولى الطيب بالأمان فظفر به وبعث به إلى السلطان فأمضى له أمانة و ولاه على قبيلته وصار من جملة خدام الدولة ونصحائها إلى أن ملك زمامها وتعين غيره للقيام بأمرها فأخر ونقله السلطان إلى تطاوين فسكنها ورتب له بها ما يكفيه.

واستمر القائد في خدمة الدولة، واستمرت حياته إلى أواخر دولة السلطان المولى سليمان، ولما خرج عليه المولى إبراهيم بن يزيد ودخل تطاوين كانت لزيطان هذا في التمسك بدعوة السلطان اليد البيضاء، وأغنى غناء جميلا في تثبيت تلك القبائل وتسكينها، ثم وفد على

السلطان بطنجة سنة ست وثلاثين ومائتين وألف وقد طعن في السن فأحسن إليه غاية الإحسان(الناصري، 2007، ص96).

ولم يؤرخ المؤرخون إلى سنة وفاته بالضبط، إلا أنها يحتمل أن تكون في هذه السنين الأخيرة (1236هـ) التي تلت زيارته للسلطان في مدينة طنجة، لأن المصادر ذكرت أن زيارته للسلطان كانت في مراحل متأخرة من عمره.

حضوة زيطان المصلح بين القوم والسلطة: لم تكن ظاهرة الإصلاح في جبال غمارة تقتصر على سلطة الدولة وعلمائها التابعين، بل كانت تتجاوز ذلك إلى علماء ينبغون من داخل الوسط الغماري، فينادون العامة إلى إصلاح ذات البين والابتعاد عن مظاهر الجاهلية من اقتداء مفرط بالموروث السحري وتميع ملحوظ في الأخلاق واللباس وكذا الاختلاط المحرم.

فثورة المصلح زيطان الخمسي فكانت رد فعل على ظلم وتجبر القائد الغنيمي، فهي رد فعل طبيعي على فساد القادة القبليين واستعمالهم للقوة المفرط اتجاه الرعية، وهذا ما استوجب تدخلا من السلطة المركزية، فكان نتاج هذه الحركة تغييرا في سياسة التعامل مع القبيلة وثأرا لأبناء المقتول للقاتل وتعيين أحد أبنائه قائدا على القبيلة الغمارية، وبالتالي فإن هذا النموذج الإصلاحي كان يحظى بالحظوة والاحترام والتقدير من طرف السلطة رغم محاربته من طرف جيوش المخزن، وذلك لأن هدفه من حركته كان نبيلا ولم يكن ذا أطماع مبيتة كسابقيه.

وإلى الآن لا زال أهل الأخماس يستنصرون بحفدته ويعتقدون فيهم ما تعتقده آيت ومالو في آل مهاوش(الناصري، 2007، ص96)، وهذا التقديس للعامة من قبائل غمارة لهؤلاء الحفدة يعني أن حظوتهم كبيرة لدى الغماريين، وما مناصرة القبائل الغمارية في معاركه ضد السلطة لأكبر دليل.

الوعي بالوضعية الاجتماعية المزرية للقبيلة ومقاربة غض الطرف (مولاي عبد الرحمان ابن هشام).

ليس كل الملوك كانت لهم نزعة إستئصالية محضة، بل وعى البعض منهم أن منطقة غمارة منطقة هامشية وعرة المسالك فقيرة الموارد، تحتاج إلى الكثير من العناية، كما تحتاج إلى تخفيف الضرائب والأتوات المفروضة عليها، وتكثيف الجهود الذكية من أجل تسخير ولات كفؤين لتسيير مناطقها.

ومن أبرز هؤلاء السلاطين اللذين استشعروا هذا الجانب الحساس من قضية هؤلاء الساكنة المولى عبد الرحمن ابن هشام العلوي، حيث أدرك مولاي عبد الرحمان رحمه الله أن وضعية غمارة من الجهة الاقتصادية والاجتماعية تتطلب أكثر ما يمكن من المرونة وحسن الإصغاء إلى متطلباتهم، حتى إن ولاية غمارة أسندت مرارا إلى عامل تطوان المذكور وعزل عنها مرارا ليتولاها أشخاص يرشحهم السكان ثم سرعان ما يضيقون بولايتهم(إبراهيم حركات، 2009، ص176).

وتفكير المولى عبد الرحمان ابن هشام بهذه الطريقة يؤكد على أن تعامله مع متغيرات بلده وأحوال ساكنته جعلته يغض الطرف عن كثير من تجاوزات بعض الساكنة، وذلك للأوضاع الإنسانية التي كانت تتخبط فيها هذه المناطق، وبالأخص في فترات الجفاف والحروب

والقحط، وبالتالي يكون التعامل على مبدأ حسن الإصغاء، وحسن التعامل، وكذلك تنفيذ بعض متطلبات الساكنة المعقولة، ومن جهة أخرى يدل هذا على أن ثورة قبائل غمارة هي جذور ثورة اجتماعية محضة، وأنه رغم بروز بعض الانتفاعيين منها، إلا أن الوضعية التي وصفها الجغرافيون لهذه المناطق تؤكد الحالة المزرية التي كانوا يعيشونها، وبالتالي لا نستغرب من حكمة المولى عبد الرحمان في التعامل الدقيق مع هذه المنطقة التي كانت العيون الإسبانية وغيرها موجهة نحوها وبشكل شديد.

وتعامل هذا الخليفة المصلح الحداثي مع سكان هذه المنطقة وبهذه الحكمة البالغة، ينم عن روية وحسن تسيير كبيرين، كما يظهر جانبا من التعامل الإنساني مع كل المناطق، ويبين أن العمل العسكري كان أخر الحلول في ذهن هذا الداهية المصلح، فلهذا نجده يوصي العامل برعايتهم، وعند الاقتضاء بالتعاون الصادق مع من يوليه العاهل برغبة منهم(إبراهيم حركات، 2009، ص176).

ويعتبر المولى عبد الرحمان ابن هشام من كبار السلاطين العلويين المتأخرين اللذين ساهموا وبشكل كبير في إعادة الاعتبار للدولة المغربية، وساهموا أيضا في الدفاع عنها رغم ضعف موارد الدولة المغربية وكثرة الحروب، وتكالب كل القوى الاستعمارية على تقسيم المغرب.

كما يرجع له الفضل أيضا في تأديب الكثير من القبائل المتمنعة عن أداء الضرائب والزكاة، والقبائل المتمردة الخارجة عن إمرة السلطة المركزية، فكان عهده وبكل فخر عهد استرداد بعض الهيبة للوطن رغم المكاره التي كانت تحيط بالبلاد من كل جانب، وجهوده الطيبة في هذه الأرجاء المترامية سطرت بمداد الفخر والاعتزاز، زاد من وقعها صموده الكبير في وجه القوى الاستعمارية المسعورة.

خاتمة:

وخلاصة القول، أن ثورة الثائر الغماري ما هي إلا رفض مستمر للظلم، ونأي صريح عن أسبابه ومضامينه، وحتى وإن تضررت الدولة من هذه الثورة داخليا فيما يخص ازدياد النفقات المقررة في ترتيب هذه المحملات ومواجهة مثل هذه التفلتات، إلا أن هدف الثائر كان في بدايته هدفا نبيلا يستجدي الدفاع عن المظلومين ورفع ضرر الظالمين، وما تأديب السلطان للقائد الغنيمي ومصادرة أمواله واقتصاص أبناء القائد الهالك الصريدي إلا أكبر دليل على هذا الأمر.

وإلى جانب ذلك نأخذ من السلطة حكمة في التعامل مع الثائرين والعفو عنهم في كثير من المواقع، ليكلل هذا العفو ببسط للنفوذ والسلطة في هذه الجبال النائية إلى فترات متأخرة كانت السلطة نفسها من أكبر المستفيدين منه، وذلك بسبب الأوضاع السياسية التي اضطربت بعد ذلك ولم تهدأ، فكان بلسم خير جنب البلاد أزمات أخرى لم تكن في حاجة لها أصلا.

قائمة المراجع.

1. إبراهيم حركات(2009)، المغرب عبر التاريخ، ج3، الدار البيضاء، منشورات دار الرشاد الحديثية.
2. ابن خلدون(دس)، تاريخ ابن خلدون، ج6، بيروت، منشورات المكتبة العلمية.

3. بهيجة سيمو(2011)، البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب، منشورات مديرية الوثائق الملكية، الرباط، المغرب.
4. عبد اللطيف حسني(1992)، أعمال ندوة جامعة مولاي اعلي الشريف الخريفية (الدورة الرابعة)، منشورات مطبعة الأماني، الرباط ، المغرب.
5. لناصري(2007)، الاستقصاء، ج1، اعتنى به محمد عثمان، منشورات دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان.
6. محمد داود(2008)، (المسارة) تاريخ تطوان، مراجعة حسناء داود.

التوافق الدراسي وعلاقته بوجهة الضبط لدى عينة من التلاميذ المكفوفين

The relationship between the scholastic compatibility and the control point in a sample of blind students.

د.تومي طيب- جامعة المسيلة-الجزائر

ملخص: سعت الدراسة الحالية من خلال جانبها النظري والميداني إلى التعرف والبحث حول إيجاد العلاقة بين التوافق الدراسي ووجهة الضبط لدى عينة من التلاميذ المكفوفين، والتي كان حجمها 28 تلميذا، ومن أجل دراسة تشملها الموضوعية استخدم الباحث مقياسين مكيّفين حسب قدرات التلاميذ، متبعا في ذلك المنهج الوصفي الذي تجلى له أنه هو المناسب لمثل هذه الدراسات، كما تم استخدام أدوات إحصائية متمثلة في إختبار ت t test وذلك بغية الوصول إلى تحليل كمي أكثر دقة، وأتت النتائج المتوصل إليها فيما ما يلي:

- أنّه توجد وجهة ضبط يميل إليه التلاميذ المكفوفين وهي وجهة الضبط الداخلي.
- أنّه لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التوافق الدراسي ووجهة الضبط.
- أنّه لا توجد فروق دالة إحصائيا في درجات التوافق الدراسي تعزى لمتغير الجنس.
- أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة التحكم تعزى لمتغير الجنس.

الكلمات المفتاحية: التوافق الدراسي، وجهة الضبط، التلاميذ المكفوفين.

Abstract: The current study sought through its theoretical and field aspects to identify and research about finding the relationship between the scholastic compatibility and the control point in a sample of blind students, which was 28 students. For an objective study, the researcher used two measures adapted to the abilities of the students, It has been shown that it is appropriate for such studies, and statistical tools in the spss system have been used in order to arrive at a more accurate quantitative analysis. The results were as follows:

- There is a control destination to which blind students tend; the internal control point.
- There is no statistically significant correlation between the study compatibility and the control point.
- There are no statistically significant differences in the degree of academic compatibility due to gender variable.
- There are no statistically significant differences in the control point due to gender variable.

Keywords: school compatibility, control point, blind pupils.

أولا. الإطار النظري للدراسة:

إشكالية الدراسة:

إنّ المطّلع لطبيعة علوم التربية وفيما يخص أحد عناصرها ألا وهو التعليم، لابد عليه أن يتوقف برهة من الزمن في بحثه أو دراسته لأي موضوع تربوي، وذلك ناتج على أن مختلف ما يضمه ذلك العلم من عناصر معقدة ومتداخلة، وخاصة المتعلقة بسيكولوجية التعلم عند التلاميذ، حيث أصبحت تقنيات التدريس تتأثر بما هو حاصل من تطورات تقنية وتكنولوجية ساهمت بالفرد إلى بلوغ مراتب قوية في فهم أشياء كثيرة استفاد منها الناس بأكملهم، ومن أمثله ذلك دراسة الشخصية الإنسانية ومحاولة فهم عناصرها أثناء وجودها في جميع المجالات، خاصة إذ كنا نتعامل مع فئة ذوي الاحتياجات الخاصة التي لا يخلو مجتمع مهما بلغ من سبل التقدم والتطور من وجود إعاقات على اختلاف أنواعها ودرجاتها، بل ومهما اتخذت من إجراءات الوقاية والحماية، وهذا الأمر جعل الدول المتحضرة تتسابق إلى تقديم خدمات أفضل لأبنائها من ذوي الاحتياجات الخاصة بصرف النظر عن مهنتهم وثقافتهم وفئاتهم وتوجهاتهم، حيث لم يعد المعاق عبئا على المجتمع كما كان الحال في الماضي، بل أصبح عضوا فعالاً في المجتمع يتمتع بحقوق السوّي وعليه نفس واجباته في ضوء ما تسمح به قدرته، وكمثال نجد التلميذ الكفيف نموذجا صريحا موجودا في المجتمعات كلها وهو ذلك الطفل الذي أصيب بكف بصري ولادي أو مكتسب ويتمتع أيضا بمختلف الاستعدادات والقدرات المختلفة إلا أنها تحتاج إلى رعاية كافية قصد الاستفادة منها زد على ذلك تأثير البيئة فيه حيث يكتسب منها مهارات تساعده على التوافق معها تستمر على مدار حياته، وفي كل مرة يمس التغيير جانبا حساسا من جوانب حياته وبالتالي فهو مطالب بالتكيف والتوافق من أجل مواكبة هذا التغير، وكلما كانت التغيرات سريعة يصبح التوافق معها ضرورة لابد منها، ونجد أن العمليات التوافقية تختلف باختلاف الأفراد والفئات العمرية والمواقف الحياتية، فالتوافق يكون شخصيا أسريا، مهنيا، ودراسيا وهذا الأخير تكلّم فيه الكثير من الأخصائيين حيث يرون أنه يتضمن الشعور بالرضا لدى التلميذ أثناء تواجده في المدرسة، وقدرته على التكوين علاقات طيبة وناجحة مع الزملاء والأساتذة والإدارة واستطاعته على استيعاب المواد الدراسة داخل الفصل والنجاح فيها وتحقيق التلاؤم مع البيئة المدرسة وعناصرها كالانضباط بنظامها ومذاكرة الدروس، وممارسة مختلفة الأنشطة والانتباه.

والحضور في الحصص المبرمجة داخل الفصل والمحافظة على النظام العام داخل المحيط المدرسـي، وهكذا يمكن القول أن التوافق الدراسي هو محاولة تكيف التلميذ في المدرسة وبكل مكوناتها وبدرجة أخرى وأقل داخل الفصل الدراسي، كما أن الحياة المدرسية من المعالم الرئيسية في حياة المتعلمين لما لها من أثر كبير في مراحل نموهم، فالتلميذ مثلا من فئة ذوي الحاجات الخاصة كالكفيف مثلا يعني أنه سيعطي ديناميكية مستمرة لأحداث التوازن سواء في استيعاب المواد الدراسية وتحقيق النجاح فيها أو في تكوين علاقات اجتماعية سوية والاستجابة مع نظم

المدرسة ولوائحها وإضافة إلى أن الكفيف إذا حقق نوعا من التوافق سيؤثر ذلك على كثير من معتقداته حول العوامل التي تتحكم في النتائج المهمة في حياته.

ونعني بذلك إدراك الفرد لمصدر التدعيمات " وجهة ضبطه" ويرى هنا ليفكورت إلى أن مركز التحكم يُعد بُعدا من أبعاد الشخصية، ويؤثر في العديد من أنواع السلوك وأنّ الاعتقاد لدى الفرد بأنه يستطيع التحكم أو السيطرة في أموره الخاصة والعامة يسمح له بالاستقرار ودون ضغوط، ومن ثمة يمكنه التوافق مع البيئة التي يعيش فيها(فاطمة الحربي، 2004، ص53).

إن البحث في موضوع التوافق الدراسي وعلاقته بوجهة الضبط لدى التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة المتمثلة في عينة المكفوفين، قد كان حسب حدود علم الباحث قليلا جدا، مما أمكن القول أن الدراسة الحالية دراسة جديدة لم تشبع بالقدر الكافي في بيئتنا، وهو ما يجعل من دراستنا محاولة بحثية لتحليل مثل هذه المشكلة -علاقة التوافق الدراسي بوجهة الضبط (الداخلي_الخارجي) لدى عينة من التلاميذ المكفوفين _سنة رابعة متوسط_

وكان طرح التساؤلات على النحو التالي:

هل توجد وجهة ضبط يميل إليها التلاميذ المكفوفين؟

هل توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التوافق الدراسي ووجهة الضبط لدى التلاميذ المكفوفين؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق الدراسي تعزى إلى متغير الجنس؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة الضبط تعزى إلى متغير الجنس؟

فرضيات الدراسة:

- توجد وجهة ضبط يميل إليها التلاميذ المكفوفين.
- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التوافق الدراسي ومركز الضبط لدى التلاميذ المكفوفين.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق الدراسي تعزى إلى متغير الجنس.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة الضبط تعزى إلى متغير الجنس.

أهمية الدراسة:

تسلط الدراسة الحالية الضوء على فئة من التلاميذ غير العاديين، أين تظهر الدراسة الحالية نوعا من الثقل العلمي كونها بحث ميداني يقف على واقع الظاهرة، وكذلك معرفة وجهة نظر المختصين في هذا الصدد.

إن سير المناهج والمقررات التعليمية الجديدة وفق معيار معرفة آليات التوافق الدراسي وفهم الحياة الشخصية للتلميذ خاصة في جانب معرفة نوع وجهة أو مركز الضبط لديه، فذلك يزيد من التحكم في سلوكاته المدرسية، مع مراعاة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة كفئة تعاني الخصوصية في مجالها البصري، حيث أنهم

يزاولون التمدرس كحق معترف به، ولكن في ظروف لا تشابه الوسط الدراسي للعادي.

كما تساعد هذه الدراسة في لفت انتباه الباحثين والمسئولين إلى وضع خطط بحث حول الاهتمام التربوي والسيكولوجي المتكامل لمثل هذه الشريحة (التلاميذ المكفوفين).

إضافة إلى أن هذه الدراسة تساعد الباحثين في مجال علم النفس التربوي وفي ميدان التربية الخاصة على إعداد وتصميم الوسائل التعليمية المساعدة في عملية التعليم كما تفيد نتائجها كل العاملين في هذا الميدان.

التحديد الاصطلاحي والإجرائي لمتغيرات الدراسة:

التوافق الدراسي:

التعريف الاصطلاحي للتوافق الدراسي:"أنه حالة تبدو في العملية الديناميكية المستمرة التي يقوم بها التلميذ لاستيعاب مواد الدراسة والنجاح فيها وتحقيق التلاؤم بينه وبين البيئة الدراسية ومكوناتها الأساسية، فالتوافق الدراسي تبعا لهذا المفهوم قدرة مركبة، تتوقف على جانبين: الأول معرفي والثاني اجتماعي"(صبرة محمد علي، 2004، ص 131).

التوافق في شكله العام: هو "قدرة الفرد على إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين تتسم بقدرته على الحب والعطاء من ناحية وعلى القدرة على العمل المنتج لتحقيق التفاعل في المحيط الاجتماعي"(حسين أحمد حكمت، 2006، ص20).

التعريف الإجرائي للتوافق الدراسي: "هو حصول التلميذ الكفيف على درجة معينة، بعد إبداء إجابته على مقياس التوافق الدراسي المستخدم في هذا الدراسة من إعداد _عبد العزيز الدريني_ والمكيف على عينة الدراسة فقط، حيث يتكوّن من أربعين عبارة، ومن بعده تحدد درجة توافقه من عدم توافقه".

وجهة الضبط:

التعريف الاصطلاحي لوجهة الضبط: قسّم روتر وجهة الضبط إلى وجهتين داخلي/ خارجي، ولقد وصف روتر وجهة الضبط بأنّه "عندما يدرك الفرد التعزيز بعد أدائه للعديد من الأفعال ويعتقد بأنّ هذا التعزيز لا يتوقف على أدائه، ويدرك بأنّه نتيجة للحظ والصدفة أو تحت هيمنة الآخرين فنَصفُ الفرد بأنه من ذوي الضبط الخارجي بينما إن أدرك الفرد بأنّ وقوع الحدث يتوقف على سلوكه وخصائصه فنَصفُ هذا الفرد بأنه من ذوي الضبط الداخلي(صالح الخثعمي، 2008، ص62).

ويعرفه معجم علم النفس:هو مركز المسؤولية في السيطرة على السلوك، فمركز التحكم الداخلي يشير إلى الاعتقاد بأنّ الفرد يستطيع أن يوظف سلوكه لتحقيق الأهداف المرغوب فيها معتمدا على نفسه أساسا، أمّا مركز التحكم الخارجي فيشير إلى الاعتقاد بأنّ القوة الحقيقية توجد خارج الفرد، وأن قوى أخرى غير الذات هي التي تحدد حياته(جابر عبد الحميد جابر،1979 ص200).

التعريف الإجرائي لوجهة الضبط: هو حصول التلميذ الكفيف على درجة معينة، بعد إبداء إجاباته على مقياس روتر لوجهة الضبط والمكوَّن من تسعة وعشرون عبارة وكل عبارة تضم بديلين من خلالهما يفرق وجهة الضبط: الداخلي/ الخارجي.

التلميذ الكفيف:

التعريف الاصطلاحي التلميذ الكفيف: هو التلميذ الذي فقد القدرة على الرؤية بجهازه البصري المخصص لهذا الغرض أو هو أيضا الذي يكون البصر لديه شديد القصور بحيث يتطلب له تربية بمناهج مكيفة حسب إعاقته وقدراته، كما أنه يستعمل وسائل تعليمية خاصة مع وجود مختصين يتكفلون به(منى صبحي الحديدي، 2000، ص16).

التعريف الإجرائي للتلميذ الكفيف: هو تلميذ كفيف يدرس في السنة الرابعة متوسط يزاول دراسته في مؤسسة خاصة بالمكفوفين، حيث يتعلم من خلال وسائل تعليمية لمسية أو سمعية، والذي سوف يقدم له "مقياس التوافق الدراسي " و"مقياس وجهة الضبط" لإجراء الدراسة التطبيقية.

ثانيا. الإطار التطبيقي للدراسة:

الدراسة الاستطلاعية:

تعد الدراسة الاستطلاعية الأولية التي تساعد الباحث في إلقاء نظرة من أجل الإلمام بجوانب الدراسة الميدانية لابد من إجراء دراسة استطلاعية كانت بدايتها:

- التعرف على المكان ومدى إمكانية إجراء هذه الدراسة.
- التعرف على كل ما يمكنه عرقلة علمنا ومختلف الصعوبات المحتمل مواجهتها.
- تحديد العينة ومعرفة الأجواء المحيطة بها ومختلف ظروفها.
- التقرب من أفراد العينة.
- تقسيم المستوى المعرفي للأفراد العينة ومدى مطابقتها لموضوع البحث وفي الأخير خلصنا إلى ضبط إشكالية وفرضيات البحث وكذلك تحديد الصيغة الختامية للمقياسين الخاصين بالدراسة.

جدول رقم(1) يوضح توزيع عينة الدراسة الاستطلاعية.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	07	46.66
أنثى	08	53.55
	مج: 15	100%

الخصائص السيكومترية لأدوات جمع البيانات:

1.2 مقياس التوافق الدراسي:

نظرا لقلة المقاييس التي تقيس التوافق الدراسي فلقد اعتمد الباحث على مقياس "يونجمان" 1979 الذي تم تعريبه إلى البيئة العربية من طرف فاروق الدريني ويتكون المقياس في صورته النهائية من 40 فقرة، وتم أيضا إعادة صياغته وتكييفه حسب فئة التلاميذ المكفوفين عينة الدراسة الحالية.

1.1.2 ثبات مقياس التوافق الدراسي:

- طريقة التجزئة النصفية فردي/ زوجي:

قام الباحث بتقسيم عبارات المقياس إلى نصفين نصف يحتوي على العبارات الفردية والنصف الآخر للعبارات الزوجية ومن ثم حساب معامل الإرتباط بين النصفين باستخدام معادلة بيرسون فكان الارتباط مساويا لـ: 0.79 ويعتبر هذا الارتباط جزئيا فتم تصحيحه بمعادلة سبيرمان براون بحيث قدر المقياس الكلي للمقياس بـ: 0.88 وبذلك يتمتع المقياس بمعامل ثبات مرتفع وبالتالي لقوة صلاحيته تم الاعتماد عليه للتطبيق في الدراسة الأساسية.

جدول رقم: (02) يوضح معامل ثبات التجزئة (فردية وزوجية) بمعامل سبيرمان براون لاختبار التوافق الدراسي .

النصف الأول (ف)		النصف الثاني (ز)		معامل الثبات	الدالة الإحصائية
المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	0.88	0.01
26.33	2.35	25.26	2.28		

عند قراءتنا المباشرة للجدول نجد المتوسط الحسابي للنصف الأول بلغ 26.33 بدرجة انحراف 2.35 والنصف الثاني بلغ متوسطه 25.26 وبدرجة انحراف 2.28 وكان معامل الثبات 0.88 وهو دال عند 0.01 مما يعطينا صورة واضحة على قوة ثبات الأداة التي تجعلنا نعتمد عليها في دراستنا الحالية.

2.1.2 صدق مقيــاس التوافــق الدراسي:

اعتمد الباحث على صدق المقياس باستخدام الصدق الظاهري أو ما يعرف بصدق المحكمين بهدف التأكد من وضوح المفردات أو العبارات وحسن صياغتها وارتباطها لما وضعت لأجله، ولتحقيق ذلك قدمت مجموعة استمارات المقياس على مجموعة من المحكمين (أساتذة) مختصين في مجال التربية وعلم النفس والإحصاء، حيث تم قبول العبارات التي بلغت نسبة اتفاق المحكمين حول ملاءمتها (80%) فأكثر، وتم تعديل الفقرات التي أشير إلى ضرورة تعديلها وحذف الفقرات التي بلغت نسبة اتفاق المحكمين حول ملائمتها بـ: (90%).

جدول رقم: (03) يوضح بعض تعديلات المحكمين لمقياس التوافق الدراسي.

العبارة	ملاحظات المحكمين	العبارة البديلة	نسبة توافق المحكمين
- هل تكثر النظر من النافذة عندما تتيح لك الفرصة؟	- تعديلها أو حذفها	- حذفت ولا توجد عبارة بديلة	%90
- هل يسعدك أن أدواتك المدرسية نظيفة وجديدة؟	- تعديلها	- هل يسعدك أن يكون عملك نظيفا ومرتبا؟	%20
- هل ترد بعنف شديد؟	- تعديلها	- هل ترد بعدوانية؟	%20

وبعد هذه التعديلات التي تم الحصول عليها وفق أراء المحكمين، تم الوصول بالمقياس إلى الصورة النهائية وتأكد للباحث بأن المقياس صادق فيما سيقيسه وبالتالي الثقة في اعتماده للتطبيق في الدراسة الأساسية الحالية، وللتنويه أيضا حُسب الصدق الذاتي الذي يتم حسابه بعد حساب الثبات وهذا الذي جعل الباحث يتناول حساب الثبات للأداة قبل صدقها، إذ يُحسب الصدق الذاتي بالجذر التربيعي للثبات فكانت قيمة الصدق مساوية لـ 0.93 وهي دالة عند قيمة (r) 0.45 عند مستوى دلالة 0.01.

2.2 مقياس وجهة التحكم:

1.2.2 صدق المقياس:

اعتمد الباحث على صدق المقياس باستخدام الصدق الظاهري أو ما يعرف بصدق المحكمين بهدف التأكد من وضوح المفردات أو العبارات وحسن صياغتها وارتباطها لما وضعت لقياسه، ولتحقيق ذلك قدمت مجموعة استمارات المقياس على مجموعة من المحكمين (أساتذة) مختصين في مجال التربية وعلم النفس والإحصاء على المستوى العربي، وبعد أيام تمت الردود حيث كان قبول وتثبيت العبارات التي بلغت نسبة اتفاق المحكمين حول ملاءمتها (80%)، وتم تعديل الفقرات التي أشير إلى ضرورة تعديلها وحذف الفقرات التي بلغت نسبة اتفاق المحكمين حول عدم ملاءمتها (90%).

جدول رقم: (04) يوضح بعض تعديلات المحكمين لمقياس وجهة التحكم.

العبارات/بعض الكلمات	ملاحظات المحكمين	العبارة البديلة	نسبة توافق المحكمين
- إنّ فكرة عدم عدل...	_ التعديل	- إنّ فكرة عدم عدالة...	%40
- مهما تبذل من جهد في كسب حب الآخرين...	_ التعديل	- مهما تبذل من جهد في إرضاء الناس...	%50
- غالبا ما أجد الأشياء المكتوبة لها أن تحصل..	_ التعديل	- غالبا ما أجد الأشياء المكتوب وقوعها	%80

يلاحظ من خلال الجدول بعض تعديلات المحكمين، حيث اعتمد الباحث على مبدأ النسب المئوية كداعم إحصائي له من حيث الاتفاق أو عدم الاتفاق بين المحكمين من ذوي الاختصاص لعبارات المقياس وبعض مفرداته، إضافة إلى العمل بكل التوجيهات من حيث تعديلها أو حذفها نهائيا أو تبسيطها كون العينة المستهدفة كانت فئة التلاميذ المكفوفين في مرحلة المتوسطة سنة رابعة، كما قام الباحث أيضا بعدها بإتباع كل ما طُلب منه باحترام وتثبت في التعديل، إذ سار أثناء تعديله وفق النسب التي اتفق عليها أو لم يتفق عليها المحكمون لكل عبارة أو مفردة.

جدول رقم (05) يوضح نتائج صدق المحكمين المتعلقة بمدى قياس الفقرات لوجهة التحكم

أرقام الفقرات	أراء المحكمين		
	تقيس	تقيس نوعا ما	لا تقيس
أرقام عبارت وجهة التحكم الداخلي	2-6-7-9-17-18-20-21-23-25-29	/	16-18
أرقام عبارات وجهة التحكم الخارجي	4-5-10-11-12-13-15-17-22-26-28	/	3-11

من خلال ما هو مسجّل في الجدول لاحظنا أنّ بُعد وجهة التحكم الداخلي تم المصادقة عليها بأغلبية المحكمين وتم التخلي إلا على بُعدين هما (16،18) يضم كل واحد منهما فقرتين، والسبب في ذلك أنّ هذه الفقرات في معناها توحي إلى مفاهيم سياسية ذات معنى يفوق القدرات المعرفية للتلاميذ المكفوفين، إضافة إلى بُعدين آخرين في وجهة التحكم الخارجي يضم كل واحد منهما فقرتين (11.3) قد تم التخلي عنهما لصعوبة فهمها عند عينة المكفوفين، كما أن الباحث اجتهد في تعديلها قبل التحكيم لكن ارتئ له إبقاؤها، وتركها لرأي المحكمين مما تم حذفها من طرفهم.

مدى ملائمة عدد أبعاد لقياس وجهة التحكم:

بعد صياغة الباحث للفقرات الخاصة بمقياس وجهة التحكم الخاص بالمكفوفين واقتباسا مما ذكرناه للمقاييس السابقة الذكر، طلبنا من المحكمين بعد تسليمهم لتحكيم ورقة المقياس إبداء آرائهم أيضا في مدى ملائمة عدد الفقرات لقياس وجهة التحكم وذلك بإعطاء ملاحظة " مناسبة/غير مناسبة أمام كل عبارة، مع إعطاء البديل في حالة عدم التناسب.

جدول رقم(06) يوضح نتائج صدق المحكمين المتعلقة بمدى ملائمة عدد الفقرات لبُعدي وجهة التحكم.

الفقرات	آراء المحكمين	
	مناسب	غير مناسب
فقرات مركز التحكم الداخلي	6	1
فقرات مركز التحكم الخارجي	6	1

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد فقرات مقياس وجهة التحكم ببُعديه الداخلي والخارجي كانت مناسبة حيث وافق على عدده ستة محكمين مقابل واحد وهذا ما يجيز لنا القول بأنّ جلّ عدد الفقرات المصاغة لقياس مركز التحكم لدى التلاميذ المكفوفين كانت مناسبة لقياس ما أردناه منها، وبعد هذه التعديلات التي تم الحصول عليها وفق أراء المحكمين، تم الوصول بالمقياس إلى الصورة النهائية وتأكد للباحث

بأن المقياس صادق فيما سيقيسه، وبالتالي الثقة في اعتماده للتطبيق في الدراسة الأساسية.

2.2.2 ثبات المقياس:

عن طريق إعادة الإجراء طبق مقياس مركز الضبط على 15 تلميذا كفيفا من مرحلة التعليم المتوسط في مؤسستي :مدرسة المكفوفين لولاية قسنطينة وبرج بوعريريج ، وبفاصل زمني قدره 20 يوما أعيد تطبيق هذا المقياس على نفس العينة وبعد تطبيق معادلة" بيرسون" تحصلنا على معامل ثبات مساو لـ: 25 بالرغم أنّه ضعيف وقريب من المتوسط هو معامل لا بأس، ويجيز إمكانية استخدامه في الدراسة التطبيقية لموضوع دراستنا.

المنهج المستخدم في الدراسة:

إن المنهج الملائم هو "المنهج الوصفي"الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا بتبيان إن كان هناك ارتباط جلي بين متغيراتها أم لا ويضح أيضا دلالاتها الإحصائية أيضا(عمار بوحوش والذنيبات، 1995، ص 130)

حدود الدراسة:

1.4 الحدود البشرية:

تتحدد هذه الدراسة بتحديد المجتمع الإحصائي المدروس، والمتمثل في مجموعة من الحالات يطلق عليها بالعينة والتي اختيرت هنا في الدراسية الحالية بطريقة مباشرة _ والتي تفسر أيضا بالعّينة القصدية في طريقة اختيارها_ من طرف الباحث نظرا لتوافر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم، إذ بلغ حجمهما "28" تلميذا كفيفا ومن كلا الجنسين من للمراكز المختصة للمكفوفين(العاصمة، برج بوعريريج، قسنطينة، باتنة) يدرسون السنة الرابعة متوسط للسنة الدراسية 2014 /2015 .

2.4 الحدود المكانية والزمنية:

أنجزت هذه الدراسة على تلاميذ مستوى السنة الرابعة متوسط في المدارس الخاصة للمكفوفين متمثلة في مركز: (العاصمة، برج بوعريريج، قسنطينة، باتنة) وبعد ما تعرف عليها الباحث سابقا أثناء تحرياته في الدراسة الاستطلاعية، شرع بعدها بوقت ليس بالبعيد في هذه الدراسة خلال الموسم الدراسي 2015/2014، دون أن ننسى أن الباحث توزع أثناء التطبيق بصفة دورية على كل مركز وذلك بأخذ كل منها على حصة زمنية قدرها أسبوع تمت في شهر أفريل من نفس الموسم الدراسي.

5. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

1.5 عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى: يوجد مركز تحكم يميل إليه التلاميذ المكفوفين.

جدول رقم: (7) يمثل عرض نتائج الفرضية الأولى.

النوع	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخارجي الداخلي	28	3,85 4,00	1,35 1,67

من خلال المتوسطين الحسابيين يظهر لنا أنه يوجد مركز تحكم يميل إليه التلاميذ المكفوفين مركز التحكم الداخلي الذي قُدر متوسط حسابه بـ: 4.00 بانحراف بلغ 1.67 وجاء مركز التحكم الخارجي ثانيا بمتوسط حسابي قُدر بـ: 3.85 بانحراف بلغ 1.35، وهنا النتائج المسجلة على الجدول لا تعطي فرقا كبيرا بين المركزين من حيث أكثرية الميل إلى أحدهما وسبب ذلك أن الفئة المستهدفة في الدراسة هي فئة التلاميذ المكفوفين، ومركز التحكم كبعد شخصي ذو طابع اجتماعي يشترك فيه هنا المكفوفون بشكل كبير خاصة إذا تكلمنا على عينة جزائرية، إذ أن التربية والأطر والتأثيرات الاجتماعية ليست بالمختلفة في بناء الشخصيات للأفراد، مادام أننا نتحدث على جانب شخصي لديهم، إذ أن الباحث يرى التشابه قريب جدا بينهما هنا، وذلك بعد دارسة الخصائص الشخصية للمكفوفين تبيّن انه فعلا يوجد تشابه قريب من هذه الناحية، مما يجعلنا نقول: كون مركز التحكم بناء شخصي خاص بكل فرد اشتركت فيه الكثير من عينة الدراسة، وبعد تحليلنا للنتائج التي عُرضت آنفا تأكد أنّ الاختلاف ليس شديدا من ناحية الاستخدام حيث دلت النتائج الإحصائية على أن الفرق بين النوعين ليس ببعيد بل هو طفيف، لكن وجب على الباحث هنا أن يكشف فعليا على النوع الأكثر استخداما فتوصل إلى وجود مركز تحكم واضح وهو مركز التحكم الداخلي" وهدا راجع أن التلاميذ المكفوفين الذين مالوا لهذا النوع تبيّن انه لديهم إمكانية الاستكشاف والوصول إلى المعلومات، والقدرة على تنظيمها بفعالية وصولا إلى حل المشكلات، فضلا عن القدرة على استرجاع المعلومات ومعالجتها بأشكال مختلفة، وأيضا الاتصاف بالفعالية ومشاركة الآخرين داخل الفصل الدراسي وفي العمل الأدائي والمدرسي تبيّن أنّ لديهم معرفة كبيرة و لا بأس بها بالمواقف المدرسية الذي التي تحدث وهم فيها.

واتفقت الدراسة الحالية تقريبا مع دراسة منيرة منصور حيث أكدت أنّ ذوي مركز التحكم الداخلي يتميزون بنشاطهم الفعّال والبارز في مجالات الحياة المختلفة، وهم أقل سرعة في اتخاذ القرارات لاسيما في الأعمال المتميزة؛ والتّي تتطلب مهارات خاصة، فضلا عن توافقهم مع مواقف الضغط، ومحاولاتهم الجادة لمساعدة الأفراد في فهمهم واستيعابهم، إضافة إلى ذلك يتميز أفراد هذا النوع بمحاولاتهم الجادة في الحفاظ على سلامتهم النفسية والصحية وهذا ما لاحظه فعلا الباحث أثناء الزيارة الميدانية لهم، كما واتفقت أيضا مع دراسة لاند وفينبرج 1965 حيث كان مركز التحكم الأكثر استخداما لدى العينة هو نفس الذي وجدناه في دراستنا.

وفي رأي لعلي بدري ومحمد الشنّاوي يبررون للباحث عندما توصلت نتائجه أن مركز التحكم الخارجي أتى في الرتبة الثانية كمركز تحكم أكثر استخداما حيث أنّ شخصية ذوي التحكم الخارجي لدى عيّنة المكفوفين تعوزها القدرة على مواجهة الآخرين، والتعبير عن مشاعرها بصراحة، وهذا يعمل على زيادة النزعات العُصابية والقلق لديهم، ويؤدي بهم إلى الشعور بالنقص، وخيبة الأمل وعدم الشعور بالأمان، كما وننوه أيضا انه وُجد اختلاف لنتائج الدراسة الحالية ودراسة أجراويل وكاور 1985 حيث ارجع الباحث إلى فرضية اختلاف المجتمع الذي تربت فيه العيّنة كون الباحثين أجريا دراستهما في الهند، إضافة إلى أن التلاميذ المكفوفين في هذا السن يبدون تخوفا من بعض المواقف السلوكية التي تحدث أمامهم ويتضح أيضا عليهم شيء من العجز الديناميكي الاجتماعي بالرغم أنه يوجد شيء كبير من التلاحم بينهم راجع اتساع التقدير الاجتماعي فيما حولهم.

2.5 عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التوافق الدراسي ووجهة التحكم لدى التلاميذ المكفوفين.

جدول رقم (08) يوضح معاملات ارتباط بيرسون بين التوافق الدراسي ومركز التحكم.

مركز التحكم	التوافق الدراسي	مستوى الدلالة
مركز التحكم الداخلي	-0.17	غير دال
مركز التحكم الخارجي	-0.29	غير دال

من خلال القراءة لما هو مسجل في الجدول يظهر لنا انه لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التوافق الدراسي ومركز الضبط حيث سجلنا معامل ارتباط سلبي بين مركز التحكم والتوافق الدراسي قدره 0.17- ، وسجلنا أيضا معامل ارتباط سلبي بين مركز التحكم الخارجي والتوافق الدراسي قدره 0.29- ، وهنا أيضا توجد إشارة نظرية تؤكد أن مركز التحكم كبناء شخصي يكثر استخدامه في المواقف السلوكية الاجتماعية بين مجموعة الأفراد، والكفيف كعنصر اجتماعي فإننا نجده يَتَمثّلُ جيّدا في بعض المواقف الاجتماعية ويتمسك بها، كما أن طبيعة الكفيف تفرض عليه السلوكيات المتعلمة من المجتمع التعامل معها بنمطية في أي موقف وفي أي زمن كان وخاصة على المستوى الدراسي.

وبعد هذا العرض أتت النتائج بعدم وجود ارتباط بين المتغيرين في هذه الفرضية، وسبب ذلك راجع إلى قلة استخدام مركز التحكم الذي يدخل في البناء الشخصي بصفة في الوسط المدرسي كونه يُوصف بأنّه يدخل في التعاملات التي تخص القرارات الموقفية للشخص خاصة من الناحية الاجتماعية وهذا ما أكده روتر في نظريته، كما أن بعض التلاميذ المكفوفين الذين يتسمون بالتوافق النفسي والاجتماعي مع الحياة

المدرسية يتمتعون بشخصيات تتسم بالإيجابية والنضج والثبات الانفعالي، ولديهم القدرة على مواجهة أحداث الحياة الضاغطة بإيجابية، والتوافق الدراسي للتلميذ الكفيف في المدرسة المتخصصة يعتبر واحداً من أقوى المؤشرات المتعلقة بصحته النفسية. والتلميذ الكفيف يقضى فترة طويلة في المدرسة يساعده على التكيف وشعوره بالرضا والارتياح لنوعية حياته الدراسية فيمكن أن ينعكس على تحصيله، ويمكن أن يسهم في تحديد مدى استعداده لتقبل الاتجاهات والقيم التي تعمل على تطويرها لدى طلابها، وإن الطلاب المتوافقين دراسيا يحصلون على نتائج دراسية أفضل، ومادام أنه من الناحية النظرية يرتبط مفهوم التحكم بنوعيه أساسا بدرجة المسؤولية التي يدرك الفرد كالكفيف مثلا أنّه يسيطر بها على الأحداث المختلفة في حياته، فإن التلميذ الكفيف ذو الاعتقاد في التحكم الداخلي يدرك أن أحداث الحياة ونتائجها أو عواقبها تتوقف أو تعتمد مباشرة على سلوكياته، بينما يدرك التلميذ الكفيف ذو التحكم الخارجي أحداث الحياة على أنها لا تتوقف ولا تعتمد على سلوكياته بل على أنها محددة بدلا من ذلك بعوامل خارجة عن ذاته بتأثير الآخرين عليه، و على الرغم أن "روتر" قد افترض أن الأفراد على قطبي متصل من التحكم ومن المتوقع أن يتصفوا بأشكال محددة من الاضطراب النفسي، إلا أن "ليفكورت" رأى أن مركز التحكم الداخلي ربما يكون مطلبا سابقا للسلوك التوافقي، ولقد أكد ذلك "روتر"نفسه من أن اقتراحه وجود علاقة منحنية بين الضبط و التوافق لم يتم إثباتها. وقد أثبتت البحوث بعد ذلك وجود علاقة خطية بين إدراك مصدر الضبط والتوافق وحيث يميل الأفراد ذوي الاعتقاد في التحكم الخارجي لإظهار درجات مرتفعة من الاضطراب السلوكي، ويرى "بلاك" أن العجز أو النقص في السلوك المنظم ذاتيا والذي يصف أصحاب التحكم الخارجي يبدو أنه يرتبط بعدم قدرتهم استخدام طرق التدعيم الذاتي بطريقة فعالة، وتشير العديد من الدراسات وتدعم العلاقة بين التوافق السلوكي والاعتقاد في أن العائد يتم ضبطه من خارج الفرد، ولأن موضوع المكون المعرفي للأفراد الذين يتمتعون بالتوافق النفسي أصبح من الموضوعات الشائع تناولها في التراث النفسي والتربوي(الشحومي عبد القادر :2003 ص5).

3.5عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة: تنصّ هذه الفرضية على أنه: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مقياس التوافق الدراسي تعزى لمتغير الجنس".

جدول رقم: (09) يوضح نتائج اختبار "t" بين الذكور والإناث في التوافق الدراسي لعينتين متجانستين.

المتغيرات	الجنس	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	T	مستوى الدلالة
التوافق الدراسي	ذكور	17	45.29	6.13	0.27	غير دالة
	إناث	11	45.90	5.04		

بعد عرضنا لنتائج هذه الفرضية الموضحة في الجدول السابق والتي تم التوصل إليها باستخدام معامل إختبار (t) بين متوسطات درجات التلاميذ المكفوفين (ن =28)

لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات درجات التلاميذ (الذكور– الإناث) في التوافق الدراسي، وعليه تم التحقق من صحة الفرضية حسب النتائج المتوصل إليها بأنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث في درجات التوافق الدراسي، وتفسير ذلك وجود تشابه في خصائص الجنسين إذ يتميزون بعدة صفات تجعلهم لا يختلفون كثيرا عن بعضهم البعض، وخاصة إذا كان الأمر مع التلاميذ المكفوفين حيث أنهم يبدون أحيانا نفس الاستعدادات والقدرات لتحقيق التوافق داخل الفصل أو المحيط المدرسي، وذلك ناتج عن مختلف النواحي المزاجية والصفات الخلقية التي تحفز التلميذ على الإقبال إلى المواقف المدرسية بحماسة وميل، ووفق طاقة يختلقها التلميذ لإثبات وجوده حيث أن الحالة النفسية والجسمية للمراهق الكفيف تؤثر في علاقاته مع أقرانه داخل الفصل وخارج المدرسة، مما قد ينتج عنها إما الإيجاب أو السلب في تكيفه فمثلا ولع التلميذ بزميله قد يحد من تركيزه في متابعة الدروس، وقد يترتب عنه أيضا خلق مشكل للمعلم الذي يعمل دائما على الوصول به إلى أكبر قدر ممكن من التوافق الدراسي.

كما لا ننسى أيضا أن طبيعة الجنسين في البيئة الجزائرية وخاصة الفئة التي تعاني الخصوصية كالمكفوفين لا يوجد اختلاف واسع في تنشئتها الاجتماعية أو ما يعرف بعملية التطبيع الاجتماعي "socialiasation" التي من خلالها تعمل على تعديل التوافق بشكله العام للفرد، والمتمثل أصلا في البيئة الأسرية بدرجة أكبر، حيث أن المعاملة التي يقدمها الوالدان للكفيف أو الكفيفة هي متساوية بدرجة أكبر فثقافة الوالدين مثلا في مجال الإعاقة تعطي شيئا أو تساعد على تكيّف الكفيف ومن ثمة توافقهم النفسي والاجتماعي وهذان العنصران بدورهما يؤثران في توافقه الدراسي بشكل عام إذا التحق بالمدرسة، ونجد أن فاروق الروسان يتحدث على أن الفروق الحاصلة بين الجنسين عند المعاقين راجعة إلى خصائص كل فئة ثم إلى ظروف تربيتها وتنشئتها الاجتماعية، وما يركز عليه الآن هو وجود الكفيف داخل المحيط المدرسي، حيث أنه توجد بعض العوامل التربوية: كالإدارة المدرسية –المعلم– المناهج وطرق التدريس تساعد على تحقيق التوافق الدراسي مع كلا الجنسين، وتبيان ذلك مثلا شخصية المعلم لها أثر مباشر في الصحة النفسية والاجتماعية والمدرسية للتلميذ، حيث أنه إذا علم المعلم مسبقا الفئة التي يتعامل معها والتي تضم كلا الجنسين أعطاه هذا الجانب الكثير من الفوائد والتي منها: - فهم طريقة اتصال كل تلميذ أو تلميذة داخل الصف الدراسي, الحد من الفوضى والشغب داخل القسم التي تنعكس مباشرة على فهم المادة الدراسية, إضافة إلى معرفة طريقة التدريس الملائمة لهم, مع وضوح مختلف الوسائل التعليمية المفيدة, كما أن تهيئة الفرص اللازمة والمتاحة للاستفادة من التعليم بأكبر قدر ممكن, هذا كله من شأنه أن يساعده على تحقيق توافقا دراسيا جيدا.

وإلى هنا يمكن القول أن الدراسة الحالية جاءت نتائجها مخالفة لدراسة "نجمة عبد الله الزهراني 2004" التي هدفت إلى معرفة وجود فروق بين الجنسين في النمو النفسي

الاجتماعي والتوافق الدراسي فتوصلت الباحثة على أنه تم وجود فروق أساسية بين الجنسين كانت لصالح الذكور وتبين أيضا أن الأول دراسيا كان الأفضل توافقا.

ومما يوقفنا هنا أيضا ما دعمته بعض النظريات حول التوافق الدراسي فنجد مثلا المدرسة السلوكية تؤكد أن التوافق هو ما يرتاح إليه المتعلم ويأمل إليه حيث يأخذ طريقا في مواجهة الظرف الطارئ فيتحداه وييسر بتكوين الاستجابات اللازمة في هذا الموقف التكيّفي، فوجود التلميذ الكفيف أو التلميذة الكفيفة باختلاف طبيعتها داخل القسم يعني لنا أشياء كثيرة، هو إلزامية الاهتمام بهم وتوفير مختلف الخدمات الخاصة لهم، فعدم فهم المعلم في كثير من الأحيان لمختلف السلوكيات غير التوافقية التي يبديها كلا الجنسين تجعل منه يقع في مسؤولية أكبر لمعرفة كل التغيرات الطارئة وكيفية العمل معها بمختلف الوسائل التقنية والموجودة أمامه فحدوث تصرف غير لائق من طرف تلميذة قد لا يستوعبه المعلم فيجعله يتصرف تصرفا قد يؤدي به إلى زيادة ضرر أكثر في نفسية التلميذة مما ينعكس على تكيفها وتوافقها داخل الفصل، ونفس السلوك قد يطرأ عن تلميذ – ذكر – قد لا يعطي له المعلم اهتماما زائدا فيتصرف تصرفا أقل حدة من الأول، وهذا كله ناتج عن فهم الطبيعة البشرية لكلا الجنسين من طرف المدرس وهذا ما قاله الداهري: "عندما وصف المعلم الناجح داخل الفصول الخاصة بأنه هو المعلم الذي يخلق ميكانيزمات وآليات بيداغوجية جد فعالة، يعمل من خلالها على تعديل مختلف السلوكيات الطارئة في الصف الدراسي(صالح أحمد الداهري، 2008، ص35).

وإضافة إلى هذا قد وجد الباحث اتفاقا مع دراسة مشابهة نسبيا مع دراسة العزيز (1983) حول مفهوم الذات والتكيف لدى الكفيف حيث أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين وبين الطلاب المعاقين بصريا وبين الطلاب العاديين في تقدير الذات وكذلك عدم وجود فروق بين الجنسين في التكيف.

4.5 عرض وتحليل نتائج الفرضية الرابعة: تنص هذه الفرضية على أنه: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مركز التحكم "الداخلي والخارجي" تعزى لمتغير الجنس

جدول رقم (10) يوضح نتائج اختبار "t" بين الذكور والإناث في مركز التحكم لعينتين متجانستين.

المتغير	الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	مستوى الدلالة
مركز التحكم الداخلي	ذكور	17	3.58	1.73	0.40	غير دال
	اناث	11	4.63	1.43		
مركز التحكم الخارجي	ذكور	17	3.94	1.34	-1.66	غير دال
	اناث	11	3.72	1.42		

من خلال الجدول يتضح أن قيمة (t) غير دالة إحصائيا حيث بلغت قيمتها في مركز التحكم الداخلي بين الجنسين بـ: 0.40 ، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في هذا النوع، واتضح أيضا أن قيمة t غير دالة إحصائيا حيث بلغت قيمتها في مركز التحكم الخارجي بين الجنسين 1.66- ولمعرفة السبب الذي طرح بعدم وجود فروق بين الجنسين لكلا المركزين لأن الكثير من الخصائص لدى الكفيف أو الكفيفة تتشابهان ولا تختلفان كثيرا، حيث أن كلاهما يحملان نفس الصفات أثناء بناء قراراتهم أو الميل إلى نزعات سلوكية معينة، في مواقف معينة، يكفي أن اشتراكهما لنفس الإعاقة الحسية يجعل الوعاء النفسي لديهما يتقارب، إضافة إلى عامل البيئة فعينة الدراسة كونها جزائرية الطابع لا تبدي اختلافا من حيث التأثيرات السلوكية البيئية المتلقية من المجتمع فهذا الأخير له نسق متقارب من حيث التعاملات الاجتماعية التواصلية المؤثرة في بناء نوع مركز التحكم، مما يجعلنا نقر أن هذه الفرضية لم تتحقق وانه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مركز التحكم تعزى لمتغير الجنس. وهذا ما دلت عليه النتائج المتوصل إليها وسبب ذلك راجع لما أكدته أبحاث روتر إذ توقفت نظريته على مفاهيم رئيسية لدى كل الأفراد، منها مفهوم الجهد الذي يبذله الشخص والتوقعات المحتملة التي يتوقعها نتيجة سلوك معين يصدر عنه في موقف ما، والتفضيل لتعزيز معين إذا ما كانت إمكانيات الحدوث لكل البدائل الأخرى متساوية، فضلا عن الموقف النفسي المتمثل بالبيئة الداخلية والخارجية التي تحفز الفرد وفقا لخبراته السابقة التي يتعلم منها كيفية تحقيق حالات الإشباع في أنسب الظروف، كما يمكن أن نصف هنا موقع التحكم (داخلي أو خارجي) فانه لا يعني أن هناك نمطين من الشخصية إما أن يكون ذو مركز تحكم داخلي أو خارجي حيث أن الأشخاص يتسمون بدرجات مختلفة من التوجه؛ لكن هذا الطرح النظري كان نسبيا في التوافق مع توصلت إليه نتائج لدراسة الحالية حيث لم تؤكد بوجود فروق دالة إحصائيا؛ حيث أن طبيعة المكفوفين يحملون نفس الميزات الشخصية ويتقاربون جدا في طريقة بناء التوقعات والاعتقادات عبر المواقف الحياتية المختلفة بما يتناسب مع ميلهم وتوجهاتهم في تفسير الأحداث، وهذا يظهر جليا لدى الجنسين من نفس العينة السابقة _ التلاميذ المكفوفين_ أي يبدون تشابها كثيرا في قدرة التلاميذ ولكلا الجنسين بسيطرتهم على الطريقة التي يدركون بها العوامل التي سبّبت نجاحهم أو فشلهم في اتخاذ قرارات معينة للسيطرة على المواقف التي تحدث في حياتهم أو في المدرسة مثلا، وهذا ما اشتركت فيه الدراسة الحالية مع دراسة صلاح الدين أبو ناهية 1984 توصل الإجابة إلى الفرضية التي نصت" هل توجد فروق بين الجنسين في درجاتهم على مقياس مركز التحكم؟" حيث طبق المقياس على عينة قوامها 445 تلميذا في المرحلة الثانوية، وأكدت النتائج عدم وجود فروق بين الجنسين في درجاتهم على نفس المقياس السابق، إضافة إلى وجود دراسة أخرى لنادية الحسني عبد القادر 1995 توصلت نتائجها على أنه " لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات كل من الذكور و الإناث في مركز التحكم وبفئتيه.

والى هنا أرادا الباحث أن ينوّه لشيء لا بد من توظيفه هنا وهو وجود تشابه كبير بين ما توصلت إليه نتائج دراسته وباقي الدراسات الأخرى راجع بشكل كبير أنه مركز التحكم يدخل في البناء الشخصي للفرد وبالذات في بناء معتقداته ومبادئ التحكم في المواقف السلوكية الحياتية، ومنها المجال التعليمي وخاصة عند فئة تعاني الخصوصية من الناحية البصرية نجد أن كلا الجنسين فيها يبدون تشابها في بناء المعتقد وإبداء نوعا من التشابه في التوقعات السلوكية المدرسية، حيث أن الكفيف أو الكفيفة والمتمدرسة في مؤسسة خاصة تفرض عليهما نوع من الأنظمة والقوانين التي تجعل منهما يستجيبون باستجابات متقاربة وان كانت أحيانا متفاوتة نسبيا.

كما أرجع الباحث الفروق المتفاوتة بين الجنسين في مركز التحكم إلى أن الأسرة المدرسية على مستوى المراكز الخاصة للمكفوفين تتعامل مع هذه الفئة من المعاقين بنفس الدرجة من الالتزام السلوكي الدراسي سواء على مستوى المحيط المدرسي ككل أو على مستوى القسم، وهذا ما جعل الدرجات متساوية لأنه لا فرق بين الجنسين في المعاملة التعليمية، والمواقف السلوكية التعلمية، حيث كلا الجنسين يحتكمان لضابط القوانين والأنظمة السائدة في المدرسة، إضافة إلى نظام الأسرة البسيط له أيضا دور في بناء درجة التحكم لدى التلميذ الكفيف أو الكفيفة، والمختلف أصلا ما يمارس مع التلميذ العادي حيث أن هذا الأخير له خصوصيته، غير التي عند التلميذ الكفيف كما أن التقارب في الدرجات في مركز التحكم عند الجنسين قد أقرّه روتر صاحب الطرح المستفيض في وجهة التحكم حيث أكد أن أغلب الدراسات كانت نتائجها البحثية على مستوى فرضية الجنس تقول انه فيه تقارب وتشابه بما عند الجنسين في التحكم ولا توجد فروق دالة بقوة، وإضافة إلى هذا ومن خلال ما رآه عينيا الباحث أثناء قيامه بالدراسة الميدانية، اتضح له أن طبيعة المكفوفين بل ومن خصائصهم أنهم يتشابهون في بناء الاعتقاد وصناعة قراراتهم بأنفسهم وذلك قصد تحقيق الذات مع الآخرين، وتبيانهم بطريقة مباشرة أنهم في غير عزلة عن صناعة المواقف السلوكية، دون أن ننسى انه في بعضهم من ينتظر إملاءات الغير لتحديد وجهة ضبطه وصناعة موقفه وقراره.

ودعما للتحليل رأينا أن نظرية روتر في التعلم الاجتماعي قد طرحت الفرضية العلمية القائلة" بأن الكثير من السلوك يكتسب من خلال التفاعل الاجتماعي من الناس الآخرين" ومن هذا المنطلق أراد الباحث أن يوضح شيئا مهما وهو أنه لا يحدث أي سلوك ما، إلا بتوفر الطاقة السلوكية مع توفر المعززات، وهذا ما يظهر جليا عند التلاميذ المكفوفين ولكلا الجنسين، أي لا يتم إبداء ردة فعل أو استجابة سلوكية لديهم إلا بوجود معزز يمكن أن يعوض الخصوصية البصرية ولو بنسبة قليلة، إذ لا يتم مثلا الممارسة التعليمية بشكل مطول في قاعة الدرس ومع الأستاذ إلا بتوفر المعززات سواء مادية أو لفظية وذلك لتحقيق قدر لا بأس به من التحصيل الدراسي علما أن التعزيز أحد التوظيفات لبناء وجهة أو مركز التحكم عند الأفراد.

استنتاج:

وفي الأخير يمكن لنا القول أنّ نتائج هذه الدراسة بلا شك هي إضافة معلومة جديدة حول هذا الموضوع من الواقع الجزائري والتي تهم الأساتذة والمهتمين في ميدان التربية الخاصة لأخذها بعين الاعتبار في تدريب تلاميذنا المعاقين التوافق الدراسي وإبداء مختلف الخدمات التوافقية لهم ومراعاة الفروق الفردية في نوع الاعتقاد وإبداء القرارات ونوع الإعاقة ودرجتها، مما يجعلنا نعتقد أن نتائج دراستنا يمكنها أن تكون نقطة انطلاق لبحوث مكملة في مجال التربية الخاصة وعلم النفس التربوي خاصة إذا تحررت من ضغط الوقت والإمكانيات.

قائمة المراجع:

1. أحمد حكمت حسين حكمت(2006): التوافق والتوازن الوظيفي، ط3، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
2. بوحوش عمار والذنيبات(1995): منهجية البحوث النفسية والتربوية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
3. الحديدي منى صبحي(2000): الإعاقة البصرية–الأبعاد السيكولوجية والتربوية، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الأردن.
4. جابر عبد الحميد جابر(1979): معجم علم النفس والطب النفسي، ج3، القاهرة، مصر.
5. صالح حسن الداهري(2008): سيكولوجية رعاية الكفيف و الأصم، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن.
6. صبرة محمد علي(2004): الصحة النفسية والتوافق النفسي، دار المعرفة، الجامعية، مصر.
7. صالح الخثعمي(2008): وجهة الضبط و الاندفاعية لدى المتعاطين وغير المتعاطين للهروين، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية
8. عبد القادر الشحومي(2003): مصدر الضبط وعلاقته بمفهوم الذات وفق بعض المتغيرات، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البيضاء، ليبيا.
9. فاطمة الحربي (2004):علاقة الخجل بوجهة الضبط و الدافع للانجاز لدى تلميذات المتوسطة و الثانوية بالرياض، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

السياسة التنظيمية والرعاية التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة

د. سمراء غربية- جامعة أدرار- الجزائر
د. عبد الرحمان كعواش- جامعة أدرار- الجزائر

ملخص: تعتبر فئة ذوي الاحتياجات الخاصة أهم فئة في المجتمع بحاجة الى الرعاية والاهتمام من قبل المجتمع والدولة، وما ساعد على ذلك هو التقدم الملحوظ في مجال اعداد البرامج الخاصة لرعاية أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم كيفية التعامل مع أبنائهم وتربيتهم بالأساليب المناسبة وأيضا التقدم التكنولوجي في مجال الأجهزة الفنية والأدوات الطبية والأدوات الرياضية الخاصة بالأطفال المعاقين.
الكلمات المفتاحية: السياسة التنظيمية، الرعاية التعليمية، الرعاية الاجتماعية ،ذوي الاحتياجات الخاصة.

Abstract :Considered with special needs category of the most important category in the community in need of care and attention by the society and the state, and what has helped is the remarkable progress in the development of special programs to care for the families of children with special needs and teach them how to deal with their children and raise them the appropriate methods, as well as technological advances in hardware technical and medical instruments, sports equipment for children with disabilities.
key words : Regulatory policy -educational care-social welfare -people with special needs.

مقدمة:

هناك اتفاق بين العاملين في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة على صعوبة الحصول على المعلومات الحقيقية عن ذوي الاحتياجات الخاصة وأبسط هذه المعلومات هي تعدادهم كل ما يوجد في معظم دول النامية هي تقديرات تقريبية يتم حسابها بالنسب العالمية في كل المجتمعات التي يتم فيها الاحصاء الدقيق لتلك الفئات ، لكن وفي كل الأحوال تم الاتفاق على أن نسب ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف فئاتهم لا يقلون عن 12% من عدد أفراد أي مجتمع وهذه النسب قابلة للزيادة في بعض المجتمعات الأخرى .

وقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن 20 تقدما هائلا وملحوظا في مجال رعاية هذه الفئة الخاصة ويتضح هذا التقدم في اتاحة الفرص العديدة لهم في اختيار التعلم المناسب لقدراتهم وامكاناتهم ليس هذا فقط بل تم ابتكار الأساليب التعليمية المناسبة للتعامل مع فئة الإعاقة الحادة، كذلك شهد العصر الحديث تقدما ملحوظا في مجال اعداد البرامج الخاصة لرعاية اسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم كيفية التعامل مع أبنائهم وتربيتهم بالأساليب المناسبة، وأيضا ساعد التقدم التكنولوجي في مجال الأجهزة الفنية وأدوات التشخيص والأدوات الرياضية والسماعات الطبية وغيرها من مبتكرات حديثة ساهمت في مساعدة الأطفال المعاقين.

أولا: تعريفات ومفاهيم أساسية عامة:

تعتبر قضية المفاهيم والمصطلحات من القضايا المربكة في مجال التربية الخاصة، وقد ازداد الأمر تعقيدا بظهور مصطلحات جديدة وتصنيفات فرعية حديثة لفئات الاعاقة المختلفة ولكن توجد مصطلحات عامة من الأهمية أن نحددها قبل الاستطراد في الموضوع:

الأطفال المعاقين:"إن لفظ معاق يدل على شخص لا يملك القدرة على أن يضطلع بمفرده بكامل أو بعض متطلبات حياة شخصية أو اجتماعية طبيعية ، وذلك بسبب نقص خلقي أو غيره في قدرته الجسمية أو الذهنية" هذا التعريف تبنته هيئة الأمم المتحدة في إعلان 1969 لحقوق الطفل المعاق.

فالإعاقة قد تكون عقلية أو جسدية أو حسية كما تكون ولادية أو مكتسبة ولكل منها أسبابها والنتيجة أن الإعاقة تحد كثيرا من طاقات الطفل وتحول دون اكتمال خلقته أو اكتمال تكوينه الجسدي أو العقلي أو النفسي(رجاء ناجي، 1999، ص10).

وتقدر منظمة الصحة العالمية عدد الأشخاص المعاقين في العالم ب10% من سكان العالم وحتى نستطيع أن نعرف تعريف من هو المعوق يلزم بداية أن نعرف العجز أو الإعاقة.

العجز: (impairement) هو فقدان طرف أو جزء منه، أو وجود عطل في طرف أو عضو أو وظيفة ما في جسم الإنسان.

الإعاقة: (disability) هي الحرمان أو القيد الذي يقصي بعض فئات المجتمع عن الأنشطة الاجتماعية والحياة العامة في هذا المجتمع نتيجة مفاهيم مجتمعية تميز ضد أفراد هذه الفئات نتيجة اصابتهم بغيب أو تصور في قدرة ما أو وظيفة ما لذا:الإعاقة =عجز+ تمييز.

الإصابة: يقصد به كل ما يحدث للشخص وينجم عنه ضرر يعوق الشخص عن أداء عمله أو هي النتيجة الحتمية لحادث يترتب عليه ايذاء عضوي يعوق قدرة الفرد الإنتاجية، مع ما تخلفه من مشكلات اجتماعية تعود بالضرر على الفرد وأسرته من جهة وعلى عمله من جهة أخرى، كذلك تعرف بأنها فقدان مستمر أو مؤقت بيولوجي أو تشريحي في الجهاز أو الوظيفة وقد يكون ذلك فقدانا لجزء من أجزاء الجسم أو حدث تشويه فيه أو شلل أو اصابة بالسكر أو خلل بالبصر أو ضعف أو تأخر عقلي أو فقدان السمع جزئيا أو كليا(جمال عطية فايد، 2009، ص16).

ثانيا: أهم تصنيفات ذوي الحاجات الخاصة:

كف البصر وصعوبات الرؤية: تتراوح الصعوبة في الرؤية بين خفيفة ومعتدلة وحادة، وعندما تكون الرؤية لدى أحدهم قليلة أو معدومة فإننا نقول كفيف أو مكفوف، ويكون بعض الأطفال مكفوفين كليا لا يرون شيئا، ولكن معظم الأطفال المكفوفين يمكنهم أن يروا قليلا بعضهم لا يستطيع أن يميز الا الفارق بين الضوء والعتمة أو بين النهار والليل، ولا يرى أي شكل للأشياء وبعضهم الآخر يتمكن من رؤية أشكال الأجسام الكبيرة دون تفاصيلها، وهناك أطفال غير مكفوفين ولكنهم يعانون من مشكلة أو صعوبة في رؤية الأشياء بوضوح، على سبيل المثال فان هؤلاء قد يرون بشكل جيد معظم ما يدور حولهم ولكنهم يجدون صعوبة في رؤية التفاصيل(سمر اليسير، 2002، ص07).

التفوق العقلي Mental superiorityt: ويشير مصطلح المتفوق العقلي إلى أولئك الذين وصلوا في أدائهم إلى مستوى أعلى من العاديين في مجال من المجالات التي تعبر عن المستوى العقلي الوظيفي للفرد شريطة أن يكون ذلك المجال موضع تقدير الجماعة(موسى نجيب موسى، 2003، ص16)، كما يعرف بأنه "الطفل الذي لديه الاستعدادات العقلية ما تمكنه في مستقبل حياته من الوصول إلى مستويات أداء مرتفعة في مجال معين من المجالات التي تقدرها الجماعة إذا توافرت للطفل ظروف مناسبة "

كما يشير جانبيه 1985 الى التفوق العقلي على أنه يرتبط بالقدرات التي تنمو بشكل مقصود ومنظم أو المهارات التي تكون الخبرة في مجال من مجالات النشاط الانساني ، والموهوب هو الفرد الذي يتمتع بأداء فوق متوسط في مجال أو أكثر من مجالات النشاط الاجتماعي(موسى نجيب موسى، 2003، ص16)، وتتعدد وتختلف مشكلات الطفل المتفوق داخل المدرسة حيث أنها تبدأ عندما تحاول المدرسة وضع هذا الطفل في قالب تقليدي دون أن تضع في الاعتبار اختلافه عن الآخرين ولا تقدر المدرسة هذا الاختلاف حيث أن الطفل الموهوب من الممكن أن ينهي واجباته المدرسية بسهولة وسرعة مما يولد عنده وقت كبير من الفراغ يعاني منه الطفل الموهوب، كما أنه يستوعب المواد الدراسية بسرعة مما يؤدي إلى إحساسه بالملل والضجر داخل الفصل ويولد داخله نوعا من النفور والكراهية للمدرسة(موسى نجيب موسى، 2003، ص16).

المعاقون عقليا "ذهنيا": "إن المتخلف عقليا هو ذلك الطفل الذي إختل نشاطه العقلي بشكل ثابت نتيجة اصابة عضوية ألمت بدماغه " (س.ي.روبنشن، 1989، ص27).

تعرف الإعاقة العقلية أيضا بالتخلف العقلي أو الإعاقة الذهنية وكثيرا ما يستخدم مصطلح الصعوبة في التعلم أو الإعاقة في التعلم، فقد ترتبط الإعاقة العقلية بصعوبة محددة في التعلم، حيث يكون جانب واحد من جوانب التطور العقلي معوقا، ولكن هذا الجانب قد يؤثر على تطور مهارات مختلفة تعتمد عليه، وعيوب الذاكرة ومشكلات الادراك الصحي هما من الصعوبات المحددة في التعلم.

عيوب الذاكرة: يعني هذا المصطلح أ يستصعب الطفل إسترجاع الكلمات التي سمعها الطفل سابقا، وقد يؤدي ذلك الى عجز الطفل عن التكلم بوعي وإدراك.

مشاكل الإدراك: حيث يكون الطفل غير قادر تمييز أو معرفة الأشكال والرموز(مشكلة إدراك بصري) أو أنه يجد صعوبة في تمييز أو تقليد الأصوات (مشكلة إدراك سمعي).

النشاط المفرط: إنه مشكلة خاصة أخرى تجعل الطفل يجد صعوبة في التعلم، فهو لا ينتبه وبالتالي فانه يعجز عن التركيز على شيء واحد لأكثر من بضع دقائق كل مرة، ويجب على كل طفل يعاني من صعوبات معينة في التعلم أن يخضع لفحص طبي شامل ودقيق يأخذ بعين الاعتبار القدرات البصرية والسمعية عند الطفل لمعرفة ما إذا كان يعاني من إعاقة حسية تكون هي السبب في خلق المشكلة التعليمية.

وقد نتمكن من مساعدة كثير من الأطفال الذين يعانون من صعوبة التعلم على تجاوز مشكلتهم ليتمكنوا من الالتحاق بالتعليم العادي، ولا يجوز وصف هؤلاء الأطفال بالمعوقين أو المتخلفين أو المتأخرين عقليا ومع هذا فإن كثيرين غيرهم يواصلون الذهاب الى مدارس خاصة بالمعاقين. (كريستين مايلز، 1994، ص02-03).

ولما كان الطفل المتخلف عقليا يجد صعوبة في التوافق الاجتماعي من حيث نقص الميول والاتجاهات فإنه يقع تحت تأثير الأطفال الأذكياء والأكبر منه سنا، والذين قد يوجهونه إلى السرقة مثلا لذلك يستلزم من الآباء والمربين أن يقدموا لمثل هؤلاء الأطفال العلاج الطبي والتأهيلي اللازم، وتصحيح أي سلوك خاطئ أو مضطرب يقومون به مع حمايتهم من استغلال الآخرين لهم(وفيق صفوت مختار، 1998، ص153).

المعاقون سمعيا: يعرف الصمم بأنه حالة فقدان السمع تتراوح من فقدان خفيف الى فقدان متوسط أو هو أي انخفاض في السمع من المتوسط الى الحاد، ويعرف كذلك على أنه يشمل مصطلحين هما الصمم وضعف السمع، والصمم يعني القصور العميق أو العجز الكامل عن السمع، أما ضعف السمع فيعني كل درجات القصور السمعي التي تقل عن ذلك أو هو فقدان السمع الذي يقل عن 80 ديسيبل عادة، أو القدرة على التعرف على الأصوات في حالة إستخدام الأجهزة السمعية المعينة وبدون استخدام الحواس الأخرى للاتصال بالآخرين.

ويلاحظ أن هناك تمييزا بين الصمم واضطراب السمع عموما، ففي حين تم تعريف الصمم على أنه فقدان السمع الذي يتعدى 80 ديسيبل فإن إضطراب السمع يشمل جميع الفئات التي تعاني من ضعف السمع وتنقسم إلى:

الضعف السمعي البسيط: وهو قصور السمع الجزئي الذي يصل إلى حد سماع الأصوات ما بين (40-20) ديسيبل.

الضعف السمعي المتوسط : وهو قصور السمع الجزئي الذي يصل إلى حد سماع الأصوات ما بين (40-60) ديسيبل.

الضعف السمعي الشديد: وهو قصور السمع الجزئي الذي يصل إلى حد سماع الأصوات ما بين (60-80) ديسيبل وتشير بعض التقارير الى تصنيف منظمة الصحة العالمية للإعاقات السمعية ويشمل الفئات الآتية:

فقدان السمع الكلي(الصمم الكلي).

الضعف السمعي الحاد وهو ما يزيد عن(91) ديسيبل (وحدة صوتية).

الضعف السمعي الشديد وهو من (71-90).

الضعف السمعي المتوسط وهو من (56-70).

الضعف السمعي المعتدل وهو من (41-55).

الضعف السمعي الخفيف وهو من (26-40)

كما يعرف الطفل الأصم من الناحية الطبية بأنه ذلك الطفل الذي حرم من حاسة السمع منذ ولادته، أو هو الذي فقد القدرة قبل تعلم الكلام أو هو الذي فقدها بمجرد أن تعلم الكلام لدرجة أن آثار التعلم فقدت بسرعة(جمال عطية فايد، 2009، ص39-40).

ثالثا: نظرة المجتمع للمعاقين:

تقول مستشارة الإعاقة في جمعية غوث الأطفال البريطانية "العديد منا لا يشعر بارتياح عندما تذكر كلمة معوق بل ويشعر بالعجز أيضا، فلقد نشأنا في الأغلب من مجتمعات يعزل فيه المعوق، فليس لدينا أصدقاء معاقين وأطفالنا لا يصاحبون المعاقين إلى البيت، وهذا الإقصاء الذي عزلنا به أنفسنا عن المعاقين، وعزلهم عنا جعلنا ننظر إليهم على أنهم معذبون."(فريد انطون وآخرون، 1998، ص09-10).

رابعا: التنظيمات والسياسات التعليمية لذوي الإعاقة:

تتمثل في إعداد الحكومة لتشريع بشأن ذوي الإحتياجات الخاصة يتضمن رعايتهم صحيا واجتماعيا وتعليميا ومهنيا، وتتبنى السياسة التعليمية مبدأ" المدرسة للجميع" التي تستجيب للاحتياجات التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة إلى جانب أقرانهم الأسوياء وتعميم تعليمهم بمستوى مقبول، وتبني الإتجاهات التربوية الملائمة لرعايتهم في إطار التربية للجميع، وأن تعكس فلسفة واضحة من إحترام الفروق بين الأطفال وإحتوائهم ضمن النظام التعليمي العام.

1.فلسفة التكامل التربوي: تقوم فلسفة التكامل التربوي على ابتكار بيئة مدرسية تمكن الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة من العمل واللعب والحياة والتعليم مع أقرانهم الأسوياء ضمن نظام التعليم العام.

2.تنظيم التعليم: تنوع أشكال وأساليب التعليم الخاصة بالأطفال ذوي الحاجات الخاصة تنوعا واضحا وتضم الأشكال التالية:

-المدارس الجامعة: وتتمثل في المدارس العادية التي تقبل جميع الأطفال ذوي الحاجات الخاصة والأطفال العاديين بحيث تتحقق المشاركة الكاملة والتفاعل والتواصل مع الآخرين عملا بمبدأ جعل "المعاق طبيعيا أو سويا" ويقوم برعاية أو تعليم الأطفال فريق مكون من

المعلم العادي ومعلم التربية الخاصة واخصائيين اجتماعيين ونفسيين وطبيب وممرضة، بالإضافة الى كافة المصادر ذات الصلة بالمدرسة.

-تكامل المدارس الخاصة والمدارس العادية: وتضم المدارس أو الفصول الخاصة بجانب المدارس العادية حيث تتاح أمام الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة قضاء بعض الوقت في المدارس أو الفصول الخاصة أثناء تعليمهم في المدارس العادية، وتقوم المدارس الخاصة مقام مراكز المصادر حيث تقدم المعلومات والمشورة للمدارس العادية وتنظيم الخدمات المساندة للأسر وغيرها(فيوليت فؤاد إبراهيم وآخرون، دس، ص 126-127).

-المدارس الداخلية: تعتبر المدارس الداخلية من أقدم النظم التي أتبعت في تربية الأطفال غير العاديين ويقبل فيها الطفل وخاصة المعاق سواء كانت اعاقته بدنية أم عقلية ويقضي فيها عدة سنوات تقدم له أثناء الرعاية اللازمة فيقيم بالمدرسة وتقدم له الغذاء وتوفر له وسائل المعيشة المختلفة، كما تقدم له الخدمات الطبية والنفسية والتربوية .

-المدارس الخارجية: ثمة نوعان من هذه المدارس، يقتصر النوع الأول منها على قبول فئة واحدة من غير العاديين مثل المكفوفين أو الصم أو المتخلفين عقليا، أما النوع الثاني فإنه يقبل أكثر من فئة واحدة من الأطفال غير العاديين حيث تقبل المدرسة فئات مختلفة مثل المكفوفين والصم أو المكفوفين والمقعدين

وفي كلتا الحالتين لا تقبل هذه المدارس سوى الطفل غير العادي الذي يثبت من التشخيص أنه لا يستطيع الانتفاع بالبرامج التعليمية في المدارس العادية ويقضي الطفل يومه بين أطفال ينتمون الى الفئة التي ينتمي اليها ثم يذهب الى منزله بعد انتهاء يوم الدراسة.

-الفصول الخاصة: يعتبر هذا النوع من التنظيم المدرسي أحدث أنواع التنظيمات التي صممت للتغلب على نواحي قصور المدارس الخاصة سواء الداخلية أو الخارجية حيث يلتحق الأطفال غير العاديين بفصول خاصة بالمدارس العادية، ويبقى الطفل بالفصل الخاص في أثناء الفترات التي تقدم له فيها الخدمات التربوية الخاصة، ويشترك مع غيره من الأطفال العاديين في أنواع النشاط التي لا تتأثر بنوع الانحراف الذي يتصف به سواء كان ذلك في أثناء الفترات الدراسية أو في برنامج النشاط الحر، ويرتكز هذا النوع من التنظيم التعليمي على الأسس التالية:

- أن انحراف الطفل المعاق يستدعي تقديم خدمات تربوية خاصة به.
- أن هذا الطفل يحتاج الى أن يتعلم كيف يعيش مع غيره من الأطفال العاديين ويخالطهم لأنه سيخرج الى مجتمع يتكون من العاديين.
- أن الطفل العادي في حاجة الى تعلم كيف يعيش مع غيره من الأطفال المعاقين ويتقبلهم لأنه سوف يخرج الى مجتمع يقابل فيه بعض الأطفال غير العاديين.

-حجرة الخدمات الخاصة: في هذا النوع من التنظيم توجد حجرة بالمدرسة العادية وبها أخصائي في التربية الخاصة ويقوم بتقديم خدماته الى الأطفال غير العاديين الذين يوجدون بالفصول العادية، وقد أتبع هذا التنظيم مع المكفوفين وضعاف البصر والصم وضعاف السمع ولكنه لا يصلح في حال المتخلفين ذهنيا أو المتفوقين، وواضح أن هذا النظام يقوم على أساس الفلسفة التي تنادي بضرورة ادماج الأطفال غير العاديين مع العاديين .

-المدرس المتنقل: يستطيع المدرس المتنقل تقديم خدماته الى أكثر من مدرسة متنقلا من مدرسة الى أخرى، وواضح أن هذا النظام يقبل الطفل غير العادي بالفصول العادية وتقدم اليه الخدمات التربوية اللازمة عن طريق تعاون وتكامل الجهود بين كل من المدرس العادي ومدرس التربية الخاصة ويستخدم هذا النوع في حالة المكفوفين وضعاف البصر وحالة الصم وضعاف السمع(عبد الرحمان سيد سليمان، 1998، ص09-14).

3.الإدارة التعليمية: تتعاون الإدارات التعليمية مع الإدارة العامة للتربية الخاصة في توفير التربية للجميع واحداث التكامل التربوي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتدبير مصادر التمويل الكافية والكفاءات الفنية عالية المستوى، وتنظيم برامج التدريب أثناء الخدمة للمعلمين والتنسيق بين التنظيمات المحلية والحكومية وغيرها.

4. المعلمون: تقوم وزارة التعليم بتوفير معلمين مؤهلين على درجة كافية من الخبرة والدراية بمتطلبات تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية(فيوليت فؤاد إبراهيم وآخرون، دس، ص127-128)

خامسا: الاجراءات الوقائية والرعاية التربوية لذوي الاعاقة:

1.الرعاية الاجتماعية:

- توعية الآباء بأهمية المشاركة في تعليم أطفالهم سواء في المدرسة أو المنزل وتثقيفهم وتزويدهم بالمعلومات والخبرات التي تمكنهم من المشاركة الفعالة وذلك عن طريق:
- تنظيم برامج لتثقيف الآباء بوسائل الإعلام المختلفة.
- تنظيم لقاءات شهرية بين الآباء والمعلمين والمهتمين برعاية هؤلاء الأطفال.
- إمدادهم بالمعلومات وأساليب الرعاية المختلفة وغيرها.
- تعاون المنظمات الحكومية وغير الحكومية في توفير خدمات الرعاية للأطفال ذوي الحاجات الخاصة وأسرهم عن طريق:
- الإستفادة من إمكاناتهم البشرية التطوعية في مساعدة الآباء في رعاية أطفالهم.
- إنشاء فصول خاصة في المناطق المحرومة من هذه الخدمات لرعاية هؤلاء الأطفال.
- تقديم خدمات إرشادية للآباء(فيوليت فؤاد إبراهيم وآخرون، دس، ص129-130).
- قيام وزارة التربية والتعليم بتزويد مدارس التربية الخاصة بالأخصائيين الإجتماعيين المدربين.
- الاستفادة من كافة الخبرات الحكومية والأهلية لرعاية الطفل المعاق بالمدرسة وبأسرته.
- توفير الرعاية الاجتماعية للتلاميذ غير العاديين مع تقديم الخدمات اللازمة لهم ، وتهيئة الجو الاجتماعي السليم داخل المدارس والفصول وإقامة العلاقات بين هذه المدارس وبين أسر التلاميذ في البيئات المحلية على صورة تساعدهم على النمو والتوافق الاجتماعي.

وتعمل الوزارة في سبيل الرعاية الاجتماعية لهذه الفئة على تخصيص اعتمادات كافية في ميزانية النشاط الاجتماعي والرياضي والرحلات المعسكرات بالمديريات من ميزانية التربية وكذلك من حصيلة مجالس الآباء والمعلمين والاتحادات الطلابية وصندوق الخدمات لتمويل

مشروعات الخدمة الاجتماعية لمعاهد وفصول التربية الخاصة بما يمكنها من تنفيذ برامجها في رعاية تلاميذها.

2. الرعاية النفسية:

- تزويد مدارس وفصول التربية الخاصة بأخصائيين نفسيين مدربين لمد يد العون النفسي للتلاميذ المعاقين بهدف مساعدتهم على التغلب على اعاقتهم والوصول بهم الى المستوى المناسب لهم من التكيف مع أنفسهم ومع إعاقتهم ثم مع مجتمعهم.

- رصد الميزانيات التي تتناسب والتكلفة العالية للخدمة المتنوعة التي تتطلبها هذه الفئات لتقديم رعاية كاملة و خدمات نفسية متميزة لهذه الفئة.

3. الرعاية الصحية:

- توفير الأطباء المختصين في الإعاقات المختلفة بوحدات الصحة المدرسية وتزويدها بالأجهزة الطبية الحديثة.

- تنظيم برامج الكشف الطبي على المعاقين كشفا دوريا.

- فحص المتخلفين عقليا بواسطة العيادات النفسية، لتقرير إعاقتهم وفي حالة ثبوت الاعاقة يحول المعاقين عقليا إلى مدارس التربية الفكرية أو أي مجال مناسب لتأهيلهم.

- الاهتمام بالتربية الصحية، ونشر الوعي الصحي بين التلاميذ، وتعويدهم الإتجاهات والعادات الصحية السليمة ومراعاة النظافة في كل شيء للمحافظة على صحتهم ووقايتهم من الأمراض(عبد الرحمان سيد سليمان، 1998، ص17-18).

4. الرعاية التربوية:

- أن تكون البرامج التعليمية مرنة، تهتم بعمليات التعليم وتكوين مواقف تساعد على التعلم بالمشاركة، وتسمح بالتعديل في أساليب التعليم والمواد المستخدمة في تقييم الأداء.

- توفير معلمين مؤهلين للعمل بمدارس وفصول التكامل عن طريق:

تنظيم برامج تدريبية للمعلمين العاديين في مجال التربية الخاصة.

- إدخال مقررات التربية الخاصة ضمن برامج الإعداد بكليات التربية(فيوليت فؤاد إبراهيم وآخرون، دس، ص128-129).

- تقرير حوافز للتلاميذ المعاقين مثل منح مكافآت شهرية، وصرف الملابس للتلاميذ والأجهزة التعويضية لهم بالمجان.

- الاهتمام بتدريب المعلم والطبيب والأخصائي الاجتماعي وغيرهم من العاملين في أوجه رعاية المعاقين للتغلب على المشكلات الدراسية واقتراح حلول لعلاجها.

- تبصير الآباء والأمهات بأنواع الاعاقة وطرق الكشف عنها ومظاهرها وطرق الوقاية منها وأساليب رعاية التلميذ دراسيا ونفسيا واجتماعيا وذلك من خلال اجتماع مجالس الآباء والمعلمين.

- تخطيط البرامج التعليمية للمعاقين على أسس نفسية لإشباع حاجاتهم الى الشعور بالأمن والتقبل والحب والانتماء بالإضافة الى تدريبهم على المهارات الاجتماعية والمهنية اللازمة

حتى تتهيأ لهم حياة أفضل ومستوى من العيش يليق بهم(عبد الرحمان سيد سليمان، 1998، ص19).

خاتمة:

يمكن القول أن بناء شراكة أسرية بين الأخصائيين وأسرة الطفل المعاق يجب أن يكون قوامها النظرة الايجابية بين الطرفين ، وتقبل كل طرف للآخر ودوره والثقة المتبادلة وعدم الدخول في نزاعات شخصية وتبني رؤية ايجابية نحو المعاق وإعاقته، كما أن للأطفال المعاقين نفس احتياجات الأطفال العاديين، مما يجعلهم بحاجة إلى الحب والى فرص للتعبير عن أنفسهم وأن يتفهمهم الآخرون ويقبلوهم، كما يحتاجون إلى التعليم وتحمل المسؤولية، فأحيانا تؤثر مواقفنا السلبية أو الخاطئة على كيفية معاملتنا للمعاقين وتسبب لهم الكثير من المعاناة غير الضرورية فيمكننا مساعدة هذه الفئة من خلال:

- منع التمييز ضدهم، مع التأكد من أنهم غير معزولين أو مهملين.
- تعزيز تقديرهم لنفسهم وتثمين قدراتهم المختلفة- توفير الفرص لهم للتعبير عن أنفسهم- توفير الفرص لهم للتعبير عن أنفسهم.

قائمة المراجع

1. جمال عطية فايد(2009)، سيكولوجية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمتعددة والمتطلبات النفسية والتربوية ، ط1، الدار الجامعية الجديدة، الازاريطة، القاهرة.
2. رجاء ناجي(1999)، الأطفال المهمشون قضاياهم وحقوقهم ، ط1، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو.
3. سمر اليسير(2002)، كف البصر وصعوبات الرؤية، ط1، الفرات للنشر والتوزيع، لبنان.
4. س.ي روبنشتين(1989)، علم نفس الطفل المتخلف عقليا، ترجمة بدر الدين عامود، ط1، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.
5. عبد الرحمان سيد سليمان(1998)، سيكولوجية ذوي الحاجات الخاصة -الأساليب التربوية والبرامج التعليمية ، ط1، مكتبة زهراء الشرق للنشر،القاهرة.
6. فيوليت فؤاد إبراهيم وآخرون،(دس)، بحوث ودراسات في سيكولوجية الإعاقة، ط1، مكتبة زهراء الشرق للنشر، القاهرة.
7. فريد أنطون وآخرون(1998)، دمج الأطفال ذوي الاعاقات والاحتياجات الخاصة في برامج الطفولة المبكرة ، ورشة الموارد العربية للرعاية الصحية وتنمية المجتمع، قبرص.
8. كريستين مايلز(1994)، التربية المختصة دليل التعليم للأطفال المعوقين عقليا، ط1، ورشة الموارد العربية، قبرص.
9. موسى نجيب موسى،(2003)، أساليب المعاملة الوالدية للأطفال الموهوبين، ط1،، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان، سوريا.
10. وفيق صفوت مختار(1998)، مشكلات الأطفال السلوكية، ط1، د.ن.م، دار العلم والثقافة.

أثر دراسة مقرر صعوبات التعلم في تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة معلمي التربية الخاصة بكلية التربية جامعة العريش نحو الأفراد ذوي صعوبات التعلم.

Study of learning disabilities and their impact on the development of positive attitudes among students of special education teachers at the Faculty of Education, Al - Arish University towards individuals with learning disabilities

د. سُليمان عبد الواحد يوسُف، كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر
د. أمل محمد غنايم،- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

ملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى محاولة الكشف عن أثر دراسة مقرر لصعوبات التعلم في تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة معلمي التربية الخاصة بكلية التربية جامعة العريش نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم، وبتطبيق مقياس الاتجاهات نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم إعداد/ الباحثان، على عينة مكونة من (37) طالباً وطالبة من طلاب شعبة التربية الخاصة بالفرقة الثانية بكلية التربية جامعة العريش، توصلت الدراسة الحالية إلى وجود أثر دال إحصائياً لدراسة مقرر لصعوبات التعلم في تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة معلمي التربية الخاصة نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم.
الكلمات المفتاحية: صعوبات التعلم، الاتجاهات، الطالب المعلم، التربية الخاصة.

Abstract : The study aimed at uncovering the effect of a study on learning disabilities in developing positive attitudes among students of special education teachers at the Faculty of Education, El Arish University towards individuals with learning disabilities. The application of the measure of trends towards individuals with learning disabilities on a sample of (37) male and female students The study found that there was a statistically significant impact on the study of learning disabilities in developing these attitudes towards individuals with learning disabilities.
Keywords: learning disabilities, attitudes, students of teachers, special education.

مقـــدمـة:

يعد مفهوم الاتجاه من المفاهيم الرئيسية التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ علم النفس، وهو يرتبط بموضوعات وقضايا خاصة بالفرد والجماعة والمجتمع، ويتمثل في الاستجابة للمثيرات التي يتعرض لها الفرد، كما يمكن تعديلها وتغييرها تحت ظروف معينة.

ويستند الاهتمام بدراسة الاتجاهات نحو التخصصات المختلفة إلى الافتراض بأن للاتجاه فعلا دافعيا يستثير السلوك ويوجّهه بطريقة معينة، وعلى هذا الأساس فإن تكوين اتجاهات إيجابية عند الفرد تبعاً لرأى (Mager) في نظريته التربوية يمكن أن يزيد من رغبته في التعلم، ويحسن من ذاكرته وقدرته على توظيف ما تعلّم (سُليمان عبد الواحد يوسُف، 2015، 114).

ويشير عبد المجيد نشواتى (2012، 475) إلى أن الاتجاهات تؤدى وظائف عديدة على المستوى الشخصي والاجتماعي، بحيث تمكن الفرد من معالجة الأوضاع الحياتية المختلفة على نحو مثمر، ومن هذه الوظائف: الوظيفة المنفعية، والوظيفة التنظيمية، والوظيفة التعبيرية، والوظيفة الدفاعية.

وتمثل دراسة الاتجاهات نحو ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام إحدى الركائز في مجال تقديم المساعدة لهم، سواء على مستوى رصد المتغيرات التي تسهم في تكوين تلك الاتجاهات أم على مستوى التدخل لتغيير أو تعديل الاتجاهات السالبة نحوهم، حيث تميل ردود أفعال بعض المعلمين نحو ذوي صعوبات التعلم بوجه خاص إلى السلبية والتجنب(محمد السيد عبد الرحيم، 2007، 203)، وبصفة خاصة أولئك الأفراد ذوي صعوبات التعلم Learning Disabilities غير المتجانسين في طبيعة الصعوبة أو مظهرها، ويظهرون تباعداً واضحاً بين أدائهم المتوقع وأدائهم الفعلي في مجال أو أكثر من المجالات الأكاديمية، وربما ترجع الصعوبة لديهم إلى الاضطراب في وظائف نصفى المخ المعرفية والانفعالية، ويتمتعون بمناخ ثقافي اجتماعي تعليمي معتدل، ولا يعانون من أي من الإعاقات المختلفة(العقلية، الانفعالية، الجسمية، السمعية، والبصرية)، وأيضاً لا يعانون من اضطرابات انفعالية حادة أو اعتلال صحي، وأخيراً نلاحظ عليهم بعض الخصائص السلوكية المشتركة مثل النشاط الحركي الزائد، قصور الانتباه، والإحساس بالدونية (سُليمان عبد الواحد يوسُف، 2012 أ، 27؛ ب، 145 - 146)، لذلك فالتحدي الذي يقابل معلم التربية الخاصة عند التعامل مع هذه الفئة من الأفراد هو كيفية التعرف عليهم وتشخيصهم وتقديم التدخل السيكولوجي المناسب للتخفيف من صعوبات تعلمهم التى يعانون منها، إضافة إلى ضبط سلوكهم داخل حجرة الدراسة وفى نفس الوقت إعطاء أقرانهم حقهم ويتطلب ذلك التفهم والقبول والاحتواء لهؤلاء الأفراد والذي يعكس اتجاهات المعلم الايجابية نحو هذه الفئة من ذوي صعوبات التعلم في جميع المراحل التعليمية وحيث تشيع ثقافة أن مثل هؤلاء الأفراد منبوذين وغير محبوبين من المعلمة قبل أقرانهم.

وتُعد صعوبات التعلم إحدى الظواهر التعليمية المقلقة والتي لاقت اهتماماً كبيراً من الباحثين، نظراً لتزايد إعداد الأفراد الذين يعانون منها في جميع المراحل التعليمية المختلفة(سُليمان عبد الواحد يوسُف، 2014، 146)، كما تمثل إحدى فئات التربية الخاصة، فعلى مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، والسنوات الاثنى عشر الأولى من القرن الحالي حظيت صعوبات التعلم باهتمامات كثير من العلماء والمتخصصين في مجالات مختلفة مثل علم النفس التربوي، والتربية الخاصة، وعلم النفس العصبي المعرفي، وعلم أمراض الكلام، وعلم النفس اللغوي، والطب، خاصة مع تعدد أشكالها وأنواعها وآثارها على الفرد والأسرة والمجتمع مما استأثر الانتباه لضرورة التعرف على وتحديد وتشخيص الأفراد الذين يعانون منها وتقديم برامج التدخل السيكولوجي للحد منها وتخفيفها(سُليمان عبد الواحد يوسُف، 2013، 14).

وكان إيقاع التقدم الذي أحرزه مجال صعوبات التعلم بالغ الاطراد خلال الفترة 1961 – 1974م، فقد تحدد مفهوم صعوبات التعلم وتم إقراره ، كما انتشرت وتوسعت برامج التربية الخاصة فى المدارس العامة، وقوى انشغال الحكومة الفيدرالية بقضايا التربية الخاصة، كما قويت شوكة المنظمات ونمت وأعدت الاختبارات والأساليب المختلفة، وطبقت على ضوء العديد من الرؤى النظرية المختلفة ، وباتت قضايا ومشكلات وموضوعات التربية الخاصة من الموضوعات البحثية الساخنة للباحثين والتربويين وعلماء النفس التربوي.

مشكلـــة الـــدراســـة:

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت اتجاهات طلاب الجامعة نحو ذوى الاحتياجات الخاصة وتحديداً فئات المعاقين أمثال: هارث (Harth, 1971)، ستوفال وآخرين (Stovall et al., 1982)، حمدي حسن حسانين (1983)، موريس وآخرين (Morris, 1984)، عبد العزيز السيد الشخص (1987)، عبد العزيز مصطفى السرطاوي (1987)، نهى يوسف اللحامي (1989)، عبد المطلب أمين القريطي (1992؛ 1993)، محمد عبد المؤمن حسين وأحمد عبد اللطيف عبادة (1993)، وأحمد أحمد عواد (1994)، حيث أكدت أن هناك اتجاهات سلبية تجاه المعاقين وهذا يؤدى بدوره إلى سوء التوافق النفسي والشخصي والانفعالي للمعاقين، إلا أن هذه الدراسات السابقة لم تتطرق لدراسة اتجاهات طلاب الجامعة نحو ذوى صعوبات التعلم.

ومن هنا ظهرت بوادر مشكلة الدراسة الحالية خلال عمل الباحث الأول بالتدريس لطلاب وطالبات الفرقة الثانية شعبة التربية الخاصة بكلية التربية جامعة العريش لمقرر"مقدمة في صعوبات التعلم"، إذ تبين للباحث وجود اتجاهات سلبية للطلاب والطالبات نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم، ومن ثم فإن تكوين وتنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الطلاب المعلمون تخصص التربية الخاصة نحو المقررات التي يدرسونها تمثل واحدة من الأمور الجديرة بالدراسة، وفى حالة الاتجاهات نحو دراسة صعوبات التعلم يكون الأمر أكثر أهمية على أساس أن هذا المقرر"مقدمة في صعوبات التعلم" من المقررات الأساسية اللازمة لإعداد معلم التربية الخاصة والتي تساعد على النجاح في أداء عمله المستقبلي بشكل جيد.

وإضافة لما سبق، فقد لاحظا الباحثان أنه على الرغم من وجود عدد من المقررات التربوية التي يدرسها الطلاب المعلمين تخصص التربية الخاصة بكلية التربية فإن الأبحاث التي أجريت في مجال دراسة الاتجاهات نحو المقررات الدراسية التي يدرسها الطلاب المعلمون تخصص التربية الخاصة وبخاصة "صعوبات التعلم"، وكذا الأبحاث التي أجريت في مجال دراسة الاتجاهات نحو الأفراد ذوى الاحتياجات الخاصة وبخاصة "الأفراد ذوى صعوبات التعلم" قليلة إلى حد كبير بل تكاد تكون نادرة أو منعدمة – في حدود إطلاع الباحثان – الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلباً على نجاح معلم التربية الخاصة في أداء عمله المستقبلي بشكل جيد وبخاصة في التشخيص الفارق للمتعلمين ذوى صعوبات التعلم والتدخل السيكولوجي المناسب لهؤلاء المتعلمين، وعليه تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن السؤال التالي:

- هل يوجد أثر دال إحصائياً لدراسة مقرر "مقدمة في صعوبات التعلم" في تنمية الاتجاهات الإيجابية للطلبة معلمي التربية الخاصة بكلية التربية جامعة العريش نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم؟.

فـــرض الدراسـة:

في ضوء مشكلة الدراسة وهدفها وأهميتها، ومن خلال العرض السابق يمكن صياغة فرض الدراسة الحالية على النحو التالي:

- يختلف متوسط نمو الاتجاهات الإيجابية للطلبة معلمي التربية الخاصة بكلية التربية جامعة العريش نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم بعد دراسة مقرر (مقدمة في صعوبات التعلم) اختلافاً دالاً إحصائياً عنه قبل دراسة ذلك المقرر.

هــدف الـدراسـة:

يتمثل هدف الدراسة الحالية في محاولة الكشف عن أثر دراسة مقرر لصعوبات التعلم في تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة معلمي التربية الخاصة بكلية التربية جامعة العريش نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم.

أهميـــة الدراسـة:

تنبثق أهمية الدراسة الحالية من أهمية موضوعها بالإضافة إلى عدم توفر دراسات عربية أو أجنبية – في حدود إطلاع الباحثان– ومن ثم حاول الباحثان الكشف عن اتجاهات الطلبة معلمي التربية الخاصة بكلية التربية جامعة العريش نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم، كما أن نتائجها يمكن أن تساعد القائمين بتدريس مقررات صعوبات التعلم بكليات التربية بالجامعات المصرية والعربية على معرفة العوامل التي يمكن أن تساعدهم في تغيير اتجاهات الطلبة معلمي التربية الخاصة نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم.

مصطلحـــــات الـدراسـة:

1- الاتجـــــاه Attitude

يعرف بأنّه ميل او رغبة نحو شيء ما، ويعبر عن حالة انفعالية تحكم سلوك الفرد إزاءه وإثارة ميوله واهتماماته نحوه وإكسابه أوجه التقدير (وداد عبد السميع نور الدين، 2011، 598).

ويعرف الباحثان الاتجاه نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم إجرائياً في الدراسة الحالية بأنه "مجموعة من الأفكار والمشاعر والإدراكات والمعتقدات حول الأفراد ذوى صعوبات التعلم، ويقاس بالدرجة التي يحصل عليها الطالب مُعلم التربية الخاصة في مقياس الاتجاه نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم الذي أعدّه الباحثان الحاليان".

2- الطلبة معلمي التربية الخاصة Special education teachers Students

يعرف الباحثان الحاليان الطلبة معلمي التربية الخاصة إجرائياً: "بأولئك الطلاب والطالبات المنتظمين في الدراسة بالرقة الثانية بشعبة التربية الخاصة بكلية التربية جامعة العريش والذين يدرسون مقرر "مقدمة في صعوبات التعلم" في الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2016 – 2017".

3- الأفراد ذوى صعوبات التعلم Individuals with Learning Disabilities

يعرفهم الباحثان بأنهم الأفراد ذوو الذكاء المتوسط أو فوق المتوسط، والذين يظهرون تباعدا واضحا بين أدائهم المتوقع (كما يقاس باختبارات الذكاء) وأدائهم الفعلي (كما يقاس باختبارات التحصيل)، ويكون مستواهم التحصيلي الفعلي أقل من مستوى أقرانهم العاديين، ويستبعد من هؤلاء الأفراد ذوى الإعاقات (البصرية – السمعية – الحركية)، والمضطربين انفعاليا، والذين يتمتعون بمستوى اجتماعي واقتصادي مماثل لمستوى أقرانهم العاديين.

إجـــراءات الـدراسـة:

أ) منهـــج الــدراســة:

تستخدم الدراسة الحالية المنهج شبه التجريبي Quazi – experimental method باعتبار الدراسة تجربة هدفها الأساسي يتمثل في الكشف عن أثر دراسة مقرر لصعوبات التعلم (كمتغير مستقل) في تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم (كمتغير تابع).

ب) عينـــــة الـدراســة:

للتحقق من الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة، فقد تم تطبيقها على عينة قوامها (50) طالباً وطالبة من طلاب شعبة التربية الخاصة بالفرق من الأولى إلى الثالثة بكلية التربية جامعة العريش للعام الجامعي (2016– 2017م)، منهم (25) ذكور، و(25) إناث، بينما تكونت العينة الأساسية للدراسة من (37) طالباً وطالبة من طلاب شعبة التربية الخاصة بالفرقة الثانية بكلية التربية جامعة العريش للعام الجامعي (2016– 2017).

ج) أداة الـــــدراســـــة:

1- مقياس الاتجاهات نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم (إعداد/ الباحثان):

تم إعداد المقياس الحالي بهدف توفير أداة سيكومترية لقياس الاتجاهات نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم لدى أفراد عينة الدراسة الحالية، وقد تم اشتقاق مفردات المقياس في ضوء الأطر النظرية للاتجاهات وصعوبات التعلم، وعليه أصبح المقياس في صورته الأولية مكوناً من (30) مفردة وجميعها مفردات إيجابية، وكل مفردة يقابلها خمس بدائل هي (موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق)، تُعطى الدرجات (3؛ 2؛ 1) على الترتيب.

الخصائص السيكومترية للمقياس:

صدق المقياس:

تم عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من السادة المحكمين المتخصصين فى مجالات التربية الخاصة وعلم النفس التربوي والصحة النفسية (ملحق 1)، وذلك لإبداء مقترحاتهم وملاحظاتهم التي أفادت الباحثين وأثْرت البحث، وقد اعتُبِرت نسبة اتفاق السادة المحكمون على مفردات المقياس معياراً للصدق، حيث أشارت نتائج التحكيم إلى صلاحيته ومناسبته لعمر العينة وللهدف الذي صمم من أجله.

ثم تم التحقق من صدق التكوين الفرضي (الصدق البنائي) من خلال إيجاد قيمة تجانس الاختبار Test Homogeneity (على ماهر خطاب، 2008، 135 - 136)، وذلك بحساب معامل الارتباط بين درجة كل مفردة والدرجة الكلية للمقياس، وتراوحت ما بين (0.70 - 0.93) وهى قيم دالة عند مستويي (0.01؛ 0.05)، وبالتالي يتمتع المقياس بدرجة مناسبة من الصدق.

ثبات المقياس:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقياس الحالي فكانت قيمته (0,85)، كما استُخدمت أيضاً طريقة التجزئة النصفية وكان معامل الثبات النصفي للمقياس (0,70)، وتلي ذلك استخدام معادلة سبيرمان – براون لحساب معامل الثبات الكلى فكان قيمته (0,82) وتعتبر هذه القيم مناسبة مما يجعل المقياس في صورته النهائية والمكونة من (30) مفردة (ملحق 2) صالحاً للاستخدام في الدراسة الحالية.

نتــــائــج الــدراســة ومناقشتها:

ينص فرض الدراسة على أنه "يختلف متوسط نمو الاتجاهات الإيجابية للطلبة معلمي التربية الخاصة بكلية التربية جامعة العريش نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم بعد دراسة مقرر "مقدمة في صعوبات التعلم" اختلافاً دالاً إحصائياً عنه قبل دراسة ذلك المقرر".

وللتحقق من هذا الفرض تم استخدام اختبار "ت" t- Test البارامتري لحساب دلالة الفروق بين مجموعتين مرتبطتين (على ماهر خطاب، 2009، 404 - 407) من خلال الجدول التالي:

جدول (1) دلالة الفروق بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في القياسين القبلي والبعدي في الاتجاهات نحو ذوى صعوبات التعلم.

التطبيق	ن	م	ع	درجات الحرية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	حجم التأثير
القبلي	37	41.37	4.84	36	23.283	دالة	0.93 كبير
البعدي	37	73.86	7.27				

* قيمة "ت" الجدولية عند مستوى (01.0) = 2.457، وعند (05.0) = 1.697 لدلالة الطرف الواحد.

يتضح من الجدول (1) وجود فروق دالة بين درجات المجموعة التجريبية في الاتجاهات نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم في القياسين القبلي والبعدي، حيث إن قيمة "ت" المحسوبة دالة إحصائياً عند مستويي (0.01، 0.05) لصالح القياس البعدي مما يشير إلى أن هناك تغير في نمو الاتجاه نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم بعد دراسة الطلبة معلمي التربية الخاصة بكلية التربية جامعة العريش لمقرر "مقدمة في صعوبات التعلم".

كما تم حساب حجم التأثير Effect Size في حالة استخدام اختبار "ت" باستخدام مربع إيتا (η^2) (على ماهر خطاب، 2009، 667) ؛ حيث جاءت قيمة حجم تأثير مقرر "مقدمة في صعوبات التعلم" نمو الاتجاهات الإيجابية للطلبة معلمي التربية الخاصة بكلية التربية جامعة العريش نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم (0.93) وهى قيمة تدل على حجم تأثير كبير مما يشير إلى تحسن أداء أفراد المجموعة التجريبية في القياس البعدي الذي يؤكد على تحقق الفرض الأول للدراسة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من ارتفاع في درجة نمو الاتجاهات الإيجابية لدى أفراد عينة الدراسة من الطلاب معلمي التربية الخاصة نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم في ضوء ممارستهم للجوانب التطبيقية لمقرر"مقدمة في صعوبات التعلم" في أثناء دراستهم بالكلية، إضافة إلى كونهم يمتلكون بعض المعلومات عن فئة الأفراد ذوى صعوبات التعلم وأهميتها من خلال دراستهم بالفرقة الأولى لمقرر"مقدمة في التربية الخاصة" والذي يشتمل على عرض عام لفئات التربية الخاصة وتُعد صعوبات التعلم إحدى هذه الفئات، وأخيراً يمكن عزو هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة من الطلاب معلمي التربية الخاصة قد تقدموا للالتحاق بالجامعة لدراسة فئات التربية الخاصة عن رغبة منهم في الحصول على فرصة عمل للتدريس لهذه الفئات والتي منها فئة الأفراد ذوى صعوبات التعلم.

توصيات ومقترحات: في ضوء نتائج الدراسة يوصى الباحثان بما يلي:

-زيادة الاهتمام بالجانب التطبيقي في تدريس مقررات صعوبات التعلم بأقسام التربية الخاصة بكليات التربية بالجامعات المصرية حتى يكون المقرر أكثر جاذبية لاهتمام الطلاب معلمي التربية الخاصة، وحتى يلمسوا الفائدة من دراسته.

-توفير وتنويع مصادر التعلم لمقرر "مقدمة في صعوبات التعلم" بما يتناسب وقدرات واستعدادات الطلاب معلمي التربية الخاصة، وعدم الاقتصار على الكتاب الجامعي فقط.

- ضرورة استخدام توعية الطلاب معلمي التربية الخاصة بأهمية دراسة صعوبات التعلم كأحد المتطلبات الأساسية لإعدادهم المهني واللازمة لنجاحهم في عملهم كمعلمين في مجال التربية الخاصة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أحمد أحمد عواد (1994). اتجاهات طلاب كلية التربية النوعية نحو المعاقين. المؤتمر الدولي الأول لمركز الإرشاد النفسي - جامعة عين شمس "قضايا ومشكلات الإرشاد النفسي"، في الفترة من 26 – 28 ديسمبر، 2، 535 – 559.
2. حمدي حسن حسانين (1983). دراسة لاتجاهات العاديين نحو المتخلفين عقلياً. المنيا: دار حراء.
3. سُليمان عبد الواحد يوسُف (2012 أ). الإرشاد النفسي التربوي لذوى صعوبات التعلم. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
4. سُليمان عبد الواحد يوسُف (2012 ب). الأسس النيوروسيكولوجية للعمليات المعرفية وما وراء المعرفية وتطبيقاتها فى مجال صعوبات التعلم. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
5. سُليمان عبد الواحد يوسف (2013 أ). الاتجاهات الحديثة في صعوبات التعلم النوعية. عمَان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
6. سُليمان عبد الواحد يوسُف (2014). الكفاءة الاجتماعية الانفعالية مدخل لخفض التنمر المدرسي لدى عينة من التلاميذ ذوى صعوبات التعلم الاجتماعية والانفعالية بالمرحلة الإعدادية في ضوء نظرية التعلم القائم على المخ الإنساني. مجلة دراسات عربية فى التربية وعلم النفس، 47، 1، 145 – 186.
7. سُليمان عبد الواحد يوسُف (2015). اتجاهات معلمات رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية نحو الأطفال المعرضين لخطر صعوبات التعلم وعلاقتها بالسيادة النصفية للمخ. مجلة التربية الخاصة والتأهيل، 2 (6)، 113 – 138.
8. عبد العزيز السيد الشخص (1987). أثر مقرر التربية الخاصة في تغيير اتجاهات بعض طلاب كلية التربية نحو المعوقين. الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، 13، القاهرة: دار الفكر العربي، 407 – 462.
9. عبد العزيز مصطفى السرطاوي (1987). اتجاهات طلاب كلية التربية بجامعة الملك سعود نحو المتخلفين عقلياً. مركز البحوث التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
10. عبد المجيد نشواتى (2012). علم النفس التربوي. بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.

11.عبد المطلب أمين القريطي (1992). دراسة لاتجاهات طلاب الجامعة نحو المعوقين وعلاقتها ببعض المتغيرات. المؤتمر الثامن لعلم النفس في مصر، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 263 – 290.

12.عبد المطلب أمين القريطي (1993). اتجاهات طلاب كلية التربية نحو المعوقين. مجلة معوقات الطفولة، جامعة الأزهر، 2، 103 – 141.

13.على ماهر خطاب (2008). القياس والتقويم فى العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية (ط7). القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

14.على ماهر خطاب (2009): الإحصاء الاستدلالي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

15.محمد السيد عبد الرحيم (2007). بعض أبعاد الصحة النفسية لطلاب كلية التربية وعلاقتها باتجاهاتهم نحو ذوي التخلف العقلي. المؤتمر السنوي الرابع عشر لمركز الإرشاد النفسي - جامعة عين شمس "الإرشاد النفسي من أجل التنمية في ظل الجودة الشاملة (توجهات مستقبلية)"، في الفترة من 8 – 9 ديسمبر، 1، 203 – 242.

16.محمد عبد المؤمن حسين، وأحمد عبد اللطيف عبادة (1993). اتجاهات طلاب مرحلة التعليم الجامعي نحو المتخلفين عقلياً "دراسة تحليلية في ضوء الجنس والجنسية والتخصص والمرحلة العمرية". مجلة معوقات الطفولة، جامعة الأزهر، 2، 75 – 102.

17.نهى يوسف اللحامي (1989). دراسة اتجاهات عينة من المجتمع نحو المتخلفين عقلياً. مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، 4، 73 – 94.

18.وداد عبد السميع نور الدين (2011). اتجاهات طلاب جامعة الملك عبد العزيز بجدة نحو بعض قضايا البيئة "دراسة تشخيصية". مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 5 (4)، 585 – 613.

ثانياً: المراجع الأجنبية

19.Harth, R. (1971). Attitudes toward minority groups as a construct in assessing attitudes toward the mentally retard. *Education and Training of the Mentally Retarded*, 6, 142 – 147.

20.Morris, J. R. (1984). Attitudes of university students toward persons with specific handicaps. *EDRS Price-MFO1/PCO1 Plus Postage*, 737 – 739.

21.Stovall, C., Sedlack., & William. (1982). Attitudes of male and female university students toward students with different physical disabilities. *EDRS Price-MFO1/PCO1 Plus Postage*, 10, 81.

ملحق (1) قائمة بأسماء السادة المحكمين ووظائفهم أثناء فترة التحكيم علي أداة الدراسة

م	الاسم[1]	الدرجة العلمية
1	أ.د/ حسن أحمد علام	أستاذ علم النفس التربوي وعميد كلية التربية – جامعة أسوان.
2	أ.د/ عبد الناصر السيد عامر	أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي – كلية التربية بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس.
3	أ.د/ نجلاء عبد الله الكلية	أستاذ علم النفس التربوي – كلية التربية بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس.
4	أ.م.د/ سيد محمدى صميدة	أستاذ علم النفس التربوي المساعد – كلية التربية – جامعة بنها.
5	أ.م.د/ محمد غازى الدسوقى	أستاذ علم النفس التربوي المساعد – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة.
6	أ.م.د/ محمد كمال أبو الفتوح	أستاذ الصحة النفسية المساعد – كلية التربية – جامعة بنها.
7	أ.م.د/ هشام إبراهيم النرش	أستاذ علم النفس التربوي المساعد – كلية التربية – جامعة بورسعيد.
8	أ.م.د/ وليد السيد خليفة	أستاذ علم النفس التربوي والتربية الخاصة المساعد – كلية التربية بتفهنا الأشراف – جامعة الأزهر الشريف.
9	د/ سامح حسن حرب	مدرس علم النفس التربوي – كلية التربية – جامعة بنها.
10	د/ صباح السيد سعد	مدرس علم النفس التربوي – كلية التربية – جامعة بنها.

[1] تم ترتيب الأسماء وفقاً للترتيب الأبجدي وللدرجة العلمية أيضاً.

ملحق (2) مقياس الاتجاهات نحو الأفراد ذوى صعوبات التعلم

إعداد

الدكتور/ سُليمان عبد الواحد يوسُف الدكتورة/ أمل محمد غنايم

بيانات عامة:

الاسم :	الكلية: ....
الشعبة:	الفرقة: ....

تعليمات تطبيق المقياس:

عزيزي الطالب المعلم/ الطالبة المعلمة:

يعرض عليك فيما يلي مجموعة من العبارات تدور حول اتجاهك نحو التلاميذ الأفراد صعوبات التعلم. من فضلك، بعد قراءة كل عبارة جيداً، ضع علامة (√) أمام أحد الخيارات الثلاثة التي تري أنها تنطبق عليك، ولا تضع أكثر من علامة أمام العبارة الواحدة. ولاحظ أنه لا توجد استجابات صحيحة وأخرى خاطئة؛ ولكن اجعل استجابتك صادقة ومعبرة عن شخصيتك الحقيقية.

مع العلم بأن جميع استجاباتك سوف تكون سرية ولن يطّلع عليها أحد، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

والباحثان إذ يشكرا لك حسن تعاونك ومشاركتك.

م	العبـــارات	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
1	يتصف الأفراد ذوى صعوبات التعلم بالذكاء مثل أقرانهم.			
2	لا يضايقني وجود متعلم في فصلى ذا صعوبات تعلم.			
3	لا يصلح ذا صعوبات التعلم أن يصبح معلماً فى المستقبل.			
4	أشجع الأطفال الآخرين على اللعب مع ذا صعوبة التعلم.			
5	لا أمانع في تقديم الرعاية الجسمية والنفسية المناسبة لفرد ذا صعوبة تعلم.			
6	ليس لدى مانع أن يصادق إخوتي طفلاً ذا صعوبة تعلم.			
7	أعارض زواج أحد أصدقائي من ذوى صعوبات التعلم.			
8	ينبغي أن يكون هناك مدرسة خاصة لذوى صعوبات التعلم.			
9	لا أمانع في التدريس لفصل فيه أطفال ذوى صعوبات تعلم.			

م	العبـــارات	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
10	لا يُعد المعلم مسئولا عن حدوث تأخر أكاديمي للطفل ذا صعوبة التعلم أثناء تواجده بالروضة.			
11	من السهل التدريس للأطفال المتأخرين دراسياً أو بطيئي التعلم عن الأطفال ذوى صعوبات التعلم			
12	أنا على استعداد تقديم المساعدة الأكاديمية للطفل ذا صعوبة التعلم داخل حجرة الدراسة.			
13	يمكن أن يكون الطفل ذا صعوبة التعلم موهوباً أو متفوق.			
14	يستطيع الأطفال ذوى صعوبات التعلم أن يعيشوا حياة طبيعية.			
15	أشعر بالضيق أثناء تواجدي قريب من طفل ذا صعوبة تعلم.			
16	أشعر بالخجل إذا كان أحد أفراد أسرتي يعانى من صعوبات التعلم.			
17	لا أحب التواجد بمفردي مع طفل يعانى من صعوبات تعلم.			
18	أشعر بالحزم من أجل الأطفال ذوى صعوبات التعلم.			
19	الطفل ذا صعوبة التعلم لديه القدرة على تدبير أمور حياته.			
20	ينبغي أن يتوقع الوالدان القليل من ابنهما ذا صعوبة التعلم.			
21	يجب عزل الطفل الذي يعانى من صعوبات التعلم.			
22	لا أرغب في العمل مع طفل ذا صعوبة تعلم.			
23	يجب ألا يُنجب الأطفال ذوى صعوبات التعلم في المستقبل.			
24	أتجنب التواجد مع الطفل ذا صعوبة التعلم في المدرسة.			
25	معاناة الطفل من صعوبات التعلم أمر مخجل.			
26	المساهمة في إنشاء جمعية لتربية ورعاية الأطفال ذوى صعوبات التعلم واجب إنساني.			
27	ذوى صعوبات التعلم لهم نفس الحقوق كباقي الأفراد.			
28	إذا كنت رئيس عمل لا أمانع في تقديم وظيفة لشخص كان يعانى من صعوبات التعلم.			
29	يمثل الأطفال ذوى صعوبات التعلم خطراً على الآخرين.			
30	دراستي لحالة متعلم ذا صعوبة تعلم تمثل لي خبرة مؤلمة.			

فعالية استخدام إستراتيجية حل المشكلات لتجاوز صعوبات تعلم الحساب لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي

The Effectiveness of Using problem solving strategy in Overcoming of Mathematics Difficulties in Fourth Year Primary Students.

د. مصطفاي بوعناني-جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة – الجزائر

ملخص: هدف البحث إلى التعرف على فعالية إستراتيجية حل المشكلات لتجاوز صعوبات تعلم الحساب لدى التلاميذ المرحلة الابتدائية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهجين المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التجريبي، تكونت عينة الدراسة بعد الفرز والتشخيص من (60) تلميذ و تلميذة من مستوى السنة الرابعة ابتدائي، تم اختيارهم بطريقة عشوائية ،تم تقسيمهم إلى مجموعتين متكافئتين ضابطة و عددها (30) تلميذ وتلميذة والثانية تجريبية وعددها (30) تلميذ و تلميذة ،واستخدم الباحث لتحقيق أهداف الدراسة اختبارًا(تشخيصي /تحصيلي)، واقتصرت الدراسة على دروس الفصل الأول للموسم الدراسي(2016/2015) من مقرر الرياضيات للسنة الرابعة، وبعد المعالجة الإحصائية أسفرت الدراسة على النتائج الآتية:

توجد فروق بين متوسط درجات أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة على الاختبار التحصيلي القبلي والبعدي في الحساب (الرياضيات) تعزى للطريقة، والتفاعل بين المجموعة والجنس.

حقق توظيف إستراتيجية حل المشكلات فعالية عالية من خلال نسبة الكسب المحققة لبلاك في الحد من صعوبات تعلم الحساب (الرياضيات) من خلال تحسن نتائج التلاميذ في الاختبار البعدي.

الكلمات المفتاحية: الفعالية،إستراتيجية حل المشكلات، صعوبات تعلم الحساب.

Abstract:The current study attempted to investigate the effectiveness of problem solving strategy in reducing the difficulties of learning mathematics in the primary school among pupils. The study sample consisted of (60) pupils from the fourth year primary level. The sample was divided equally into 2 groups: a control group composed of (30) boys and girls, and an experimental group consisted of (30) boys and girls. The study was limited to the first semester of the academic year (2015/2016) of the mathematics course for the fourth year primary level. After the statistical treatment of the hypotheses, the study resulted in the followings:

There are differences between the average grades of the pilot groups and personnel officer on the achievement test and tribal post at math (mathematics) due to the way, the interaction between the Group and sex.

Achieved employing highly effective problem solving strategy in reducing the difficulties in learning mathematics through improved results of pupils in the test post.

Keywords: effective, problem solving strategy, difficulties in learning mathematics

مقدمة:

تعتبر الصعوبة في تعلم الحساب من أشكال الصعوبات التعليمية الشائعة بين ذوي صعوبات التعّلم حيث لا يستطيع التلميذ أن يميز بين الأرقام أو الرموز أو التفريق بين إشارات الضرب، الجمع،الطرح، القسمة، فيخلط بينها و هي أهم مشكل يواجه التلميذ في الدراسة، وقد تعزى هذه الصعوبة لمجموعة من الأسباب كطبيعة المادة،أو لنفور التلميذ منها نتيجة اعتمادها على الأرقام والحساب، أو للطريقة التي يدرس بها المعلم هذه المادة، أو لغياب بعض التقنيات الحديثة في تعليم هذه المادة، وقد تكون أيضا أساليب التدريس التي يستخدمها المعلم في تدريس الرياضيات، وافتقارها للتفاعل بين المعلم والمتعلم سببا في بروز النظرة الجامدة نحو الرياضيات،كما" تشير الدراسات الحديثة أن نسبة لا تقل عن (06%) من الأطفال ذوي صعوبات التعلم بالمرحلة الابتدائية يعانون من صعوبات تعلم الرياضيات"(أمينة إبراهيم شلبي،2009 ص2691)، وقد حدد NCTM "معايير ومبادئ الرياضيات في عام (2000) واعتبر أن حل المشكلات هو أحد معايير العمليات في مادة الرياضيات، إذ لحل المشكلات أهمية في حياة المتعلم وفي زيادة تحصيله العلمي و جعله منظم التفكير والعمل وباعتبار المعرفة التي يتحصل عليها الفرد من خلال برنامج أو منهاج مدرسي قصد تكيفه مع الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه، الذي يقيمه من خلال مستوى محدد من الأداء الكفاءة" (نوة زمرة،2015، ص02).

تعتبر الباحثة نيلي (NELLY,2006) أنه أصبح من الضروري التدخل وإيجاد استراتيجيات جديدة وأساليب علمية، ومنها أسلوب حل المشكلات ضمن طرق تدريس مادة الحساب، في محاولة لتجاوز الصعوبات التي تواجه التلاميذ في تعلم في الحساب، وهذا ما حولنا داسته في بحثنا على افتراض أن استخدام طريقة حل المشكلات لها أثر في الحد من صعوبات تعلم الحساب لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

مشكلة الدراسة:

تأتي أهمية حل المشكلات في الرياضيات المدرسية من كونها الهدف الأخير النتاج الأخير لعملية التعليم والتعلم "فالمعارف والمهارات والمفاهيم والتعميمات الرياضية بل وكل الموضوعات المدرسية الأخرى ليست هدفا في حد ذاته إنما هي وسائل وأدوات تساعد الفرد على حل مشكلاته الحقيقة بالإضافة إلى ذلك فان حل المشكلات هو الطريق الطبيعي لممارسة التفكير بوجه عام فليس هناك رياضيات بدون تفكير وليس هناك تفكير بدون مشكلات"(تركي السلمي،2013، ص02)، أجريت العديد من الدراسات التربوية والتي أراد أصحابها التأكيد على ضرورة الاعتماد على الطرق التربوية الحديثة في التدريس، أو ما يعرف بالتدريس الفعال بكل أشكاله لما له من أثر إيجابي على تحصيل التلاميذ إذا ما قورن بالتعلم الكلاسيكي الذي يعتمد على الإلقاء، "فنجد أن الطلاب يحصلون على قدر أكبر من المعلومات ويحتفظون بها لفترة أكبر،كما تشير التجارب إلى أن إخضاع البرامج التربوية لهذه الاستراتيجيات يستثير الطالب ويحفزه على التجريب والاستكشاف من دون الخوف من الإخفاق والإحباط"(خليدة مهرية،2016، ص126)، وهذا ما ساقنا إلى طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما فعالية استخدام طريقة حل المشكلات في تجاوز صعوبات تعلم الحساب لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية؟.

والذي تفرعت عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

هل توجد فروق بين متوسط درجات أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة على الاختبار التحصيلي القبلي والبعدي في الحساب تعزى للطريقة، والتفاعل بين المجموعة والجنس؟.

هل يحقق استخدام إستراتيجية حل المشكلات فعالية في تجاوز صعوبات تعلم الحساب لدى تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي حسب نسبة الكسب المحقق لبلاك؟.

فرضيات الدراسة:

توجد فروق بين متوسط درجات أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة على الاختبار التحصيلي القبلي والبعدي في الحساب تعزى للطريقة ، والتفاعل بين المجموعة والجنس.

يحقق استخدام إستراتيجية حل المشكلات فعالية في تجاوز صعوبات تعلم الحساب لدى تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي حسب نسبة الكسب المحقق لبلاك.

تحديد مصطلحات الدراسة:

الفعالية: يعرفها اصطلاحا بأنها "مدى الأثر الذي يمكن أن تحدثه المعالجة التجريبية باعتبارها متغيرا مستقلا في أحد المتغيرات التابعة، كما تعرف بأنها مدى أثر عامل أو بعض العوامل المستقلة على عامل أو بعض العوامل، ويتم تحديد هذا الأثر إحصائيا عن طريق مربع ايتا"(حسن شحاتة، زينب النجار،2003، ص230).

ويعرفها الباحث إجرائيا بأنها التأثير الذي تحدثه استخدام إستراتيجية حل المشكلات في تجاوز بعض صعوبات تعلم الحساب عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي، وتقاس الفعالية إجرائيا في هذه الدراسة من خلال النتائج التي نحصل عليها بحساب نسبة الكسب المعدل لبلاك،والتي تقع في المدى(1 الى2).

إستراتيجية حل المشكلات: هي عبارة عن أسلوب تتم فيه عملية التعلم عن طريق إثارة مشكلة تدفع المتعلم إلى التفكير والتأمل والدراسة والبحث والعمل للتوصل إلى الحل المناسب عن طريق ما يكتسبه من خبرات سابقة(خليدة مهرية، 2016، ص130).

ويعرفها الباحث إجرائيا: بأنها المجموع النهائي الذي يحصل عليه تلميذ السنة الرابعة ابتدائي على مقياس مهارة حل المشكلات المستعمل في الدراسة.

صعوبات تعلم الحساب: صعوبة تعلم الجداول الحسابية، و إجراء العمليات مثل :الجمع و الطرح والضرب والقسمة، أو عدم القدرة على تكوين مفهوم العدد وقراءة وكتابة الأعداد بطريقة صحيحة ."نجية آيت يحي، 2009، ص73).

ويعرفها الباحث إجرائيا بأنها :الصعوبة المرتبطة بإجراء العمليات الحسابية المتمثلة في الجمع،الضرب،الطرح فهم الإشارات والرموز الرياضية، العمليات المرتبطة بالقياس،التعرف على الأشكال الهندسية وإدراك خواصها حسب ما تضمنه المقرر الدراسي في السنة الرابعة ابتدائي لمادة الرياضيات للفصل الأول من السنة الدراسية (2016/2015)، بحيث نعتبر كل تلميذ تحصل على معدل اقل أو يساوي (04 من10) في الاختبار التحصيل

(محكي المرجع) في مادة الرياضيات على أنه من ذوي صعوبات التعلم في الحساب (الرياضيات).

واستخدم الباحث في أغلب الأحيان مصطلح الحساب كمرادف للرياضيات لأن رياضيات المرحلة الابتدائية يغلب عليها الحساب.

أهداف الدراسة:

-إمكانية توظيف إستراتيجية حل المشكلات في تجاوز صعوبات تعلم الحساب لدى تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي.

-التعرف عن مستوى توظيف الأستاذ لهذه الإستراتيجية وتوجيه التلاميذ نحو استخدامها.

- معرفة مهارات حل المشكلات لدى تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي ذوي صعوبات تعلم الحساب (الرياضيات).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا الإطار النظري:

بالرغم من تطور طرق التدريس القائمة علي تنمية التفكير، وقدرة التلاميذ علي كيفية التوصل إلى المعرفة العلمية من خلال البحث والتحري والاستقصاء وإجراء التجارب وتنفيذ الأنشطة المختلفة، نجد أن طرق تدريسنا ومناهجنا الدراسية لا تزال تركز علي المعلومات وتلقينها وتقديمها بكم هائل دون التركيز علي تنمية التفكير،واعتبر جون ديوي" أن أسلوب حل المشكلات ضرورة من ضرورات الحياة، ولا بد من الأخذ به أسلوباً لتلك الحياة، إن التدريب على ذلك واكتسابه هي مهام تقع على عاتق التربية"(يسرى أحمد أبو جويعد،2002، ص48).

وللتأكيد على أهمية حل المشكلات، فقد بدأت مناهج الرياضيات في بعض الدول تتجه ليس فقط إلى التأكيد على تعليم مهارة حل المشكلات، بل أيضا إلى التأكيد على تعليم الرياضيات نفسها من خلال حل المشكلات(محمد أحمد الخطيب،2006، ص134)0

يستخدم مفهوم حل المشكلات "في مراجع علم النفس بمعنى السلوكات والعمليات الفكرية الموجهة لأداء مهمة ذات متطلبات عقلية معرفية، وقد تكون المهمَّةُ حلَّ مسألة حسابية، أو كتابةَ قصيدة شعرية أو البحثَ عن وظيفة، أو تصميمَ تجربة علمية (DALONGEVILLE A., HUBER M.,2000,p35)

ويعرِّف الباحثانِ كروليك ورودنيك (Krulih & Rudnick, 1980) مفهومَ" حل المشكلات بأنه عملية تفكيرية يستخدم الفرد فيها ما لديه من معارف مكتسبة سابقة ومهارات؛ من أجل الاستجابة لمتطلبات موقف ليس مألوفًا له، وتكون الاستجابة بمباشرة عمل ما يستهدف حلَّ التناقض أو اللبس أو الغموض الذي يتضمنه الموقف، وقد يكون التناقض على شكل افتقارٍ للترابط المنطقي بين أجزائه، أو وجود فجوة أو خلل في مكوناته (فتحي جروان، 1999، ص96).

ويرى شنك(Schunk, 1991) أن تعبير" حل المشكلات "يشير إلى مجهودات الناس لبلوغ هدف ليس لديهم حل جاهز لتحقيقه".

إستراتيجيات حل المشكلات:

توصَّل عدد من الباحثين إلى تحديد بعض الخطوات العامة التي يمكن استخدامها في حل المشكلات بطريقة فعالة ومنظمة، وقد كان للدراسات التي استهدفت ملاحظة سلوكات الخبراء في حل المشكلات وتحليل أساليبهم - أثرٌ كبير في تأكيد المنحى التعليمي المنهجي لإستراتيجيات حل المشكلات.

وبغضِّ النظر عن حقل التخصص أو المادة الدراسية التي تقع فيها المشكلة، فإننا نقترح عددًا من الخطوات التي يمكن إتباعها عند مواجهة موقف المشكلة، لخصها دونالد جونسون(Donald Johnson) في ثلاثة خطوات هي:

تحليل المشكلة والتعرف إلى العلاقات التي تحتويها.

استخراج المعلومات المتصلة بالمشكلة والتوسع في تناول ذات الوظيفة منها في حل المشكلة.

استخلاص المعلومات الأكثر وظيفية في حل المشكلة (عماد شبير،2011، ص35).

واقترح ستيرنبرغ (Sternberg, 1992) إستراتيجية لحل المشكلات بعنوان" حلقة التفكير"، تقوم على أساس أن التفكير الصحيح لحل المشكلات ليس تفكيرًا خطيًّا أو لوغاريتيميًّا باتجاه واحد، بل هو تفكير دائري تتواصل حلقاته أثناء حل المشكلة وبعد حلِّها في اتجاهين؛ لأن التوصل إلى حل المشكلة قد يؤدي إلى بداية مشكلة جديدة أو عدة مشكلات، وتتألف إستراتيجية" حلقة التفكير "من الخطوات الآتية (وائل علي،2004 ، ص225 - 227):

الإحساس بوجود المشكلة.

تحديد طبيعة المشكلة بوضوح والتعرف على أسبابها.

تحديد متطلبات حل المشكلة، وخاصة الموارد من حيث الوقت، والمال، والتزام ذوي العَلاقة بالمشكلة ودعمهم.

وضع خطة لحل المشكلة.

بَدْء تنفيذ الخطة.

متابعة عملية التنفيذ بصورة منظمة ومستمرة.

مراجعة الخطة وتعديلها أو تنقيحها في ضوء التغذية الراجعة أثناء التنفيذ.

تقييم حل المشكلة، والاستعداد لمواجهة أي مشكلات مستقبلية تنجُمُ عن الحل الذي تم التوصل إليه.

وقد عرض الباحث هايس(Hayes, 1981) بعض الخطوات لتعليم إستراتيجية حل المشكلات بصورة مباشرة على النحو الآتي (JONNAERT P., VANDER C. 1999,p51):

تحديد المشكلة، ويتضمن المهمات الآتية:

التعرف على نص المشكلة، أو إيجاد موقع المشكلة في البيانات المعطاة أو في الموقف المطروح.

تحديد عناصر الهدف أو الغاية المرغوبة، والحالة الراهنة، والعقبات الفاصلة بينهما.

تحديد العناصر الجدلية أو العناصر المسبِّبة للعقبات.

تحديد المشكلات الأساسية والثانوية.

مميزات أسلوب حل المشكلات(عماد شبير،2011، ص32):

يثير اهتمام التلاميذ، لأنه يعمل على خلق حيرة، مما يزيد من دافعيتهم على حل المشكلة.

يساعد على اكتساب التلاميذ المهارات العقلية، مثل الملاحظة، ووضع الفروض، وتصميم وإجراء التجارب والوصول إلى الاستنتاجات والتعميمات.

يتميز بالمرونة، لأن الخطوات المستخدمة قابلة للتكيف.

يمكن استخدام هذا الأسلوب في الكثير من المواقف خارج المدرسة، وبذلك يمكن أن يستفيد التلميذ مما سبق تعلمه في المدرسة، وتطبيقه في المجالات المختلفة في الحياة.

يساعد التلاميذ في الاعتماد على النفس، وتحمل المسؤولية.

يساعد التلاميذ على استخدام مصادر مختلفة للتعلم، وعدم الاعتماد على الكتاب المدرسي، على أنه وسيلة وحيدة للتعلم.

ويرى الباحث(مصعب علوان،1999، ص39-40)، أنه لكي يوظف المعلم إستراتيجية حل المشكلات بأحسن الطرق عليه أن يكون قادراً على حل المشكلات مراعياً الشروط التالية:

يعرف المبادئ والأسس الاستراتيجيات اللازمة لذلك فإن فاقد الشيء لا يعطيه.

اكتساب المعلم القدرة على تحديد الأهداف التعليمية لكل خطوة من خطوات البحث.

أن تكون المشكلة من النوع الذي يستثير التلميذ، ويتحداه خارج غرفة الصف و ينبغي أن تكون من النوع الذي يستثنى التلقين أسلوباً لحلها.

استخدام المعلم طريقة مناسبة لتقويم تعلم التلاميذ أسلوب حل المشكلات.

التأكد من المتطلبات الأساسية لحل المشكلات قبل الشروع في تعلمها.

تنظيم الموقف التعليمي لتوفير التدريب المناسب ولا يمكن تعلم حل المشكلات عن طريق المحاضرة و الإلقاء.

توفير التبصير النظرة الجشطالتية للمشكلة، وإلا فإن التلميذ لن يستطيع إدراك الحل إلا بصعوبة.

توافر المواد الأدوات اللازمة للحل في الموقف حتى يستطيع التلاميذ استخدامها.

التوجيه والإرشاد على شكل تلميحات مساعدة على الحل.

يجعل العمل الجماعي حل المشكلات عملاً ممتعاً و يؤدي إلى حلول متنوعة وفعالة.

ثانيا الدراسات السابقة:

دراسة فخرية أبو خليف(200): والتي هدفت إلى الوقوف على فاعلية طريقة حل المشكلات على الاكتشاف الإبداعي والتحصيل الدراسي وتنمية التفكير الإبداعي، واستخدمت الباحثة المنهج الشبه التجريبي وطبقت دراستها في مجال علم الأحياء على عينة من طلاب الطور الثانوي بجمهورية مصر العربية، حيث أسفرت نتائج الدراسة عن فاعلية طريقة حل المشكلات في تنمية الاكتشاف الإبداعي والتحصيل الدراسي والتفكير الإبداعي(ثناء محمد احمد ياسين، 2013، ص92).

دراسة خالد الحذيفي(2003): والذي هدف من خلال دراسته إلى معرفة أثر إستراتيجية التعليم المتمركز على المشكلة في تنمية التحصيل الدراسي والاتجاه نحو مادة العلوم، شملت

عينة الدراسة (147) طالبة من طالبات الصف الثاني المتوسط، أسفرت نتائجها على أن إستراتيجية حل المشكلات تسهم في تنمية التحصيل الدراسي، والاتجاه نحو العلوم لطالبات الصف الثاني المتوسط في مادة العلوم أكثر من الطريقة التقليدية .

دراسة محمد أحمد الخطيب(2006): حيث هدفت الدراسة إلى تقصي أثر استخدام إستراتيجية تدريسية قائمة على حل المشكلات في تنمية التفكير الرياضي والاتجاهات نحو الرياضيات لدى طلاب الصف السابع الأساسي في الأردن. واستخدم الباحث المنهج التجريبي في الدراسة ، وتكونت عينة الدراسة من (104) طلاب من طلاب الصف السابع الأساسي، وقد أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بالتفكير الرياضي تفوق طلاب المجموعة التجريبية على طلاب المجموعة الضابطة وأظهرت أيضا أن اتجاهات طلاب المجموعة التجريبية كانت أفضل وأعلى من اتجاهات أقرانهم من المجموعة الضابطة الذين درسوا بالطريقة الاعتيادية.

دراسة تيسير القيسي(2007):هدف من خلالها إلى معرفة أثر إستراتيجية حل المشكلات في التحصيل والتفكير الرياضي لدى طلبة المرحلة الأساسية في الأردن ، واتبعت الدراسة المنهج التجريبي ، وتكونت العينة من (68) طالباً وزعوا عشوائيا إلى مجموعتين تجريبية(35) طالبا، وضابطة (33) طالبا درستا باستخدام إستراتيجية حل المشكلات والطريقة الاعتيادية على الترتيب ومن النتائج التي توصلت الدراسة إليها وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية التي درست باستخدام إستراتيجية حل المشكلة ومتوسط المجموعة الضابطة التي درست بالطريقة الاعتيادية في التحصيل في الرياضيات وذلك لصالح بين متوسط المجموعة، وكذلك يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى درجات المجموعة التجريبية التي درست باستخدام إستراتيجية حل المشكلة ومتوسط درجات المجموعة الضابطة التي درست بالطريقة الاعتيادية في اختبار التفكير الرياضي الكلي وعلى كل مجال من مجالاته لصالح المجموعة التجريبية

دراسة عماد شبير(2011):هدفت الدراسة إلى معرفة أثر إستراتيجية حل المشكلات في علاج صعوبات تعلم الرياضيات لدى طلبة الصف الثامن الأساسي، ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهجين(المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج شبه التجريبي)، وتكونت عينة الدراسة من (613) طالباً وطالبة اختيروا عشوائيا من طلبة الصف الثامن الأساسي بالإضافة إلى (139) طالباً وطالبة من طلبة الصف الثامن الأساسي اختيروا عشوائيا قسموا لمجموعتين إحداهما كونت المجموعة التجريبية وتكونت من (69) طالباً وطالبة، والأخرى المجموعة الضابطة وتكونت من (70) طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية الذين درسوا بإستراتيجية حل المشكلات، وأقرانهم طلاب المجموعة الضابطة الذين درسوا بالطريقة التقليدية في اختبار صعوبات تعلم الرياضيات البعدي ولصالح طلاب المجموعة التجريبية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها وظفت إستراتيجية حل المشكلات في علاج صعوبات تعلم الرياضيات لدى التلاميذ مثلما كشفت عليه معظم الدراسات السابقة التي تم التطرق له والتي أشارت إلى فاعلية إستراتيجية حل المشكلات في تحسين تحصيل الطلبة في الموضوعات الدراسية المختلفة مقارنة بالطريقة التقليدية، وهو ما يتفق مع الدراسة الحالية،كما استفاد الباحث من هذه الدراسات في معرفة كيفية الكشف عن صعوبات التعلم لدى الطلبة،إضافة إلى معرفة طريقة اختيار عينة للدراسة ،والاطلاع على الخطوات والإجراءات التي اتبعتها تلك الدراسات وكيفية تصميم أداة الدراسة.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة كلا من المنهج الوصفي والمنهج التجريبي،.حيث اتبع الباحث تصميما تجريبيا قائما على مجموعتين متكافئتان احدهما تجريبية و أخرى ضابطة.

مجتمع الدراسة وعينتها: يتمثل مجتمع الدراسة في التلاميذ ذوي صعوبات التعلم الذين لديهم صعوبات في تعلم الحساب (الرياضيات) في أقسام السنة الرابعة ابتدائي في مدينة سعيدة.

عينة الدراسة الأساسية: تكونت عينة الدراسة قبل عمليتي الفرز والتشخيص من (120) تلميذ وتلميذة من أقسام السنة الرابعة ابتدائي، والذين تم تشخيصهم من طرف المعلمين على أنهم من ذوي صعوبات تعلم الحساب بناء على استبيان تشخيص صعوبات تعلم الحساب، وبعد القيام بعملية الفرز والتشخيص لأفراد العينة تكونت العينة النهائية من (60) تلميذ وتلميذة، تم توزيع أفراد العينة إلى مجموعتين متكافئتين مجموعة تجريبية عدد أفرادها (30) تلميذ وتلميذة، ومجموعة ضابطة وعدد افردها (30) تلميذ

أدوات الدراسة: تم إستخدام الأدوات التالية:

اختبار الذكاء المصور لأحمد زكي صالح(1978): قام الباحث في الدراسة الحالية من إعادة حساب ثبات وصدق الاختبار عن طريق إعادة تطبيق الاختبار على عينة مكونة من (20) تلميذ وتلميذة، بعد مرور(02) أسبوعين عن التطبيق الأول، وتم حساب الثبات بواسطة معادلة سبيرمان براون، والتي بلغت قيمتها (0.93) وبدرجة صدق قدرت بـ (0.96) وهي قيم عالية تشير إلى أن الاختبار يتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق

استبيان تشخيص صعوبات تعلم الرياضيات: قام الباحث بتصميم استبيان تشخيصي لصعوبات تعلم الحساب لدى التلاميذ بالرجوع إلى عدد من الدراسات السابقة، تم التأكد من خصائصه السيكومترية من خلال حساب معاملي الصدق والثبات لفقرات الاستبيان بواسطة معادلة ألفا كرونباخ، والتي قدرت قيمتها بـ(0.89) وقيمة عالية تشير إلى أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

بطاقة ملاحظة ورصد لأخطاء الحساب: تم تصميم بطاقة للملاحظة ورصد الأخطاء المرتكبة من طرف التلاميذ في الحساب، تم حساب معاملات الصدق الداخلي لفقرات البطاقة (صدق الاتساق الداخلي) وذلك بحساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson) بين الفقرات حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.91-0.38) وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.01)، مما يبين أن الأداة على درجة عالية من الصدق تجعلها قابلة للتطبيق بكل

ثقة.أما معامل الثبات تم حسابه بحساب قيم معامل ألفا كرونباخ الذي بلغت قيمته(0.91) وهي قيم مرتفعة تشير إلى أن بطاقة الملاحظة والرصد لأخطاء الحساب على درجة عالية من الثبات،

اختبار تحصيلي في مادة الرياضيات للقياس البعدي (إعداد الباحث): تم تصميم اختبار تحصيلي مكون من تمارين على شكل أسئلة تغطي معظم الدروس التي تلقاها التلاميذ خلال الفصل الأول، تم حساب ثبات الاختبار بطريقة إعادة تطبيق الاختبار، وذلك على عينة مكونة من (15) تلميذ وتلميذة من تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي ذوي صعوبات التعلم في الحساب، ثم أعيد هذا التطبيق بعد أسبوعين من تاريخ التطبيق الأول وكانت النتائج، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني (0.81) بالنسبة لمعامل ارتباط بيرسون (Pearson)، وهي قيمة مرتفعة تؤكد على ثبات الاختبار.

إستراتيجية حل المشكلات: قام الباحث بإعداد دليل للمعلم ليسترشد به في تدريس مادة الحساب باستخدام إستراتيجية حل المشكلات، حيث يشتمل هذا الدليل على مقدمة، وبيان دور المعلم في التدريس بإستراتيجية حل المشكلات، والخطة الزمنية لشرح دروس الوحدة، والأهداف الخاصة بالوحدة ، تحضير دروس الوحدة بواسطة إستراتيجية حل المشكلات، حيث قام الباحث بتدريب المعلمين على التدريس بإستراتيجية حل المشكلات حسب دليل المعلم الذي أعده وتسليم كل واحد منهم نسخة من الدليل لتدريس مادة الحساب باستخدام إستراتيجية حل المشكلات.

-طبق الباحث الاختبار قبليا على مجموعات الدراسة للتأكد من تكافؤ المجموعات.

-قام الباحث بتطبيق اختبار بعدي لمعرفة أثر إستراتيجية حل المشكلات في علاج صعوبات تعلم الحساب على المجموعتين الضابطة والتجريبية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(Spss) الإصدار 20، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية(التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وسبيرمان براون، (Spearman-Brown)، وبيرسون (Pearson)، اختبار(ت) للمجموعات المستقلة المجموعات المترابطة لحساب دلالة الفروق، الكشف عن الفعالية بحساب نسب الكسب لبلاك.

عرض ومناقشة النتائج:

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

نص الفرضية الأولى: توجد فروق بين متوسط درجات أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة على الاختبار التحصيلي القبلي والبعدي في الحساب تعزى للطريقة والتفاعل بين المجموعة والجنس.

لاختبار صحة الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات التلاميذ للمجموعتين الضابطة والتجريبية على اختبار التحصيل القبلي والبعدي في الحساب، كما هو مبين في الجدول رقم (01)

جدول رقم (01) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاختبار الحساب القبلي حسب متغيريّ المجموعة والجنس

	الجنس	العدد	*المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري
المجموعة الضابطة	ذكور	07	3,71	1,11
	إناث	23	3,57	0,94
	المجموع	30	3,64	1,02
المجموعة التجريبية	ذكور	10	3,80	1,03
	إناث	20	3,00	1,33
	المجموع	30	3,04	1,18

يتبين من الجدول رقم (01) أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجات أفراد المجموعة الضابطة على الاختبار القبلي قد بلغ (3,64)،حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3,71)، والمتوسط الحسابي للإناث (3,57)، وعلى ما يبدو فان المتوسطات الحسابية للذكور، والإناث متقاربة أما بالنسبة لإفراد المجموعة التجريبية فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمجموعة (3,04)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3,80)، والمتوسط الحسابي للإناث (3,00) حيث تشير هذه المتوسطات أنه لا توجد فروق ظاهرة بين الذكور،والإناث في المجموعة، ومن خلال مقارنة المتوسطات الحسابية الكلية لإفراد المجموعتين الضابطة والتجريبية فانه يتضح لنا أنه لا توجد فروقاً ظاهرة بين متوسطات درجات أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة الذكور والإناث، من حيث التحصيل القبلي،وهذا يدل على تكافئ أفراد المجموعتين في الحساب.قبل الشروع في تطبيق التجربة.

جدول رقم (02) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاختبار الحساب البعدي حسب متغيريّ المجموعة والجنس

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجموعة الضابطة	ذكور	07	3,14	0,69
	إناث	23	4,57	0,66
	المجموع	30	3,85	0,67
المجموعة التجريبية	ذكور	10	6,40	0,84
	إناث	20	5,85	1,30
	المجموع	30	6,12	0,53

تشير المتوسطات الحسابية لاختبار الحساب البعدي حسب الجدول رقم (02) أن هناك فروقاً ظاهرة بين درجات أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة،وأن المتوسطات الحسابية كانت أعلى لدى أفراد المجموعة التجريبية من متوسطات أفراد المجموعة الضابطة في الاختبار البعدي للحساب،كما يلاحظ أيضا وجود فروق بين الذكور والإناث بين المجموعتين الضابطة و التجريبية،وقد زاد متوسط درجات المجموعة التجريبية عن متوسط درجات المجموعة الضابطة على الاختبار البعدي في الحساب بمقدار (2,27) درجة.

ولاختبار دلالة الفروق بين متوسطات درجات الاختبارات البعدية للحساب بين المجموعتين الضابطة والتجريبية تم استخدام تحليل التباين المغاير (ANCOVA) حيث يستخدم هذا الأسلوب الإحصائي لفحص دلالة الفروق البعدية بعد ضبط الفروق القبلية بين المجموعتين الضابطة والتجريبية،والإبقاء على أثر البرنامج التدريبي فقط،واستبعاد الفروق القبلية المحتملة بين درجات المجموعتين التجريبية والضابطة (صباح حسن العنيزات، 2006، ص143)، وتم قياس أثر البرنامج في تحسين مهارة الحساب بشكل عام حسب متغير المجموعة والجنس والتفاعل بينهما. مثلما هو موضح في الجدول رقم (03).

جدول رقم (03) يبين نتائج تحليل التباين المغاير (ANCOVA) لأثر المجموعة والجنس والتفاعل بينهما في مهارة الحساب

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f)	مستوى الدلالة
المتغير المصاحب(الاختبار القبلي)	0,052	1	0,052	0,102	0,751
الأثر التجريبي (المجموعة)	65,371	1	65,371	126,792	0,000
الجنس	4,442	1	4,442	8,616	0,005
المجموعة * الجنس	7,877	1	7,877	15,278	0,000
الخطأ	28,357	55	0,516		
المجموع	1718,000	60			
المجموع المصحح	95,600	59			

a. R deux = ,703 (R deux ajusté = ,682)

تظهر نتائج تحليل التباين المغاير في الجدول رقم (03) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في الدرجة الكلية للحساب لدى التلاميذ ذوي صعوبات التعلم تعزى للطريقة (المجموعة) القائمة على إستراتيجية حل المشكلات،فقد بلغت قيم(f) (126,792)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)،وهذا يشير إلى أن إستراتيجية حل المشكلات كان لها أثر في تنمية التحصيل الدراسي في الحساب لدى أفراد المجموعة التجريبية بشكل ملحوظ مقارنة بأفراد المجموعة الضابطة أي تحسن نتائج تلاميذ المجموعة التجريبية التي تعلم أفرادها بإستراتيجية حل المشكلات مقارنة بالمجموعة الضابطة التي تعلم أفرادها وفق الطريقة التقليدية،وهذا ما تؤكده الفروق الظاهرة في المتوسطات الحسابية للأفراد في المجموعتين التجريبية والضابطة،حيث كانت الفروق لصالح أفراد المجموعة التجريبية،والتي بلغ متوسطها الحسابي (6,12) هو أعلى من المتوسط الحسابي للمجموعة الضابطة المقدر بـ (3,85) بفارق قدر بـ(2,27) درجة وبانحراف معياري قدر بـ(0,14).

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في الدرجة الكلية للحساب لدى التلاميذ ذوي صعوبات التعلم تعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة (f)(8,616) وبينت المتوسطات الحسابية أن هذه الفروق كانت لصالح الذكور،حيث بلغ المتوسط لديهم (6,40)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لدى للإناث (5,85).

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في الدرجة الكلية للحساب بشكل عام لدى التلاميذ ذوي صعوبات التعلم تعزى للتفاعل بين متغيريّ المجموعة (الطريقة) وجنس التلميذ،حيث بلغت قيم (f) (15,278)،وهي دالة إحصائيا عند مستوى (0.05) .

وعلى ضوء هذه النتائج فإننا نقبل بالفرضية التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة في اختبار الحساب القبلي والبعدي تعزى للبرنامج التعليمي والجنس والتفاعل بين المجموعة والجنس.

وقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتُظهر تفوق أفراد المجموعة التجريبية الذين تم تدريسهم باستخدام بإستراتيجية حل المشكلات في الاختبار التحصيلي في الحساب مقارنة مع أفراد المجموعة الضابطة الذين درسوا بالطريقة التقليدية وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات ذات الصلة التي قام بها (أبو خليفة(200)، الحذيفي(2003)، الخطيب(2006)، القيسي(2007)، شبير(2011)، والتي أشارت جميعها إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح أفراد المجموعة التجريبية التي درست باستخدام إستراتيجية حل المشكلات.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

نص الفرضية الثانية: يحقق استخدام إستراتيجية حل المشكلات فعالية في تجاوز صعوبات تعلم الحساب لدى تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي حسب نسبة الكسب المحقق لبلاك.

للتحقق من الفرضية تم حساب نسبة الكسب المعدل لبلاك (Black)، وهذا للتأكد من مدى فعالية إستراتيجية حل المشكلات التي تم تطبيقها مع أفراد المجموعة التجريبية من خلال

نتائج التطبيق القبلي والبعدي للاختبار التحصيلي في الحساب لأفراد المجموعة التجريبية كما هو مبين في الجدول رقم (04).

جدول رقم (04) يبين نسبة الكسب المعدل لبلاك(Black) على ضوء نتائج التطبيق القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في الاختبار التحصيلي للحساب.

التطبيق	المتوسط الحسابي	درجة الاختبار	نسبة الكسب المعدل لبلاك(Blacke)
القبلي	3,70	10	1,41
البعدي	7,77		

حسب المعادلة الآتية:

$$\rho_{Black} = \frac{y-x}{d} + \frac{y-x}{d-x}$$

y= متوسط درجات التلاميذ في الاختبار البعدي

x=متوسط درجات التلاميذ في الاختبار القبلي

d= الدرجة الكلية للاختبار

يتضح من خلال الجدول رقم (04) أن نسبة الكسب المعدل لبلاك (Black) قد بلغت قيمتها (1,41)،وهي قيمة مقبولة لكونها تقع في المدى (1الى 2) الذي حدده بلاك لقياس الفعالية حسب ما أشار إليه (عبد الحفيظ إخلاص وآخرون، 2004، ص236)، وبذلك يتم قبول الفرضية التي نصت على انه يحقق استخدام إستراتيجية حل المشكلات فعالية عالية في علاج صعوبات تعلم الحساب لدى تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي،حيث أن استخدام الطريقة كانت لها فعالية في تحصيل التلاميذ ذوي صعوبات التعلم لمادة الحساب مقارنة بالطرية التقليدية، الشيء الذي يؤكد الأثر الايجابي لاستخدام مثل هذه الإستراتيجية داخل المدارس من طرف المدرسين. وهو ما تعكسه نتائج الاختبار البعدي، فقد أظهرت النتائج أن استخدام استراتيجيات التدريس باستخدام حل المشكلات زادت من تحصيل كل من الذكور والإناث من التلاميذ ذوي صعوبات التعلم، الأمر الذي يعني أنها ساهمت في الرفع من تحصيل أفراد المجموعة التجريبية ذكوراً وإناثاً بالمقارنة مع تحصيل أفراد المجموعة الضابطة (الذكور والإناث) ممن تعلموا بالطريقة التقليدية مهارة الحساب المختلفة، وبالتالي يمكن اعتبار أن إستراتيجية التدريس المقترحة كانت جيدة وذات فعالية، ويعزو الطالب الباحث هذه الفعالية لكون استخدام إستراتيجية حل المشكلات يكتسب الطلبة باستخدام إستراتيجية حل المشكلات طرقاً سليمة في التفكير، ويؤدي إلى تكامل استخدام المعلومات، وإثارة حب الاستطلاع نحو الاكتشاف، كما ينمي قدرة الطلبة على التفكير العلمي، وتفسير البيانات بطريقة منطقية وسليمة، ويعطي الطلبة الثقة في أنفسهم ويجعلهم قادرين على مواجهة المشكلات غير المألوفة التي يتعرضون لها.

الاستنتاج العام:

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا البحث نستخلص أن طريقة التعليم بحل المشكلات – المقاربة بالكفاءات - أظهرت تفوقاً من حيث فاعليتها في تنمية مهارة حل المشكلات على الطريقة العادية في التدريس، وتوافق هذه النتائج ما أشارت إليه الدراسات السابقة التي تم عرضها، وعليه يتضح أن استخدام إستراتيجية حل المشكلات لعلاج صعوبات تعلم الحساب لدى تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي لها اثر ملموس في علاج تلك الصعوبات لديهم بيد أن نجاح أي طريقة تعليمية مرتبط بعدة متغيرات كخصائص الأستاذ وكفاءته وخصائص المتعلم وطبيعة المادة، لكون أن من الأساتذة من لا يتقن ممارسة إستراتيجية حل المشكلات كإستراتيجية تدريسية حديثة أدرجت ضمن الإصلاحات التربوية،أو ما اصطلح على تسميتها بالمقاربة بالكفاءات.فإستراتيجية حل المشكلات يمكن أن توظف من لدن المدرسين لتشجيع التلاميذ على إيجاد الحلول في الرياضيات بأنفسهم عن طريق البحث والتنقيب والتساؤل والتجريب حيث أن نجاح التلاميذ ذوي صعوبات التعلم في الرياضيات في حل المشكلات وتدريبهم عليها سوف يساهم في تجاوز الصعوبات التي تصادفهم في مساهم الدراسي.

الاقتراحات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإننا تقترح بما يلي:

-تدريب الأساتذة على استخدام إستراتيجية حل المشكلات قصد تجاوز صعوبات التعلم في الحساب لدى التلاميذ.

-إجراء دراسات تتضمن برامج مقترحة لعلاج صعوبات تعلم الرياضيات في المراحل الدراسية المختلفة.

- عمل دورات تأهيلية ورش عمل للمعلمين الذين يدرسون مادة الرياضيات وبخاصة هؤلاء المعلمون الذين يدرسونها من تخصصات مختلفة لتنمية المهارات الخاصة بهم في تدريس هذه المادة.

- توظيف إستراتيجية حل المشكلات في علاج صعوبات التعلم لدى التلاميذ في مواد ومستويات دراسية مختلفة.

قائمة المراجع

1. آيت يحي نجية(2009)، دراسة صعوبات الحساب الأخطاء المرتكبة لدى تلاميذ الصف الرابع ابتدائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الأرطوفونيا، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم علم النفس و علوم التربية الأرطوفونيا.
2. تركي بن حميد سعيدان السلمي(2013)، درجة إسهام معلمي الرياضيات في تنمية مهارات حل المشكلة الرياضية لدى طلاب المرحلة الابتدائية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس.
3. جروان فتحي (1999)، تعليم التفكير، مفاهيم وتطبيقات، دار الكاتب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.

4. جويعد يسرى أحمد أبو(2002)، أثر التعلم بأسلوب حل المشكلات في الدراسات الاجتماعية على تحصيل طالبات الصف التاسع الأساسي في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية،جامعة الأزهر، غزة.
5. الحذيفي، خالد(2003)، فاعلية استخدام التعليم المتمركز على المشكلة في اكتساب التحصيل الدراسي والاتجاه نحو مادة العلوم لدى تلميذات المرحلة المتوسطة، دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية، ع 91 ، كلية لتربية، جامعة عين شمس.
6. الخطيب محمد أحمد(2006)، أثر استخدام إستراتيجية تدريسية قائمة على حل المشكلات في تنمية التفكير الرياضي والاتجاهات نحو الرياضيات لدى طلاب الصف السابع الأساسي في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
7. زمرة نوره (2015)، مستوى توظيف إستراتيجية حل المشكلات في حصص الدعم لمادة الرياضيات، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
8. شبير عماد رمضان (2011)، اثر إستراتيجية حل المشكلات في علاج صعوبات تعلم الرياضيات لدى طلبة الصف الثامن الأساسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة،فلسطين، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس.
9. شحاتة حسن، النجار زينب(2003)، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
10.شلبي أمينة إبراهيم (2009)، مدى فعالية استخدام بعض الألعاب التعليمية في التدريس العلاجي لذوي صعوبات تعلم الرياضيات من تلاميذ المرحلة الابتدائية، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
11.عبد الحفيظ إخلاص، باهي مصطفى، النشار عادل(2004)، التحليل الإحصائي في العلوم التربوية نظريات تطبيقات تدريبات، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.
12.علوان مصعب محمد(2009)، تجهيز المعلومات وعلاقتها بالقدرة على حل المشكلات لدى طلبة المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
13.العنيزات صباح حسن حمدان (2006)، فاعلية برنامج تعليمي قائم على نظرية الذكاءات المتعددة في تحسين مهارات القراءة والكتابة لدى الطلبة ذوي صعوبات التعلم، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات التربوية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
14.القيسي تيسير خليل(2007)، فاعلية استخدام إستراتيجية حل المشكلات في التحصيل والتفكير الرياضي لدى طلبة المرحلة الأساسية في الأردن "مجلة العلوم التربوية، ع12، كلية التربية، جامعة قطر.
15.محمد أحمد ياسين ثناء(2013)، فاعلية طريقة حل المشكلات في العلوم التطبيقية على التحصيل الدراسي وتنمية مهارات التفكير الدراسي لدى طالبات الصف الثاني المتوسط بمدينة مكة المكرمة، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، م5، ع1.
16.مهرية خليدة(2016)، مهارات حل المشكلات لدى التلاميذ" دراسة ميدانية بثانوية عبد الرحمان ابن رستم بمدينة تمنراست، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لتامنغست، ع12.
17.وائل عبد الله علي(2004)، أثر استخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة في تحصيل الرياضيات وحل المشكلات لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي، دورية دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية.

المراجع باللغة الأجنبية:

16. LANZA NELLY(2006), Situations-Problèmes en Mathématiques Définition des Exemples de mise en place aux cycles 1 et 2 de l'école primaire, IUFM de bourgogne.
17. DALONGEVILLE A., HUBER M., 2000. (Se) former par les situations-problèmes. Des déstabilisations constructives. Chronique sociale, Lyon.
18. JONNAERT P., VANDER BORGHT C., 1999. Créer des conditions d'apprentissage. Un cadre de référence socioconstructiviste pour une formation didactique des enseignants, De Boeck Université, coll.Perspectives en éducation, Bruxelles.
19. http://www.editions-retz.com/actualites/qu-est-ce-qu-une-situation-probleme.htm

أساليب المعاملة الوالدية وتأثيرها على تصور المراهقين للانحراف

دراسة ميدانية لعينة من المراهقين بمدينة تقرت

Parental Treatment Methods and their Effect on the Adolescents Perception of Delinquency

A field study of a sample adolescents in the city of Touggourt

أ.محفوظ بن زياني -جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر
أ.أمـــــــــال باشـــــي -جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر

ملخص: تناول هذا المقال جانب مهم في الحياة الأسرية في ظل ارتفاع الانحراف في أوساط شريحة المراهقين وفي أشكال مختلفة، حيث يهدف إلى الكشف عن العلاقة بين الوالدين والأبناء المتمثلة من خلال الأساليب التربوية الوالدية، والتي تترجم في القيم التي يكتسبها الأبناء من الوسط الأسري ممثلة بذلك إطارا مرجعيا يحكم تصرفاتهم وينعكس بدوره على سلوكياتهم وتصورهم في بناء شخصياتهم وتشكيل نمط حياتهم، وكذلك إلقاء الضوء على بعض العوامل المؤثرة في المعاملة الوالدية والتي من شأنها أن تساهم في بناء تصورات للمراهقين عن الانحراف.

الكلمات المفتاحية: أساليب المعاملة الوالدية، التصورات الاجتماعية، انحراف المراهقين.

Abstract: This article has dealt with an important side of the family life under the increasing rate of adolescents' deviance in different ways. In which, it aims to reveals the relationship between parents and children through parental educational ways, which are interpreted in the values that children get from their parents. These values are the background of children's behaviors and their supervisions to build their personalities and their lives. The article also has spotted some contributing factories in the parental treatment that can build adolescents' representations about deviance.

Keywords : parental treatment methods, social representations, deviance of adolescents.

مشكلة الدراسة:

نظرا لارتفاع نسبة الانحراف في أوساط شريحة المراهقين وفي أشكال مختلفة حيث أصبحت جرائم السرقة والتعدي على الأشخاص وتعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم لا تقتصر على الكبار فقط بل صارت ترتكب من طرف الأطفال والمراهقين أيضا، وهو الأمر الذي عاد بالضرر على أفراد المجتمع وسلامتهم وأعراضهم وأموالهم وأمنهم وطمأنينتهم، فمثل هذه الجرائم تزعزع أمن البلاد ويخسر بذلك المجتمع خامات بشرية وعقول مبدعة عوض أن تسهم في دفع عجلة التقدم والتطور والرقي إلى الأمام مما يجعلها معطلة لا معطاءة وغير فاعلة.

وفي هذا الإطار تشير إحصائيات تمثل جنوح الأحداث في 23 دولة أوربية خلال عام 2003، إلى أن أكبر عدد للأحداث الجانحين كان في أيرلندا بنسبة 21,20% تليها استونيا بمعدل 19%، ثم فرنسا بنسبة 18,80%، حيث سجلت أقل نسبة في ايطاليا 2.40% (Marine, Boisson,2008, p7-15)، كذلك هو الحال في الدول النامية ولا سميا العربية، حيث تشير الإحصائيات بدولة الكويت والتي جاءت في تقرير إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية في "عام (1995-1994)، أن ما نسبته 63,85% من الذكور الجانحين من جنسية كويتية يقابلهم 36,15% إناث جانحات من جنسية غير كويتية، مرتكبين لجرائم مختلفة(خالد المسلم،1992، ص22).

ولقد باتت مدينة تقرت تعيش في خوف وقلق بسبب ظاهرة انحراف المراهقين، حيث أصبح سكان المدينة يعيشون اللا أمن، كما تشير إحصائيات الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2009، حول الأحداث الجانحين بمدينة تقرت إلى أرقام مخيفة ومتزايدة في شتى الجنح، حيث وجدنا ما عدده 1557 جنحة خلال عشر سنوات أي ما يعادل 157,40 جنحة مرتكبة سنويا(أصول الأحكام بمحكمة الأحداث تقرت) وهو رقم يستدعي الاهتمام من ناحية الدراسة.

إن الأسباب المؤدية للانحراف متشابكة ومتعددة فمنها عوامل وراثية، نفسية وعقلية اقتصادية، عوامل ثقافية، عوامل اجتماعية، ولعل أهم هذه العوامل الوسط الأسري وهو كل ما يتعلق باتصال وتفاعل الأسرة مع أبنائها، أين تقوم الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية بعملية تطبيع القيم الاجتماعية للفرد لتؤثر بذلك على سلوكهم المستقبلي وتحدد شخصيتهم التي يكونون عليها.

فالأسرة تعتبر الوسط الاجتماعي الذي يساعد على تكوين التصورات عن الانحراف سواء كانت إيجابية (تؤدي إلى الانحراف) أو سلبية (لا تؤدي إلى الانحراف)، التي تتكون لدى المراهق من خلال متغيرات متشابكة فيما بينها تتعرض لها كل أسرة كالأساليب التربوية المتبعة في الأسرة، حيث تختلف معاملة الوالدين للمراهق من أسرة لأخرى ومن بيئة لأخرى، لاسيما أثناء مرحلة المراهقة حيث يرافق هذه المرحلة نمو جسدي، نضج جنسي وعقلي وتغير نفسي أين يتعرض المراهق لأزمات مختلفة تعود إلى الصراع بين مرحلتي الطفولة والنضج، هذه المرحلة الحساسة والخطيرة في حياة المراهق تحتاج إلى معاملة ورعاية خاصة، فالأسرة التي تنتهج المعاملة الديمقراطية، يسودها الاستقرار والانسجام، وتكون علاقة الوالدين بالأبناء

مبنية على أساس الحب والاحترام، يعتمد فيها الوالدان على أسلوب الإقناع، الذي يتم عن طريق الحوار والنقاش و التوجيه، وإشباع حاجيات الأبناء، وكذا إعطاءهم الحرية مع مراقبتهم، حيث تمنحهم هذه المعاملة الشعور بالاطمئنان، الهدوء النفسي، والثقة المتبادلة، كما يعتمد هذا الأسلوب على الثواب والعقاب دون الإفراط، حيث تضع الأسرة ضوابط تحكمها.

أما الأسلوب الديكتاتوري فيقوم على معاملة الأبناء من أجل تعديل سلوكهم، يستعمل الصرامة الزائدة مع الطفل وإنزال العقاب بشكل مستمر سواء بالإيلام الجسدي أو اللفظي مثل السخرية والتقليل من شأن الفرد، حيث يعمل الوالدين على صد الأبناء كلما أرادوا التعبير عن اختيارهم أو إثبات وجودهم، ويصر الآباء على طاعة وإمتثال أبنائهم لأوامرهم دون نقاش مع كبح لرغبات المراهق.

كما يعتمد أسلوب التدليل والحماية الزائدة من قبل بعض الآباء، فيحاول بعض الوالدين تعويض ما حرموا منه في صباهم من حب وتدليل في أبنائهم بإغراقهم بالعطف والحنان الزائدين، حيث يقوم الأب أو الأم نيابة عن الإبن بجميع مسؤولياته والتزاماته استجابة مطلقة لرغبات الإبن، الخوف المفرط على الإبن من تعرضه للمخاطر، وهنا الوالدين يقيدان حرية الابن في حين هو بحاجة لبعض منها للتنفيس عن نفسه، أما أسلوب الإهمال واللامبالاة، فإنه يترك الابن دون تشجيع على أي سلوك مرغوب فيه ولا يعاقب على ذنب ارتكبه، يترك الحبل على الغارب، يترك دونما توجيه ولا ضبط، لا تشبع حاجياته المعنوية والمادية.

وانطلاقا من أن السلوك ألانحرافي هو الخروج عن معايير المجتمع والسلوك المضاد للجماعة، فإنه يبدو أن للأسرة المسؤولية الأولى في تشكيل معالم السلوك لدى المراهق وفقا لذلك النسيج المكون من المتغيرات السالفة الذكر والتي تشكل الوسط الأسري، ومن خلال الأرقام المتزايدة في جنوح الأحداث أردنا أن نضع تصورا نقرأ من خلاله إمكانية التنبؤ بانحراف المراهقين الذين ينتمون لنفس منطقة الدراسة من خلال متغيرات الدراسة.

وبالرغم من تناول الدراسات السابقة لأسباب انحراف المراهقين المتعلقة بالوسط الأسري، إلا أن الظاهرة في تزايد مستمر، ونظرا لغياب الدراسات السابقة حول المنطقة محل الدراسة وخاصة لدى عينة المراهقين الذين هم على وشك الوقوع في الانحراف، فيمكننا أن نطرح التساؤل التالي:

هل تؤثر أساليب المعاملة الوالدية على تصور المراهقين للانحراف؟

هذا التساؤل تندرج ضمنه العديد من التساؤلات الفرعية التالية:

هل يؤثر تدين المراهقين على تصورهم للانحراف مهما كانت المعاملة الوالدية؟

هل يؤثر حجم الأسرة على تصور المراهقين للانحراف مهما كانت المعاملة الوالدية ؟

هل يؤثر الوقت الذي يقضيه الوالدين مع المراهقين على تصورهم للانحراف مهما كانت المعاملة الوالدية؟

هل تؤثر جماعة الرفاق على تصور المراهقين للانحراف مهما كانت المعاملة الوالدية؟.

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

تؤثر أساليب المعاملة الوالدية على تصور المراهقين للانحراف.

الفرضيات الجزئية:

- مهما كانت المعاملة الوالدية فإن تدين المراهقين يؤثر على تصورهم للانحراف.
- مهما كانت المعاملة الوالدية فإن حجم الأسرة يؤثر على تصور المراهقين للانحراف.
- مهما كانت المعاملة الوالدية فإن الوقت الذي يقضيه الوالدين مع المراهقين يؤثر على تصورهم للانحراف.
- مهما اختلفت المعاملة الوالدية فإن جماعة الرفاق تؤثر على تصور المراهقين للانحراف.

تحديد مفاهيم الدراسة:

أساليب المعاملة الوالدية: وهي تلك الأنماط والأشكال التربوية التي ينتهجها الوالدين في تربية أبنائهم من أجل إكسابهم قيم ومعايير تتلاءم والمجتمع، وتتضمن هذه الأساليب أربعة أشكال: الأسلوب الديمقراطي، الأسلوب الديكتاتوري، أسلوب التدليل والحماية الزائدة، الأسلوب ألإهمالي.

التصـــــــور: يعتبر Serge Moscovici من أبرز رواد نظرية التصورات الاجتماعية، والذي عرف التصورات على أنها نظام من القيم ومن المبادئ والممارسات المرتبطة بأشياء معينة سواء مظاهر أو أبعاد خاصة بالوسط الاجتماعي، والتي تسمح باستقرار إطار الحياة الخاصة بالأفراد والجماعات، كما تشكل أيضا أداة لتوجيه إدراكنا وكذا بناء استجاباتنا (Monique Lebrun, 2001, p96).

ولقد عرف Monique Lebrun" التصورات الاجتماعية على أنها مستنبطة من المعارف والقيم المشتركة، التي تتشكل من التفاعلات والتي تكون خيوط وشبكة هذه التصورات(Monique Lebrun, 2001, p11) أما عند Claude Flament "التصورات هي مجموعة منظمة من المعارف المتعلقة بموضوع، مشتركة بين أعضاء جماعة متجانسة بالنسبة لهذا الموضوع" (J.Claude Abric, 2003, p11)، وعليه فإن التصور هو مجموع الخبرات، المبادئ والقيم الخاصة بالفرد أو المجتمع التي بواسطتها يتم تشكيل وتوجيه سلوك الفرد، وللتصور حسب Moscovici طبيعة ايجابية وأخرى سلبية حسب الاتجاه.

التصور السلبي للانحراف: لا يمكن للمراهق القيام بسلوكيات منحرفة.

التصور الإيجابي للانحراف: مقدرة المراهق على القيام بسلوكيات منحرفة إذا ما توفرت لديه ظروف مساعدة على ذلك.

المراهقـــــــة: لقد عرفها (عاطف محمد غيث) على أنها "ذلك التحول الفيزيقي نحو النضج، وتقع بين بداية سن النضوج و بين بداية مرحلة البلوغ"(محمد عاطف غيث، 2006، ص17).

ويمكننا تعريف المراهقة على أنها مرحلة انتقالية في حياة الفرد و التي تبدأ من سن البلوغ(الخروج من مرحلة الطفولة) إلى سن الرشد، حيث يرافق هذه المرحلة تغيرات فسيولوجية متعلقة بالنمو الجسمي، انفعالات نفسية مثل سرعة الغضب والقلق، تغيرات متعلقة بالنمو الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية للمراهق ، وتغيرات في القوى العقلية مثل الذكاء.

الانحراف: حسب قاموس علم الاجتماع ل(ريمون بودون)، فإن الانحراف" مخالفة تعاقب عليها المعايير المعمول بها في نظام اجتماعي معين (Raymond, Boudon, 2005, p61)، وقد عرفه (معن خليل العمر) على أنه" تصرف غير ملتزم بقواعد المعيار الاجتماعي المرعية والمقبولة من قبل عدد كبير من أفراد المجتمع المحلي أو العام"(خليل العمر معن، 2009، ص56)، في حين أشار (عبد الهادي الجوهري) إلى أنه " السلوك الذي لا يتماشى مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوكية أفراده"(عبد الهادي الجوهري ، 1998، ص36)، وعليه فالانحراف هو كل سلوك سلبي خارج عن المألوف، يتنافى مع معايير وقيم المجتمع والتي يتوجب على الجماعة احترامها.

عينة الدراسة: لقد اعتمدنا في دراستنا على العينة العشوائية الطبقية والتي تستخدم لضمان تمثيل المجموعات المختلفة في المجتمع الإحصائي بشكل كاف في العينة وذلك لزيادة مستوى الدقة في تقدير معالم هذا المجتمع، حيث نقوم بإنشاء مجموعة من العينات المتجانسة بناء على المتغيرات التي نهتم بدراستها"(شاغا فرنكفورت، 2004، ص186) ، حيث تم أخذ ثلاث فئات متجانسة تمثل مراحل المراهقة الثلاث، كل مرحلة يمثلها 40 مراهق، أي بمجموع 120 مراهق، بمتوسطة التجيني محمد الواقعة بمدينة تقرت ولاية ورقلة، ثانوية الأمير عبد القادر بمدينة تقرت، جامعة قاصدي مرباح ورقلة بالجزائر، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 01: جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب مراحل المراهقة والجنس.

الجنس / مراحل المراهقة	ذكور	إناث	المجموع
مراهقة أولـــى (متوسطة تجيني محمد)	12	28	40
مراهقة وسطى(ثانوية الامير عبد القادر)	12	28	40
مراهقة متأخرة (جامعة ورقلة)	12	28	40
المجموع	36	84	120

منهج الدراسة:

تم استخدام منهج التحليل المتعدد المتغيرات(التحليل الامبريقي للسببية) والذي يعتبر وليد المنهج الوصفي، وبول لازارس فيلد هو الأب الروحي لهذا المنهج، حيث يستخدم هذا الأخير في الدراسات الاجتماعية كون الظاهرة الاجتماعية معقدة ويتحكم بها عدد من المتغيرات المتشابكة يؤثر بعضها في بعض، حيث هناك العديد من المتغيرات المستقلة التي يساهم كل منها في إمكانية التنبؤ بالمتغير التابع"(شاغا فرنكفورت، 2004، ص423).

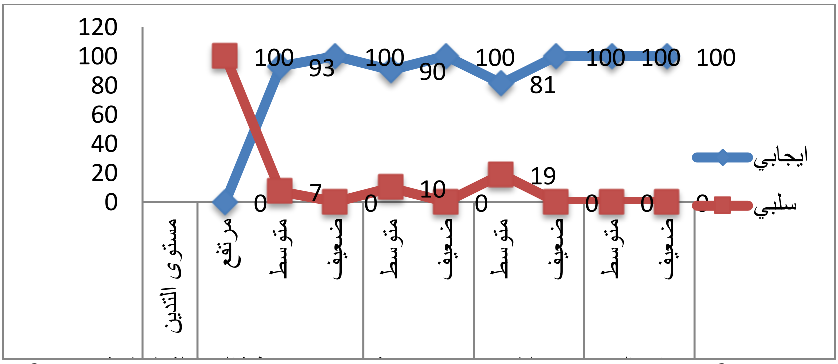
أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان في الدراسة، وهو"أداة من أدوات جمع البيانات، وظيفته الأساسية إضفاء أبعاد أكبر للبحث، والتحقق إحصائيا إلى أخر نقطة يمكن تجميع الفرضيات المبنية مسبقا، كما يحتوي على أسئلة موجهة للمبحوثين إما مغلقة وتكون الإجابة عنها محددة ببدائل، و أسئلة مفتوحة توحي للباحث بمعطيات أكثر ربما كانت غائبة عنه" (J.Claude Combessie, 1998, p33-41))، حيث تم زوبعة الأسئلة في الاستبيان المقدم للمبحوثين بغرض عدم الإيحاء بموضوع الدراسة والذي قد يتحسس منه المبحوث، كما تم توزيع نسبة 10٪ من مجموع الاستبيانات إضافية تحسبا لعدم استرجاع أو إلغاء البعض منها، كما قامت الطالبة كذلك شخصيا بتوزيع الاستبيانات على المبحوثين.

نتائج الدراسة:

نتائج الفرضية الأولى: مهما كانت المعاملة الوالدية فإن تدين المراهقين يؤثر على تصورهم للانحراف.

الشكل رقم 01: منحنى بياني يوضح تأثير المعاملة الوالدية على تصور المراهقين للانحراف حسب مستوى التدين.



انطلاقا من X^2 = 22,18 عند مستوى دلالة 0,05 و درجة حرية 08، كانت X^2c المحسوبة أكبر من X^2t المجدولة المساوية ل 15,51، و جاءت قيمة فاي

$Ø=0,43$ فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 و التي تقر بوجود تـأثير للمعاملة الوالدية على تصور المراهقين للانحراف حسب مستوى تدين المراهقين.

ومن خلال المنحنى البياني رقم 01، الموضح أعلاه نلاحظ أن منحنى التصورات الإيجابية والسلبية التقيا عند نقطة تقاطع وهذا دليل على وجود علاقة بينهما فنقول أن المراهقين الذين عوملوا معاملة ديمقراطية وكان مستوى تدينهم مرتفع جاءت تصوراتهم للانحراف سلبية بنسبة 100% في حين كانت تصوراتهم الايجابية للانحراف منعدمة، وهذا يعني أن لمستوى التدين المرتفع إضافة إلى المعاملة الديمقراطية أثر على تصورات المبحوثين للانحراف، فمن خصائص المعاملة الديمقراطية أنها تتميز بمرونة المعاملة مع الأبناء حيث توضع ضوابط من خلالها يتم التحكم في سلوكيات الأبناء، يكون أساسها الحب والاحترام، تعتمد على الحوار، التوجيه والإرشاد والتي بدورها تدعم الاتصال الفعال داخل الأسرة، حيث تسهم هذه الأساليب في تشكيل تصورات سلبية للانحراف بمعنى أن المراهق لا يميل إلى الانحراف، وتعزيز السلوكيات الايجابية عن طريق التشجيع والتحفيز.

كما يعمل الوالدين على إشباع حاجيات الأبناء المادية والنفسية ويتم كل ذلك من خلال التفاعل الايجابي بين الوالدين و الأبناء مما ينعكس إيجابا على سلوكهم وعلى شخصيتهم، لقوله (ص)"كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه" (بشار عواد معروف، 1993، ص500)، حيث نلتمس من خلال هذا الحديث الدور الفعال والبصمة التي يتركها الوالدين في أبنائهم، فالأبناء هم بمثابة صفحة بيضاء يكتب عليها الوالدين ما يشاءون، من خلال التربية السليمة يدرك بذلك الأبناء قواعد التواصل ويتعرف على الحقوق والواجبات وطبيعة القيم الخاصة بمجتمعه، فكلما وفر له الوالدان الجو الاجتماعي السليم المطبوع بالاستقرار والباعث على تعليم الطفل حب الآخرين وكثيرا من القيم والتقاليد والمواقف التي تدل على التسامح يمكن أن يحقق بذلك التكامل الاجتماعي(عبد الله، علوان، 2001، ص9).

إن دور الوالدين لا ينحصر في إصدار الأوامر والنواهي بل يجب عليهما أن يكونا قدوة صالحة لأبنائهم وتربيتهم على الأخلاق كما قال الرسول (ص)"لأن يؤدب أحدكم ولده خير من أن يتصدق بنصف صاع كل يوم"(حمزة أحمد الزين، 1995، ص355)، وهذا دليل على فضل التربية الحسنة، كذلك على الوالدين استغلال الشعور الأخلاقي الذي ينمو في فترة المراهقة ولاسيما في المرحلة الوسطى والمتأخرة.

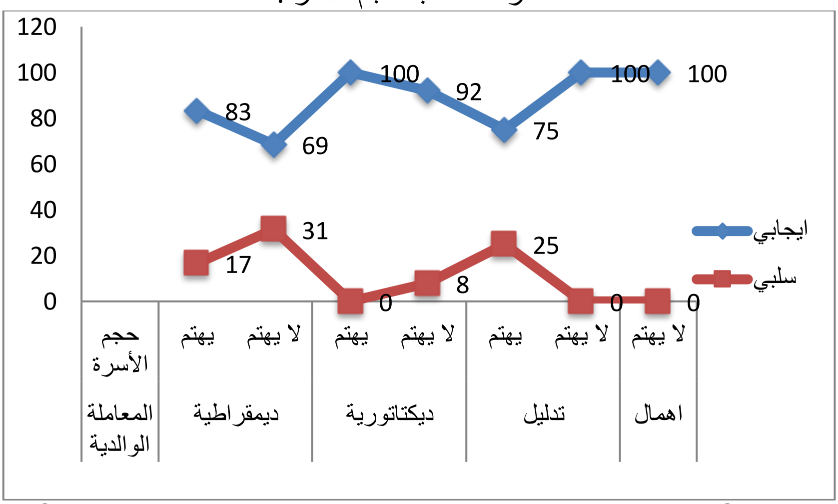
ومما لا شك فيه أن التدين هو القاعدة الأساسية التي يجب أن تبنى عليها كل جوانب الحياة، ومن هذا المنطلق توجب على الأسرة بذل أقصى جهدها في تنشئة أبنائها بإكسابهم العقيدة السليمة وتنمية الوازع الديني لديهم وإشعارهم بأهمية حسن الخلق من خلال النصح والتوجيه في الأمور الدينية وأن يعلم المراهق الأحكام الشرعية الخاصة بالصيام والصلاة، ويكون ذلك مدخلاً لإعطائه الفرصة للتساؤل حول أي شيء يدور حول هذه المسألة، حتى لا يضطر لأن يستقي معلوماته من جهات خارجية يمكن أن تضره أو ترشده إلى مسالك الحرام، لقوله تعالى:" يَا بُنَيَّ أَقِمِ

الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ، إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ(17) وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ(18) "(القرآن الكريم، 2014، ص412).

وهذا ما ذهب إليه (تالكوت بارسونز) في الاتجاه الوظيفي حيث أكد على تكامل الأدوار ضمن النسق الاجتماعي الصغير من خلال ممارسة كل فرد في الأسرة لأدواره المنوطة به، ولا سيما الدور الوظيفي الإيجابي للوالدين تجاه الأبناء فإنه يؤدي حتما للاستقرار على مستوى النسق الصغير وبالتالي ينعكس على المجتمع الذي هو النسق الكبير فالأسرة هي التي تشكل القيم الأخلاقية لدى أبنائها المستقاة من خلال تعاليم الدين الإسلامي(سامية، مصطفى الخشاب، 2008، ص52)، فمن خلال التربية الدينية السليمة يمكن أن تتشكل تصورات سلبية للانحراف(لا إمكانية للانحراف).

نتائج الفرضية الثانية: مهما كانت المعاملة الوالدية فإن حجم يؤثر على تصورهم للانحراف.

الشكل رقم 02: منحنى بياني يوضح تأثير المعاملة الوالدية على تصور المراهقين للانحراف حسب حجم الأسرة.



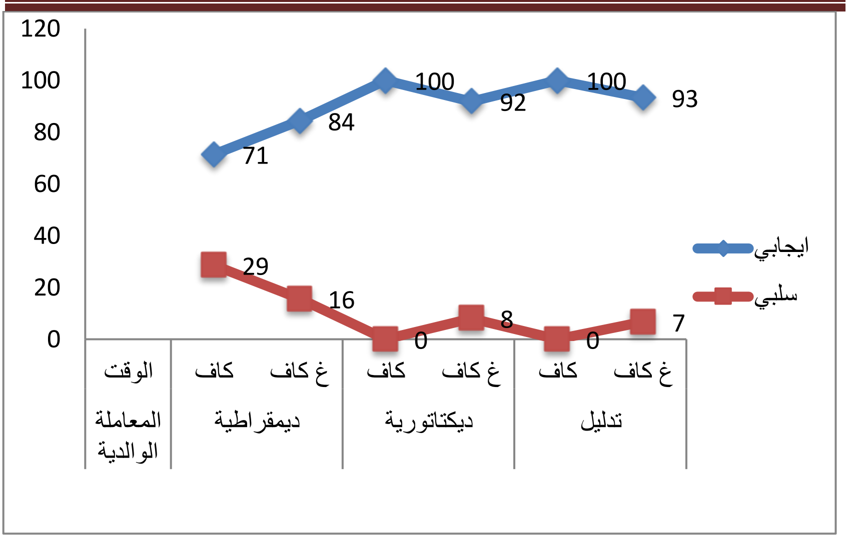
انطلاقا من $X^2 = 10{,}22$ عند مستوى دلالة 0,05 ودرجة حرية 06، كانت X^2c المحسوبة أقل من X^2t المجدولة المساوية ل 12,59، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 و التي تقر بعدم وجود تأثير للمعاملة الوالدية على تصور المراهقين للانحراف حسب حجم الأسرة، وكما هو موضح في المنحنى رقم 02، كلما إرتفع مستوى التدين وكانت المعاملة الوالدية ديمقراطية كانت تصورات المراهقين للانحراف سلبية، وكلما ضعف مستوى تدينهم ارتفعت تصوراتهم الإيجابية للانحراف بمعنى لديهم قابلية للانحراف.

ويعزى عدم تحقق الفرضية الثانية لعدم الاهتمام ويمكن إرجاع ذلك لعوامل سوسيو إقتصادية، فغالبية أسر المبحوثين يزيد عدد أفرادها عن الخمسة ليصل إلى 16 فرد في أسرة نووية الشكل إضافة إلى ضيق المسكن، كما أن أكثر من نصف العينة يسكنون في بيوت ضيقة لا يتجاوز عدد غرفها 4 ويوجد من الحالات من يسكن 9 أشخاص في غرفة واحدة، 11 فرد في غرفتين، 16 فرد في غرفتين والحالات كثيرة، في مثل هذا المناخ تكون عملية التنشئة الاجتماعية لا تأخذ مسارها الطبيعي ولاسيما أن أغلب الآباء بطالين أو يمتهنون مهن أغلبيتها بسيطة مما تشكل تهديدا بالبطالة، ويرتبط ذلك بالمستوى التعليمي المتدني للآباء الذي لا يسمح لهم بممارسة مهن توفر لهم الإشباع المادي في شتى المجالات، فإذا كثر عدد الأفراد حتما سوف تكثر الاحتياجات والطلبات فتقريبا ثلث العينة آباؤهم بطالين وحتى العاملين منهم لا يستطيعون تلبية جميع أفراد حاجيات العائلة في ظل غلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية ومغريات الحياة التي تعترض كل أسرة مما يؤثر على الوظيفة الاقتصادية للأسرة التي "لطالما كانت عبر مر العصور وإلى يومنا هذا تمول أفرادها وتسد حاجياتهم المادية، كون هذه الوظيفة عصب رئيسي في الأسرة، إلى جانب تعزيز سلوك ذو نمط اقتصادي معين يتعلم فيه الأبناء طبيعة العمل الاقتصادي داخل المنزل في المستقبل وكما ذهب إليه (ميردوك)"من بين وظائف الأسرة الأساسية الدور الاقتصادي والذي يتمثل في إشباع حاجيات أفرادها"(سامية مصطفى الخشاب، 2008، ص47).

ومثل هذه الأوساط الأسرية يشيع فيها التمييز بين الأبناء وتقل الرقابة الوالدية مما يولد العنف لدى العديد من المراهقين فالعديد من المبحوثين يضربون أحد إخوتهم أو يقومون بإتلاف أغراض البيت تعبيرا عن غضبهم وجلبا لانتباه والديهم، فلا يستطيع الوالدين مراقبة سلوكيات وتصرفات 13 فرد من الأبناء، كما تقل العاطفة بحيث لا يستطيع الأولياء توزيع العاطفة والاهتمامات على كل أفراد الأسرة على السواء، كذلك ما يؤدي بالوالدين إلى عدم القدرة من متابعة تصرفات المراهقين في ظل الاحتكاك والصراع والخلافات الأسرية التي لا تشجع على بقاء الأبناء في البيت وبالتالي تمسكهم بالقيم والتقاليد مما يؤدي بخروج المراهقين من البيت بحثا عن متنفس آخر وبالتالي مما يفقد المراهق فرصة التوجيه داخل البيت مما يؤثر ذلك على تصرفاته.

نتائج الفرضية الثالثة: مهما كانت المعاملة الوالدية فإن الوقت الذي يقضيه الوالدين مع الأبناء يؤثر على تصورهم للانحراف.

الشكل رقم 03: منحنى بياني يوضح تأثير المعاملة الوالدية على تصور المراهقين للانحراف حسب الوقت الذي يقضيه الوالدين مع الأبناء.



انطلاقا من X^2 = 10,22 عند مستوى دلالة 0,05 ودرجة حرية 06، كانت X^2c المحسوبة أقل من X^2t المجدولة المساوية ل 12,59، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 والتي تقر بعدم وجود تأثير للمعاملة الوالدية على تصور المراهقين للانحراف حسب حجم الأسرة.

ويعزى عدم تحقق الفرضية إلى أن أغلبية والدين المبحوثين يغيبون كثيرا عن البيت بسبب العمل فمنهم من يتغيب لعدة أيام، وذلك بحكم طبيعة العمل الذي هو خارج منطقة السكن، ذلك البعد الذي يترك فجوة في العلاقة الوالدية، حيث تقل الرقابة على الأبناء.

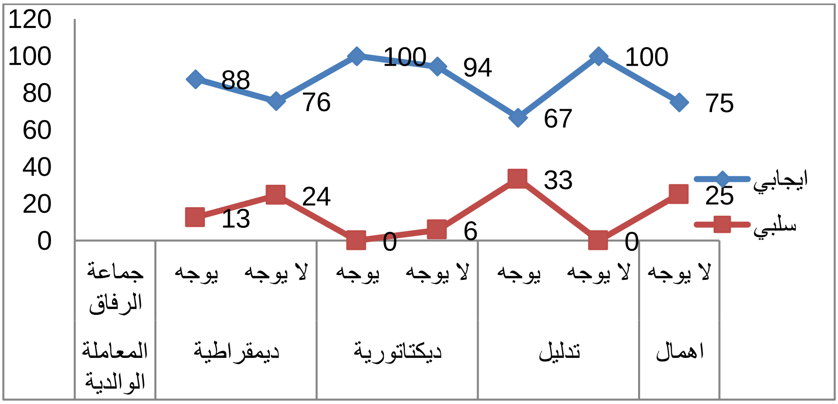
وكما نعلم أنه في المجتمعات العربية الأب هو صاحب السلطة الضابطة في البيت الأمر الناهي، فإذا غاب الوالد وتخلى عن وظيفته تصبح فرصة للأبناء لاستغلال هذا الغياب في عدم وجود الرقيب وينتج عنه حرية السلوك والوقوف على هوة الانحراف، وإن كانت الأم موجودة وتتمتع بالسلطة، لكن الله خلق لكل جنس وظيفة خاصة به فالأم لا تستطيع تقليد الأب في سلطته وضبطه وخاصة عندما يكون الأب موجودا ويغيب كثيرا عن البيت، مما قد يؤدي ببعض المراهقين بالتمرد على سلطة الأم، فهناك من الآباء من يعمل في نفس منطقة السكن لكن غيابه يدوم لساعات في اليوم فمنهم الآباء الذين يعملون أساتذة وأغلبيتهم يقدمون دروس الدعم الخصوصية وآخرون عمال شركات بترولية يغيبون لأيام، و آخرون سائقي أجرة، هذا الأخير على سبيل المثال يقضي يومه كله في الجري وراء لقمة العيش فهو يحاول جاهدا توفير ما أمكن من حاجيات وطلبات الأسرة.

وإضافة إلا أنه بحاجة إلى الحاجيات المادية التي يطلبها المراهق فهو في أمس الحاجة إلى استقرار نفسي وتحقيق توافق اجتماعي، كما يحتاج إلى التوجيه والإرشاد ويعزى ذلك الارتفاع في التصورات الإيجابية للانحراف(احتمالية الانحراف) إلى

ارتياد بعض الآباء أماكن منحرفة فتوجد نسبة قليلة لكن لا يستهان بها من الآباء المنحرفين والمتمثلة في 06% ولاسيما أن هذه الفئة تندرج تحت المرحلة الأولى للمراهقة، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في الفرضية الأولى، حيث يعود ذلك لخصوصية المنطقة التي تكثر فيها الرذيلة، مما يترك الأثر السلبي على المراهقين فإذا كان الأب القدوة منحرف فلا نستطيع أن نلقي باللوم على الأبناء تجاه سلوكياتهم المنحرفة، فجميع المراهقين الذين آباؤهم يرتادون أماكن منحرفة كانوا يتصورون الهروب كحل لمشاكلهم، مثل هذه الظروف تهيئ المناخ الجيد للانحراف، وهذا ما أشار إليه في (OMARI Florence) في دراسته إلى أن"غياب الأب أو الأم في حياة الطفل، تاريخ الأسرة و إدمان و جنوح أحد أفرادها، وضعف الروابط الاجتماعية هي التي من شأنها تؤدي إلى جنوح الأحداث" (FLORENCE, Omari, 2009, p115) كذلك الدراسة التي قامت بها منظمة (Sécurité Public Canada) والتي خلصت إلى "أن من بين أسباب الجنوح هي الممارسات الوالدية غير كافية، إجرام الوالدين والأخوة"(Sécurité Public Canada, 2008, p2)، كذلك قال(ليماي) بهذا الشأن أن"الصورة السلبية التي يكونها الطفل عن الراشد(خاصة الأب) مع غياب السلطة والروابط العاطفية غير الكافية تولد الانحراف"(بوخميس بوفولة، 2005، ص273)، وبهذا يكون قلة الوقت الذي يقضيه الوالدين مع الأبناء الذي يؤدي إلى قلة الإشراف والرقابة قد ساهم بشكل كبير في بناء تصورات ايجابية للانحراف بمعنى (إمكانية الوقوع في الانحراف).

نتائج الفرضية الرابعة: مهما كانت المعاملة الوالدية فإن جماعة الرفاق تؤثر على تصور المراهقين للانحراف.

الشكل رقم 04: منحنى بياني يوضح تأثير المعاملة الوالدية على تصور المراهقين للانحراف حسب جماعة الرفاق.



انطلاقا من كا^2 = 08,06 عند مستوى دلالة 0,05 ودرجة حرية 06، كانت كا^2 المحسوبة أقل من كا^2 المجدولة المساوية ل 12,59، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0

أي عدم وجود تأثير للمعاملة الوالدية على تصور المراهقين للانحراف حسب جماعة الرفاق.

ويعزى عدم تحقق الفرضية إلى هذا الارتفاع إلى عدم توجيه الأبناء فيما يخص علاقتهم بأصدقائهم فهو عامل محفز فغياب الرقابة الوالدية تمنح شكلا من الحرية لدى المراهق الذي يسيء استغلالها، نقص الشعور بالمسؤولية والتجاوز عن الأخطاء الصغيرة من طرف الوالدين كأن يعامل المراهق بنفس معاملة الطفل، فإضافة إلى المعاملة الخاطئة فإن أغلب أصدقاء المبحوثين لا يؤدون صلاتهم بانتظام، ولا يهتم والديهم للأشكال الغريبة التي يتخذها أصدقاؤهم باسم الموضة كما يترك المراهق دونما توجيه فيما يخص نموه الجنسي حيث أغلبية العينة يلجئون للسؤال والاستفسار عن التغيرات الجسمية التي يمرون بها إلى الأصدقاء وفي ظل التطور التكنولوجي الهائل قد يذهب العديد منهم إلى الانترنت من أجل المعرفة وحب التطلع، فتكون له أول خطوة لتشكيل بعض صور الانحراف ولاسيما الانحرافات الأخلاقية، لدرجة أنها أصبحت قد تصبح انحرافا خطيرا، كما وجد مبحوثين في عينة الدراسة(المراهقة المبكرة) قاموا بالاعتداء جنسيا على صديق آخر بموافقته، ومن خلال زيارتنا المتكررة للمؤسسة وتحديدا للعينة التي أجريت عليها الدراسة (تعرفت على المبحوثين من خلال أسئلة مفتوحة في الاستمارة) لما استدرجت أحدهم في الحديث قال بأنه قام بالفعل المخل بالحياء رفقة صديقه على سبيل التجريب، بحجة أنهم كانوا يتابعون مقاطع فيديوهات خليعة كانت تتداول فيما بينهم في الهاتف النقال فاستحال عليهم القيام ذلك مع أنثى بسبب المشاكل التي قد تنجم عن الفعل، وهذا يدل على درجة وعيهم بالموقف، فحسب تصورهم لا ضرر في أن يقوموا بفعلتهم مع صديقهم، وكلاهما لم يتلق التوجيه اللازم من قبل الوالدين وكانت النتيجة وخيمة حيث يرتبط ذلك بالنمو الجنسي بالنسبة لمرحلتهم العمرية (المراهقة المبكرة). وهذا ما ذهبت إليه سعيدي فريدة في دراستها الأسرة و جنوح الأحداث حيث كانت من بين نتائج دراستها أن "العاطفة الزائدة والمتعمدة من طرف الوالدين تؤثر في سلوك المراهقين ولاسيما اتصالهم برفاق السوء والتصورات التي يحاولون رسمها سواء من الأحداث اليومية أو من الأفلام"(سعيدي، فريدة، 2005، ص178)، ومن خلال ما سبق نلاحظ أن عدم توجيه الوالدين للمراهقين بخصوص علاقاتهم مع أصدقائهم أدت بهم إلى تصورات ايجابية للانحراف (معرضون للوقوع في الانحراف).

النتائج العامة للدراسة

من خلال ما سبق فإن هذه الدراسة تدق ناقوس الخطر بحيث نرى أن الأسرة فقدت أهم مقوماتها التي ترتكز عليها وهي وظيفة التنشئة الاجتماعية بسب عوامل متعددة ومؤثرات خارجية، ويبرز هذا الخطر في المنطقة المسماة (عين الصحراء) أين أخذت عينة المراهقين الذين يندرجون ضمن مرحلة المراهقة المبكرة، حيث تعتبر منطقة خصبة لتفريخ الجريمة والانحراف حيث وجد انحراف بعينه وليس تصور للانحراف، كما يعد أغلبية المبحوثين في خطر معنوي بحيث يشكلون تهديد في زيادة أرقام الأحداث الجانحين في ظل تكاثف الظروف السابقة الذكر، وهذا ما ذهبت إليه

النظرية البنائية الوظيفية في تفسيرها للانحراف على أنه نتيجة خلل في وظائف الأسرة، وعليه فإن التصورات الاجتماعية التي يشكلها المراهقين تتكون نتيجة تفاعله مع أسرته وبيئته الاجتماعية من خلال الرموز والإشارات المتبادلة وهي التي تحدد سلوكياته.

وبناءا على أهمية المعاملة الوالدية ودور الأسرة في تربية وتوجيه الأبناء، ونظرا لأهمية التصورات التي تساهم في توجيه سلوكيات الأفراد، انطلقت الدراسة من فرضية عامة تتمحور حول تأثير المعاملة الوالدية على تصور المراهقين للانحراف، وعلى ضوء نتائج الدراسة توصلنا إلى أن المعاملة الوالدية لا تؤثر على تصور المراهقين للانحراف إلا في جانب التدين الذي من شأنه يكسب الفرد قيما أخلاقية إيجابية تهذب سلوكه وتمنعه من الانحراف، وكما قال الشاعر أبي الطيب المتنبي:"إنما الأمم الأخلاق، إذا ذهبت أخلاقهم ذهبوا"، أي التركيز على الجانب الأخلاقي.

ومن منطلق النتائج المتوصل إليها يجب على الوالدين الوعي بمرحلة المراهقة وفهمها والذي يعتبر تجاوز ناجح لها، وتهيئة أبنائهم للدخول في هذه المرحلة، وأيضا فهم ثقافة الجيل الجديد لكي يستطيع الآباء التعامل مع أبنائهم والمحافظة على نسق الأسرة في ظل تأثير الثورة التكنولوجيا والعولمة.

قائمة المراجـــــع:

المراجع العربية

1. القرآن الكريم(2014)، سورة لقمان، الآية 16-17، الدار العالمية للتجليد، مصر.
2. أرقام الجنح المقدمة تم الحصول علها من أصول محكمة تقرت.
3. بشار عواد معروف و أخرون(1993)،المسند الجامع، ج 16، ط1، دار الجيل، بيروت.
4. بوخميس بوفولة(2005)، التربية الأسرية وأثرها في انحراف الأحداث، رسالة ماجستير، علم اجتماع الجريمة والانحراف، جامعة باجي مختار عنابه.
5. خالد المسلم بسامة(1992)، تأثير علاقة الوالدين بالأبناء على جنوح الأحداث، مجلة العلوم الاجتماعية، ع4، خريف شتاء، الكويت.
6. حمزة أحمد الزين(1995)، المسند الجامع، ج 15، ط1، دار الحديث، القاهرة.
7. خليل العمر معن(2009)، علم اجتماع الانحراف، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
8. سامية مصطفى الخشاب(2008)، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.
9. سعيدي فريدة(2005)، الأسرة و جنوح الأحداث، رسالة ماجستير، علم اجتماع الجريمة والانحراف، جامعة باجي مختار عنابه.
10. عبد الله علوان(2001)، تربية الأولاد في الإسلام، ج2، دار السلام للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت.
11. عبد الهادي الجوهري(1998)، قاموس علم الاجتماع. ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
12. فرنكفورت شاغا، دافيد ناشمياز(2004)، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ط1، ترجمة ليلى الطويل، بترا للنشر والتوزيع، سوريا.

13.محمد عاطف غيث(2006)، قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية، مصر.

المراجع الأجنبية:

14.Boudon Raymond Et autres (2005), Dictionnaire de Sociologie, 2ème éd,boursière, Paris.

15.FLORENCE Omari (2009), La délinquance juvénile : Les discours des mineurs délinquants comme écho-familiale. Vers une meilleure compréhension de la délinquance à travers la dynamique relationnelle parents-enfants, Thèse de doctorat en science de l'éducation psychologie et criminologie, L'université européenne de Bretagne, Bretagne.

16.Jean Claude Abric (2003), Pratiques Sociales et Représentations, 4ème éd,PUF, Paris.

17.Jean-Claude Combessie (1998), La Méthode En Sociologie, Ed 01,Casbah éditions, Alger.

18.Marine Boisson et Laetitia Delannoy(2008), La responsabilisation des parents, une réponse à la délinquance des mineurs ? Perspective internationale, Départements questions sociales.

19.Monique Lebrun (2001), Les Représentations sociales des Méthodes de Recherches aux Problèmes de Société, Les éditions logiques, Québec.

20.Sécurité public Canada (2008), l'épreuve des faits- jeune à risque, Facteurs de risque et de protection dans les familles et leurs effets sur la délinquance juvénile : qu'en savons-nous ?, Canada.

إشكالية التواصل التنظيمي: من التصور التقني إلى التصور السوسيولوجي

Organizational communication: from technical perception to sociological perception.

أ. مروان لمدبر، شعبة علم الإجتماع- جامعة القاضي عياض مراكش- المغرب

ملخص: إن الباحث في موضوع التواصل عامة، والتواصل التنظيمي خاصة، يجد نفسه أمام تراكم نظري وامبريقي هائل، فسؤال التواصل التنظيمي طرح للنقاش بين مختلف التخصصات والحقول المعرفية والأكاديمية كعلم الاجتماع والنفس والاقتصاد والعلوم التقنية، وهذا الاهتمام المشترك بين مختلف هذه التخصصات يوضح قيمة وأهمية إشكالية التواصل التنظيمي، إلا أن الوقوف على هذا الموضوع يجعل المهتم يكون أمام مستوين أساسيين في المقاربة: الأول تمثله المقاربات النظرية الكلاسيكية والتي تختزل التواصل في آلية نقل المعلومة أو الخبر وفق نماذج معينة تم تطويرها، والمستوى الثاني تتبناه مقاربات العلوم الاجتماعية كالسوسيولوجيا عامة، وسوسيولوجيا التنظيمات والمقاولات خاصة، والتي حسب A.Mucchielli استطاعت تجاوز اختزالية الفهم للمقاربات التقنية.

Abstract: The researcher in the subject of communication in general and organizational communication in particular, finds itself in a huge theoretical and empirical accumulation; where the question of organizational communication was brought up for discussion among various disciplines and cognitive and academic fields such as sociology, psychology, economy and technical sciences.

This common interest among different disciplines illustrates the value and the importance of the problem of organizational communication Even though, contemplation in this subject makes the researcher on front of two basic aspects of the approach; The first one is represented by the classical theoretical approaches which reduces communication in the mechanism of transferring information or news, according to certain models developed. The second one is adopted by the approaches of social sciences such as sociology in general; sociology of organizations and enterprise, which according to A.Mucchielli has been able to overcome the lack of understanding of technical approaches.

مقدمة

لقد أدى اختلاف وتعدد الحقول الأكاديمية والمعرفية إلى صعوبة تحديد وتقديم تعريف جامع ومانع لمفهوم التواصل على إعتبار أنه موضوع تجاذبته مختلف التخصصات المرتبطة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والسياسية.

فقد ارتبط التواصل كما سبق الذكر بعدة حقول معرفية، منها علم الاجتماع الذي قارب التواصل من خلال تبادل القيم وغيرها بين الأفراد والجماعات، والتفاعل فيما بينهم لخلق دينامية المجتمع بأسره، خلق اندماج الأفراد في ثقافة وهوية المجتمع وتمثلاته للعالم والأشياء، مما يسهم في توحيد الوعي الجمعي والمشاركة الفاعلة في بناء المجتمعين السياسي والمدني، إن التواصل الاجتماعي قائم على رهانات متعددة إذن، كما أشار P.Bourdieu، قد تكون رهان الهوية الفردية، ورهان الهوية الجماعية أو رهان الهوية الوطنية (العابد عبد المجيد، 2011).

وقد ركز H.Mintzberg من خلال أعماله على الدور الأساسي للتواصل في حياة التنظيمات: فأغلب المسيرين يقضون 90% من أوقاتهم في عملية التواصل، ففي دراسات أنجزت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، تم التأكيد على أن 90% من الأعمال المتضمنة في مهام المستخدمين تتضمن البحث والحصول على المعلومات، مما يوضح قيمة التواصل ودوره في التنظيم.

إن توفر المقاولة على نسق فعال في التواصل يعطيها نوعا من التنسيق والتكامل في الأداء، إضافة إلى ذلك، فهو يقلل من سوء الفهم، سواء بين الأفراد والمجموعات لتبادل المعلومات، ومن تم إمكانية تحقيق التقارب بينهما وهذا يجعلهم ينظرون إلى أهداف المقاولة وأهدافهم بفعالية"(George R. Terry, 1983, p105).

وقد عرف C. Bussenailt التواصل بأنه: "سيرورة بين شخصين أو عدة أشخاص مستعملين رمزا يتضمن حركات، تغييرات، كلمات تجعل من المعلومات المنقولة مفهومة من المرسل إلى المستقبل"(C Bussenait et M. Pretet, 1990, p190).

وعرفه Pierre G. Bergeron بأنه: "سيرورة نقل الرسالة من المرسل إلى المستقبل بهدف إفهامه الرسالة والتأثير على سلوكه"(Pierre G. Bergeron, 1989, p 369).

ويعتبر Dr. Murphy: "التواصل هو أساس التنظيم الناجح، حيث أن التحكم فيه يساعد كافة أعضاء المقاولة في مهامهم، وكل مسئول يفشل في تقديم المعلومات المناسبة أو استقبالها هو مسئول فاشل(Ch. Runenault, M. Pretet, 1996, p25).

ويرى ميتشال "أن التواصل في المقاولة بمثابة كل أفعال التواصل التي تهدف إلى تطوير سمعة المقاولة وإلى تحسين صورتها كمقاولة"(B. Denis, 1994, p202).

وقد ركز علم الاجتماع على التواصل باعتباره يخضع للنسق الاجتماعي داخل أي تنظيم. فالمقاولة باعتبارها فضاء اجتماعيا تنتج وتؤسس أنماطا مختلفة من العلاقات الاجتماعية التي تبنى انطلاقا من عمليات التعاون والصراع والتفاعل بين مختلف الفاعلين، فنسق التواصل بالمقاولة يمارس تأثيرات مختلفة تسهم في نجاح أو فشل العمليات التنظيمية.

لقد تناولت السوسيولوجيا هذا المفهوم من خلال أعمال مجموعة من السوسيولوجيين كشالرز كولي T.Caly وديوي G.Deui الذين ركزوا على أن نسق التواصل عملية اجتماعية عبرها يتم نقل ونشر مجموعة من الأفكار بهدف تحقيق التكامل الاجتماعي. فالتواصل لا يمكن فهمه، إلا من خلال ما يعتمده الفاعلون من ميكانيزمات اجتماعية وآليات للتواصل كالثقافة واللغة والتفاعلات والرموز.

وقد تناول فيليب بيرنو Ph. Bernoux التواصل من خلال التركيز على العلاقات التفاعلية، حيث اعتبر أن سلوك الأفراد والوضعية التي يتواجد فيها هي المحددة لطبيعة علاقات التواصل، كما أن ثقافة المقاولة لها تأثير في تحديد معايير العلاقات، إضافة إلى تأثير التحليل الاستراتيجي في التواصل، أي قدرة الفاعل على التواصل تمنحه نوعا من السلطة في التنظيم.

كما تناول مانتزبرغ التواصل من خلال تحديد الأهداف الإستراتيجية للتواصل داخل المقاولة وقد جمعها في:

- العمل على تطوير وتنمية المقاولة.
- العمل على الحفاظ على المناخ الاجتماعي الإيجابي داخل المقاولة.
- العمل على خلق وبناء الهوية المتجانسة.
- العمل على بناء وتقديم صورة نموذجية للمقاولة وعلاقة ذلك بالزبائن.

إن التواصل داخل التنظيم يشكل أساس البناء الاجتماعي والعلاقات التي تبنى بين مختلف الفاعلين، فإذا كان التماسك الاجتماعي يعبر عن قوة الروابط التي تقوم بين أفراد الجماعة، وكان النزاع يمثل التهديد الذي يصيب هذه الروابط نتيجة التناقض بين سلوك ومواقف الأفراد أو الجماعات، فإن هناك بعدا ثالثا لدراسة التفاعلات الاجتماعية غير البعدين السالفين، وهذا البعد يتمثل في عملية انتقال المعلومات التي تتم خلال التفاعلات الإجتماعية، أو ما اصطلح على تسميته بعملية الاتصال. ففي أي عملية تفاعل اجتماعي يتم انتقال معلومات بين أطراف التفاعل يكون لها تأثير على مدركات هذه الأطراف وعلى سلوكهم(أحمد صقر عاشور، 1989، ص264)، فالتواصل كما أكد كل منR. Arcond و Bourbeau N.هو نظام ديناميكي، من خلاله يستطيع الإنسان تكوين علاقات مع إنسان آخر بغية نقل وتبادل الأفكار والمعلومات والعواطف والأحاسيس، وذلك عن طريق اللغة الشفوية أو المكتوبة، عن طريق نظام من الرموز والإشارات كالحركات والإيماءات أو الموسيقى وغيرها. فالتواصل إذن من شأنه تكوين علاقات عن طريقها توجد المقاولات وتواصل أداء وظائفها"(R. Arcond, N. Bourbeau, 1998, p13)، وكما أكد Alexis de Tocqueville بدون أفكار مشتركة لا يمكن الحديث عن أفعال مشتركة، وبدون أفعال مشتركة، يوجد أفراد وليس جسم اجتماع(Michel-Louis Roquette, 1998, p79) فالتواصل هو أفعال مشتركة بين أفراد لتأسيس بناء اجتماعي.

1. التواصل والعلاقات الإنسانية:

إن ماضي الصناعة وحاضرها يؤكد أهمية العنصر الإنساني، والفهم الحقيقي للصناعة لن يكون إلا بفهم آراء الذين يعملون فيها، ومن يرتبط معاشهم بدوران آلاتها، ولقد ركز

"شلدون" Sheldon أن الصناعة ليست مجرد آلات بل هي مجموعة من المجهودات البشرية، واهتمام الأعمال الإنسانية، في الوقت الحاضر، يؤكد أن هذا العصر هو عصر العلاقات الإنسانية (محمود عبد المولى، 1984، ص163)، فالتواصل بين مختلف الفاعلين هو تواصل إنساني بالدرجة الأولى، فميكانيزمات التواصل تعمل على تكوين علاقات إنسانية ملائمة داخل المقاولة، مما ينعكس إيجابا على الثقافة السائدة أو تسهم سلبا في ذلك.

فالعمل وقيمة العمل بالنسبة للفاعل داخل أي تنظيم مرتبط أساسا بمدى قدرته على تحمل المسؤولية وتلقي الاحترام والتقدير من قبل عناصر السياق المختلفة، فالفعالية التنظيمية ترتبط بمجموعة أنساق داخل المقاولة وخارجها، ونسق التواصل هو الذي يتأسس ويؤسس لعلاقات إنسانية إما أنها تمكن من بلورة روح التعاون والانتماء للمقاولة أو عكس ذلك، هذا يقتضي من المقاولة بناء وتأسيس نسق تواصلي مشترك يتمحور حول إمكانية اضطلاع مختلف الفاعلين على القرارات والمساهمة وكذلك الوقوف على حاجياتهم المختلفة، خاصة وأن نسق التواصل المعتمد داخل أي تنظيم هو المسئول أيضا عن تماسك المجموعات الفرعية المكونة للمقاولة. فالتواصل والعلاقات الإنسانية تدخل ضمن ما يسمى بنسق التواصل غير الرسمي، فجاءت نظرية شستر برنارد معترفة بهذا الشكل من أشكال التنظيم وقدمت نظريته أفكارا واضحة، حول علاقته بالتنظيم الرسمي وأنواع الوظائف التي يقوم بها، والتنظيم غير الرسمي عند برنارد هو مجموعة التفاعلات والاتصالات بين أعضاء التنظيم وبالتالي فإن التنظيم غير الرسمي شيء غير محدد وليس له تركيب معين، كما ليس له أقسام فرعية محددة(صباح أمير الدين عبد الله الحوثي، 2007، ص 130)، فالتواصل هو صيرورة اجتماعية لا تنتهي عند حد بعينه، بل تشمل عددا هائلا من السلوكات الإنسانية، فالتواصل فعل كلي (C. Bussenailet et M. Péret, 1996, p190)، فالعلاقات الإنسانية في التنظيم هي من محددات التواصل وأشكال التواصل في المقاولة، فالتفاعلات واللقاءات والاجتماعات المستمرة بين مختلف الفئات السوسيومهنية تسهم في سير ونقل المعلومات، إضافة إلى مأسسة مجموعة من العلاقات التي تدفع تحسين سير أعمال التنظيم، فالتواصل داخل المقاولة من زاوية العلاقات الإنسانية لا يتم إلا في إطار العلاقات التفاعلية بين مختلف مكونات التنظيم وقدراتهم على تحقيق الاندماج وقدرة المقاولة أيضا على الإسهام في بناء نسق تواصلي فعال ويسهم في بناء شبكة علاقات مهنية بين مختلف الفئات السوسيومهنية.

إن التواصل داخل المقاولة هو تواصل ذو ارتباط بمجموع القضايا والمشاكل الاجتماعية التي تتم داخل إطار اجتماعي معين، أي أن عملية التواصل تتم ببنيات اجتماعية تؤثر وتتأثر بقرارات مختلف الفاعلين داخل المقاولة. كما أن الأنساق الاجتماعية والثقافية تعكس طبيعة وأنماط المعتقدات والقيم والمعايير السائدة بالمقاولة وأيضا المكانة الاجتماعية وأنماط السلوك والفعل أثناء عملية التواصل، كما أن أي تنظيم باعتباره فضاء اجتماعيا يشمل موارد بشرية، هذه الموارد تسعى إلى توسيع قدراتها سواء المعرفية أو المهنية، وذلك عن طريق عملية التواصل، الذي بواسطته يتم نقل وتلقين مجموعة من التجارب والخبرات بين مختلف الفئات

السوسيومهنية، وذلك بهدف التحكم في مجموعة من مناطق الظل وتحسين الوضعيات المهنية والاجتماعية.

إن الأفراد داخل المقاولة مطالبون بالتكيف والتأقلم داخل البنية الداخلية، وهنا يأتي التواصل كنسق مساعد على عملية الاندماج داخل هذه البنية التي تتميز بالتغير المستمر نتيجة التفاعلات الداخلية والتأثيرات الخارجية، فالفرد داخل المقاولة مطالب بالبحث عن مصادر للمعلومات لمواجهة غموض البنية وتعزيز مكانته الاجتماعية داخل المقاولة وعلاقته بباقي الفاعلين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فالمقاولة تعيش مجموعة من التغيرات في سياقها الخارجي مما يجعلها مرغمة على مواكبة هذه التطورات سواء التقنية أو التكنولوجية.

ويبقى الهدف من الاعتماد على التواصل ببعده الاجتماعي الإنساني هو تحقيق الانتماء للمقاولة، فالتواصل الداخلي يهدف إلى تأسيس التحام فكري ومعنوي على مستوى القيم والأهداف المشتركة، إذ يستحوذ على ديناميكية تكوين صورة المقاولة، مثله مثل التواصل الخارجي(Marie Hélène Westphalen, 2001, p396).

2. أشكال وأنماط التواصل بالمقاولة:

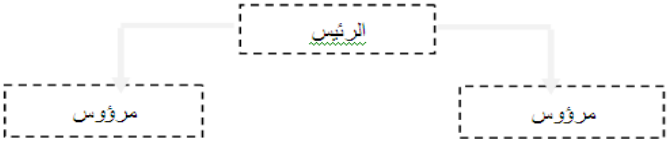
إن الوقوف على نسق التواصل الداخلي بالمقاولة كيفما كان حجمها يؤدي إلى التأكيد على وجود أبعاد رئيسية لهذا التواصل، فداخل كل التنظيمات يمكن التمييز بين نسقين تواصليين مرتبطين بشكلين متميزين: نسق التواصل الرسمي ونسق التواصل غير الرسمي.

1.2 نسق التواصل الرسمي: جاء في نظرية شستر برنارد تحليلا يوضح العلاقة بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي، أوضح فيها أن كل تنظيم رسمي ينشأ بالضرورة عن تنظيم غير رسمي، ثم عندما يشرع التنظيم الرسمي في العمل، فإن تنظيما غير رسميا ينبع داخله، أي أن العلاقة بين التنظيمين علاقة الأصل فيها هو التنظيم غير الرسمي(صباح أمير الدين عبد الله الحوثي، 2007، ص113)، فالتواصل الرسمي بالجانب المتعلق بقوانين وقواعد المقاولة، وما يرتبط بذلك من قرارات مكتوبة وإعلانات، قد تكون موجهة للفاعلين داخل المقاولة أو الفاعلين خارجها أو مع باقي المقاولات، وبدوره ينقسم التواصل الرسمي إلى ثلاثة أشكال فرعية:

التواصل التنازلي: يشمل التواصل التنازلي كل القرارات الصادرة عن قمة التنظيم إلى باقي الفاعلين به، ويتمثل في مجموع الأوامر والقرارات والتعليمات، وتشمل مجموعة من الآليات كالمذكرات الدورية والتفسيرية، والمذكرات والرسائل الشفهية والكتابية والإلكترونية، والتوجيهات الصادرة من رؤساء المصالح أو الورشات إلى باقي الفاعلين.

إن التواصل التنازلي بشكل عام مرتبط بالمستويات العليا نحو المستويات الدنيا (Besseyre des Horts, Charles-Henri, 1998, p177)، ويمكن تبيان التواصل التنازلي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): يبين التواصل التنازلي

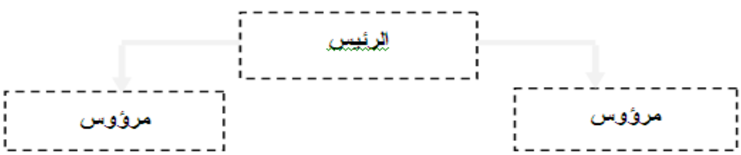


إن التواصل التنازلي بشكل عام، هو التواصل انتشارا بمختلف التنظيمات ذات التوجه التدبيري الكلاسيكي المعتمد على فكرة إدارة/ تصور، عمال/ تنفيذ، وقد بينت مجموعة من الدراسات سلبية البعد التواصلي التنازلي الصلب.

التواصل التصاعدي: إذا كان التواصل التنازلي ينطلق من القمة الإستراتيجية في اتجاه باقي المستويات التراتبية الدنيا، فإن التواصل التصاعدي يتم عكس ذلك، فقد تناول Demitri Weiss من خلال عمله Communication presse d'entreprise التواصل التصاعدي بتأكيده على أن الفاعلين داخل المقاولة، إضافة إلى امتلاكهم لكفاءة استقبال الوسائل من أعلى مستوى التنظيم، فإنه في مقابل ذلك يمتلكون الكفاءة على إرسال المعلومات والأخبار، وقد اعتبر وييس التواصل التصاعدي النمط التواصلي الوحيد الذي يمنح الفاعلين الأخبار والتواصل مع المسؤولين بخصوص عملهم ومشاكلهم ومواقفهم بخصوص مجموعة من إشكالات التنظيم.

إن التواصل التصاعدي هي عملية تفاعلية بين الفاعلين ومرؤوسيهم، بخصوص إشكالات ومواضيع معينة تتدخل المستويات العليا لحلها مع عدم إغفال الفاعلين في كل مستوياتهم داخل التنظيم بحلها (Dimitri Weiss, 1971, p91)، ويمكن توضيح التواصل التصاعدي في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): يبين طبيعة التواصل التصاعدي



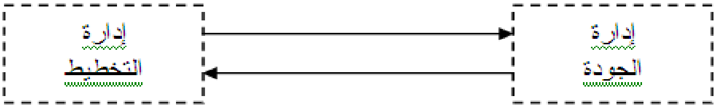
ويشمل التواصل التصاعدي كل ما يرتبط بتقارير الأداء وظروف العمل والمشاكل المرتبطة بالفاعلين في المقاولة وطلب الاستفسارات بخصوص غموض بعض استراتيجيات التنظيم. إن التهميش الذي يعرفه التواصل الصاعد لا ينفي أهميته –على الرغم من كل ذلك- فهو يشتمل كل مزايا ووظائف مختلفة وهو ما أكده بعض الباحثين والمهتمين بدراسة التنظيم كشستر برنارد، وماري بادكفوليت، حيث اعتبروا أن القيادة الفعلية تتمثل أساسا في مدى

تفعيل المستويات التراتبية الدنيا داخل التنظيم في تقبل التعليمات الصادرة منه تجاه المسؤولين في إصدار القرارات والتوجيهات الملزمة للمستويات التنفيذية، مما يجعل مسار توجه القيادة ينطلق من أسفل إلى أعلى وليس عكس ذلك(Chester Bernard, 1982, p83).

إن التواصل التصاعدي وبشكل مركز هو بمثابة انعكاس لطبيعة نمط التسيير داخل المقاولة، أي مدى قدرة المقاولة على تأسيس نسق تواصلي يساعد على تحفيز الفاعلين عبر إعطائهم الإمكانية في اتخاذ القرار والمشاركة في المسؤولية ومن تم تطوير قدراتهم ومكانتهم الاجتماعية وتعزيز هويتهم التنظيمية. وهذا ما أكده Shein حين اعتبر أن التواصل ضرورة أساسية بالنسبة للمسؤول عن التنظيم بحيث أن المدراء لا يستطيعون الاختيار في التواصل أو عدم التواصل، أي أن اختيارهم الوحيد مرتبط أساسا بمستوى يمكنهم من التواصل (E.H. Shein, 1995, p 243).

التواصل الأفقي: الاتصال الأفقي شكل مكمل لأشكال الاتصالات الإدارية بحسب الاتجاه، يسميه البعض بالاتصال الجانبي الذي يتم بين المدراء العاملين في مستوى إداري أو إشرافي واحد، أو بين رؤساء الوحدات أو المصالح من نفس المستوى الرئاسي، وأيضا التي تتم بين العاملين في المستوى الإشرافي الواحد والتي لا تربطهم ببعض علاقات سلطة رئاسية تنفيذية، كما هو الحال –مثلا- عند اتصال العاملين في إدارة الجودة مع العاملين في إدارة التخطيط، أو إدارة الإنتاج أو إدارة المتابعة أو إدارة الموارد البشرية(صباح أمير الدين عبد الله الحوثي، 2007-2008، ص 149). ويمكن التمثيل للتواصل الأفقي في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): يوضح التواصل الأفقي



المصدر: صباح أمير الدين عبد الله الحوثي،2007، ص149.

إن التواصل الأفقي هو تلك العملية التي من خلالها يتم التواصل بين فاعلين من نفس الهرم الإداري، بهدف التنسيق بين مختلف المصالح والأقسام الإدارية وغيرها، وقد أكدت الدراسات الخاصة بأشكال التواصل، أن التواصل الأفقي هو الشكل المفضل عند الفاعلين داخل أي تنظيم لأنه يمكنهم من الحصول على المعلومات التي لم يوفرها لهم التواصل التنازلي. ومن مميزات التواصل الأفقي أنه يخلق علاقات اجتماعية غير رسمية تتجاوز المستوى الداخلي للمقاولة.

وقد أكد H. Fayol على أهميته في تحقيق الفعالية التنظيمية، وهو ما أكده Bernoux : "بلا جدال، الأجراء يفضلون التواصل الأفقي" (Philipe Bernoux, 1995, p377)، إن التواصل الرسمي عبر آلياته المختلفة سواء التواصل التنازلي أو التصاعدي وكذلك الأفقي

يخضع للقواعد والإجراءات التي يتم وضعها من قبل التنظيم الرسمي أي عبر مجموعة القواعد والقوانين التنظيمية والتي يبقى هدفها الأساسي محاولة ضمان التوازن والسير العادي لوظائف المقاولة.

2.2 التواصل غير الرسمي: ارتبط ظهور الحديث عن التواصل غير الرسمي من خلال تجارب هاوثورن التي أنجزتها ما يسمى مدرسة العلاقات الإنسانية والتي كان لها الفضل في توضيح أهمية التوصل غير الرسمي في إنجاز أهداف المقاولة.

إن التواصل الرسمي هو أحد أشكال التواصل الذي يتواجد في أي تنظيم كيفما كان نوعه وحجمه، وهو قائم على عدم وجود قواعد تنظيمية رسمية واضحة، إضافة إلى تميزه بسلاسته مقارنة مع التواصل الرسمي، فنسق التواصل غير الرسمي يتم بناؤه انطلاقا من العلاقات الاجتماعية للفاعلين بالتنظيم. فالصداقة تخلق ترددات للحوار: لقاءات، تبادلات، اتصالات هاتفية، حوارات، داخل الممرات، كلها ممارسات تشكل العناصر الأساسية لعملية التواصل.

وقد يلجأ أعضاء التنظيم أحيانا لنسق التواصل غير الرسمي لتحقيق أهدافهم الشخصية، ومن هنا تنسج شبكات غير رسمية للتواصل بهدف تأكيد سلطتهم داخل التنظيم، إن الأفراد والمجموعات يطورون التنظيم غير الرسمي، أي مجموعة من السلوكات غير المتوقعة من التنظيم الرسمي، فقنوات التواصل غير الرسمية تنقل كل المعلومات غير الرسمية المرتبطة بحياة المجموعة في المقاولة، وتتمثل في مؤشرات العمل، معلومات حول حياة المجموعة، العلاقة العاطفية بين المستخدمين ولكن أيضا شائعات، معتقدات وأساطير (France St. Hilairs, 2005, pp 22-32).

إن التواصل غير الرسمي، كما سبقت الإشارة، يتم بناءه عن طريق التفاعلات اليومية بين الفاعلين، سواء في نفس المستوى التراتبي أو العكس. فقد أكد كل من Morton وBrookes وSmart وBackhouse وBurns (2003) أهمية التفاعلات غير الرسمية، أي غير التراتبية، وحسب Morton (2003) فإن التواصل غير الرسمي يسمح بفهم البنية الحقيقية للتنظيم.

3. تشكل النماذج التقنية للتواصل:

اختلفت وتعددت نظريات التواصل التي حاولت تقديم مقاربات لنسق التواصل وكيفيات اشتغاله وتأثيراته، ومن هذا المنطلق سنحاول التركيز على بعض الأطر النظرية المرتبطة بالموضوع وذلك نظرا لصعوبة استقراء كل النظريات التي عالجت التواصل من جهة، وكذلك محاولة التركيز على أهم النظريات من جهة أخرى، وذلك بهدف الوقوف على أهم مواقفها والتطورات التي حققتها هذه النظريات

1.3 النموذج الوضعي: يعتبر Mucchielli[*] واضع التصنيف الجديد للتواصل المعروف بالنماذج الوضعية modèles positivismes، ومن أهم ممثلي هذا النموذج نجد C. Shamon و W.Weaver

1.1.3 نموذج C. E. Shannon: اقترح المهندس الأمريكي في الاتصالات [*] C. Shannon نظرية المعلومة théorie de l'information القائمة على دراسة أسئلة مرتبطة بانتشار المعلومة، فنموذج Shannon يقترح خطاطة/ترسيمة خطية ترتكز على سلسلة معلومات: مصدر المعلومة، المرسل الذي يحول الإشارة إلى شفرة رمز (يتم تحويل صوت الإنسان إلى نبضات كهربائية في الهاتف)، قناة الإرسال، المتلقي الذي يفك رمز الإشارات يجب أن يكون مسلم الرسالة (Frédérique Alexandre-Bailly, Denis Bourgeois, Jean-Piere Gruère, Nathalie Raulet-Croest, Christine Roland-Lévy, 2009 , 23). وقد وضع شانون تمثيلا ليوضح مقاربته في الشكل التالي:

الشكل رقم (4): رسم بياني يوضح نسق التواصل حسب C. Shannon



Source : Frédérique Alexandre-Bailly et , 2009, p : 111

إن نموذج Shannon يبقى من أكثر النماذج التواصلية تداولا حيث تم اعتماده من قبل مجموعة من الباحثين في مختلف الحقول المعرفية كنقطة انطلاق بحوثهم بخصوص نسق التواصل، رغم أن هذه المقاربة الرياضية للتواصل عند شانون قامت بدراسة مختلف نظم التواصل الكهربائي في محاولة لفهم فعالية التواصل عن طريق الرموز.

2.1.3 نموذج W. Weawer: شكل النموذج الذي قدمه W. Weawer[*] (Edgar Morin, 2005, p 35) لعملية التواصل من خلال ما سماه عملية المفعول الارتجاعي/الارتدادي، أهم النماذج التواصلية التي عرفت انتشارا عبر مختلف العلوم التي اعتمدت مفهوم التواصل في دراساتها.

ويتأسس نموذج Weawer في التواصل على فكرة مفادها أن المعلومات كيفما كانت تنطلق من مدخلات Imput قبلية وذلك من خلال مرورها بنسق لتستقر في مخرجات out put تشكل هدف المعلومات، لكن العملية لا تتوقف في نقطة المخرجات، بل تتعدى هذا المستوى

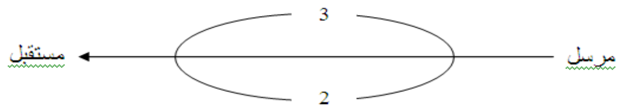
(*)- Alex Mucchielli : دكتور في الفلسفة وفي علم الاجتماع، إثنلوجي ودكتور في التواصل، له مجموعة من الأعمال المرتبطة بموضوع التواصل أهمها: .Méthodes empiriques de recherche en communication

(*) – كلود إلوود شانون، من مواليد 30 أبريل 1916 بولاية ميشيغن الأمريكية، مهندس كهربائي ورياضي أمريكي، يرتبط اسمه بالتصميم شانون المتداول في العلوم الإنسانية.

(*) – وفارن وفير عالم أميريكي (1894-1978) ورياضي ومدير أبحاث، من أبرز المفكرين في الترجمة الأوتوماتيكية.

مشكلة سيرورة الارتجاع rétraction، أي للعودة إلى نقطة الانطلاق، وقد وضح Weawer ذلك في الشكل التالي:

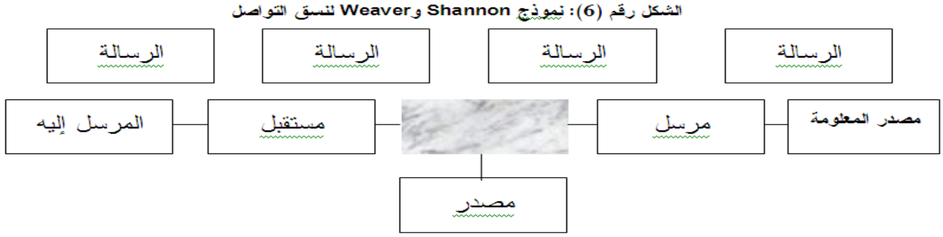
الشكل رقم (5): نموذج W. Weawer للتواصل



Source : Frédérique Alexandre-Bailly et, 2009, p : 112

وقد كان لهذا النموذج الذي قدمه Weawer الفضل في تطوير التواصل في بعده التفاعلي، أي علاقات التأثير والتأثر، ومن ثم ظهور أبحاث جديدة في نفس الاتجاه، كأعمال L.Von Bertumffy من خلال نظريته العامة للأنساق. تجدر الإشارة إلى أن كل من C.E.Shannon وW.Weawer قدما نموذجا للتواصل من خلال عملهما The mathematical theory of communication (1949).

الشكل رقم (6): نموذج Shannon وWeaver لنسق التواصل



Source : Thill Eugene,2005, p : 88.

يحمل التواصل حسب هذا النموذج دلالات ظاهرة ومركبة عبر سياقات تساعد على بناء وتحديد اتجاه التبادل كما أن اتجاه وسياق التواصل يتم بناءهما انطلاقا من التبادل، فالمعنى النهائي للتواصل بهذا الشكل هو تركيب لمختلف الدلالات المرتبطة بالسياقات التي تساعد على بناء معنى التبادل، ينطلق الباحث داخل هذا النموذج من التساؤلات التالية: كيف يمكن للفاعلين أن يستحضر والعناصر التي تحدد السياق الزمني؟ وكيف تتدخل مختلف الإكراهات الظرفية في وضعية التواصل؟ وكيف تبنى المعايير التي تشكل إحدى مرجعيات التواصل (حسن امغليف، 2010، ص10).

2.3 النموذج النسقي: تزايد الاهتمام بدراسة التواصل، وذلك من خلال مجموعة من الدراسات والأبحاث التي أنجزها باحثون ينتمون لمختلف التخصصات العلمية مثل باتسون وانر لاويك، هالي دون جاكسون وهم ينتمون إلى مدرسة Palo Alto (Virgine Duraud, 1999, p3).

ويعتبر باحثو مدرسة Palo-Alt*مؤسسي المقاربة النسقيةl'approche systémique للتواصل، وقد انطلقت أعمال هذه المدرسة استنادا إلى مجموعة من القواعد المرتبطة بالتواصل كنسق، ومن بين هذه القواعد نجد (Fréderique Alexandre-Bailly et, 2009, p113-114):

- لا يمكن أن لا تواصل.
- السياق هو الذي يوضح العلاقة بين شخصين.
- التواصل يمكن التنبؤ به في حالة معرفة البنيات الشكلية للتنظيم وأشكاله الملموسة في الاشتغال.
- الأشخاص هم المنتجون للمعاني وليس الكلمات نفسها.
- التواصل هو عملية مستمرة غير واضحة الهدف وغير محددة لنهاية الهدف.
- إن الطريقة التي نقرر أن نتفاعل بها هي مرتبطة بإدراكنا لعلاقاتنا مع الآخرين. لقد شكلت هذه المستويات فقط انطلاق دراسات المقاربة النسقية للتواصل، وهنا يمكن عرض بعض أهم النماذج النسقية في هذا الموضوع.

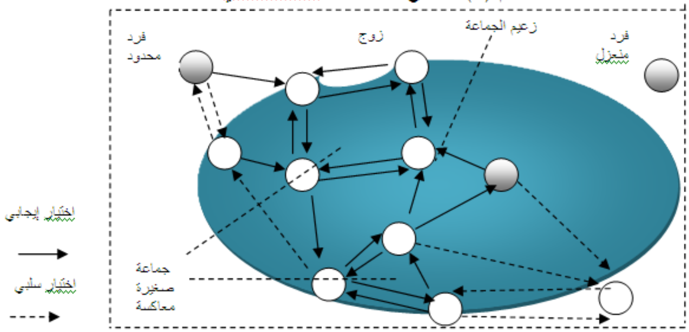
1.2.3 النموذج السوسيومتري Moreno: يعتبرJacob L. Moreno أول من حدد المناهج السوسيومترية، وقد حددها كدراسة رياضية للخصائص السيكولوجية للساكنة، والتقنية التجريبية للنتائج المحصل عليها بواسطة المناهج الكمية-p15, (Moreno,199516)، ولقد تأسست دراسة مورينو حول أطروحة أساسية تتمثل في كون أن الأفراد يتم جلبهم للقيام باختيارات في علاقاتهم البينفردية، وهذه السلسلة من الإختيارات هي من تحدد إنتماء أو رفض الفرد من مجموعة معينة، وحسب مورينو فالإختيار هو بمثابة فعل أساسي في كل العلاقات الانسانية.

وقد إنطلق مورينو في دراسته لموضوع التواصل من فكرة العلاقات اللاشكلية ونظام العلاقات الاجتماعية داخل الجماعات، أي العلاقات العاطفية ممثلة في ثنائية الحب/الكراهية، وقد ضمن مورينو مجمل أفكاره في مؤلفه "أسس السوسيومترية" سنة 1954.

ولقد شكل هذا النموذج محاولة نسقية إرتكزت على تصور جديد مفاده أهمية التواصل كعلاقة تجاذب وليس فقط وسيلة لنقل مضمون الرسائل والمعلومات، إن محاولة مورينو شكلت إسهاما جديدا تمثل في إحداث قطيعة مع تصورات تقنية إلى محاولة التركيز على أبعاد جديدة مثل البنية كمعطى للعلاقات التي ينتجها الفاعل عبر التفاعل والتواصل مع باقي الفاعلين، كما أن مقاربة مورينو تقوم على المبدأ التالي: كل فرد في المجموعة يختار أفراد المجموعة التي يود أن يرافقهم، فالاختيار السوسيومتري يطبق على كل الأفراد الذين لهم علاقة بالآخرين، وهو بالتالي يسمح بدراسة البنية الاجتماعية على ضوء الانجذابات والتنافرات، وكذلك تحديد موقع كل فرد في المجموعة، إن الاختيار السوسيومتري يوضح "البنية

السيكولوجية" الكامنة وراء المجموعة كما يتيح معرفة ما إذا كانت هذه البنية تتطابق أو لا تتطابق مع المناسبات الاجتماعية. وقد وضح مورينو نموذجه التواصلي في الشكل أسفله.

الشكل رقم (7): نموذج Moreno السوسيومتري للتواصل



المصدر: حسن امغليف، 2010، ص: 24

2.2.3 النموذج العلائقي E. Berne: بخصوص التحليل العلائقي لنسق التواصل فيعود الفضل في ذلك إلىEric Berne الذي قدم مقاربة براغماتية وبسيطة للعلاقات الإنسانية، وقد فسر ونشر مقاربته من خلال عملين مرجعين هما Des jeux et des hommes 1966 و1977 Que dites-vous après avoir dit bonjour ?.

وقد تمثل هدف بورن في تحديد رهانات العلاقات البينية بين الأفراد وتحديد أنواع هذه العلاقات الضمنية التي تبنى عبر هذه العلاقات، يتم عبر التحليل التعاقدي، هذا الأخير يوفر إمكانية تحديد أنساق التفاعلات في إطار حلقات التسيير، ذلك أن مقاربة بيرن تسعى إلى الوقوف والتعرف على الشخصية وكذلك تقديم تحليل للعلاقات بين الأشخاص والقواعد والقوانين التي يتم تثبيتها خلال عمليات التواصل، وقد أكد بيرن أن خلال عملية التواصل هي نتيجة حالات سيكولوجية، أي أن هناك علاقة بين الأنا وطبيعة الكلام، وقد قدم هذا النموذج تحليلا يعطي إمكانية مقاربة التواصل انطلاقا من عدة مستويات وهي كالتالي:

-المستوى المعياري.
-المستوى العقلاني.
-المستوى العاطفي.

إن بيرن حاول تقديم هذا النموذج لدراسة المواقف والتصرفات وردود الأفعال الحسية والجسدية معتمدا في ذلك على ميكانيزمات مثل الأنا، كما أن بيرن حاول إحداث قطيعة ابستمولوجية ممثلة في محاولة تقديم تحليل لنسق التواصل الذي لا يركز على مضمون الرسالة بل على شكلها الشامل.

3.2.3 المقاربة التفاعلية Palo Alto: يعود الفضل في بروز هذا النموذج التفاعلي إلى مدرسة Palo Alto على إعتبار أنها اهتمت بصيرورة تفاعل الفرد داخل النسق وما يشمله هذا الأخير من تفاعلات وتجاذبات مختلفة، وكذلك من مستويات للتبادلات والتناقضات، وقد

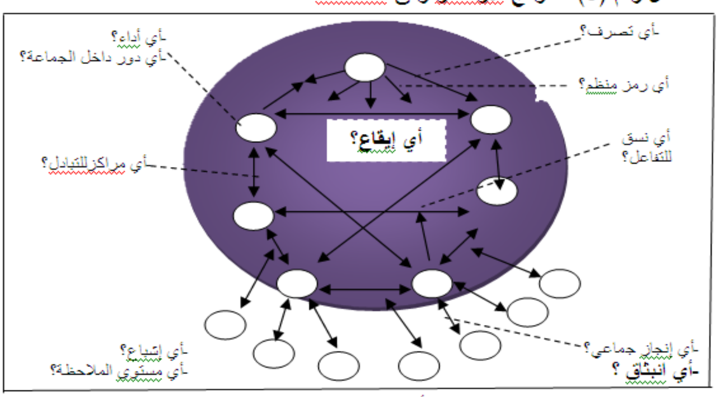
حددت المقاربة التفاعلية للتواصل مجموعة من النقط المركزية في علاقتها بعملية التواصل، يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

إن النموذج التفاعلي لمدرسة Palo Alto أو ما أطلق عليها Winkin بـ le collège invisible للتواصل يقوم أساسا على ضرورة مشاركة الفرد في إطار نسق من التفاعلات، هذه الأخيرة هي ذات ارتباط بباقي أفراد ذلك السياق بما يحمله النسق من قيم وقواعد ونماذج ورهانات وتناقضات.

4.2.3 نموذج الجوقة Winkin (modèle orchéstral): جاء هذا النموذج كرد فعل على ما يعرف بـ le modèle télégraphique de la communication، وهو عبارة عن بديل جديد لنمذجة التواصل ويعرف نموذج الجوقة orchéstral بمسميات أخرى أهمها: le modèle circulaire، le modèle systémique، le modèle de la nouvelle communication.

ويركز Yves Winkin في نموذجه للتواصل على أنه جوقة، أي نسق يجب اعتباره في شموليته وتعقيده، وحسب ذلك فالمعلومة هي منقولة وتمر من المرسل إلى المستقبل بطريقة خطية linéaire، ويتم التواصل بالمعلومة بطريقة موضوعية ومحايدة وبشخصية، كما أن هذا النموذج يرى أن المعلومة هي بناء un construit يتم تهيئته بواسطة المتواصلين ونسق التواصل، فالتواصل وفق هذه المقاربة هو نشاط إنساني يفرض الأخذ بعين الإعتبار التعقيد الإنساني، أي مجموعة من المعطيات كالمعنى الذي يعطى إلى المعلومة في المصدر، فهم المعلومة من المتلقي، السياق العام الذي يتم فيه التواصل، ويمكن توضيح هذا النموذج في الشكل التالي:

الشكل رقم (8): نموذج الأركيستر وفق Winkin



المصدر: حسن أمغليف، 2010 ، ص: 28.

إن مقاربة وينكين أكثر واقعية وبنائية أي أن التواصل يبني الواقع، كما أن هذا النموذج ركز على أبعاد جديدة مقارنة مع المقاربات السيكولوجية التقليدية لموضوع التواصل معتبرا أن عملية التواصل هي نتاج جماعي بما أن الكل يتفاعل في هذه العملية (على غرار تفاعل

مختلف عازفي الاركسترا في تقديم سمفونية معينة)، فالتواصل وفق هذا التصور اعتبر براديجما جديدا للتواصل والذي يظهر تصور آخر (مقارنة مع النموذج التلغرافي) كالفاعلين الاجتماعيين، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وهو بالتالي يقترح أسلوبا علميا متعدد التداخلات.

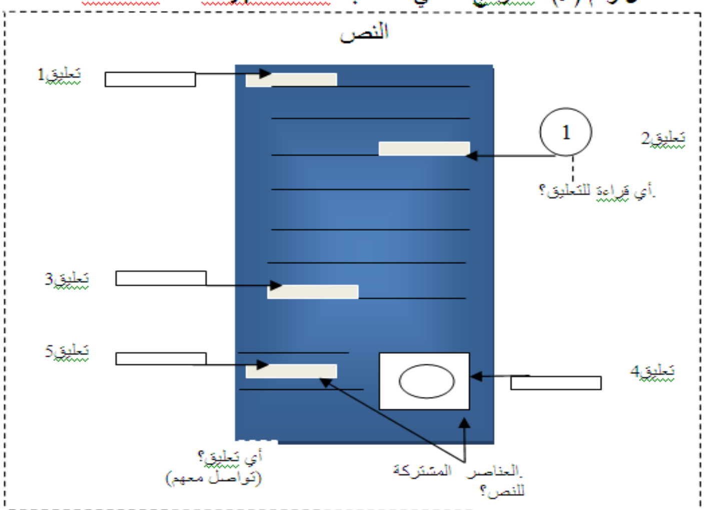
إن بيرن حاول تقديم هذا النموذج لدراسة المواقف والتصرفات وردود الأفعال الحسية والجسدية معتمدا في ذلك ميكانيزمات مثل الأنا، كما أن بيرن حاول إحداث قطيعة ابستمولوجية ممثلة في محاولة تقديم تحليل لنسق التواصل الذي لا يركز على مضمون الرسالة بل على شكلها الشامل.

3.3 النماذج البنائية:

1.3.3 نموذج التضخم النصي hyper texte: إن النماذج البنائية مرتبطة ببناء المعنى المشترك من طرف الفاعلين، ونموذج التضخم النصي من بين تلك النماذج التي تعتبر التواصل بمثابة نقاش خفي بين الفاعلين المرتبطين في بنية إجتماعية من قبل الفاعلين.

وبخصوص اتجاه الحوار أو النقاش في نموذج التضخم النصي، فهو لا يتم تحديده في البداية، فالحوار ينشأ انطلاقا من تقديم قراءة للتأويلات والتفسيرات فيما يرتبط بالنص، ويمكن تقديم ترسيمة لهذا النموذج في الشكل التالي:

الشكل رقم (9): النموذج النصي المتشابك le modèle de l'hypertexte



Source : Thill Eugence, 2005, p :99.

2.3.3 النموذج الموضعي Modèle situationnel: النموذج الموقعي أو الموضعي يعتبر التواصل كسيرورة processus، فالتركيز هنا يكون على إظهار مختلف السياقات أو أبعاد مختلف الوضعيات التي فيها تشتغل عملية التواصل، فالتبادل l'échange لكي يصبح

ذو معنى، يجب أن يوضع في علاقة مع السياقات التي يتم من خلالها، وهذه السياقات مختلفة ومنها:

- السياق القصدي contexte d'intentionnalité
- سياق المعيقات الوضعية contexte des contraintes situationnelle
- سياق التموضعات النسبية contexte des positionnements relatifs
- السياق الزمني contexte temporel

إن المعنى النهائي للتواصل هو خلاصة لمختلف المعاني التي ظهرت من خلال سياقها، فكما أن السياق يساعد في بناء معنى التبادل، فإن المعنى والسياق بدورهما يبنيان انطلاقا من التبادل.

ويعمل التواصل من وجهة نظر هذا الاتجاه على إبراز الصيرورة والسياقات المتعددة التي يكون فيها التواصل ضروريا(السياق الثقافي مثلا)، فلكي يكون للتواصل معنى، لابد أن يكون في إطار علاقة تبادل داخل سياقات متعددة مثل سياقات: التموضع النسبي، الأفعال المبنينة، الإكراهات والضغوطات التي تفرضها الوضعية، السياق الزمني، رهانات الفاعلين، ولقد استندت علوم التواصل في بناء نماذجها التواصلية على مرجعيات محددة، وما يميز هذه المرجعيات هو تعددها وتداخلها الفكري والأكاديمي المتعدد التخصصات كالسوسيولوجيا وعلم النفس الاجتماعي والرياضيات.

4. المقاربة السوسيولوجية للتواصل التنظيمي:

لقد اهتمت المقاربات الكلاسيكية لعلم الاجتماع بموضوع التواصل، إما بشكل مباشر أو من خلال توظيف هذه المقاربات في تحليل وتفسير ظاهرة التواصل وذلك بالاعتماد على مبادئها الأساسية، فقد تناول اميل دوركايم التواصل بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال التركيز على الضمير الجمعي باعتباره نتاج اجتماعي للتفاعل الاجتماعي، فدور كايم يؤكد على أن التفاعل الاجتماعي هو محور الحياة الاجتماعية داخل أي مجتمع، وهو بذلك بمثابة تواصل بين الفرد والمجتمع، ومن تم يمثل عملية اجتماعية نفسية يشارك فيها الفرد والمجتمع على حد سواء.

وقد قدم علم الاجتماع الفينومونولوجي تصورا بخصوص عملية التفاعل الاجتماعي مؤكدا أن التفاعل رغم كونه نتاجا للواقع الاجتماعي، إلا أنه يسهم في بنائه في نفس الوقت، وهو الطرح الذي ذهب إليه جورج زيمل، كما أن تالكوت بارسونز صاحب نظرية النسق الاجتماعي والأنساق الفرعية لم يقارب موضوع التواصل بشكل مباشر ورئيسي في أعماله، لكنه وانطلاقا من دراساته يمكن استخلاص أبعاد مرتبطة بذلك. فأنساق التواصل تنتج عن عمليات التفاعل مع الأهداف الاجتماعية، كما أن الأنماط المتطورة للسلوك الاجتماعي هي بمثابة عمليات للتواصل، إضافة إلى الأنساق الرمزية للمعاني والمواقف.

كما أن أنصار التفاعلية الرمزية قاربوا موضوع التواصل من خلال التأكيد على أن جميع صور التفاعل بين الأفراد تتضمن تبادلا للرموز، فعندما تتفاعل مع الآخرين تبحث دوما عن مفاتيح حول أنسب أنماط السلوك في السياق الذي يحدث فيه التفاعل، وعن مفاتيح حول كيفية تفسير ما يقصده الآخرون، وتلفت التفاعلية الرمزية انتباهنا إلى تفاصيل التفاعل بين

الأشخاص وكيفية استخدام هذه التفاصيل في فهم ما يقوله الآخرون ويفعلونه(مصطفى خلف عبد الجواد، 2011، ص484).

إضافة إلى ذلك، إهتمت المقاربة النسقية بموضوع التواصل، من خلال اعتبارها أن التنظيم هو بمثابة نسق اجتماعي يشمل أفرادا وأهدافا وإتجاهات نفسية، وكذلك دوافع مشتركة، وبالتالي فإن النسق الاجتماعي يتطلب توافر نسق للتواصل ليضمن استمراريته من خلال العمل على الربط بين أجزاءه وكذلك تفاعله مع السياق الخارجي.

ومن بين المقاربات الحديثة لدراسة ظاهرة التواصل، نجد الإتجاه الماركسي في دراسات وأعمال مدرسة فرانكفورت، هذه الأخيرة ومن خلال مجموعة من أعمال روادها تؤكد على أن التواصل هو آلية من آليات التلاعب، وبالتالي فالتواصل يصبح هنا بمثابة إيديولوجية هذا العصر، وقد إنتقدت هذه المدرسة التواصل داخل التنظيمات الاقتصادية معبرة أن الهم الأساسي للمقاولة هو الربح في مقابل تغييب المستويات الاجتماعية والعلائقية للتواصل في التنظيم.

إن التواصل كموضوع للبحث كان حاضرا بشكل مباشر أو ضمني داخل الأعمال السوسيولوجيا الكلاسيكية، على إعتبار أنه بعد لتجلي التفاعل الاجتماعي داخل المقاولة أو المجتمع ككل، وهو ما شكل أرضية لانطلاق دراسات جديدة لهذا الموضوع، خصوصا فيما يرتبط بعلم اجتماع التنظيمات والمقاولات.

1.4 التواصل وسوسيولوجيا التنظيمات: اشتغلت سوسيولوجيا التنظيمات على موضوع التواصل، حيث اهتم H.Mintzberg بموضوع التواصل من خلال مجموعة أعمال، وأهمها كتابةLe management, voyage au centre des organisations، مؤكدا على أهميته في حياة التنظيمات، وقد حاول مانتزبرغ مقاربة إشكالية التواصل انطلاقا من تحديد ودراسة العلاقة الرابطة بين المكونات الخمس للتنظيم وهي:

- القمة الاستراتيجية stratégique sommet: وهي نظرة كلية، والقمة الإستراتيجية تمارس ثلاث مهمات أساسية:

أ. الإدارة المباشرة للتنظيم: أي توزيع الفاعلين في مناصبهم، وإعطاء الأوامر حول القرارات الأساسية وتدبير الصراعات.

ب. التدبير: أي تدبير حدود علاقات التنظيم مع المحيط الخارجي.

ت. قيادة التطور الاستراتيجي والمستقبلي.

- المركز الإجرائي le centre opérationnel: ومهمته التموين وتوزيع الخدمات أو المنتجات والوظائف اللوجستيكية ويعتبره مانتزبرغ قلب التنظيم.

- القمة الإستراتيجية stratégique sommet: وهي نظرة كلية، والقمة الإستراتيجية تمارس ثلاث مهمات أساسية:

أ. الخط التراتبي la ligne hiérarchique: يعتبر الخط الرابط بين القمة الإستراتيجية والمركز الإجرائي، والخط التراتبي يختلف من مقاولة لأخرى.

ب. البنية التقنية le techno-structurel: المهمة الأساسية للبنية التقنية هي وضع التصور والتخطيط، وبكل تعبير طارئ يقوم بتغيير المهام في المقاولة، إضافة إلى معيرة standarisation وتنظيم الوظائف وتكوين الفاعلين.

ت. الدعامة اللوجيستية le support technique: يرتبط بكل المهام ذات العلاقة بطريقة غير مباشرة بأنشطة المقاولة، أي المرافق ذات الصبغة الثقافية والاجتماعية.

إن هذه المكونات هي أساس إشتغال التنظيم حسب مانتزبرغ، حيث أن الخط التراتبي الذي يضم الأطر التي تعمل على الإشراف المباشر على عمليات الإنتاج والحلقة الرابطة بين القمة الإستراتيجية، أي الإدارة وأطرها والمركز الإجرائي الذي يقوم بعمليات الإنتاج والذي يشمل العمال والمستخدمين، هذا الترابط هو من يمد الإدارة بالمعلومات والمعطيات التي تمكنها من تدبير مواردها البشرية، والتحكم في الإنتاج وإمتلاك تصور شمولي للتنظيم وأجزاءه، إضافة إلى التنسيق بين الإدارة والأطر الفنية والتقنية التي يكون هدفها معيرة عمليات الشغل وصياغة المخططات والبرامج، فطبيعة التنظيم الهرمي والشغل الذي وضعه مانتزبرغ هو المسئول عن تحديد نمط وشكل التواصل بين الأفراد في مختلف مستويات التنظيم، وبهدف فهم العلاقات يجب تحديد الفاعلين المؤثرين، والحاجيات والأهداف المراد تحقيقها، وقدرة كل فاعل على التأثير بهدف تحقيق هدفه. وقد حدد مانتزبرغ في دراسته لعدد من المقاولات فيما يخص مهام الأطر داخل المقاولة في الآتي:

أ. إقامة علاقات التواصل الرسمية وغير الرسمية مع الإدارة، ومع العمال والمستخدمين.

ب. المهام ذات العلاقة بالأخبار والتزويد بالمعلومات.

ت. المهام ذات العلاقة بإتخاذ القرارات.

إن الإطار داخل المقاولة ذو وظائف مرتبطة بالأهداف والإستراتيجية العامة، وقد حددها مانتزبرغ في عشرة وظائف: التواصل والتنسيق، إعتباره رمزا للمقاولة، وقائدا ملاحظا نشيطا وناشرا ومتحدثا باسم المقاولة ومقاولا ومنظما*.

إن وضعية الأطر في المقاولة تمنحهم مزاولة مهام مرتبطة بتنظيم وتسيير وحل المشاكل وإدماج التصورات والنماذج المختلفة على مستوى وحدات العمل الإجرائية والإستفادة من الدعم الذي توفره علاقات التواصل على مستوى وحدات العمل الإجرائية والاستفادة من الدعم التي توفره علاقات التواصل على مستوى الإمتداد العمودي للمعلومات.

ويعتبر مانتزبرغ أن الصراعات داخل المقاولة ناتجة أساسا عن وجود مشاكل في التواصل والتنسيق، ويخص بالتحديد بنية الإدارة التي تكون غير متكيفة بشكل يتناسب مع المبادرات المشتركة والمتبادلة، وهذا يطرح بالتالي عائقا على التواصل غير الرسمي بين الأطر الإدارية والمستخدمين بالمقاولة.

إن التواصل غير الرسمي حسب مانتزبرغ هو الكفيل لتجاوز المشاكل الإنسانية المطروحة على مستوى المركز الإجرائي والتي تؤدي إلى مشاكل التنسيق، ومن ثم إلى مشاكل التكيف داخل القمة الإستراتيجية، وفي مقابل ذلك فالإعتماد على التواصل غير الرسمي رغم تمكنه

---

*- يمكن الرجوع لعمل هنري مانتزبرغ: Le Management, voyage au centre des organisations

من الاشتغال في المقاولة بطريقة مثالية، إلا أن ذلك يخترق مبادئ الضبط المعتمدة في البنية الرسمية وما يرافق ذلك من استنزاف للطاقات والجهد وهذا يتطلب من الإدارة إعادة مواجهة واستبدال إستراتيجياتها.

إن تصور مانتزبرغ للتواصل غير الرسمي في المقاولة يعتمد آليات تعمل على الملائمة والتسوية المتبادلة عن طريق التواصل غير الرسمي بين الأفراد داخل التنظيم، والمراقبة المباشرة للإدارة لمدى تطبيق الأوامر والتوصيات الناتجة عنها، إضافة إلى معيرة (وضع معايير) Standardisation أساليب العمل عبر معيرة طرق إنجازه، وكذلك معيرة النتائج بترجمة الاستراتيجيات إلى وقائع ملموسة، ثم معيرة المؤهلات باعتماد التكوين. وأخيرا معيرة القواعد والقوانين والقيم بالنسبة للفاعلين بالمقاولة.

ويميز مانتزبرغ، وبشكل عام، بين التواصل الرسمي المرتبط بالقواعد والنظام الهرمي وفق رسمية معينة هي المسئولة عن عمليات المراقبة وممارسة السلطة بهدف التدبير العقلاني للموارد البشرية وعمليات الإنتاج، والتواصل غير الرسمي كونه عنصرا إضافيا مكملا للجانب الرسمي وجوابا للحاجيات الحاضرة والمستقبلية للمقاولة إضافة إلى اعتباره آلية لخلق التوازن والتكيف.

2.4 التواصل وسوسيولوجيا المقاولات: قاربت سوسيولوجيا المقاولات إشكالية التواصل وفق تصور مخالف للمقاربات السابقة، فقد حاول Ph. Bernoux دراسة نسق التواصل في التنظيمات من خلال أعماله، خاصة la sociologie des entreprises، مركزا في دراسته تغيير سلوك الأفراد والجماعات داخل المقاولة والمعايير التي تتحكم في ذلك التغيير انطلاقا من سوسيولوجيا المقاولة.

وقد إعتبر بيرنو أن سلوك الفرد أو الجماعة داخل المقاولة هو نتاج الوضعية التي يتموضع فيها هؤلاء الأفراد والمرتبطة بعلاقات تفاعلية، هذه العلاقات تتأثر بدورها ببنية ومحيط المقاولة، ذلك أن العلاقات داخل التنظيم حسب بيرنو لا يمكن أن تفهم إلا في إطار الجماعة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد والمعايير المتبناة من قبل الجماعة، إضافة إلى الثقافة السائدة، أي ثقافة المقاولة وأيضا الحوافز المقدمة للفاعلين.

إن هذه العلاقات تتطور وتتغير بسبب ضغوط المحيطين الداخلي والخارجي للمقاولة، فالضغوطات الداخلية تشتغل عندما تكون الإكراهات التي تواجه العوامل المجددة لعلاقات لا تدعم النسق العام للمقاولة، فبيرنو يعتبر أن المقاولة بناء اجتماعي ونسق من التفاعلات بين الأفراد(أطر، مستخدمين، عمال)، ونظاما إجتماعيا خاضعا لإكراهات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا يؤدي إلى تأثيرات على بنية ونمط اشتغال المقاولة، إن التفاعل بين الفرد والجماعة عند بيرنو يرتكز على التواصل بينهما، أي ضرورة تبني سوسيولوجيا تفاعلية يكون أساسها التوفيق بين المستوى السيكولوجي والسوسيولوجي في دراسة العلاقات في المقاولة.

إن انسجام المقاولة رهين بقدرة الفاعلين فيها على تبني تمظهرات تتصور هذا الفضاء كنسق من العلاقات الاجتماعية مؤسسة معايير الثقة، الهوية، الثقافة، التوافقات، وهي المفاهيم الجوهرية لفهم التواصل داخل المقاولة إلى جانب نظريات أخرى كنظرية الفاعل.

إن الفهم الأمثل لعلاقات التواصل بين الفاعلين، وفهم آليات اشتغال المقاولة والاختلالات الوظيفية يمر عبور فهم مسلمات التحليل الاستراتيجي، حيث يعبر بيرنو عن ذلك قائلا: "إن قدرة الفاعل على التواصل داخل المقاولة يكسبه سلطة من خلالها يحقق بعض الحاجيات والأهداف"، فالمقاولة تستمد قوة هويتها من التماسك والترابط بين مختلف مكوناتها وكذلك عن طريق نسق التواصل القائم على الروابط الاجتماعية المركزية، لأن المقاولة تبقى مجالا للعلاقات الاجتماعية وليست مجرد نصوص قانونية وأرقام ونماذج اقتصادية جاهزة أو امتداد لبناءات خارج المقاولة، فبيرنو يقارب التواصل انطلاقا من سوسيولوجيا الفعل التي تمكننا من فهم الفعل الفردي الذي يعتبره مصدر الأفعال الاجتماعية، كما يقارب التواصل بناء على السوسيولوجيا الرابط الاجتماعي والتي تمكن من إدراك الفعل الجماعي عبر الهوية، الثقافة والتوافقات.

ويرتبط التواصل عند بيرنو بالعلاقات التفاعلية في دراسة التواصل، فسلوك الأفراد والوضعية التي يتواجد بها الأفراد هي المحددة لطبيعة علاقات التواصل، كما أن ثقافة المقاولة لها تأثير على التواصل إضافة إلى تأثير التحليل الاستراتيجي في التواصل، وقد أكد بيرنو بخصوص التحليل الاستراتيجي وتأثيره على التواصل قائلا: "إن المعلومة الجيدة تصل في حالة توفر قناة جيدة، لكن حقيقة اشتغال المقاولات تثبت العكس: فالرسالة تصل ليس على أساس المزايا الجوهرية ولكن على أساس إستراتيجيات المستقبلين، فإذا كانت الرسالة غير مترجمة، فذلك يعني أنها لم تتحول بعد إلى رهان بالنسبة للمستقبلين، وبالتالي فليس لها أي فرصة للاستقبال" (Philipe Bernoux, 1999, p167).

لقد شكلت المقاربات التقنية ومقاربات العلوم الاجتماعية لظاهرة التواصل عامة، والتواصل التنظيمي خاصة، شكلت مكانا للباحثين والمسئولين على مختلف التنظيمات لفهم أعمق وأشمل لهذا المستوى الذي لا يمكن تجاهل قيمته بالنسبة لمختلف الفاعلين بهذه التنظيمات، فالتواصل كفعل وسلوك إنساني قائم على علاقات تفاعلية متبادلة بين الأفراد والجماعات والمجموعات السوسيومهنية، يتطلب ميكانيزمات لتفعيله وهذه الميكانيزمات لا يمكن أن توفرها سوى تصورات العلوم التقنية في تكامل مع العلوم الاجتماعية عامة وسوسيولوجيا التنظيمات والمقاولات خاصة.

قائمة المراجع:

1. أحمد صقر عاشور(1989)، السلوك الإنساني في المنظمات، الدار الجامعية.
2. محمود عبد المولى(1984)، علم الاجتماع في ميدان العمل الصناعي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا.
3. مصطفى خلف عبد الجواد(2011)، نظرية علم الاجتماع المعاصر، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. حسن امغليف(2011-2010)، أثر التواصل على علاقة الشغل داخل المقاولة، مجموعة الضحى للسكن بمراكش نموذجا، بحث لنيل شهادة الماستر في سوسيولوجيا المقاولات والتنمية، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش.

5. صباح أمير الدين عبد الله الحوثي(2007-2008)، قنوات الاتصال في المقاولة الصناعية: الأهمية والممارسة في إدارة الجودة، نموذج مجموعة هائل سعيد أنعم باليمن، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس.
6. العابد عبد المجيد(2011)، التواصل، التجديد والرهان، المجلة الالكترونية أنفاس، عدد الجمعة 25 فبراير.
7. B. Denis(1994). Information, communication, Edition d'Organisation, Paris.
8. Besseyre des Horts, Charles-Henri(1998) , Gérer les ressources humaines dans l'entreprise, concepts et outils, Edition d'Organisation, Paris.
9. C. Bussenait et M. Pretet(1990), Organisation et gestion de l'entreprise, Edition Paris.
10. Chester Bernard, (1982), The function of the executive, 29th edition. Cambridge, Haward Univ Press.
11. Ch. Runenault et M. Pretet(1996), Economie et gestion d'entreprise, Edition Dunot.
12. Dimitri Weiss(1971), Communication et presse d'entreprise, Paris.
13. Edgar Morin(2005), Introduction à la pensée complexe, Edition du Seuil.
14. E.H. Shein(1995), Organisational culture and leadership, Adynamic view, Sanfransisco, Jossey-bass.
15. France St. Hilairs(2005), Les problèmes de communication en entreprise, infirmation relation, Mémoire pour l'obtention du grade maître arts, Faculté supérieurs de l'université, Laval.
16. Frédérique Alexandre-Bailly, Denis Bourgeois, Jean-Piere Gruère, Nathalie Raulet-Croest, Christine Roland-Lévy(2009), Comportement humaines et management, 3éme édition, PEARSON Education.
17. J.L.Moreno(1953), Who Shall Survive, Beaon, N.Y: Beacon House.
18. George R. Terry(1983), A Guide to management, Homewood, Illinois, Richard Irwin.
19. Marie Hélène Westphalen(2001), Le guide de la communication d'entreprise. 3ème édition, Paris, 2001.
20. Michel-Louis Roquette(1998), La communication sociale, Dunod, Paris.
21. Pierre G. Bergeron(1989), La gestion moderne, théories et cas, Geatan Movin, éditeur éberc, Québec.
22. Paris R. Arcond, N. Bourbeau(1998), La communication efficace, de Boeek, Université Belgique.
23. Philipe Bernoux(1995), La sociologie des entreprises, 2ème édition, Edition du Seuil.
24. Philipe Bernoux(1999), La sociologie des entreprises, 2ème édition, Edition du Seuil.

25.Thill Eugene(2/2005), Essai sur des modèles de communication dans les organisations, Revue technique luxembourgeoise.
26.Virgine Duraud(1999) , Les métiers de la communication d'entreprise, Edition Puf, Paris.

قواعد العدالة التنظيمية في مكان العمل

Organizational justice rules in workplace setting

أ. عبد الوهاب ميروح-جامعة سكيكدة- الجزائر

د.جلال الدين بوعطيط-جامعة سكيكدة- الجزائر

ملخص: نحاول من خلال دراستنا هذه حصر أغلب قواعد العدالة التنظيمية التي تم اعتمادها في مختلف البحوث النظرية والتطبيقية في المجال الإداري والنفسي، وحتى تلك التي لم يطلق عليها مصطلح قاعدة لكن لها نفس المفهوم وتؤدي نفس الوظيفة، وقد اعتمدنا على تقسيم العدالة التنظيمية إلى ثلاثة أبعاد: العدالة التوزيعية، العدالة الإجرائية، والعدالة التفاعلية بشقيها: العدالة التعاملية وعدالة المعلومات، حيث بلغ عددها الكلي لهذه القواعد ثمانية عشر (18) قاعدة موزعة على هذه الأبعاد الثلاثة.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها القيام بدراسات ميدانية لكيفية تطبيق قواعد العدالة التنظيمية في ظل التباين في قوة العمل.

الكلمات المفتاحية: قواعد العدالة التنظيمية، مكان العمل.

Abstract: In this research, we try to determine the majority of organizational justice rules that have been addressed in the various theoretical and applied research in the administrative and psychological fields, even those that have not been referred to as a rule but have the same concept and function.

We have divided organizational justice into three dimensions: distributive justice, procedural justice, and interactive. The total number of these rules is eighteen.

The research recommends conducting field studies on how to implement these organizational justice rules in the light of the workforce diversity.

Keywords*:* Organizational justice rules, workplace setting

مقدمة:

لقد تناول الكثير من الباحثين والمفكرين في ميدان السلوك التنظيمي موضوعات ومتغيرات شتى، منها ما ترتبط بالسلوك الفردي للعامل، ومنها ما هو مرتبط باتصاله وتوافقه مع جماعات العمل بمختلف أشكالها، وتسليط الضوء على نواتج السلوك الفردي والجماعي في التنظيم، من أجل البحث عن آليات وسبل التوافق بين أهداف الفرد وأهداف التنظيم بما يسمح للمنظمة أن تضمن ميزة تنافسية في عالم منظمات يمتاز بالمنافسة الحادة وتدفق المعلومات بشكل كبير.

وهذا التناول يدفعنا إلى تسليط الضوء على كيفيات الوصول إلى هذا التناغم والتوافق بين الفرد والتنظيم، بما يحقق للفرد حاجاته النفسية والاجتماعية ليصل إلى الرضا الوظيفي، كما يضمن للمؤسسة استقرارها ونموها المستمر، ومن بين الموضوعات الحديثة التي يتم الحديث عنها في السنوات الأخيرة والتي ترتبط بالكثير من المتغيرات الوظيفية الناتجة عن السلوك الفردي أو الجماعي، أو ما هو مرتبط بالإجراءات والنظم والقوانين المتبعة في المنظمة نجد موضوع العدالة التنظيمية، والذي أخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين لما له من علاقة بالرضا الوظيفي للعامل وصولا إلى توافقه المهني، وصيرورة حياة المنظمة ونجاحها سواء كانت إنتاجية أو خدماتية .

وإنطلاقا من ذلك نحاول أن نسلط الضوء على أهمية هذا المتغير التنظيمي في رسم طبيعة العلاقات المهنية بين الفئات المهنية، وصولا إلى العلاقة بين المنظمة والفرد العامل، والتناول النظري بالتحليل والمناقشة لقواعد العدالة التنظيمية، وآليات تطبيق هذه القواعد بما يسمح بإدراكها من طرف العامل إدراكا يصل به إلى الرضا الوظيفي وتحقيق توافقه المهني ويضمن للمنظمة الاستقرار وتحقيق أهدافها المسطرة.

.1.العدالة التنظيمية Organizational Justice: هي القيمة الناتجة عن إدراك الفرد لنزاهة وموضوعية الإجراءات والعوائد في المؤسسة التي يعمل فيها(سعود سلطان، 2009، ص 201)، كما أنها الطريقة التي يحكم من خلالها الفرد على عدالة الأسلوب الذي يستخدمه المدير في التعامل معه على المستويين الوظيفي والإنساني، وهي تعكس كذلك عدالة المخرجات والإجراءات المستخدمة في توزيعها(حواس، 2003، ص 46)، وهي ذلك الإدراك الكلي لمدى إنصاف أنظمة المكافآت بالمنظمة، وكذلك مدى إنصاف سلوكيات وأفعال القائمين على تطبيق أنظمة وأساليب توزيع العوائد والمكافآت (Zaman,Ali,2010 ,p45)، وعموما هي الإدراك الكلي للعامل نحو مدى عدالة كل من العوائد المقدمة والإجراءات المستخدمة في تحديدها، والمعاملة التي يتلقاها العامل أثناء تقديم تلك العوائد له أو عمله في ظلها.

1.1 العدالة التوزيعية Distributive Justice: يقصد بها عدالة العوائد المقدمة للعمال مثل الأجر والترقية(Malik,Naeem, 2011, p92) حيث تكون هذه العوائد في الغالب ذات طبيعة مادية، وترتبط العدالة التوزيعية بحقيقة واقعية وهي أن الأفراد لا يجب معاملتهم بنفس الطريقة في أغلب الحالات وذلك لاختلافهم في المراكز الوظيفية والمستويات

التعليمية(Heidari,Saeedi, 2012)، ولا تختص العدالة التوزيعية بتوزيع الأجور وحسب بل تشمل كذلك الترقية، الحوافز، العلاوات، العقوبات وتقييم الأداء (Balochian,Jaber, 2013, p297)، حيث يتم توزيع مختلف هذه العوائد بين الأفراد اعتمادا على مجموعة معايير وقواعد تختلف باختلاف السياق المطبقة فيه (Gurbuz,Mert, 2009, P120).

2.1 العدالة الإجرائية Procedural Justice: تهتم بعدالة الإجراءات المستخدمة في تخصيص وتوزيع المكافآت(نعساني اليوسفي ، 2002، ص 21)، وتعكس مدى إحساس العاملين بعدالة الإجراءات التي استخدمت في تحديد المخرجات والعوائد(الشهلوب، 2011، ص 07)، أي تنبهنا إلى فكرة عدم توجيه الاهتمام فقط نحو الأجور والغايات والأهداف أثناء التفاعل البشري، بل كذلك إلى الطريقة المستخدمة في الحصول على هذه الأجور والأهداف والغايات. (Cooper,Robertson, 1997, p15-16)

3.1 العدالة التفاعلية Interactional Justice: يقصد بها جودة المعاملة التي يستشعرها العمال في تفاعلاتهم مع جماعة السلطة داخل التنظيم(Olugbenga, 2008, p207)، كما تعكس جودة التفاعلات التي يتلقاها الفرد أثناء تطبيق مختلف الإجراءات المعمول بها، كما تساهم العدالة التفاعلية في الإحساس بالفعالية الذاتية "Self-Efficacy " وذلك من خلال التعامل المناسب واللائق مع وبين الأفراد والتقاسم المنصف للمعلومات الضرورية حول قيم وأهداف ومعايير وثقافة المنظمة (Mohammed,Nader, 2013, p52)، وقد قدم "Greenberg" بعدين للعدالة التفاعلية هما:

1.3.1 العدالة التعاملية Interpersonal Justice: تعكس القدرة على فهم إحساسات، خبرات، وتجارب فرد ما(الشلهوب، 2011)، وهي المعاملة بكرامة واحترام والتي يتلقاها العامل أثناء توزيع العوائد أو تطبيق الإجراءات المرتبطة(Lisa et al, 1988, p372) وبصورة أدق، تشير العدالة التعاملية إلى مدى جودة العلاقات الشخصية بين الرئيس المباشر والعاملين ودرجة تطبيق الإجراءات الرسمية بصورة صحيحة(Rani et al, 2012).

2.3.1 العدالة المعلوماتية Informational Justice: تشير إلى مدى تقديم معلومات للعمال؛ تفسر لماذا تم تطبيق إجراءات أو توزيع عوائد بطرق معينة (Markus,Han, 2012)، كما أنها تركز على التعليل والشرح المقدم للعمال حول كيفية تطبيق مختلف الإجراءات، أو لماذا تم توزيع العوائد بأسلوب معين(Colquitt et al, 2001).

2. قواعد العدالة التنظيمية Organizational Justice Rules:

إن القاعدة هي إجراء، أسلوب معياري أو بيان يصف ما ينطبق في أغلب الحالات أو كلها(الاطلس للطلاب، 2003، ص 924)، بمعنى أنه في حال أدرك العمال في خبرات سابقة وجود نتائج أو عوائد ما في ظل قاعدة من قواعد العدالة فإن ذلك مؤشر أو دليل يساعد في التنبؤ بوجود نفس النتائج والعوائد السابقة أو مقاربة لها مستقبلا، بعبارة أخرى، إذا تم توزيع العوائد(الأجور، الحوافز، العلاوات والفوائد) مثلا في مرة أو مرتين أو أكثر اعتمادا على المساواة، واستخدمت إجراءات غير متحيزة في ذلك فإن الأفراد يتوقعون توزيعها مستقبلا اعتمادا على المساواة ونفس الإجراءات، وإذا تم معاملتهم بكرم واحترام في أغلب الحالات فإنهم يتوقعون نفس المعاملة مستقبلا، وبطبيعة الحال فإن نفس القاعدة ورغم نتائجها

الايجابية لن تحقق ذلك عند جميع الأفراد وفي جميع المواقف، وهناك العديد من المصادر لحدوث ذلك منها ما يعرف بالحساسية للعدالة أي أن الأفراد يختلفون في درجة إدراكهم للعدالة أو عدمها، فمنهم المعطاءون، الغيورين والحساسون ولكل منهم تفضيلاته(Gerald et al, 2005, p262-264)، بالإضافة إلى ذلك فإن للعدالة التنظيمية مفهوم سياقي" Contextual" (Poole, 2007, p728)، بمعنى كل موقف يتطلب عدد من القواعد التي تعكس العدالة فيه، في حين نفس القواعد قد لا تعكس العدالة في موقف آخر وفي زمن مختلف، ولهذا تعددت قواعد العدالة التنظيمية في مختلف أبعادها، ورغم أن التراث النظري قد ركز على قواعد العدالة الإجرائية والتوزيعية - كما اختلفت تسمياتها من معايير، مبادئ، أساسيات، قواعد- واختلف ترتيب أولويتها وعددها، فقد حاولنا من خلال الاطلاع على ما يزيد عن 100 بحث ومقال حول العدالة التنظيمية ممتدة من سنة 1987 إلى سنة 2015 تحديد أكثر القواعد تكرارا وظهورا في هذه الدراسات، وحتى تلك التي لم يطلق عليها اسم قاعدة ولكنها تتشابه مع تلك التي أطلق عليها هذا المصطلح في تكراراها وظهورها ووظيفتها، والتي أشارت هذه البحوث إلى تأثيرها الايجابي على مدركات العدالة في حال وجدودها والعكس كذلك في حال غيابها، والتي نلخصها كما يلي:

1.2 قواعد العدالة التوزيعيةDistributive Justice Rules:

قاعدة العدالة أو النوعية:" Equity Rule" تعتمد توزيع العوائد على أساس الاستحقاق أو على أسس نظرية ستايسي آدمز "Stacy adams" في العدالة، أي يجب أن تكون مدخلات الفرد أو الجماعة على مخرجاتها تساوي مدخلات الفرد أو الجماعة المرجعية على مخرجاتها(Balassiano,Salles , 2012, p271).

قاعدة المساواة: "Equality Rule" تقوم على إعطاء جميع الأطراف أو العمال نفس القيمة من العوائد، بطبيعة الحال في نفس المستوى التنظيمي، ومن نفس المهن أو المتشابهة والمتقاربة منها، أو نفس الأعضاء في جماعة أو فريق عمل.

- **قاعدة الحاجة**:"Need Rule" "تعمد على توزيع العوائد مراعاةً لحاجات الأفراد(Fortine, 2008, p96)، كمرور عامل ما بظرف يحتاج فيه مساعدة مادية، أو في قطاع الخدمات الصحية مثلا أين يتم إعطاء الأولوية في تقديم الخدمة الطبية لفرد ما بسبب حالته الحرجة.

2.2 قواعد العدالة الإجرائية ProceduralJustice Rules:

الصوت"Voice": أوبعبارة أخرى إبداء الرأي، وفي الغالب تشير الدراسات أن هذه القاعدة مستمدة من أعمال كل منThibaut and Walker (1975)، فكلما أعطيت الفرصة للمدافعين وأطراف النزاع بالتعبير عن أرائهم في حالات فض النزاع أثناء سيرورة اتخاذ القرار كلما زاد من إدراكهم للنتائج أو العوائد على أنها عادلة، وهذا مقارنة بعدم إعطائهم فرصة للتعبير. (Constanze,2015,p08) ويؤكد كل من Folger and Konovsky (1989) أن إعطاء العمال فرصة للتعبير عن أحاسيسهم أثناء عملية تقييم الأداء يزيد من مدركاتهم لمدى مصداقية هذه الأخيرة(Kogilavani,et al, 2013, p331).

قاعدة التمثيل"Representativeness": تحدث قاعدة التمثيل عندما تكون الإجراءات المتبعة تعكس الاهتمامات الأساسية، القيم، وتطلعات جميع الأفراد والمجموعات الفرعية التي لها علاقة بتوزيع تلك العوائد، وليس أفراد أو مجموعات معينة فقط.

قاعدة الأخلاقية "Ethicality": بمعنى يجب أن تتماشى الإجراءات المستخدمة في توزيع العوائد مع القيم الأخلاقية والمعنوية السائدة بين الأفراد أو الجماعات المعنية بهذه العوائد، مثلا تجنب الخداع، المراوغة، الرشوة، وانتهاك الخصوصيات (Greenberg,Colquitt, 2005, p24).

قاعدة الاتساق "Consistency": تشير هذه القاعدة إلى أن توزيع العوائد يجب أن يكون نفسه مع جميع الأفراد وكذلك عبر الزمن، بمعنى أنه يجب إتباع نفس الإجراءات في توزيع العوائد على جميع الأفراد ولا يجب تقديم أفضلية لأحد على آخر في ذلك، كما يجب أن تكون هذه الإجراءات مستقرة أو مستمرة عبر فترة زمنية محددة ولو على المدى القصير، ولا تتغير في أي وقت لتخدم مصالح فرد أو مجموعة معينة.

قاعدة الدقة"Accuracy": يجب أن تعتمد سيرورة "إجراءات" التوزيع واتخاذ القرارات على معلومات دقيقة ومضبوطة بحيث تقلل من نسب وقوع الأخطاء، حيث أن المعلومات والآراء يجب إجراءاها وجمعها بأقل قدر ممكن من الخطأ(Hyung, 2000, p29).

قاعدة التصحيح أو الاستئناف "Correctability": بمعنى وجود فرص لتبديل وتعديل القرارات إذا ما ظهر ما يبرر ذلك ويدعمه، أو بمعنى وجود فرصة لدحض أو مراجعة الإجراءات الخاطئة مثل إجراءات التظلم والاستئناف، والتي يطلب فيها مراجعة قرار ما، أو تحويل قضية من محكمة دنيا إلى محكمة عليا لمراجعة قرار المحكمة الدنيا(Baldwin, 2006 , p03).

قاعدة عدم التحيز"Suppression Bias": تشير إلى أنه يجب عدم ممارسة التمييز أو سوء المعاملة نحو أي فرد أو جماعة كانت(Aykan,Sonmez, 2014, p06)، كما يجب على متخذي القرار أن يكونوا على وعي وإدراك ألا تلعب ميولاتهم الشخصية دورا في اتخاذهم للقرارات(Johnson, 2007, p07).

وقد أشارت عديد الدراسات الأخرى إلى قواعد أخرى جد هامة للعدالة الإجرائية، كما تؤكد أغلبها على أن قاعدة "الاتساق" هي محدد قوي لمدركات العدالة في العديد من المواقف والعلاقات الاجتماعية(Greenberg, 1987, p15).

3.2 قواعد العدالة التفاعلية Interactional Justice Rules:

1.3.2 قواعد العدالة التعاملية Interpersonal Justice Rules :

قاعدة الاحترام "Respect": تحتم هذه القاعدة إظهار نوع من مراعاة للآخرين ومشاعرهم، والنزول عند رغبتهم، والتعبير عن التقدير والامتنان لهم.

قاعدة اللباقة: "Politeness": تشير قاعدة اللباقة إلى ضرورة إظهار اهتمامنا بمصالح الآخرين أفكارهم، جهودهم ومقترحاتهم، وذلك في كل من كلامنا وسلوكياتنا.

قاعدة الملائمة "Propriety": تعني أن لا تخرج أقوالنا، أفعالنا وسلوكياتنا وتفاعلاتنا عن المعايير الاجتماعية المعمول بها(Sirvastava, 2015, p669).

قاعدة الكرامة "Dignity": تستلزم التصرف على نحو محترم ومشرف وتبجيلي، وقد عرف Folger (1988) العدالة كأنها الكرامة "Justice as dignity" وأكد على أنها رغبة داخلية عند الإنسان على أن يعامل الآخرين ويعاملوه في نفس الوقت على نحو وأسلوب عادل ومنصف(Singer, 1993, p35).

قاعدة الحساسية"Sensitivity": تضم هذه القاعدة جميع القواعد السابقة الذكر، ويراد بها أن يكون المشرف المباشر حساس لمختلف الخصائص الشخصية والنفسية لدى العاملين والفروق بينهم في كل هذا ويحاول مراعاة ذلك في تعامله معهم.

2.3.2 عدالة المعلومات Rules Informational Justice:

قاعدة الشرح والتعليل "Justification & Explanation Rule" تنص هذه القاعدة على توفير المعلومات حول الإجراءات المستخدمة في توزيع العوائد ولماذا تم استخدامها بشكل معين، ولماذا تم توزيع عائد من العوائد بطريقة معينة(Inoue,et al, 2009, p75).

قاعدة المصداقية: "Truthfulness": يجب أن يكون هذا الشرح والتعليل المقدم يضم معلومات صحيحة، دقيقة وصريحة، ومعروضة ومكشوفة لجميع من تتعلق بهم وتهمهم (Scott,Colquitt, 2007, p1597).

قاعدة التوقيت "Timeliness": يجب تقديم المعلومات يكون في الوقت المناسب، وبالضبط عندما يحتاجه الأفراد.

3. خلاصة:

تهدف قواعد العدالة التنظيمية إلى تنظيم التعاون الإنساني ومختلف الجماعات المهنية خلال أدائها لعملها ومهامها، من خلال وضع مسارات يتبعها جميع العمال في عملهم بما يضمن حقوق وواجبات كل فرد بشكل عادل، غير أن تطبيق هذه الأخيرة بما يضمن كل هذه النتائج أمر صعب ويتطلب مرونة وذكاء كبير نظرا لصعوبة العملية الإدارية في مراعاة الكثير من المتغيرات التنظيمية في نفس الوقت مثل: الوضع المادي والاقتصادي للمؤسسة عدد العمالة المتوافرة بها فكلما زاد عددها صعب التعامل معها، طبيعة نشاط المؤسسة والغايات المسطرة في المستقبل.

وكل هذا يزيد من صعوبة تطبيق مختلف قواعد العدالة التنظيمية، فليس هناك تطبيق دائم لنفس القواعد في نفس الظروف، فعلى سبيل المثال تستخدم القواعد الثلاثة الخاصة بالعدالة التوزيعية حسب الأهداف المراد تحقيقها، حيث نستخدم قاعدة النوعية "الاستحقاق" في حال كان الهدف هو زيادة مستويات الأداء أين توزع العوائد حسب مستويات الأداء المقدمة، واستخدام هذه القاعدة يرفع من دافعية العمال نحو العمل، في حين تستخدم قاعدة المساواة في الأوقات التي نبحث فيها عن زيادة التماسك بين أعضاء الفريق، وقاعدة الحاجة مثلا في محاولة لإدماج فرد ما داخل المجموعة (مثلا عامل جديد) أو محاولة كسب أحد الخبراء (Cropanzano, 2007, p38)، ونفس الأمر ينطبق على بقية قواعد العدالة التنظيمية (الإجرائية والتفاعلية).

من جهة أخرى يتزايد التأثير الايجابي لهذه القواعد وتطبيقها في بيئة وأماكن العمل كلما كان هناك تفاعل وتكامل بين قواعد كل بعد من أبعاد العدالة التنظيمية؛ بمعنى أن تطبيق قواعد أحد أبعاد العدالة التنظيمية كالعدالة التوزيعية مثلا بما يؤدي إلى شعور العمال بوجود عدالة في توزيع العوائد فإن ذلك سينعكس إيجابا على أدائهم، روحهم المعنوية، وسلوكيات المواطنة لديهم، كل هذا الأثر يتضاعف أكثر كلما أحس العمال كذلك بوجود عدالة إجرائية وعدالة تفاعلية بدلا من إحساسهم بوجود عدالة توزيعية فقط. يتلخص معنى هذه الفكرة في المقولة المشهورة التي ذكرها "Joel Brockner" في أحد كتبه والتي مفادها: "ليس محتوى ما تقوله فقط، بل كذلك كيف تقوله أو توصله كذلك" أو أن أثر ما تقوله يعتمد كذلك على الأسلوب التي تقوله أو توصله به(Brockner, 2010, p254)، بمعنى أن أثر المعلومات التي ستقدمها بدقة، ووضوح، وفي الوقت المناسب (عدالة معلومات) سيكون أفضل لو قدمتها بكل لباقة واحترام وتقدير (عدالة تعاملية).

وفي الأخير حتى يكون لتطبيق قواعد العدالة التنظيمية نتائج إيجابية وجب على الإدارة والمشرفين، أو الذين يعملون على تطبيقها أن يتوافر لديهم نظام خاص يمدهم بالتغذية الراجعة عن كيفية تطبيق هذه القواعد ونتائجها، بإعتبار التغذية الراجعة تلعب دورا كبيرا في ذلك فهي الصيرورة التي تقدم لنا المعلومات حول نتائج العمل المتورط فيه بما يسمح لنا بتكراره أو الإحجام عنه(المومني، 2009).

4. مقترحات للدراسات المستقبلية:

تعتبر العدالة التنظيمية مفهوم سياقي" Contextual" (poole, 2007 , p728)، أي أن قواعد العدالة المطبقة في طرف أو فترة زمنية معينة، أو مع صنف من الأفراد قد لا تصلح في ظرف آخر وأفراد آخرين، وهذه العوامل الاحتمالية والموقفية تبقى في حاجة إلى مزيد من البحث والتقصي، خاصة تلك التي لها علاقة بظروف المؤسسة الإقتصادية، السياسية القانونية، والاجتماعية الراهنة.

ولعل أبرز هذه الظروف الراهنة والتي لها صلة وثيقة بمدركات وأحاسيس العدالة أو عدم العدالة هي ما تتميز به أغلب المنظمات في مختلف دول العالم من تزايد قوى العمل المتباينة من حيث اللون، الجنس، العمر، الديانة، العرق، الخلفية الثقافية والتاريخية، وذلك بسبب مختلف التطورات التي شهدها العالم، والعولمة التي نتج عنها تنقل العمالة من دولة إلى أخرى، الأمر الذي أدى إلى عديد السلبيات أهما ما أشارت إليه دراسة كل من Patrick and Kumar(2012) أن أهم السلبيات والعوائق التي قد تنجم عن التباين في قوى العمل هي شعور هذه الأخيرة بالتمييز وعدم العدالة(Patric, 2012, p05).

يؤدي تبني قوى عاملة ذات خصائص متباينة دون مراعاة لقواعد العدالة في التعامل معها إلى العديد من المظاهر السلبية، حيث تشير دراسة Patrick and Kumar (2012) إلى تزايد التمييز وعدم العدالة، التنميط والتحرش الجنسي نتيجة ذلك. بالإضافة إلى الصراع، إحباط العمال، زيادة معدلات دوران العمل، وانخفاض مستويات الأداء (Floger,konvosky, 1989, p129)، ويقلل كذلك من التماسك الاجتماعي، والروابط

والاتصالات بين الأفراد، يزيد من الغياب عن العمل، انخفاض الالتزام للمنظمة وتزايد نسب العنف(Ehimare Ochene, 2011, p98-99).

كل هذا يدعونا إلى القيام بدراسات أخرى نظرية وميدانية لكيفية تطبيق مختلف قواعد العدالة التنظيمية السالفة الذكر في ظل تباين قوى العمل، واقتراح نماذج ونظريات لكيفية تطبيق ذلك بما يسمح بالجمع بين إيجابيات تبنى قوة عمل متباينة من جهة، وإيجابيات شعور هذه العمالة المتباينة بالعدالة في مكان عملها من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أميرة رفعت حواس(2003)، أثر الالتزام والثقة في الإدارة على العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية بالتطبيق على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال جامعة القاهرة، مصر.
2. ثامر بن مساعد الشهلوب(2011)، مستويات العدالة التنظيمية وعلاقتها بالسلوكيات المدانة، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، الرياض، السعودية.
3. راتب سعود، سوزان سلطان (2009)، درجة العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي لأعضاء الهيئات التدريسية، مجلة جامعة دمشق، م 25، ع2.
4. قاموس أطلس للطلاب(2003)، دار أطلس للنشر، ط1، القاهرة، مصر.
5. المومني(2009)، مدى فعالية التدريب الميداني في إكساب طلبة معلم الصف وتربية الطفل مهارات التغذية الراجعة في جامعة اليرموك، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية،م31، ع1.
6. نعساني اليوسفي(2002)، اختبار أثر العدالة التنظيمية والثقة كمتغيرات وسيطة في علاقة القيادة التحويلية والتبادلية بسلوكيات المواطنة التنظيمية، مجلة بحوث جامعة حلب، ع32.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

7. Aykan, E., Sonmez, E.(2014). Mediating role of perceived organizational justice between internal marketing practices and employee task and contextual performance: A shopping center implication, International Journal of Managerial Studies and Research, Vol. (2), Issue. (7).
8. Balassiano, M&Salles, D. (2012). Perceptions of equity and justice and their implications on affective organizational commitment: a confirmatory study in a teaching and research institute, Brazilian Administration Review, Vol. (9), No (3)
9. Baldwin, S. (2006). Organizational justice, Institute for Employment Studies, University of Sussex Campus, UK.
10. Balochian, F., Jaber, A, M.R., &Balochian, S. (2013). The relation between perceived organizational justice and satisfaction with pay level, Advances in Information Technology and management (AITM), Vol. (2), No.(3).
11. Brockner, J. (2010). A contemporary look at organizational justice: Multiplying insult times injury, Routledge, USA.

12. Colquitt, J.A., et al (2001), Justice at the millennium: A meta- analytic review of 25 years of organizational justice research, Journal of Applied Psychology, Vol. (86), No. (3).
13. ConstanzeEib. (2015). Processes of organizational justice: insight into the perception and enactment of justice, PhD dissertation in psychology, Stockholm University, Sweden.
14. Cooper, C. L & Robertson I. T (1997). Progress in Organizational Justice: Tunneling Through the Maze, International Review of Industrial and Organizational Psychology, New York: John Wiley & Sons.
15. Cropanzano, R., et al. (2007). The Management of Organizational Justice, Academy of Management Perspectives.
16. Ehimare. O.A.,& Ogaga-0chene. J.O. (2011). The impact of workforce diversity on organizational effectiveness: A study of a Nigerian bank, Annals of the University of Petroşani, Economics, 11(3).
17. Floger, R. Konvosky, M.K. (1989). Effects of procedural and distributive justice on reactions to pay raise decisions, The Academy of Management Journal, Vol. (32), No. (1).
18. Fortine, M. (2008). Perspective of organizational justice: concept clarification, social context integration, time and links with morality, International Journal of Management Review, 10 (2).
19. Gerald, L. Blakely., et al. (2005). The moderating effects of equity sensitivity on the relationship between organizational justice and organizational citizenship behaviors, Journal of Business and psychology, Vol. (20), No.(2).
20. Gurbuz, S., &Mert, I.S. (2009). Validity and reliability testing of organizational justice scale: An empirical study in a public organization, Review of Public Administration, Vol. (42), Issue (3).
21. Greenberg, J., & Colquitt, J.A. (2005). Handbook of organizational justice, Lawrence Erlbaum Associates, Inc. USA.
22. Greenberg, J. (1987). A taxonomy of organizational justice theories, Academy of Management Review, Vol. (12), No.(1).
23. Heidari, S.A., Saeedi, N. (2012). Studing the role of organizational justice on job satisfaction, Journal of Basic and Applied Scientific Research, 2(7).
24. Hyung-Ryong Lee. (2000). An empirical study of organizational justice as a mediator of the relationship among leader-Member exchange and job satisfaction, organizational commitment, and turnover intentions in the loading industry, Dissertation submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Hospital and Tourism Management, Blacksburg, Virginia.
25. Johnson, J.S. (2007). Organizational justice, moral ideology, and moral evaluation as antecedents of moral intent, Dissertation submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the

requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Human Development, Falls Church, Virginia.

26. Lisa McQuilken et al.(1988). SERVQUAL: A multiple –item scale for measuring consumer perceptions of service equality, Journal of Retailing, Vol.(64), No(1).

27. Malik ,M.E ,.Naeem ,B. (2011).Impact of Perceived Organizational Justice on Organizational Commitment of Faculty: Empirical Evidence from Pakistan, Interdisciplinary Journal of Research in Business, Vol. (1), Issue. N(9).

28. Markus Chia- Han Tsai. (2012). An empirical study of the conceptualization of overall organizational justice and it's relation with psychological empowerment ,Organizational commitment and turnover intention in higher education, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of doctor of philosophy , University of Washington, USA.

29. Mohammed, R.K & Nader, S.A. (2013). Studying the relationship between organizational justice and organizational entrepreneurship, Journal of Basic and Applied scientific research, Vol. (3), No (2).

30. Olugbenga, J.L. (2008). Coworkers' and supervisor interactional justice: Correlate extension personnel's job satisfaction, Distress, and aggressive behavior, Institute of Behavioral and Applied Management, University of Agriculture, Abeokuta, Nigeria.

31. Patrick, H.A., Kumar, V.R. (2012). Managing workplace diversity: Issue and challenges, SAGE Open, 2(2).

32. Poole, W.L (2007). Organizational justice as a framework for understanding union-management relations in education, Canadian Journal of Education, Vol.(30), No.(3).

33. Rani, R., et al. (2012). Organizational justice and psychological well-being of police employees: A relationship study, International Journal of advances in management and economics, Vol. (1), Issue. n(5).

34. Scott, B.A., Colquitt, J.A. & Zapata-Phelan, C.P. (2007). Justice as a dependant variable: subordinate charisma as a predictor of interpersonal and informational justice perceptions, Journal of Applied Psychology, Vol. (92), N (6).

35. Zaman. G., Ali. N.,& Ali. N. (2010). Impact of Organizational Justice on Employees Outcomes: An Empirical Evidence, Abasyn Journal of Social Sciences, Vol. (3), No. (1).

واقع ممارسة العدالة التنظيمية وعلاقتها بالتوافق المهني لدى الموظف دراسة ميدانية على عينة من موظفي الإدارة المحلية بولاية المسيلة

The reality of the practice of organizational justice and its relation to the professional compatibility of the employee, A field study on a sample of the staff of the local administration in the state of Msila

أ. شلابي وليد -جامعة المسيلة - الجزائر
أ. شيخاوي صلاح الدين -جامعة بسكرة - الجزائر
أ. بوزاهر محمد لخضر -جامعة بسكرة – الجزائر

ملخص: تعيش المنظمات اليوم في وسط تعتريه مجموعة من التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي تميزت بالتجدد في شتى مجالات الحياة، مما انعكس على الحياة الاجتماعية والمهنية للأفراد وأدى هذا التغير إلى ظهور ممارسات تفرضها الإدارة على الموظف، إذ أن هذه الممارسات لابد وأن تتسم بالعدالة التنظيمية التي تعتبر أساس قيام المنظمات وتطورها، وأصبح الموظف يعانى العديد من مظاهر ألا اندماج مثل الاغتراب النفسي، والاحتراق النفسي في بيئة العمل، بسبب عدم تفعيل آليات العدالة التنظيمية التي من شأنها أن تقضي على السلوكيات ومظاهر عدم الاندماج داخل المنظمة التي تعتبر مؤشر على عدم توافق الموظف في وسطه المهني، ما يفرض على كل تنظيم أن يهتم بهذا الموضوع ويسعى لتشخيصه والتعرف عليه وتقديم حلول ناجعة من شأنها أن تسهم في الرفع من مرودية التنظيمات، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع ممارسات العدالة التنظيمية وعلاقتها بالتوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية، كما تهدف الدراسة أيضا إلى تسليط الضوء على المسببات والعوامل التي تجسد هذه الممارسات التنظيمية في بيئة العمل، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي، وقد صممت مجموعة البحث استبيان لقياس مستوى العدالة التنظيمية واستبيان آخر لقياس مستوى التوافق المهني، حيث تم تطبيقه على عينة عشوائية بسيطة قوامها (65) موظفا وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين العدالة التنظيمية والتوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة.

- يوجد إدراك عالي للممارسات التنظيمية العدالة لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية المسيلة.
- مستوى لتوافق المهني مرتفع لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة.

الكلمات المفتاحية: العدالة التنظيمية، التوافق المهني، موظفي الإدارة المحلية.

Abstract: Today, organizations live in a midst of a range of social and technological changes which are characterized by renewal in all spheres of life. Which has been reflected on social and professional life of individuals, this change has led to the emergence of some practices imposed by the administration on staff, and and this management practices must be characterized by organizational justice which is the basis of establishment and development the organizations. Employee became suffering from a lot of aspects of non-integration such as psychological alienation, and psychological combustion in the work environment because of the non-activation of mechanisms of organizational justice which eliminates the behaviors and aspects of non-integration in the organization. That indicates the employee's incompatibility at his professional midst. Which imposes on each organization to interest about this subject and to try to diagnosis and know it to provide effective solutions which can help to increase the organization’s output.

From this point, the study aims at highlighting the reality of organizational justice practices and their relationship with the professional compatibility of local administration staff. The study also aims to shed light on the causes and factors that embody these organizational practices in the work environment. This study depends on An analytical descriptive approach, The research group has designed a questionnaire to measure the

level of organizational justice and another questionnaire to measure the level of professional compatibility. It was applied to a simple random sample of (65) employees. The study reached the following results:
There is a statistically significant correlation between organizational justice and professional compatibility among local administration staff in the state of M'sila.
There is a high level of awareness of the fair organizational practices of local administration staff in the state of M'sila.
The level of professional compatibility is high among the local administration staff in the state of M'sila.
Key words: organizational justice, professional compatibility, local administration staff.

مقدمة:

تعتبر الإدارة المحلية بمستوياتها الثلاث(بلدية، دائرة، ولاية) الواجهة الأولى والقبلة الوحيدة التي يقصدها المواطن في استخراج الوثائق الثبوتية، وطلب الخدمات الإدارية، وباعتبار سيادية هذه الإدارة، كانت ولا تزال تعتبر مرفقا عموميا تحتكره الدولة ولا تقبل أن يزاحمها فيه الخواص لحساسية خدماته ولطبيعته الخاصة والمعقدة في آن واحد والمتعلقة بالتنظيم الإداري للدولة.

لذلك تعد هذه الأخيرة شريانا دائم التدفق والحركية من طرف المواطنين وهو ما دفع بالوزارة الوصية إلى تحديث أدواتها والاستنجاد بتكنولوجيات الإعلام للتخفيف من الضغوط المتزايدة التي تشهدها هذه المؤسسة.

هذا الأمر الذي أوجب على القائمين على هذه المؤسسات الاهتمام بطاقمها البشري (الإطارات، المنفذين) من خلال ممارسات تنظيمية عادلة تبني ثقة هؤلاء الموظفين بقادتهم وتنعكس إيجابا على سلوك العاملين بالتوافق مع جميع متطلبات مهنهم، والتغلب على العديد من الصعوبات والمشكلات النفسية والتنظيمية التي تعيق تحقيق أداءات أفضل للعامل في بيئة عمله.

مما دفع المختصين في مجال السلوك التنظيمي والمهني عموما إلى الاشتغال والتعرف على أهم الممارسات التنظيمية غير السليمة في مجال العمل، والبحث عن الطرائق والوسائل المناسبة للتكيف أولا مع التغيرات والتطورات الحاصلة في البيئة التنظيمية وتقديم حلول لهذه المشاكل بغية توفير مناخ تنظيمي يحقق الفعالية التنظيمية للمنظمة.

مشكلة الدراسة:

تسعى المؤسسات الحديثة إلى إرساء ثقافة تنظيمية واضحة المعالم، بيّنة الملامح لمنتسبيها ولغير منتسبيها على السواء، ساعية لكي تكون هذه الثقافة وسيلة استقرار لموظفيها، ووسيلة استقطاب في أن واحد، لكثير من الكفاءات في مختلف المؤسسات المنافسة. ولعل أهم حيثيات هذه الثقافة التنظيمية المرغوبة، هو أسلوب التعامل بين القيادة كجهة عليا وبين الطواقم التنفيذية كجهة دنيا.

إن إحساس الموظف بكون الهيئة المستخدمة تستخدم التفرقة في التعامل مع الموظفين، كأن تحابي أو تفاضل بين أفرادها على أسس غير الكفاءة والإنتاجية يجعل الموظف في حالة شك وخوف، يفضيان في النهاية إلى جعل الموظف يتراجع عن كل مشاعره الايجابية التي يحملها لمؤسسته كولائه التنظيمي، وهذا الأمر بدوره يخلق له صراعا تتنازعه الرغبة في تغيير العمل، وتترجمه مؤشرات دوران العمل العالية لديه.

إن الأفراد العاملين يرتبطون بالمنظمات التي يعملون بها نتيجة سلوكهم السابق، فالوقت والجهد اللذان يقضيها الموظف داخل التنظيم، يجعلان الموظفين يتمسكون بعضوية هذا التنظيم (وليد شلابى، 2017، ص60).

ولأن التوافق المهني للموظف لا يتحقق إلا إذا أحس الموظف أنه يتلقى معاملة تليق بما يقدمه من خدمات ومن مجهودات، نظير تضحيته في العمل، بل ونظير اصطباره سنوات من المثابرة حتى نمت المنظمة وأمسى لها اسم وسمعة. وانطلاقا من ذلك جاءت دراستنا منطلقة من التساؤلات التالية:

ما مستوى العدالة التنظيمية لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية المسيلة؟

ما مستوى التوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية المسيلة ؟

هل هناك علاقة بين العدالة التنظيمية والتوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية المسيلة ؟.

فرضيات الدراسة:

يوجد مستوى مرتفع للعدالة التنظيمية لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية المسيلة.

يوجد مستوى منخفض للتوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة.

توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين العدالة التنظيمية والتوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة.

أهداف الدراسة:

يسهم تحديد أهداف أي دراسة في كونها تساعد الباحث في رسم المسار المنهجي، بهدف الوصول إلى غايات وأهداف محددة، والتي أقيمت من أجلها الدارسة حيث تتمثل أهداف الدراسة في:

التعرف على واقع ممارسة العدالة التنظيمية وعلاقتها بالتوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية لولاية المسيلة.

التعرف على قياس مستوى العدالة التنظيمية ومدى إدراك الموظفين لهاته الممارسات المطبقة عليهم، وسبل تفعيلها بصورة صحيحة داخل الوسط المهني.

التعرف على مستوى التوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية.

تقديم إجراءات وأساليب أكاديمية في شكل مقترحات من شأنها أن تساعد على التفعيل السليم لآليات العدالة التنظيمية والتي تنعكس على جميع الأنشطة الإدارية للمنظمة وتحقق التوافق المهني للموظفين وتقليل من تفشي الممارسات التنظيمية غير السليمة في بيئة العمل.

أهمية الدراسة:

إن موضوع ممارسة العدالة التنظيمية يعتبر من المواضيع المهمة في دراسة التنظيم، لأن الفهم السليم لتفعيل الممارسات التنظيمية العادلة بين العاملين في التنظيم يسهم في استقرار المنظمة كما يعطي للمشرفين فكرة أمثل للتعامل مع أي ممارسات أو مظاهر تنظيمية غير سوية، حيث أن التركيز على أهمية البعد البشري أصبح ضرورة ملحة في مجال التنظيم، كي نصل إلى منظمات ذات فعالية تنظيمية.

محاولة دراسة موضوع التوافق المهني والعدالة التنظيمية دراسة سيكوتنظيمية، ومعرفة محددات وأبعاد هذه المتغيرات في الوسط المهني، وتأثير مدى ممارسة العدالة التنظيمية على الجانب التنظيمي والتسييري وانعكاس كل هذا على الفعالية التنظيمية.

تسليط الضوء على الظواهر والمشكلات التنظيمية المهنية الناجمة عن سوء الممارسات التنظيمية غير العادلة التي تعيق السير الحسن للتنظيمات وأثر ذلك على العاملين وسلوكهم التنظيمي في المؤسسة.

تحديد مفاهيم الدراسة:

العدالة التنظيمية: إن مفهوم العدالة التنظيمية وفق المدخل النفسي الإدراكي تعتبر بأنها مجال للبحث النفسي الذي يركز على إدراكات الإنصاف في موقع العمل(عيسات فطيمة الزهرة، جميل أحمد، 2016، ص307)، أما إجرائيا: فيقصد بها مدى إدراك العاملين وشعورهم بالإنصاف والنزاهة فيما يخص جميع المعاملات التي يتعاملون بها من طرف المنظمة" واجبات، وحقوق"، ونقصد بها الدرجة التي يحصل عليها الموظف على استبيان العدالة التنظيمية.

التوافق المهني: هو مدى ملائمة الفرد وميوله ومؤهلاته للمهنة التي يمارسها، ويشير هذا التعريف إلى أن التوافق المهني هو مدى ملائمة واستعداد الفرد لمتطلبات المهنة التي يمارسها(بوتوتة لامية، 2015، ص15)، وإجرائيا هو الدرجة التي يحصل عليها موظف الإدارة المحلية على استبيان التوافق المهني.

الإدارة المحلية: إن الإدارة المحلية في الجزائر لا تختلف عن الإدارات المحلية في سائر الدول الأخرى، وذلك من حيث كونها أداة بواسطتها يتم تحقيق السياسة العامة للدولة بغية تحقيق الرفاهية العامة لكل أفراد المجتمع (شلابي وليد، 2017، ص 97) . ويمكن تناول مفهوم الإدارة المحلية وفق الرؤية القانونية التي تعتمد على فهم نظرية اللامركزية الإدارية وعليه فالإدارة اللامركزية الإقليمية في الجزائر أو ما يسمى أيضا الإدارة المحلية التي تقوم على وحدتين إداريتين هما البلدية والولاية، وترتكز سياسة اللامركزية على توزيع الصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية داخل إطار وحدة الدولة(محمد الصغير بعلي، 2004، ص 6-7).

البلدية: تنص المادة 13 من القانون البلدي على أن هيئات البلدية هما " المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي " وتقوم إدارة البلدية على أجهزة إدارية بها موظفون عموميين وعمال وتتمثل أساسا في وجود أمانة عامة ،الحالة المدنية ، المصالح التقنية ، المالية(محمد الصغير بعلي، 2004، ص 42).

الموظف: يعتبر الموظفين العموميين هم الأشخاص المعينون في وظيفة دائمة، والذين رسموا في درجة من درجات التدرج الوظيفي في الإدارات المركزية واللامركزية التابعة للدولة، وفي المصالح الخارجية التابعة

لهذه الإدارات المركزية، وفي الجماعات المحلية، و كذلك في المؤسسات والهيآت العامة حسب كيفيات تحدد بمرسوم.

الدراسة الاستطلاعية:

تعد الدراسة الاستطلاعية الخطوة الأولى التي تساعد الباحث في إلقاء نظرة عامة حول جوانب الدراسة الميدانية لبحثه، وتهدف الدراسة الاستطلاعية إلى التأكد من ملائمة مكان الدراسة للبحث، والتحقق من مدى صلاحية الأداة المستعلمة لجمع المعلومات ومعرفة الزمن المناسب والمتطلب لإجرائها.

1.6 عينة الدراسة الاستطلاعية:

تتميز العينة الاستطلاعية بالصغر النسبي ويكون أفرادها من المجتمع الأصلي الذي نقوم بدراسته ويتوفر فيها ما يتوفر في المجتمع الأصلي الذي نقوم بدراسته من خصائص مميزة وهذه أمور تتيح لنا فرصة تعميم النتائج التي نصل إليها من دراسة هذه العينة المحددة على المجتمع الأصلي(عباس محمود عوض، 2006، ص69).

كما قام الباحثون بالنزول إلى مكان الدراسة (بلدية بوسعادة) وتم تطبيق الأداة (استبيان العدالة التنظيمية، واستبيان التوافق المهني) على عينة تتكون من(30) موظف من مجموع الموظفين الذين يعملون ببلدية بوسعادة ولاية المسيلة وذلك لتشابه ظروف العمل. وقد تم تطبيق الأداة كان في الفترة الممتدة ما بين 25 نوفمبر2016 إلى 12 مارس 2017 على عينة من موظفي الإدارة المحلية ببلدية بوسعادة ولاية المسيلة، وعموما كانت مدة الدراسة الاستطلاعية حوالي أسبوعان، حيث كانت كافية للإلمام بالجانب الميداني الذي ستتم فيه الدراسة، وتكوين رؤية واضحة حول ظروف تطبيق أدوات الدراسة.

المنهج المستخدم:

نظرا لطبيعة موضوعنا والمتمثل في "واقع ممارسة العدالة التنظيمية وعلاقتها بالتوافق المهني لدى الموظف"، ومن أجل تشخيص الظاهرة وكشف جوانبها، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

الأدوات البحثية للدراسة:

لكل دراسة بحثية مجموعة من الأدوات التي يعتمد عليها المنهج البحثي للوصول إلى نتائج حقيقية وبيانات واقعية بقدر كاف يفيد موضوع الدراسة، إذ يحتاج الباحث إلى البيانات المختلفة لإتمام بحثه، ولابد له أن يختار الأدوات المناسبة لجمع البيانات سواء كانت ثانوية أو أولية، علما أنه يوجد العديد من أدوات جمع البيانات التي يمكن أن يختار منها الباحث ما يناسب بحثه ، كما يمكن أيا أن يستخدم أكثر من طريقة في آن واحد(فايزة جمعة النجار وآخرون، 2013، ص77).

التعريف بأدوات الدراسة:

استبيان العدالة التنظيمية: لغرض قياس مستوى العدالة التنظيمية لعينة البحث من أفراد الدراسة لجأ الباحثون إلى تصميم استبانة تقيس متغير العدالة التنظيمية لدى موظفي الإدارة المحلية وذلك بالاعتماد والاطلاع على الإطار النظري لموضوع العدالة التنظيمية وبعض المقاييس والاستبيانات المعتمدة في الدراسات السابقة. ويتكون هذا الاستبيان من 12 بند يقابلها بدائل خمسة هي (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة)، وتندرج هذه الفقرات تحت ثلاث 03 أبعاد موضحة في الجدول:

الجدول رقم (01): وصف محاور وبنود استبيان العدالة التنظيمية

الأبعاد	العنوان	البنود
البعد الأول	العدالة الاجرائية	ع 1 ، ع 2، ع 3، ع 4.
البعد الثاني	العدالة التعاملية	ع 5 ، ع 6، ع 7، ع 8.
البعد الثالث	العدالة التوزيعية	ع 09 ، ع 10ع11، ع12.

استبيان التوافق المهني:

وبغرض الكشف عن التوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية تم إعداد استبانة من طرف الباحثين تقيس التوافق المهني وذلك اعتمادا على الدراسات السابقة ويتكون هذا الاستبيان من 18 بند يقابلها بدائل خمسة

هي (موافق بشدة ، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة)، وتتدرج هذه الفقرات تحت ثلاث 04 أبعاد موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): وصف محاور وبنود استبيان التوافق المهني

الأبعاد	العنوان	البنود
البعد الأول	العلاقة مع زملاء العمل	ع 1 ،ع 2،ع 3،ع 4،ع5.
البعد الثاني	الرضا الترقية والراتب	ع 6،ع 7،ع 8،ع 9.
البعد الثالث	العلاقة مع الإدارة	ع 10 ،ع 11،ع12،ع13.
البعد الرابع	التوافق مع ظروف العمل	ع14،ع15،ع16،ع17،ع18.

الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة:

من أجل التأكد من صدق الاستبيانين اعتمدنا على كل من الصدق الظاهري والصدق التمييزي، كما استخدمنا التجزئة النصفية ومعادلة ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات الاستبيانين.

الصدق الظاهري: لقد تم عرض كل من استبيان العدالة التنظيمية والتوافق المهني على مجموعة من الأساتذة المحكمين من ذوي الخبرة في مجال البحث العلمي في العديد من الجامعات.

الصدق التميزي: لقد قام الباحثون بتقسيم درجات العينة على المقياس على طرفين وذلك بعد ترتيبهم تصاعديا، وأخذ ما نسبته 27 % من الدرجات في كل مجموعة "الطرف الأول يمثل الفئة العليا والطرف الثاني يمثل الفئة الدنيا" من درجات العينة الاستطلاعية، وبعد ذلك عمد إلى حساب الفرق باختبار ت لعينتين مستقلتين وتوصل إلى النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03) يوضح نتائج الصدق التميزي لاستبياني الدراسة

المجموعات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة " ت"	قيمة sig	درجة الحرية	مستوى الدلالة
استبيان العـــدالــــة التنـظــيـمـيــة							
مجموعة القيم العليا	08	64.25	2.71	06.39	**0.000	14	0.01
مجموعة القيم الدنيا	08	39.12	10.77				
استبيان الــتــوافــق الـــمــهــنـــي							
مجموعة القيم العليا	08	68.50	06.11	8.20	**0.000	14	0.01
مجموعة القيم الدنيا	08	44.25	05.70				

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية للمجموعتين الدنيا والعليا في استبيان العدالة التنظيمية والتي تشير إلى وجود تباين بينهما، وهذا ما تؤكده قيمة " ت" (t.test) والمقدرة ب (6.39) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 وذلك بقيمة احتمال معنوية تقدر بـ

(**sig= 0.00)، وهذا ما يدل على أن الاستبيان "استبيان العدالة التنظيمية لديه القدرة على التمييز بين الفئات المختلفة، وبالتالي هو صادق ويمكن استخدامه في القياس.
أما عن استبيان "التوافق المهني " فقد بلغت قيمة " ت"(t.test) والمقدرة بـ (8.20) وذلك عند درجة الحرية (14) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 وذلك بقيمة الاحتمال المعنوية مقدرة ب (sig= 0.00 **)، وهذا ما يدل على وجود فرق بين متوسطات مجموعة القيم العليا والدنيا ويشير أن الاستبيان لديه القدرة على التمييز بين الفئات المختلفة وبالتالي فهو صادق ويمكن استخدامه في القياس.

***-الثبات**

-حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية للاستبيانين:

يتم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية, عن طريق تجزئة الاختبار أو الاستبيان إلى نصفين أو مجموعتين متكافئتين في عدد بنودها، ومنه تكون لدينا مجموعة البنود ذات الأرقام الفردية، ومجموعة البنود ذات الأرقام الزوجية، ثم يتم حساب معامل الارتباط بين المجموعتين باستخدام معامل الارتباط بيرسون بعدها يتم استخدام معادلة سبيرمان براون لتصحيح الطول، وفى الأخير يتم استخدام معادلة التصحيح لجوتمان.

الجدول رقم (04) يوضح نتائج الثبات بطريقة التجزئة النصفية لاستبياني الدراسة

الاستبيان	عدد العبارات	معامل الارتباط بين العبارات الزوجية والفردية	معامل التصحيح سبيرمان براون	معامل التصحيح لجوتمان
العدالة التنظيمية	12	0.910	0.953	0.950
التوافق المهني	18	0.701	0.825	0.823

يتبين من خلال الجدول رقم (04) أن معامل الارتباط بيرسون بين العبارات الفردية والزوجية لاستبيان العدالة التنظيمية قد قدر بـ(0.910) وهذا قبل التصحيح ، وبعد تصحيحه بمعامل سبيرمان براون لتصحيح الطول قدر بـ(0.953). بعدها تم تأكيد تصحيحه بمعادلة التصحيح لجوتمان وقدر بـ (0.950) وهى نفس القيمة تقريبا التي أظهرتها معادلة التصحيح لسبيرمان براون، وهى قيمة مرتفعة وجيدة، ومنه يمكن القول أن استبيان العدالة التنظيمية يتميز بثبات عال بطريقة التجزئة النصفية.
كما كان معامل الارتباط بيرسون بين العبارات الفردية والزوجية لاستبيان التوافق المهني قد قدر بـ(0.701) وهذا قبل التصحيح، وبعد تصحيحه بمعامل سبيرمان براون لتصحيح الطول قدر بـ(0.825) بعدها تم تأكيد تصحيحه بمعادلة التصحيح لجوتمان وقدر بـ (0.823) وهى نفس القيمة تقريبا التي أظهرتها معادلة التصحيح لسبيرمان براون، وهى قيمة مرتفعة وجيدة، ومنه يمكن القول أن استبيان التوافق المهني يتميز بثبات عال بطريقة التجزئة النصفية.

-حساب الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لاستبيان العدالة التنظيمية:

لمزيد من تحرى الدقة في بحث درجة ثبات الاستبيان، تم استخدام طريقة ثانية وهى معادلة ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول أدناه .

الجدول رقم (05): معامل ثبات ألفا كرونباخ لاستبيان العدالة التنظيمية

الأبعاد	العنوان	البنود	معامل الثبات
البعد الأول	العدالة الاجرائية	ع 1 ،ع 2،ع 3،ع 4.	0.815
البعد الثاني	العدالة التعاملية	ع 5 ،ع 6،ع 7،ع 8.	0.885

البعد الثالث	العدالة التوزيعية	ع 09 ،ع 10ع11،ع12.	0.835
الدرجة العامة لاستبيان العدالة التنظيمية			0.941

يوضح الجدول رقم (05) أنه يمكن وصف مجموع معاملات الثبات لاستبيان العدالة التنظيمية بالعالية إذ قدر بـ (0.94) و حيث بلغت حدها الأعلى في محور العدالة التعاملية بـ (0.88)، وحدها الأدنى نجده في محور العدالة الإجرائية إذ يقدر بـ (0.81)، بينما توسط محور العدالة التوزيعية بقيمة قدرت ب (0.83)،، وعليه يمكن القول أن معامل ثبات الفا كرونباخ لاستبيان العدالة التنظيمية كان عالي.

-حساب الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لاستبيان التوافق المهني:

الجدول رقم (06): معامل ثبات ألفا كرونباخ لاستبيان التوافق المهني

الأبعاد	العنوان	البنود	معامل الثبات
البعد الأول	العلاقة مع زملاء العمل	ع 1 ،ع 2،ع 3،ع 4،ع5.	0.629
البعد الثاني	الرضا الترقية والراتب	ع 6،ع 7،ع 8،ع 9.	0.813
البعد الثالث	العلاقة مع الادارة	ع 10 ،ع 11،ع12،ع13.	0.641
البعد الرابع	التوافق مع ظروف العمل	ع14،ع15،ع16،ع17،ع18.	0.733
الدرجة العامة لاستبيان التوافق المهني			0.833

يوضح الجدول رقم (06) أنه يمكن وصف مجموع معاملات الثبات لاستبيان التوافق المهني بالعالية إذ قدر بـ (0.83) وحيث بلغت حدها الأعلى في محور الرضا عن الترقية والراتب بـ (0.81)، وحدها الأدنى نجده في محور العلاقة مع الزملاء إذ يقدر بـ (0.62)، بينما توسط محور العلاقة مع الإدارة بقيمة قدرت ب (0.64)، ـومحور الرضا على ظروف العمل بقيمة قدرت بـ (0.73)، وعليه يمكن القول أن معامل ثبات الفا كرونباخ لاستبيان التوافق المهني كان عالي.

عينة الدراسة:

قد استخدم الباحثون أسلوب المعاينة لجمع مفردات العينة المستهدفة وكان ذلك باستعمال العينة العشوائية، إذ تكونت عينة الدراسة من بعض موظفي بلدية بوسعادة العاملين في الفروع والمصالح البلدية الموزعين عبر كامل تراب بلدية بوسعادة حيث بلغ عددهم الإجمالي (65 موظف)، والجدول الآتي يوضح خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (07) يوضح خصائص عينة الدراسة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسب	المتغير	التصنيف	التكرار	النسب
الجنس	ذكر	40	61.53	العمر	أقل من 35 سنة	28	%43.07
	أنثى	25	38.46		أكثر من 35 سنة	37	56.92
المستوى	ليسانس	17	26.15	الأقدمية	اقل من 05 سنوات	18	%27.69

العلمي	تقني سامي	33	50.76	المهنية	من 05 الى 10 سنوات	24	%36.92
	بكالوريا	15	23.07		أكثر من 05 سنوات	23	%35.38

مجالات الدراسة:

ارتكزت الدراسة التعرف على واقع ممارسة العدالة التنظيمية ومدى انعكاس ذلك على التوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية، أين تمت الدراسة في الحدود الآتية:

حدود بشرية: اقتصرت الدراسة من ناحية الأشخاص على فئة موظفي الإدارة المحلية.

حدود زمنية: أجريت الدراسة خلال الموسم 2016-2017.

حدود مكانية: أجريت الدراسة ببلدية بوسعادة وذلك لإمكانية جمع المعلومات بأقل جهد ووقت وتكلفة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدم الباحث برنامج الحلول الإحصائية للخدمات والمنتجات(statistical Product and service solution) الذي كان يطلق سابقا جزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية statistical package of (the social sciences spss: الإصدار رقم 22 لمعالجة البيانات.

- معامل الارتباط بيرسون : لبحث العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة
- اختبار (ت) للعينات المستقلة: لبحث الفروق بين المتوسطات.
- المتوسط الحسابي: بهدف حساب متوسطات درجات أفراد العينة.
- الانحراف المعياري: بهدف معرفة تمركز او تشتت الإجابات.
- النسبة المئوية: بهدف معرفة النسب المئوية لتكرار مفردات العينة.

12. عرض وتحليل ومناقشة النتائج:

1.12 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما مستوى العدالة التنظيمية لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة على استبيان العدالة التنظيمية وأبعادها(الإجرائية، التوزيعية ، التعاملية). وانبثق عن هذا السؤال فرضية تنص بأننا: نتوقع مستوى منخفض للعدالة التنظيمية لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة.

للإجابة عن هذا السؤال واختبار الفرضية المنبثقة عنه، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط النظري واختبار (ت) لمجموعة واحدة للأبعاد الثلاثة لاستبيان العدالة التنظيمية، ومن أجل تفسير النتائج اعتمدنا على الأساليب الإحصائية التالية:

تم حساب متوسط وانحراف كل بعد من الأبعاد الثلاثة وكذلك مجموع الأبعاد ككل.

تم استخدام (ت) لعينة واحدة لمعرفة دلالة الأبعاد وكذلك مجموع الأبعاد.

مقارنة قيمة المتوسط الحسابي مع قيمة المتوسط النظري والذي يتم حسابه كما يلي:

المتوسط النظري = (اكبر قيمة +أدنى قيمة)/2 * عدد البنود، وقد تم اعتماد التقديرات التالية:

المتوسط الحسابي اقل من المتوسط النظري: يعنى متوسط والعدالة منخفض.

المتوسط الحسابي أكبر من المتوسط النظري: يعنى مستوى العدالة مرتفع.

المتوسط الحسابي مساو للمتوسط النظري: يعنى مستوى العدالة متوسط.

الجدول رقم(08): يوضح مستوى العدالة التنظيمية لدى موظفي الإدارة المحلية

الرقم	البعـــد	المتوسط الحسابي	المتوسط النظري	قيمة (ت) لمجموعة واحدة	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	مستوى العدالة التنظيمية
1	العدالة التوزيعية	13.78	12	05.19	2.76	0.05	مرتفع
2	العدالة الاجرائية	14.66	12	06.98	3.07	0.05	مرتفع
3	العدالة التعاملية	16.46	12	12.86	2.79	0.05	متوسط

الدرجة الكلية للعدالة التنظيمية	44.90	36	47.32	5.60	0.05	مرتفع

نستنتج من الجدول رقم(08) أن الدرجة الكلية للعدالة التنظيمية جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي يقدر بـ (44.90) وهي قيمة اكبر من قيمة المتوسط النظري الذي يقدر بـ (36)، وانحراف معياري يقدر بـ (5.60) وباستخدام اختبار (ت) لعينة واحدة لمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط النظري اتضح دلالة الدرجة الكلية للولاء التنظيمي عند مستوى الدلالة (0.05) بقيمة (47.32) وهذا يعنى أن مستوى الممارسة للعدالة التنظيمية يتجه نحو الارتفاع، مما يؤكد أن موظفي الإدارة المحلية بولاية المسيلة يشعرون بمستويات مرتفعة من العدالة التنظيمية.

ويعود السبب من وجهة نظر الباحثين إلى أن القيادة الإدارية بمؤسسة عينة الدراسة تراعى تطبيق أساسيات القيادة الديمقراطية وهو الأمر الذي لطالما سمعناه في رحلة إجرائنا للبحث، كما إن هذه القيادة تمتاز بالاستقرار مما ولد لدى الموظفين شعور بالارتياح نظير طول مدة العمل بين القيادة العليا والقيادة الدنيا.

2.12 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما مستوى التوفيق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة على استبيان التوافق المهني؟

وانبثق عن هذا السؤال فرضية مضمونها انه :

نتوقع مستوى مرتفع لتوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة.

الجدول رقم(09): مستوى التوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية

الرقم	البعـــد	المتوسط الحسابي	المتوسط النظري	قيمة (ت) لمجموعة واحدة	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	مستوى التوافق المهني
1	العلاقة مع زملاء العمل	14.69	15	9.10	2.38	0.05	مرتفع
2	الرضا الترقية والراتب	11.70	12	6.76	2.03	0.05	مرتفع
3	العلاقة مع الادارة	12.27	12	5.87	1.63	0.05	مرتفع
4	التوافق مع ظروف العمل	13.94	15	5.80	2.39	0.05	مرتفع
الدرجة الكلية التوافق المهني		54.40	44	72.94	4.68	0.05	مرتفع

نلاحظ من الجدول رقم(09) أن الدرجة الكلية للتوافق المهني جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي يقدر بـ (54.40) وهي قيمة اكبر من قيمة المتوسط النظري الذي يقدر بـ (44)، وانحراف معياري يقدر بـ (4.68) وباستخدام اختبار (ت) لعينة واحدة لمقارنة المتوسط الحسابي بالمتوسط النظري اتضح دلالة الدرجة التوافق المهني عند مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن مستوى التوافق المهني يتجه نحو الارتفاع, مما يؤكد أن موظفي الإدارة المحلية بولاية المسيلة يحظون بمستويات مرتفعة من التوافق المهني.

ويرجع تفسير هذا الارتفاع في مستوى التوافق المهني لدى الموظفين من وجهة نظر مجموعة الدراسة، إلى كون الفئة الغالبة هي من فئة خريجي قطاع التكوين المهني(مستوى التقني سامي) بنسبة (50.76%)، لذا هم يرون أن أرقى ما يمكن أن يصله حامل هذا الشهادة هو منصب في هذه المؤسسة، لذا يظهرون سلوك التوافق المهني حتى وإن إعترضتهم المشكلات المهنية.

3.12 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

هل توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين العدالة التنظيمية والتوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة؟ وانبثق عن هذا السؤال فرضية مفادها أنه: توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين العدالة التنظيمية والتوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة.

للتحقق من صحة هذه الفرضية يتم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل من العدالة التنظيمية والتوافق المهني .

الجدول رقم(10): يوضح معامل الارتباط بيرسون بين العدالة التنظيمية والتوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية

ن = 65					
المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية المعنوية	مستوى الدلالة
العدالة التنظيمية	54.40	4.68	0.57	0.00	0.05
التوافق المهني	44.90	5.60			

يتضح من خلال القراءة الإحصائية للجدول رقم (10) الذي يوضح معامل الارتباط بيرسون بين العدالة التنظيمية والتوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية وبالرجوع إلى المتوسط الحسابي للعدالة التنظيمية الذي قدر بـ(54.40) وانحراف معياري قدر بـ (04.68) وكانت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين درجات أفراد العينة حول العدالة التنظيمية ودرجات استجاباتهم حول أسئلة التوافق المهني، كانت قيمته (0.57) وهذه القيمة دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يعنى وجود علاقة ارتباطيه بين درجات موظفي الإدارة المحلية حول استبيان العدالة التنظيمية ودرجاتهم حول استبيان التوافق المهني، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين العدالة التنظيمية والتوافق المهني لدى موظفي الإدارة المحلية بولاية مسيلة، وهي علاقة متوسطة.

ومرد هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين إلى اعتبار أن سلوك العدالة التنظيمية وسلوك التوافق المهني كلاهما ينتميان إلى منظومة القيم النفسية المهنية، التي تؤثر في نظرة الفرد لمنظمته ولزملائه وحتى لمستقبله ككل. فممارسة سلوكيات العدالة التنظيمية تدفع بالكثير من مظاهر السلوك التنظيمي الصحي كالتوافق والولاء والتطوع والإبداع وكثير من مظاهر الشعور الايجابي للموظفين اتجاها مؤسستهم .

خاتمة:

لم يعد يخفى على احد أن التنظيمات المعاصرة أصبحت تولى أهمية بالغة لمواردها البشرية، باحثة عن سبل أكثر فاعلية في توفير بيئة صحية وآمنة لطواقمها، وقد انتهجت سياسة الباب المفتوح بين مستويات الإدارة المختلفة، رغبة منها في اقتلاع بذور المشاكل التنظيمية التي قد تطرأ في رحلة بحثها عن النجاح.

إن التربة الخصبة كبيئة لكل منظمة تسترعى أن تطبق الإدارة أساليب العدالة التنظيمية في كل من الثواب والعقاب على حد سواء، بين القائد والتابع، بما يحفظ كرامة الموظف وسمعة المؤسسة، وهو أمر تحتاجه بيئة الأعمال والتنظيمات الجزائرية أكثر من أي وقت مضى.

قائمة المراجع:

1. بوتوتة لامية، (2015)، التوافق المهني للممرضين، رسالة ماجستير غير منشورة، علم النفس العمل والتنظيم، قسم علم النفس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.
2. بعلي محمد الصغير (2004)، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
3. جمعة النجار فايز، وآخرون (2013)، أساليب البحث العلمي من منظور تطبيقي، ط3، دار الحامد، الأردن.

4. عيسات فطيمة الزهرة، جميل أحمد (2016)، العدالة التنظيمية وأثرها على التمكين الإداري في المؤسسات الجزائرية دراسة استطلاعية، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، الجزائر.
5. شلابي وليد (2017)، دور الولاء التنظيمي في تنمية سلوك المواطنة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

ملاحق:

واقع ممارسة العدالة التنظيمية وعلاقتها بالتوافق المهني لدى الموظفين دراسة ميدانية على عينة من موظفي الإدارة المحلية بولاية المسيلة .

البيانات الشخصية / التنظيمية :

الجنس :

المؤهل لعلمي :

الأقدمية المهنية :

الرقم	العبـــــــــــــــــــــــــــارة
	العدالة الإجرائية
01	يتم تطبيق القرارات الإدارية على جميع الموظفين بدون استثناء.
02	يتخذ المسئول قرارات العمل بأسلوب عادل.
03	أبذل جهد مقارب للجهد الذي يبذله أي زميل في نفس المصلحة.
04	يتخذ المسئولين القرارات بعد جمع المعلومات الكافية والاستماع للموظفين.
	العدالة التعاملية
05	يحرص المسئول على أن يبدي الموظفين آرائهم قبل اتخاذ القرار الخاص بالعمل.
06	أشعر بنزاهة الإدارة في حسم النزاعات بين الموظفين.
07	يفتح المسئول المجال للاعتراض على القرارات التي يتخذها.
08	يعاملني رئيسي في العمل بكل الاهتمام والود في ما يتعلق بالقرارات التي تخص عملي.
	العدالة التوزيعية
09	الراتب الذي أتقاضاه يعتبر كافي ومجزي لي.
10	يستفيد جميع العاملين في المصلحة من دورات تدريبية.
11	تطبق الإدارة عقوبات مناسبة لكل عامل يتهاون في تأدية العمل المكلف به.
12	المعايير المعتمدة في تقييم غير متناقضة.
	التوافق المهني
	التوافق مع الزملاء في العمل.
13	تربطني بزملائي علاقة احترام متبادلة.
14	هناك تنافس شريف بين العمال في مجال العمل.
15	علاقتي بزملائي في العمل تسودها المحبة.

16 يساعدني زملائي في العمل عندما أواجه مشكلة ما.
17 يزورني زملائي في العمل عند مرضي.

الرضا عن الترقية والراتب كمؤشر على التوافق المهني

18 يشعر الموظفين في العمل بالرضا نحو معايير الترقية.
19 يتوافق راتبي مع متطلبات العمل الذي أقوم به.
20 أشعر أن راتبي في العمل غير كافي مقارنة بالجهد الذي ابذله في عملي.
21 أشعر أن راتبي يتلاءم مع الرتبة الوظيفية.

التوافق مع الإدارة " علاقة الموظف بالإدارة "

22 يحترم المسئولين أدائي.
23 يساعدني مسئولي في حل المشاكل التقنية التي تواجهني.
24 تعالج الإدارة أوضاع ومشاكل جميع العاملين بطريقة عادلة.
25 يعاملني مسئولي في العمل بأسلوب لائق.

التلائم مع محيط العمل كمؤشر على التوافق المهني.

26 أشعر أن محيط العمل الذي أعمل به مريح بشكل عام.
27 أنا مسرور في مهنتي رغم أنها متعبة.
28 يمر الوقت بسرعة دون أن أشعر به.
29 أشعر بالضيق في مكان عمل نتيجة الفوضى.
30 أشعر بالأمان والاستقرار في وظيفتي.

تشخيص ظاهرة الانتحال العلمي الأكاديمي واستراتيجيات الوقاية منه"

Academic scientific plagiarism: Diagnosis and prevention strategies

د. سامية رحال-جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر

ملخص: نهدف من خلال هذا المقال إلى تسليط الضوء على ظاهرة الانتحال العلمي أو ما يعرف بالسرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية، وذلك بمحاولة فهم هذه الظاهرة وإزالة الالتباس عن ماهيتها وتشخيصها وصولا إلى كيفية الوقاية منها، حيث نفترض في هذا البحث أن السبب الرئيسي للانتحال العلمي يعود أساسا إلى مشكل أخلاقي وسوء إعداد الطالب بيداغوجيا وأخلاقيا من جهة، وكيفية تكوين خبراء التحرير في البحث من جهة أخرى، وانطلاقا من هذا الفرض سنحاول التقصي والبحث عن كيفية الكشف والتحقيق في المادة العلمية المقدمة للأستاذ أو لجنة القراءة أو اللجان العلمية، حيث سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما سنحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة المهمة المرتبطة بماهيته وخطورته والأسباب المساهمة في تفشي هذه الظاهرة وكذا آثاره على البحث العلمي وصولا إلى سبل تجنبه ومواجهته.

الكلمات المفتاحية: الانتحال العلمي ، استراتيجيات الوقاية

Abstract : We aim through this paper at highlighting the scientific phenomenon of plagiarism or theft in academia, In trying to understand this phenomenon and to eliminate confusion about what the diagnosis down to how to prevent them, so we assume that the main reason for impersonation scientific and which we believe is due mainly to an ethical problem and poor preparation for student teaching and moral on one hand, And how to configure editing experts in your search on the other hand, proceeding from this assumption, we will try to investigate and find out how to detect and investigate the scientific material submitted to the Professor or the reading Committee or scientific committees

So, in this study, we are relying on descriptive analytical. Also, we will try to answer a series of questions related to its mission and its gravity causes contributing to the spread of this phenomenon and its impact on scientific research leading to ways to avoid and confront it.

Keywords: Scientific plagiarism / Research protection / Prevention strategies

مقدمة

إن العلم هو المعرفة المنظمة المتحصل عليها بواسطة الملاحظة والتجريب ودراسة التفكير، والذي نهدف من خلاله إلى تعميق فهمنا وتوسيع معرفتنا، كما يعتبر انعكاس لثقافة المجتمع، فهو يمثل ممارسة من الممارسات الاجتماعية والتقنية التي تثير وتتأثر ليس فقط بالقنوات الاجتماعية والسياسية التي لها الفضل في التأثير على الاتجاهات التي أخذتها البحوث إنما البحوث نفسها تؤثر إلى حد كبير في تنمية المجتمع، مما يشير إلى حجم مسؤولية الباحثين والعلماء للقيام بما في وسعهم لضمان تحقيق البحث لرفاهية الإنسان وصالح المجتمع.

إن مختلف العلوم لها خاصيتها المشتركة، وهي تقديم حجة المعرفة العلمية التي لا يمكن حصرها أو اختزالها في وصف الوقائع، إنما تهدف أساسا لتوسيع المعرفة البشرية، وهنا لا يمكن لهذا الهدف أن يتحقق إلا إذا اعتمدنا على إطار نظري لأعمال آخرين، ومقارنتها ونقدها، كما يشترط على الباحث أن يكون على قدر من النزاهة والكفاءة والأخلاق، وفي هذا الصدد نشير إلى مشروع معرفة العالم عند الإغريق الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بالمشروع الأخلاقي لحياة طيبة(على سبيل المثال المدينة الفاضلة لأفلاطون)(Martineau, 2007).

إن اكتساب العلم والمعرفة هو سلوك مكتسب يتماشى مع تطور البناء الفكري والنفسي لنمو الإنسان، وكما نعلم أن السلوك الإنساني مبني على التقليد أو التمثيل وهذا ما يتجلى في أغلب التصرفات الاجتماعية وسلوكات التعلم، أي تكون الانطلاقة بالتقليد ثم بناء طريقة خاصة، لذا فمن الطبيعي والبديهي أن نجد النسخ الكثير في البداية الأولى للتعليم (ALIX.J. P,2010)، إلا أنه سرعان ما يتجاوزها الشخص فيحاول أن يتحرر بأفكاره وآرائه لينتقل بعد ذلك من سلوك التقليد إلى الاقتداء.

وما يمكن تسجيله في الآونة الأخيرة انتشار عدة ظواهر غير صحية في مجال البحث العلمي، منها ظاهرة السرقات العلمية بأشكالها وأنواعها كافة، والعجيب في الأمر أن هذه الظاهرة استفحلت وانتشرت في البلاد العربية والإسلامية(تليمة، 2009)، إذ يعتبر الانتحال العلمي أو ما يسمى البلاجياريزم Plagiarism، أو السرقة الأدبية من أكثر الظواهر انتشارا في الأوساط الأدبية والعلمية، وأكثرها إساءة إلى الأمانة العلمية التي من المفترض توفرها في الباحث العلمي، ويظهر لنا التاريخ الحديث أمثلة عديدة حول انتحال السياسيين والمثقفين وأشخاص آخرين للمواد بشكل متعمد أو غير متعمد(الخطيب،2009).

لكن لماذا يعتبر الانتحال مشكلة خطيرة؟، عندما طرح هذا السؤال على عينة متعددة التخصصات والاتجاهات وجدنا 43 أجابت أن المؤلف المسروق كان ضحية ويجب دعمه و25 أجاب بأن المجتمع الأكاديمي وأن مصداقية النظام في خطر ولا أحد من المستجوبين أشار إلى أنه تضليل وتغليط للقارئ على الرغم من أن أول قاعدة تعلمناها في البحث العلمي هي البحث عن المصدر الصادق والأصيل والذي يمثل سياقات معارفنا، وهذا ما يحدد الاختلاف بين الانتحال الفني والانتحال العلمي لأننا نستعمل المصدر الأصيل سواء كحجة نستند عليها أو كدليل يدعمنا أو كنقد نناقش به فرضياتنا لخلق فرضيات جديدة وبوادر بحث علمي جديد (Bergadaà,2012).

وترتبط سهولة الانتحال بتطور التقنيّات الرقميّة، على رغم أنّه كان موجوداً في كلّ الأوقات والعصور، وبأشكال متعدّد، لكن الأرجح أن مسألة الانتحال العلمي لم تبدأ مع التقنيّات المعلوماتيّة، وربما لا تنتهي معها أيضاً ولكن، في الأزمنة المعاصرة تثور أسئلة مريرة عن البحث والنشر العلمي، خصوصاً أن تقنيّات المعلوماتيّة تستخدم بكثافة فيها، وقد باتت التهمة شائعة بالنسبة إلى طلاب الجامعات الذين تحيط بأعمالهم ظلال من تهمة الانتحال العلمي والسرقة العلميّة، وعدم الالتزام بالأخلاقيّات عند الاقتباس وإعادة الصياغة(مراد، 2014).

وإذا كانت شبكة الانترنت ساهمت في نشر السرقة العلمية واتساع مجالها لتشمل مختلف المجالات الأدبية والفكرية والعلمية، فإنها ساهمت أيضا في كشف المنتحلين بالبحث الواسع والمعمق عن أصل النص على شبكة الانترنت ونأمل اختفاء هذه الظاهرة مستقبلا بعد تطوير برامج رصد جديدة ومتخصصة.

وأمام هذه المشكلة والظاهرة الخطيرة تم تصميم هذه الدراسة البحثية لتسليط الضوء على المشاكل المحتملة الناجمة عن سوء فهم أو عدم معرفة حقيقية لماهية الانتحال محاولين في ذلك التطرق إلى ماهيته وفهم آلياته وأشكاله وأسبابه وصولا إلى سبل تجنبه ومواجهته والذي نعتقد أنه يعود أساسا إلى مشكل أخلاقي وسوء إعداد للطالب بيداغوجيا وأخلاقيا(من حيث أخلاقيات البحث العلمي وأخلاقيات مهنة الباحث من جهة وضعف تدريبه منهجيا لتهيئته لخوض غمار البحث العلمي).

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

-محاولة فهم ظاهرة الانتحال وذلك بالتطرق إلى أهم مفاهيمه وأشكاله وأسبابه وآثاره المترتبة عليه وعقوبة مقترفه.

- وضع الممارسات التطبيقية لكيفية تجنبه والوقاية منه والتصدي له وذلك بتسليط الضوء على كيفية إعداد الباحث بيداغوجيا وأخلاقيا لممارسة النشاط العلمي.

المنهج المتبع: لقد تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي لأنه يتلاءم مع موضوع بحثنا أين سيتم وصف الظاهرة وفهم سياقاتها.

أولا. تعريف الانتحال العلمي:

لغة: يعود أصل كلمة الانتحال إلى الكلمة اليونانية Plagios- Plagiarius والتي تعني (مضلل)، كما استعمل اليونانيون مصطلح plagiarius للإشارة إلى الشخص الذي يسرق عبيد الآخرين وعليه Plagiare كلمة لاتينية تعني سرقة(UNIL,2003)، أما المعنى الحديث للانتحال منذ القرن 16 و17، فقد أستعمل مصطلح plagiaire للدلالة على ذلك الذي نهب أعمال المؤلفين(تعدى أو تصرف أو نقل أو غير)، وفي اللغة العربيّة، "تشتق كلمة انتحال من الجذر «ن ح ل»، إذ جاء في «لسان العرب» أنه «يقال: انْتَحلَ فلانٌ شِعرَ فلانٍ أو قَوْلَه (بمعنى) أنه ادَّعى أنّه قائلُه، وتَنَحَّلَه (تعني) ادَّعاه وهو لغَير"(مراد،2014).

اصطلاحا: يمكننا الإشارة إلى بعض التعاريف للانتحال انطلاقا من أبعاده فيما يأتي:

بوصفه أمر أخلاقي: يعرف الانتحال العلمي اصطلاحا بأنه" سرقة لأخلاقيات البحث والاعتداء على حقوق المؤلفين، وهو بهذا يشوه ويهدم مصداقية الخطوات التاريخية للمعلومة"(UNIL,2003).

بوصفه خطأ مهني: يشار إليه بأنه"عملية خرق وشرخ لمبدأ هام في البحث العلمي وهو الموضوعية وخرق الثقة الجماعية التي تميز الممارسة العلمية" (Gutwirth, S &Christiaens,J,2015).

كما يعرف أيضا على أنه "نقل مؤلف ونهبه وتغييره وبصيغة أخرى أن ينسب الشخص لنفسه فكرة أو تحليل لمؤلفين آخرين دون الإشارة إليهم(UNIL,2003)

كما أن الانتحال العلمي وفقا لقاموس ميريام وبستر على الإنترنت 2 ، هو "سرقة وتمرير (أفكار أو كلمات أخرى) واستخدام (إنتاج الآخر) دون الاعتماد على مصدر، لارتكاب السّرقة الأدبية في عرض فكرة جديدة ومبتكرة أو منتج مشتق من مصدر موجود"(اوباري،2015).

في حين يعرف larouss الانتحال على "أن ينسب شخص في ميدان أدبي أو فني عمل لنفسه ما أخذه عن شخص آخر أو هو يشمل كل ما هو مطبوعا أو منسوخا أو لا يحمل أي علامة أو مصدر"(Simonnot ,2014).

بوصفه فعل أكاديمي: في مفهوم الانتحال العلمي يقول عبد العزيز (الانتحال العلمي) أو كما هو معروف في الأوساط العلمية والأكاديمية والأدبية بـ-Plagiaris ، "هو استخدام الكاتب أو المؤلف أو الباحث كلمات أو أفكاراً أو رؤى أو تعبيرات شخص آخر دون نسبتها إلى هذا الشخص، أو الاعتراف له بالفضل فيها، والانتحال العلمي أيضاً هو أن ينسب الشخص إلى نفسه أشياء لا فضل له فيها بغير سند من الواقع، والتعبير عن الأفكار بأنها بنات أفكاره وأنها أصلية"(اوباري،2015).

كما يعرف أيضا أكاديميا بأنه "مصطلح يستخدم لوصف الطالب الذي يغش بانتحاله أفكارا أو معلومات من أشخاص آخرين ويزعم أنها له، كما تعبر جرما أكاديميا يعاقب فاعله"(سلسة دعم التعلم والتعليم في الجامعة،2012)، إضافة إلى أنها شكل من أشكال النقل غير القانوني وتعني أن نأخذ عمل شخص آخر وتدعي انه عملك وهو عمل خاطئ سواء كان متعمدا أو غير متعمد والمتوقع من أي طالب أن يقتفي أثر المعلومة ويكون على دراية حين يستخدم عمل شخص آخر". (سلسة دعم التعلم والتعليم في الجامعة،2012)

ينتج الانتحال عندما يسلم الطالب عمل علمي لا يسمح من خلاله فرز الاختلاف بين أفكاره وأفكار مؤلفين آخرين وقد يتميز بخصائص كغياب الاقتباس لفقرة أو مجموع كلمات متتالية (انطلاقا من خمس كلمات)، أو بإعادة الصياغة أو بالنسخ واللصق" Gibaldi, Joseph, (1999).

هذا التعريف يطبق بصورة عامة في الميدان الأكاديمي وكتابيا أكثر منه شفهيا، كما يعرف الانتحال على انه " فعل تسليم عمل للأستاذ وإعادة إنتاجه كاملا بطريقتنا الخاصة، دون الإشارة لمصدره في حين هو ليس كذلك(Gibaldi, Joseph, 1999).

مما سبق يمكننا تعريف الانتحال العلمي على انه مشكل أخلاقي ومهني معقد وهو أن ينسب الشخص لنفسه عملا ليس له وبأي شكل من الأشكال دون أن يشير إليه سواء بصورة قصدية أو غير قصدية وهو عمل مشين يهدد البيئة الجامعية من جهة والبحث العلمي من جهة أخرى.

المنتحل: إن المنتحل "هو الشخص الذي يحاول بسبب فكرة "ربح الوقت " إيداع عمل معين يلجأ إلى النقل وذلك باللجوء إلى الأنترانت للبحث عن عمل مشابه أعد من طرف آخرين"، وهنا يمكننا توضيح نقطتين أساسيتين هو أن هناك خيطا رفيعا بين ما إن كان عمل باحث أو عمل منتحل وهما:

عند الإشارة إلى المرجع: في هذه الحالة وكأنك تقدم الدليل على أنك شخص قادرا على البحث عن المعلومة.

عندما لا نشير إلى المصدر: هنا تكون قد سرقت أفكار وعمل باحث آخر وفي هذه الحالة فقط يمكننا الحديث عن الانتحال (Bachelet,2013).

ويميز في هذا الإطار ((Bergadaà, 2012 أربع خصائص للمنتحلين هي:

المنتحل المتلاعب(Plagieur- manipulateur): هو الشخص الذي يعرف كيف يدير كل الأمور لصالحه ويضبط تصرفاته حسب النظام الذي ينشط فيه، يوصف غالبا بأنه منضبط ومهذب على عكس المنتحل الغشاش كما نجد أنه يتمتع بروح الجماعة كما يكتسب قدر واحترام وقيمة لا يستهان بها من الإخلاص.

المنتحل – العامل الماهر-(Plagieur- bricoleur): غالبا ما يكون شخص قريب منا، زميل وغالبا ما يكون لين حيث يسمح لزملائه ومعاونيه ولنفسه معالجة وتحويل عدد هائل من المنشورات وموارد مالية للبحث، أحيانا يكون مدير مخبر أو مسئول أو ناشط في جمعية خيرية علمية وقد يكون رئيس تحرير أو محرر في مجلة علمية هذا النوع من المنتحلين يجيدون الإحاطة و الامتثال بكل قيم المهنة ويعرفون جيدا قواعد اللعبة.

المنتحل الغشاش(Plagieur- Tricheur): هو شخص شهد له وضبط عدة مرات بمحاولات الغش والتجاوزات الأكاديمية، شخص دائما محل شبهة وشك من طرف الأساتذة.

المنتحل المحتال (Plagieur- fraudeur) :هو منتحل يعرف تماما المهنة وأخلاقياتها إلا أنه يتمتع بتفكير ليبرالي ومادي .

ثانيا. واقع ومدى انتشار ظاهرة الانتحال أو السرقات العلمية:

لم نجد أي دراسة على حد علمنا تعطي لنا رقما كميا عن مدى ممارسة الانتحال العلمي إلا أننا يمكننا الجزم أن هذه الظاهرة ليست بالحديثة تتطور وتنتشر حسب الوسائل المتاحة والمساعدة لها على ذلك، حيث يمكننا اعتبار" أن هناك تضافر عاملين أدى إلى تعزيزها وهما: وجود الانترنت من جهة ووجود سياسات جديدة لتقييم البحوث والباحثين الذين ساهموا بطريقة ما في تطوير الانتحال من جهة أخرى(Darde ,2012).

كما يأخذ الانتحال مصدره من التعليم الابتدائي إلى الثانوي وصولا إلى التعليم العالي الذي يهدف الى إتقان الشخص تخصصه وهنا لابد من اظهار بصورة واضحة تغيرنا ما هو لنا وما هو للآخرين بوجه يسمح لنا أن نقرر من هو المؤلف وماذا ألف ولهذا يجب علينا أن نفرق أولا بين ما هو اقتباس وما هو انتحال(ALIX.J , 2010).

لقد تبنت دراسات قليلة جدا إن لم نقل نادرة دراسات حول هذا الموضوع من بينها تحقيق بالاستبيان قام به الباحثان christophe Michaut و Pascal Guibert (2011) عبر

النت بجامعة متعددة التخصصات بفرنسا، وقد ضم الاستبيان بعض التصرفات المتعلقة بالانتحال حيث توصلا إلى ما يلي:

" نقل نص أو جزء منه ليقدمه على انه مجهود وعمل شخصي" أجاب على هذه العبارة تقريبا ثلث الطلبة (⅓) أين وجدا 7% أجابوا بنعم غالبا ما يفعلون ذلك.

'إعادة صياغة عمل شخص آخر دون الإشارة إليه " سجلا 16 %

"الطلبة الذين طلبوا من أشخاص آخرين القيام بالعمل " سجلت اقل نسبة ب 4,4 %

انتهى التحليل متعدد الأبعاد لنتائج هذا التحقيق إلى وجود ارتباط دال بين ممارسة الانتحال ونوع التخصص والتكوين حيث وجدا أن نسبة الانتحال تكون أكبر في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية مقارنة بالتخصصات الأدبية أين افترضا بهذا الشأن ان التنشئة الاجتماعية والمدرسية ثم الاجتماعية تقوم بتوعية الأصالة والإبداع للأعمال العلمية"(Simonnot ,2014).

وباعتبار أن كل نشاط يحتاج إلى تعلم أشارت هذه الدراسة إلى أن نسبة 10/6 من الطلبة قد مارسوا هذا النشاط قبل التحاقهم بالجامعة وفي الأطوار الابتدائي والثانوي فالمشكل إذن لم يبدأ من الجامعة.

هناك أيضا نتائج حديثة لتحقيق اجري من طرف Perreault ,2007 في فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية حول تكرار الانتحال في الأعمال الأكاديمية حيث توصلت الدراسة إلى وجود نسبة 75 % من الطلبة يعترفون بأنهم لجأوا إلى عملية نسخ/لصق عند تحريرهم للأعمال الأكاديمية المطلوبة منهم و70% منهم اعتبروا ان عملهم النموذجي لهم مر 25% منه بعملية نسخ/ لصق(FDP , 2007)

لا يقتصر الانتحال الأكاديمي على الطلبة فقط، فقد مس أيضا الباحثين فمنذ سنة 1987 مثلا رصدت جريدة "Le monde" 715 مقال من المقالات المنتحلة منها 110مقال يتعلق بالانتحال الجامعي(Simonnot ,2014)، حيث نجد لجان القراءة وتحرير المجلات التي يتسنى لها قراءة أعمال الآخرين قبل قبول نشرها وهنا قد يتزود هؤلاء بأفكار هذه الأعمال وقد تصل إلى الانتحال بأنواعه، وقد يكون لا شعوري(Cryptomnésie) ناتج عن تخزين المعلومات الناجمة عن القراءة لتلك الأعمال (Park,2003) ، كما قد نجد عند الأساتذة أيضا الانتحال الذاتي قام كل من Hong& Béni(2012) بتحليل ومعالجة مقالات بواسطة برنامج لرصد الانتحال حيث وجدا من 117مقال من أصل 508 عملية انتحال أي ما يمثل نسبة 23 %أثبتت وجود انتحال(Bergadaà, 2012).

ثالثا.أشكال الانتحال العلمي:

للانتحال العلمي أشكال مختلفة، كلها تصب في خانة واحدة، هي خانة اللصوصية العلمية، مهما كان المبرر مقبولا أو غير مقبول حيث يشمل الانتحال النصوص والمعطيات والصور والمخططات يمكن أن نميز شكلين من الانتحال من حيث كيفية الاستعمال

الانتحال الواضح أو الصريح: وهو نسخ كامل للفقرة أو النص دون توثيق.

الانتحال الخفي: إعادة صياغة فقرات أو أسطر أو نتائج دون ذكر المصدر(UNIL,2003).

كما يمكن تصنيفه إلى صنفين حسب قصد المنتحل وهما الانتحال الصريح مع إصرار الطالب على الانتحال والانتحال غير القصدي الناتج عن ضعف الطالب في المنهجية

الانتحال القصدي والمعروف بالغش أو السرقة: يتميز هذا النوع من الانتحال بـــــــــــــ:

أ/ التكرار: نجد في تاريخ الطالب الدراسي انه سبق وان اقترف هذا الفعل وعوقب عليه.

ب/ يكون به تخطيط وتنظيم لارتكاب فعل الانتحال: وهنا كان يطلب من شخص آخر أن ينجز عمله، شراء عمل كامل جاهز، تحميل ملف كامل من الانترنت، تعديل ونسخ بعض النصوص وذلك بتغيير كلمات أو تغيير أبعاد الورقة وبناء النص الجديد.

الانتحال غير القصدي: يكون المنتحل هنا غير قاصد للغش أو السرقة إنما ضعف منهجي ومعرفي لقواعد الكتابة والتحرير(FDP,2007)، ويمكن للاستخدام الواسع للانترنت(أثناء القيام بأعمال البحث) أن يخفي الفرق ما بين الانتحال المتعمد وغير المتعمد. كما أن صفحات الشبكة سريعة الزوال فقد يتغير مضمون الصفحة وتصميمها من يوم إلى آخر.(الخطيب، 2009)، في حين هناك من يصنفه حسب حجم الانتحال وهنا أيضا نميز قسمين إما أن تكون السرقة العلمية عظيمة أو صغيرة

السرقة العلمية العظيمة: هي أن ينسخ الطالب فقرة كاملة او مادة من الانترنت دون أن يشير إلى صاحبها.

السرقة العلمية الصغيرة: وهي أصغر مثال على الانتحال كان ينسخ جملة كما هي مكتوبة بالضبط في المصدر دون استخدام علامات التنصيص والاقتباس ودون ذكر المصدر(سلسة دعم التعلم والتعليم في الجامعة،2013).

رابعا. أسباب اللجوء إلى الانتحال العلمي:

يمكننا أن نعزو أسباب اللجوء إلى الانتحال العلمي إلى عده عوامل منها عوامل متعلقة بالشخص المنتحل وعوامل مرتبطة بالوسائل المساعدة والمتاحة للشخص وعوامل متعلقة بالأستاذ.

العوامل المتعلقة بالشخص المنتحل: والتي يمكن أن تتعلق بــ:

أ- ضعف في الكفاءة المنهجية: وتكمن في

ضعف في تقنية البحث المعلوماتي: ونقصد به صعوبة تحليل نوعية المصادر واقتناءها.

عدم الإلمام ومعرفة المعايير العلمية المتبعة لكتابة البحوث.

ضعف في منهجية تحرير الأعمال كضعف التوثيق والإحالة والاقتباس والتهميش وكتابة المراجع صعوبة على التعبير الكتابي.

لا يفهم العديد من الطلاب معنى الانتحال (السرقة العلمية) إلا في صورته العظمى كشراء بحث كامل او استعارة بحث من عند صديق ومع ذلك يلتبس على كثيرا من الطلاب متطلبات الاستشهاد بمعلومات من مصادر أخرى"(سلسة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، 2013).

ب- اختيار الانتحال كحل للحصول على علامات جيدة.

ج- منهجية العمل: صعوبة تسيير الوقت والجهد لتحرير عمل وهنا نجد حالتين إما الانتحال من اجل تسليم العمل في الموعد المحدد وأما الانتحال من اجل الحصول على علامة جيدة دون بذل جهد، وفي العديد من الدراسات التي تناولت الأسباب التي تؤدي بالطالب إلى

الانتحال أو السرقة العلمية تعود إلى ضيق الوقت، عدم الاهتمام أو غياب الرغبة في العمل المطلوب

العوامل المتعلقة بالوسائل المتاحة: على رأسها توفر الشبكة المعلوماتية حيث تعزز الانترنت الانتحال لسببين هما:

لأن الشبكة تسمح إلى الوصول إلى مخزون وثائق ضخمة ومتنوعة، وإذا كانت هذه الوثائق أول نعمة يتحصل عليها الباحث فان كثرتها وعددها الهائل يستهوي الباحث فتكون بذلك عرضة للانتحال.

الطبيعة الرقمية للأوراق العلمية التي يمكن الوصول إليها عبر شبكة الانترنت تسهل تخزينها واستنساخها(Simonnot ,2014).

العوامل المتعلقة بالأستاذ: قد يكون الأستاذ نموذج حي للانتحال بالنسبة للطالب حيث أنهم يجهلون مدى إضافة قيمة علمية لمحاضراتهم وإعطاء لمساتهم الخاصة في ذلك، كما نلاحظ أيضا ميل الكثير من الأساتذة الباحثين إعطاء أعذار للطلبة الذين تم رصدهم ويرجعون ذلك الى نقص في التكوين أو الجهل بالقواعد أو ضعف الرقابة لأعمالهم أو النسيان عند الاقتباس مما يسمح يتنامى هذه الظاهرة بشكل كبير في الوسط الطلابي(Simonnot ,2014)، كما يمكن ان يعود الانتحال العلمي إلى أسباب أخرى تتمثل في:

غياب الوازع الديني: فبلا ضمير حي يقظ، يجعل صاحبه يتذكر وقوفه بين يدي الله عز وجل يحدث ما يحدث، ويأتي الخلل الخلقي، الذي يؤدي بصاحبه إلى سرقة جهود الآخرين.

العجز والتكاسل العلمي .

حب التنافس في كثرة المؤلفات.

عدم وجود رادع دنيوي .

إحساس السارق بأنه لن يكشفه أحد بحكم موقعه ونفوذه.

التناقض الشديد في السلوك : فهناك من الكتاب من تأتمنه على أموال الدنيا، ولا تستطيع أن تأتمنه على معلومة لك، أو فكرة بزغت في ذهنك، وتخشى من البوح بها أمامه، وهذا من أكبر الدلالة على التناقض في السلوك، فهو أمين في الجانب المادي، غير مؤتمن على الجانب العلمي(تليمة ، 2009).

كما عزى (Bachelet,2013) أسباب الانتحال إلى:

- اللامبالاة: كان يقول الطالب من السيئ نقل عمل شخص آخر لكن لماذا هو منشور إذن؟
- الكذب: لما ينتحل الشخص حتى يوهم نفسه بأنه قام بعمل جيد.
- صعوبة العمل: إن عملية البحث ليس بالأمر الهين وقد يستهين الشخص بقدراته ليلجا إلى الانتحال كان يرجع ذلك إلى ضعف مستواه في لغة معينة الأمر الذي يؤدي به إلى الانتحال.

خامسا. آثار الانتحال العلمي:

لمعرفة آثار وعواقب الانتحال العلمي من الضروري طرح السؤال التالي: لماذا نعتبر الانتحال عمل غير مقبول؟ نعلم جميعا أنه من وجهة نظر قانونية، كل إعادة إنتاج (كلية أو جزئية) غير مرخصة لعمل مهما كان نوعه يمكن ان يكون موضوعا للمتابعة القانونية والجزائية..(Université de liège, le plagiat) لا انه بعيدا عن العقوبات فان الانتحال

العلمي يهدد سلامة البحث العلمي ويتسبب في أثار وخيمة وضريبة قاسية على المجتمع العلمي حيث يمكن أن تنعكس الآثار التالية:

يعمل الانتحال على خلق عائق لتطور تفكير الشخص والروح العلمية والنقد الذي تعمل الجامعة على تعزيزه.

تحطيم الرغبة والفضول العلمي واحترام العمل

تسد وتشل عملية الانتحال المهمة الأساسية للتعلم الجامعي، وكذا تظليل الأستاذ لتقييم ومدى معرفة مستوى الطلبة وتكوينهم ونقائصهم وتقييم أعمالهم هذا التقييم ينعكس أيضا على المنتوج الكتابي الشخصي.

الانتحال لا يتلاءم أبدا مع النشاط العلمي أين يجب أن نحدد موضع كل مساهمة علمية في البيئة العلمية الجامعي، كما يعتبر خطا أخلاقي خطير (Université de liège, le plagiat)

تصيب الباحثين بالسلبية واليأس والإحباط.

تقضي على ملكة البحث العلمي النزيه وتجعل الباحث لا يبالي من أين أتى بالمعلومة، ولا مصدرها، وتنشئ عقليات هشة علميا، متهرئة فكريا، ويكون نتاجها أن تكون الأمة فراغا من كل عقلية بحثية.

تقتل موهبة الإبداع والتنافس، فمن ملك المال فقد ملك العلم أيضا، وإن كان بالشراء والبيع، مما يزهد الباحثين النابهين في التفوق والتنافس والإبداع.

تجعل المجتمع يستمرئ السرقة ويتعود عليها(تليمة ، 2009).

سادسا. كيفية إكتشاف ورصد السرقة أو الانتحال العلمي:

ليس من الصعوبة اكتشاف الانتحال العلمي لاسيما تلك العمليات المتعلقة بالنقل الحرفي أو أجزاء كبيرة من النصوص والتي قد يستطيع أي أستاذ أو مدرس اكتشافها بقليل من اليقظة والاهتمام لأعمال الطلبة، في حين إذا تعذر عليه الأمر بسبب العدد الضخم للطلبة أو لاستعمال الطلبة أشكال انتحال تتطلب دقة وحذر في معالجتها فهنا يجب اللجوء إلى أدوات وبرامج خاصة لرصده .

كيف يكتشف الأستاذ السرقة العلمية؟

يستطيع الأستاذ أن يرصد الانتحال عندما يجد شذوذ جزء من البحث عن الباقي.

وعي الأستاذ بتخصصه جيدا وما كتب فيه من تراث علمي.

اكتشاف مستوى أسلوب طلابه في التحرير من خلال عدة واجبات وفروض داخل الصف.

استخدام برامج للتحقيق في النصوص.

تعريف بخدمة كشف الانتحال والتزوير العلمي

تسمح هذه الخدمة بكشف الانتحال والتزوير العلمي والسرقات العلمية للأبحاث والمقالات العلمية والأطروحات الجامعية الصادرة باللغة العربية سواء المتوفرة ضمن ما يقارب 225.000 سجل بين بحث علمي ومقال وأطروحة جامعية في قاعدة "معرفة"، بالإضافة إلى المنشورة منها في الصفحات والمواقع الإلكترونية في جوجل، وتوفر هذه الخدمة تقريرا شاملا يوضح التشابه والتطابق في نصوص الأبحاث العلمية العربية والأطروحة الجامعية.

فوائد وميزات خدمة كشف الانتحال والتزوير العلمي: تكمن أهمية خدمة كشف الانتحال فيما يلي:

إمكانية الكشف والحصول على تقرير يوضح نسبة التطابق التام أو الجزئي للإنتاج العلمي المقدم للجهة الناشرة.

حماية حقوق الملكية للمؤلفين وللناشرين لدى قاعدة "معرفة"، وذلك عند وجود أي اعتداء على حقوقهم الفكرية.

تساعد هذه الخدمة الهيئات العلمية الناشرة في العالم العربي في التأكد والتحقق من الأبحاث العلمية المقدمة لها.

تعزيز مبدأ المسالة الأخلاقية وميثاق الشرف في الإنتاج العلمي العربي وبالتالي حماية سمعة الجهات الناشرة والتأكد من نزاهة المؤلفات التي تقدم لها.

بعض أدوات إكتشاف الانتحال العلمي:

إن خطورة الانتحال العلمي أو البلاجياريزم و مساسه بالحقوق الفكرية للآخرين، جعلت العديد من المبرمجين يطورون برامج للتحقق من أصالة البحوث، غير أن التكلفة الباهظة لهذه البرامج و اقتصارها على الجامعات في غالب الأحيان، كان ليجعل اكتشاف السرقة الأدبية حكرا على الدكاترة وفي بعض الجامعات فقط لولا توفر مواقع انترنت تقوم بنفس العمل و بدون مقابل في بعض الحالات، وفي هذا الإطار أشار اوباري (2015) إلى أفضل ستة أدوات لاكتشاف الانتحال العلمي، أو ما يمكن تسميتها أيضا بأدوات التحقق من أصالة البحوث وهي: Checkforplagiari dupli checker / plagiarisma/ plagscan / plagtracker/Plagiarism detect

سابعا. إجراءات عقاب الانتحال:

عند ضبط المنتحل فإنه يتعرض إلى عقوبة نتيجة فعلته تختلف باختلاف حجم الانتحال وقد تتراوح بين الإنذار إلى المتابعة القضائية، كما أن هناك مواقف تدريجية من اجل العقوبة تبدأ بردود فعل وتنتهي بعقوبة

ردود فعل شكلية أكاديمية: وهي أن نطلب من الطالب تحسين عمله قبل إيداعه للتصحيح، وإشعار الطالب بخطورة الانتحال التي قد يؤدي لرسوبه أو رفض تصحيح عمله أو إعطائه علامة سيئة ونهدف من خلال ردود الفعل هذه إلى تحسين عمل الطالب وكفاءته في التحرير وتنمية روح المسؤولية لديه أمام عمله وكذا تخويفه بعواقب الانتحال فهي بهذا ليست عقوبة إنما تدريب.

العقوبة المدرسية: تهدف هذه العقوبة إلى فهم الطالب أن عمله لا يرقى إلى عمل جيد ومتميز وهو بهذا يعاقب لاقترافه عمل غير مقبول، وقد تتمثل في إعطاء علامة صفر للطالب أو يطلب منه إعادة جميع الواجبات السابقة.

العقوبة التأديبية: وهي كما يعرفها القانون والنظام المدرسي أو الجامعي للدراسة والامتحانات قد تتراوح العقوبة من التوبيخ الى الطرد من الجامعة، وهنا على الجامعات أخذ قرارات لمحاربة الانتحال والتي نعتبرها نفس الشيء مع الغش في الامتحانات أو التزوير في

النتائج ويشترط قبل إصدار أي عقوبة أن يستجوب الطالب قصد تحديد نوع وشكل الانتحال لتحديد نوع العقوبة المترتبة عليه.

ويمكن أن يتورط الأساتذة الباحثين في عدة قضايا للانتحال وذلك إما كمؤلفين أو مساعدين مؤلفين للانتحال وإما بالمسؤولية(فرق البحث، المخابر) والسلطات الجامعية، كما قد يتورط في ذلك كل من الأساتذة المشرفين والمناقشين وذلك حسب مرحلة ضبط الانتحال أين توضع كفاءتهم على المحك بعدم قدرتهم على اكتشاف الانتحال مما ينعكس سلبا على سمعة الفريق الأكاديمي، أما إذا ثبت تورطه الفعلي في عملية الانتحال فهنا قد يتعرض هو الآخر إلى عقوبات أهمها:

عقوبة معنوية: يمكن تصل إلى حضره من مزاولة مهامه.

العقوبة الجزائية: حيث يعاقب المذنب ومن أثبت أنه قام بعملية انتحال علمي قد تصل العقوبة إلى سحب كتابه من سوق المبيعات كما يتعرض لخسائر وتعويض مادي وذلك بعد متابعته بدعوة قضائية من طرف الشخص المنتحل صاحب العمل الأصلي.(Darde ,2012)

ثامنا. الإجراءات الواجب اتخاذها للتعامل مع قضية الانتحال:

تقع على عاتق الطلاب والمشرفين والمؤسسات التربوية بشكل عام مسؤولية التعاون مع بعضهم البعض لتجنب وقوع الانتحال في أي من جوانب النشاط الأكاديمي .فيما يلي توضيح للدور الذي بإمكان كل من تلك الجهات أن تلعبه لتحقيق هذا الغرض:

إجراءات بإمكان الطالب اتخاذها لتجنب الوقوع في خطأ الانتحال:

على الطالب أن يدرك تمام الإدراك أن مقاله أو بحثه سيفحص بدقة للتأكد من خلوه من أية أمثلة للانتحال والتي إن وجد ستؤدي حتما إلى إتخاذ الجامعة إجراءات صارمة بحق الطاب، وعادة تتضمن العقوبة التي تفرضها الجامعة في حالة كهذه إلغاء نتائج كافة الامتحانات التي قدمها الطالب خلال الفصل الدراسي الذي جرى فيه الانتحال وعليه يمكن الالتزام ببعض التطبيقات التي يمكن أن تجنبه الانتحال وهي:

وضع الاقتباس الحرفي بين علامتي تنصيص وضع ترتيب المراجع في القائمة مع شرط ضبط المصدر (العنوان، دار النشر، أرقام الصفحات)، وهنا حددت عدة قواعد ومعايير للكتابة منها (MLA) و(APA)

على الباحث أن يتمتع بقدر عال من المسؤولية والأمانة العلمية.

المقارنة بين وجهات النظر المتحصل عليها من خلال جمع المعلومات حتى نتجنب نسخ ولصق المعلومات وحتى يتمكن الباحث من وضع بصمته الشخصية على البحث وإعطاء قيمة لبحثه

نضع التوثيق مباشرة بعد المعلومة

نتبع أصل المعلومة كما تحصلنا عليها بكل أمانة

لا تجبر نفسك على العمل في اللحظات الأخيرة

أثناء العمل الجماعي (إختر مجموعة لديهم مصداقية في العمل وليس الأشخاص أصحاب مبدأ المهم تسليم البحث)

تجنب إمضاء الحضور لشخص غائب (Bachelet,2013).

إجراءات بإمكان الكلية أو المعهد اتخاذها لتجنيب الطلاب ارتكاب خطأ الانتحال:
لفت انتباه الطلاب إلى قواعد الجامعة المتعلقة بالانتحال وكيفية تجنبه وتقديم المزيد من الإرشادات بهذا الخصوص.
فحص مقالات أو بحوث الطلاب بشكل دوري للتأكد من عدم وقوع أي حالة انتحال وذلك إما بإتباع الأساليب التقليدية أو بالاعتماد على أساليب إلكترونية حديثة كبرامج كشف الانتحال.
تحذير الطلاب بخصوص الإجراءات التي قد تتخذها الجامعة وفقاً لسياستها إذا ما ثبت أو اشتبه بقيام الطالب بالانتحال.
إجراءات بإمكان الجامعة إتخاذها للتقليل من الانتحال:
تزويد الطلاب وموظفي الكليات المختلفة بنشرات تبين بوضوح ما تعتبره الجامعة انتحالاً وكيفية تجنبه.
لفت انتباه الطلاب وموظفي الكليات المختلفة إلى العقوبات التي قد تفرضها الجامعة في حالات الانتحال.
إتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان وحدة الأسلوب المستخدم في التعامل مع أي حالة انتحال تحصل في الجامعة.
إعتبار خيانة الطالب لثقة الجامعة أمراً بغاية الجدية وإجراء التحقيقات اللازمة في حال الاشتباه بوقوع حالة انتحال لفرض العقوبات المناسبة إن تم إثباتها (Student Guide to Plagiarism دليل الطالب لتجنب الانتحال،2008)

تاسعا. إستراتيجية إعداد الطالب الباحث:

إن ظاهرة الانتحال في الوسط الأكاديمي ما هي إلا إشارة على وجود خطب ما في الممارسات البيداغوجية الموجودة بالجامعات أو المدارس، وهنا نجد مثلا كأن يشجع الأستاذ الطلبة على أن يكتبوا كل ما جاء في المحاضرة بحيث نجده يستعمل أسلوب الإملاء في حين هناك من يستعمل أسلوب الإلقاء ويفتح الباب للطالب أن يدون أهم الملاحظات التي إكتسبها من المحاضرة، والأمر نفسه في الامتحانات أين نجد بعض الأساتذة يعتمدون على طرح الأسئلة المباشرة والتي نجد لها جوابا مباشرا في المحاضرة أو كأن يستعمل الأستاذ طريقة إستبيانات التقييم ذات الإختيارات المتعددة (Qcm) خاصة في التخصصات التي تضم عدد كبير من الطلاب لاسيما طلبة السنة الأولى، وهذه الطرق قد تساهم في شل بناء الروح العلمية للطالب خاصة تلك المتعلقة بالكتابة والتحرير العلمي، في حين هناك من يعمل على تشجيع الملكية الفكرية للطالب وذلك بطرح أسئلة تحليلية مع طلب رأي الطالب في تلك المسائل المطروحة

كما نلاحظ أيضا أن هناك العديد من الأساتذة لا يتقنون استعمال المعلوماتية وإذا هيئت المؤسسات التعليمية والجامعية دورات تدريبية في البحث عن المعلومة يعتبرونها قطع لمقرراتهم الأساسية ومضيعة للوقت(Simonnot ,2014)، مما أدى إلى تفوق الطالب على أستاذه في هذا المجال الأمر الذي جعله عرضة للخداع من طرف الطالب.

لابد من أن نعترف أنه لا القانون المدني ولا الجزائي ولا الجامعي يمكنه أن يحل مشكلة الانتحال الجامعي، لذا يجب إقتراح إطار وقائي وعلاجي للانتحال في البحث وهذا يستدعي

إعادة التذكير وتوضيح مفهوم الأخلاق والمبادئ الأساسية وعلينا أن ننظر لهذا المشكل من منظور أخلاقي مهني وأخلاقي ومسؤولية(Bergadaà, 2012)، ويرى Kohlberg,1976"أن الكفاءة الأخلاقية مكتسبة وليست موروثة أي أنها تطور بالتعليم الفردي والاجتماعي" (Bergadaà, 2012)، وانطلاقا من هذا التعريف يمكننا القول أن الوقاية المثلى من الانتحال العلمي هو بناء مشروع إعداد الطالب الباحث أين تأخذ الوقاية من الانتحال زاويتين أساسيتين هما

معرفة ماذا افعل (Savoir faire) وتشمل هذه النقطة بناء الكفاءة المنهجية للطالب.

معرفة ماذا أكون(Savoir être)، وتشمل هنا القيم الأخلاقية الواجب زرعها في الطالب لتحسيسه وتزويده بالروح العلمية من جهة وإحترام القيم الجامعية وقيم البحث العلمي (FDP,2007).

ومن هنا نستنتج أن النجاح في التحرير الجيد لعمل ما بعيدا عن الانتحال يعتمد على كيفية البحث عن المصدر واستعماله بصورة منهجية وأخلاقية. ويتحقق هذا النجاح على خطوة أساسية تتمثل في الوقاية غير المباشرة.

الوقاية غير المباشرة: إعطاء الأهمية للوقاية غير المباشرة عن طريق الأساتذة في الواقع نجد أن اختيار الطالب للانتحال يكون نتيجة عدم رغبته في القيام بالعمل المطلوب وذلك راجع إلى ضعف في الإطار المفاهيمي للموضوع المطروح، أو نقص الرؤية لأهمية هذا العمل في التكوين الشخصي وأما لغموض التعليمة (FDP,2007)، ومن هنا يمكننا أن نحدد دور الأستاذ أين يجب عليه تشخيص المشكلة لدى الطلاب وتحديدها ومن ثم محاولة معالجتها .

ركائز إعداد الطالب الباحث

تهدف عملية تحرير الأعمال من أول سنة جامعية إلى آخر سنة جامعية الى تنمية البحث الوثائقي الصادق، البحث عن المعلومة، روح النقد، القدرة على الاستنتاجات الشخصية، الشك، وحتى يتمكن من فهم كل هذه الأمور يجب إعداده إعدادا أخلاقيا ومنهجيا

1.الإعداد الأخلاقي للطالب الباحث: تنمية روح الأمانة العلمية على الأستاذ أن يساعد طلابه في تنمية فكرة أهمية المولود العلمي لكل مؤلف لدى الطلاب(Darde ,2012).

2.الإعداد المنهجي للطالب الباحث: من العادة في الحياة المهنية خاصة الأكاديمية منها إعداد تقارير، مسح، جمع معلومات، فهو بهذا إظهار لكفاءة وقدرات الباحث وذلك يكون باحترام مجموعة من اللوائح والقوانين المتعلقة بأخلاقيات المهنة التي تضبط السلوك الأكاديمي، ويجب الإشارة إلى أنه ليس من الصعب تجنب السرقة والانتحال العلمي لأن توثيق ما كتب الآخرين أسهل من نقله في أغلب الأحوال، وذلك إذا أراد الطالب كتابة بحث يتضمن الاستشهاد بكتابات أو أفكار مؤلفين آخرين أو تطوير هذه الأفكار وإغناءها فيتوجب عليه أن يعترف بإسهامات غيره في بحثه ويبينها على النحو التالي: الشواهد، الاقتباس، المراجع، كما يجب أن يفرق بين قائمة المراجع و ما يسمى "الببليوجرافيا" هو أن الببليوغرافية قد تشتمل أيضاً على مصادر لم يتم الاقتباس منها مباشرةً، إنما استفاد منها الطالب بالاطلاع عليها أثناء أو قبل كتابته لبحثه(Student Guide to Plagiarism,2008).

وحتى يتمكن الطالب الباحث من إتقان هذه الأمور المنهجية يحتاج إلى تدريب مستمر عليها مع الالتزام ببعض الخطوات الهامة المتمثلة في: التخطيط والتلخيص الجيد للبحث وعند الشك أذكر المصدر مع معرفة أسلوب إعادة الصياغة:

خاتمة

بعد استعراضنا النظري لظاهرة الانتحال أو السرقة العلمية التي أصبحت تتفشى في المجتمع والتي تجد لنفسها مكان في كل عصر وزمن فتتغير وتتطور بقدر ما يتغير المجتمع ويتطور لاسيما التطور التكنولوجي في إطار المعلوماتية التي ساعدت كثيرا في نشر هذه الظاهرة على النطاق الواسع ليشمل كل العالم، إلا أن السعي وراء مكافحة هذه الآفة بكل الوسائل الردعية والعقابية والجزائية لم يجد بها نفع ولا تزال تستفحل البيئة الأكاديمية ولم تعد تقتصر فقط على الجامعات إنما تحولت إلى قضية منظومة تربوية وتعليمية مما يتحتم علينا مراجعة مقررات وبرامج التعليم من الابتدائي وتكثيف البعد الأخلاقي أكثر منه من التعليم.

إذن فمسألة الانتحال العلمي ما هي إلا مسألة أخلاق وإن أردنا أن نعطي مبررا آخر غير هذا فسيكون مبررا واحدا فقط وهو سوء تكوين وإعداد الطالب حتى يحمل مشعل البحث العلمي، مما يتوجب علينا هنا العمل على مستويين من الإعداد وهو الإعداد الأخلاقي والإعداد المنهجي للطالب الباحث وللإشارة أنه ليس كل طالب هو باحث بمعناه الإجرائي لأن من البداهة أن يتحلى الباحث بقدر من الفضول العلمي والإبتكار وأن يكون لديه حساسية والإنضباط لمجال تخصصه ومرجعا صحيحا في مهنته وهذا ما يجعل منه عامل له همة وعزيمة، ويعطي نوع من الأهمية لخصوصية آرائه وأصالة ملاحظاته، وهذه الصفات تنشأ في الأسرة من خلال التنشئة الاجتماعية وتترعرع في المدرسة وتنمو وتنضج في الجامعة أي أن مشروع إعداد باحث هو مشروع نظام متكامل وهو نوع من الإستثمار البشري في المجتمع وعلى رأي غاستون باشلاغ "لا شيء يعطى هكذا إنما كل شيء يبنى".

ومما سبق يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نهدف من خلالها إلى تجنب الانتحال العلمي وهي:

اتخاذ عدة تدابير عملية وقائية وردعية وعلاجية.

تنمية الروح العلمية لدى الباحث وأخلاقيات البحث العلمي وأصوله.

إتاحة مصادر للطلبة تساعدهم على تقوية منجيتهم في تحرير الأعمال ومراقبتها

توعية الأساتذة بكل الوسائل البيداغوجية المتاحة لديهم التي يمكن أن تؤدي بطلبتهم إلى الانتحال.

توعية الطالب وكذا الأستاذ بعواقب الانتحال الخطيرة والمسيئة على التكوين الجامعي.

تقوية وتدريب الطلبة وتطوير كفاءتهم المنهجية للتعليم الجامعي.

توضيح قوانين التدريس والامتحانات فيما يخص الانتحال.

مناقشة العقوبات وقوانين النظام بوضوح مع الطلبة.

إستعمال وتطوير برامج معلوماتية لرصد الانتحال.

إشعار الأستاذ بضرورة التحرك عند ضبط عملية الانتحال مهما كان شكله أو حجمه.

قائمة المراجع

1. أحمد الخطيب(2009)، "الانتحال" ، استرجع بتاريخ 22 مـــارس 2009من الموقع: .http://edutrapedia.illaf.net/arabic/show_article.thtml ?id=20
2. الامام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة التقويم والجودة: الرياض.
3. الحسين أوباري (2015) ،"افضل اكتشاف الانتحال العلمي "، استرجعت بتاريخ : 28/06/2015 من الموقع .http://www.new-educ.com.
4. سامي عبد العزيز(2014)، " في معنى البلاجياريزم"، استرجع بتاريخ 22 مارس 2014 من الموقع: .http://www.almasryalyoum.com
5. سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة(2013)،" السرقة العلمية ما هي وكيف اتجنبها، جامعة
6. عصام تليمة (2009)، "السرقات العلمية ظاهرة العصر"، مجلة الوعي الإسلامي، ع (532) ، الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطاع الشؤون الثقافية- الكويت.
7. عـــلاء الزهراني(2013) ،"الانتحال العلمي" ، استرجع بتاريخ 1013/10/26 من الموقع https://3malalzhrani.wordpress.com:
8. غسان مراد (2014)، "الانتحال العلمي"، استرجعت بتاريخ 2014/12/5من الموقع: .http://www.alhayat.com/Articles/6065857
9. قاموس ميريام ويبستر، قاموس الكتروني عبر الرابط : http://www.merriam-webster.com/dictionary/plagiarisme

10. Brigitte Simonnot (2014), « Le plagiat universitaire, seulement unequestion d'éthique ?», Questions de communication [En ligne], 26 | 2014, mis en ligne le 31 décembre 2014, consulté le 11 mai 2015. URL:http://Questions de communication.revues.org/9304.
11. Chris Park (2003), « In Other (People's) Words: Plagiarism by University Students—Literature and Lessons », Assessment & Evaluation in Higher Education, 28, vol. 5, pp. 471-488.
12. FDP, (2007), « Le plagiat dans les e-productions des étudiants : importance, prévention et solutions pour l'Université » Rapport de synthèse - septembre 2007.
13. Jean-Noël Dard (2012), « ENSEIGNANTS-CHERCHEURS, RECHERCHE ET PLAGIAT » 2012/3, n° 71, PP 128 -137, Article disponible en ligne à l'adresse : http://www.cairn.info/revue-mouvements-2012-3-page-128.htm.
14. Jean-Pierre ALIX (2010). « Renforcer l'intégrité de la recherche en France : Propositions de prévention et de traitement de la fraude scientifique, Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche : www.enseignementsup-recherche.gouv.fr.
15. Joseph Gibaldi (1999), « MLA Handbook for Writers of Research Pape », 5th Edition , MLA , New York.
16. Michelle Bergadaà (2012) , « Science ou plagiat »,Article paru dans :Expression de l'innovation en géosciences, Une journée avec Bernard Beaudoin ; Cojan I; Friès G ;Grosheny D; Parize O ; Paris : Presses des Mines, Collection Sciences de la Terre

et de l'environnement,2012, pp. 51- 63. © Presses des Mines - TRANSVALOR, 2012.
17. Paul Robert (2003), « Le nouveau petit robert », Paris, P 1962.
18. Rémi Bachelet (2013), « Voler des idées : Le plagiat » Sources du cours disponibles en PPT, PDF et en vidéo http://plagiat.ec-lille.fr Mise à jour du 22 octobre 20130
19. Serge Gutwirth& Jenneke Christiaens (2015) .« Les sciences et leurs problèmes : la fraude scientifique, un moyen de diversion ? », Revue interdisciplinaire d'études juridiques 2015/1 (Volume 73),P. 21-49 , Article disponible en ligne à l'adresse :http://www.cairn.info/revue-interdisciplinaire-d-etudes-juridiques-2015-1-page-21.htm.
20. Stéphane Martineau (2007), « L'éthique en recherche qualitative : quelques pistes de réflexion », RECHERCHES QUALITATIVES – Hors-Série – numéro 5 – PP :70-81.Actes du Colloque RECHERCHE QUALITATIVE : LES QUESTIONS DE L'HEURE ,ISSN 1715-8702 - http://www.recherche-qualitative.qc.ca/Revue.html.
21. Student Guide to Plagiarism (Arabic language version) (2005), Updated January 2006; July 2007; April 2008, Created by Academic Registry and Educational Development Unit, Heriot Watt University.
22. UNIL (2003), « Histoire en pratique(s): Le plagiat »,10 décembre 2003 matthieu.leimgruber@hist.unil.ch, Université catholique de Louvain (UCL) – Belgique.
23. Yves Thoret (1999), « Comment rédiger et évaluer un article scientifique ? » A propos de Lecture critique et rédaction médicale scientifique. Comment lire, © Elsevier : Paris0

ضرورة تجريم تشييد الأحياء الهامشية في المناطق الحضرية

The necessity to criminalize the construction of marginal cities in urban areas

أ. ريطاب عز الدين جامعة الإخوة منتوري (قسنطينة) -الجزائر

ملخص: تشكل البيوت القصديرية أو الأحياء الشعبية الفقيرة موضوعا شائكا لجميع دول العالم، وأصبح يطلق عليها علماء الجغرافيا الحضرية "الهامش أو الأحياء الهامشية"، بحيث تعتبر من أهم الصور النمطية حول استيلاء المواطنين لعقارات الدولة، في سبيل تشييد بيوت أو أكواخ لا ترقى للمستويات المتعارف عليها في البناء والتعمير، والتي تعد قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة، ولقد أضحت هذه البيوت مدرسة للإجرام بشتى أنواعه، تبتدأ ببسط نفوذ السكان على أراضي مملوكة للدولة أو الغير بالقوة، ويقومون بفرض منطقهم في كافة الإقليم المحلي في صورة عصابات إجرامية منظمة، أو لمجرد تكوين جماعة من الأشرار يتاجرون في جميع الممنوعات، بما فيها العقارات المملوكة بطريقة غير شرعية، والتي تشكل بالأساس فسيفساء من السكن الفوضوي، يتعدى على القوة الجمالية للنسيج العمراني.

الكلمات المفتاحية: الهامش، الأحياء الهامشية، البيوت القصديرية، العشوائيات، المناطق الحضرية.

Abstract: The slums or public cities, which is one of the common difficult topic for any country, the urban geographers gave the description of “the margin or marginal cities”. these types are the most appropriation of state real estate by citizens, is used to build houses or poor huts that didn’t live up to construction and reconstruction norms, which is a ticking bomb may explode in any time.

The slums become a school of all kinds of criminality, starting with the influence of the population for real estate by force. These cities were controlled by organized criminal gangs and groups of bad people trading in various taboos, including the purchase of real estate, which is basically a mosaic of slums, goes beyond aesthetic power of urban architecture.

Keywords: The margin, marginal cities, slums, urban zones

مقدمة:

أضحت مواضيع الأحياء الهامشية أو البيوت القصديرية من الهواجس الشائكة، التي تسبب الصداع لمختلف حكومات العالم، إذ أضحى هذا الموضوع تعاني منه كبرى العواصم الصناعية، وله عواقب من مختلف الجهات لكن أهمها أنها منبع للإجرام بكافة أنواعه، تكلّف السلطات أعباء مالية إضافية تكون في غنى عنها، والملاحظ أن زيادة أعداد هذه الأماكن ينجر عنه ضرر بشركات خطوط الهواتف والأنترنت، وتكثر فيه الأسواق الموازية بعيدا عن أعين مصالح التجارة والضرائب.

وتشكل الأحياء الهامشية نقطة سلبية في جمالية النسيج العمراني الذي يعكس تاريخ وثقافات الشعوب، وهي مستنقع لكافة أنواع الرذيلة وفساد الأخلاق، حتى وصفت في الكثير من الأحيان بـ "أراضي الفيروسات والميكروبات"، ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل أصبحت من المعاقل الرئيسية لتغذية الفكر المتطرف والجماعات المسلحة، بغرض الانتقام من الحكومات، وبالرجوع إلى موضوع البحث نجد بأن هناك قصور من الباحثين لتحليل مثل هذه المواضيع، ومن ضمن الدراسات التي تناولت هذه النقاط، ما يلي:

الدراسة الميدانية للباحث: "مشنان فوزي" بعنوان: "الأحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني" في 2015، والتي كان مجتمع الدراسة فيها محصور للتجمع الحضري "أولاد بثينة لولاية باتنة بالجزائر"، حيث استعرض الباحث بعض الأساليب الكامنة وراء نشوء الأحياء العشوائية، أنواعها، النتائج المترتبة عنها ومستقبلها في ولاية باتنة بالجزائر.

الدراسة الثانية عبارة عن مقال للباحثة "مريم يحياوي" بعنوان "هجر الأسر الريفية ونمو العشوائيات الحضرية في الجزائر في سنة 2013، والذي تناول موضوع شائك عن سبب انتشار الأحياء الهامشية كالفطريات في الجزائر، بسبب هجرة الأسر الريفية أو كما يطلق عليه النزوح الريفي، والتطور التاريخي لهذه الهجرة الداخلية من الاستقلال إلى السنوات القليلة الأخيرة، ومعرفة أسباب ارتفاعها من عدة جوانب.

الدراسة الثالثة التي أجراها الباحث "فؤاد غربالي" بمقال تحت عنوان "سيسيولوجيا المعاناة من خلال المعيش اليومي لشباب الأحياء الشعبية" صدر في سنة 2016، ويقع مجتمع الدراسة في أحياء مدينة صفاقس التونسية، من خلال دراسة ميدانية تناول فيه العمق السوداوي للشباب التونسي، الذي لا تختلف أوضاعه على غرار بقية فئات الشباب المغاربي بوصفه للحالات المأساوية التي يتخبط فيه الشباب، ومقاومته المستمرة للخروج من القوقعة واستمرارية مسار عيشه في تلك الأماكن المزرية.

مشكلة الدراسة:

تتمحور إشكالية دراستنا حول ما يلي:

كيف يؤثر بناء البيوت القصديرية على النسيج العمراني؟ وما هي الجدوى من تطبيق الميكانيزمات الردعية للقضاء على الظاهرة؟ وفيما تتمثل الانعكاسات المختلفة التي تترتب على تفاقم هذه الظاهرة؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في دراسة الأسباب المستحدثة لإنتشار الأحياء الهامشية، كالطفيليات النباتية في العديد من المجتمعات العربية خاصة بدول شمال إفريقيا، وتتشابه هذه العوامل بين هذه البلدان فيما بينها، وتفعيل الآليات التشريعية التي تشكل دعوة لسن نصوص قانونية تجرّم أفعال البيع، الشراء، السمسرة وغيرها، التي تعتبر تجارة غير شرعية في سكنات فوضوية غير لائقة للعيش، ونقف من خلال هذه الدراسة على المخاطر المترتبة على ترك البيوت العشوائية في تنامي على الأمن الوطني، الصحة العمومية، النظام العام والآداب.

أهمية الدراسة:

تكمن القيمة الهامة لموضوع العشوائيات في الوطن العربي، في الانعكاسات المختلفة التي تترتب عن هذا الإشكال العويص الذي يواجه الحكومات، والذي دق ناقوس الخطر بالتأثير على التطور الحضري والعمراني للمدن، وبإعتبار أنّ هذا الملف يشكل "قنبلة موقوتة" يمكن أن تنفجر في أية لحظة، بسبب موجة الاحتجاجات وأعمال التخريب والفوضى من قبل القاطنين فيها، التي تطالب بالحصول على ترحيلهم إلى سكنات لائقة، في ظل تهاون السلطات العمومية في معالجة هذا الملف العالق.

التعريفات الإجرائية:

الأحياء الهامشية: أطلق عليها لأول مرة الأحياء الفقيرة Slum في سنة 1812 من قبل الكاتب الانجليزي "جيمس هاردي فوJames Hanrdy Vaux" في كتابه "مفردات اللغة اللامعة vocabulary of the flach language"، والتي عرضها كمرادف للمتاجر غير الشرعية، وبعد ذلك اقترنت هذه الكلمة بالسكان البؤساء، والمجرمين، أما في اللغة الفرنسية استخدم مصطلح bidonville في سنة1953، على الأحياء المغربية أثناء الاستعمار الفرنسي (Encyclopédie Larousse en ligne, Bidonville)، للدلالة على المنازل على شكل علب maison en bidons، والتي تعني مجموع السكنات المبنية بمواد معاد تدويرها (Le-Cartographe, en ligne).

ويعرّفها المعجم الفرنسي لاروس Larousse بأنها "ثكنات التكتل أين تتراكم نسبة السكان الفقيرة من مدينة كبيرة" (Larousse en ligne, Bidonville)، انتشرت تسمية هذه الأحياء وبحسب ظهورها بحيث سميت بالهند Sluar من قبل الدول المستعمرات الشعبية الانجلو سكسونية، Favelas بالبرازيل، La colonis populares بالمكسيك، والمدن البائسة Villas miserias بالأرجنتين وغيرها، كما اعتبرها الإنجليز في سنوات 1850م بالأماكن المعتادة ارتيادها لممارسة الدعارة، وتحولت مع مرور الوقت، لتظهر عبارة go to (sluming)، والتي تعني ممارسة نشاط خيري أو رحيم (Encyclopédie Larousse en ligne, Bidonville).

وعرّفت كذلك بأنها خليط من البيوت المؤقتة مبنية على مشارف المدن الكبرى، على طول المناطق التي تعد غير صالحة للتحضر، حيث يعيش سكانها بدون موارد ومن الصعب عليهم الاندماج في نمط الحياة الاجتماعية العادية.(CNTRL, 2012)

الحق في المدينة: عرّفت المادة 01 فقرة 02 من الميثاق العالمي الحق في المدينة بقولها: "ويعرف الحق في المدينة باعتباره حق انتفاع عادل من المدن في إطار مبادئ الاستدامة والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية، فهو حق اجتماعي لسكان المدن، خاصة الفئات المستضعفة والمهمشة، حيث يضفي عليهم الشرعية على العمل والتنظيم بناءا على عاداتهم وتقاليدهم، وبهدف تحقيق الممارسة الكاملة في حرية تقرير المصير وبناء مستوى معيشي لائق(الميثاق العالمي للحق في المدينة، 2005).

العدالة المكانية: هو مصطلح يجمع بين الاهتمام بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث العدالة المكانية تربط بين العدالة الاجتماعية والحيز المكاني في المجتمعات البشرية كعنصر جوهري لفهم الظلم الاجتماعي وعلاقاته بالسياسيات التخطيطية، ويهدف تطبيق ذلك المفهوم إلى الحد من ذلك الظلم(أحوال الأرض، 2016).

مجتمع الدراسة:

ينحصر الإطار المكاني لمجتمع الدراسة في الجزائر بالدرجة الأولى، من خلال دراسة الأسباب والخلفيات وراء انتشار العشوائيات في المجتمع الجزائري، لكن يمكن أن ينصّب كذلك على العديد من دول شمال إفريقيا، التي تحمل نفس القضية بسيناريوهات مشابهة لبعضها البعض حول الهامش.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج "الوصفي التحليلي"، من خلال وصف ظاهرة البيوت العشوائية التي تشكل مظهرا للهيمنة الحضرية، من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها من التقارير الرسمية، الأطروحات والرسائل الجامعية ومن المقالات العلمية، للوقوف على الإشكالات التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من البحث، خاصة فيما يخص تجريم موضوع البيوت الهامشية.

المحور الأول: عوامل انتشار الأحياء الهامشية.

اختلفت الأسباب التي أدت إلى خلق الأحياء الشعبية غير المنظّمة أو غير المهيكلة، والتي تختلف عواملها من بلد لآخر لكن كأصل عام تتشابه فيما بينها من حيث أزمة السكن، وارتفاع عدد اللاجئين وموجة الهجرة غير الشرعية وغيرها.

تمثل الأحياء العشوائية أسلوب حياة عبارة عن امتداد لثقافة فرعية كما وصفها "كلينار مارشال Marchel Clinard"، تتكوّن من خلالها مجموعة من القيم التي تلبث مع مرور الوقت، تتعلق بضعف المستوى الصحي، الممارسات المنحرفة، الانعزال الاجتماعي واللامبالاة(يحياوي مريم، 2013، ص303).

أولا: العوامل الوطنية.

تتعدد الأسباب المحلية التي يمكن أن تؤدي الى ارتفاع بناء الأحياء الشعبية الفقيرة، وهي تتشابه في جميع دول العالم تقريبا، وسوف نتعرف على العوامل التي تشهدها الجزائر فيما يخص البيوت العشوائية.

أزمة السكن: تمثل أزمة السكن مشكلة تؤرق السلطات بسبب الطفرة الديمغرافية المتنامية، خاصة في دول العالم الثالث بحيث يعيش عدد كبير من فئات المجتمع تحت خط الفقر، وينجر عن ذلك ارتفاع عدد السكان مقابل انعدام الأوعية العقارية، في ظل اغفال السلطات لمظاهر الاستيلاء على المساحات التي تعود ملكيتها للدولة بدون حسيب أو رقيب، وفرض الشعب لمنطقه فيما يخص رسمه لظاهرة النمو الإسكاني الحر دون مراعاة للوائح والأنظمة المعمول بها لتنظيم العمران(بوزيان راضية، ص05).

وأمام هذا الانفجار السكاني الكبير لا يجد المواطنين من مأوى للعيش، إلا سوى الأماكن الهامشية المترامية على أطراف المناطق الحضرية، وتتوفر الجزائر مثلا على حظيرة سكنية تفوق 06 ملايين وحدة سكنية بحسب أرقام 2017، لكنها لا تلخص الواقع المعاش الذي يتخبط في أزمة حقيقة ناجمة عن فشل السياسة العامة حول الاسكان، وانتشار ثالوث: الفساد المضاربة، ضعف المراقبة، لتسيير ملف السكن نجم عنه بيوت قديمة آيلة للسقوط منذ زمن الاستعمار الفرنسي انتشار البيوت القصديرية (أحوال الأرض،2017)، كما فشلت كذلك سياسة البناء الذاتي Auto-construction التي تمثلت في توزيع أراضي الدولة بغرض بنائها، لكن سرعان ما باع الملاك هذه العقارات لأنها بعيدة عن المدينة(دليلة زرقة، 2016، ص137)، وعلى الرغم من بناء الدولة لعدد كبير من الوحدات السكنية في العقد الأخير إلا أنّ الجزائر ما زالت تعيش "أزمة" في هذا الملف بحسب تقرير أممي، بسبب البيروقراطية والفساد الذي يحيط بقطاع السكن(مجلس حقوق الإنسان، ص09).

تقنين الدولة للدواوير السكنية: رضخت بعض الحكومات مثل الجزائر لسيطرة مافيا العقار العشوائي أو سماسرة السكنات الهشة، الذين يستهدفون ذوي الدخل المحدود أو المتوسط بتوفير سكن أو علبة قصديرية جاهزة للسكن، لا ترقى لمتطلبات العيش الكريم بالرغم من موقعها الحضري لكن دون توفير التهيئة العمرانية، فالمصيبة التي ارتكبها المكلفين بقطاع السكن تتمثل في اخراج سكان التجمعات السكنية الهشة، نحو شقق جاهزة، أو إعادة هيكلتها، أو تعويض ملاك هذه البيوت أو نقلهم نحو مناطق سكنية حضرية، وهو الأمر الذي شجع المواطنين على دخول مغامرة العيش في هذه الأماكن الهامشية، على أمل الحصول على سكن لائق(ر.إ 2016)، لكن هذه الحلول الترقيعية لم تأت أبدا بالنتائج المتوخاة منها، بل على العكس زادت من وتيرة الاستيلاء على أملاك الدولة من الأراضي، مما اضطر السلطات المحلية في العديد من المناطق إلى ربط خطوط الكهرباء، لهذه التجمعات لامتصاص غضب السكان أو حتى منح عقود الملكية لبعض السكنات الهامشية بصفة قانونية، بالموازاة مع ذلك لم تقم السلطات باسترجاع الأوعية العقارية المنهوبة، مما غذّى عودة السماسرة إلى تقديم العروض الترويجية للاستفادة من هذه السكنات، التي لم تسترجعها السلطات من أجل اسكان عائلات جديدة على أمل حصولها على إعانات من الدولة .

المأساة الوطنية والنزوح الريفي: عاشت الجزائر مرحلة أمنية حساسة منذ سنوات 1988م إلى غاية 2004م، على وقع المجازر والتقتيل من قبل التنظيمات الارهابية في حق الأبرياء، سميت رسميا بالمأساة الوطنية، وهو ما أظهر موجة غير مسبوقة من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن الحضرية، التي لم تستطع استيعاب تلك الموجات التي استقر بها المطاف في

الضواحي، وكانت هذه الشريحة السباقة في انشاء بيوت الصفيح في الجزائر خلال حقبة التدهور الوضع الأمني.

كان أول تمييز رسمي للتمييز بين الحضر والريف بالجزائر، قامت به السياسة الاستعمارية الفرنسية في سنة 1926م، وكان بهدف تحديد المقياس الإداري العددي، للتفرقة بين سكان الريفيين ونظرائهم قاطني الحضري (بوقصاص عبد الحميد، 2007، ص298)، ويعرّف النزوح الريفي بأنه "هجر سكان من الريف نحو المدن، أيّ أنه هجرة داخلية لا تتخطى الحدود السياسية للدولة تحت تأثير عدة عوامل (الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الجزائر)، وظهر مصطلح "ترييف المدينة Ruralisation de la ville"، والتي تعني "انتقال الظواهر والسلوكات السائدة في الأرياف والقرى نحو المدن وانتشارها في الوسط الحضري"(عزوز محمد، 2006، ص116).

وقد اعتاد السكان النازحين على نمط عيش المدينة، فعند رجوع الاستقرار وتهدئة الأوضاع، رفض هؤلاء العودة إلى المناطق الريفية، فكانت البناءات العشوائية هي الملاذ الوحيد للبقاء بالقرب من المدينة، مخلفين ورائهم ممتلكاتهم، وعانت الفلاحة في ذلك الوقت بسبب التذبذب في الانتاج الوطني من خلال ترك الفلاحين خدمة الارض، وارتقت نسبة النزوح الريفي لتصل الى 60 بالمائة مقارنة بالسنوات الماضية.

ثانيا: العوامل الإقليمية.

ربما يشك الكثيرون بأن هناك عوامل دولية أو إقليمية، تساهم في انتشار بناء بيوت الصفيح إثر متغيرات خارجية، عادة ما تكون مفاجئة، وهي نتحصر بالأساس في الهجرة غير الشرعية، وأزمات اللجوء لدعاوي إنسانية.

الهجرة غير الشرعية أو القسرية: يقصد بالهجرة القسرية Forced Migration انتقال الفرد من موطنه الأصلي إلى مكان آخر بسبب ظروف هستيرية وقاهرة، مثل الحروب، وتنامت موجات المهاجرين غير الشرعيين من جميع الأصناف منذ اندلاع أزمات الحراك الشعبي العربي(ثورات الربيع العربي)، أين أصبحت تشكل تحديات للعديد من الدول، فأصبح عدد كبير من هؤلاء مهجرين من أوطانهم بسبب تردي الظروف الأمنية أو المعيشية، يلتحقون بقوارب الموت للوصول لضفاف دول الاتحاد الأوروبي بالأساس أو الدخول إلى بلدان أخرى شقيقة، ويجدون مبتغاهم في الاستيلاء أو كراء أحد البيوت الهشة من أجل العيش فيها.

وتعاني دول الاتحاد الأوربي من استقبال عدد كبير للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا على متن قوارب، ومن دول الشرق الأوسط عبر تركيا واليونان، فلا يجد هؤلاء المهاجرين سوى الأحياء الشعبية الفقيرة، أو البيوت القصديرية للاحتماء فيها إلى حين تحسين أوضاعهم المعيشية.

موجات اللجوء الإنساني: شهد العقد الأخير من الزمن احتدام التوتر في العديد من المناطق، التي ضربت بسبب التنظيم الإرهابي "داعش" أو بسبب الحروب الأهلية الداخلية في كل من ليبيا، سوريا، اليمن والعراق، مما أدى للسكان من النزوح من بلدانهم بحثا عن الاستقرار في الدول الأخرى الأكثر أمانا، إذ بلغت أرقام اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حتى شهر فبراير 2016 أكثر من 4،8 ملين لاجئ سوري (جامعة الدول العربية، 2016، ص05).
ولم تستطع الكثير من الدول استقبال الكم الهائل من اللاجئين، وأنشأت إثر ذلك مخيمات والبعض منها مراكز خاصة، لكن فضّل عدد منهم، اللجوء إلى البيوت القصديرية لتوفير مبالغ مالية، بالنسبة للأفراد الذين رفضت طلبات اللجوء من قبل الحكومات المضيفة، وانشأوا تجمعات سكنية غير شرعية داخل المدن الحضرية أو في الأحياء الشعبية الفقيرة أو على أطراف النسيج الحضري.

المحور الثاني: الآثار المترتبة على الأحياء الهامشية.

تتخلف العديد من الآثار جراء انتشار بيوت الصفيح في شتى المناطق، بحيث أنها تشكل في حد ذاتها دويلات صغيرة، ترفض فيها المافيا ومختلف أشكال العصابات الإجرامية منطقها، تكون لها تبعات على العديد من الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية.

الآثار الاجتماعية: تعد الأحياء الفوضوية الصورة القاتمة التي ترسم على محيا كل منطقة حضرية، إذ تعد مستنقع للإجرام بمختلف أصنافه، خاصة ذاك المنظّم منه، نتيجة لغياب أعين الأجهزة الأمنية لولوج لهذه الأماكن، التي تنشط فيه عصابات ترويج المخدرات، المؤثرات العقلية والمشروبات الكحولية، إذ تسجل المناطق الهامشية معدلات كبيرة من البطالة، تحول الشباب فيها إلى الانغماس في الآفات الاجتماعية، من أجل كسب مداخيل مالية، ولا يخفى للجميع أنّ مثل هذه الأحياء تعتبر المكان المفضل للمنحرفين لإمتهان الدعارة والفجور، بحيث يمكن كراء "كوخ" أو "بيت" لممارسة الجنس بأريحية تامة، في حين توفر خدمات عديدة لتحويل المساكن الفوضوية إلى أوكار لممارسة الرذيلة مقابل أجر، وهناك أحياء بأكملها معروف عنها "توفير الفتيات أو الغلمان" من أجل المتعة الجنسية للزبائن، وتتحول بذلك قبلة للمنحرفين والشواذ جنسيا، ولا شك أنّ قيمة الإنسان واحترامه لذاته تتدهور حين الإقدام المستمر على تعلم الطرق الاحتيالية(مهنى كامل؛ حجازي مصطفى، ص 29).
ولا يمكن إخفاء الحقيقة بأن بيوت الصفيح مأوى لشتى أنواع المجرمين، وتعد مدارس تعلم فيها فنون الجنوح والاعتداء على الأشخاص والأموال، وهي السوق السوداء للإتجار غير المشروع في الأسلحة النارية، البيضاء ومختلف الممنوعات، وهي الشرارة التي تنطلق منها موجة الاحتجاجات وخير مثال: ثورة الياسمين بتونس التي أشعل فتيلها سكان الهامش أو اللا شكلي، ممن يعيشون فجوة تتركز على صعوبة ظروفهم المعيشية وما يطمحون فيه مستقبلا (غربالي فؤاد، 2016، ص82)، وأشارت بعض الدراسات أنّ العنف المدرسي يكثر في الأحياء الهامشية عن غيره من الأماكن (القرالة علي عبد القادر، 2011، ص20)، كما أنهم يعانون من اضطرابات سلوكية، نفسية واجتماعية تؤثر على شخصيتهم (الطراونة عبد الله، 2009، ص 162).

الآثار الاقتصادية:

تخلّف البناءات العشوائية جملة من الآثار التي تنعكس بالضرورة على الاقتصاد الوطني، بل تشكل عبئ إضافي على الخزينة العمومية، وجنة ضريبية للعديد من الأشخاص، إذ تقوم بـ:

اختلاس الكهرباء: يقوم سكان هذه المناطق بربط بيوتهم بالكهرباء بطريقة غير قانونية، إذ يقومون بسرقة هذه المادة دون الحصول على إذن السلطات المعنية، ولا يدفعون إثر ذلك الفواتير، وغالبا ما تكون مستويات الاستهلاك لديهم كبيرة، إذ لا يمتلكون عدادات لكشف الحساب، وهو ما يكبد الشركات خسائر فادحة وعجز بسبب التسرب.

سرقة خيوط الهاتف: هناك العديد من الدول التي لا تزال تعتمد على الكوابل النحاسية لربط خدمات الهاتف، عوض تقنيات الألياف البصرية، ولأن الخيوط الهاتفية القديمة تعتمد على النحاس في صناعتها، تعمد شبكات نهب الكوابل على استخراجها من الأرض، مما يتسبب في قطع خدمات الهاتف والأنترنيت على حد سواء على المشتركين، ويترتب عليها خسائر مالية جراء الانقطاعات وبالمقابل يتحصل اللصوص على مبالغ مالية معتبرة جراء بيع هذه الكوابل، دون الاكتراث بإفلاس الشركات أو خسارتها.

وفي بعض الحالات يمكن ربط المنزل بخطوط الهاتف من المولدات المركزية بالقرب من هذه البيوت القصديرية، دون دفع أقساط الاشتراك، ويدفع ثمن ذلك المشترك الرسمي بأرقام فلكية، وإلا عرّضه ذلك إلى المتابعة القضائية، إلى حين كشف تلك الثغرات التقنية من قبل المصالح الفنية المختصة.

جنات ضريبية: نؤكد بأن الأحياء الهامشية هي جنات التهرب الضريبي، إذ يمارس أشباه التجار مهنتهم بدون توفر أي شخصية قانونية، يمكن أن تمثلهم إذ لا يملكون سجلات تجارية، ولا تصريح بالمداخيل لدى مصالح الضرائب، ولا يتعرضون للمراقبة الدورية لأعوان مصالح التجارة، وكل ذلك يفوت على الخزينة العمومية هذه التحصيلات المالية.

في حين نجد أنّ بعض المستوردين والمستثمرين يتوفرون على مخازن لسلع، أو محلات لبيع الجملة بعيدة عن أعين السلطات، والتي تدخل في التهريب بدرجة كبيرة، وهو ما يكبّد الدولة نزيف مالي كبير جراء لجوء التجار والمتعاملين الاقتصاديين إلى البنايات الهشة لغسيل الأموال أو التهريب الضريبي، ويشكل الانتهازيون الدائمون نسبة معتبرة من سكان الهامش والتي تتألف من الهاربين من العدالة، المتشردين والباعة المتجولون الخارجين عن القانون (جميلة العلوي، 2007، ص53).

الآثار البيئية:

البيوت القصديرية هي العدو اللدود للتنمية المستدامة، بحيث أنها تقضي على التوازن الإيكولوجي من خلال الاعتداء على الغطاء النباتي، والاستيلاء على الأراضي المخصّصة للزراعة والبناء، وكذلك رمي القاذورات والأوساخ في كل مكان، كما أنّ هذه البيوت غير مدرجة في المخططات البلدية حول نظافة المحيط، لذلك تكون موطن للعديد من الأمراض خاصة: الربو، الحساسية، الأمراض التنفسية، الجلدية.

وتكون حماية البيئة آخر اهتمامات سكان بيوت الصفيح، بل لا تدخل في مفكرتهم بتاتا، بسبب المكان غير الملائم الذي تمّ اتخاذه للعيش، وللحالة المزرية التي تميز هذه الأحياء، التي ترفع فيها الجرائم البيئية إلى مستوى تنعدم فيه الطبيعة وتنمو بالمقابل فيه النفايات خاصة الصحية، وتشير في هذا الإطار الإحصاءات إلى أنّ أكثر من 70% من الأحياء

الشعبية لا تتوفر على شبكات للصرف الصحي، وتشهد تراكم النفايات مما ينعكس على تلوث البيئة وصحة الأفراد (الربداوي قاسم، 2012، ص 467).

الآثار العمرانية:

إن تحدثنا عن البيوت القصديرية التي تضمحل فيها تهيئة الإقليم وتخطيط العمران من الأساس، فهي تمثل مظهر رئيسي للهيمنة الحضرية غير الشرعية على النسيج العمراني، بل هي تعتدي على "العدالة المكانية " التي أصبحت تعاني من الوضع المأسوي لتكاثر البناءات الفوضوية، بل ولّت تحمل صورة مشوهة للمظهر الحضري، وهي الحلقة الأضعف على جميع المستويات.

ولا يخفى بأن هذه الأحياء عادة ما تكون مجاورة لقنوات الصرف الصحي ولحظائر ردم النفايات، إذ لا يتصور قربها من الأماكن الراقية أو قد تكون من القرب من بعض المصانع والمعامل، التي تجعل من السكان عمال لديها، مع أن الزائر لهذه المناطق يلاحظ غياب المرافق العمومية الضرورية، بل يجعل هذه المدينة الكبيرة تعاني في صمت جراء تدهور المقومات الحضرية في الضواحي، وفي بعض الأحيان تبنى بنايات فوضوية عن طريق الإسمنت المسلح، لكنها لا ترتقي لمعايير السكن اللائق، إذ تمثل تحدي للهندسة المعمارية من حيث الشكل، التصميم والبناء، وتدعى هذه المكعبات الاسمنتية المتطاولة في السماء جوازا بالفيلات Villas، لكن هندستها لا ترقى لأية مستوى عمراني (غريبة ج، 2015، ص32).

الآثار الصحية:

كانت بيوت الصفيح دائما موطنا لتفشي الأمراض النفسية، الجلدية والأوبئة، بسبب تكاثر الحشرات، الحيوانات الضالة، الأوساخ والقاذورات المنتشرة في كل ركن، إذ لا تطبق فيها أدنى معايير السلامة الصحية لحماية الصحة العمومية من العلل، بحيث تنشط فيها الميكروبات، الجراثيم والفيروسات في الأماكن العفنة التي تجد من حالة من الفوضى منبعثا لها للتكاثر، وتهدد سلامة الأفراد هناك، فمن المعلوم أنّ الأمراض تكثر في هذه الأماكن المأهولة دون باقي التجمعات السكنية الأخرى، وقد كشفت بعض الدراسات أنّ بعض الأمراض الاجتماعية، بالإضافة إلى الخمول، الإدمان والمزاجية تنشأ من العيش في السكنات الرديئة(سلام عبد الرزاق؛ بوسهوة نذير، 2012، ص05).

ويتواجد عدد كبير من الأحياء الهامشية في أماكن خطيرة للبناء، تقع على ضفاف الأودية، المنحدرات، الأنهار أو في مناطق ذات انزلاقات (مشنان فوزي، 2015، ص36)، وهو ما من شأنه تهديد حياة الأفراد بالموت في أية لحظة.

المحور الثالث: الآليات القانونية للقضاء على الأحياء الهامشية.

وجب توفر ترسانة قانونية فعلية لكل الدول التي تعاني من أزمة الأحياء الهامشية، وذلك بمحاربة الظاهرة لحظة ولادتها لتفادي تكاثرها وانتشارها، ليمثل ذلك أحد أهم مظاهر التعدي والاستيلاء على الأملاك الوطنية، وهو ما يستوجب ما يلي:

سن نصوص قانونية حول البيوت القصديرية: أول خطوة تبادرها الحكومات هي اجراء تعديلات على قوانين العقوبات والقوانين الخاصة المكمّلة له، بسن مواد قانونية صريحة تدل على تجريم الشروع ومحاولة بناء العشوائيات، البيوت الهامشية، بيوت الصفيح أو مختلف

مسمياتها، بتشديد العقاب على السماسرة والمضاربين، الوسطاء والوكلاء وممّوني الخدمات والسلع، وكذا اعتبار ممارسة التجارة بهذه الأماكن غير قانونية، وتعرض صاحبها إلى المتابعات القضائية بتهمة الممارسة غير الشرعية للتجارة مع مصادرة البضائع والسلع.

ولقطع الطريق أمام الجميع فإنه يعاقب كذلك، العمال والبنائين الذين يعهد إليهم تشييد هذا النوع الفوضوي من السكنات، لتحقيق الردع العام بتحذير اليد العاملة المؤهلة من الانخراط في هذا النوع من الأعمال، وتجريم كافة عمليات بيع وشراء السكنات الهامشية على جميع الأفراد، وتعريض البائعين الى عقوبات سالبة للحرية مع الحكم بالغرامات المالية، أما الضحية فلا يحق لها التعويض، ويجوز مسائلتها جزائيا كذلك بالحكم عليها بالحبس أو الغرامة –عند الاقتضاء-، وتضاعف العقوبات في حالة العود خاصة بالنسبة للمضاربين والسماسرة.

يستدعي هذا النوع من الجرائم سن العقوبات التكميلية على المخالفين، تتعلق أساسا بمصادرة وسائل ارتكاب الجريمة، المنع من الإقامة، وهو ما يمثل حق الدولة في العقاب من جهة، وفي فرض سياسة الردع العام لكل من تسول له نفسه العبث بعقارات الدولة وبأموال الأفراد من جهة أخرى.

التدخل السريع والفوري لحظة البناء تعهد إلى شرطة العمران الحفاظ على الرونق الجمالي للمدن، وملاحقة المجرمين أينما حلوا لتقديمهم إلى العدالة، ويجب على هذا الأساس تكثيف دورياتها بالمعاينات اليومية في المناطق الحضرية، لتسجيل التجاوزات في حق المخالفين والانتقال الفوري إلى أماكن الصفيح بمجرد ورود بلاغات من قبل المواطنين، الأمر الذي يحتم تفعيل أرقام خضراء مجانية على مدار الأسبوع و24/24سا لوقف الأشغال قبل مباشرتها.

يجب ألا يتوقف الأمر على المدن الحضرية فقط، فحتى المناطق شبه الحضرية والأرياف تعاني من ظاهرة البناءات الفوضوية، فالأحرى ارسال أعوان متخصصّين في العمران ضمن فرق الضبطية القضائية خارج النسيج الحضري، إذ هناك مقولة مشهورة بأن "المدن تزداد جمالا...الأرياف تزداد فقرا".

وتكون العلّة بالانتقال الفوري لمكان التشييد باعتباره مسرح جريمة فعلي، تسري عليه إجراءات التلبس بالجريمة قانونا، لاقتياد المشتبه فيهم إلى النيابة العامة (الادعاء العام) من أجل الشروع في إجراءات محاكمتهم في أقرب الآجال، إذ يمثل ذلك القضاء على الظاهرة من منبتها دون حدوث أضرار جانبية على العقار والبيئة.

منح سكان البيوت القصديرية سكنات لائقة: يعتمد أمر ترحيل سكان الصفيح بناءا على القدرات الاقتصادية لكل دولة، لكن هو أمر محتّم على الدول التي تعاني من الظاهرة، بتخصيص ميزانيات لتحقيق حلم السكن اللائق لمواطنيها، وتتوفر كل دولة على نظام معين للإسكان، لكن لعل الأفضل يتعلق بتأجير الشقق بدل تمليكها للأفراد من منح فرصة السكن للجميع، وإقرار مبادئ الشفافية والمساواة للقضاء على ظاهرة الفساد التي تنخر مشاريع الإسكان، إذ يجب كذلك إنشاء بنك معلومات مركزي يتضمن جميع المعطيات المتعلقة بالمستفيدين، لمنعهم من التقدم مستقبلا بغرض الحصول على أية اعانات من الدولة، وللحد

من أفعال النصب والاحتيال التي يرتكبها السماسرة بغرض الحصول على سكنات من قبل المستفيدين عن طريق التدليس.

كما تنشأ مكاتب مخصّصة لدفع الأقساط الشهرية السداسية أو السنوية، بناءا على عقود رسمية لحماية أطراف العقد، تدفع كذلك أعباء تأمين على السكن وكذلك مصاريف الخدمات (الكهرباء، الغاز، الماء والهاتف)، وتسترجع بذلك العديد من المصالح الحكومية مبالغ مالية إضافية.

لقد رسمت العديد من الدول سياسات للإسكان، تعتمد على تقديم السكنات بأسعار رمزية عن طريق عقود الملكية الخاصة، لكن فشلت في نهاية المطاف في القضاء على أزمة السكن، بل أصبحت تتفاقم يوما بعد يوما.

هدم البيوت القصديرية وإخلاء المكان: يتعين على السلطات تسجيل أصحاب البيوت القصديرية، حين اتخاذ إجراءات استفادتهم من بيوت لائقة وفق التدابير التي تحدثنا فيها سابقا، إذ يجب على السلطات المحلية أن تقوم بهدم أماكن الصفيح، عند ترحيل السكان المستفيدين من برامج السكن التي توفرها الحكومات لهذه الفئة، وينبغي الاستفادة من التجارب السابقة حول اخلاء تلك الأماكن، واسترجاع ملكيتها للدولة بصفتها أموال عامة لا يجوز التنازل عنها، ويجب تسييجيها لحمايتها من العبث.

وترجع للسلطات المحلية السلطة التقديرية في التصرف في هذه العقارات المختصة، في تحويلها إلى أراضي فلاحية أو انجاز مشاريع تنموية عليها، أو تركها أرض بور، كما يجب الابتعاد عن الحلول الفاشلة في محاولة تهديم بيوت الصفيح عند غياب قاطنيها، والتي تزيد من موجة الاستنكار وتأجيج الأوضاع (طويل فتيحة، 2011، ص573).

خاتمة:

إن العشوائيات هي من بين النكسات التي تواجه العديد من الحكومات في كل مرة، في ظل أزمة السكن التي حولت توفيره بمثابة الحلم للملايين من المواطنين في الكثير البلدان العربية، ورغم ذلك هناك جهود حثيثة من القائمين على ملفات السكن والعمران على طيّ صفحة البيوت القصديرية، التي كانت ولا تزال تشكل هاجسا مقيتا للمواطنين، وبالنظر إلى التبعات السلبية التي تحيط بنشأتها من كل صوب وحدب، وهو ما من شأنه المساس بالعدالة المكانية للفرد.

وقد أصبحت البيوت القصديرية مصدر دخل كبير للسماسرة المضاربين، المحتالين والنصابين، لإيهام الضحايا على تمكينهم من الحصول على السكنات بمجرد تسجيلهم من قبل المصالح المحلية المعنية بملفات السكن، أو حين انتحالهم صفات مسؤولين في الدولة، بإمكانهم توفير السكن اللائق لهذه الفئات الهشة.

ومن خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها، توصلنا إلى عدة نتائج أبرزها:

- معاناة العديد من الدول العربية من بيوت الصفيح، التي تحولت من تجمعات سكنية فوضوية إلى منابع للإجرام والانحراف، والأدهى من ذلك أصبحت معاقل لتجنيد وتصدير الشباب في صفوف الجماعات المسلحة، بسبب تلفت السلطات المحلية عن الاهتمام بهم

ومعاناتهم مع البطالة، الفقر وتدهور المستوى المعيشي، كما تتغذى هذه الأماكن بكافة الآفات الاجتماعية وتصديرها نحو المناطق الحضرية الأخرى.

- البيوت القصديرية الملاذ الآمن لجميع الامراض المعدية، التنفسية والأوبئة، بحيث تعاني هذه الأماكن بانتشار كثيف للفيروسات، الجراثيم والمكروبات، وهي بذلك تشكل تهديد كبير للصحة العمومية، بحيث تحولت هذه الأحياء الهامشية مصدر لفيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز)، بسبب احتوائها على أوكار لممارسة الدعارة والمثلية الجنسية، وقبلة للشعوذة والعرافة وحتى إجهاض الحوامل.

- تشويه المظهر العمراني الحضري بحيث تنعكس البيوت القصديرية، على المقومات السياحية والأخص السياحة المستدامة، كما تؤثر على جمالية الهندسة المعمارية التي بنيت عليها المدينة، خاصة التنسيق العمراني الموّحد الذي يميز تلك المنطقة عن غيرها، وتسقط إثر ذلك الجهود الحثيثة التي تبذلها السلطات المحلية في الحفاظ على الطبيعة ونظافة المحيط، وعلى التوازن الايكولوجي للمنطقة فهي جريمة في حق البيئة.

- تشكل البيوت القصديرية سما قاتلا يفتك بالتنمية المستدامة، فهي بذلك تعمل على إزالة الأوعية العقارية الموجهة للمشاريع التنموية، والقضاء على الأراضي الفلاحية التي تشكل مصدر دخل مهم للدولة، فمن جهة تشكل عبء ثقيل على السلطات ومن جهة أخرى تعد جنة للتهرب الضريبي لرؤوس الأموال، التجارة غير الشرعية، غسيل الأموال وحتى تمويل ودعم الإرهاب، وكلها من السلبيات التي تؤدي الى نزيف الأموال العامة، وصولا إلى تهريب العملة الصعبة مخالفة للتشريع المعمول به في الصرف.

- تعد الجزائر العاصمة الإفريقية والعربية الأولى التي نجحت في رفع التحدي، على ملفات البيوت القصديرية بانتشال 450 ألف عائلة من هذا المستنقع واسكانها في بيوت لائقة، تتوفر على جميع المرافق الضرورية بحسب الأرقام المقدمة من وزير السكن والعمران والمدينة الجزائري، في الندوة الأممية للإسكان في كيوتو بالأكوادور بتاريخ 17-10- 2016(وزارة السكن والعمران والمدينة، 2016)، بالرغم من أنّ تلك الأرقام مازالت بعيدة عن المأمول في ظل العجز الدائم في ملف السكن، بسبب الانفجار الديمغرافي الكبير الذي لم ترافقه آليات فعلية لتجنب الأزمة، واقتصر الأمر على حلول استعجالية بصورة آنية ترقيعية في تشييد السكنات دون رؤية استشرافية.

وكان لزاما علينا أن نقوم بتوضيح هذه النتائج بالتحليل، كل واحدة على حدى، كالتالي:

النتيجة الأولى: الأحياء غير الشرعية هي المنبع الأساسي لمختلف أشكال أصناف الإجرام، بسبب تهميش السلطات العمومية لسكان هذه المناطق، فعند غياب المرافق العمومية الضرورية وتعنت المسؤولين في إيجاد حلول لهذه الفئات، يكون أمامها سبيل وحيد للخروج من عنق الفقر والبطالة، في تكوين جماعات أشرار للسطو، السرقات والابتزاز، أو عصابات تهريب وترويج المتاجرة في المخدرات والمؤثرات العقلية، بسبب العائدات المالية الكبيرة التي يجنونها من هذه التجارة غير الشرعية، والتي تستخدم في تبييض الأموال للخروج من الحياة البائسة، وتحويلها إلى سوق موازية تصدر جميع الممنوعات بما فيها الأسلحة نحو

المناطق الحضرية، أو حتى في تمويل التنظيمات الإرهابية بهدف الانتقام من الحكومات اللائي همشتهم ولم تحترمهم كبشر ومواطنين.

النتيجة الثانية: النسق العمراني الفوضوي للأحياء الهامشية، تجعلها تبنى في الضواحي وعلى أطراف المدن والتي غالبا ما تطل على المستنقعات، أماكن ردم النفايات وقنوات الصرف الصحي، بالإضافة إلى انعدام المرافق الصحية على مستواها يجعل من الأمراض تتكاثر مثل الفطريات، خاصة الأمراض المعدية والجلدية، الأمراض الصدرية والتنفسية بسبب التلوث البيئي والصناعي، حين انتشار القاذورات والأوساخ فالنتيجة الحتمية هي انتشار العلل والأوبئة، والأمر الآخر يتمثل في التكاثر الكثيف للحشرات مما يعجل من ظهور داء الملاريا في العديد من المناسبات، بسبب المحيط المتعفن الذي لا يرقى لمتطلبات الصحة العمومية ولا للحق في السكن اللائق.

النتيجة الثالثة: بيوت الصفيح والنشاط السياحي مفهومان متنافران، بحيث تشكل هذه المناطق الصورة المشوهة للمدن الحضرية، وتعرّي المسئولين وتقصيرهم الواضح في الحفاظ على جمالية الهندسة المعمارية، إذ تفسد المنظر العام المميز لمدينة ما معروفة بالنمط العمراني الفيكتوري، الإسلامي، الفارسي أو العثماني، فالسائح يبحث عن أماكن للراحة والاستجمام، لكن هذه المناطق قد تصدر المجرمين الذين يؤثرون على الأمن السياحي، في ظل تغليب ثقافة الانحراف والإجرام عوض ثقافة المشاركة في تنمية النشاط السياحي، فكل الجهود التي تبذلها السلطات المحلية في ترقية القطاع السياحي، تذهب أدراج الرياح.

النتيجة الرابعة: من المؤكد أنّ العشوائيات تقتل الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة التي تأملها الحكومات، إذ على المدى الطويل تبرز أزمة أخرى في الأفق تتمثل في انعدام الأوعية العقارية أي الأراضي المخصصة للبناء، مقابل ارتفاع محسوس في النمو الديمغرافي، وتنتج مشكلة أخرى تتمثل أيضا في الاستيلاء على الأراضي الزراعية من أجل تشييد مشاريع سكنية، وهي ما تشكل ضربة قاصمة لمستقبل الفلاحة، أما التهرب الضريبي فيجد كبار التجار ضالتهم في إنشاء المخازن والمستودعات، لممارسة أنشطتهم التجارية بعيدا عن الرقابة اللصيقة من مصالح الضرائب، التأمين، الضمان الاجتماعي، الشرطة الاقتصادية وكذلك مصالح التجارة، وهي ما تشكل حرية مالية Financial freedom، بالنسبة لهذه الفئات التي تزيد ثراء على حساب القانون، وتتشكل كذلك جرائم الصرف عن طريق اكتناز الأموال عوض طرحها للتداول من جهة، أو صرفها بالعملة الصعبة من أجل تهريبها نحو الخارج.

النتيجة الخامسة: تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث من تسجيل مستويات عالية من الأحياء الهامشية، وهو ما دفع الحكومة منذ سنة 2000م إلى إرساء سياسة سكنية عن طريق طرح العديد من الصيغ السكنية، بترحيل أصحاب السكنات الآيلة للسقوط والقديمة والفوضوية إلى سكنات لائقة، عن طريق الاستفادة من الخبرة الصينية في بناء العمارات العمودية في المدن الكبرى، لكن لم يكن ذلك كافيا وهذا بسبب عدم احترام مبدأ المساواة في توزيع الحصص التي تعتمد على المحاباة، وكذلك دخول سماسرة العقارات على طول الخط للاستفادة من السكنات المدعمة من الحكومة لإعادة بيعها أضعاف مضاعفة، وانتشار ظاهرة

تزوير الوثائق الرسمية خاصة المتعلقة بشرط الإقامة للحصول على سكن، وهو ما أجهض تحركات الحكومات المتعاقبة على الجزائر في القضاء من أزمة السكن، وإنهاء موضوع بيوت الصفيح التي ما زالت منتشرة بكثرة، وتخضع لقانون العرض والطلب.

اقتراحات وتوصيات:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات، التي نأمل أن تأخذ بعين الاعتبار والاهتمام من قبل المسئولين المعنيين، كالتالي:

- اعتماد بنك معلومات ومعطيات يعتمد على برامج الكترونية تنشئها الوزارات المكلفة بالسكن، تتضمن فيها جميع المعلومات عن الهوية الكاملة لسكان البيوت القصديرية، وظائفهم رفقة زوجاتهم، من خلال منح كل عائلة الصيغة السكنية المناسبة لها بحسب مداخيلها المالية المسجلة لدى السلطات، ويجب أن تكون الصيغ تعتمد على الإيجار عوض البيع المباشر أو على دعم الدولة المادي، في الإسكان كحل للقضاء على البيوت القصديرية.
- لن يكون هناك حل إذا لم يكن هناك أسلوب ردعي في حق المضاربين والمعتدين على أملاك الدولة، لكي تكون عبرة للباقين في الابتعاد عن الانغماس في هذه التجارة غير الشرعية، التي تتمحور حول النصب والاحتيال قبل كل شيء، والأحرى إرساء سياسة عقابية تتمحور حول رفع حدود الغرامة المالية إلى مستويات، تكهل عاتق المتهمين عوض الحكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية يقضيها المحكومين عليهم، وراء القبضان ثم يعودون إلى سابق عهدهم، ومن المفروض أنه تطبق كذلك جزاءات تكميلية تتمثل في عقوبة العمل للنفع العام، في حق جميع المتسببين في قريب أو بعيد في انتشار بيوت الصفيح، وهم الأولى بهدمها رفقة السلطات المحلية لأنهم المسئولين عن بنائها عوض جلب اليد العاملة ودفع الأجر مقابل ذلك، بهدف تخفيف الأعباء على الخزينة العمومية، لجعلهم مثال وعبرة أخلاقية في المستقبل.
- فتح تحقيقات قضائية معمّقة في حق ساكني هذه البيوت، فعدد كبير من هؤلاء الأفراد ينحدرون من عائلات ميسورة الحال، تزاحم الفقراء في الحصول على مساكن اجتماعية ثم يقومون ببيعها، وتتكرر العملية عند غياب المراقبة الفعلية من قبل السلطات العمومية، كما أنّ عدد كبير من هذه السكنات تعود للمهاجرين غير الشرعيين، وفي هذه النقطة بالذات وجب على السلطات إما ترحيلهم نحو بلدانهم الأصلية، أو إيوائهم في مراكز مخصصة بالهجرة غير الشرعية.
- إنشاء مخططات وطنية تستهدف القضاء النهائي على بيوت الصفيح، في ظل الموازنة مع الميزانيات الاقتصادية التي تتمتع بها كل دولة، والعدد الإجمالي للأحياء العشوائية، بإعداد مخططات خاصة بالتهيئة والتعمير، تعتمد على الشفافية والتوزيع العادل ما بين الأفراد، وخلق الفضاءات الاصطناعية المتمثلة في البيوت الجاهزة "البريفابريك Prefabrik" والشاليهات المطابقة لرخص البناء، الصحة العمومية والمعايير الدولية، كنظام بديل للبيوت الفوضوية، خاصة بالنسبة للدول الفقيرة أو الضعيفة اقتصاديا، وتشجيع البناء الريفي لوقف النزوح نحو المدن.

- تطهير الأحياء العشوائية من "البارونات" وتبعيتها للمافيا والعصابات الإجرامية، والمطلوبين من العدالة، من خلال العمل بنظام المداهمات المتكررة للأجهزة الأمنية، بصورة مفاجئة بتفتيش هذه السكنات، والاستناد على أسلوب التسرب Infiltration لاختراق الشبكات الإجرامية المنظمة، تفكيك الخلايا النائمة لدعم الإرهاب، مع ضرورة الاقتداء بالدراسات المنجزة حول موضوع القضاء على ظاهرة العشوائيات بباريس، وبتجارب "هوب، باث وغلاسكو" ببريطانيا.

قائمة المراجع:

1. أحوال الأرض (2017)، السكن في الجزائر، صيغ متعددة ... والمشكل واحد، العدد 15، تاريخ الاسترجاع 08 يوليو 2017، من:
http://landtimes.landpedia.org/newsdesa.php?id=o2po&catid=ow==&edition=pg==
2. أحوال الأرض، العدالة المكانية، العدد 14، تاريخ الاسترجاع 09 يوليو 2017، من: landtimes.landpedia.org/termpage_a.php?id=o2ts
3. بوزيان راضية، واقع السكن في الجزائر: السكن الكولونيالي الفردي نموذجا، مجلة الجلفة.
4. بوقصاص عبد الحميد(2007)، تطور السكان في المجتمع الجزائري وثنائية (الريفي والحضري)، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، (1).
5. جامعة الدول العربية(2016)، الهجرة القسرية في المنطقة العربية، القاهرة
6. جميلة العلوي(2007)، واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف -حي طنجة نموذجا-، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة.
7. دليلة زرقة(2016)، سياسات السكن والإسكان بين الخطاب والواقع -دراسة ميدانية بمدينة وهران-، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2.
8. الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، المدن في العالم، الجزائر، تاريخ الاسترجاع 08 يوليو 2017، من : www.onefd.edu.dz/cours_1as/fichiersPDF/.../F122-geog2-L03.pdf
9. ر.إ (2016)، البنايات القصديرية بالعاصمة ... تجمعات عشوائية للمتاجرة في بؤس المستضعفين، جريدة العالم للإدارة، الجزائر، تاريخ الاسترجاع 08 يوليو 2017، من: http://www.mondeadm.com
10. الربداوي قاسم(2012)، مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، مجلة جامعة دمشق، 1 (28).
11. سلام عبد الرزاق؛ بوسهوة نذير(2012)، آفاق التنمية الإسكانية المستدامة في الدول العربية، أشغال الملتقى الدولي حول "أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع وآفاق"، جامعة المدية.
12. الطراونة عبد الله (2009)، مبادئ التوجيه الإرشاد التربوي: مشاكل الطلاب التربوية، النفسية، السلوكية والاجتماعية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
13. طويل فتيحة(2011)، العيش وسط الأحياء القصديرية وعلاقتها بتجزئة أو تشكيل الهوية الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (5).

14.عزوز محمد(2006)، مشكلات الاسكان الحضري –المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجا-، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة

15. غربالي فؤاد (2016)، سيسيولوجيا المعاناة من خلال المعيش اليومي لشباب الأحياء الشعبية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 16 (4).

16. غريبة ج(2015)، الآليات القانونية في مواجهة البناءات الفوضوية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-.

17. القرالة علي عبد القادر(2011)، مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

18. مجلس حقوق الإنسان (2011)، الحق في السكن في الجزائر، منظمة الأمم المتحدة.

19. مشنان فوزي (2015)، الأحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (14).

20. مهنى كامل؛ حجازي مصطفى(2014)، دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الاسرة في لبنان، دار الفارابي، ط1، بيروت.

21.موقع وزارة السكن والعمران والمدينة(2016)، وزير السكن والعمران والمدينة يعرض تجربة الجزائرية بالندوة الأممية للإسكان في كيوتو، الجزائر، تاريخ الاسترجاع 08 يوليو2017، من: http://www.mhuv.gov.dz/Pages/DetailActualiteArabe.aspx?a=404

22.الميثاق العالمي للحق في المدينة(2005)، برشلونة.

23.يحياوي مريم (2013)، هجرة الأسر الريفية ونمو العشوائيات الحضرية في الجزائر، مجلة الإحياء، (16).

24. Centre national de ressources textuelles et lexicales (2012), Bidonville, Nancy, (consulté le 06/07/2017). V. http://www.cnrtl.fr/definition/bidonville/substantif

25. ظهر مصطلح bidonville في اللغة الفرنسية في مدينة الدار البيضاء المغربية في أواخر الثلاثينات، لتسمية أحياء الاكواخ الفقيرة، والتي بناها الريفيون على هوامش المدن الحضرية عبر المواد المسترجعة المعاد تدويرها، والتي أصبحت مع مرور الزمن ملاذا لتفشي الآفات الاجتماعية، من: Encyclopédie Larousse en ligne, Bidonville, France, consulté le 06/07/2017. http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/bidonville/26790

26. Dictionnaire de Français LAROUSSE en ligne, Bidonville, consulté le 06/07/2017,http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/bidonville/9139

27. Le-Cartographe, Les bidonvilles dans l'espace urbain, France. (consulté le 06/07/2017), V. http://le-cartographe.net/dossiers-carto/monde/34-mon-travail/monde/67-bidonvilles.

التجارة غير الشرعية بالسلاح في الجزائر: بين عوامل انتشارها وتدابير مكافحتها.

Illegal arms trade in Algeria:Proliferation factors and measures to combat them

د.حاتم بن عزوز - جامعة العربي التبسي-الجزائر

ملخص: يحلل هذا المقال سوسيولوجيا ظاهرة التجارة غير الشرعية بالسلاح التي تعتبر من أخطر أنماط الإجرام المنظم، وتكون وجهته دائما الجماعات الإرهابية، الميلشيات، العصابات المنظمة بجميع أشكالها، المجموعات الانفصالية، حيث تصاعد هذا النوع من التجارة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، وحسب الأمم المتحدة فان التجارة غير الشرعية بالسلاح هي من أكثر الأنشطة الإجرامية الأربعة الأكثر ربحية في العالم على غرار تجارة المخدرات والمواد الطبية والصيدلانية والدعارة، حيث تقدر عائدات هذا السوق حسب الأمم المتحدة بـ1200 مليار دولار سنويا ويزيد هذا الرقم ببروز أو زيادة للأنشطة الإجرامية الفردية أو المنظمة أو الصراعات الإقليمية أو الحروب الأهلية أو أي شكل من إشكال الصراع المسلح .

الكلمات المفتاحية: التجارة غير الشرعية بالسلاح، الإجرام المنظم، الجماعات الإرهابية.

Abstract :illegal arms trade considered one of the most dangerous and serious organized crime, moreover, it's characterized by feeding criminal organizations around the world, militias, Separatists and Organized gangs in all their forms. This type of trade was escalated after the breakdown of the Soviet Union and the end of the Cold War,

According to the United Nations, Illegal arms trade is one of the four most profitable criminal activities in the world, such as the drug trade, the pharmaceutical product, and the prostitution, with an estimated income of 1200 billion dollars annually, this revenue is increasing with the rise of criminal activities of the individuals, organized, regional conflicts, civil wars, and any form of armed conflict.

Keywords: illegal arms trade, organized crime, the terrorist group

مقدمة:

قدرت الأمم المتحدة أن ما يقارب 500 مليون سلاح خفيف يتم تداوله عبر العالم بطرق غير شرعية،100مليون منها فقط في إفريقيا أي ما يعادل سلاح لكل اثنا عشر فرد، ويدير هذا السوق قادة عسكريون سابقون وتجار سلاح دوليون محترفون وكبار زعماء المنظمات الإجرامية الدولية ذات الأنشطة العابرة للحدود، حيث يتم إما شراء هذه الأسلحة والذخيرة أو سرقتها ومن ثم تهريبها إلى وجهات الزبائن(Nations Unies , 2014).

وكمثال على عملية تهريب السلاح، تمت سرقة ما يقارب 5000 قطعة سلاح كلاشينكوف AK-47 الشهير و 2,5 مليون طلقة من أحد مخازن الجيش اليوغوزلافي وتم نقل الأسلحة جوا من صربيا إلى ليبيريا تحت غطاء عملية قانونية ومن ثم تم تهريبها بحرا نحو أمريكا الجنوبية لتزويد العصابات هناك، ولقد أديرت هذه العملية من قبل تجار السلاح، ولا تعتبر هذه العملية الوحيدة من هذا النوع إذ عقبها العديد من عمليات السرقة والتهريب المماثلة، ويعتبر اقرب حدث لعمليات سرقة ونهب مخزون أسلحة الجيش الليبي بعد سقوط نظام معمر القذافي، حيث قدر سرقة وتهريب نحو 2 مليون قطعة سلاح خفيف و متوسط وجهت كلها للبيع في السوق السوداء، وكان لها الأثر الكبير في تغذية الصراع المسلح بين الجماعات المسلحة المتناحرة في كل من ليبيا وكذلك الجماعات الإرهابية في كل من تونس ودول الساحل دون أن ننسى جماعات التهريب والتنقيب على المعادن النفيسة التي تشتري الأسلحة للحماية.

والجزائر على غرار دول الجوار الليبي تأثرت بالأزمة الليبية وما ترتب عنها من فوضى انتشار السلاح في المنطقة، حيث عرفت زيادة كبيرة في نسبة عمليات تهريب السلاح غير شرعي إلى أراضيها وفق الإحصائيات المقدمة من مختلف مصالح الأمن وكذلك الجيش خاصة على الشريط الحدودي الجنوب الشرقي والجنوبي.

وإنطلاقا مما سبق تأتي هذه الدراسة من أجل الكشف عن العوامل الرئيسية التي أدت إلى انتشار وزيادة وتيرة التجارة غير الشرعية بالسلاح في الجزائر وذلك وفق منظور سوسيولوجي (مقاربة علم الاجتماع الانحراف والجريمة).

1. تعريف التجارة غير الشرعية بالسلاح:

هي تجارة غير شرعية وغير قانونية تعتمد على سرقة أو شراء أو تهريب الأسلحة على إختلافها من مصادر مختلفة حكومية "مخازن أسلحة، جزء من صفقات، مخازن سلاح متروكة، سلاح قديم"، أو غير حكومية "مصانع الأسلحة" إلى مجموعات مختلفة تستخدم هذا السلاح في صراعات داخلية أو لتمرد أو لحماية مصالحها كالمافيا ومجموعات الإجرام المنظم أو للتخريب وللإرهاب بسبب دوافع سياسية أو أيديولوجية أو دينية كالمليشيات أو الجماعات الإرهابية، حيث يتم بيعها بطرق سرية وتتميز بعوائدها المالية الضخمة.

تجارة السلاح والسوق السوداء:

يمكن شراء الأسلحة المختلفة (دون الثقيلة) وبأسعار تخضع لقانون العرض والطلب، حيث يتم تهريب السلاح للزبون وبطرق سرية وهذا بتورط وتواطأ رجال رسميون وعسكريون مع مصانع الأسلحة وعملاء عالميون، حيث تعتبر تجارة الأسلحة الخفيفة من أنشط أنواع

هذه التجارة لسهولة نقلها وتهريبها ورخص ثمنها مظلوم جمال ،2013، ص 2-6)، وبالإضافة إلى إحصائيات الأمم المتحدة السابقة ،انتشرت أبحاث ودراسات وإحصائيات لمنظمات حكومية وأخرى غير حكومية قدرت أن الإحصائيات التي قدمتها الأمم المتحدة لا تعكس الحجم الحقيقي لسوق السلاح غير الشرعيفوفق هيئة "control arms"، وهي هيئة لمراقبة السلاح في العالم، فإن هناك حوالي 650 مليون قطعة سلاح خفيف وصغير في العالم، ويتم إنتاج 8 ملايين قطعة سنويا، وهذه الأسلحة تقتل ألف شخص كل يوم.

2. تعريف الأسلحة الصغيرة (الخفيفة):

في آخر تعريف للأسلحة الخفيفة والصغيرة أقره (معهد الأمم المتحدة لنزع السلاح UNDIR ذكر أنها "هي التي تضم المسدسات والبنادق الهجومية والرشاشات والبنادق الآلية ونصف الآلية، إضافة إلى القاذفات الصاروخية المحمولة المضادة للطائرات أو الدبابات ومدافع الموتر والألغام.

تجارة الأسلحة الصغيرة:

برزت هذه الظاهرة خاصة في حقبة التسعينات مع ظهور المتغيرات الدولية إثر إنتهاء الحرب الباردة، علاوة على ظهور عصابات الجريمة المنظمة وانتشار تجارة المخدرات، وإزدياد حركة المد الأيديولوجي المتطرف، حيث شهد عام 1999 وحده حوالي 27 صراعا مسلحا، من بينها 25 صراعا داخليا استخدمت فيها أسلحة متنوعة وفي مقدمتها الأسلحة الصغيرة، حيث أن حوالي 90% من جرائم القتل التي ارتكبت خلال هذه الصراعات كانت عن طريق الأسلحة الخفيفة المحمولة والرخيصة الثمن ذات التقنية البسيطة مثل البنادق الآلية والمسدسات والقنابل اليدوية، وقد أدى توافر هذه الأسلحة الصغيرة إلى تفاقم الصراعات العرقية وتقوية مراكز جنرالات الحرب كما أسهم في زيادة الخسائر المدنية وبشكل كبير فضلا عن استغلال وتسليح الأطفال(مظلوم جمال،2013، ص15)، وتبقى التجارة غير الشرعية بالسلاح وخاصة بالأسلحة الصغيرة مرتبطة بعالم الإجرام والمجرمين، وتمثل المصدر الأول لتزويدهم بهذا النوع من الأسلحة لاستخدامها في نشاطاتهم الإجرامية(Pelletier Marilou ,2015,p11) .

3. التجارة غير الشرعية بالسلاح في الجزائر:

1.3 تعريف السلاح في التشريع الجزائري: تعرف المادة 03 من الأمر 06/97 لسنة 1997، العتاد الحربي يصنف بهذا الشكل كل الأسلحة وعناصر الأسلحة والذخيرة وعناصر الذخيرة وكذا كل الوسائل المادية المعدة لذلك و/ أو الموجهة للحرب البرية أو الجوية أو البحرية .

ويعتبر عتادا حربيا كل سلاح يمكنه قذف الذخيرة المصنفة عتادا حربيا، وكذا كل الذخيرة التي يمكن قذفها سلاح مصنف عتادا حربيا ويصنف العتاد الحربي في الأصناف 1و 2 و3 الآتية :

- الصنف الأول: الأسلحة النارية وذخيرتها وكل الأسلحة المعدة لذلك و/أو الموجهة للحرب البرية أو الجوية أو البحرية.

- الصنف الثاني: العتاد الموجه لحمل واستعمال الأسلحة النارية في القتال من الصنف الأول وبعض العتاد وتجهيزات الملائمة والكشف والمواصلات.
- الصنف الثالث: مواد الحماية من غازات القتال والإشعاعات الصادرة عن الأسلحة والذخيرة من الصنف الأول .
وتصنف المادة 04 من نفس القانون الأسلحة وعناصرها والذخيرة وعناصرها التي لا تعتبر عتادا حربيا في الأصناف 4،5،6،7،8،61.
- الصنف الرابع: الأسلحة الحربية الدفاعية وذخيرتها وكذا تجهيزات الحماية من الرصاص.
- الصنف الخامس: أسلحة الصدر وذخيرتها.
- الصنف السادس: السلاح الأبيض.
- الصنف السابع: أسلحة الرماية والأسواق المعارض وذخيرتها.
- الصنف الثامن: الأسلحة والذخيرة التاريخية والأسلحة المستعملة في مجموعة نماذج(وزارة العدل الجزائرية،1997).
وتجدر الإشارة أن الأسلحة المهربة نحو الجزائر تشمل جميع الأصناف السابقة(الحربية وغير الحربية) كما سيتبين ذلك في الإحصائيات المقدمة.

2.3 واقع التجارة غير الشرعية بالسلاح في الجزائر: تنامت التجارة غير الشرعية بالسلاح في الجزائر بصورة كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة، حيث مر هذا النشاط غير الشرعي على مرحلتين أساسيتين هما:
- المرحلة الأولى(العشرية السوداء): إذ عرفت ظاهرة تهريب السلاح إلى داخل الجزائر نمو كبير و ذلك بسبب الصراع المسلح بين الجماعات الإرهابية المسلحة والسلطة، حيث كانت شبكات التهريب تعمل على تهريب الأسلحة وإيصالها إلى الجماعات المسلحة.
- المرحلة الثانية(أزمات دول الجوار): وخاصة أزمة ليبيا، شمال مالي، دول الساحل، حيث تعتبر بؤر توتر (مناطق رماديةles zones grises) ومصدر مهم للأسلحة، وبالتالي تدفق الأسلحة وتجارتها غير الشرعية على الدول المجاورة لها ومن بينها الجزائر، لذا تعمل العديد من مجموعات الجريمة المنظمة من الاستفادة من الأوضاع الهشة والمتوترة في هذه الدول لزيادة وازدهار تجارتها غير الشرعية ومن ضمنها التجارة غير الشرعية بالسلاح.
وتشير إحصائيات مصالح الأمن لسنة 2013 أنها عالجت أكثر من 1000 قضية متعلقة بالتجارة غير الشرعية بالسلاح وتهريبه (إسترجاع 239 قطعة سلاح، مصادرة 39 سلاح صيد، 7 مسدسات، 13 سلاح حربي، 50 سلاح تقليدي، 5890 قطعة ذخيرة و 28959 كبسولة) وتضاعفت هذه الكمية في الثلاثي الأول من سنة 2014 حسب القيادة الجهوية للدرك الوطني، حيث قدرت الأسلحة المسترجعة والمصادرة بحوالي 406 قطعة سلاح ناري على الحدود الجنوبية الغربية للبلاد، بالإضافة إلى إحباط تهريب مجموعة من الصواريخ (صواريخ أرض- جو) كانت موجهة لشمال مالي، وحذرت تقارير أمنية من ارتفاع ظاهرة تجارة الأسلحة وتهريبها في الجزائر، بعد أن تحولت إلى نشاط رئيسي لمجموعات الإجرام المنظم التي تعمل خاصة على الحدود الشرقية والجنوبية، حيث حجزت مختلف وحدات الدرك والجيش والشرطة أزيد من 2000 قطعة سلاح خلال النصف الأول من سنة 2014،

فيما تم توقيف 2750 شخص متورط بقضايا التهريب والمتاجرة بها وتعكس تحقيقات وأرقام المصالح الأمنية خطورة الوضع وزيادة الطلب على السلاح من طرف العصابات، إذ إرتفعت نسبة تجارة الأسلحة غير الشرعية في الجزائر ل35 إلى 40% حيث عالجت في هذا السياق وحدات الدرك الوطني عبر مختلف ولايات الوطن 1200 قضية تتعلق بالمتاجرة غير الشرعية بالسلاح خلال ال9 أشهر الأولى من سنة 2014، أسفرت عن توقيف 1183 شخص، بينهم 14 إمرأة، 20 طالب، 296 موظف 766 عامل يومي و 454 بطال، فيما بلغ عدد القضايا المعالجة خلال نفس الفترة من السنة التي سبقتها 1287 قضية أسفرت عن توقيف 1404 شخص، وتعد أكبر فئة من المتورطين في هذه التجارة غير الشرعية تتراوح أعمارهم بين 18و 30 سنة ب 675 قضية، تليها فئة المتورطين الذين تتراوح أعمارهم بين 30-40 بـ 272 قضية(باشوش نوارة ،2016).

كما تمكنت قوات الجيش في شهر أفريل من سنة 2015 من حجز 144 قطعة سلاح و2063 طلقة نارية لمختلف الأسلحة والعيارات، (8 مسدسات رشاشة 7 بنادق وتكرارية روسية من نوع "دراغونوف"، بنادق بمنظار تسمح باغتيال أشخاص من مسافات بعيدة تصل إلى 1500م، بنادق رشاشة من نوع FMPK)، حيث يتم تهريب هذه الأسلحة الخفيفة غالبا من طرف تجار المخدرات والمهربين الصغار الذين يمتهنون تجارة الأسلحة في السوق السوداء بدول الساحل الإفريقي، ويجنون أموال على اعتبار أن سعر الكلاشنكوف في الساحل يتعدى 55 مليون سنتيم، في حين يتراوح سعره عند المليشيات الليبية 12و15 مليون سنتيم، ومن جانب الأسلحة الثقيلة حجزت قوات الجيش خلال نفس الفترة 4 صواريخ "7RPG"و "95PG" و هاونين 9 ملم ولغمين مضادين للجماعات، و 60 قنبلة هجومية ودفاعية و 45 قذيفة من مختلف العيارات) بالإضافة إلى حجز 109 جهاز كشف للمعادن التي تستعملها شبكات التنقيب عن الذهب والألماس، وتتلخص الحصيلة النهائية لعدد قطع السلاح المختلفة لسنة 2015 والتي حجزها الجيش تقدر بـ بما لا يقل عن 4آلاف قطعة سلاح من مختلف الأنواع، كان يجري تهريبها من ليبيا(www.alquds.co.uk)، ويرجع التدفق الكبير للأسلحة الليبية نحو الجزائر في الفترة الأخيرة، بإنتعاش السوق السوداء للسلاح في إفريقيا سبب الأزمات التي تعرفها كل من مالي وعصابات المخدرات بالتشاد والنيجر.

بالإضافة إلى إقبال شبكات التنقيب عن الذهب، التي غالبا ما تحصل على السلاح من تجار المخدرات وسماسرة السوق السوداء من أجل حماية نفسها، فضلا عن حاجة الجماعات الإرهابية إلى هذه الأسلحة ومجموعات الأزواد المسلحة(ب.حمزة،2015، ص7).

3.3 عوامل انتشار التجارة غير الشرعية بالسلاح في الجزائر:

انتشرت التجارة غير الشرعية بالسلاح في السلاح بسبب عوامل عديدة ومتداخلة وأهمها :
الأزمات المتتالية التي تستهدفها المنطقة ومن هذه الأزمات :

-أزمة الطوارق: المشتتين عبر عدة دول وهي: الجزائر، ليبيا، بوركينافاسو والنيجر، حيث ظهرت عدة أزمات مسلحة بين الطوارق وبين دولتي النيجر ومالي(بوحنية قوي ،2012) ما أدى إلى وقوع صدامات متكررة منذ الستينات، إذ لا يعترف العديد من الطوارق بالحدود

الجغرافية الموروثة من الإستعمار، ومطالبة العديد منهم بإنشاء دولة لهم في الصحراء الكبرى.

- أزمة الأزواد: في شمال مالي وتناحر العديد من القبائل العربية والطوارق والحكومة المركزية والمطالبة باستقلال إقليم الأزواد عن الحكومة المركزية المالية(ولد أبو المعالي محمد محمود،2015) .

- الأزمة الليبية: وتعتبر المصدر الأول للسلاح اليوم إذ صرح رئيس الوزراء التونسي عن تواجد 20 مليون قطعة سلاح خرجت من مخازن السلاح الليبية ووجهت نحو السوق السوداء، حيث عملت مجموعات الإجرام المنظم على استغلال الأوضاع الإقليمية غير المستقرة "المناطق الرمادية"(ليبيا، مالي، تونس) لزيادة عمليات تهريب وبيع الأسلحة المختلفة" الخفيفة والحربية"، وإستمر هذا الوضع تزامنا مع إستمرار الإضطرابات الأمنية وعدم الإستقرار الأمني والسياسي لدول الجوار للجزائر.

ومما ساعد على صعوبة مكافحة هذه الظاهرة من قبل مختلف الأجهزة الأمنية، طول الشريط الحدودي الجزائري"أكثر من 6800 كم" وصعوبة التحكم ومراقبة كل المنافذ والمسالك على طول هذه الحدود، وتتميز بنية شبكات التجارة بالأسلحة غير الشرعية بتنوع في الجنسيات للأفراد المتورطين في هذا النوع من النشاط حسب مصالح الأمن المختلفة، فأغلبية عصابات الإجرام المنظم المتاجرة بالأسلحة غير الشرعية المهربة من ليبيا، تتكون من جنسيات"جزائرية، ليبية، مالية، تشادية، تونسية، مغربية"، على عكس شبكات التهريب الأخرى، التي تهرب سلع ومواد أخرى.

وتتميز مجموعات الإجرام المنظم بالتنوع الجنسياتي في نشاطين إجراميين رئيسيين وهما التجارة الغير شرعية بالسلاح وكذا المخدرات والمؤثرات العقلية لما يتطلبه هذا النوع من الأنشطة من تعاون إجرامي وثيق عابر للحدود ، وتنظيم عالي، وشبكات دعم وتوزيع متشعبة.

- الجماعات الإرهابية المسلحة: التي تنشط في دول الساحل وشمال مالي وليبيا وبعض المناطق في جنوب الجزائر.

- انتشار مجموعات الجريمة المنظمة: التي تنشط في تجارة وتهريب المخدرات بمختلف أنواعها والتي تكون معظمها مسلحة لحماية حمولاتها عند التنقل خاصة في الصحراء، وبالتالي الحاجة إلى السلاح .

- انتشار شبكات ومجموعات التنقيب عن المعادن النفيسة: في الصحراء الكبرى بطرق غير شرعية وحاجتها إلى الأسلحة لحماية نفسها ولحماية مواقعها الحفرية من الجماعات الإرهابية أو تجار المخدرات أو المهربين .

- سهولة الوصول إلى الأسلحة: سواء الثقيلة منها أو الخفيفة مع أسعار مغرية(كما تطرقنا إليه سابقا قد يصل الكلاشينكوف الذي مصدره ليبيا 12 مليون سنتيم).

4. جهود مكافحة التجارة غير الشرعية بالسلاح:

ظهرت العديد من الجهود الدولية والإقليمية وكذلك الوطنية للحد ومكافحة هذا النوع من النشاط الإجرامي المنظم، وتتمثل في:

1.4 جهود المكافحة على المستوى الدولي:

توالت الاجتماعات الدولية من اجل اتخاذ تدابير لمكافحة التجارة غير شرعية بالسلاح بجميع أنواعه، حيث يعتبر البروتوكول التكميلي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود سنة 2001، المتعلق بمكافحة الصناعة والتجارة غير الشرعية بالأسلحة وقطعها والذخيرة(Nations Unies,2001)، من أوائل البروتوكولات التي نتجت عن اجتماعات الأمم المتحدة لمكافحة جميع أشكال الأنشطة الإجرامية المنظمة، لتتوالى بعدها الاجتماعات على غرار.

-اجتماع إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة 2005: انعقدت هذه الندوة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة التي نظمتها إدارة شؤون نزع السلاح بهيئة الأمم المتحدة واستضافتها العاصمة الجزائرية في الفترة من 11 إلى 13 أفريل 2005 في جلسات مغلقة، حيث أشارت الأرقام أن هذه الأسلحة تغذي ما يقارب 46 نزاعا مسلحا عبر العالم من بين 49 نزاعا إقليميا تحصيه الهيئة الأممية، و تمضي هذه الأرقام لتؤكد أن هذا النوع من الأسلحة تسبب مقتل 4 ملايين شخص منذ 15 سنة (1990 حتى 2005).

- اجتماعات حضر التجارة غير المشروعة بالأسلحة: منذ ندوة نيويورك التي نظمتها إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة في يوليو 2001، وفيها تم اعتماد برنامج عمل من 86 فقرة تنص على التزامات سياسية وتدابير عملية غير مسبوقة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية للتصدي لهذه المشكلة، وكانت الندوة الثانية في القاهرة سنة 2003 التي تنتظم للوقوف على مدى تطبيق الدول العربية لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، ثم الدورة الثانية للدول الأعضاء في O.N.U. التي عقدت بنيويورك 2005، وتوالت الاجتماعات كل سنة لتتوصل الأمم المتحدة لمشروع معاهدة لتنظيم تجارة السلاح العالمية في يوليو 2012(مظلوم جمال ،2013:ص ص 20-28)، لتختتم الاتفاقيات الدولية باتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتجارة الأسلحة سنة2014(Nations Unies,2014)، التي حاولت تنظيم تجارة الأسلحة في السوق الدولية الشرعية لسد المنافذ أمام التجارة غير الشرعية بالسلاح في السوق السوداء.

2.4 على المستوى العربي:

قامت أغلبية الدول العربية باستعراض التقرير الذي أعده قسم الأسلحة التقليدية بالجامعة العربية عقب الإجتماع السنوي العربي المعني ببرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وورقة العمل العربية المعدة لتقديمها لاجتماع الأمم المتحدة في جلستها المنعقدة في عام 2010 في نيويورك، حيث ركزت على أولوية نزع السلاح، تنظيم عملية السمسرة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقيام ببرامج توعية، والانضمام إلى الإتفاقية الدولية والإلتزام بتنفيذ برامج عمل المكافحة و إبرام مذكرات تفاهم وتعاون في مجال التنسيق الأمني مع جهات دولية أخرى منها الأنتربول.

3.4 على المستوى الوطني:

1.3.4 الجانب التشريعي:

-أصدر المشرع الجزائري الأمر رقم 97-06 سنة 2007 المتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة، حيث حدد هذا الأمر في العديد من المواد كيفية تنظيم هذا النشاط وإصدار عقوبات صارمة لمخالفته، ويتضمن هذا الأمر العديد من المواد والنصوص وتشمل:

- المواد التي تحدد الاقتناء والحيازة (المواد 10-16).
- المواد التي تحدد الحمل والنقل (المواد 17-24).
- العقوبات (المواد 26-30) وتشمل هذه المواد الصناعة، الاستيراد، التصدير والتجارة.
- العقوبات (المواد 31-35) ومتعلقة بالاقتناء والحيازة.
- العقوبات (المواد 36-51) ومتعلقة بالحمل والنقل(وزارة العدل الجزائرية،1997).
- قانون مكافحة التهريب: حيث تتضمن المادتين (13 و14) منه على عقوبات بالحبس بين 10 سنوات إلى 20 سنة وبغرامة تساوي 10 مرات قيمة البضاعة المصادرة على أفعال التهريب التي ترتكب مع حمل سلاح ناري (المادة 13)، أما المادة 14 من نفس القانون فتتعلق بتهريب الأسلحة، حيث يعاقب على تهريبها بالسجن المؤبد(الجريدة الرسمية الجزائرية،2005، ص11).

2.3.4 الجانب الميداني:

حيث تعمل مختلف مصالح الأمن من الدرك الوطني والأمن الوطني والجيش والجمارك على مكافحة هذه الظاهرة، وذلك بزيادة عدد الأفراد على الحدود، وبناء مراكز مراقبة متقدمة على الحدود والتنسيق الميداني والمعلوماتي بين مختلف هذه الأجهزة الأمنية وتمشيط المناطق المشبوهة فضلا عن إنشاء فرق متخصصة في مكافحة ظاهرة الإجرام المنظم بكل أشكاله.

خاتمة:

نستنتج مما سبق أن هذا النوع من النشاط الإجرامي غير المشروع ازدهر في فترتين رئيسيتين في الجزائر، المرحلة الأولى كانت مرحلة التسعينيات وما عرفته من إضطرابات أمنية وسياسية، أدت إلى زيادة وتيرة تهريب الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية، وتراجعت هذه الوتيرة مع نهاية التسعينيات وبداية سنوات 2000، أما المرحلة الثانية التي عرفت إزدياد كبير وإزدهار لهذه التجارة في الجزائر فمنذ بداية سنة 2011 ونتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في الدول المجاورة للجزائر خاصة ليبيا، التي أصبحت المصدر الأول للأسلحة المهربة إلى الجزائر وإلى دول الجوار الأخرى، بالإضافة إلى الأزمات الأخرى على غرار أزمة الطوارق وأزمة الازواد في شمال مالي وكذلك التوترات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي.

قائمة المراجع:

1. ب. حمزة(2015)، حجز 144 قطعة سلاح و 100 جهاز تنقيب عن الذهب خلال أسبوعين، جريدة النهار،العدد 2299، الأحد 19 أفريل .

2. باشوش نوارة (2016)، ارتفاع نسبة تجارة الأسلحة بالجزائر إلى 35%،www.Echourouk.dz.
3. بوحنية قوي(2012)، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 3يوليو / حزيران.
4. الجريدة الرسمية الجزائرية(2005)،القانون رقم 05- 17 مؤرخ في 31 ديسمبر 2005، يتضمن الموافقة على الأمر 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 و المتعلق بمكافحة التهريب.
5. جريدة القدس العربي(2015)، جيش الجزائر يخوض حربا لمنع تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية، www.alquds.co.uk
6. مظلوم جمال(2013)، التجارة غير المشروعة للسلاح والإرهاب، في: الحلقة العلمية تجارة السلاح غير المشروعة وغسيل الأموال، خلال الفترة من: 11-13 فيفري، الرياض.
7. وزارة العدل الجزائرية(1997)،الأمر رقم 97-06 المؤرخ في 12 رمضان 1417 الموافق ل 21 يناير 1997 المتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة في الجزائر.
8. ولد أبو المعالي محمد محمود(2015) ،شمال مالي يؤرة التوتر العرقي - القبلي في لبوس سياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 19 يناير / كانون الثاني.

المراجع باللغة الفرنسية:

9. Marilou Pelletier(2015) , Relation entre les caractéristiques des armes à feu et les violences associées à ces armes : un portrait de la situation au Québec, sous la direction de Carlo Morselli École de criminologie ,Faculté des arts et des sciences ,Université d Montréal.
10. Nations Unies(2001) , Protocole contre la fabrication et le trafic illicites d’armes à feu, de leurs pièces, éléments et munitions, additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée. Nations Unies(2014) , Traité sur le commerce des armes.

إستراتيجية الدولة الجزائرية في الحفاظ على الهوية الوطنية
(اللغة العربية نموذجا)

The strategy of the Algerian state in preserving the national identity (Arabic language as a model)

د. بن يمينة رقية -جامعة معسكر- الجزائر
أ. جير زهيرة -جامعة معسكر- الجزائر

ملخص: حاولت الدولة الجزائرية الحفاظ على سيادتها من خلال تحصين مسألة الهوية وجعلها أكثر متانة وقوة لمواجهة التحديات الخارجية، لذا سعت جاهدة منذ الإستقلال إلى تحديد معالمها بدقة وحذر شديد، كون أن المساس بها يعد ضربة مباشرة للوحدة الوطنية.
لذا ارتأينا من خلال هذه الورقة البحثية أن نتخذ من اللغة نموذجا للتحليل والتمحيص باعتبارها إحدى المقومات البارزة للهوية الوطنية، كما أنها أصبحت اليوم موضوع الساعة ومحطة إصلاحات متوالية في المدرسة الجزائرية حاولنا تتبعها ومعرفة خباياها وكذا ثغراتها المتباينة، إذ أن المسألة اللغوية في الجزائر اليوم تتخبط بين مطرقة المخلفات التاريخية، وسندان العولمة والتحولات الاجتماعية، لتصبح المدرسة بذلك حلبة صراع لحسم ذلك التنافس ووجهات النظر المتناقضة شكلا ومضمونا.
انطلاقا من هنا ومن خلال تحليلات سوسيولوجية مبنية على نظريات نقدية ومنهج التحليل الوصفي سعينا إلى فهم تلك الإستراتيجية التي تبنتها الدولة، والتي جعلت من اللغة العربية صامدة ومعبرة بامتياز عن الهوية الوطنية للأمة الجزائرية دون منافس على الأقل على المستوى الظاهري.

الكلمات المفتاحية: الدولة، اللغة، الهوية الوطنية، الإصلاح التربوي.

Abstract: The Algerian state tried to preserve its sovereignty by fortifying the identity and making it stronger to face the external challenges. Since the independence, it tried to define its features with great precision and caution, because its violation is considered as a direct blow to national unity.
Therefore, we have decided through this paper to take the language as a model of analysis and examination, because it is one of the prominent components of national identity, and it is now the topical issue and the subject of successive reforms in the Algerian school. We tried to follow and study its secrets anddifferent flaws, because the linguistic issue in Algeria today is floundering between the hammer of historical remnants, and the anvil of globalization and the social transformations, so the school becomes the arena of conflict to resolve that rivalry and contradictory views form and content.

From here and through sociological analyzes based on critical theories and the method of descriptive analysis, we sought to understand the strategy adopted by the state, which made the Arabic language steadfast and expressing remarkably the national identity of the Algerian nation without rival, at least on the virtual level.

Keywords: State, Language, National Identity, Educational Reform.

مشكلة الدراسة:

تعتبر اللغة إحدى أهم مقومات الهوية الوطنية، لذا حاولت الدولة الجزائرية الاهتمام بها وجعلها وسيلة فعالة لاستيراد الهوية الثقافية التي سلبت من طرف الاستعمار الفرنسي خلال قرن واثنان وثلاثون سنة، حيث طرحت المشكلة اللغوية على مختلف الأصعدة خاصة الصعيد التربوي وارتبط بها الكثير من الجدل والصراع الإيديولوجي الذي أوضح للعيان الانشطار بين النخب المثقفة المتمثلة في كل من الفرانكفونيين والمعربين.

فاللغة كما يراها مختلف السوسيولوجيين ليست مجرد أداة للتواصل بين الأفراد بقدر ما هي تعبير مباشر عن الهوية الثقافية و الحضارية للأمة الجزائرية، لذا تعددت الخطابات السياسية التي تناولت الشأن اللغوي لما له من أثر بالغ على جل المستويات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من باقي المستويات الأخرى.

لذا اتخذت الدولة الجزائرية من المدرسة المؤسسة الفعالة لإعادة إنتاج عناصر الهوية القومية، ومن بينها اللغة العربية، إذ اشتركت في هذه العملية العديد من الفصائل الوطنية والشرائح الشعبية بغرض التعبير عن تحقيق السيادة الوطنية ومحاربة الغزو الثقافي، إلا أن هذه المعادلة لم تتم بسلاسة مطلقة كما وصفها البعض، بل تخللت هذه الإجراءات جملة من العراقيل التي كادت أن تحول دون تحقيق الهدف المنشود وهو جعل اللغة العربية لغة رسمية للأمة الجزائرية تحت راية الدولة الوطنية، فقد برز في الساحة التربوية نخبتين عرقلت عمل المدرسة الجزائرية وجعلتها مؤسسة مؤدلجة تستجيب للصراعات القومية إن صح التعبير فمن جهة حاولت النخبة الفرانكفونية أن تنصب اللغة الفرنسية على رأس القائمة باعتبارها على حسبهم لغة التطور والتقدم، ومن جهة أخرى النخبة المعربة التي ترى في اللغة العربية رمزا للعروبة وممثل أساسي للإسلام، لتجد الدولة الوطنية نفسها أمام رهان هام يوجب عليها الفصل في الأمر واتخاذ اللغة العربية لغة ممثلة للأمة الجزائرية، باعتبارها مؤشرا دالا عن الوطنية الجزائرية، فعززت مكانتها في كل المؤسسات الاجتماعية بما فيها المدرسة، ومن بين الداعمين لهذا القرار عبد القادر فوضيل أحد عناصر النخبة المعربة وعضو فاعل في جمعية العلماء المسلمين إذ يقول" لقد أدى إغفال المصادر التي تغذي الصراع وما يصحبه من انفعالات إلى مخاوف من فقد مواقع ومكاسب تدفع إلى تعبئة لم تبرز فيها وظيفة كل واحد من اللغتين، فاللغة العربية لغة أصيلة في الجزائر ولم تفرض بحد السيف وتتعايش مع الأمازيغية في تناغم ووئام لأكثر من ألف عام، وهي قبل كل ذلك وبعده لغة جامعة ومشتركة، ومن ضمانات الوحدة الوطنية"(فوضيل عبد القادر، 2013، 09).

انطلاقا من كل هذه الإشكالات سوف نسعى إلى تسليط الضوء على واقع السياسة اللغوية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، محاولين بذلك تحليل أهم الاستراتيجيات التي اتخذتها الدولة الجزائرية من أجل الحفاظ على اللغة العربية واعتبارها أهم مقوم للهوية الوطنية، وإلى أي مدى نجحت في ذلك؟ وما هي النظرة الاستشرافية التي يمكن تقديمها حول مكانة اللغة العربية في المستقبل القريب؟ وهل ستتمكن من الصمود في ظل هذه النزاعات والصراعات الإيديولوجية والتحولات المجتمعية المفروضة من طرف سياسة الأمركة؟ وهل خيار اللغة العربية أقرب إلى البيداغوجيا منه إلى الإيديولوجيا؟

تحديد المفاهيم:

تعد هذه الخطوة هامة جدا في البحوث الاجتماعية، إذ يسمح لنا التحديد النظري للمفاهيم بإعطاء الموضوع حقه المنهجي وبلورته في إطار نظرية محددة تمكننا من الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، ولهذا سنحدد في هذا المقام أربع مفاهيم رأينا بأنها مفاهيم مركزية للموضوع المدروس .

1-اللغة: تعتبر اللغة روح الأمة وحيويتها إذ تعرفها فرحي على أنها" ظاهرة اجتماعية تترابط وظيفيا مع الأنظمة الاجتماعية الأخرى، فهي دائمة التغير مع التحولات الاجتماعية التي تعتري البناء الاجتماعي، تقوى وتضعف تبعا لمقتضيات الحال، وما يستجد مع صيرورة الحياة الاجتماعية وديمومتها" (فرحي دليلة، 2009، 269) .

كما يعرفها شمامة على أنها " وسيلة لنقل أفكار الكاتب، لا لنقل القيم الثقافية للغة الكتابة، كما أنها نظام مدلولات شفهية خاصة بكل مجموعة من الأشخاص، تستعملها للتعبير أو الاتصال بعضها مع البعض"(شمامة خير الدين، 2013، 119).

2- الدولة:" هي تلك المؤسسة أو السلطة القائمة على النظام و الإشراف على عموم الحياة العامة وترتيب شؤونها وتوفير الشروط الأساسية لعملية التنظيم والتحضير والتخطيط للمستقبل، فهي بنيان اجتماعي قام بناءا على ظروف اجتماعية موضوعية تفاعل الأفراد معها" (ميهوبي فخر الدين، 2014، 30).

3- الإصلاح التربوي: المفهوم الاصطلاحي:" هو محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي أو طرائق التدريس أو الكتب المدرسية، وقد يمس التعديل كل هذه العناصر التعليمية وهنا يسمى إصلاحا جذريا أما إذا مس البعض من أجزائها فيعتبر إصلاحا جزئيـــا"(مرسي منير، 1996، 07).

4- الهوية الوطنية: انه من الصعب أن نحدد مفهوم الهوية الوطنية في اسطر معدودات نظرا لما يحمله هذا المفهوم من إشكاليات ،حيث أنها هي التي تحدد وجودنا وتحقق فاعليتنا، فهي أكثر من انتماء تحكمه الإرادة الفردية، بل هي منهج حياة يحكمه عدد من المعايير والقوانين المجتمعية، فهي الشفرة أو المحدد الأساسي الذي يتمكن من خلالها الأفراد من معرفتنا انطلاقا من اللغة الموحدة والتاريخ المشترك والثقافة الأصيلة، بحيث يعبر عنها الجابري على أنها" الإسلام والعروبة، الدين والدولة، الأصالة والمعاصرة الوحدة والتجزئة، هذه الثنائيات الخطيرة التي تحكم إشكالية المثقف العربي النهضوية، وبالتالي فالجابري يرى بأن الهوية لا يمكن فهمها إلا من خلال حصرها في هذه الازدواجيات المتسلسلة، كونها

تخضع وتتأثر بالتغييرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع من حين لآخر، خاصة في الألفية الجديدة التي تزايد فيها تأثير العولمة"(فضلاء محمد الطاهر، د.ت،68).

5- المدرسة: يعرفها فرديناد يويسون على أنها : " مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من اجل إعداد الأجيال الجديدة، ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية " (وطفة أسعد، 16،2004)، هذا ما يدل على إن المدرسة بكل ما تحتويه من برامج تساهم في خلق إطار موحد يصل بين جل المؤسسات الاجتماعية، لضمان فرد مواطن، متوازن الشخصية، قادر على التأقلم مع معايير وقيم مجتمعه بطريقة سوية.

أما عبد الحميد مهري فيرى بأن المدرسة هي قلعة من قلاع الدفاع عن الذاتية الثقافية للأمة وحماية الوجود المجتمعي، بربط الأجيال بماضيها وتراثها، وقيم مجتمعها (فوضيل عبد القادر، 2009، 13) فانطلاقا مما جاء به هذا الباحث يؤكد على أن المدرسة ليست أداة لتعلم المهارات فقط بل هي مؤسسة تنشئوية تساعد على إعادة إنتاج رموز المجتمع وثقافته، وبالتالي الحفاظ على هويته الوطنية التي تحميه من الاندثار و الزوال.

إستراتيجية الدولة الجزائرية في الحفاظ على مقوم اللغة العربية كمعبر عن الوحدة الوطنية:

حاول الاستعمار الفرنسي أثناء تواجده بالجزائر أن يمحو الهوية الجزائرية انطلاقا من طمس لغته و جعله يتحدث لسانا أجنبيا بعيدا كل البعد عن أصالته، ومن ثمة دمجه في الأمة الفرنسية لغة، ثقافة، وحضارة، حيث يقول فوضيل في هذا الشأن" حاول الاستعمار الفرنسي تغيير هوية الشعب الجزائري بمحو لغته وجودا، واستئصالها استعمالا، فلا ينطق بها لسان ولا يجري بها قلم، ولكن مقاومة الشعب لهذا المخطط الجهنمي حالت دون تحقق أهداف الإستعمار، وبقيت اللغة العربية منقوشة في ذاكرتهم وجارية على ألسنتهم، فلم يهجروها ولم ينسلخوا عنها"(فوضيل عبد القادر، 2013، 33).

من هنا سعت الدولة الجزائرية إلى استرجاع هذه الهوية المسلوبة وجعلها عماد بناء السيادة الوطنية وتحقيق الوحدة بين جميع أفراد المجتمع الجزائري، و بما أن المدرسة هي العمود الفقري للدولة، انطلق التخطيط للغة الوطنية منها وإليها، من أجل الحفاظ على الديمومة الاستقلالية وتحقيق الحياة الكريمة، هذا طبعا لا يعني أن الدولة الجزائرية أهملت اللغات الأجنبية بل على العكس من ذلك تماما فقد كان الاهتمام بها سائرا ومعمما على جميع أطوار التعليم، إذ لا يخلو أي قرار إصلاحي من ذكر هذه التعليمة، إلا أن فرض توحيد اللغة كان بغرض الوصول إلى دولة وطنية قائمة بذاتها، و لها معالمها الخاصة بها، وذلك لأن" دور اللغة الأم في التخطيط التربوي في أي بلد يأتي في المرتبة الأولى، لأنها الوسيلة الأولى لاكتساب المعارف، ثم تأتي المرتبة الثانية للغات الأجنبية، التي تربط المجتمع بمصادر المعرفة، التي قد لا تتوافر عليه لغته" (راجا جميلة، 2012، 103).

قامت الجزائر خلال الفترات الأولى للإستقلال باستراتيجيات هادفة إلى ترسيم اللغة العربية، ففي سنة 1962 درست اللغة العربية لأول مرة بعد الاستعمار في المدارس الحكومية بمعدل سبع ساعات أسبوعيا، مدة لا يستهان بها في ظل الظروف التي كانت تعيشها الدولة آنذاك، ثم تضاعفت شيئا فشيئا إلى أن عممت على جميع الأطوار التعليمية، وقننت هذه العمليات بمواد

من الدستور تدعم فكرة أن اللغة العربية هي لغة الأمة الجزائرية ولا منافس لها في ذلك، حيث "أنشئ المجمع الجزائري للغة العربية سنة 1989، ومركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية سنة 1991، والمجلس الأعلى للغة العربية سنة 1998، كما تم تبني سياسة لغوية ثم ترتيبها وتنظيمها على النحو التالي:

- إنشاء العديد من المؤسسات اللغوية، تتوزع على جميع التراب الوطني، وتحتكم إلى مجمع وطني واحد، وهذا بغرض تحقيق الوحدة الوطنية.
- إنشاء المعاجم اللغوية.
- تشجيع التأليف باللغة العربية" (الودغيري عبد العلي، 2012، 44).

يمكن تلخيص الاستراتيجيات التي قامت بها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال في نقطتين: الأولى مرتبطة بإقصاء اللغة الفرنسية بشكل تدريجي من المؤسسة التربوية أو بالأحرى جعلها في المرتبة الثانية، أما النقطة الثانية فهي الاستعانة بأساتذة ومعلمين من المشرق العربي، بهدف سد الفراغ الذي كان موجودا في المؤسسة التربوية نتيجة الأمية المغروسة من طرف الاستعمار" حيث صرح عبد الحميد هادجر لجريدة المجاهد سنة 1974 وبعد 12 سنة من التعريب أن كل جزائري يرفض أن يتعرب يشعر بأنه أجنبي في بلده"(الودغيري عبد العلي، 2012، 82)، إلا أن هذا الطرح لا يمكن المرور عليه مرور الكرام، فهذا إقصاء فعلي لباقي أصناف المجتمع الجزائري، وهنا بدأت المشكلة اللغوية تطرح بشدة في الجزائر، إذ ظهرت الفئة الأمازيغية، لتطالب هي الأخرى بحقها في دمج لغتهم ضمن المؤسسة التعليمية الرسمية، في ظل هذا الطرح وتحت مسمى الدولة الوطنية التي تحتكم إلى الوحدة في كل معالم الهوية، حاولت الدولة الجزائرية أن تبقي على الأحادية اللغوية، هذا ما اعتبره لنين حقا طبيعيا، باعتبار أن اللغات والثقافات المرتبطة بمختلف القوميات قضية ملتصقة بالدولة لا محالة، ولا يقبل التصرف فيها من قبل قوميات لا تتعدى البضع نسمة، لهذا استند الخيار التاريخي بعد الاستقلال -بالإضافة إلى ما قلناه- على جملة من الخطوات ممتزجة مع أهداف الاعتماد على اللغة العربية كلغة رسمية نذكر منها(الودغيري عبد العلي، 2012، 96):

الميراث التاريخي من خلال التسوية بين مختلف القوى الموجودة.
الرغبة الموجهة من الخارج في الانتماء إلى العالم العربي.
ممارسة القرار في إطار التشاور والانفتاح على الآخر.
الرغبة في تبني لغة حضارة عريقة – الحضارة العربية الإسلامية-.
أدلجة التعريب و ربطه بالأسلمة.

من هنا جاء لأول مرة قانون واضح للعيان في "06 جانفي 1991 رقم 91-05 المادة الثانية إذ ينص على " أن اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة، يجسد العمل بها مظهرا من مظاهر السيادة، واستعمالها من النظام العام"(عبيد عبد اللطيف، 2007، 17)، فاللغة "مكون من مكونات الأمة، ومقوم لوجودها المعنوي، وحجر الزاوية في بنائها الثقافي والحضاري، والركن الأساسي في الكيان القومي" (التويجري بن عثمان بن عبد العزيز، 2008، 99).

لذا تكاثفت جهود الدولة الرامية إلى تحسين الوضع اللغوي في الجزائر، من خلال إيجاد طرق بيداغوجية أكثر فعالية، وهذا حتى تسترجع اللغة العربية مكانتها، فيمكن أن نصل إلى أن الاستراتجيات الجزائرية تلخصت في ثلاث نقاط رئيسية وهي كالآتي:

الشروع في تعليم اللغة العربية.

التعليم بها، ورفع معاملات اللغة العربية داخل المدارس.

إدراجه كوسيلة عمل في الحياة العملية.

من هنا نصرح بأن الدولة الجزائرية قد بذلت فعلا جهود جبارة لترقية اللغة العربية وإعطائها حقها من الاهتمام والولاء انطلاقا من علاجات حازمة وسريعة وكذا قرارات ملزمة، لحماية الهوية الثقافية والحضارية، والحفاظ على السيادة الوطنية والأمن القومي، والقضية في البدء والختام قضية إستراتيجية وليست ترفا فكريا.

اللغة في الجزائر بين الخيارات التربوية و الحتميات الوطنية:

تعتبر الوضعية اللغوية الحالية للمجتمع الجزائري نتاج حلقة من التاريخ ضمن جملة التحولات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. ومن يقوم بقراءة واقع اللغة العربية في العملية التعليمية والتعلمية للمجتمع الجزائري يلاحظ المبادرة المحتشمة إن لم نقل غياب السياسة اللغوية، على الرغم من أن دستور الدولة ينص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة الجزائرية، ولكن ثمة فجوة وهوة كبيرة بين ما ينص عليه الدستور وما يمارس على أرض الواقع، سنحاول من خلال ورقتنا هذه استحضار أهم المحطات الأساسية للمشروع التعريبي في الجزائر غداة الاستقلال.

كانت الجزائر حريصة كل الحرص في بداية الاستقلال على تعريب التعليم، فبادرت بتعريب السنة الابتدائية الأولى في عام 1964- 1965، وعربت السنة الثانية بطريقة جزئية عام 1967- 1968، وبعدها السنة الثالثة جزئيا في العام الدراسي 1968- 1969، حيث تم تدريس المواد الاجتماعية بالعربية و الرياضيات بالفرنسية، ثم عربت سنتي الثالثة والرابعة كليا خلال الفترة الممتدة من 1971 إلى غاية 1974.

استمر مشروع التعريب في الابتدائي والثانوي بطريقة متواترة إلى غاية 1980، أين تم الشروع بتجسيد وتنفيذ المدرسة الأساسية أين شملت مختلف القطر الجزائري عام 1989 وصولا إلى تعريب الطور الثانوي في جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية، أما التعليم العالي فقد عرّب بعضها كالقانون مثلا والعلوم الإنسانية في حين بقيت بعض العلوم تدرس بالفرنسية ليومنا هذا باستثناء المدارس العليا التي تدرس بالعربية، كونها مرتبطة بإعداد وتكوين أساتذة التعليم الثانوي لتدريس هذه الشعب والمواد،حيث كان التتويج في شهر جوان 1985 بتخرج أول دفعة في العلوم الاجتماعية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه بعد حصول الجزائر على استقلالها، استمر الاستعمار الفرنسي في محاربة اللغة العربية بتقنيات ووسائل أخرى نذكر على سبيل الذكر الإجراء الذي اتخذته في حق اللغة الأمازيغية من خلال"إنشاء الأكاديمية البربرية" واستعمال الحروف اللاتينية في كتابة الأمازيغية، وكان الهدف تمزيق المجتمع الجزائري تمزيقا لا يقتصر على استعمال اللسان فحسب، وإنما يمتد إلى العرق، حيث ورد في الوثيقة التي صدرت خلال 1973 أن

"تاريخ شمال إفريقيا كما يدرس اليوم كله تزييف وتحريف، ويجب على البربر أن يتحدوا ضد جريمة نكراء اسمها العروبة"(الطالبي محمد ،2009، 94)، واعتمدت اللغة الأمازيغية رسميا إلى جانب اللغة العربية حاليا في الجزائر، وبدأ تعليم اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي، ليتحول بعد ذلك خلال السنة الثالثة من نفس الطور جراء عمليات الإصلاح التربوي المتواترة الواحدة تلو الأخرى.

قانونيا، سعت الدولة من خلال حتمياتها الوطنية تعميم استعمال اللغة العربية، وقد صدر ذلك عام 1991 بعد جملة المناقشات البرلمانية والسياسية على مستوى الأحزاب الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني الذي كانت تسيطر عليه الجماعة الفرانكوفونية وبدأ النزاع بين جبهتين: جبهة فرانكوفونية تتلمذت على يد المدرسة الفرنسية وتستعمل وتوظف الفرنسية في جميع معاملاتها وحواراتها وكذا نقاشاتها، في حين عارضت الجبهة العروبية إدخال الفرنسية إلى المدرسة الجزائرية باعتبارها لغة العدو ولغة السيطرة. وبعبارة أخرى، نجح المستعمر بالفعل من خلال السياسة التي اتبعها في خلق صراع لغوي بعد الاستقلال تحديدا بين النخب المثقفة الجزائرية فيما يتعلق باللغة العربية مقابل الفرنسية التي لطالما اعتبرت الطريق إلى الحداثة والتطور. وبخلاف الأولى إضافة إلى اللغة الأمازيغية، ساهم هذا الواقع المتحول والمتأزم إلى إحداث تصدع داخل النخبة المثقفة الجزائرية ذات توجهات ثقافية ومشارب فكرية وإيديولوجية متباينة رغم اشتراكها في جوانب عديدة منها الأمة والدولة الوطنية.

يمكن التمييز هنا بين النخبة المعربة ذات الثقافة العربية الإسلامية التي تكونت في جامعات ومدارس عربية مختلفة، والتي نادت بضرورة إعادة الاعتبار للغة العربية كونها لغة الدين والثقافة الإسلامية والمعبر الحقيقي عن هوية المجتمع الجزائري. مقابل النخبة الجزائرية المفرنسة المشبعين بالثقافة الفرنسية التي رأت في اللغة الفرنسية أداة لتحقيق تطور المجتمع الجزائري وربطه بالحضارة والتحضر العالميين، في حين ظهر الاتجاه الثالث المتمثل أساسا في النخب الأمازيغية رغم قلة تعدادها بترقية استعمال لغتها الأمازيغية باعتبارها اللغة الأصلية للجزائريين.

فاللغة حسب كريستينا فريشات" حاملة لهوية، قيم، تاريخ ومعنى, إنها تحقق التلاحم الاجتماعي، وتدعم تنامي الإحساس بروح الانتماء إلى المجموعة"(بعلبكي رمزي سيف الدين، 2013، 121)، وبهذا فالحالة الجزائرية اتخذت شكلا مختلفا أصبح يعبر عن التمزق الوجودي الذي يعيشه المجتمع مما أزّم المشهد الثقافي المحلي وهنا تكمن معاناة الجزائر ضمن الإستراتيجية التي هي بصدد المصادقة عليها من أجل تجاوز محنة التغريب ومحنة الفرنسة التي لطالما عاشها المجتمع الجزائري في يومياته بين مؤيد لخيارات تربوية تسعى بالأساس للمحافظة على مَعْلَم اللغة العربية الهوياتي في ظل تناسق وتضامن وتوحيد الحتميات الوطنية، ومعارض لهذه الخيارات ساعيا بذلك لتدعيم الحتميات الوطنية انطلاقا من التجسيد الملّح لمسألة التعدد اللغوي.

من هنا أصبحت مسألة اللغة خصوصية من خصوصيات المجتمع الجزائري المنقسم ثقافيا والذي أصبح يعيش انكسارا لغويا حسب ما يذهب إليه الناقد الجزائري عمار بن طوبال، حيث نتج عن هذا الوضع المتردي إنتاج صيغة توليفية رعتها الدولة من خلال تمييز وتحديد

نشاط كل فئة، خاصة بعد عملية التعريب المعطلة التنفيذ التي أبقت على فرنسة المجالات الحيوية التي راهنت عليها الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة والتطور(بن طوبال عمار،2011) مما زاد في تعميق التأزم اللغوي وتمخض صراع من نوع جديد عوض فض النزاع والخلاف، الأمر الذي أدى لا محالة إلى تصدعات بالجمع على مستوى الهياكل القاعدية والبنى التحتية كما جعل مشروع تعميم استعمال وتداول اللغة العربية يفقد مصداقيته بما غذّى حالة أو نزعة استعلائية نتجت عن التفاعل الحاصل بين النخب، نذكر على سبيل المثال الإنتاج الثقافي المكتوب باللغة الفرنسية على أنه النمط الثقافي الحداثي والأكثر علمية.
المسألة في تقديرنا تتعدى فرضية مقدرة اللغة على عدمها التي اتخذت لنفسها رداءا إيديولوجيا لتحقيق الولوج لأهداف وغايات أخرى، بل المسألة ترتبط بأغراض ومصالح شخصية وبأزمة النخب نفسها حسب ما تناولته العديد من المحاولات البحثية الأكاديمية، وهو ما ساهم في عرقلة مساعي التنمية ورفض الحوار وحرم المجتمع من إمكانية التطور في ظل غياب إرادة حكومية فاصلة وبشكل قاطع في مختلف المسائل المتعلقة بالمسألة الثقافية للمجتمع الجزائري، وبطبيعة الحال يظهر هذا ضمن وضعية المدرسة الجزائرية التي غرقت في الإصلاحات والتنميقات نتيجة الجوانب السابقة الذكر والتي لم تفض إلى أية نتائج ملموسة، بل ساهمت في تكريس الرداءة والتراجع نظرا لاتخاذها كأرضية لصراع متعدد الأهداف، مع استمرار مشهد الاختلاف كما سيأتي الحديث عنه ضمن التوظيف الإيديولوجي لبعد اللغة في الصراع.

المدرسة الجزائرية واللغة(إيديولوجيات وصراعات تؤول إلى طريق مسدود):

تشير بعض الدراسات السوسيولوجية المتخصصة إلى اعتبار الأزمة الجزائرية وفيما يتصل بالمسألة الهوياتية أنها نتاج تسييس هذه المسألة ومصادرة مقوماتها الأساسية وإخضاعها للقانون، في الوقت الذي كانت في أمس الحاجة إلى الحوار المشترك بين التيارات المؤثرة المقصاة، الأمر الذي ولّد وضعا ثقافيا واجتماعيا يتميز بالانقسام والتشرذم، الذي استهدف مقومات المجتمع الجزائري والمكونات الأساسية لهويته، مما غذى بعد الاستقلال صراعا وتأزما هوياتيا طاحنا بين مختلف النخب الاجتماعية التي تتبنى وتحمل توجهات فكرية ومرجعيات إيديولوجية متباينة، وهو ما سينعكس على قطاع التعليم بشكل خاص.
وعليه تعتبر المسألة اللغوية في الجزائر واحدة من أهم المشكلات المزمنة الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، وفعلا أدّى النشاط الاستعماري الفرنسي في الجزائر إلى هزة عنيفة مسّت آثارها على وجه الخصوص ركائز الهوية الجزائرية، وهو الأمر الذي جعل الفرنسيون ينجحون في خلق صراع لغوي مزدوج، من جهة هو صراع بين اللغة العربية للجزائريين ولغة دينهم مقابل اللغة الفرنسية التي تعبر عن لغة المستعمر التي قدمت على أنها التحضر والتطور، ومن جهة ثانية نجد الصراع بين اللغة العربية في مقابل اللغة الأمازيغية كونها هي الأخرى لغة السكان الأصليين لشمال أفريقيا، الأمر الذي انجر عنه صراع ثلاث هويات أو بالأحرى صراع ثلاث نخب تمثلت في: النخب(الهوية) المعربة، النخب(الهوية) المفرنسة، والنخب (الهوية) الأمازيغية، كما أن الوصول إلى موقف مشترك بين النخب الاجتماعية الجزائرية المتصارعة حول مشروع هوية وطنية متكاملة وواضحة المعالم لا

زال أمرا بعيد المنال، وهذا ما تجسد مع استمرارية الاختلاف بشأن المحاور الكبرى التي تعلقت بالحكم، اللغة، قضية التعريب وغيرها من المسائل الهوياتية، وها هنا يمكن استساغة قراءتين أو طرحين سوسيولوجيين:

الطرح الأول يرى أن الجدل القائم حول قضية الهوية الجزائرية يرجع بالأساس إلى أنه" لم يكن نخبويا، كما هو حاصل في كثير من المجتمعات فقد كان طرحا جماهيريا واسعا شاركت فيه شرائح اجتماعية واسعة" (الكنزعلي جابي عبد الناصر،1999، 265) في حين يعتبر أصحاب الطرح الثاني أن الأزمة هي أزمة مثقفين بالدرجة الأولى، وذلك من خلال المرجعيات الإيديولوجية التي تبنتها هذه النخب في حدّ ذاتها والتي ميّزت مجمل تصوراتهم بهوية أفراد المجتمع المحلي، وربما انعكس هذا بشكل جلي في الخطاب الثقافي المنتج من طرفهم، وهو ما أظهر التأزم والاختلاف في هذه النتاجات. والنتيجة بطبيعة الحال هوية اجتماعية متأزمة وغير واضحة المعالم في غياب التعبئة الجماهيرية، وهو ما ظهر بشكل كبير في المجال التعليمي كونه عرف وضعا ترديا ومتأزما في ظل صياغة إنتاج مشروع تربوي متكامل يستجيب لتطلعات المجتمع، وربما هذا المجال هو الذي جعل المدرسة حقلا خصبا ومجالا متراميا لهذا الصراع وبتعبير آخر أصبح الفضاء الأمثل لمشروع التعريب هو المدرسة.

بعد الاستقلال مباشرة، حاول النظام الجزائري الفتي استعادة معالم الهوية الجزائرية بربطها بجذورها وامتداداتها العربية والإسلامية، وربما ظهر ذلك بشكل جلي في دساتير الدولة الجزائرية المستقلة، المتضمنة لأهم البنود والتي تعلقت في كل مرة بالدين الإسلامي باعتباره دين الدولة، اللغة العربية كونها اللغة الوطنية والرسمية للشعب الجزائري ومن ثم تتابعت محاولات إنشاء المشاريع الواحدة تلو الأخرى والتي تبنتها الحكومة الجزائرية، فكانت محتشمة في بعض المرات ومترددة مرات أخرى من أجل استساغة مسألة أو مشروع تعريب المجتمع والدولة. وبذلك عملت الدولة الجزائرية منذ أمرية 1976 على تجسيد تعريب التعليم بشكل تدريجي حيث كانت البداية مع التعليم الأساسي، تلاه بعد ذلك التعليم الابتدائي ليواصل مسيرته نحو التعليم الثانوي.

لكن هذا المشروع كانت تحفوه المخاطر وليس من السهل تمرير هذا المشروع بطريقة سلسة، لأن المقاومة في الجانب الآخر كانت بانتظار هذا المشروع، وأي مقاومة؟؟ مقاومة شرسة من قبل النخب الفرنسية والنخب الأمازيغية أين أصبحت معركة اللغة العربية معركة إمّا سيكتب لها النجاح والحياة، وإما الفشل والموت، واستخدمت المدرسة كساحة لهذه المعركة أين جسّدت مجموعة من الإصلاحات التربوية انعكست بطريقة سلبية على المدرسة بصفة عامة.

ولكن لفهم هذا الصراع بطريقة موضوعية والتمحيص في السياسة اللغوية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لابد لنا من العودة والرجوع إلى الجذور التاريخية التي هيّأت ورعت الصراع اللغوي الهوياتي الذي كان يشبه الفيروس المميت للجزائريين، حيث أننا لا نزال نعاني ونحصد آثاره إلى حدّ الساعة سواء أكان ذلك في المدرسة، أو في ثقافتنا أو في

مجتمعنا على العموم، سنحاول الوقوف على بعض المحطات في عجالة لتبيان جذور هذا الصراع.

بادئ ببدء، لابد أن نشير إلى وجود هذا الصراع المقترن أشد الاقتران بالفترة الاستعمارية، كما يمكننا أن نصفه بالفترة الكارثية في حياة الجزائريين ككل، كونه سعى إلى تفكيك وتمزيق ممنهج للمجتمع الجزائري من حيث السياسة الاستيطانية التي انتهجها الفرنسيون، فكانت بذلك أعظم الحملات همجية، وقمعا وإجحافا في حق الأهالي. لا يسعنا المقام هنا لتناول الجانب الاقتصادي والديمغرافي جرّاء الإستراتيجية الاستيطانية التي تبنتها فرنسا، بقدر ما سنركز على مؤشر اللغة العربية كونها ركنا مكينا في بنيان الهوية"فلا حديث عن التنمية البشرية من غير ربطها بسؤال الهوية، ولا حديث عن الهوية من غير ربطها باللغة الوطنية"(بركة بسام،2013، 92).

استمر هذا التفكيك لفترة من الزمن، عمد بها المستعمر من أجل القضاء على البنى التحتية للمجتمع والتي تضمنت التربية والتعليم لهم(الزوايا، المساجد، الكتاتيب)" فالآثار الكارثية للاستعمار الفرنسي على النظام التربوي التقليدي تظهر جلية من خلال تدمير البنيات التربوية الموجودة وتهميش اللغة العربية الفصحى وخنق الانتاج الثقافي الذي كان موجودا في المناطق الحضرية وأيضا من خلال محاولة محو الذاكرة عن طريق تشتيت الأرشيف التقليدي والمخطوطات العربية والاسلامية" (Ahmed Djebbar,2008 ,170).

فمن جهة شجعوا لغتهم الفرنسية بإدراجها في المدارس، وهذا من أجل "فرنسة الجزائر وتبرير إلحاقها القصري والقيصري بالامبراطورية الفرنسية، ومن جهة أخرى سعت إلى إقامة نظام"(طيبي غماري،2012، 51)، ومن جهة أخرى سعت إلى إقامة نظام تربوي خاص بأبناء المعمرين، لكن الأهالي كانوا يرون في المدارس الفرنسية المدفع القاضي لمعالم الهوية الدينية الإسلامية ومعالم اللغة العربية حيث حاولوا مقاطعة هذه المدارس، إلاّ أن محاولاتهم باءت بالفشل.

وشيئا فشيئا بدأ المجتمع الجزائري يشهد تحولات اجتماعية وثقافية سيكون لها بالغ الأثر في التاريخ الجزائري القادم من حيث ظهور التعليم الأهلي الخاص تحت شعار:"الإسلام ديننا واللغة العربية لغتنا والجزائر وطننا"الذي كان مرتبطا أشد الارتباط مع جامع الأزهر، الزيتونة والقرويين. وعلى هذا الأساس بُعث الطلاب لهذه المؤسسات الدينية لاكتساب ثقافة ستمكنهم لاحقا من خلق حراك تاريخي، ثقافي وتربوي، الأمر الذي سينبثق عنه في المستقبل القريب تدعيم الحركة الوطنية التي ستحاول بكل ما أوتيت من قوة المحافظة على المعالم الدينية والثقافية والاجتماعية للأمة الجزائرية محافظة بذلك على معالم الهوية الوطنية الجزائرية عن طريق تعليم اللغة العربية الفصحى.

يمكن القول إجمالا أنه ومنذ أن حلّ المحتل البلاد، قام بإرساء وتنظيم مجموعة من البنيات الاقتصادية والإدارية، والاجتماعية الثقافية وجعل من الفرنسية اللغة الرسمية دون منازع في جميع المجالات، ولم يكن ممكنا للمحتل-في نظره- إحلال لغته بثقافتها الاجتماعية ذات الأصول العلمانية للوصول إلى قولبة شعب وصياغة هويته من جديد، إلاّ بهدم الرموز الثقافية للمجتمع وفي مقدمتها اللغة العربية وحمولتها الثقافية، كونها ليست مجرد لسان

يتحدثه مجموعة من الناس، بل مسألة وجود وقضية هوية أو كما قال "جاك بيرك" "لا تصلح اللغة للتواصل، بل تصلح للوجود"(حاجي فريد،2013، 323).

إذن فقد كان التخطيط اللغوي المنتهج من قبل المحتل يراعي على الدوام إضعاف العربية الفصحى في المجتمع قصد تآكلها، وذلك عبر ازدواجية فعل الإقصاء البيداغوجي والحط من شأن الدين ثقافيا. استمر إلى مدرسة جزائر ما بعد الاستقلال، ضمن الصراعات الإيديولوجية بين النخب والهويات التي كان ولا زال الطريق مسدودا لبلورة تعليم مركزي يعتم على أساسيات اللغة العربية الفصحى كمقوم أساسي للمحافظة على معالم الحتمية اللغوية الوطنية في ظل الركب الحضاري والعولمة.

وكحصيلة لأدلجة اللغة والمدرسة في الجزائر يمكن أن نستشهد بالتصريح الجريء الذي ألقاه الرئيس الراحل محمد بوضياف قائلا أن:" منظومتنا التربوية منكوبة، فتصريحات الاكتفاء الذاتي لا تكفي للتغطية على الحقائق الدراماتيكية التي يعايشها التلاميذ وأولياءهم، ينتج نظامنا التربوي اليوم حشودا يرمي بها إلى الشارع، وينتج البطالين بدون أي تأهيل، وحاملي الشهادات البطالين...يجب علينا تحديث مدرستنا وتسهيل انفتاحها على العلوم والتكنولوجيا...كما يجب على مدرستنا أن تتموقع بعيدا عن التطلعات السياسية والإيديولوجية"(Ahmed Djebbar ,2008 , 164).

تجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس الراحل يصنف ضمن خانة الفرانكفونيين حيث اعتبره أصحاب هذا الاتجاه ملاذهم ومنجيهم والمدافع عنهم من أجل إعادة الجزائر إلى محطة الحداثة والتحديث الفعليين، فوضع بذلك الأصبع على الجرح وحدّد طريقا لمعالجة الوضع المحلي الذي لن يكون إلاّ إذا عُزل النظام التربوي عن مختلف المطالب السياسية والإيديولوجية.

يشير طيبي غماري في قراءته لمسألة التعدد اللغوي في الجزائر إلى أن غرق المنظومة التربوية في الصراعات الإيديولوجية نتج عنه منظومة متأزمة تعددت وظائفها إلاّ ما تعلق منها بنقل ونشر المعرفة، مؤكدا أن كل اتجاه هوياتي كان يحاول ضم متعاطفين جدد إلى معسكره، وبطبيعة الحال تمخضت عن هذه السياسة اللغوية حتمية الفشل الدراسي والتسرب المدرسي(طيبي غماري، 2012، 70)، إذ تبين لنا إحصائيات وزارة التربية كارثية الوضع، والذي لا يمكن تلخيصه إلاّ بعبارة الرئيس الراحل محمد بوضياف إن مدرستنا فعلا" منكوبة".

لا يسعنا إلاّ أن نقول أن المسألة اللغوية في الجزائر لازالت لحد الساعة تعالج وتستساغ من منطلقات إيديولوجية، ولا نظن أن الفرج سيكون قريبا مادامت هاته الفئات تستولي على زمام الأمور، وستضل هذه الصراعات وهذا التأزم يرهن مستقبل المدرسة الجزائرية ومستقبل أطفالنا لعقود أخرى من الزمن.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية، نتوصل إلى أن اللغة العربية في الجزائر اليوم تعيش خطرا حقيقيا يواجهها من الجهتين، الأول مرتبط بالأمركة، والثاني بالانشقاقات التي أصابت النخب الجزائرية، والتي أصبحت تنادي بضرورة تعويض اللغة العربية باللغة الفرنسية، فما نحن

نطمح إليه اليوم هو ارتفاع الوعي بالقضية اللغوية في مجتمعنا، و الإيمان بضرورة التحرك في كل الجبهات، لتصبح اللغة العربية فكرا وأسلوبا أداة مفضلة في خوض المعركة الحضارية، وسلاحا شرعيا في التعبير عن الهوية والوجود، إذ نقترح في الأخير خمس خطوات تعتبر كنظرة استشرافية لترقية اللغة العربية في المدرسة الجزائرية(السيد محمود، 72، 2009):

- تحديد موقع اللغة العربية في المدارس الخاصة والجامعات الخاصة.
- تأمين مستلزمات تعليم اللغة العربية.
- جعل شرط إتقان اللغة العربية مطلبا أساسيا للإلتحاق بالجامعات.
- تعليم مواد المعرف كافة باللغة العربية دون استثناء.
- تحديد موقع اللغات الأجنبية في المرتبة الثانية في نسق النظام التعليمي الرسمي.

قائمة المراجع:

1. البدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"انجليزي فرنسي عربي"، بيروت، مكتب لبنان.
2. الكنز علي، جابي عبد الناصر(1999)، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة.
3. ضمن نافع، بشير وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
4. التويجري بن عثمان عبد العزيز(2008)، اللغة العربية و العولمة، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم و الثقافة، إسيسكو.
5. السيد محمود(2009)، واقع اللغة العربية في الوطن العربي وأفاق التطور، مجلة اللسان العربي، ع25.
6. الودغيري عبد العلي(2012)،"دور اللغة الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي" أعمال الندوة الوطنية حول :التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر .
7. بركة بسام وآخرون (2013)، اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح، ط1، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
8. بعلبكي رمزي منير (2013)، اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
9. بن طوبال عمار (2011)، الهوية المأزومة في الخطاب الثقافي الجزائري. http://Koutama18.blogspot.com/2009/04/blog-post_22، تم زيارته يوم 2014./04/25.
10. حاجي محمد(2013)، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر (1837- 1937): المنطلق، السيرورة، المآل الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
11. طيبي غماري (2012)، خمسون سنة من التعدد اللغوي في المدرسة الجزائرية، صراع هويات ينتهي إلى الأمية، مجلة المواقف، العدد 07، منشورات جامعة معسكر، الجزائر.
12. شمامة خير الدين(2013)، إشكالية اللغة العربية في الجزائر بين مخلفات الاستعمار وضغط العولمة، اللغة والهوية في الوطن العربي(إشكالية تاريخية وثقافية وسياسية)، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

13. فوضيل عبد القادر(2013)، اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر.
14. فرحي دليلة(2009)، الازدواجية اللغوية مفاهيم و إرهاصات، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ع5 ،جامعة بسكرة.
15. عبيد عبد اللطيف(2007)، المسألة اللغوية في المغرب العربي "مجلة الجامعة المغاربية، ع 2، طرابلس.
16. وطفة علي أسعد(2004)، علم الاجتماع المدرسي "بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،.
17. فضلاء محمد الطاهر (دس)، الهوية الوطنية، مجلة الثقافة، ع 109، الجزائر.
18. فوضيل عبد القادر وآخرون(2009)، المدرسة في الجزائر (حقائق وإشكالات)، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر.
19. راجا جميلة، (2012)، إستراتيجية تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية في الجزائر، أعمال الندوة الوطنية حول التخطيط اللغوي في الجزائر، اللغات ووظائفها، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر.
20. مرسي محمد منير(1996)، المرجع في التربية المقارنة، عالم الكتب، القاهرة.
21. ميهوبي فخر الدين (2014)، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي قراءة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

22. Ahmed Djebbar (2008), Le système éducatif algérien : miroir d'une société en crise et en mutation, in Tayeb Chenntouf (s.dir), L'Algérie face à la mondialisation, Dakar,CODESRIA.

الحركات الاجتماعية والتغير السياسي
Social movements and political change

أ.عبد الرزاق أبلال- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهراز-فاس- المغرب.

ملخص: تعبر الحركات الاجتماعية عن وجود صراعات رمزية داخل المجتمع تسعى إلى إحداث تغيرات اجتماعية وسياسية عبر الاشتغال على خط القيم الثقافية، ما دام التغير السياسي هو تبني مؤسسي للقيم الجديدة المنتشرة في ثقافة المجتمع، وعلى هذا الأساس تجسد الحركات الاجتماعية الحاجة إلى فضاءات اجتماعية جديدة تتوسط الدولة والمجتمع المدني، وتعمل على خلق أشكال اجتماعية، وجماعات، وشبكات، مفرزة بذلك لقيم جديدة وعلاقات سلطة جديدة تروم تحقيق تحول ديمقراطي والضغط على الدول التسلطية من أجل تقديم إصلاحات سياسية حقيقية، هذا التغير في سياسات المجتمع لا ينفصل من جهة أخرى عن المواطنة النشطة أو ما يسمى بفن الحضور وسياسة التمرد التي تمثلها الحركات الاجتماعية التي لا تنفصل في اشتغالها عن إفرازات الثورة المعلوماتية في ظل عالم معولم.
الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية، التغير السياسي، فن الحضور.

Abstract: Social movements hint at the existence of symbolic conflicts inside the society, which aim at creating social and political changes through working on the line of cultural values since political change includes the institutional adoption of the new values spreading in society's culture. On this basis, the social movements incarnate the need to new social spaces between the government and civil society which help to foster social forms, communities and networks, engendering therefore new values and new authority relationships with the aim of establishing democratic change and also making pressure on authoritative nations in order to present real political reforms. This change in the politics of society is a form of active citizenship or what is called the art of being present and political rioting represented by these social movements which are itself tied to the outcomes of the information revolution in the era of an informed world.
Keywords: social movements, political change, Art of Presence.

الحركات الاجتماعية والتغير السياسي:

يمثل التغير، سواء كان تطوريا أو ثوريا، جوهر الحياة، فالثبات بالنسبة للكائن الحي موت وعدم، وهو نفس الشيء بالنسبة للمجتمع الذي يماثل في تشكله الكائنات العضوية كما يرى ذلك إميل دوركايم (مماثلة بيولوجية)، والتغير الاجتماعي متعدد الأبعاد، لكنه يتوقف في نهاية المطاف على التغيير في عقلية كل من الأفراد والجماعات، فالطريقة التي نفكر ونشعر بها تحدد الطريقة التي نتصرف بها.

وتؤثر التغيرات في السلوك الفردي والجماعي تدريجيا، لكن بشكل مؤكد، على الأعراف والمؤسسات التي تشكل الممارسات الاجتماعية وتعدلها.

لكن المؤسسات هي تجليات للممارسات الاجتماعية لفترات سابقة في التاريخ، وهذه الممارسات الاجتماعية متجذرة في علاقات السلطة، وعلاقات السلطة مضمرة في مؤسسات من جميع الأنواع (الأسرة، الإدارة، المدارس، المستشفيات، السجون)، كما بين ذلك الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو في كتابه "المراقبة والعقاب: ولادة السجن"، وهذه المؤسسات ناتجة عن صراعات ومساومات بين الأطراف الاجتماعية التي تضع دستورا للمجتمع وفق قيمها ومصالحها، وبالتالي، ينتج التفاعل بين التغير الثقافي والتغير السياسي تغيرا اجتماعيا فالتغير الثقافي هو تغير في القيم والمعتقدات التي تعالج في العقل البشري على نطاق يكفي اتساعه للتأثير في المجتمع ككل، والتغير السياسي هو تبني مؤسسي للقيم الجديدة المنتشرة في ثقافة المجتمع(مانويل كاستلز، 2014، ص 427).

ولا تحدث التغيرات على نحو تلقائي فجائي، بل تنتج عن إرادة أطراف اجتماعية فاعلة ترشدها قدراتها المعرفية والانفعالية، في تفاعلها مع بعضها البعض ومع شروط بيئتها، هذه الأطراف الاجتماعية التي تسعى نحو أحداث تغير ثقافي(تغيير في القيم) يعتبرها مانويل كاستلز حركات اجتماعية، مثلما يعتبر العمليات التي تستهدف إحداث تغيير سياسي(تغيير مؤسسي)، من خلال قطيعة مع المنطق الكامن في المؤسسات السياسية بأنها "سياسة التمرد"، مفترضا أن سياسة التمرد هذه تعمل على الانتقال بين التغير الثقافي والتغير السياسي، من خلال إدماج رعايا احتشدت قواهم من أجل التغيير الثقافي والسياسي في نظام سياسي لم يكونوا جزءا منه سابقا لأسباب قد ترتبط بعدم السماح لهم بالتصويت، أو عدم القدرة على المشاركة، أو نتيجة نفور سياسي مرتبط بعدم قدرة النظام السياسي التعبير عن قيم ومصالح المواطنين، علاوة على هذا كله، فكل من الحركات الاجتماعية وسياسة التمرد قد تنشأ سواء من ترسيخ مشروع سياسي أو ثقافي، أو من فعل مقاومة ضد مؤسسات سياسية عندما تعتبر أعمال هذه المؤسسات غير عادلة وغير أخلاقية وغير شرعية في جوهرها. وقد تؤدي أو لا تؤدي المقاومة إلى ظهور مشروعات وضعتها الحركات الاجتماعية أو سياسة التمرد، لكن لا يحدث تحول هيكلي إلا عندما تظهر مشروعات سياسية مثل هذه لذا، فليس بوسع أحد أن يتنبأ بنتيجة الحركات الاجتماعية أوسياسة التمرد، لذا، فنحن، إلى حد ما، لا نعرف النتيجة، إلا إذا كانت الأفعال الجماعية هي الفاعل الحقيقي للتغير الاجتماعي في أعقاب الفعل (مانويل كاستلز، 2014، ص 428).

إن الحركات الاجتماعية المتعددة الوجوه لا يمكن أن تكون تعبيرا فجائيا يظهر لمرة واحدة ويختفي تحت أي فعل من أفعال القهر، إنها على العكس من ذلك فعل وحركة تغير ذات نفس طويل، تتشكل داخليا من عمليات جانبية كثيرة، فيها مد وجزر، بحيث يمكن لما ينتج عنه من "ترابطات لاحقة"، أن يؤدي إلى إعادة إحياء الحراك الشعبي عندما تسنح الفرصة. ومن الواضح أن عمل الحركات الاجتماعية في معظمها لا ينفصل عن آلية الضغط لتحقيق مطالبها، بحيث يتم ذلك عبر صور من الحراك والانقطاع أو عدم اليقين تجاه القوى المخالفة، هنا يضرب السوسيولوجي الإيراني آصف بيات مثالا بالحملة الإسلاموية في مصر، والتي أجبرت الحكومة على الحد من المنشورات الليبرالية الكثيرة، ومصادرة الأعمال الفنية والكتب، ومنع الأفلام (آصف بيات، 2014، ص 489).

لا تنفصل الحركات الاجتماعية عن فعل التغيير حتى وإن لم ترتبط بحملة سياسية. إنها تتضمن خلق أشكال اجتماعية، وجماعات، وشبكات، وعلاقات جديدة، تاركة آثار تنشيطية يمكن من خلالها أن تظهر مؤسسات وعلاقات بديلة، تعمل على تنشيط ما يسميه ألبيرتو ميلوتشي Mellucci "الإنتاج الثقافي" لأنساق مختلفة من القيم، والمعايير، والسلوك والرموز، والخطاب، تسعى إلى خلق أساليب للهيمنة يتم التعبير عنها بإنتاج أساليب بديلة للوجود وفعل الأشياء، هكذا تشير الحركات الاجتماعية في نظر ميلوتشي إلى الطريق وراء حدود النظام الحاضر، إلى شكل جديد من التحول الديمقراطي ملائم للمجتمعات المعقدة. فهي تجسد الحاجة إلى فضاءات اجتماعية جديدة بين المجتمع المدني والدولة يمكن للحركات فيها أن تصوغ الأفكار والمعضلات وتعلن عنها لبقية المجتمع وللعاملين السياسيين الذين سيضعون القرارات النهائية المتعلقة بكيفية التعامل معها، ويرى ميلوتشي أن مثل هذه الفضاءات الاجتماعية موجودة، سابقا بمقدار في المؤسسات المنتجة للمعرفة، مثل الجامعات والمؤسسات الثقافية، لكن يجب تقويتها في ميدان الاستهلاك الجمعي- بما له علاقة بالإسكان، والنقل، والصحة- وأيضا، بما له علاقة بالمواصلات ووسائل الإعلام لإفساح المجال للمجابهة الاجتماعية والتفاوض الاجتماعي بين العاملين المختلفين المنخرطين في العمل(كيت ناش، 2013، ص 266).

إن تأكيد ميلوتشي على الدور الفاعل للحركات الاجتماعية في خلق مداخل جديدة للتحول الديمقراطي بما هي فضاءات اجتماعية جديدة تتوسط الدولة والمجتمع المدني، هو ما يتبناه أيضا آصف بيات لما يعتبر الحركات الاجتماعية قادرة على إحداث تغير في الممارسة السياسية للدولة، وذلك من خلال استغلال الخط المعطل بين الدولة والمجتمع المدني، في المؤسسات التعليمية، والقضائية، والإعلامية ومؤسسات أخرى، هكذا مثلا، سيتمكن الإسلاميون -في نظره- في مصر مع بداية التسعينات من اختراق نظام التعليم الذي تدبره الدولة، والتأثير على صناع القرار، والمدرسين، وفوق كل ذلك تكوين جيل من التلاميذ عبر أنشطتهم في كليات التربية، كما عمل القضاة ذوو النزعة الإسلامية على تطبيق القانون الإسلامي، منزلين العقاب بالعلمانيين، ومؤيدين للأطر القانونية ذات التوجه الإسلامي. وحتى الشرطة والجيش لم يسلما من هذا التوجه، وأخيرا فإن الحركات الاجتماعية يمكن أن تكون قادرة ، إذا ما تم التسامح معها من قبل النظم المعينة، على أن تسيطر على قطاعات من

السلطة الحكومية، أو أن تقود الحكومة عبر الأدوات الانتخابية العادية، كما في حالة حزب العدالة والتنمية بالمغرب أو حزب النهضة بتونس، أو حركة الإخوان المسلمين في مصر مع الرئيس محمد مرسي، في إطار رياح ثورات الربيع العربي.

ومن التحديات الكبرى للحركة الاجتماعية ما يتصل بقدرتها على المحافظة على طابعها الحركي، وأن تمارس في الوقت نفسه سلطة حكومية، فبينما المشاركة في سلطة الدولة تمكن الحركات الاجتماعية من أن تحول بعض أفكارها إلى سياسات عامة، فإن الفشل في تحقيق هذا، حتى وإن كان هذا الفشل بسبب ممارسات استخبارية لأعدائها، يمكن أن يقلل من قاعدة تأييدها في المجتمع، ومن تم تركها خالية الوفاض. ومن الواضح إذن أن الحركات الاجتماعية يجب أن تذهب بعيدا في نضالاتها بغرض تحقيق سياسة ديمقراطية، وذلك عن طريق تقوية أسسها التنظيمية داخل نسيج المجتمع، وأن تتصل مباشرة بالدوائر الانتخابية المهمشة، فالقاعدة المجتمعية المؤسسية فقط هي القادرة على إجبار أعداء الحركة/ الدول على إجراء إصلاح سياسي، كما هو الحال في الخبرة المكسيكية، بل إنه قد ينتج "تحالف سياسي" بين الحركات الديمقراطية والدول(كما هو الحال في تشيلي وإسبانيا)، كما أنه يمكن أن يحمي الحركات من القمع والتصفية، ويؤكد استمرارها وإحياؤها، حتى بعد فترة اختفاء. وتجسد حركة الإخوان المسلمين في مصر حالة صارخة لهذا الوضع، حيث حاولت الحركة أن تبقى منذ تأسيسها في نهاية العشرينيات عن طريق التعايش مع حالة من المد والجزر وذلك بسبب عملها الترابطي العميق في المجتمع المدني واعتمادها على شبكات قرابية(آصف بيات، 2014، ص 491).

إن التأثير في النظم السياسية الاستبدادية على نحو خاص يتطلب نضالا قويا، بل شرسا أحيانا، بغرض إصلاحها و تحقيق تغير سياسي يعمل على دمقرطة الحياة السياسية وتجويد شروط الممارسة السياسية، وهي شروط تقتضي من جهة أخرى إحداث تغير في حساسيات المجتمع، إن التغير الاجتماعي يمكن أن يحدث جزئيا كنتيجة غير مقصودة لعمليات بنائية كالهجرة، والتحضر، والتحولات الديموغرافية، أو زيادة معدلات التعليم، كما أنه يمكن أن ينتج عن عوامل عالمية، وتبادل الأفكار والمعلومات والنماذج (لتعميق الفهم حول عوامل وشروط التغير الاجتماعي، يمكن العودة في هذا الإطار إلى عمل غي روشي: le changement social)، ولكن العنصر الحاسم في الإصلاح الديمقراطي هو وجود المواطنة النشطة: وجود حضور متصل ومكثف بذاته للأفراد، والجماعات، والحركات في كل فضاء اجتماعي متاح، سواء كان فضاء نظاميا أو غير نظامي، أو كان فضاء جماعيا أو فرديا، حيث يمكن لهم أن يؤكدوا حقوقهم ويؤدوا مسؤولياتهم. ففي هذه الفضاءات تنتج الأفكار، والمعايير، والممارسات، كما تنتج السياسة. إن المواطنين المسلمين لا يمكن أن يحدثوا تحولا ديمقراطيا حقيقيا إلا إذا تمكنوا مما يسميه آصف بيات "فن الحضور" Art Of Presence (آصف بيات،2014، ص 492)، أي تملك المهارة والاستعداد لتأكيد الإرادة الجماعية على الرغم من كل المصاعب، وذلك باحتواء الكوابح، واستخدام ما هو متاح، واكتشاف فضاءات جديدة تجعل وجودهم متحققا ومسموعا، إن النظم التسلطية يمكن أن تكون قادرة على قمع الحركات المنظمة أو المقاومة الجمعية الصامتة، مثلما يمكنها أن تبقى

مكبلة الأيدي حينما يتعلق الأمر بتحول المجتمع كله، تحول جماهير المواطنين العاديين في حياتهم العادية باعتباره حركة لا اجتماعية في العمق.

إن التغير في سياسات المجتمع عبر المواطنة النشطة أو عبر فن الحضور(نعتقد أن فن الحضور كما ينظر له آصف بيات يقتضي نوعا من سياسة التمرد كما تحضر في تحليلات مانويل كاستلز)، إلى جانب كونه شرطا لتحقيق تحول ديمقراطي، فهو يسهم في إملاء التغير على الدولة، في هذا الصدد يتصور آصف بيات إستراتيجية يمكن من خلالها أن تقوم كل جماعة اجتماعية بإحداث تغير في المجتمع، من خلال هذه المواطنة النشطة، في الحيز الذي توجد فيه هذه الجماعات، الأطفال في المنازل والمدارس، الطلاب في الجامعات المدرسون في فصولهم الدراسية، العمال في مصانعهم، الفقراء في مجتمعاتهم المحلية، والرياضيون في أنديتهم، والفنانون عبر فنونهم، والمثقفون عبر الاتصال الجماهيري، والمرأة في منزلها وفي الأماكن العامة، إن هذا الحضور المكثف والنشط يمنح امتيازا، والامتياز قوة. إنه هوية تمنح المجتمع القدرة على إدراك ذاته وتجديد نفسه، عبر الممارسات اليومية، من خلال تأكيد القيم التي تتحدى الشخصية التسلطية، وتقلق نخبها، وتصبح قادرة على توصيل حساسياتها الجمعية إلى الدولة ورجالها، إن المواطنين المسلحين بفن الحضور سوف يزعزعون الحكم التسلطي، وذلك لأن الدولة لا تحكم عادة وهي خارج المجتمع؛ إنها على العكس من ذلك تحكم عن طريق نسج منطق قوتها- عبر المعايير والقواعد والنظم- في نسيج المجتمع(آصف بيات، 2014، ص 493)، والمحقق أن محتوى هذه المعايير والنظم ومنطق القوة يمكن أن يهز(يزعزع) قدرة الدولة على الحكم أو ما يسمى بالحكومية، وفي هذا الإطار فإن نضال المرأة لتحدي الأبوية في تفاعلات الحياة اليومية أصبح موضوعا ذا حساسية، وذلك لأن الأبوية تتجذر بشكل عميق في وعي النظم السياسية التسلطية وممارستها، وعلى الرغم من أن الأبوية يمكن أن تتغلب على حضور المرأة وتتجاوزه، فإن هذا الحضور يظل فاعلا، فعندما تتفوق الإناث على الذكور في الجامعات، فإن المرأة يمكن أن تصبح في المستقبل في مواقع الإدارة والإشراف التي يجب أن يقبلها الرجال، وأن يستدمجوها(في ثقافتهم)، ويشير ذلك إلى تحول ملحوظ في معايير المجتمع وتوازن القوة فيه.

إن هذا الشكل من إعادة تشكيل الدولة قد لا ينتج فقط من المواطنة النشطة، أي من خلال تعليم الأفراد ومبادراتهم، ولكنه ينتج من التأثير طويل المدى للحركات، أو من نشاطية الحركة الاجتماعية على وجه الخصوص، فالحركات يمكن، من خلال منتجاتها الثقافية-أي من خلال خلق وقائع حياتية جديدة، وتكريس أساليب حياة، وأنماط تفكير وسلوك ووجود وفعل جديد- يمكن للحركات من خلال كل هذا أن تجعل الدول تتكيف مع توجهات مجتمعية جديدة، وأن تجبر السلطات بأن تأخذ في اعتبارها الحساسيات المنتشرة في المجتمع، وعلى سبيل المثال، فإن النظام الإسلامي في إيران قد أجبر على الاعتراف بالرغبة في التحول العلماني، والسياسة الديمقراطية، والحريات المدنية، والتي ساعدت الحركات الاجتماعية الإيرانية على تأسيسها في نهاية التسعينيات، وعلى المنوال نفسه فإن حقيقة تكيف حزب العدالة والتنمية مع الديمقراطية العلمانية التركية، ليس علامة على الخداع أو الخوف من رد فعل الجيش التركي، على العكس من ذلك، فهو موقف اكتمل وتشكل من خلال الحساسيات

الديمقراطية العلمانية للمواطنين الأتراك، سواء من التيار الديني أو العلماني، ولقد اطلق آصف بيات على هذه العملية الشاقة التي يؤثر بها المجتمع على الدولة، من خلال أساليب حياة جديدة، وأشكال جديدة من التفكير، والوجود، والفعل، "تنشئة الدولة"، وتعني تدريب الدولة ورجالها على التكيف مع الحساسيات، والأطر المثالية، والتوقعات المجتمعية. إن تنشئة الدولة هو نوع من "الحوكمة المعكوسة"، فهي يمكن أن تعمل باعتبارها نافذة حاسمة يمكن أن يحقق من خلالها المواطنون الإصلاح السياسي في الدول التسلطية، وأن يفرضوه عليها(آصف بيات، 2014، ص 496).

لكن كيف تعمل بالضبط هذه الحركات الاجتماعية على التأثير في الدولة وفرض إصلاحات سياسية في ظل مشهد سياسي صار يرتبط على نحو وثيق ببيئة الميديا والاتصال المتعدد الوسائط (كريستيان تيليغا، 2016، ص 213)، كيف تعمل الحركات الاجتماعية على توظيف وسائل الإعلام وتقنيات التواصل الحديثة في خلق سياسات جديدة وتغيير شروط الممارسة السياسية؟.

وسائل إعلام جديدة؛ سياسات جديدة:

تنبثق فعالية الممارسة السياسية اليوم من سلطة وسائل الإعلام الإلكترونية التي أحكمت قبضتها على المجال السياسي (عبد الرزاق أبلال، 2017، ص86)، مدشنة بذلك لعهد جديد في الممارسة السياسية، يمكن نعته وفق مانويل كاستلز بالسياسة المعلوماتية، ويربطها مباشرة بتقنيات شبكات الاتصال، قائلا: أهم ما يمكن ملاحظته هو أن وسائل الإعلام الإلكترونية (ولا يقتصر الأمر هنا على التلفزيون والمذياع، بل يشمل أيضا أشكال الاتصال كلها، مثل الجرائد والإنترنت)، أصبحت فضاء السياسة المفضل. ولا يعني ذلك كله أنه يمكن أن تختزل السياسة كلها في الصور والأصوات والتلاعب الرمزي، لكن من دونها لا وجود لفرصة للفوز بالسلطة أو ممارستها، وبسبب الآثار المتداخلة للأنظمة السياسية التقليدية، والتغلغل المتفاقم لوسائل الإعلام الجديدة، فإن ما يتعلق بالحياة السياسية كلها من معلومات وجوانب اتصالية، يصبح أسيرا لوسائل الإعلام، أما ما هو خارجها فيعد هامشا سياسيا لا غير"(Manuel Castells, 1999, p311-312).

لقد أحكمت وسائل الإعلام من منظور كاستلز، قبضتها على السياسة بما هي توزيع للسلطة داخل مؤسسات الدولة، حيث تقوم علاقات السلطة إلى حد كبير على تشكيل العقل البشري من خلال بناء المعنى عبر صنع الصورة التي تعمل على تنميط الوعي وتوجيه الممارسة نحو ما تروم الصورة تحقيقه، إن الرسائل والمنظمات والزعماء غير الموجودين في الإعلام لا وجود لهم في عقول الجمهور، إذ ليس في وسع أحد التأثير في قرارات المواطنين بطرق تؤدي إلى إمكانية وصوله إلى مواقع السلطة في الدولة أو الاحتفاظ بالسيطرة على مؤسسات سياسية أو كليهما معا، إلا القادرون على نقل رسائلهم إلى عموم المواطنين، وهذا بالتأكيد حال السياسات الديمقراطية(مانويل كاستلز، 2014، ص 289-290).

إن تقصير الفاعلين السياسيين القدامى والمؤسسات التقليدية في التكيف مع السياسة المعلوماتية هو أصل أزمة الديمقراطية في عصر المعلومات، وفي تقدير كاستلز: "ما دامت الأنظمة السياسية الراهنة قائمة على البنى التنظيمية والاستراتيجيات السياسية للعصر

الصناعي، باتت تلك الأنظمة بالية وفاقدة استقلاليتها جراء ما يشهده العالم من تدفق رهيب للمعلومات، تعتمد عليه السياسة"، هكذا فالنشاط السياسي النافذ راهنا، يقتضي التمكن من جميع الأشكال والتقنيات المعقدة للتعبئة الرمزية والاتصال السياسي، وليست السياسة في هذا السياق، مجرد ممارسة للحكم والفعل العامين، بقدر ما هي إدارة للعلاقات العامة القائمة على التبادل المعقد للرسائل العالية الترميز، باستخدام تقنيات شديدة التعقيد في جمع المعلومات ونشرها (Manuel Castells, 1999, p311-312).

لا تقتصر الشبكات الرقمية بما توفره من ثروة معلوماتية هائلة على توفير الدعم للقوى الرأسمالية والسياسية، بل تمكن أيضا أطراف أخرى من الاستفادة من هذه الثروة السائلة وتوظيفها وفق مصالح معينة، وهنا، في إطار مقاومة العولمة المتوحشة، واستبدادية الأنظمة السياسية ستبرز على نحو متزايد الحركات الاجتماعية الجديدة " العابرة للقوميات والمرتبطة بشبكات المجتمع المدني(عبد الرزاق أبلال، 2017، ص 87)، مستفيدة في ذلك من هذه الثروة القائمة على التدفق الهائل للمعلومات وتعقد شبكات الاتصال الحديث، التي أتاحت لهذه الحركات خصوصا تطبيقات البريد الإلكتروني والوسائط المتعددة والمواقع الإلكترونية ذات النصوص التشعبية، إمكان عقد تحالفات بين نشطاء من مناطق متباعدة تتوافر لديهم الوسائل التي تخولهم إنجاز مجموعة من المهمات التي تعد أساسية لنشاطهم، وللأثر الذي يرغبون في حدوثه، ويشكل ذلك حسب دارن بارني:

- جمع المعلومات (السياسية خصوصا التي يتعذر نشرها على نطاق واسع، وبتكلفة زهيدة، عند استعمال وسائل أخرى) وإنتاجها وأرشفتها ونشرها عالميا.
- منصة للترويج للحوادث والتحشيد وجمع الأموال والتماس أشكال أخرى من الدعم.
- منظومة لتنمية مستوى الوعي والتعليم والتدريب السياسيين (على سبيل المثال، تعليم طرائق العمل المباشر الخالي من العنف).
- وسيلة لإنشاء اتصال للتنظيم الداخلي، والإدارة، والتعبئة (خير مثال الحفز على الفعل) وتنسيق الأنشطة.
- منظومة اتصال تخدم الحوار والنقاش الديمقراطي بما يساهم في إيجاد إطار عام ديمقراطي عالمي.
- وسيلة للتواصل السياسي المحظور عبر الدول القمعية.
- منظومة انتشار لوسائل الإعلام المستقلة والتقارير الإخبارية والصحافة البديلة التي تتجاوز وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الشركات الكبرى.
- أداة للانخراط في أشكال جديدة من العمل السياسي المباشر (مثال النضال عبر القرصنة الإلكترونية وحملات البريد الإلكتروني المكثفة، وهجمات وقف بعض الخدمات، والعرائض الإلكترونية وتشويه المواقع الإلكترونية، والمواقع الإلكترونية الساخرة).
- أداة قوية وفي متناول أغلب الناس، للتنظيم والتعبئة والعمل، وذلك بالنسبة إلى الناشطين الأفراد، والمجموعات والمنظمات.
- وسيلة لاتصال أفقي متطور بين المواطنين، وتشمل توسيع نطاق الفرص المتاحة للحوار العام، والتداول في شأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

- آلية تتيح المزيد من أشكال المشاركة الشعبية المباشرة في عملية صنع القرار الديمقراطي، مثل التصويت عبر الإنترنت واستطلاعات الرأي المتداولة(دارن بارني، 2015، ص 153).

هكذا ساهمت الثورة المعلوماتية والانتشار الواسع لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة، بما توفره من سيولة معلوماتية، في ظهور فاعلين جدد في مجال الممارسة السياسية والثقافية أيضا(الحركات الاجتماعية الجديدة)، ومكنها من أدوات وآليات اشتغال عملت من خلالها على تشكيل جبهة للمقاومة والممانعة ضد الأنظمة التسلطية القائمة على احتكار السلطة والثروة، فارضة بذلك ضرورة إعادة توزيع القوة وأشكال ممارسة السلطة بمختلف أبعادها وتجلياتها، مسهمة بذلك في إرساء حياة سياسية أكثر انفتاحا ومشاركة والتزاما وشمولا واستجابة وعدالة، أي تعزيز وتحسين السياسات الديمقراطية التي تمثل أحدى أهم الأهداف الكبرى للحركات الاجتماعية.

خاتمة

لا شك أن الحركات الاجتماعية أسهمت في تطوير السوسيولوجيا السياسية إسهاما بالغا، ذلك أن إهمال الحركات الاجتماعية في السوسيولوجيا حتى سبعينات القرن العشرين لم يكن مبررا في قرن كانت فيه الثورات والصراعات حول التغير الاجتماعي الجذري بارزة كثيرا وهي صراعات شكلت تأويلات المعايير والقيم في المجتمع مدارها، بحيث صارت تسمح لنا برؤية أكثر وضوحا لنشاط الحركات الاجتماعية سياسيا، والتمكن من تحليلها على نحو أعمق، لذلك يعتقد البعض أن الحركات الاجتماعية هي تعبير عن صراعات رمزية بين مختلف القوى الاجتماعية، تسعى إلى إحداث تغيرات اجتماعية، هذه التغيرات هي في العمق حصيلة تفاعل الثقافي والسياسي، مادام التغير الثقافي يقوم على تبني مؤسسي للقيم الجديدة في ثقافة المجتمع، وهو ما تنبري له الحركات الاجتماعية التي تعمل أيضا على تنشيط الإنتاج الثقافي المرتبط بخلق قيم جديدة تتحدى الشخصية التسلطية، وتفرض على الدولة القيام بإصلاحات سياسية، وتسهم في خلق تحولات ديمقراطية، تجود مستوى وشروط الممارسة السياسية التي أصبحت اليوم لا تقبل الانفصال عن شبكات الاتصال ووسائل الإعلام المختلفة والمتطورة، لدرجة اعتبر فيها مانويل كاستلز السياسة هي سياسة الإعلام وشبكات الاتصال.

قائمة المراجع:

1. أبلال عبد الرزاق (2017)، الافتراضي وتحولات الفعل السياسي، باحثون، المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع1، المغرب.

2. بارني دارن، فبراير 2015: المجتمع الشبكي، ترجمة: أنور العجماوي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

3. بيات آصف(2014)، الحياة سياسة، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد زايد، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر.

4. تيليغا كريستيان(2016)، علم النفس السياسي، رؤى نقدية، ترجمة: أسامة الغزولي، ماي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

5. كاستلز مانويل(2014): سلطة الاتصال، ترجمة وتقديم: محمد حرفوش، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر.
6. ناش كيت(2013): السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة: د. حيدر حاج اسماعيل، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
7. Manuel Castells, Le Pouvoir de L'identité , Fayard,1999.
8. Manuel Castells, La Société en Réseaux, Traduit de L'anglais par Philippe Delamare, Fayard, 1998.

الفينومينولوجيا عند هوسرل وسؤال الفلسفة
- البدء والأصول-

the phenomenology of Husserl and the question of philosophy
-start and origins-

أ. سعيدي خديجة -جامعة ابوبكر بلقايد- الجزائر

ملخص: جاءت الفينومينولوجيا من أجل إعادة صياغة السؤال الفلسفي صياغة تجعل منها فلسفة بمعنى صارم ودقيق، وأن تصير ذلك العلم الكلي الشامل، قام هذا التوجه على مجموعة من القواعد أهمها القصدية والرد والعودة إلى الأشياء عينها، بحثا عن الأصول الحقيقة والبدء الأصلي.
الكلمات المفتاحية: الفينومينولوجيا ، الفلسفة، البدء، الأصل، القصدية.

Abstract: Phenomenology came to rephrase the philosophical question, a formulation makes it philosophy in a strict and precise sense, and become a comprehensive science, phenomenology has a set of rules the most important of which is the intention, and the reply, and back to the same stuff, in search of real assets and start up.
Keywords: phenomenology, philosophy, start, origin, intention.

مقدمة:

لقد شهد الفكر الفلسفي الكثير من الحركات والمنعطفات، وتعتبر الفينومينولوجي La (Phénoménologie) المؤسسة من قبل الفيلسوف الألماني ادموند هوسرل (Husserl) (1859-1938) من بين أهم حركاته

والجديد في هذا الطرح الفلسفي، هي تلك الانطلاقة المؤسسة على سؤال جوهري حرك مسار هذا التوجه من بدايته إلى نهايته وهو: كيف يمكن للفلسفة أن تصير علما صارماً؟

لقد لاحظ هوسرل أن الفلسفة في الوقت الحاضر تعيش حالة أزمة، سببها محاولة محاكاة مناهجها لمناهج العلوم الطبيعية، فرأى في الفينومينولوجيا المخلص الشرعي لها من أزمتها فهي العلم الجديد وارض الفلسفة الموعودة، وتعتمد الفينومينولوجيا في قيامها أساسا على الخبرة الحدسية للظواهر كنقطة بداية لها، أي تلك الخبرة الواعية للظاهرة، فهي تعطي وصفا للظاهرة يكون بعيدا عن تلك الوسائط المادية التجريبية بمعنى تحليل الظاهرة تحليلا عقليا فهي بذلك العلم الذي يدرس خبرة الوعي، دراسة مزدوجة، تتعلق الخبرة الأولى بالأشياء في حين تتجه الثانية إلى خبرته بذاته. معتمدا في ذلك على مجموعة من العناصر أهمها قصدية الوعي والايبوخي Epoché الفينومينولوجي الذي سوف يتطور إلى إجرائية أخرى سيصطلح عليها هوسرل في عمله فكرة الفينومينولوجيا 1905 بالرد Ruduction .

وبهذا فنقطة الانطلاق عند الفينومينولوجي ليست الذات المنغلقة على نفسها ولا الموضوع المطلق المغلق على نفسه، بل هي الشعور والوعي الإنساني، المُشَّكل في حدس كوني الذي يعتبر مشرّعا للمعرفة، بل المصدر الأساسي لكل المعرفة الإنسانية، فالإدراك الإنساني في الفينومينولوجيا هو إعادة وعي بشيء ما ويتجه نحو شيء ما أي له قصد يتوجه نحوه ويَعنيه، فهي بذلك ثورة على الاتجاه التجريبي والوضعاني والنّفساني، كما جاءت أيضا كحل لأزمة التي كانت تعيشها الفلسفة والإنسانية بصفة عامة، ففي الوقت الذي كانت فيه الأنساق الفلسفية تختلف وتتعدد، كان يقابلها تطور علمي فائق يتميز بالانتصارات العظيمة في المجالين التكنولوجي والرياضي وعلى الخصوص "علم النفس" الذي سعى في تبني المنهج التجريبي فأصبح المعيار العلمي هو المعيار الوحيد الذي يقود إلى الحقيقة إلا أنه أصبح معيارًا يشكل عقبة تهدد كيان هذه العلوم نفسها، فلم يبقى الأمر على ما هو عليه إذ سرعا نما انهارت الثقة المطلقة في العلم وطرحت فكرة نسبيته عن طريق إثبات العلماء انه يمكن للنتائج العلمية أن تخطئ وليست كل النظريات تحمل في ذاتها إطلاقية بحيث إمتدت هذه النسبية إلى المنطق والرياضيات حيث طرحت مسألة إستقلالهما عن علم النفس أي عن تلك العلاقة القائمة بين المفاهيم الرياضية والمنطقية وعلاقتها بالشعور أو بالأفعال النفسية، وكانت أكثر المحاولات حلاً لهذه الأزمة، تلك المحاولة التي مثلتها" الكانطية الجديدة" في ألمانيا باعتبار أنها كانت تقيم فصلا بين الذات الخالصة والذات السيكولوجية وبهذا يكون هناك إنقاذ لموضوعية المعرفة، إلا انه لم يكن حلا كافيا فمكان يتطلبه الأمر هو فلسفة تعيد الاعتبار للذات التي محت العلوم وجودها المتحقق.

التصور الهوسرلي لفكرة العلم الكلي:

عندما كتب افلاطون يوما على باب الأكاديمية " لا يطرق بابنا من ليس رياضيا " وكأن عبارته هذه كانت تحمل شعورا تنبؤيا بقدوم شخص يحمل هذه الصفة قد يقدم شيئا للفلسفة فجاء ادموند هوسرل من أرض الرياضيات ليقيم على أرض الفلسفة تلك الأرض التي وجدها عالقة في تربة من الأزمات التي طالت حتى البشرية، وأصبح يبحث عن حل يقدمه لها فجاء بمنهج جديد وحاول أن يجعل منها المخلص الروحي للازمات، أزمة الفلسفة، وأزمة المعنى وأزمة البشرية بكل ما تحمله من تراث واعتقاد وأخلاق.

إن الأزمة بالمعنى الفينومينولوجي تشير لذلك الريب الذي انصب في البداية على نموذج المعقولية وشمل الفلسفة واثّر على مهمتها كعلم كلي، فالفلسفة فقدت مصداقيتها بالمقارنة مع ازدهار العلوم فهي لم تعد ذات أهمية، لهذا يجب أن تكون علما كليا مثلها مثل: الرياضيات والفيزياء، للتجاوز أزمتها.

ولكن ماذا يقصد هوسرل بالفلسفة كعلم كلي؟

أولا: العلم يأخذ عند هوسرل ذلك الشكل المعرفي المحتوى على الأساس الكلي لكل موضوعية، وعلى الوضوح الذاتي وعلى الافتراض الأكبر الذي ليس بعده افتراض أي الأنا المطلق والوعي الخالص والحياة المعاشة، فالعلم هو العلم بالماهيات والأسس والأصول.وهو شكل من أشكال البشرية وهو الفكرة المحيطة بكل شيء، ذا نظرنا إليه تاريخيا فانه مفهوم اختزالي، فهو تخلى عن كل تلك الأسئلة التي تدرج تحت المفاهيم الضيّقة تارة والواسعة تارة للميتافيزيقا(ادمند هوسرل، 2008 ، ص 48) ، أما كلي وكليّة (Universalité) المنهج العلمي، أي على الفلسفة أن تدخل تحت مفهوم العلم، فهوسرل لم يستعن بالرياضيات لإقامة هذا العلم الكلي وإنما كانت الانطلاقة لديه انطلاقة منطقية محضة انطلاقة جعلته يتحرر من الاعتقادات التي سبقته حول الفلسفة ليؤسس علم كلي دقيق متحرر من الأحكام السابقة(علي الحبيب الفريوي، 2008، ص 12).

إن هذا العلم الكلي الذي تنشده الفينومينولوجيا هو ذلك العلم الذي يريد أن يجعل من الفلسفة علما صارما متحررا جذريا من كل الآراء والأحكام المسبقة، حيث تحيط بكيفية علمية دقيقة وصارمة بالأسئلة المعقولة عموما في وحدة نسقيه، فالحاجة إلى هذا العلم الكلي هي حاجة إلى بناء واضح يضم حقائق نهائية ويسعى لحل المشاكل المعرفية، بما فيها المشاكل الحياتية للإنسان، أي علم بالمبادئ الحقيقية وبالأصول.

فالعلم الكلي هو علم ما هو جذري، الجذريُّ الانطلاقة والتدشين، فتدشين هذه الفلسفة الجديدة أو العلم الكلي هو تدشين للبشرية الحديثة وبالضبط كبشرية تريد، بالمقارنة مع البشرية الوسيطة والقديمة، هو علم يجعلها تتجدد جذريا من خلال فلسفة جديدة.

والطريق الوحيد لجعل الفلسفة الشاملة تحقق في مسار ملئ بالعمل هو دفع العقل الكامن إلى الفهم الذاتي لإمكانياته وبالتالي جعل إمكانية الميتافيزيقا بنية كإمكانية حقيقة، وهي أيضا الطريق الذي يؤدي إلى معرفة الأسس الأخيرة أي الطريق الذي يؤدي نحوى وعي الذات

بذاتها، أي بالوحدة الذاتية أولا، ثم بالاشتراك بين الوحدات الذاتية الأخرى ثانيا، وهو يشمل كل علم حقيقي مسئول عن ذاته.

النقد الهوسرلي للنفسانية:

إن أول علم خصه هوسرل بالنقد من اجل بناء صرحه الفينومينولوجي هو علم النفس، أو ما يعرف بالنزعة النفسانية التي كانت سائدة في عصره، و لكن لماذا علم النفس؟ هناك حسب هوسرل تقارب بين الفينومينولوجيا (والنّفسانية)، إن تاريخ الفلسفة تاريخا للنّفسانية، أي تاريخ ما قبل فينومينولوجي وما دون الفينومينولوجيا(محمد محسن ألزارعي، 2009، ص184) وذلك راجع إلى اعتبار إن كل واحد منهم يهتم بدراسة(الماهيات والشعور) إلا أن علم النفس يهتم بالشعور والوعي باعتباره شيء موجود في الطبيعة، في حين تهتم الفينومينولوجيا بالوعي الخالص أي الوعي والشعور من وجهة نظر ظاهراتية، (فالنّفسانية) تحدد حسب هوسرل على أنها تؤدي إلى نزعة سلبية ومتطرفة بل وريبيّة تقضي على طموح العلم نحوى إنشاء معرفة صارمة لها صلاحية موضوعية، وهوسرل عندما يحدد الفرق بينهما حسب هوسرل أن علم النفس يهتم بالشعور التجريبي أي الشعور من الوجهة التجريبية كما هو قائم في النظام الطبيعي بينما تهتم الفينومينولوجيا بالشعور الخالص، أي الشعور من الوجهة الفينومينولوجية(ادموند هوسرل، 2002، ص20).

إن النّفسانية نوع من التفكير الساذج الذي ميّز العصر الحديث وتأتي سذاجتها من استنادها إلى أساس طبيعي فيزيائي محتذية بذلك الطريق الذي رسمه لها العلم الوضعي، فهي لا تزال تفتقر حتى الآن إلى قوانين صحيحة ومن ثم دقيقة، وإن القضايا التي تضفي هي عليها اسم قوانين ليست سوى تعميمات للتجربة قد تكون ثمينة جدا لكنها مع ذلك غامضة، وليست سوى أخبار عن الإنتضامات التجريبية للتواجد أو التعاقب، مثلا قوانين تداعي الأفكار التي تريد السيكولوجية أن تضفي عليها رتبة القوانين السيكولوجية الأساسية ودلالتها، فهي تفتقد على الفور إلى صياغة معناها المبرر أمبيريا صياغة مطابقة(ادموند هوسرل، 2010، ص27)، ويقصد هوسرل بذلك تلك القوانين التي يبني عليها علم النفس تصوره محاكيا في ذلك المنهج الطبيعي وهي بالتالي قوانين تفتقر إلى الدقة واليقين، لأنها تعتبر العمليات المنطقية عمليات سيكولوجية تجري واقعيا في الذهن البشري، وان القوانين التي تسمى منطقية ليست سوى القوانين العامة التي تجري حسبها هذه العمليات، إذن القوانين المنطقية هي بالنسبة للعمليات السيكولوجية بمثابة القوانين الطبيعية بالنسبة لظواهر العالم المادي فهي تفسر المنطق انطلاقا من السيكولوجية، فعلم النفس هو علم وقائعي بالدرجة الأولى يتخذ من التجربة، نقطة انطلاقا له فقوانينه **ليست أكثر من** تعميمات تجريبية غامضة، لبيان ذلك يلجأ هوسرل إلى مثل الحكم، إذ أن النزعة السيكولوجية لا تميز بين الحكم بوصفه عملية سيكولوجية تجري واقعيا والحكم بوصفه مضمونا موضوعيا مستقلا عن الانجاز الفعلي لهذه العملية من طرف وعي ما، أما الثاني فلا يقبل هذا النوع من الوصف، فالأول هو عملية واقعية تجري في الزمان، أما الثاني فهو يتمتع بصلاحية فوق زمنية، مثلا الحكم بأن($2_+2_=4$)هو بالمعنى الأول عملية واقعية قد تجري اليوم أوغدا وقد تجري مني أو من غيري. أما الحكم($2_+2_=4$)مضمونا

موضوعيا فهو لا يتكرر، وهو يتمتع بصلاحية موضوعية سواء تم إنجازه بالفعل أم لا (ادموند هوسرل، 2008، ص14)، كما أن النزعة النفسانية تخلط السؤال عن التفكير الصحيح مع الوصف التجريبي لعميات الفكرية، أي تخلط بين الفكرة بصفتها ما يتم تفكيره وبين عملية التفكير، فعلم النفس لا يؤلف عالما قائما بذاته وكل تحديد نفسي هو تحديد فيزيائي.

فالنّفسانية بالمعنى الكامل تمثل حسب هوسرل غلطة كبرى تنطوي على نتائج خطيرة، فالمبادئ الأساسية التي يسري فيها هذا الفرع من علم النفس هو استبعاد كل تحليل مباشر وخالص للشعور أي استبعاد التحقيق المنهجي للتحليل ووصف المعطيات التي تقدم نفسها في مختلف الاتجاهات الممكنة للرؤية المحايثة، من اجل القيام بتثبيتات غير مباشرة لكل الوقائع النفسية، فمن غير الواجب أن نقيس المنطق على أساس نفسي، لذلك يجب حسب هوسرل تصحيحه علم النفس وإعادة بنائه بشكل يصبح فيه خالصا بعيدا عن الطبيعة من أجل أن يكون شكلا من أشكال الولوج إلى الفينومينولوجيا، أي الفلسفة الخالصة، فالغلطة الأساسية في علم النفس والتي تحول بينه وبين أن يكون علم للنفس بالمعنى الحقيقي، والعلمي الكامل هو انه لم يتعرّف على هذا المنهج الظاهري ولم يطوره فهو اكتفى وبسبب الأفكار التاريخية المسبقة من استخدام الميول المتضمنة في كل تحليل موضح للتصورات. ويرتبط بهذا أن الغالبية العظمى من علماء النفس لم تفهم بدايات الظاهريات وهي البدايات التي كانت قائمة من قبل بل إنهم في الواقع كانوا منظرون للبحث الماهوي المنفذ من وجهة نظر حدسية والذي لا يمكن نفيُه أو إثباته إلا من وجهة نظر حدسية.

البدء والعودة إلى الأصول:

في أحد الرسائل التي بعث بها إلى رودولف أوتو يرى هوسرل أنه ليس لزماننا من شوق أعظم من رؤية الأصول الحقيقية تعبر عن نفسها أخيرا وتبلغ بالمعنى الأرفع، عبارتها الأخص، اللوغوس(فتحي انقزو، 2006، ص33) هو شوق للأصول الحقيقية أغفله الفكر الفلسفي وحاولت الفينومينولوجيا استعاده من أجل إعادة صياغة سؤال البدء الذي أصبح مطلبا ضروريا داخل الفينومينولوجيا والبحث عن تلك الأصول التي هي موطن حقيقة الأشياء ونموذجها الخالص.

لقد مثلت فكرة البدء والأصل إشكالية مهمة داخل مختلف الفلسفات، وليس الفينومينولوجيا فحسب ولكنه مع هده الأخيرة بلغ أهميته، فماذا يقصد بفكرتي الأصل والبدء؟، هناك اختلاف فلسفي بين مفهومي البدء والأصل، فالبدء قائم على إمكانية تحديده وهو قابل للتقويم، فحين لا نستطيع تحديد الأصل وحده بحدود زمنية فالأصل ليس هو الابتداء الذي ينشأ منه التطور، وهو لا يؤسس اللحظة التي لم يكن ليحدث قبلها أي شيء.

في حين يتحدد مفهوم البدء في الفينومينولوجيا على انه :لا زماني و انه يرتبط بجانب الانجازات فهو موقف مطلق للتفكير لا هو يثق في افتراضات مشتقة من النظر الميتافيزيقي إلى الأشياء من حيث هي طبائع نظرية مكينة ولا بوسعه التلفت نحوى التقاليد التاريخية التي

كرست هذه الطبائع (فتحي انقزو، 2006، ص24)، فالبدء لا يفترض شيئا من المعاني التي تسبقه ولا يكترث لها أصلا بل هو مطلق عن كل وضع سابق بطبعه .

في حين يحيل **الأصل** إلى ذلك الاستدراك للأفكار الضائعة في سلسلة التاريخ فالأصول لا تتبدى للناظر ضمن الموقف التاريخي الذي جعلها ممكنة وإنما بما هي نموذجية ولا يقصد منها غير تجريدها من سلبية التداول التاريخي وتقاليد الشرح (فتحي انقزو، 2006، ص80) ويمكن في لحظة الوعي الخالص أو ما يعرف بالإشراق الفينومينولوجي هذه أن يعود الوعي إلى أصوله الخاصة، أي إلى تلك الأشياء الجوهرية التي أصبحت غامضة أو اختفت أو احتجبت بسبب تراكم أشياء غير جوهرية، وهذه هي نقطة الوعي الخالص، الوعي بما هو وعي، نقطة النظر للواقع باعتباره ظاهرة خالصة تظهر داخل الوعي الإنساني الجمعي.

فالفلسفة في الفينومينولوجيا لا يمكن أن تفهم إلاّ على ضوء معاودة سؤال البدء مثلما وقع بدؤها في الأصل فهي تحتاج أيضا إلى الاتجاه دوما إلى بداية مطلقة يطالب الفيلسوف بمقتضاها أن يستمر في التفكير والتفلسف من خلالها. فهنا حسب هوسرل بدايتين الأولى بداية تيه، وهي لحظة زمنية، أو هي بداية تسلسل زمني حلقاته تحسسات متفاوتة الاهتداء.البداية الثانية إذن تطلق العنان لنظام لا زمن فيه ولا تعاقب فالبداية الثانية هي بداية الفينومينولوجي التي تمثل لحظة التأسيس المطلق للفلسفة الذي لا تأسيس بعده(محمد محسن الزارعي،2008، ص133).

فكيف يكون البدء الفلسفي ؟

إن هوسرل يعيّنُ للفلسفة بدءا فعليا " مطلقا "يكون البدء من خلال ذلك النقد الذي يجب أن نقدمه للمعرفة، والذي يمثل مهمتها الراهنة وبدؤها الفعلي وهو نقد قائم على التميز بين مقامين هما المقام الطبيعي والمقام الفلسفي أو بين موقفين أحدهما طبيعي والأخر فلسفي يطمح إلى الصرامة،وهو تميز يستعيد به هوسرل الفصل بين الفكر الذي يهيئ له أفقا جديدا "الفينومينولوةجيا" وما اعتاد الفكر الاستناد عليه من تلقاء نفسه "الوجود الطبيعي "أي الانقياد نحو الوجود بما هو موجود.الوجود الطبيعي ذالك الذي يركن إليه العقل البشري بكونه يعطيه خبرة يستمد منها أساسه "أساس موضوعيا وانطولوجيا للعقل(ادموند هوسرل، 2005، ص9).فمشكل البدء الفلسفي الحقيقي هو مشكل واقع داخل إطار نظرية المعرفة هذه الأخيرة التي يجب أن تلعب دورا نقديا بالدرجة الأولى إذ يجب عليها أن ترفع الأخطاء التي يقع فيها التأمل الطبيعي في العلاقة بين المعرفة والمعنى المعرفي وموضوع المعرفة، والعلم ومن جهة أخرى أي يجب عليها أن تدفع تبعا لذالك التصور الشّكي بإظهار ما فيها من أخطاء في ما يتعلق بماهية المعرفة.وتكمن مهمتها الأخرى في الفحص عن ماهية المعرفة فحصا من شانه أن يفض المشكلات التي يختزنها التضايف بين المعرفة والمعنى المعرفي وموضوع المعرفة، ومن هذه المشكلات ما يختص بإيضاح معنى الماهية للموضوع، والاضطلاع بهذه المهمات هو الذي يمكن نظرية المعرفة حتى تصير نقدا للمعرفة.لأنها حسبه تجعلنا قادرين على تأويل نتائج العلوم الطبيعية الخاصة بالموجود على نحو من الصحة والتمام.

سلبية الموقف الطبيعي وأثرها على نظرية المعرفة:

ما أوقعنا فيه الموقف الطبيعي من اضطراب نظري بصدد إمكان قيام نظرية في المعرفة امتد أثره إلى إحداث تأويل خاطئ حول الوجود المعلوم في العلوم الطبيعية، أي للمعنى الحقيقي للعالم .ففي الموقف الطبيعي لا يكون العالم الواحد موضوعا، لا يكون محط اهتمام. فالاهتمام ينصب على الموضوعات في العالم. العالم هو سياق الإحالة الذي تندرج فيه الموضوعات بالنسبة للوعي القصدي. بفعل هذا السياق تتم إحالة الوعي من موضوع إلى موضوع.

إن الموقف الطبيعي هو الموقف الذي يتخذه الإنسان من العالم تلقائيا وضمنيا قبل كل فلسفة (فتحي انقزو،200، ص23) فالفكر الطبيعي هو نظام من البداهات المبني بعضها فوق بعض بغير وجه من ووجوه النقد بمعنى انه موقف لا يولي أية أهمية لنقد المعرفة، وهو فكر لا يساءل المعرفة عن إمكانها وإنما يتقبل المعرفة كما ترد إليه فالمعرفة في الموقف الطبيعي تأخذ معنى أنها جزء من الطبيعة وامتدادا لها بوصفها معيشا تحمله الكائنات ،فموقف الروح الطبيعي لا ينشغل أبدا حسب هوسرل بنقد المعرفة ففي هذا الموقف ننقاد بالنظر والفكر من جهة «الأشياء» المعطاة لنا كل مرة، والمعطاة لنا على نحو ما هي بينة بنفسها، وان كان ذالك على أنحاء متباينة، وبحسب ضروب وجود مختلفة، إما من جهة مصدر المعرفة أو من جهة رتبتها فالفكر والحدس في الموقف الطبيعي يميل إلى الأشياء المعطاة فالإدراك مثلا يتعلق بالأشياء التي توجد تحت طائلة اليد.انه موقف يتعلق بما تعطيه التجربة المباشرة التي نبني عليها الأحكام والقضايا سواء كانت جزئية أو كلية التي نقيمها حول الأشياء، في الإدراك مثلا، وهو أمر بين بنفسه عندنا، يمكث الشيء قبالة ناظرين هنا من بين أشياء أخرى، ذات حياة، ذات نفس وغير ذات نفس، كذلك هي وسط عالم يطال الإدراك بعضا منه كما يطال الأشياء المفردة، ويعطي بعضه الأخر لائتلاف، فيقع من هنا في المجهول.وتتعلق أحكامنا بهذا العالم، فإذا بنا ننطق بأقاويل بعضها خاص وبعضها عام وهي أقاويل في الأشياء والعلاقات التي بينها فنحن نعبر عما تعطيه التجربة المباشرة (ادموند هوسرل، 2005، ص 49) بالإضافة إلى كونه موقف مبني على التدرج المنتظم للمعرفة والعفوية في التسليم بوجود الواقع الفعلي وهو مبني علوم الطبيعة الفيزيائية وعلم النفس وهو موقف يتجه إلى حل التناقضات والصعوبات، لان ما تطرحه المعرفة نوع من الجدل المباشر مع نفسها تحتكم فيه المعرفة التي تؤخذ بالمعنى العلمي على مواجهة المصاعب. في الموقف الطبيعي نكون مقتنعين تلقائيا بان الموضوع قائم في ذاته وان وجوده يتعالى على ظهوره الذاتي النسبي. بهذا المعنى فان الوعي يصدر في الموقف الطبيعي دائما حكما ضمنيا حول وجود الموضوعات انه يتضمن في العادة وضعا أو إثباتا لوجود موضوعه (ادموند هوسرل، 2009، ص20). فالمعرفة من حيث ماهيتها هي معرفة متصلة بالموضوع، أما فيما يخص موضوع الفكر الطبيعي تلك التساؤلات القبلية التي بين الدلالات والقوانين القبلية التي تنتمي إلى الموضوع من حيث هو كذلك وكل هذا يكون ضمن عمومية صورية، فهي في نموها

الثابت والموقف ضمن مختلف العلوم، واثقة كل الثقة في صدقها ، وليس لها أي موجب حتى تجد أي عائق في إمكان المعرفة وفي معنى الموضوع المعروف.

الموقف الفلسفي:

هو كل ما يوجد في تيار الوعي ، ويحوي المعايش القصدية ، والمتفكرات الفعلية والقولية ، ويشمل أيضا كل عنصر دفين في تيار الوعي وفي أجزائه المتعينة فالموقف الفلسفي هو مقام يقوم على النقد، نقد للعقل الطبيعي الذي يقوم على ما تستقبله الحواس ،أي علم بماهية المعرفة ومضامينها انه مقام انطولوجي وميتافيزيقي في نهاية المطاف. فالموقف الفلسفي إذا هو انطولوجيا ميتافيزيقية من حيث هي علم بالنقد ،أي علم بماهية المعرفة، والفينومينولوجيا هي فقه شروط هذا العلم على غير المعاني المشتقة عموما مما تداوله التراث الحديث من هذه الألفاظ ولواحقها(ادموند هوسرل،2005، ص14)، فإمكان المشروع الفينومينولوجي مرهُونٌ بضرورة التخلّص، من ترسبات المعاني من خلال العودة إلى الأصول، الفلسفية والعلمية، لأجل تحصيل البدء (Commencement) بما هو مطلقُ الفِكْرِ الذي لا يثق في الافتراضات المُسبَقَةِ والأحكام السطحية الغير دقيقة التي كانت سبب فشل الفلسفات السابقة .

فالبدء الفينومينولوجي الحقيقي يكون من خلال العودة إلى دراسة ذلك المباشر والمباشر في نظر هوسرل ليس العالم المحسوس، كما يذهب إلى ذلك التجريبيون والحسيين، لان التجربة الحسية لا يمكن أن تعطينا اليقين الذي يستبعد الشك في العالم المحسوس. وإنما ذلك المباشر الذي يعتمد على الماهية الخالصة. فالفلسفة بقدر ما ترجع إلى أصولها، النهائية، فإنها تتعلق في تحققها بماهيتها، وهي أن عملها العلمي إنما يتحرك داخل منطق الحدس المباش، فالإدراك الظاهري للماهية(الحدس المباشر) يفتح ميدان لا حد له للعمل، ويقوم علم يكتسب بغير استعانة بكل المناهج الرمزية والرياضية غير المباشرة، ويكتسب كثرة من أدق المعارف وأكثرها حسما، لكل فلسفة مقبلة وبهذا نجد أمامنا نظاماً من التعاليم الظاهرية التي تقوم على قاعدة أساسية ليست هى بديهية الأنا أفكر، بل الوعى الكامل التام والكلى للذات نفسها. وبعبارة أخرى، فإن الطريق الذى يؤدى إلى معرفة الأسس الأخيرة بأوسع معنى للكلمة، أي بمعنى أن العلم الفلسفى هو الطريق نحو الوعى الكلى لوعي الذات بذاتها، أي بالوحدة الذاتية أولاً التي أهملتها الفلسفات، وأغفلتها معظم الأنساق الفلسفية، ثم بالاشتراك بين الوحدات الذاتية ثانياً. ويكون ذلك عن طريق العودة المباشرة إلى الذات بالرد وفقدان العالم مؤقتاً. ويقصد بالرد الفينومينولوجي هو تعليق كل الأحكام المسبقة والتوقف عن إصدار حكم حولها،هته العودة إلى الأصول ستطرح أما هوسرل مشكلا، هو هل الفينومينولوجيا هي قادرة على الاستمرار في تأسيس نسقها، والذهاب نحوى حلمها المنشود بان تصير علما صارما دون أن تكون في حاجة إلى الرجوع إلى البدء الفلسفي ، ومعاودة سؤاله الذي كان يطرح على مر عصور التفكير الفلسفي؟ أم أنها تحتاج ذلك الارتداد الفلسفي إلى الماضي ومساءلة أصولها وبدايتها.

قائمة المراجع:

1. ادموند هوسرل،(2002) الفلسفة علما دقيقا، ط1، ترجمة وتقديم: محمود رجب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

2. ادموند هوسرل،(2005) فكرة الفينومينولوجيا ، ترجمة : فتحي انقزو، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2005.
3. ادموند هوسرل(2008)، أزمة العلوم الأوربية والفينومينولوجيا المتعالية، ط1، ترجمة: إسماعيل مصدق، المنظمة العربية للترجمة، ، بيروت.
4. ادموند هوسرل،(2010) مباحث منطقية مقدمات في المنطق المحض، ط1، الكتاب الأول، ترجمة: موسى وهبة، المركز الثقافي العربي، بيروت.
5. فتحي انقزو،(2002)، هوسرل واستئناف الميتافيزيقا، دار الجنوب، تونس. فتحي
6. انقزو،(2006) هوسرل ومعاصروه من فينومينولوجيا اللغة إلى تأويلية الفهم، المركز الثقافي العربي، ط1، المغرب.
7. علي لحبيب الفروي،(2008)،مارتن هيدغر(الفن والحقيقة)،ط1، دار الفرابي، بيروت.
8. محمد محسن الزارعي(2009)، هوسرل والمسالة المثالية، ط1، التنوير للطباعة والنشر، بيروت.

دافعية الانجاز وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية لدى إطارات المؤسسة الاقتصادية.

دراسة ميدانية بمؤسسة جنرال كابل بسكرة –

The achievement motivation and its relation to some demographic variables in the frames of the economic institution.

- Field study at General Kabel Industry- Biskra -

د.عثمان مريم -جامعة الشاذلي بن جديد الطارف- الجزائر

ملخص: نهدف من خلال تناولنا لهذا الموضوع دراسة العلاقة بين بعض المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في الأقدمية في العمل، المؤهل العلمي، وكذا العمر ودافعية الانجاز لدى فئة الإطارات بمؤسسة جنرال كابل بسكرة، وذلك من خلال دراسة ميدانية طبقت على 163 إطار بالمؤسسة، بالاعتماد على مقياس دافعية الانجاز لصاحبه عبد اللطيف خليفة 2006 حيث توصلت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين المتغيرات الديمغرافية (الأقدمية في العمل، المؤهل العلمي والعمر) ودافعية الانجاز لدى إطارات المؤسسة، و منه نستنتج أن هذه المتغيرات تؤثر في مستوى دافعية الانجاز لدى فئة الإطارات بالمؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: دافعية الانجاز- الإطارات –المتغيرات الديمغرافية.

Abstract: The objective of this article is to study the relationship between some of the demographic variables represented in seniority in work, scientific qualifications, age and achievement motivation among the cadres at General Kabel Industry- Biskra, through a field study applied on 163 cadres in the institution. The results found that there are statistically significant differences between the demographic variables (seniority in work, scientific qualification and age) and the motivation of achievement among the cadres of the institution and from this, we conclude that these variables affect the level of achievement motivation.

Keywords: Achievement motivation- cadres - Demographic variables.

الجانب النظري للدراسة

1. مشكلة الدراسة:

إن دافعية الانجاز باعتبارها من المحركات الرئيسية للعمل والتي يسعى من خلالها العامل خاصة في المستوى الإداري من الترتيب الهيكلي للمؤسسة إلى بلوغ نوع من التميز والإبداع في إطار أدائه لمهامه وذلك بأقل جهد وتكلفة وبأكثر سرعة وإتقان، حيث تعد هذه الأخيرة من المتطلبات الأساسية التي يسعى القائمين على أي تنظيم بلوغها وذلك من خلال استثارة دافعية العاملين بالمؤسسة من خلال الحوافز المختلفة والتي تضمن تحقيق أهداف المؤسسة وكذا العمال على حد سواء، لذا وجب الاهتمام بها باعتبار أن التوجه العام للمسيرين يركز على العامل كمورد يمكن الاستفادة منه من اجل تطوير المؤسسة وكذا ضمان تنافسيتها لكن يمكن لمستوى دافعية الانجاز أن يتأثر بمجموعة من المتغيرات داخل التنظيم،من هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على مدى تأثر مستوى دافعية الانجاز بهذه المتغيرات من خلال طرح التساؤل التالي:

هل توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية الانجاز لدى إطارات المؤسسة تعزى للمتغيرات (الأقدمية، المؤهل العلمي والعمر)؟.

2. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية(H_0):

لا توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية الانجاز لدى إطارات المؤسسة تعزى للمتغيرات (الأقدمية،العمر والمؤهل العلمي)

الفرضيات الجزئية:

الفرضية الجزئية الأولى(H_{01}):لا توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية الانجاز لدى إطارات المؤسسة تعزى لمتغير الأقدمية.

الفرضية الجزئية الثانية(H_{02}): لا توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية الانجاز لدى إطارات المؤسسة تعزى لمتغير العمر.

الفرضية الجزئية الثالثة(H_{03}):لا توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية الانجاز لدى إطارات المؤسسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3. تحديد مصطلحات الدراسة:

المتغيرات الديمغرافية:هي مجموعة الخصائص الفردية والتنظيمية كالسن، الجنس، المستوى التعليمي والأقدمية في العمل.

الإطارات: الإطار كل شخص يعمل بمقتضى عقد عمل في مؤسسة اقتصادية، وكان يضطلع بإحدى المهام التالية: التخطيط، أو التحفيز، أو التنظيم، أو الإشراف، الرقابة، أو الدراسة، سواء إمتلك سلطة بتفويض من قادة المؤسسة على عاملين آخرين أو لا، وكانت تلك المهام تنتمي إلى إحدى مستويات التأطير المتواجد بين القيادة العليا والتنفيذ وتتطلب مؤهلات وكفاءات علمية وتقنية عالية، وكان هو يملك حدا أدنى من تلك المؤهلات والكفاءات، سواء اكتسبها من خلال مسار تعليمي في إحدى مؤسسات التعليم العالي الجامعية، أو التقنية، أو طريق الممارسة والخبرة المهنية، أو الاثنين معا(مراني حسان 2007، ص50).

دافعية الانجاز: يرى هنري موراي Murrey (1938): بأنها الرغبة أو الاتجاه للقيام بعمل بأسرع ما يمكن أو بأحسن ما يمكن(سوسن شاكر مجيد،2008، ص235).

أما دافيد ما كليلاند" بأنها استعداد ثابت نسبيا في الشخصية يحدد مدى سعي الفرد و مثابرته في سبيل تحقيق وبلوغ نجاح يترتب عليه نوع من الإرضاء، وذلك في المواقف التي تتضمن تقيم الأداء في ضوء مستوى محدد من الامتياز"(بورنان شريف مصطفى،2011، ص53).

ويمكن تعريف دافعية الانجاز على أنها عملية إمداد السلوك الوجداني و المعرفي والنفس – حركي الكفؤ بالطاقة التي تحركه وتوجهه نحو إنجاز المهمات والأعمال بإتقان وتميز(رافع الزغلول 2006، ص115).

ومنه فالدافعية للانجاز هي: الرغبة المستمرة للسعي إلى النجاح وانجاز الأعمال الصعبة والتغلب على العقبات بكفاءة ، وبأقل وقت وجهد مع ضمان الأداء المطلوب.

مكونات الدافع للانجاز:

يرى دافيد أوزوبل Ausubel(1969) أن هناك ثلاثة مكونات على الأقل لدافع الانجاز:

الحافز المعرفي: أي أن الفرد يحاول إشباع حاجته لان يعرف ويفهم، وحيث أن المعرفة الجديدة تعين الأفراد على أداء مهامهم بكفاءة أكبر فإن ذلك يعد مكافأة لهم

توجيه الذات: وهو الدافع الذي يسعى الفرد من خلاله اكتساب تقدير الآخرين، والحصول على مكانة اجتماعية معينة، وذلك عن طريق ما يقوم به من أعمال تؤدي إلى ذلك، والكثير من السمات النفسية الايجابية كالشعور بقيمة الأنا وما إلى ذلك.والدافع هنا يتعلق بالذات ويتوجه نحوها(مولاي بودخيلي محمد، 2004، ص 296).

الانتماء: يتجلى في الاعتماد على تقبل الآخرين ويتحقق الإشباع من مثل هذا التقبل بصرف النظر عن السبب وراء ذلك، بمعنى أن الفرد يستعمل نجاحه الأكاديمي بوصفه أداة للحصول على الاعتراف والتقدير من جانب أولئك الذين يعتمد عليهم في تأكيد ثقته بنفسه (بشير معمرية، 2012، ص51).

وظائف دافعية الانجاز (جعفر صباح، 2010، ص107)**:**

وظيفة منشطة: تعمل على تحريك الطاقة الكامنة داخل الفرد،كما أن وضوح الأهداف مع التركيز عليها يعمل على تحفيز الطاقة النفسية داخل كل فرد.

وظيفة انتقائية: تجعل دافعية الانجاز الإنسان ينتقي سلوكا محددا يصل به لهدف محدد دون آخر، وعندما يتحقق هذا الهدف تقوم الدافعية بوظيفة أخرى هي الوظيفة التدعيمية لتلك الطريقة التي أوصلته لهدفه.

وظيفة المثابرة: تحقق دافعية الانجاز وظيفة المثابرة والإصرار والصبر.والاعتكاف حتى يتم انجاز العمل.

الوظيفة التوجيهية: تحقق دافعية الانجاز وظيفة هامة للغاية هي الوظيفة التوجيهية وبما أن الإنسان لا يمتلك طاقة ذاتية فانه يتم توجيهها في اتجاه يحدد قوة ذلك الدافع ووجهته الصحيحة .

تصنيفات دافعية الانجاز(بشير معمرية، 2012، ص52-53):

ميز ج.فيروف1969 j.veroff و تشارلز سميث 1969 ch.smith بين نوعين أساسين من الدافع إلى الانجاز هما:
أ.الدافع الذاتي إلى الانجاز Autonomous Ach Motive : ويقصد به تطبيق المعايير الداخلية أو الشخصية في مواقف الانجاز.
ب. الدافع الاجتماعي إلى الانجاز social Ach. Motive. : ويتضمن تطبيق معايير التفوق التي تعتمد على المقارنة الاجتماعية، أي مقارنة أداء الفرد بالآخرين.
كما تناول حسن على حسن (1998) متغيرات الانجاز وفق تقسيمه لها إلى الجوانب التالية:
أ.الانجاز باعتباره مفهوما افتراضيا كامنا لدى الفرد: ويعني أنه مكون داخلي، يفسر السلوك الانجازي، باعتبار أن الدوافع تفسر لماذا يسلك الأفراد بالطريقة التي يسلكون بها.
ب. الانجاز باعتباره دافعا: ويعني أنه طاقة داخلية تحرك الفرد للسعي في سبيل الاقتراب من النجاح، وفقا لمعيار معين من الجودة أو الامتياز، وشعوره بالفخر والاعتزاز عند إتمام ذلك.
ت. الانجاز باعتباره أداء: يعني ذلك اعتبار نتيجة التحصيل الأكاديمي تعبيرا عن الدافع إلى الانجاز.
ث. الانجاز باعتباره ناتجا: ويعني الإنتاج الانجازي الذي يظهر في مستوى عال من الجودة والإتقان ، أيا كان نوعه و مجاله .
ج. الانجاز باعتباره سمة شخصية: ويعني بذلك الشخصية الانجازية، والسمات التي تتضمن خصائص معرفية ومزاجية، تصف أشكال الاتساق في السلوك، أو أسلوب التوافق الذي يتبناه الفرد عادة في مواجهة المواقف المتكررة .

خصائص ذوي دافعية الانجاز المرتفعة (سلمان عبد الواحد يوسف إبراهيم، دس، ص259-260):

إن خصائص ذوي دافعية الانجاز المرتفعة متنوعة تبعا لاهتمامات الباحثين ،فقد حاول العديد من الباحثين تحديد أهم خصائص ذوي دافعية الانجاز المرتفعة، من حيث دوافعهم وسلوكهم وسماتهم التي يتميزون بها دون غيرهم، فقد حدد ماكليلاند وزملائه عددا من الخصائص المميزة لذوي الانجاز المرتفع، ومن ابرز هذه السمات:
- درجة النجاح: Degree of success إذ يجب على مرتفعي الانجاز أن يتأكدوا ما إذا كانت جهودهم لحل مشكلة ما قد نجحت أو لا، ونتيجة لذلك تكون بعض المهن أكثر جاذبية لمرتفعي الانجاز مثل البحوث العلمية، والأعمال التجارية و الصناعة .
- الثقة بالنفس: Self-confidence: وتعني الثقة في قدراتهم الخاصة على حل المشكلات التي يواجهونها، وكذا الثقة في النجاح في أي مشروع أو مهمة في أخر المطاف.

طرق زيـــــادة دافـــــــعية الانـــجاز(رجاء محمود أبو علام،2010، ص259-260):

قامت دراسات متعددة في السنوات الأخيرة حول برامج تدريب الغرض منها زيادة دافع الانجاز لدى الأشخاص في مجالات مختلفة سواء منها مجالات العمل ومن أمثلة ذلك ما قام به الشولر وزملائه (A lschuler et al.,1970)وماكليلاند(McClelland,1965)، إذ

حاولوا وضع مبادئ تسيير عليها مثل هذه البرامج، كما حددوا سلسلة من الخطوات يمكن إتباعها لتحقيق هذه المبادئ.

تهدف برامج التدريب على دافع الانجاز إلي تشجيع الالتزام بالقيم الاجتماعية الأساسية مثل الاعتماد على النفس، وتقبل المسؤولية الشخصية نحو ما تترتب على أفعال الشخص ومحاولة السيطرة على أفعال الشخص لتحقيق مستويات التفوق اللازمة، ويتم تنمية تحمل المسؤولية عن طريق توضيح المفاهيم المتعلقة بدافع الانجاز، ودراسة العناصر اللازمة للقيام بإعداد خطة عمل ما، وأفضل الأساليب لتحقيق هذه الخطة(مثل المبادأة والاعتدال في المجازفة، واستخدام التغذية الراجعة المحددة)، وعن طريق ربط ذلك كله بما يناسبها من مواقف الحياة الواقعية.

ويتنقل البرنامج بعد ذلك إلى الدراسة العلمية، حيث يقوم الدارس بممارسة ما درسه من أساليب في مواقف معينة من مواقف الحياة، ويرى نتائج ما يقوم به من أفعال، وتساعد الجماعية على توضيح كيف ولماذا تكون هذه الأفعال نتائج طبيعية لنمط التفكير الانجازي ويمكن كذلك ربط الأفكار والأفعال المتعلقة بالانجاز بمواقف الحياة الحقيقية عن طريق تحليل دراسات الحالة، والمحاضرات التي يلقيها رجال ناجحون في أعمالهم.

ويمكن تلخيص إجراءات هذه البرامج في ست خطوات رئيسية تتبع عند التدريب على زيادة دافع الانجاز، وهذه الخطوات هي:

- تركيز الانتباه على ما يحدث في محيط الشخص المكان والزمان.
- تقديم أفكار وأعمال ومشاعر جديدة تتميز بالكثرة و تكامل والخبرة.
- مساعدة الفرد على أن يستفيد من خبرته، وذلك بمحاولة إدراك مضمون خبراته.
- الربط بين خبرة الشخص وقيمه وأهدافه وسلوكه وعلاقته بالآخرين.
- المساعدة على استقرار الفكرة الجديدة عن طريق ممارسة مشاعر وأحاسيس وأعمال ترتبط بهذه الفكرة .
- استيعاب هذه التغيرات.

الجـــانب التطــبيقي للـــدراســة

1. منـهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، حيث أتاح لنا هذا الأخير فرصة استخدام أساليب متعددة تمكننا من جمع واستخلاص البيانات والمعلومات التي تخدمنا في هذه الدراسة، وذلك من خلال تفريغ هذه البيانات وتحليلها وتفسيرها وفقا للفرضيات التي تقوم عليها الدراسة الحالية والتوصل إلى نتائج النهائية، مستخدمين أسلوبي:

أسلوب الوصف: وذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة من حيث الجوانب النظرية وكذا الجوانب الميدانية، وتفريغ البيانات وتحليلها.

أسلوب المسح: حيث شملت عينة المأخوذة كل مفردات المجتمع الأصلي للدراسة (الإطارات) بالمؤسسة محل الدراسة، دون باقي المستويات التنظيمية الأخرى.

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على أساليب الإحصاء الوصفي وكذا بعض أساليب الإحصاء الاستدلالي التي تتلاءم مع أهداف الدراسة وكذا نوع العينة ومحاور الدراسة، بالإضافة إلى العرض الجدولي لمتغيرات الدراسة، وذلك بما توفره الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS) في نسختها (22).

3. أداة الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس دافعية الانجاز لصاحبه عبد اللطيف خليفة 2006 كأداة أساسية من أدوات جمع البيانات، وقسمت الاستمارة إلى:

القسم الأول: يضم الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة وتكونت من ستة فقرات هي: الجنس، العمر، والمؤهل التعليمي، المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة بالمؤسسة.

القسم الثاني: متغير دافـــعــية الانــــجـــاز تم تطبيق مقياس استبيان الدافعية إلى الانجاز لصاحبه عبد اللطيف محمد خليفة 2006، وذلك حسب فرضيات الدراسة وتم تعديله حسب خصائص عينة الدراسة، وذلك بعد عرضه على مجموعة المحكمين، ولقد جاءت هذه العبارات موزعة وفق خمسة مجالات تتمثل في**:**(بتصرف، عبد اللطيف محمد خليفة، 2000، ص198-201**)**.

- الشعور بالمسؤولية: ويشير إلى الالتزام والجدية في أداء ما يكلف به الفرد من أعمال على أكمل وجه، وبذل المزيد من الجهد والانتباه لتحقيق ذلك، حيث الدقة والتفاني في العمل والقيام ببعض الأعمال والمهام التي من شأنها تنمية مهارات الفرد.
- السعي نحو التفوق والطموح: ويعني بذل الجهد للحصول على أعلى تقديرات، والرغبة في الاطلاع معرفة كل ما هو جديد، وابتكار حلول جديدة للمشكلات، والسعي لتحسين مستوى الأداء، وتفضيل الأعمال الصعبة التي تتطلب المزيد من التفكير والبحث.
- المثابرة: وتمثلت مظاهرها في السعي نحو بذل الجهد للتغلب على العقبات التي قد تواجه الشخص في أدائه لبعض الأعمال، والسعي نحو حل المشكلات الصعبة مهما استغرقت من وقت ومجهود، والاستعداد لمواجهة الفشل بصبر إلى أن يكتمل العمل الذي يؤديه الفرد، والتضحية بكثير من الأمور الحياتية مثل قضاء وقت الفراغ وممارسة الأنشطة الترفيهية.
- الشعور بأهمية الزمن: وتتمثل في الحرص على تأدية الواجبات في مواعيدها، والالتزام بجدول زمني لكل ما يفعله الفرد سواء فيما يتعلق بأدائه لبعض الأعمال وفي زياراته وعلاقاته بالآخرين، والانزعاج من عدم التزام الغير بالمواعيد.
- التخطيط للمستقبل: وتركزت مظاهره في رسم خطة للأعمال التي ينوي الفرد القيام بها والشعور بأن ذلك من شأنه تنظيم حياة الفرد وتفادي الوقوع في المشكلات، وان التخطيط للمستقبل من أفضل السبل لتوفير كل من الجهد والوقت معا.

4. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المجال الإداري (إطارات) بمؤسسة صناعة الكوابل –فرع جنرال كابل بسكرة، حيث قمنا بأخذ جميع مفردات المجتمع الأصلي كعينة

للدراسة الحالية والمقدر عددهم بـ: 180 إطار حيث تم توزيع الاستبيان الخاص بالدراسة على جميع مفردات العينة مع استبعاد 12 فردا الذين كانوا ضمن العينة الاستطلاعية، أي 168 استمارة موزعة، ولقد تم استرجاع 165استبيان، مع استبعاد 02 من الاستبيانات المسترجعة نظرا لعدم توفرها على شروط التفريغ، ليبلغ العدد النهائي للاستبيانات 163استبيان، أي ما يمثل نسبة90.5%.

5. خصائص أفراد العينة:

1.5 حسب الجنس:

الجدول رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	143	%87.73
أنثى	20	%12.26
المجموع	163	%100

المصدر: الباحثة.

من خلال النتائج المبينة في الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة من موظفي جنرال كابل ذكور وهو ما تؤكده نسبة 87.73%، في حين نلاحظ أن نسبة العاملات من إطارات المؤسسة 12.26% فقط، وهي نسبة قليلة مقارنة بنسبة الإطارات الذكور، وهو ما يبين أن المؤسسة تعطي الأولوية في التوظيف للعمال الذكور بما يتلائم مع طبيعة نشاطات المؤسسة، ووظيفتها الإنتاجية، ومهما تكن نسب التوزيع فإنها تعد طبيعية في بيئة صناعية وخاصة في صناعة الكوابل ومشتقاتها، وهذا التنوع في نسب التوزيع ساعدنا في اختبار الفرضية المتعلقة بمعرفة الفروق في مستوى الدافعية للإنجاز حسب متغير الجنس.

2.5 حسب العمر:

الجدول رقم(02): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

العمر	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	18	%11
من 30- 40	44	%27
من 40- 50	72	%44.2
أكثر من 50 سنة	29	% 17.8
المجموع	163	% 100

المصدر: الباحثة.

من خلال النتائج المبينة على الجدول فإننا نلاحظ أن هناك تنوع وثراء في توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية، وهناك شباب وكهول، وحسب النتائج فإن فئة الكهول هي الأعلى، حيث نلاحظ أن أكثر من 44% من العمال أعمارهم تتراوح بين 40-50 سنة، وأكثر من 17% أعمارهم تفوق الخمسين سنة، بالمقابل نجد نسبة 27% تمثل فئة العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 30-40 سنة، وتبقى نسبة 11% تمثل العمال الأقل من 30 سنة.

3.5 حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم(03): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي.

المؤهل	العدد	النسبة
ثانوي	82	%50.3
جامعي	79	%48.5
دراسات عليا	02	%1.2
المجموع	163	% 100

المصدر: الباحثة.

من خلال النتائج المبينة على الجدول فإننا نلاحظ أن هناك تنوع في توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، وأن الفئة السائدة هم الذين يحملون مستوى التعليم الثانوي، وهو ما تؤكده نسب 50.3% من العمال، بالمقابل نلاحظ أن حوالي 48% من عمال وإطارات المؤسسة لديه مستوى جامعي، ولم نسجل سوى حوالي 1.2% من الإطارات الذين يملكون دراسات عليا.

4.5 حسب الأقدمية في العمل:

الجدول رقم(04): توزيع أفراد العينة حسب متغير الأقدمية في العمل.

السنوات	العدد	النسبة
أقل من 05 سنوات	20	%12.3
من05-10 سنوات	73	%44.8
من10-15 سنة	35	%21.5
15 سنة فأكثر	35	%21.5
المجموع	163	% 100

المصدر: الباحثة.

من خلال النتائج المبينة في الجدول فإننا نلاحظ أن هناك تنوع في توزيع إطارات وعمال مؤسسة جنرال كابل ببسكرة حسب سنوات العمل، حيث نسجل أعلى نسبة 44.8% تمثل الإطارات الذين يملكون بين 5-10 سنوات من الأقدمية بالمؤسسة، ثم نجد نسبة 21.5% تمثل الإطارات الذين لهم من من10-15 سنة عمل بالمؤسسة، أما أصحاب اكبر عدد لسنوات الخدمة (سنة فأكثر) فإن نسبتهم21.5% كذلك، لتبقى أصغر نسبة12.3% تمثل العمال الجدد الذين لم يبلغوا خمس سنوات عمل بالمؤسسة.

6. عرض النتائج حسب فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية(H_0): لا توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية الانجاز لدى إطارات المؤسسة تعزى للمتغيرات (الأقدمية، العمر والمؤهل العلمي).

الفرضية الجزئية الأولى(H_{01}): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الدافعية للإنجاز لدى الإطارات تعزى لمتغير الأقدمية.

الجدول رقم (05): حساب الفروق في مستوى الدافعية حسب سنوات العمل.

عدد السنوات	العدد	المتوسط الحسابي	أنوفا (F)	sig	القرار الإحصائي
أقل من 05	20	4.92	10.17	0.001	توجد فروق دالة إحصائيا
10-05	73	4.36			
15-10	35	4.37			
15 فأكثر	35	4.29			

المصدر: مخرجات spss

من خلال النتائج المبينة في الجدول فإننا نلاحظ أن قيمة أنوفا (**فا**) =6.19 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.001، وهو أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهو ما يدل على وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية للإنجاز بين الإطارات حسب متغير الأقدمية في العمل.

وحسب قيم المتوسط الحسابي الممثلة لمختلف الفئات العمرية فإننا نلاحظ أنّ هناك تباين واختلاف في مستوى الدافعية للإنجاز، حيث نلاحظ أنها أعلى مستوى لدى الإطارات الجدد حيث نلاحظ أن أكبر متوسط حسابي 4.92 وهو يدل على المستوى العالي للدافعية للإنجاز لدى الإطارات الأقل من 05 سنوات عمل بالمؤسسة، وكلما تقدمنا في سنوات الأقدمية نلاحظ تناقص في مستوى الدافعية للإنجاز، وهي في مجملها مرتفعة.

وبالتالي ومن خلال هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونستنتج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الدافعية للإنجاز لدى الإطارات تعزى لمتغير سنوات العمل.

وحسب هذه النتائج فإن الإطارات الجديدة بالمؤسسة والتي تملك أقدميه أقل تكون لديها رغبة كبيرة في تحسين وتطوير المهارات والقدرات، والاستفادة أكثر والطموح الزائد نحو تولي مناصب أحسن وأرقى، وعليه فمن الضروري أن تكون دافعيتهم للعمل عالية ومرتفعة.

الفرضية الجزئية الثانية(H_{02}): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الدافعية للإنجاز لدى الإطارات تعزى لمتغير العمر.

الجدول رقم (06): حساب الفروق في مستوى الدافعية حسب العمر.

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	أنوفا (F)	Sig	القرار الإحصائي
أقل من 30	18	4.84	6.19	0.001	توجد فروق دالة إحصائيا
40-30	44	4.42			
50-40	72	4.33			
أكثر من 50	29	4.33			

المصدر: مخرجات spss

من خلال النتائج المبينة في الجدول فإننا نلاحظ أن قيمة أنوفا (فا) =6.19 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.001، وهو أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهو ما يدل على وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية للإنجاز بين الإطارات حسب متغير العمر.وحسب قيم المتوسط الحسابي الممثلة لمختلف الفئات العمرية فإننا نلاحظ أنّ هناك تباين واختلاف في مستوى الدافعية للإنجاز، حيث نلاحظ أنها أعلى مستوى لدى الإطارات الشباب، حيث نلاحظ أن أكبر متوسط حسابي 4.84 وهو يدل على المستوى العالي للدافعية للإنجاز لدى الإطارات الأقل من 30 سنة، وكلما تقدمنا في السن نلاحظ تناقص في مستوى الدافعية للإنجاز، وهي في مجملها مرتفعة.

وبالتالي ومن خلال هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية الصفرية الثانية، ونستنتج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الدافعية للإنجاز لدى الإطارات تعزى لمتغير العمر.

الفرضية الجزئية الثالثة(H_{03}): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الدافعية للإنجاز لدى الإطارات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (07): حساب الفروق في مستوى الدافعية حسب المؤهل العلمي.

المؤهل	العدد	المتوسط الحسابي	أنوفا (F)	sig	القرار الإحصائي
ثانوي	82	4.51	04.12	0.018	توجد فروق دالة إحصائيا
جامعي	79	4.32			
دراسات عليا	02	4.00			

المصدر: مخرجات spss

من خلال النتائج المبينة في الجدول فإننا نلاحظ أن قيمة أنوفا (فا) =4.12 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.018، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهو ما يدل على وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية للإنجاز بين الإطارات حسب متغير المؤهل العلمي.

وحسب قيم المتوسط الحسابي الممثلة للمستوى التعليمي للإطارات فإننا نلاحظ أنّ هناك تباين واختلاف في مستوى الدافعية للإنجاز، حيث نلاحظ أنها أعلى مستوى لدى الإطارات الذين يملكون مستوى التعليم الثانوي، حيث نلاحظ أن أكبر متوسط حسابي 4.51 وهو يدل على المستوى العالي للدافعية للإنجاز لدى الإطارات من مستوى التعليم الثانوي، وكلما تقدمنا في المستوى التعليمي نلاحظ تناقص في مستوى الدافعية للإنجاز، حيث بلغ مستوى الدافعية لدى الإطارات أصحاب الدراسات العليا 4.00 فقط، وهي في مجملها مرتفعة.

وبالتالي ومن خلال هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية الصفرية الثالثة، ونستنتج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الدافعية للإنجاز لدى الإطارات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وأصحاب المستوى الأدنى هم بحاجة دائمة لتطوير أنفسهم ورغبتهم في تحسين أدائهم الوظيفي ومواكبة زملائهم في العمل، خاصة في مجال الإداري والابتكار أين تظهر

الرغبة في المنافسة والسعي الدائم للظهور واثبات الذات، من خلال ما يقدمه كل إطار وما يحققه من مكاسب نوعية في مكان عمله، وما يطمح الوصول إليه بالمؤسسة.

7. مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

من خلال النتائج المبينة أعلاه لاختبار الفرضية الرئيسية القائلة(H_0): لا توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية الانجاز لدى إطارات المؤسسة تعزى للمتغيرات (الأقدمية، العمر والمؤهل العلمي)، توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الجزئية الأولى(H_{01}):لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الدافعية للإنجاز لدى الإطارات تعزى لمتغير الأقدمية.

من خلال النتائج المبينة في الجدول فإننا نلاحظ أن قيمة أنوفا (فـا) =6.19 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.001، وهو أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهو ما يدل على وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية للإنجاز بين الإطارات حسب متغير الأقدمية في العمل.

الفرضية الجزئية الثانية(H_{02}):لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الدافعية للإنجاز لدى الإطارات تعزى لمتغير العمر.

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (06) فإننا نلاحظ أن قيمة أنوفا (فـا) =6.19 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.001، وهو أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهو ما يدل على وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية للإنجاز بين الإطارات حسب متغير العمر.

الفرضية الجزئية الثالثة(H_{03}):لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الدافعية للإنجاز لدى الإطارات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

من خلال النتائج المبينة في الجدول فإننا نلاحظ أن قيمة أنوفا (فـا) =4.12 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.018، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهو ما يدل على وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى الدافعية للإنجاز بين الإطارات حسب متغير المؤهل العلمي.

ومن خلال اختبار الفرضية الصفرية العامة نقر بـ: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الدافعية الانجاز لدى إطارات المؤسسة تعزى للمتغيرات (الأقدمية، العمر والمؤهل العلمي)

خلاصة:

باعتبار أن دافعية الانجاز من المحركات الأساسية لسلوك العاملين بالمؤسسة والتي تمكنهم من بلوغ أهدافهم وأهداف المؤسسة التي ينتمون إليها على حد سواء ذلك بنوع من الانجاز المتميز، لذا وجب على القائمين على هذه المؤسسات الاهتمام بهذا الجانب وتوجيهه نحو الأهداف المسطرة وذلك من خلال مختلف الحوافز التي توفرها، ويمكن استعراض بعض الجوانب التي ينبغي التركيز عليها:

- الاهتمام بالعامل كمورد ومراعاة العلاقات الإنسانية في العمل بالموازاة مع الأطر القانونية.

- التركيز على الحوافز سواء المادية منها أو المعنوية.
- توفير الجو الملائم للعمل والإبداع تفويض السلطة خاصة فيما يتعلق بالأعمال الإدارية.
- اهتمام المؤسسة بالعامل على أنه جزء أساسي منها وذلك بالوصول بالعامل إلى مبدأ الالتزام والولاء للمؤسسة.

قائمة المراجع:

1. بشير معمرية(2012)، سيكولوجية الدافع إلى الانجاز، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر.
2. بورنان شريف مصطفى(2011)، قلق المنافسة الرياضية وعلاقتها بدافعية الانجاز الرياضي لدى لاعبي الرياضات الجماعية في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 07. جامعة حسيبة بن بوعلى شلف، الجزائر
3. جعفر صباح(2010)، تقدير الذات وعلاقته بدافعية الانجاز لدى متربصي المعهد الوطني المتخصص للتكوين المهني بسكرة، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة بسكرة ، الجزائر.
4. رافع الزغول(2006)، أنماط الأهداف عند طلبة جامعة مؤتة وعلاقتها باستراتيجيات الدراسة التي يستخدمونها ،المجلة الأردنية في العلوم التربوية ، م 01، ع3، جامعة اليرموك أربد، الأردن.
5. رجاء محمود أبو علام(2010)، التعلم أسسه وتطبيقاته، ط2، دار المسيرة للنشر والطبعة والتوزيع، عمان، الأردن.
6. سلمان عبد الواحد يوسف إبراهيم(دس)، مبادئ علم النفس العام، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر.
7. سوسن شاكر مجيد(2008)، اضطرابات الشخصية أنماطها – قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. عبد اللطيف محمد خليفة(2000)، الدافعية للانجاز،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
9. مراني حسان(2007-2006)، الهوية المهنية الاجتماعية لفئة إطارات المؤسسة الاقتصادية العمومية، رسالة دكتوراه غير منشورة، في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
10. مولاي بودخيلي محمد(2004)، نطق التحفيز المختلفة وعلاقتها بالتحصيل المدرسي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

الصحافي الجزائري وحرية التعبير – قراءة في واقع المشهد الإعلامي في ظل القوانين والمواثيق المنظمة للمهنة-

Algerian journalist and freedom of expression

د.خرموش منى-جامعة محمد لمين دباغين سطيف -02 الجزائر.
أ. خرموش إسمهان- جامعة باتنة 01- الجزائر.

ملخص: تعتبر مهنة الصحافي من بين المهن التي يعاني صاحبها جملة من الضعوطات والمتاعب التي تؤرق عمله، وللتغلب على هذه الصعوبات والمعيقات عملت الكثير من الدول التي من بينها الجزائر على تشريع عدة قوانين بقدر ما تهدف لتنظيم مهنة الصحافة فهي تهدف إلى حماية حرية التعبير المطلب الأساسي والضامن الوحيد لرقي الإعلام وتطوره، لذا فقد جاءت دراستنا التحليلية في محاولة لقراءة واقع الصحافي الجزائري من خلال حرية التعبير التي تكفلها مختلف القوانين في ظل أخلاقيات المهنة الواجب توافرها في الصحافي.
الكلمات المفتاحية: الصحافي الجزائري، حرية التعبير، أخلاقيات العمل.

Abstract:Abstract The profession of the journalist is one of the occupations in which the owner suffers a number of problems and troubles that disturb his work, In order to overcome these difficulties and obstacles, many countries, including Algeria, have enacted several laws, The goal of organizing the profession of journalism as it aims to protect freedom of expression is the basic requirement and the sole guarantor of the promotion and development of the media, And from there came our analytical study in an attempt to read the reality of the Algerian journalist, Within the framework of freedom of expression guaranteed by various laws,Under the ethics of the profession to be available in the journalist

Keywords: Algerian journalist, freedom of expression, work ethics.

مقدمة:

شهدت الصحافة الجزائرية عدة تطورات عبر مختلف المراحل التي مرت بها بداية بالإستقلال ولغاية اليوم أين عرفت كل مرحلة صدور عدة قوانين حاولت تنظيم مهنة الصحافي وإعطائها الصيغة القانونية في محاولة لترقية حرية التعبير، لذا فإننا خلال هذا المقال سنتناول الصحافي الجزائري من خلال مختلف المواثيق والقوانين التي جاءت لتكريس مبدأ حرية التعبير وكذا تنظيم مهنة الصحافي في ظل أخلاقيات العمل الصحفي التي تتمتع بها بإعتبارها السلطة الرابعة التي تسعى لتنوير الرأي العام وتوفير المعلومة الحق الدستوري المكفول للمواطن.

ولقد عرفت الجزائر منذ الإستقلال ولغاية اليوم صدور عدة قوانين حاولت أن تنظم مهنة الصحافة بمختلف ميادينها، ولقد كان للجو السياسي السائد في تلك المرحلة دورا حاسما في تحديد نظرة الدولة لمهنة الصحافي ومن خلاله للصحافة، كما أن هناك العديد من العوامل والمحطات التي ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تغيير النظرة لمهنة الصحافي.

فبالرغم من أن مكانة الصحافة في عالم اليوم تحضى بالكثير من الإهتمام كونها تمثل السلطة الرابعة بلا منازع إلا أنها في بلادنا تبقى ذات سلطة محدودة حاولت مختلف القوانين تطويرها بتطور مختلف أجهزة الدولة، وإنطلاقا من أهمية ذلك فإننا سنحاول الإشارة لأهم التطورات والتغيرات التي طرأت على مهنة الصحافي في الجزائر، حيث كان للتطور الحاصل في الصحافة نفسها إنعكاس واضح في مهنة الصحفي، وإن كنا سنركز على تطور مهنته منذ الإستقلال لغاية اليوم، وهذا بهدف معرفة والإطلاع عن كثب عن مهنة الصحافي في الجزائر لفهمها وإستيعابها أكثر من ناحية المقاربات القانونية.

1.من هو الصحفي:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي تناولت الصحافي، وقد كان ذلك نتاج تعدد التشريعات والقوانين التي أشارت إلى هذه المهنة من بلد لآخر، ومن مجتمع لآخر، وهو ما جعل مفهوم الصحافي يختلف حسب البلد وكذا نوعية العمل الذي يؤديه وطبيعة المؤسسة التي يعمل بها، وإن كانت هناك قواسم مشتركة، وسنشير لبعض التعاريف فيما يأتي:

ومن تعريفات العمل الصحفي " أنه فن ملء المساحات، في وقت قياسي، عن موضوعات ربما لا تعلم عنها أي شيء على الإطلاق"، كثيرا ما نسمع أن الصحافة هي مهنة "البحث عن المتاعب"، كما أنه يقال إن الصحفيين من أقصر الناس أعمارا، بسبب الضغوط النفسية والعصبية والجسمانية التي تفرضها عليهم مهنتهم، إضافة للمخاطر الفعلية التي بات الصحفيون يتعرضون لها في العمل الميداني(لؤي خليل، 2010، ص 213)، ولعل تسمية مهنة الصحافة بمهنة المتاعب ناتج عن أهم المعيقات والصعوبات التي يواجهها العاملون في هذا الميدان، أين يتعرضون للكثير من الضغوطات التي تؤثر على مستوى أدائهم، كما أن متاعب هذه المهنة لا تقتصر فقط على الضغوط التي يصادفونها بل تتعداه للمساس بأمنهم وبحياتهم وهو ما يجعل الكثير من المتاعب تواجه الصحافيون لذا فإطلاق كلمة متاعب على

مهنة الصحافة أمر منطقي نتيجة ما يعيشونه بسبب هذه المهنة الصعبة بالنظر للمسؤوليات الملقاة على عاتقها في إيصال الحقيقة كحق من حقوق المواطنين.
وإن كانت قليلة هي المهن التي يمكنها أن تنافس العمل الصحافي فيما تقدمه لمن يزاولها من مقابل، فالصحافي يتمتع بمجال متنوع ومشبع للفضول، وكذلك يواجه تحديا مثيرا يتمثل في ضرورة إنجاز العمل، في أقل مدة وبإمكانيات محدودة، وربما ضد رغبة من هم في السلطة(لؤي خليل،، 2010، ص 214-215)، ولعل ذلك الفضول ناتج بالأساس لتنوع المهام التي يقوم بها من جهة ولإرتباط مهنة الصحافة بكل ما هو جديد وكذا تنقل الصحافي من مكان لآخر أين لا يبقى في المكتب أو الجريدة أو المؤسسة التي يعمل بها، وهو ما يجعل من عمله مثيرا إلى درجة معينة لذا فهو يحتاج إلى الأفراد الذين يحبون التنقل والمغامرة كي يؤدون واجباتهم على أكمل وجه.
والصحفي حسب التعريف الإصطلاحي للمهنة هو المهنة التي لها سمات وخصائص المهن الفنية العليا، وهي تلك المهن التي تحتاج إلى معرفة متخصصة ومهارات خاصة يمكن إكتسابها عن طريق الدراسات النظرية والممارسات التطبيقية في الوقت نفسه، وغالبا ما تتم هذه الدراسات داخل معاهد متخصصة أو في الجامعات، وينضم أصحاب المهن الفنية العليا إلى منظمات أو روابط خاصة بهم تفرض عليهم بعض القواعد الخاصة بممارسة المهنة والتعامل مع العملاء، وتعرف هذه الروابط بإسم المنظمات المهنية Associations Professional، أما القواعد التي تضعها هذه المنظمات فهي الأخلاقيات المهنية Professional ethics(محمود علم الدين، 2009، ص 34-35)، فميدان الصحافة يمكن تعلمه عن طريق التكوين فيه فهو يحتاج للكثير من المهارات والكفاءات الواجب توفرها في صاحبها خاصة وأن مهنة الصحافي تتطلب الكثير من المعارف حسب ميدان الصحافي وتخصصه، ومسألة اكتساب هذه المهارات والمعلومات موجودة على مستوى الجامعات الجزائرية وإن كان هناك نوع من القصور في عملية التكوين خاصة ما يتعلق بالجانب التطبيقي والتربصات الميدانية التي تعد شرطا أساسيا في عملية تكوين الصحفيين.

2. الصحفي الجزائري من خلال المواثيق والقوانين:

الصحافة كما هي عليه اليوم عرفت العديد من التطورات التي ساهمت في صقل مهنة الصحافة في الجزائر إذ كان لكل مرحلة من المراحل العديد من الميزات والسمات التي ميزت كل مرحلة والتي انعكست على سمات وخصائص الصحفي في حد ذاته، هذه المراحل ساهمت فيها العديد من التحولات الإقتصادية والسياسية للبلد والتي ترجمت على مستوى المهنة، لذا سنحاول في هذا المقام الإشارة إلى أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على مهنة الصحافي في الجزائر، حيث كان للتطور الحاصل في الصحافة نفسها انعكاس واضح في مهنة الصحفي، وإن كنا سنركز على تطور مهنته منذ الإستقلال لغاية اليوم، وهذا بهدف معرفة والإطلاع عن كثب عن مهنة الصحافي في الجزائر لفهمها واستيعابها أكثر.

1.2 مرحلة الصحفي الموظف(1965-1962):

لقد تميزت هذه المرحلة بتوظيف العديد من الصحفيين دون إشتراط عامل الخبرة والكفاءة لعدم وجود صحافيين في ذلك الوقت مما إضطر المؤسسات الإعلامية بتوظيف صحفيين، كما لم يورد خلال هذه الفترة أي مفهوم للصحافي ودور الصحافة في كل من ميثاق طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964، حيث تجاهلا هذا المجال بتاتا، ويعتبر تصريح مسئول الإعلام والتوجيه في حزب جبهة التحرير الوطني في 13 جويلية 1963، التصريح الوحيد الذي نظرت من خلاله السلطات للصحافي على أساس أنه موظف ومناضل، حين أكد على أهداف إيجاد تنظيم خاص بالصحفيين في" التعبئة والتوعية السياسية لأعضائه بتذكيرهم بأنهم ليسوا مجرد موظفين في قطاع الإعلام ، وإنما هم مناضلون في المواقع الذين يوجدون فيها"(بوجمعة رضوان، 2008، ص 13-14)، ولعل الصحفي الموظف أنتجته المرحلة في حد ذاته بسبب النقص في الكوادر البشرية، والذي جعل المؤسسات العمومية التي كانت الوحيدة التواجد تفرض الخط الإعلامي الذي تسير فيه والذي كان مدعما للثورة وللحكومة في ظل بداية الإستقلال، وهنا الصحفي أعتبر كموظف مناضل وقد جاء هذا المصطلح ليؤكد أن قطاع الصحافة لم يخرج عن باقي القطاعات الأخرى في هذه المرحلة التي كانت جد حاسمة بإعتباره المرحلة التي يكون فيها البناء والتشييد اعتمادا على الكوادر الموجودة التي ستحمل البناء الفكري والاقتصادي لتحقيق أهداف الدولة، وهو الرهان الذي وقع على الدولة وعلى أبنائها في كل القطاعات والتي تميز بالعمل وفق ما هو متاح وموجود من إمكانيات بشرية ومادية، وقد نجح قطاع الإعلام والاتصال في رفع التحدي وتحقيق المراد منه خلال هذه المرحلة.

2.2 **مرحلة الصحفي الموظف المناضل(1978-1965):**

في هذه المرحلة أصبح الخطاب الرسمي أكثر وضوحا فيما يخص تحديد دور الصحافي في إطار التوجه الإشتراكي للدولة الجزائرية وإحتكار الدولة لوسائل الإعلام، ففي أول تصريح للرئيس بومدين أمام مسئولي الصحافة الوطنية بتاريخ 20 أكتوبر 1965 أكد على أن الصحافة تمثل وسيلة لنشر أفكار الثورة، وشدد على ضرورة أن يعمل الصحفي بنفس الأفكار الموجهة للحزب والحكومة، وبعد صدور الأمر 535-68 المؤرخ في 09 سبتمبر 1968 تأكد عزم السلطات الجزائرية على السيطرة الكلية على وسائل الإعلام، حين نص في مادته الخامسة على أن" يجب على الصحفي أن يقوم بوظيفته في نطاق عمل نضالي".

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد تحمل الصحفي أيضا مسؤولية الدفاع عن الثورة والإلتزام بخطها، وهو ما أبرزه الرئيس بومدين في خطابه يوم 19 جوان 1970 حيث قال"إن دور الصحافة الوطنية يطرح مشكل وظيفة الصحفي ودوره، حتى يؤدي مهمته، يجب على الصحفي أن يدافع على فكرة، يجب على الصحفي أن يحسم: هل هو مع أو ضد الثورة في الجزائر الثورية؟ أنه لا يستطيع أن يكون إلا ثوريا وملتزما، لأنه الناطق الرسمي، والمدافع عن صوت الثورة"، وهو ما جعل عمل الصحفي في هذه المرحلة يتعرض إلى التضييق أمام هاجس النضال والتجنيد، وكذا إلحاح الرسميين على ضرورة التزام وإيمان الصحفي بمبادئ الثورة الاشتراكية، ولم يغير دستور 1976 والميثاق الوطني 1976، أي شيء من واقع عمل

الصحفي اللذان كرسا معا دور الصحافة في تربية الجماهير، مما يجعل تكوين الصحفيين وتمكينهم من معرفة القضايا الوطنية والعالمية وتربيتهم على التمسك بالحقيقة والحرص الدائم على الموضوعية(بوجمعة رضوان، 2008، ص 14-16).

إن الصحفي في هذه المرحلة لم يعتبر مجرد مناضل وفقط، بل إنه مساهم في تحقيق التنمية المحلية بمختلف مستوياتها في قطاعه الذي يشتغل فيه، فالصحفي طبقا لهذه المرحلة هو موظف ومناضل يحمل مشروع في طياته أين أوكلت له مهمة الدفاع عن الثورة وعن الوطن في ظل الشعارات التي ميزت هذه المرحلة، والتي كانت الاشتراكية عنوانها، وهنا الصحفي وجد نفسه مدافعا عن خيار واحد خيار الاشتراكية دون أن يأخذ برأيه في هذا المضمار أو تترك له الفرصة للنقاش، فمهمته الدفاع عن الاشتراكية والإيمان بها هو أمر مفروغ عنه لذا وجب عليه تحميس المواطنين من خلال واجباته وعمله نحو الاشتراكية كخيار إستراتيجي في هذه المرحلة ولا رجوع عنه، وهو ما جعل الصحفي يدافع عن شيء قد لا يؤمن به، خاصة وأن قطاع الصحافة لا يزال تابع للدولة وجزء منها.

3.2 مرحلة الصحفي الملتزم بإيديولوجية الحزب(1979-1988):

لقد تميزت هذه المرحلة بصدور أول قانون في الإعلام رقم 82-01 المؤرخ في 6 فبراير 1982، حيث نص في مادته الأولى" الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية.

يعبر الإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني، وفي إطار الإختيارات الإشتراكية المحددة في الميثاق الوطني، عن إرادة الثورة.

ترجمة لمطامح الجماهير الشعبية يعمل الإعلام على تعبئة كل القطاعات وتنظيمها لتحقيق الأهداف الوطنية"(المادة 1: قانون رقم 82-01 ، 1982، ص 242).

حيث إعتبرت هذه المادة الإعلام كقطاع إستراتيجي في نقل المعلومات والأخبار، يشرف عليه الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني، حيث لا يحيد عن أهداف الثورة وما يخدمها مهمته الأساسية شحذ الهمم لتحقيق الأهداف الوطنية وكل معارض لذلك قد يعتبر خائن لأهداف الثورة ومعرقلا لها.

وقد جعل توجيه النشريات الإخبارية هو من إختصاص القيادة السياسية للبلاد وحدها، كما نصت عليه المادة 5 من نفس القانون السابق الذكر"(المادة 5: قانون رقم 82-01، 1982، ص 242).

كما عرفت المادة 33 من نفس القانون الصحفي المحترف بأنه" يعتبر صحافيا محترفا كل مستخدم في صحيفة يومية أو دورية تابعة للحزب أو الدولة، أو هيئة وطنية للأنباء المكتوبة أو الناطقة أو المصورة، ويكون متفرغا دوما للبحث عن الأنباء وجمعها وإنتقائها وتنسيقها وعرضها، ويتخذ هذا النشاط مهنته الوحيدة، والمنتظمة التي يتلقى مقابلها أجرا"، وأكدت المادة 35 من نفس القانون على إلتزام الصحفي بتحقيق أهداف الثورة "يعمل الصحافي المحترف بكل مسئولية وإلتزام على تحقيق أهداف الثورة"(القانون رقم 82-01 ، 1982، ص244-246).

وجاء في الميثاق الوطني 1986" إن الإعلام قطاع إستراتيجي يتصل إتصالا وثيقا بالسيادة الوطنية، فهو يتجاوز مجرد سرد الوقائع وملاحقة الأخبار وتغطية الأحداث الوطنية

والدولية، ليؤدي دورا أساسيا في معركة التنمية الوطنية، والدفاع عن الثورة وتحقيق التعبئة وشحذ اليقظة، وتعميق الوعي، فالإعلام بهذا المفهوم أصبح أداة رئيسية في تشكيل المحيط وإعداد النظرة إلى الأشياء، وصياغة المفاهيم والتصورات، كما أصبح من مستلزمات النشاط السياسي والإيديولوجي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي والعلمي، إذن فهو وسيلة أساسية من وسائل الثورة، يعبر عن أهدافها، ويعمل على تعميقها ويدافع عنها في الداخل، ويتصدى للذود عنها والتعريف في الخارج"، حيث جاء في الميثاق التأكيد على ضرورة إلتزامهم بالإيديولوجية الرسمية ووعيهم بها(بوجمعة رضوان، 2008، ص 18-19).

إن هذه المرحلة وبالرغم من الانتقادات التي تميزت بها والسلبيات التي يمكن أن تأخذ عليها، إلا أن أهم شيء إيجابي جاءت به هو صدور قانون ينظم قطاع الإعلام ويحاول أن يعطي مدلولا لمهنة الصحفي وعمله، الذي كان مجرد تابع وموظف في الدولة لا غير، وعلى الرغم من أن قطاع الإعلام لم يتحرر هنا وبقي تابعا لحزب جبهة التحرير الوطني إلا أنه أزال الستار حول أهم الواجبات والأعمال والمهام التي يقوم بها الصحفي والتي كانت مجهولة أو غير معروفة في باقي المراحل السابقة، ولعل ربط الإعلام بسيادة الدولة ناتج عن التوجس والخوف آنذاك حول ما يحدث داخل المجتمع الدولي من تغيرات لم تكن الجزائر في منأى عنها، لذا فالصحفي كموظف في هذه المرحلة حمل بعدين أساسيين في عمله، بعد مهني يتعلق بدوره كناقل للمعلومة والخبر للمواطنين من أجل رفع الوعي للمواطن وترسيخ العديد من القيم، ودور سياسي يتعلق بالدفاع عن السيادة الوطنية ولعب دور المدافع والمعبأ في سبيل تحقيق التنمية الوطنية وفي ظل الدفاع عن النظام القائم.

4.2 مرحلة الصحفي المهني(1989-1992):

لقد عرفت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 تغييرات جذرية في المجالات الثقافية والإقتصادية والسياسية، كان أهمها إقرار دستور جديد أجاز التعددية السياسية والفكرية والإعلامية، فقد جاءت المادة 35 من دستور 23 فيفري 1989 للتحدث عن حرمة المساس بحرية الرأي والمعتقد، وتتبعها المادة 36 التي منعت كل المؤسسات ما عدا القضاء من حجز أي مطبوع وأية وسيلة من وسائل الإعلام، لتعطي بذلك ضمان قوي لحرية الإعلام والممارسة الإعلامية التي لم تعرفها الجزائر منذ الإستقلال(بوجمعة رضوان، 2008، ص19).

هذا التحول في المجال السياسي، تجسد بإعلان العديد من الشخصيات السياسية عن تأسيس أحزاب سياسية ليتبعه تأسيس جرائد خاصة بها، لتأتي تعليمة رئيس الحكومة مولود حمروش سنة 1990، والتي سمحت بظهور العديد من الصحف الخاصة، هذا التوجه فرض تغيير قانون الإعلام، فصدر في 3 أفريل 1990 قانون جديد رفع إحتكار السلطة لوسائل الإعلام، وجاء بتغيير جديد في مهنة الصحفي إذ نصت المادة 33 منه على" تكون حقوق الصحفيين المحترفين في الأجهزة الإعلامية العمومية مستقلة عن الآراء والانتماءات النقابية أو السياسية ، يكون التأهيل المهني المكتسب شرطا أساسيا للتعيين والترقية والتحويل شريطة أن يلتزم الصحفي بالخط العام للمؤسسة الإعلامية"، ومن جهة أخرى أوجب هذا القانون

إحترام الصحفي لأخلاقيات وآداب المهنة، كما أعطى للصحفيين الحق في رفض أي تعليمة تحريرية تأتي من خارج المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها، وهذا ما ذهبت إليه المادة 40 من قانون 1990(بوجمعة رضوان، 2008، ص20).

إن أحداث أكتوبر 1988 أنتجت العديد من التغيرات خاصة في المشهد الإعلامي الذي إنعكس عليه ما جاء به دستور 1989، والذي أقر بالتعددية السياسية والفكرية والإعلامية، وهو ما يعني الإنطلاقة الأولى التي عرفتها الجزائر في ميدان حرية الإعلام وحرية التعبير الذي يعد حق من حقوق الإنسان، أين أعطى هذا الدستور ضمانات حقيقية للإعلام لممارسة عمله بكل حرية ومهنية، ولعل قانون الإعلام لسنة 1990 أعطى الضوء الأخضر لصدور العديد من الصحف والجرائد في الكثير من المجالات، وبإصدار هذه الصحف عرف ميدان الصحافة تطورا متسارعا الذي بدأ يتجه إلى حد ما نحو الإستقلالية وحرية التعبير التي أضحت مطلبا أساسيا للقائمين على شؤون المؤسسات الإعلامية، وبالرغم من الانفتاح الذي ميز هذه الرحلة بشأن الجرائد والصحف المكتوبة فإن القطاع السمعي والبصري بقي كما هو دون أي تغير يذكر وحافظ على إستمراريته وكأن شيئا لم يحدث وهو ما يأخذ على القائمين على هذه المرحلة التي لم تسمح بتحرير قطاع السمعي والبصري من التبعية المطلقة للقطاع العمومي.

5.2 مرحلة الصحفي المكافح(1999-1992):

تتميز هذه المرحلة بدخول الجزائر مرحلة عنيفة غير مستقرة وعصيبة في تاريخها المعاصر، حيث جمد العمل بدستور 1989 وقانون الإعلام 1990، الذي كرس حرية الصحافة، وكان لإحلال حالة الطوارئ إنعكاساته الواضحة على الصحافة الجزائرية، حيث حل المجلس الأعلى للإعلام، وبموجب القرار الوزاري المشترك بين وزارتي الثقافة والاتصال والداخلية والجماعات المحلية المؤرخ في 7 جوان 1994، تم إحتكار الأخبار الأمنية ومنع نشر كل خبر لا يأتي من القنوات الرسمية، وقد اتسم عمل الصحفي في هذه المرحلة بالكفاح للحفاظ على بقائه في مهنته، كما أشار إلى ذلك أحد مدراء الصحف الخاصة" نظرا لتدهور ظروف العمل، يتضاعف المبرر الأمني على المبرر المهني: تقليص حرية التنقل الوصول إلى مصادر الخبر مقيد بالعديد من التراخيص الإدارية المسبقة"(بوجمعة رضوان، 2008، ص 21-24).

إن دخول الجزائر لمرحلة العنف الإرهابي سبب الكثير من الخسائر في مجال الصحافة أين دفع الكثير من الصحفيين حياتهم ثمنا للحرية وللدفاع عن القلم، وإن كان للصحافي الحرية الكاملة في جل ما يتم تداوله فإن الأخبار الأمنية كانت تعالج بصورة أخرى، ويرجع ذلك في الأساس لما ميزته المرحلة، حيث أن أي خطأ في أي خبر قد يؤدي لعواقب وخيمة لا يحمد عقباه وتمس الأمن القومي وهو ما برر ما شهدته تلك المرحلة من أحداث وطرق لتغطية الأخبار وكذا التناولات المحددة في ظل الخط الرسمي لتناول الأخبار الأمنية.

6.2 مرحلة الصحفي عون الدولة(2005-1999):

أعطى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في هذه المرحلة عبر خطاباته، بعض التصورات حول دور الصحافة ومسؤولياتها، ونطاق ممارسة حرية الصحافة بالنسبة للقطاع العام والخاص

فبالنسبة للقطاع العام، لم يتوان الرئيس في القول بأن التلفزيون والإذاعة ووكالة الأنباء الجزائرية هي ملكية للدولة، فالصحافة كما جاءت في الخطابات الرسمية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة هي"تلك الخاصية الحساسة المتعلقة بمعرفة تنبيه المواطن من أجل المحافظة على يقظته وليس تغذية يأسه""(بوجمعة رضوان، 2008، ص 24-25). وبالرغم من أنه لم يصدر أي قانون ينظم قطاع الاعلام وبالرغم من الأصوات المرتفعة لفتح القطاع السمعي البصري وكذا الحديث عن تخفيف العقوبات التي تجرم العمل الصحفي في قانون العقوبات، إلا أن توجه الدولة كان واضحا نحو تحرير قطاع السمعي البصري لكن بتروي معهود ومعروفة لدى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، الذي أثبت من خلال خطاباته أن التلفزيون والإذاعة هي ملكية للدولة ولا مساس بها أين أعتبرت خط أحمر في الكثير من المحطات، خاصة وأن النظرة للإعلام لم تتغير وبقيت محافظة على توجهاتها الأساسية بإعتبار الإعلام قطاع إستراتيجي يمس أمن المواطن والأمن القومي للوطن.

7.2 مرحلة الصحفي المحترف 2006-2013.

عرف قانون الإعلام الصادر في 12 يناير 2012 الصحفي في مادته 73 "يعد صحفيا محترفا في مفهوم هذا القانون العضوي، كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعا وإنتقائها ومعالجتها و/أو تقديم الخبر لدى أو لحساب نشرية دورية أو وكالة أنباء أو خدمة إتصال سمعي بصري أو وسيلة إعلام عبر الأنترنت، ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله"(المادة 73 من القانون رقم 12-05 ، 2012، ص28)، وهنا نلاحظ أن الصحفي حسب القانون هو المتفرغ لعمله كصحافي فقط، تكون مهمته البحث عن الخبر وجمع الأخبار للمؤسسة التي يعمل بها والمطلع على نص القانون يلاحظ أنه حاول تنظيم مهنة الصحافة من خلال سلطة ضبط الصحافة المكتوبة في مادته 40، وسلطة ضبط السمعي البصري حسب المادة 64 من نفس القانون.

كما أعطى القانون مفهوما لوسائل الصحافة الإلكترونية التي عرفها في المادة 67" كل خدمة إتصال مكتوب عبر الأنترنت موجهة للجمهور أو فئة منه، وينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري، ويتحكم في محتواها الإفتتاحي"(المادة 67 من القانون رقم 12-05 ، 2012، ص28).

تلك هي إذن مختلف المراحل التي مر عليها الصحافي الجزائري ليصل إلى ما هو عليه اليوم، وقد إرتبط تطوره بمختلف التحولات التي عرفتها البلاد سواء سياسية كانت أو إقتصادية، والصحافي وهو يؤدي مهامه النبيلة في سبيل إبلاغ الخبر وإعلام المواطن به واجهته عدة عراقيل جراء هذه التطورات، لذا كان واجبا علينا أن نعرف هاته المراحل لنعي جيدا الميكانيزمات التي بني عليها الصحافي في الجزائر من أجل فهم أكثر لهاته المهنة التي لا تزال لغاية اليوم تتطور وتعرف تحولات تباعا.

3. شروط مهنة الصحافي الجزائري هل هناك حرية للتعير؟:

لقد حدد قانون الإعلام الجزائري الصادر سنة 2012 مهنة الصحفي في الباب السادس من القانون السالف الذكر حيث إعتبر الصحافي المحترف هو "كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وإنتقائها ومعالجتها و/ أو تقديم الخبر لحساب نشرية أو وكالة أنباء أو خدمة إتصال

سمعي بصري أو وسيلة إعلام عبر الأنترنت، ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله"(المادة 73 من القانون رقم 12-05 ، 2012، ص28).

كما يعد أيضا صحفيا محترفا" كل مراسل دائم له علاقة تعاقدية مع جهاز إعلام الذي "تثبت صفة الصحفي المحترف بموجب بطاقة وطنية للصحفي المحترف، تصدرها لجنة تحدد تشكيلتها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم"(المادة 76 من القانون رقم 12-05 ، 2012، ص28).

في حين نصت المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 80-140 الصادر في 10 ماي 2008، الذي يحدد النظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين"على كل طالب لممارسة الأنشطة الصحفية أن يكون حائزا شهادة التعليم العالي ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالمهنة، وألا يكون قد حكم عليه نهائيا بسبب جناية أو جنحة، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والوطنية، غير أنه يمكن لكل شخص يثبت مؤهلات تتناسب والأنشطة الصحفية، الإلتحاق بمهنة الصحفي"(المادة 7 من مرسوم تنفيذي رقم 08-140 ، 2008، ص15).

وما يمكن إستنتاجه سواء من قانون الإعلام لسنة 2012 أو المرسوم الخاص بعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين لسنة 2008، أن الدولة تولي أهمية لهذه المهنة، لذا فقد سنت القوانين التي تنظمها والتي تحدد الصحفيين، لكي تميزهم وتمنع أي تداخل لهم مع مهن أخرى متشابهة، فالصحفي بحسب القانون هو من تتوفر فيه مجموعة من الشروط كالشهادة في التعليم العالي، مع الملاحظ أن القانون لم يجعل هذه المهنة حكرا على أصحاب الإختصاص في علوم الإعلام والإتصال، بل جعلها مهنة خاصة لإختصاصات متعددة غير مباشرة، وذلك لكون من يمارسها تتوافر فيه مميزات تتعلق بالموهبة والطموح والرغبة في هاته المهنة، مما يجعل التخصص في دراستها ليس بالأمر اللازم، مع أن لقانون كان جد واضح وهو يحدد من هو الصحفي المحترف، وهو الصحفي الدائم الذي تربطه علاقة عمل دائم مع المؤسسة الإعلامية التي تستخدمه.

4. حقوق الصحفي الجزائري أي حرية تعبير تتواجد في ظل الحقوق؟:

رغم أن مهنة الصحافة بشكل عام هي رسالة ومهنة في نفس الوقت، إلا أن الصحفي يعد كعامل أو موظف عليه مجموعة من الواجبات، ولديه أيضا جملة من الحقوق التي نص عليها القانون الجزائري، فالمشرع الجزائري أعطى الصحافي مجموعة من الحقوق وذلك حفاظا منه لأداء الصحافي ما هو مقرر عليه، فالصحفي كغيره من العمال الآخرين تربطه علاقة عمل مع مستخدمه أو بالأصح عقد عمل يكفل له حقوقه التي نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 08-140 لعام 2008 الذي يحدد النظام النوعي لعلاقات العمل المتعلق بالصحفيين، حيث تضمنت المادة 5 منه:

"في إطار علاقة العمل ودون الإخلال بالحقوق المقررة في التشريع والتنظيم المعمول بهما، يحق للصحفي:

- الحصول على بطاقة تعريف مهنية خاصة بالصحفي الدائم، والتي يحدد شكلها وشروط تسليمها عن طريق التنظيم.

- حرية الرأي وكذا الإنتماء السياسي على أن لا يمس التصريح العلني عنهما بالمصالح المعنوية لجهاز الصحافة المستخدم.
- رفض التوقيع على كتاباته إذا تعرضت إلى تعديلات جوهرية مهما كانت صفة القائم بالتعديل، الملكية الأدبية والفنية والعلمية على مؤلفاته، والحق في نشرها حسب الشروط المحددة في عقد العمل وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- الإستفادة من عقد تأمين تكميلي يغطي مجمل المخاطر الإستثنائية التي قد يتعرض لها في إطار ممارسة أنشطته المهنية، في حالة وجوده بمناطق النزاعات والتوترات أو المخاطر الكبرى والمكتتب من جهاز الصحافة المستخدم، لا يعفى عقد التأمين هذا بأي حال من الأحوال، جهاز الصحافة المستخدم من الإلتزامات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المتعلقين بحوادث العمل والأمراض المهنية.
- التكوين المتواصل، لا سيما بغرض التخصص الذي يتم تحديد كيفيات تنفيذه في إطار الإتفاقية الجماعية.
- الحماية من كل أشكال العنف والتعدي والتخويف أو الضغط للحصول على دعم وتسهيلات السلطات العمومية، لتمكينه من الوصول إلى مصادر الخبر أثناء قيامه بمهامه.
- رفض كل تعليمة تحريرية من أي مصدر كانت غير تلك الصادرة عن مسئوله في جهاز الصحافة المستخدم.
- الإستفادة من الترقية في حدود الشروط المحددة في الإتفاقية الجماعية بالنسبة للصحفي الدائمّ(المادة 8 من مرسوم تنفيذي رقم 08-140 ، 2008، ص15-16).

إن هذه الحقوق التي يتمتع بها الصحفي قد جاءت لحمايته وضمان أمنه وسلامته، من جل المضايقات التي تعترضه سواء داخل مكان عمله، أو خارج مكان عمله، لبث الطمأنينة في نفسه للعمل في ظل جو طبيعي، نظرا للخصوصية التي تميز مهنته، حيث سعت الدولة إلى توفير البيئة العملية المناسبة له، لدفعه قدما لبناء الوطن، بإعتبار الصحافة تسهم في بناء الإقتصاد الوطني وكذا الحفاظ على أمن وإستقرار الوطن.

5. واجبات الصحفي وحرية التعبير:

بما أن للصحفي مجموعة من الحقوق التي تتماشى وطبيعة مهنته، فإن المشرع الجزائري لم يغفل عن ذكر ما عليه من واجبات وإلتزامات مهنية عليه القيام بها بأكمل وجه، وقد تم الإشارة إلى ذلك في المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 08-140 الذي يحدد النظام النوعي لعلاقات العمل المتعلق بالصحفيين الصادر في 10 ماي 2008 حيث نصت المادة السالفة الذكر: " يتعين على الصحفي بعنوان واجباته القيام بما يأتي:

- عدم نشر أي خبر من شأنه الإضرار بجهاز الصحافة المستخدم أو بمصداقيته.
- الحصول على موافقة مستخدمه قبل كل إلتزام بالتعاون بأي شكل من الأشكال مع أي جهاز صحفي آخر"(المادة 6 من مرسوم تنفيذي رقم 08-140 ، 2008، ص15).

إن المشرع الجزائري هنا قد نص على مختلف الواجبات والإرتباطات التي تربط الصحافي مع مؤسسته المستخدمة، في حين أشار في باب آخر إلى أخلاقيات العمل الصحافي، وهي بطبيعة الحال تمثل إلتزامات على الصحافي أخذها بعين الإعتبار وهو يؤدي عمله.

6. أخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر ورهان حرية التعبير:

يحدد كليفورد كريستيانز Christian خمسة واجبات أخلاقية للصحفي هي واجبه نحو نفسه بعدم التناقض بين الأقوال والأفعال، وواجبه نحو العملاء بالإلتزام للمعلن مع عدم إغفال حقوق الجمهور، وواجبه تجاه المؤسسة بالولاء لها، وواجبه تجاه زملائه بإحترام قواعد الزمالة، وواجبه نحو المجتمع بإتباع المسؤولية الإجتماعية (Clifford Christian, 1987, p 31).

في حين يحدد محمود علم الدين أخلاقيات العمل الصحفي في أربعة إلتزامات هي الدقة والأمانة والحفاظ على الوعد أو العهد مع المصادر، والإنصاف(محمود علم الدين، 2009، ص 407):

الدقة: وتتضمن نشر الحقائق ودقة الإقتباس للأقوال، وأن تكون الصورة معبرة عن الحقيقة أي أن يراعي الصحافي عدم تغيير المحتوى الحقيقي للصور، وعدم تشويه الحقائق ويدخل في ذلك تداول الصور أو المستندات بموافقة مالكها.

الأمانة: وتتضمن عدم الإبتزاز، وعدم إستخدام الخداع أو التنكر أو أي وسائل للتصنت في الحصول على المعلومات، إلا في ضوء بعض الظروف الطارئة، وعدم التسجيل صوتا أو صورة بدون موافقة المصادر، وإتباع تعليمات معينة علمية ومهنية عند نشر إستقصاءات الرأي العام والإستفتاءات، ومراعاة عدم إخفاء إسم المصدر إلا كبديل أخير.

الحفاظ على الوعد أو العهد مع المصادر: على أن تكون تلك الوعود محددة واضحة وليس فيها وعد بأشياء خارج سلطة الصحفي، وهذا يمثل مكون من مكونات الثقة، إلى جانب الحرص على تحقيق الإستقلال والتحرر من القيود والإلتزامات المسبقة.

الإنصاف: وهذا يتطلب عرض الحقائق المتصلة بدون تحيز، في سياقها الذي يعطيها معنى والإكتمال ونشر وجهات النظر المعارضة.

أما المشرع الجزائري، فإنه لم يهمل هذا الجانب من عمل الصحفي، حيث نص في المادة 02 من قانون الإعلام 2012، على بعض أخلاقيات العمل الصحفي التي من بينها: "يمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام هذا القانون العضوي والتشريع والتنظيم المعمول بهما وفي ظل إحترام:

- الدستور وقوانين الجمهورية.
- الدين الإسلامي وباقي الأديان.
- الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع.
- السيادة الوطنية والوحدة الوطنية.
- متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني.
- متطلبات النظام العام.
- المصالح الإقتصادية للبلاد.

- مهام وإلتزامات الخدمة العمومية.
- حق المواطن في إعلام كامل وموضوعي.
- سرية التحقيق القضائي.
- الطابع التعددي للآراء والأفكار.
- كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية"(المادة2 من القانون رقم12-05 ، 2012، ص22).
- كما ألزم نفس القانون الصحفيين بإحترام آداب وأخلاقيات المهنة خلال ممارسة نشاطهم الصحفي، حسب الماد 92 من نفس القانون وهي:
"يجب على الصحفي أن يسهر على الإحترام الكامل لآداب وأخلاقيات المهنة خلال ممارسته للنشاط الصحفي:
- إحترام شعارات الدولة ورموزها.
- التحلي بالإهتمام الدائم لإعداد خبر كامل وموضوعي.
- نقل الوقائع والأحداث بنزاهة وموضوعية.
- تصحيح كل خبر غير صحيح.
- الإمتناع عن تعريض الأشخاص للخطر.
- الإمتناع عن المساس بالتاريخ الوطني.
- الإمتناع عن تمجيد الإستعمار.
- الإمتناع عن الإشادة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بالعنصرية وعدم التسامح والعنف.
- الإمتناع عن السرقة الأدبية والوشاية والقذف.
- الإمتناع عن إستعمال الحظوة المهنية لأغراض شخصية أو مادية.
- الإمتناع عن نشر أو بث صور أو أقوال تمس بالخلق العام أو تستفز مشاعر المواطن"(المادة 92 من القانون رقم12-05 ، 2012، ص29-30).

خاتمة:

إن التطور الحاصل في الصحافة الجزائرية عرف في الواقع عدة قوانين صدرت أين تم تنظيم مهنة الصحفي في الجزائر، وما يمكنه تأكيده أن القوانين الصادرة المنمة لمهنة الصحافي قد نظرت للصحفي حسب كل مرحلة تاريخية من عمر الصحافة الجزائرية، فالقانون في الواقع لم يخرج عن المناخ السياسي السائد أنذاك، فالصحافي في مرحلة النظام الواحد أين كانت موجه وتابع للدولة أو الحزب الواحد، في حين أنه في مرحلة ما بعد التسعينات أي مرحلة التعددية الإعلامية والسياسية، والتي تميزت بميلاد العديد من الصحف فقد تحولت النظر للصحفي في ظل التعددية أين تم منح الصحفي نوعا من الإستقلالية والحرية نوعا ما في إطار محدد لا يمكن تجاوز من خلاله الخطوط الحمراء، أما المرحلة الراهنة والتي تميزت بسن قانون الإعلام لسنة 2012، وكذا القانون الذي ينظم النشاط السمعي البصري لسنة 2014، والذي تم بموجبه إنشاء سلطة ضبط السمعي البصري، والذي صاحبته قبل ذلك ميلاد العديد من القنوات التلفزيونية الخاصة على غرار قناة الشروق تي

في والنهار تي في والجزائرية وغيرها من القنوات القادمة لعالم القنوات الفضائية في الجزائر، ومن خلال تعرفنا لمراحل الصحافة الجزائرية أدركنا بطبيعة الحال المراحل التي مر عليها الصحافي بإعتباره عنصر فعال في معادلة تطور الصحافة الجزائرية.

إن الصحافي الجزائري قد مر بمختلف المراحل التي صاحبت تطور الصحافة الجزائرية بداية من الصحفي الموظف، فالصحفي الموظف المناضل، الصحفي الملتزم بإيديولوجية الحزب، فالصحفي المهني، والصحفي المكافح، إلى الصحفي عون الدولة، وأخيرا الصحفي المحترف، وهو ما جعل قانون الإعلام لسنة 2012 يقر الشروط اللازم توافرها في الصحفي من أجل أداء عمله على أكمل وجه، وكذا آداب وأخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر التي تستلزم الضمير الجماعي للصحافي وما يقع عليه من مسؤوليات أخلاقية، إضافة لمختلف الواجبات والحقوق التي يتمتع بها الصحافي والتي أشاد بها قانون الإعلام لسنة 2012.

قائمة المراجع:

1. بوجمعة رضوان(2008)، الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر، ط1، طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الخرايسية، الجزائر.
2. القانون العضوي رقم 12-05 مؤرخ في 12 يناير سنة 2012 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع2، السنة49، المطبعة الرسمية، بئر مراد رايس، الجزائر.
3. القانون رقم 82-01 المؤرخ في 6 فبراير 1982 المتضمن قانون الإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع6، المطبعة الرسمية، بئر مراد رايس، الجزائر، 1982.
4. لؤي خليل(2010)، الإعلام الصحفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
5. محمود علم الدين(2009)، أساسيات الصحافة في القرن الحادي والعشرين، ط2، المكتبة العصرية، القاهرة، مصر، 2009.
6. المرسوم تنفيذي رقم: 08-140 المؤرخ في 10 مايو سنة 2008، يحدد النظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 24، سنة 45، المطبعة الرسمية، بئر مراد رايس، الجزائر.
7. Clifford Christian(1987), et la Media Ethics ,2nd Ed, New York, Longman, Inc.

الحركات الإحتجاجية في الجزائر

- إحتجاجات شباب عقود الإدماج المهني في الجزائر نموذجا -

Protest Movements in Algeria

Professional Integration Contracts in Algeria and Youth Protests - Model -

د. بوزيدي الهواري -جامعة وهران- الجزائر

أ. عابر حفيظة -جامعة وهران- الجزائر

ملخص: لقد أعتبرت الحركات الإجتماعية إستجابة عقلانية لمواقف جديدة في المجتمع على إعتبار أنها تهدف إلى تجديد الحياة السياسية والإجتماعية، وتوفير ظروف حياتيّة أفضل مما هو قائم الآن، فهذه الحركات بمنزلة "قوى ضغط" تسعى لتحقيق الإصلاح والتقدم وإيجاد واقع جديد يستند إلى نسق مغاير من القيم، ولتجاوز التناقضات التي يعاني منها المجتمع سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو حتى في المجال الثقافي، إذ تواجه الحركات الإحتجاجية مشكلة كبرى تتمثل في بلورة إستراتيجية سياسية عن طريق رفضها للتحول إلى أحزاب سياسية تكفل أن يكون لها تأثير على أجهزة السلطة مع إحتفاظها بقيمتها الأساسية إذ نجد أن التجربة العلمية لعدد من هذه الحركات أثبتت مدى قدرتها على التأثير داخل المجتمع، فقد سبق وأن شهدت الجزائر هذه الحركات وبشكل عنيف في التسعينات فرغم ما نتج عنها من إنفتاح ديمقراطي وإقتصادي إلا أنها تسببت في حصيلة كبيرة من الضحايا والخسائر المادية، أما حاليا فتشهد الساحة الجزائرية عدة إحتجاجات في مختلف القطاعات كالتعليم، الصحة، وأيضا شباب عقود ما قبل التشغيل الذين إحتجوا ضد التعسف الممارس في حقهم.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاحتجاجية، الشباب، عقود الادماج المهني، البطالة.

Abstract: Social movements have been seen as a rational response to new attitudes in the Algerian society as they aim at renewing political and social life and at providing better living conditions than what exists now. These movements are "pressure forces" that seek to achieve reform and progress and create a new reality based on a different form of values, and to overcome the contradictions suffered by the society, whether in the political, economic, social or even in the cultural field.

The protest movements face a major problem, which is the fact that they refuse to turn to political parties to ensure that they have an impact on the organs of power while maintaining their basic value. The scientific experience of a number of these movements has proved their ability to have influence within society. Algeria has witnessed violently these movements in the 1990s, which although resulted in democratic and economic openness, but caused a large toll of victims and material losses. Currently, the Algerian society witnesses several protests in various sectors such as education and health. In addition, the youth who benefit from professional integration contracts also protest against the abuse practiced against them.

Keywords: Protest movements, youth, occupational integration, unemployment.

مقدمة:

رغم محاولات المفكرين إرساء مفاهيم حول العلاقة بين الدولة، الشعب أو الحكومة، المواطن، وأيضا إنتاج نظريات مفسّرة لهذا" العقد" ومحاولة تبسيطه وتعديله لم يمنع من ظهور ثوارات وإحتجاجات رافضة لأي شكل تعسّفي بخرق العقد المنصوص عليه، المؤدي إلى ظهور شكل جديد من التنظيمات يسمى "بالنقابة" تعمل على الدفاع عن حقوق الأفراد داخل الحيّز الإجتماعي، خاصة مع ظهور وتطور الصناعة وظهور شكلين من النظام الإقتصادي الذي ساهم في إنتاج نظريات متنوعة ومتناقضة بين النظامين، ما جعل التنظيمات النقابية تنشط في هذا المجال من أجل المطالبة بحقوق الأفراد والمناهضة ضد التعسف والإبتزاز الممارس ضدهم في ظل سيطرة الرأسمالية المتوحشة، وكأن كل الثورات التي تحدث والإضرابات تتم في إطار قانوني معروف لدى الطرفين.

لكن طفرة التغيير لمفهوم النقابة وظهور الحركات الإحتجاجية بدأ في "ماي 1968" لما حدث إحتجاج في أوروبا متسببا في أزمة نظرية ومفاهيمية وقانونية جديدة، إذ تمّ شل الجامعات من طرف الطلبة دون أن تكون لهم رخصة في ذلك ودون أن تؤطرهم أي جمعية أو نقابة أو جهة رسمية.

حيث بزغ جيل جديد يعلن إحتجاجه ضد الإستبداد، القهر، الإستعباد، التوحش الرأس مالي،النفاق الإجتماعي والجمود العقائدي، ومن مكسيكو سيتي وبيونس آيرس إلى براغ مرورا بباريس دفعت فكرة البحث عن الغد الأفضل للأجيال إلى الإنتفاضة التي مست كل الجوانب الإجتماعية والثقافية والسياسية.

لذ نظّر لها العديد من المفكرين من بينهم "آلان توران "(حسام وهاب، يوسف الكلاخي، 2015) خاصة مع إنتشار الخطاب السياسي العالمي المطالب"بحقوق الإنسان والحق في ممارسة الديمقراطية "لذا أصبحت الحركات الإحتجاجية تؤرق صانعي القرار.

أما الدول العربية فكانت مهتمة بإعادة بناء هيكلتها الإقتصادية والسياسية والأمنية، وتميزت أنظمتها السياسية بالإنقلابات في الكثير من الدول ،فعدم إنتاج دولة عربية بالمفهوم المديني الديمقراطي، والفشل في صنع مواطنة ومجتمع مدني بمفهوم الدولة المعاصرة أو دولة المؤسسات، أدى إلى إحتجاج شعبي ضد ما يسمى بالإستبداد والتعسف الممارس من طرف الدولة ضد الشعب، هذا الإحتجاج الذي سمي بـ "الربيع العربي" الذي شلّ كل مؤسسات الدولة وقلب كل الإحتمالات رأسا على عقب وأطاح بكل القيادات والأنظمة التي كانت تقبض بيد من حديد في كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا .

والدولة الجزائرية بإعتبارها الحالة المدروسة كانت قد شهدت أزمة عنيفة في التسعينات بعد تصادم الدولة مع الجماعات الإسلامية، ما أدى إلى دخولها دوامة من العنف والفوضى التي شهدتها البلاد ما يقارب عشر سنوات، ولكن بعد تطبيق برنامج "الوئام المدني" الذي سنّه الرئيس الحالي "السيد عبد العزيز بوتفليقة" وظهور الجمعيات والنقابات التي عملت كوسيط بين المواطن والحكومة خاصة مع الإضرابات المتكررة التي مسّت تقريبا كل القطاعات.

إلا أنه في سنة 2011، برزت ظاهرة فريدة من نوعها وهي ظاهرة الإحتجاج التي قادها مجموعة من الشباب دون أي تأطير نقابي أو جمعوي، وجاءت هذه الإحتجاجات موازية لما

كان ساريا في الوطن العربي – الربيع العربي – ثم إستمرت هذه الإحتجاجات في وسط عمال الإدماج المهني خاصة فئة خريجي الجامعات الذين طالبو بمجموعة من الحقوق أبرزها "الإدماج "

إذ تواجه الحركات الإحتجاجية مشكلة كبرى تتمثل في بلورة إستراتيجية سياسية عن طريق رفضها للتحول إلى أحزاب سياسية تكفل أن يكون لها تأثير على أجهزة السلطة مع إحتفاظها بقيمتها الأساسية إذ نجد أن التجربة العلمية لعدد من هذه الحركات أثبتت مدى قدرتها على التأثير داخل المجتمع.

تحديد الإشكالية:

- كيف ظهرت وتطورت الحركات الإحتجاجية لدى الشباب في إطار الإدماج المهني في المجتمع الجزائري؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي، التساؤلات الفرعية الآتية:
- ما هي الأسباب التي أدت إلى إنفلات الحركات الإحتجاجية عن أي تنظيم رسمي كالنقابات والجمعيات؟
- من يقوم بتنظيم هذه الإحتجاجات وكيف؟
- وكيف تقوم الدولة بإعتبارها مجتمعا منظم سياسيا بمعالجة مطالب المحتجين؟
- وإذا كان الجميع يرى أن هذه بدايات تبلور المجتمع المدني، فما هي التصورات الأولى لذلك، وكيف يتم تبنيها؟
- كيف يمكن أن تتشكل هذه الإحتجاجات وكيف تعالجها الدولة وكيف أثرت على علاقة المواطن بالسلطة السياسية؟
- وكيف يمكن التعامل مع الفضاء العام ومعالجة مطالبه؟

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في تشخيص واقع الحركات الإحتجاجية في الجزائر، وما هي أهم الأفكار والمطالب التي تتبناها.

أدوات الدراسة:

المقابلة: التي تدخل ضمن أدوات البحث العلمي ،حيث تستخدم في جمع المعلومات والبيانات بهدف التعرف بعمق على المبحوثين(موريس أنجرس، 2006، ص197) وهي محادثة تتم بين القائم بالمقابلة والمبحوث (أحمد عياد، 2006، ص128)

منهج الدراسة:

منهج البحث يتمثل في مجموعة القواعد العامة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، وهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة(محمد غريب عبد الكريم، 1992، ص77).

وإعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى تحديد وتوضيح الحقائق الواقعية، من خلال إعتمادنا على تحليل المعطيات الميدانية المستقاة من خلال ما جمعناه عن طريق مجموعة من التقنيات المختلفة منها المقابلة ، الملاحظة والمخبرين الإجتماعيين.

العينة الثلجية:

العينة الثلجية هي عينة من جماعة معينة تبدأ بفرد من هذه الجماعة، وقد يستلزم البحث في الزمر الشبابية أو العصابات الإجرامية إستخدام هذا الأسلوب، وتفتقر المعاينة بكرة الثلج إلى

أي أساس إحصائي للعشوائية أو التمثيل ولكنها ممكن أن تسلّم إلى نتائج مثيرة ومهمة وذلك نظرا لعدم وجود عدد حقيقي أو إحصاء حول المحتجين في إطار الإدماج المهني.

أهمية المشاركة السياسية وخصائصها:

أهمية المشاركة السياسية:

تتجسد أهمية المشاركة السياسية من خلال الدور الذي تضطلع به على مستوى الأفراد والسلطة، فعلى مستوى الفرد تصبو إلى تعميق الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية، وبالتالي تسمح للفرد بمعرفة واجباته ومسؤولياته إتجاه مجتمعه مما يساعد على تأسيس مجتمع نشط وفاعل.

أما على صعيد العلاقة مع السلطة، فتعمل على مساهمة الأفراد فيها من خلال مشاركتهم في قراراتها وأعمالها مما يعود عليهم بالمنفعة، لأنها ستقوم بتحقيق المصلحة لأكبر عدد منهم، وتكون أقدر على تلبية إحتياجاتهم، وأكثر إنسجاما مع تطلعاتهم(نضال شريف الكحلوت، 2006، ص23) ومن بين المتغيرات العصرية الحديثة الملّحة، هو تضييق الفجوة بين الحاكمين والمحكومين، من خلال مشاركة أفراد المجتمع في صناعة مختلف السياسات والقرارات. فالمشاركة الحقيقية هي التي تقوم بتدعيم الفكر الحكومي بالكثير من الآراء الجماهيرية والتي لم تتأثر بتقاليد البيروقراطية وحدودها، كما تؤدي إلى قيام الجماهير بتنظيم أنفسهم في جمعيات أهليّة تساند الهيئات الحكومية في مقابلة الإحتياجات العامة للجماهير ككل (السيد عليوة، منى محمود، 2008، ص19)

لأن عملية المشاركة االسياسية تعمل على إتاحة الفرص لكل مواطن ليساهم في وضع الأهداف وتحديديها، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، لذا يجب أن يكون إشتراك المواطنين في تلك الجهود بناء على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط من جانب السلطات، في هذه الحالة يمكننا القول بأن هذه المشاركة تترجم شعور المواطنين تجاه المجتمع،والرغبة في تحقيق الأهداف التي يريدونها(طارق محمد عبد الوهاب، 1999، ص17)

يرى "ألكوك Elcok " 1976،أن أهمية المشاركة ترجع إلى أنها من أهم خصائص المواطن الصالح في المجتمع الديمقراطي المتمثلة فيما يلي:

- يجب أن يعرف قدر معين من المعلومات.
- بأن يعتقد بجدارة تأثيره على مسرح الأحداث السياسية.
- يستطيع المساهمة في صنع السياسات، ويستطيع كذلك إقامة إتصالات فردية مع ممثلي الحكومة.
- أن يكون له رأي خاص تجاه المؤسسات السياسية وممثليها. كما تعمل المشاركة السياسية على تحقيق الإستقرار السياسي، وتطبع النظام الإجتماعي بطابع الإستمرار والإستقرار خاصة، وتنبع منها عدة فروع هي الإقتصاد والثقافة، فهي إذن آلية النظام الديمقراطي وقاعدته النظرية وإطاره الحركي(سعيد أحمد أبوحليقة، 1999، ص27)

خصائص المشاركة السياسية:

الفعل: ويقصد به الحركة النشيطة والفعالة للجماهير لتحقيق هدف أو عدّة أهداف معينة.

التطوع: ويقصد به أن يقوم المواطنين بعملية المشاركة طوعا وإختيارا منهم، في إنجاز أهداف وقضايا مجتمعهم بعيدا عن أي لون من ألوان الضغط والإكراه.

الإختيار: ونعني به إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم وأهدافهم.

مفهوم الحركات الإحتجاجية والمفاهيم المتقاربة:

عادت كلمة "حركة " لتطرح نفسها بقوة على واقعنا الإجتماعي بصور وأداءات تبعث الأمل، وأحيانا بتحميلات زائدة على ما تجسده من واقع، بل وأحيانا أخرى بتصورات مغلوطة مصدرها الإستسهال والتحمس في إطلاق المصطلحات. وقد تم كل ذلك دون قدر كاف من التحليلات والكتابات سواء السياسية أو الإجتماعية(تشارلز تيللي، 2004، ص8)

مفهوم الإنقلاب: هو تغيير فجائي في نظام الحكم ،تقوم به جماعة من رجال الحكومة أو الجيش وهو يختلف عن الثورة، وهو بتعريف آخر "الإطاحة بالحكومة على يد فئة صغيرة داخل الحكم. ومن الأهداف التي يسعى مدبرو الإنقلابات الإستيلاء على الأبنية الحكومية والمراكز الحيوية ومحطات الإذاعة والكهرباء والمطارات"(وضاح زيتون، 2010، ص57)

الرأي العام: هو التعبير الظاهر عن" موقف" أو" تصرف" وهو الأراء المنتشرة بين عامة الناس **و**هو "رأي مجموعة من الناس تربطها إهتمامات مشتركة حول قضية معينة في مكان وزمان معين أو هو الموقف الإختياري الذي يتخذه الفرد إزاءه مسألة أو قضية متنازع عليها وقابلة للجدل ،ومن عوامل تشكيل الرأي العام، الدين والعادات والتقاليد والتعليم والإعلام والحرب النفسية والثقافة والأحداث والأخبار والعوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والزعماء وجماعات الضغط" (وضاح زيتون، 2010، ص193)**.**

الثورة: ليس هناك إجماع بين علماء العلوم الإجتماعية على ماهية الثورة وتعريفها، مثلما هو الحال في عدم إجماعهم على كثير من الظواهر الإجتماعية والسياسية. فنجد من يستخدمه للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الإجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الإجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية وعنيفة، كما يستخدم المصطلح للتعبير عن تغييرات جذرية في مجالات غير سياسية كالعلم والفن والثقافة لأن الثورة تعني التغيير ،حيث تعرفها موسوعة علم الإجتماع بأنها: "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، التي تعمل على تحويل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية"، كما يعرفها "كرين برنتون "في كتابه" تشريح الثورة "بقوله: "إنها عملية حركية دينامية تتميز بالإنتقال من بنيان إجتماعي إلى بنيان إجتماعي آخر"(فضيلة فاطمة دروش: 2013، ص14)

المظاهرات: هي بحد ذاتها تعبير سلمي ومدني من فئات الشعب تجاه سياسات أو ممارسات السلطتين التنفيذية والتشريعية اللتان تديران البلاد، حتى وإن كانت هاتان السلطتان منتخبتان من قبله فهي ثقافة يجب أن يتمتع بها الشعب نفسه ويؤمن بنتائجها وأن لا تجير بطريقة حزبية ضيقة أو ترتبط بمطلب سياسي معين(حسين الصالح، 2012)، والتظاهر يحدث عادة

في أوساط البطّالين والعمال المؤقتين، وهناك من يخلط بين الحركة الإرهابية والحركة الإحتجاجية (فضيلة فاطمة دروش، 2013، ص14).

الإضراب: الإضراب هو التوقف عن العمل من طرف العمال، لإجبار أرباب العمل على قبول وجهة نظرهم أو مطالبهم وبحدث ذلك في المصانع والمؤسسات.

ماهية الحركات الإجتماعية أو الإحتجاجية:

في عام 1848 كانت المحاولة الرائدة لتعريف مصطلح الحركة الإجتماعية تعريفا علميا هي تلك التي قام بها العالم الألماني (لورنز فون شتاين Lorenz Von Stien) في كتابه (تاريخ الحركة الإجتماعية في فرنسا 1789-1850م) والذي نشر لأول مرة عام 1850م حيث يرى بأن الحركات الإجتماعية: هي أشكال وصيغ الإحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء"، والحركات الاجتماعية كفعل إجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والنيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة. ويتم التشديد دوما، في إطار هذه النظرية، على الاختلافات القائمة بين الحركات الاجتماعية القديمة والأخرى الجديدة، التي تؤشر الإنتقال من الدفاع عن المصالح الطبقية إلى الدفاع عن المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية. وهو ما يعبر-حسب منظري هذه المقاربة- عن أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة على الفئات الوسطى بدلا من الطبقة العاملة. وعلى الرغم من الملاحظات أعلاه التي تميز هذه النظرية، إلا أنها واجهت العديد من الإنتقادات لعل أبرزها هو مسعاها بحدّ ذاته. فقد شككت العديد من الإنتقادات في أن مصطلح "الجديدة" ليس له أية دلالات مفاهيمية، خصوصا وأنه يبالغ في تحديد الإختلافات بين الحركات التقليدية والجديدة بالشكل الذي يعتم على الأشياء المشتركة بينهما سواء في الأهداف أو النشأة، وهناك صعوبات عديدة تواجه مفهوم الحركة الإجتماعية، وربما كانت أهم هذه الصعوبات تلك التي تتعلق بعمومية المصطلح بحيث أصبح يستخدم للإشارة إلى معاني عديدة ومتنوعة، بل ومتضاربة في كثير من الأحيان.

وقد ذهب العديد من السوسيولوجيين من أمثال ورنر سومبارت في نفس الاتجاه الذي ذهب إليه شتاين في ربط الحركات الاجتماعية بالصراع الطبقي، فورنر سومبارت يعتبر أحد السوسيولوجيين المتأثرين بفكر "شتاين" والمجددين له، وقد عرف الحركات الاجتماعية على" أنها كل الجهود والمحاولات المبذولة إلى تحرير البروليتاريا وتحقيق الأهداف الاشتراكية، في حين "هيبرل" يرى أن الحركات الاجتماعية لا يمكن أن ترتبط فقط بالبروليتاريا وعلى علاقات الإنتاج، فما يحركها هو سعيها الدائم لإحداث تغيير جذري في النسق الاجتماعي، فالحركات الاجتماعية حسب" هيبرل" هي نوع من التجمعات الاجتماعية وهي تجمعات قد تكون غير منظمة ويصعب تحديدها، كما يمكن لها أن تستمر حتى وإن عرفت تغير في بنائها وتنظيمها الاجتماعي.

وهنا يظهر الفرق في ربط الحركات الإجتماعية بكلمة "جديدة" ذلك أن الحركات الإجتماعية القديمة كانت متمثلة في المطالبة بالحقوق العمالية وتحسين الموارد المادية أي خاصة فقط بالهيكل المادي، أما الحركات الإجتماعية الجديدة تتمثل مطالبها حول كل ما تتطلبه الظروف اليومية سواء تعلق الأمر بالسياسة الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية للمواطن بمعنى

آخر إنتقل من ثورة الخبز إلى ثورة الفكر إلى حد ما في بعض المجتمعات كما يكمن الاختلاف في القيم والمطالب التي ترافق التحرك، حيث تركز الحركات الاجتماعية الكلاسيكية قبل كل شيء على إعادة توزيع الثروات والوصول إلى مواقع القرار في حين تشدد الحركات الاجتماعية الجديدة على مقاومة المراقبة الاجتماعية والدفاع عن الاستقلالية(pierre bourdieu , 2009, p67)

ويعرّف "غوي روشيه" الحركات الاجتماعية "أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة". مقال الحركات الإجتماعية ودور الأزمات(عبد الإله فرح، 2013)

أما " تشارلز تيللي CharlesTilli " الذي ينتمي إلى المدرسة الجديدة في البحث الإجتماعي يقدم من خلال كتابه "الحركات الإجتماعية (p1768 , 2004) فقد أمدّ الباحثين في هذا المجال بتعريف للحركات الإجتماعية قد يعد الأكثر شيوعا إذ يرى بأنها " سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد".

وهناك عدّة مفاهيم ترى أن الحركات الإحتجاجية تيار عام يدفع طبقة من الطبقات أو فئات إجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالته الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعا" وتشير أيضا إلى إلتقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الإجتماعي والسياسي كليا أوجزئيا في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية، وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الإجتماعي المنشود(مصطفى الحباب، ص10).

موضوع الإحتجاج بمفهومه الشامل للمظاهرات والمسيرات والإضرابات الحاشدة أصبح مألوفا في يومنا هذا، والذي يندرج في مفهوم الحركة الجماهرية أو الشعبية (حسب المصطلحات المعاصرة)، وحتى الفردية منها الطالبة بتغيير نظام أو قانون أو قرار وإتخاذ موقف من الحكومة، أو إظهار للتنديد بما يقع قي بلد آخر من ظلم وغيره، وليست لهم حيلة سوى الخروج للشوارع العامة والهتاف بشعارات ورفع لافتات. وكثيرا ما يتفاقم الوضع وتتهيج المشاعر وتشتّد لدى المتظاهرين وتحدث أمور يصعب السيطرة عليها ويحصل ما لا تحمده عقباه، من التصادم مع الشرطة وحرق السيارات والمحلات التجارية وأعلام الدول المتظاهرة ضدها وصور الشخصيات السياسية والتراشق بالحجارة(سركوت سروك،: 2011، ص2).

ويمكن أن نقول عن أي حدث أو تنظيم جماهيري إنه إحتجاج إذا إتصف بما يلي:

- الإحتجاج لا يدوم إلا فترة مؤقتة، ليعود إستقرار الوضع السياسي والإقتصادي بعد الهدوء.
- الإحتجاج تعبير عن حراك إجتماعي يتوّج نحو التحول.
- الإحتجاج نافدة تكشف الفوضى الإجتماعية، ويبقى على النظام القائم إما السيطرة عليها أو التستّر.
- الإحتجاجات حضرية، ولكن تفسيرها ليس مرتبطا بالمدن فحسب.

-الإحتجاج يكون دائما ضد نظام أو وضع ما.
-تكشف الإحتجاجات عن طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة، وبطريقة شفافة، كون الأحداث تقع في مجال مفتوح الإحتجاجات لصيقة بمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، لكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام، أما في الثانية فإنها تكرس الأزمات، لأن النظام يعجز عادة عن الإستجابة لمطالب المحتجين، وكثيرا ما يعمل على التحايل عليها ونجد أن حركات الإحتجاج الإجتماعي لم تقترب في معظمها من المجال السياسي(هيثم مزاحم، 2011، ص2).
وتعرف الحركة الإحتجاجية على أنها "فعل إعتراض تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محددة ومحدودة وملحة الوجود، فهي بهذا مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن منظمة التنظيم الإجتماعي"(الشوبكي وآخرون، 2011، ص151)
وتعرف الحركات الإحتجاجية بأنها أشكال متنوعة من الإعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض ومقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الإلتفاف حولها وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الإجتماعية وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الإجتماعية والسياسية وقد تتخذ أشكال هادئة أو هبات غير منتظمة(ربيع وهبة، 2011).
ومن بين الحركات العالمية نجد حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة التي قادها "مارتن لوثر كينغ" والتي تعتبر من أشهر حركات القرن العشرين، بالإضافة إلى الثورات التي أدت إلى سقوط الأنظمة السياسية "الثورة البلشفية "1917 بحكم أن شرارتها الأولى بدأت في أوروبا الشرقية في القرن الماضي بدءا من عام 1945 لغاية 1968 إذ هبّ عليها تغير عسكري بالقوة من قبل الإتحاد السوفيتي سابقا أي لم تصدر هذه الحركات والتحولات من القاعدة الشيوعية المحلية التي كانت سائدة فيها، ففي عام 1945 كان هدف الحركات الوطنية والقومية في هذه البلدان هو التخلص من الحكم النازي وتقبل أية تغير جديد يخدم مصلحتها الوطنية، فحصلت إنتفاضات وثوارات محلية هدفها الإصلاح الداخلي ،فمثلا حصل ذلك في ألمانيا الشرقية عام 1953 وحصل أيضا في هنغاريا وبولندا 1956 لتنتقل رياح التغيير لباقي دول لأوروبا الشرقية(معن خليل العمر، 2010، ص14) ظهور العديد من الحركات مثل: حركات التحرير ضد الإستعمار، حركات حقوق المرأة، وحركات الحقوق المدنية وحركة السلام وحركة البيئة، وقد سميت بالحركات الجديدة(رمضاني صوارية، 2016، ص244-243).
التعريف بعقود الإدماج المهني في الجزائر: Le Contrat de Travail Aidé عقود الإدماج المهني هي عقود عمل أو توظيف مفتوحة لكل أنواع العقود ماعدا التابعين لمديرية النشاط الإجتماعي La D. A.S، تأخذ شكل نموذجي محدد قانونا، منظمة بموجب مجموعة من المراسيم التنفيذية تهدف إلى إدماج الشباب العاطلين عن العمل، حسب مستواهم العلمي أو التأهيلي لدى الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة لشغل مناصب مقابل أجر، حتى يكتسب هؤلاء الشباب الخبرة المهنية اللازمة التي تؤهلهم لشغل منصب عمل ثابت لاحقا عن طريق مسابقات التوظيف، في إطار هاته العقود لا يستفدون من منحة التنقل ومنح المهام المأمورة ordre de mision".

- أنواع عقود العمل التي يتضمنها جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP :dispositif d'aide à l'insertion professionnelle

D.A.I.P عقد الإدماج المهني

C.F.I C.I.P C.I.D

Contrat D'Insertion Des Diplomes:C.I.D

Contrat D'Insertion Des Diplomes:C.I.D

عقد عمل يخص الجامعيين والتقنيين الساميين حددت منحة الأجر 15000دج لخريجي الجامعات بشهادات عليا مثل المهندسين، أما بالنسبة للتقنيين فحددت بأجر 10000دج

:(C.I.P)Contat D'Insertion Professionnelle

عقد عمل يخص خريجي مراكز التكوين المهني والتمهين مبلغ المنحة أو الأجرة الشهرية حدد ب 8000دج .

:(C.F.I) Contrat Formation Insertion

عقد خاص لمستوى ثانوي مثلا أو تكوين مرفق كـ: شهادة الدراسات التطبيقية DEUA مبلغ المنحة أو الأجرة الشهرية أو المساهمة 12000دج(وكالة التشغيل والشباب)

من خلال طلبات العمل المسجلة عبر وكالات التشغيل، نلاحظ هيمنة طالبي العمل المبتدئين الأقل من 35 سنة والذين يمثلون نسبة 72 % من مجموع الطلبات.

ارتفاع نسبة طالبي العمل من حاملي الشهادات الجامعية وخريجي مؤسسات التكوين المهني بنسبة 22 %.

بنية التشغيل حسب قطاعات النشاط، يهيمن عليها قطاع الخدمات الذي يشغل أكثر من 21.57 %، متبوعا بقطاع الإدارة بنسبة 20.25 % وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 19.45 %، في حين يبقى قطاع الفلاحة يسجل نقصا ملحوظا في اليد العاملة.

يمثل مجموع المناصب المستحدثة عن طريق البرامج والآليات المسطرة من طرف الدولة خلال سنة 2016/2015، تسجيل 19910 منصب شغل موزعة كالآتي:

برنامج المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) : 4028

تمويل 930 مؤسسة مصغرة مستحدثة بذلك (ANSEJ): 1594

تمويل633 مؤسسة مصغرة مستحدثة بذلك (CNAC): 1591

تمويل و منح 2882 قرض مصغر مع استحداث(ANGEM): 4277

المناصب المنشأة من طرف الوكالة الولائية للتشغيل : 8420

منذ وضعه حيز التنفيذ، سمح جهاز المساعدة على الإدماج المهني بتنصيب أكثر من 50.172 شاب في مختلف الفئات (حاملي الشهادات، خريجي منظومة التكوين المهني وفئة الشباب الغير مؤهل)، وإلى غاية 2016/11/31 استفاد 3329 من مناصب عمل دائمة أغلبها في القطاع الإداري، وكما سجلت العملية ارتفاعا في توفير مناصب عمل دائمة في إطار تنفيذ أحكام التعليمة رقم 24 الصادرة في 26 جانفي 2014.

سياسة الدولة إتجاه الشغل والعمل على الحد من البطالة:

بالإطلاع على مواد المرسوم التنفيذي رقم 90- 143 (الجريدة الرسمية ماي1990)(المرسوم التنفيذي، 1990) المتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب والمحدد للقانون الأساسي لمندوب تشغيل الشباب حيث سعت إلى توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل، بالتحديد الحاملين لشهادة ليسانس "خريجي الجامعات".

فالإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر بتدخل المؤسسات المالية الدولية خلفت آثارا حادة على الإقتصاد الوطني خصوصا على البطالة حيث أنها إرتفعت من نسبة 24 بالمائة سنة 1994 لتصل إلى 29 بالمائة سنة 1997، وكان مصدرها الأساسي القطاع العمومي بنسبة 52% و48 % في القطاع الخاص، وكانت تمس 2.3 مليون نسمة وتعد فئة الشباب هي الفئة الأكثر، أما في آخر الإحصائيات فنجد أن البطالة في تفاوت، وحسب الإحصائيات الإحصائيات الأخيرة 2016 للديوان الوطني للإحصائيات الجزائري قدم النتائج التالية معدل البطالة حسب الفئة العمرية والجنس بالمئة حسب الديوان الوطني للإحصائيات

مجموع	إناث	ذكور
31.4	38.2	30.7
22.9	40.2	19.3
16.7	25.4	13.4
8.6	13.3	7.2
6.2	10.3	5.0
4.5	9.2	3.2
2.9	5.5	2.4
2.5	3.0	2.4
3.0	4.4	2.8
9.9	16.5	8.2

جدول رقم 01: معدل البطالة حسب الفئة العمرية والجنس بالمئة حسب الديوان الوطني للإحصائيات2016.

المجموع	إناث	ذكور	
			المستوى التعليمي
4.6	9.1	3.7	بدون مستوى
7.1	11.3	6.7	إبتدائي
10.8	18.1	10.0	متوسط
9.3	16.5	7.3	ثانوي
12.9	17.6	8.5	عالي
			الشهادات
8.3	13.4	7.7	بدون شهادة
12.1	18.6	10.0	شهادة التكوين المهني
13.2	17.8	8.3	شهادة التعليم العالي
9.9	16.5	8.2	**المجموع**

جدول رقم 02: نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي والشهادة والجنس بالمئة حسب الديوان الوطني للإحصائيات2016.

أما الجدول رقم 02 قدم الأرقام بشكل تفصيلي، حيث حدد نسبة البطالة حسب كل من المستوى التعليمي والشهادة والجنس، أي إتبع طريقة المسح على كل المستويات حيث نلاحظ إنخفاض نسبة مستوى الإبتدائي والتي قدرت بـ 7.1 في حين شهد مستوى التعليم العالي إرتفاعا ملحوظا في نسبة البطالة والذي قدر بـ12.9 ونفس الأمر بالنسبة للشهادات فبدون شهادة قدرت بـ8.3 أما حاملي شهادة التعليم العالي فقدرت 13.2 وهي الأعلى نسبة بين كل الشهادات، حيث أن معدل البطالة يعبر عن حالة التشغيل في البلد، ومعدل العمالة أكثر مصداقية من معدل البطالة للتعبير عن فعالية سوق العمل (البشير عبد الكريم).

الهدف المعلن من عقود الإدماج المهني في الجزائر:

- معالجة مشكل البطالة حيث أن التكفل بتشغيل الجامعيين والتقنيين السامين يبقى من أولويات عمل الحكومة.
- ترقية نشاطات التنمية ذات المصلحة المحلية.
- محاربة الفقر والإقصاء والتهميش الذي يعاني منه الكثير من الشباب الجزائري .
- تغطي هذه العقود كل نشاطات المنفعة العامة ،في حال المرض،الأمومة ،حوادث العمل والأمراض المهنية يستفيد الشباب المدمجون من التأمينات الإجتماعية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المطالبة بإدماج العمال في إطار العقد:

لا يوجد قانون أو تعليمة تلزم تجبر مختلف المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة منها بإدماج الشاب الجزائري الموظف في إطار الإدماج المهني ويبقى الأمر معلقا بمسييري المؤسسات وفي أغلب الحالات تنتهي صلاحية العقد دون أي إدماج على الرغم من الوعود.

رغم كل هذه المجهودات وتذبذب الإحصاءات كانت نهاية سنة2010 وبداية سنة 2011 حاسمة في مجال الشغل والعمل في الجزائر، حيث ظهرت الحركات الإحتجاجية في ظل إستمرار ضعف الأشكال التنظيمية للسلطة وغياب الفئات الوسطى والمتعلمين عنها كما أن دور شباب الأحياء الشعبية في الحركات الإحتجاجية الأخيرة تجدد كفاعل رئيسي فيها ومبادر إليها، مثلما تجدد لجوء المحتجين إلى أشكال عنف تعبيرية لم تتجاوز المرحلة الرمزية، على الرغم مما تتسم به الثقافة السياسية الشعبية في الجزائر تقليديا من "راديكالية" ليست مرادفة للعنف دائما، وتشف الحركات الإحتجاجية التي شهدتها الجزائر في كانون الثاني/يناير2011 بقوة عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فهي تحيل ذلك إلى الركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، كما تؤشر على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية، والتخبط في الأداء الإقتصادي، في وقت تحسنت فيه الحالة المالية للبلاد من دون أن يلجم ذلك إتساع آثار التهميش التي تمس على وجه الخصوص فئة الشباب ذات الحضور الديموغرافي الكبير، ويزيد الفساد المستشري قتامة الصورة، وهو الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية "سونطراك" (عبد الناصر جابي، 2011) ليس الفساد وحده- حسب جابي- الذي أوصلنا إلى هذه الحالة بل أكثر من ذلك هو غياب قنوات الحوار

التي دفعت الشباب إلى جعل شبكة التواصل الإجتماعي "الفايسبوك" منبرا لها وهو ما أكده "خالد زبشي" نائب الأمين الولائي للمنظمة الوطنية للشباب حاملي الشهادات"(خالد زبشي، 2016)، من خلال الفايسبوك إستطعنا أن نتعرف على بعضنا وطرح إنشغالاتنا ويوجد أعضاء على مستوى كافة الولايات وهناك حتى بطاقات الإنخراط، ويقول السيد "خ. ز" أن أول إحتجاج قمنا به تمّ تنظيمه عبر الفايسبوك، إذ وصلنا بيان من زملاءنا في العاصمة قمنا بنشره حتى يعرف الجميع بذلك وكانت بداية أول إحتجاج لحاملي الشهادات من العاصمة و وهران، وكانت بعد أحداث تونس بالضبط 07 جانفي 2011 عند وزارة العمل بقيادة الأنسة "مليكة فليل" من ولاية وهران وهي المنسقة الوطنية لفئة عقود ما قبل التشغيل التي تعرضت للإعتقال هي والسيد الطاهر بلعباس الناطق باسم اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين بتاريخ 22 فيفري 2012 بداخل قصر المعارض خلال افتتاح الصالون الوطني للتشغيل الذي نظمته وزارة العمل. ليتّم بعدها تنصيب اللجنة الوطنية للشباب حاملي الشهادات عن طريق نقابة SNAPAP الذي كان في 07 مارس 2011 وأول إحتجاج منظم في 10 جانفي 2012 للمطالبة بإدماج 600 ألف موظف في عقود ما قبل التشغيل والشبكة الاجتماعية.

أهم ما ميّز إحتجاجات جانفي2011:

سيطرة الحركة الشعبية العفوية على تحركات الشارع الجزائري من خلال الحضور القوي لفئة الشباب في مجمل حركات الإحتجاج الإجتماعي ذات الطابع الشعبي العام، وغياب تأطير من قبل تنظيمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المدنية.

لم تشكل الحركات الإحتجاجية هياكل تنظيمية ذاتية، كما لم تفرز قيادات من داخلها، ولم تقم بوضع برامج أو خطط عمل ومطالب واضحة ومحددة. ربما يعود ذلك إلى عامل الزمن القصير الذي إستغرقته تلك الحركات ونقص الخبرة النضالية لدى الشباب الذين يمثلون القوة الضاربة فيها.

يتميز الشباب الجزائري عامة، والفئات التي تمثل الغالبية في هذه الحركات بنقص الإنضباط التنظيمي عموما، والثقافة السياسية بالخصوص، فأعداد الشباب المنخرطين في جمعيات مدنية أو نقابات أو أحزاب سياسية محدودة جدا، إن لم نقل منعدمة تماما.

بالنظر إلى ما سبق فإن الحركات الإحتجاجية تتميز بغياب لوائح مطلبية واضحة تتضمن مطالب إجتماعية وإقتصادية وسياسية محددة. لعل ذلك يفسر غلبة المواجهات العنيفة وأعمال السلب والتخريب على مسار هذه الحركات وإفتقادها لأفق سياسي واضح بسبب كل النقائص المشار إليها آنفا.

وهناك من يشخص أن إنتشار هذه الظاهرة وتكررها راجع لحالة الإغتراب والشرخ الكبير بين الشباب ومؤسسات المجتمع المدني والسلطة فالإنسان المغترب Alienated هو الإنسان الذي لا يحس بفاعليته ولا أهميته ولا وزنه في الحياة، وإنما يشعر بأن العالم (الطبيعة، والآخرين، بل والذات) –على عكس ذلك- غريب عنه، يوجد بعيدا عنه وفوقه حتى ولو كان من صنعه هو، ولا يخلو هذا الوضع من مرارة وقسوة، لأنه يحدث في الوقت الذي تزداد فيه أهمية الشباب وخطورة دورهم في الحياة. فمن ناحية، تزداد أهمية جيل الشباب العددية ونسبته في التركيب السكاني، ويزداد تعليمه وثقافته ووعيه بفاعليته وكفاءته في ممارستها،

وتزداد بالتالي قدرته على التأثير في سير الأمور في المجتمع(عزت حجازي، 1978، ص75).

ونجد أن هذه الحركات الإحتجاجية تمركزت حول القضايا الحياتية (السكن، العمل، الماء الصالح للشرب) وكل أشكال التهميش المختلفة التي تم التعبير عنها بمفهوم "الحقرة" والتي إتخذت لنفسها فضاءات جديدة لا علاقة لها بفضاءات الحركات الإحتجاجية في الماضي (المصنع، الجامعة) فقد غزت الشوارع الملاعب والأحياء، ويمكن تفسير رهان هذه الإحتجاجات في مخيلة المحتجين إلى عدم قدرتهم في التأثير على مصادر القرار، وكذا كون هذه المراهنة على العنف هي اللغة التي تفهمها السلطة وآلية يجب التعامل بهذا المنطق.

وقد ذهبت بعض الحركات الإحتجاجية إلى إبتكار أشكال إحتجاجية غير مسبوقة في الجزائر ،كغلق أبواب الإدارات المحلية ،الطرق وحتى المؤسسات الخدماتية، بما في ذلك الجامعات إن راديكالية الحركة الإحتجاجية بالجزائر وإنتقالها من التظاهرة السلمية إلى إحتلال الفضاء العمومي يعود في نظرنا إلى ثلاث متغيرات:

الأول: تحول الإحتجاج من الطبقة العمالية التي طبعت مسار التطوري لسلك الإحتجاجات التي تعرف حضورا متزايدا للفئة الشبابية من الجنسين كمؤشرات ديمغرافية على طابعها العنيف وما يؤكد هذا الطرح أن الشباب من ليس لهم وظيفة قارة سيلعبون دور المحرك لحالة الرفض لأنهم يعتقدون بعدم إستفادتهم من الريع بالشكل الذي يريدونه والحالة النفسية لهؤلاء الشباب إستثنائية، تتأسس على الخوف من المستقبل واليأس. وعليه نشهد حاليا فاعلين جدد ،فالفاعل النقابي لم يعد هو الوحيد المهيمن على هذه الإحتجاجات.

الثاني: هو أزمة النخب السياسية والنقابية وإنسلاخها المتزايد عن المجتمع والذي أقصاها عمدا من وظيفة التبعية وقيادة مطالبه ،ولعل ضعف مشروعيتها تغير إلى حد بعد إرتمائها في أحضان الدولة كرهان لإعادة إنتاجها ،كما هو الحال المركزية النقابية UGTA.

الثالث: عدم وجود أطر وقنوات الإتصال بين الدولة والمجتمع، حتى وإن وجدت فإنها تخطئ الإتجاه والعنوان، فالإحتجاج بالطبع يقوم به فئات شبابية في مقتبل العمر والدولة تحاور أعيان المنطقة وشيوخها (بلهواري الحاج، 2016، ص7-6)

خاتمة:

إن الدولة الإجتماعية تعمل على إحتواء المشاغل اليومية للمواطنين من خلال السيطرة عليها ودراستها وبذل الجهود في دراستها وحلّها بشكل سلس، ليس هذا فقط، بل فتح مجالات النقاش والحوار لتكريس أساسيات المجتمع المدني القائم على سلوك سياسي إجتماعي واعي وحضاري والذي ينتج بدوره المواطنة الحقة.

قائمة المراجع:

1. أحمد عياد(2006)، مدخل لمنهجية البحث الإجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. البشير عبد الكريم(دس)، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، جامعة الشلف ،الجزائر.

3. بلهواري الحاج، الحركات الاحتجاجية بالجزائر(2016)، من التظاهر السلمي إلى الاحتجاج العنيف، الحوار الثقافي، مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة مستغانم الجزائر.
4. تشارلز تيللي(2005)، الحركات الإجتماعية 1768-2004، تر: ربيع وهبة، العدد957، المشروع القومي للترجمة، القاهرة .
5. حسام وهاب ،يوسف الكلاخي، قراءة في ثورة ماي 1968 الطلابية، 20 نوفمبر 2015. أطلع على الموقع 2016/05/05، 00.24، https://modernitysite.wordpress.com
6. حسين الصالح، مفهوم المظاهرات المدنية بين النظرية والممارسة ..قراءة للواقع العراقي، الحوار المتمدن، العدد:3649 – 2012/02/25، 19:41 المحور المجتمع المدني http://www.ahewar.org/
7. ربيع وهبة وآخرون(2011)، الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي مصر-المغرب-لبنان-البحرين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. http://www.caus.org.lb/PDF/
8. رمضاني صوارية(2016)، الحركات الإجتماعية "مقاربة سوسيولوجية" العلوم الإنسانية الإجتماعية، ع 24، الجزائر. https://revues.univ-ouargla.dz/
9. سركوت سروك يعقوب(2011)، مدى مشروعية المظاهرة والإضراب والإعتصام في ضوء مقاصد الشريعة، ماجستير في معارف الوحي والتراث (الفقه وأصول الفقه)، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
10. سعيد أحمد أبو حليقة(1999)، تطور الفكر الإجتماعي والمشاركة السياسية في ليبيا، ماجستير، في علم الإجتماع، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
11.السيد عليوة، منى محمود(2008)، المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة.
12. الشويكي عمر وآخرون(2011)، الحركات الإحتجاجية بين السياسي والإجتماعي في الوطن العربي، مصر، المغرب، لبنان، البحرين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. http://www.caus.org.lb/PDF/
13.طارق محمد عبد الوهاب(1999)، سيكولوجية المشاركة السياسية- مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
14. عبد الإله فرح، الحركات الإجتماعية ودور الأزمات ،منبر الحرية ديسمبر 2013 http://minbaralhurriyya.org/index.
15.عبد الناصر جابي(2011)، الحركات الإحتجاجية في الجزائر(كانون الثاني/يناير2011) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
16.عزت حجازي(1978)، الشباب العربي ومشكلاته، عالم المعرفة، الكويت.
17. فضيلة فاطمة دروش(2013)، في سوسيولوجيا الإحتجاج (دراسة ميدانية في وسط شبه حضري في الجزائر) مجلة إضافات، ع22، الجزائر.
18.محمد الجوهري(2002)، قراءة معاصرة في نظرية علم الإجتماع، تر:مصطفى خلف عبد الجواد، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، القاهرة.
19.محمد غريب عبد الكريم(1992)، البحث العلمي(التصميم،المنهج،الإجراءات)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

20. المرسوم التنفيذي رقم 90- 143 المؤرخ في 22 مايو 1990 المتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب.
21.مصطفى الحباب وآخرون(دس)، مؤسسة الإنتشار العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.
22.معن خليل العمر،(2010)،الحركات الإجتماعية، ط1، دار الشروق، عمان.
23. موريس أنجرس(2006-2004)، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية،(ط2) ترجمة :بوزيد صحراوي، الجزائر، دار القصبة.
24. نضال شريف الكحلوت(2006)، دور الحركة الطلابية في المشاركة السياسية في فلسطين، قسم الدراسات الإجتماعية، ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
25. هيثم مزاحم(2011)، الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر المغرب لبنان البحرين) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. http://www.beirutme.com/?p=2247
26. وضاح زيتون(2010)، المعجم السياسي، دار أسامة، الأردن.
27. Bourdieu Pierre (2009), Pour un mouvement social européen, in, Manière de voir, Le Monde diplomatique, Bimestriel, N° 103, Février- Mars.

الهوية وأشكال التدين في الجزائر..رهانات العصر

Identity and forms of religiosity in Algeria... Bets of the times

د. علي الطالب مبارك- جامعة تلمسان- الجزائر

الملخص: إن واقع الخريطة المذهبية الجزائرية يُخبِر بأن هناك ممارسات دينية مختلفة ومتعارضة تبعاً لاختلاف المرجعيات في الحقل الديني. فهناك التدين الشعبي ذو المرجعية الصوفية الطرقية, التدين السلفي ذو المرجعية السلفية الوهابية, التدين الاباضي بمنطقة المزاب, الذي يستمد مرجعيته من المذهب الاباضي, فيجتمع رجال الدين في مزاب حول الشيخ براهيم بيوض, العشيرة, حلقة العزابة. التدين الفردي الناتج عن التحديث, تغيب فيه الملامح المشتركة بوصفه نمطاً منفلتاً من المؤسسة الايديولوجية. فالمجتمع أمام ممارسات دينية غير الموحّدة, مما أدى إلى طرح التساؤل التالي: هل التباينات الظاهرة في أشكال التدين تعني اختلافاً في شكل الهوية الدينية الذي يستند إليه كل نمط, أم هي هوية واحدة تُعبِّر عن نفسها في أشكال دينية مختلفة؟

الكلمات المفتاحية: الهوية الدينية- أشكال التدين - البناء الهوياتي- صراع الهويات- التغير الاجتماعي.

Abstract: There are different and conflicting religious practices in Algeria, depending on the different authorities in the religious field. There is a popular religiosity with mystical reference religiosity and the Salafist Wahhabism is a reference, ibadi religiosity, which derives his authority from the Ibadi School, clerics in Mzab meet with Sheikh Brahim bayoud clan, Aezzabh loop. Individual religiosity resulting from the update, the common features are absent because it is considered as a distinct pattern of the ideological foundation. The society is in front of religious practices which are unified, which led to the following question: Is the difference in the forms of religiosity can threat the religious identity of the Algerian society, or is it just a passing forms do not affect the essence of the identity?

Key words: Religious identity -Forms of religiosity - Construction of the Identities- conflict of the identities -Social Change.

مقدمة:

إن المتفحص لواقع السلوك الديني في المجتمع الجزائري يدرك بأن هناك ممارسات دينية متعايشة تحت ستار الإسلام , وأن هذا التعايش يخفي بداخله تعارضاً بين النماذج المختلفة للإسلام(تدين شعبي طرقي، تدين اباضي، تدين سلفي وهابي، تدين فردي).

فالمجتمع أمام ممارسات دينية لا تؤول إلى التطابق من خلال ملاحظة بعض السلوكات غير الموحّدة عبر المساجد ووجود مشارب واتجاهات دينية مختلفة بين الأفراد, وهذا الاختلاف يمكن ملاحظته من خلال العديد من المظاهر الشكلية(اللباس، اللحية، الحجاب) والمظاهر السلوكية(استعمال السواك، رفع اليدين في الدعاء، دعاء القنوت، مسألة القبض والسدل في الصلاة, القراءة الجماعية للقرآن، الدعاء)، وكلها مظاهر من شأنها أن تميز دينياً بين هؤلاء الشباب، وبالتالي تصدع ما كان موحّداً أو خلع صفة التجانس عن السلوك الديني في المجتمع الذي أصبح يعرف اللاتجانس في الممارسات الدينية.

يحاول البحث هذا الإجابة على التساؤل التالي: هل الاختلاف في أشكال التدين من شئنه أن يُهدِدَ الهوية الدينية للمجتمع الجزائري, أم هو مجرد أشكال عابرة لا تمس جوهر الهوية؟ متطرقة إلى العناصر التالية: الهوية، المرجعية الدينية, أشكال التدين في المجتمع الجزائري, الحقل الديني(التدين الرسمي، التدين اللارسمي).

1- كيف استحوزت الظاهرة الدينية على اهتمامات العالم؟

إن أهم عناصر الهوية هو الدين، وتصبح الهوية الدينية أكثر أهمية في حالة الحروب والصراعات، فحين يشعر الناس أنهم مهدّدون في عقيدتهم يبدو أن الانتماء الديني هو الذي يختزل هويتهم كلها، إنها حرب هويات(جاسم محمد، 2012، ص10).

في ستينيات القرن المنصرم كان الاختصاصيون أو الخبراء يتحدّثون عن حركات إثنية- قومية، واليوم تبدو الهوية الدينية أنها هي التي تريد أن تحتوي كل شيء: الغرب اليهودي- المسيحي, العالم الإسلامي, القدس التي صارت عاصمة لدولة إسرائيل، مكة، روما التي هي أماكن تجمع كبرى، الأصولية البروتستانتية أو الإنجيلون الجُدُد والحركات السلفية المسيحية الأخرىBorn) again Christians) الحركات الإسلامية المتطرفة، تُشارك في ديكورات العالم الجديد. هجمات إرهابية قاتلة في أندونسيا، الأكثر كثافة سكانية بين البلدان الإسلامية، حرب لبنان الطائفية من 1975 إلى 1990، البوسنة المتعدِّدة الطوائف المدمّرة في يوغسلافيا، المجازر الجزائرية في سنوات التسعينات، مأساة أفغانستان وحركة طالبان، أو مأساة العراق الأحدث، وحيث ما عُدت ترى سوى السنّة والشيعة والأكراد، الذين بعد ما عاشوا في شراكة أو مخالطة، صاروا فريسة للطائفين.

مع ذلك قبل نصف قرن لم تكن ألوان صُوَر العالم وديكوراته ألوان الدين, فقد شهِد العالم مذابح الحربين العالميتين، أعمال العنف التي شهدتها حروب إزالة الاستعمار.

فمن يفتح ألبومَ صُورٍ للشّرق تعود إلى تلك المرحلة يمكنه أن يرى فيها قليلاً من اللحي الإسلامية، وأقل أيضاً من الحجابات الإسلامية بالنسبة للنساء، وفي أوروبا أو الولايات المتحدة قلّما ترى قلانس((Kippas) على رأس اليهود)، وصلباناً على صدر المسيحيين،

والسينمائيون ما كانوا يفكِّرون بصنع أفلام عن حياة المسيح أو محمد أو عن المحرقة (Holocauste).

آنئذٍ كان العالم يبدو كأنه يعيش بدون حضور الدين, هل كان العالم في حالة سيئة لدرجة أنه لم يبقَ أمامه مورد آخر يستذكره سوى الله ويدعوه مجدّداً لتسويغ سُبحة أعمال العنف الجديدة والهمجيّات الجديدة التي ستلي انهيار الاتحاد السوفياتي.

على مسرح العالم, كيف تغيّرت فجأة الديكورات؟ كيف أمكن في حين من الدّهر قصير كهذا, حدوث هذا التغير الحاسم؟

1-1 عودة الديني:

لعل من أبرز المفاجئات التي حملتها نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين في أوروبا والعالم الإسلامي، هي ما أسماه البعض منهم بالعودة المفاجئة للدين(Le retour de la religion) خاصة، المقدّس(Le sacré) عامة، إلى مجتمعات القارة العجوز وتصاعد الاتجاه نحو الدين, خاصة لدى الشباب وفي غيرها من مناطق العالم الأخرى, وفي مقدّمتها العالم العربي والإسلامي.

بالنسبة لأوروبا وللغرب عامة فإن تلك العودة للدين لا تتجلى في عودة أكثر من مجتمع أوربي, خاصة منذ تفكك الإتحاد السوفياتي، وسقوط حائط برلين (1989) إلى التمسك بهوياتهم الوطنية والدينية, بل أنها تتجلى كذلك في ما يعرف بالعهد الجديد (New-Age)، وفي تزايد الحركات والجمعيات الدينية، كما أن تلك العودة المفاجئة للدين تتجلى كذلك في تلك الحمولة الدينية غير المعهودة التي تميز اليوم خطب الساسة الأوروبيين الرسميين منهم وغير الرسميين, وهذا ابتداءً من الرئيس الأمريكي جورج بوش وطروحاته حول محور الشر وحول محور حرب الإسلام وإرهابه ضد المسيحية, وتحذيرات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي(Nikilas Sarkouzy) حول اللايكية المهدّدة(La laicité menacée) من طرف الإسلام بصورة خاصة، وانتهاءً بالعديد من الصحف الأمريكية وبنصائحها للعديد من المتقدمين لخلافة بوش بإعطاء الأولوية للمعتقد الديني وليس السياسي إذا ما أرادوا الظفر بتلك الخلافة.

هكذا تكشف أوروبا اليوم لأولئك المفكرين والباحثين الذين أكّدوا أمام انبهارهم بالثورات المختلفة, خاصة العلمية والصناعية التي كانت أوروبا قد بدأتها منذ القرنين السابع والثامن عشر, أن القارة العجوز تحررت نهائياً من الدين، الذي كان بالنسبة لها أشبه بالمرض العصابي(une maladie névrotique) وبالاستيلاب(L'aliénation) وتحولت إلى النموذج الأوحد والوحيد للتطور والتقدم والحداثة(la modarnité)، أن الوعيد الديني متمثلاً عامة في كل أشكال المقدس، لم يتوار بل أنه يُعسكر, من خلال الشرائح الاجتماعية المقصاة. كما تكشف أوربا لأولئك الباحثين, وهي التي قالوا أنها قد استبدلت الإنسان بالله والتقنية بالدين، من هنا عودة أولئك المفكرين والباحثين إلى الإقرار بأن الوعي الديني أصبح مكوِّن أساسي من المكونات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وأن دوره في إضفاء معنى منشود على الحياة الإنسانية لا يقل عن الدور المادي للائكية وللحداثة(أوليفييه روا، 2012، ص45).

من هنا جاءت تلك الانتقادات المريرة للتقنية من طرف أنشتاين(A. Einstein) هيدقر(M. Heidegger) ماركيوز(H. Marcuse) وغيرهم ومطالبتهم بضرورة توظيف الدين من جديد لتحقيق تصالح أوروبا مع علومها وتقنياتها, ولدرء الويلات التي سببتها لها بالأمس الحربين العالميتين, وتلك الأخرى التي تتهدد بها اليوم من خلال ما يُعرف بالثورة الرقمية(la révolution numérique)، وفي الاحتباس الحراري، نتيجة الجهل بالدين وبأبعاده الإنسانية. هذا وإن كان بصورة مختصرة واقع الدين في أوروبا، وفي الغرب عامة, فإن واقعه وتمظهراته في مناطق العالم الأخرى ومن ضمنها العالم العربي الإسلامي لا يقل غرابة عن تلك العودة المفاجئة له في القارة العجوز.

لقد شهد العالم العربي والإسلامي منذ سبعينيات القرن الماضي تصاعداً غير معهود للدين، وهو التصاعد الذي تمثل بصورة خاصة فيما سُمي بالصحوة الإسلامية، وقد جاءت هذه الأخيرة التي تغذت من بعض التيارات الفكرية الدينية السائدة في بعض البلدان العربية والإسلامية(المملكة العربية السعودية، الهند، باكستان، مصر، إيران)، بعد التعثر الذي عرفته الايدولوجيا القومية العربية إثر الهزيمة العربية أمام إسرائيل(جوان1967)، والفشل الذي عرفته كل التجارب التنموية الاشتراكية في البلدان العربية.

وتمثلت تلك الصحوة خاصة في الإقبال غير المعهود للشباب العربي والإسلامي على الدين, وفي تشبثه بجزئياته وفي المغالاة في التحريم، كرد فعل على ما أعتبره انحلالاً أصاب كل مجالات الحياة، التي لم يلبث أن أعلن أنه لا إمكانية لإعادة إصلاحها إلا من خلال التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية، وقيام دولة إسلامية قادرة وحدها على استعادة مجد الإسلام والمسلمين.

2- المرجعية الدينية:

يُعتبَر الدين واحداً من العوامل المهمة التي تساعد على إنتاج الهوية، وهذا من خلال الروابط الاجتماعية التي ينتجها، ومن هذا المنطلق تسعي وزارة الشؤون الدينية والأوقاف باعتبارها هيئة رسمية وصية على الحقل الديني إلى المحافظة على المرجعية الدينية التي ترتكز على مبادئ أساسية هي:

اعتماد المذهب الأشعري في العقيدة, والمذهب المالكي في الفقه, والمذهب الجنيدي في السلوك والتربية، والخلفية الصوفية للأئمة والقائمين على شؤون المسجد كمنهج كان قائماً قبل أربعة قرون للحفاظ على هوية الجزائريين(العمري م، 2008، ص06)، كما تحاول أن تفرض نوعاً من الوحدة الدينية، أو تشكيلة دينية موحدة من خلال إِضعاف التدين غير الرسمي, وذلك بتضييق الخناق على ممارسات الفاعلين الاجتماعيين المنافسين لها في الحقل الديني عبر جملة من الإجراءات منها:

تهميش الاقليات الدينية رغم سماح الدستور الجزائري بحرية المعتقد الديني للأفراد المنصوص عليه قانونياً(الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008)، لكن نلاحظ وجود بعض التجاوزات التي تطال الاقليات الدينية حيث لا نرى وجود لأقلية يهودية في المجتمع الجزائري. فالأقليات اليهودية التي كانت متواجدة في الجزائر إِبان فترة الاستعمار التي كانت تتمتع بالجنسية الفرنسية لم يعد لها أثر بعد الاستقلال. كما أنه لا توجد

احصائيات رسمية تثبت عدد اليهود المتواجدين في الجزائر المستقلة AGERON (CHARLES, R.1991, P53).

كما قال وزير الشؤون الدينية والأوقاف محمد عيسى من أهمية الحركات التنصيرية النشطة بالجزائر حيث قال:«البلد محصن بقوانين تعاقب أصحاب الحركات التنصيرية والتهويدية بالطرد والتغريم, مشيراً إلى أن ممارسة الدين في الجزائر كانت عبر التاريخ جامعة وغير مفرقة، ومصدر قوة للجزائريين».

كما أُعتبِرت المسيحية دين العدو، ففي الجزائر تنتشر الكنائس المسيحية في الخفاء, فيما يتعلق بإقامة الطقوس الخاصة بها التي تقام خِفية كأعياد الميلاد لا يمكن أن تقام في أماكن عبادة مخصصة لها إلا بترخيص من رجال الأمن, رغم سماح الدستور الجزائري بحرية المعتقد الديني للأفراد، والحال أن البرلمان الجزائري صوّت في شباط/ فبراير 2007 على قانون يمنع التبشير الديني ولأن الحرية الدينية قد حلّت فجأة مقترنة بغرض تبشيري.

كما قال وزير الشؤون الدينية السابق عبد الله غلام الله من ظاهرة المد الشيعي في الجزائر, وقال «إنها ليست بالحجم الذي روّجت له بعض الأطراف، وأن غالبية معتنقي التيار الشيعي من الجاليات العربية التي تقيم في الجزائر وفقاً لحرية المعتقد».

فالأقلية الشيعية بدورها تضرب في معتقداتها وليس لها الحق رسمياً في القيام بطقوسها، تصريحات مستشار وزير الشؤون الدينية سابقاً عبد الله طمين :« وقوف الوزارة الوصية ضد الفكر الشيعي يندرج في إطار الحفاظ على الوحدة الدينية الوطنية», ومراقبة نشاط هذه الفئة التي تنشط في الخفاء(سليم منية، 2008، ص82).

انتشار المذهب السلفي الوهابي الذي ظهر في الجزائر تحت تأثير الدعاية الدينية السعودية، وفتح طريقاً غير متجذر في الوسط الجزائري، خاصة لدي بعض الشباب المتحمس الذي يحاول التّمظهر به في المساجد وفي ساحات التواجد الاجتماعي، حيث دافع وزير الشؤون الدينية والأوقاف محمد بن عيسى عن المذهب المالكي الذي تعتمده الجزائر باعتباره حصن متين للهوية الدينية ودعامة أساسية لاستقرار الجزائر.

3- الهوية الدينية الجزائرية:

إن المتتبع لواقع السلوك الديني يُدرِك بأن المجتمع يعرف انبثاق أنواع جديدة من الذوات والهويات. هويات ليست موحدة حول ذات متماسكة فهناك:

3-1 الهوية الطرقية ذو المرجعية الصوفية: والتي ترتبط بالتدين الشعبي الطرقي أو الإسلام الطرقي. لها سلوكات وممارسات دينية تميّزها عن غيرها من الهويات الأخرى, تدخل في باب الذكر(الوِرد، الوظيفة، الهيللة، مجموعة من الطقوس المكوّنة من الأذكار الدوريّة تقام في الزوايا)، ويعتبر هذا الأخير المصطلح الجامع للطقوس الطرقية حتى جعلوه من اختصاصهم من دون غيرهم، وتتمركز حول المزارات وأضرحة الأولياء والصالحين ممن لهم أصول في التاريخ حول شخصيات أسطورية، وأصبحت تكتسح مجالات الثقافة الشعبية في بعض الأقاليم الإسلامية، خاصة في منطقة المغرب العربي حيث يُعتبر من أهمّ التعبيرات عن الدين الشعبي, بل ومكوناً جوهرياً للهوية المغاربية(مرزوقي حسن، 2012، ص08).

3-2 الهوية السلفية: ظهرت الهوية السلفية منذ القرن الثامن عشر في الحركة الوهابية التي نشأت ردَّ فعل على مظاهر البِدع وجوانب الشرك في التوحيد داخل العقيدة الإسلامية في الحجاز, التبرك بالأشجار والأحجار ومقابر الأولياء، وضرورة العودة إلى أصل التوحيد في الكتاب والسنة اعتماداً على النص والأدلة النقلية، وربطت نفسها بابن تيمية وابن القيم ووراءهما ابن حنبل، وعادت السّلفية إلى الازدهار بعد سقوط الخلافة العثمانية وكبوة الإصلاح ودخول كبرى الحركات الإسلامية- الإخوان المسلمين- في السجون على مدى أكثر من نصف قرن، وارتبطت السّلفية بالقَبلية في الحجاز، وبتأسيس الدولة، فارتبط الدين بالدولة، ولما كان الدين سلفياً أصبحت الدولة سلفية كذلك، وانتشر منهج النص، واتحدت سلطة النّص مع سلطة الأمير، السلطة الدينية والسلطة السياسية، وأُعطيت الأولوية للواجبات على الحقوق، وللحدود على الظروف المخفِّفة، وللمنع على الإباحة، فقام الاستبداد السياسي على الاستبداد الديني(حنفي حسن، 2012، ص29).

3-3 الهوية الاباضية بمنطقة غرداية: والتي ينطلق من الشعيرة الاباضية، حيث تفرض خصوصية المجتمع الاباضي المحافظة على الجماعة التي تستمد مرجعيتها من المذهب الاباضي، لها خصائصها المتميزة من حيث المضمون(المذهب الإباضي، التنظيم الاجتماعي لحلقة العزابة، مجال جغرافي خاص(مدن مِزاب السبعة)، مجتمع مغلق، الزواج الداخلي)، فيجتمع رجال الدين في مزاب حول الشيخ براهيم بيوض، العشيرة، حلقة العزابة، والشكل(هندسة معمارية متميزة، المساجد، المآذن، المصليات الجنائزية، نمط السكن، تملك المجال أو الفضاء العام، الزي أو اللباس التقليدي، اللهجة الإباضية)، فالانتماءات الدينية المذهبية تعبر عن نفسها داخل المجتمع المحلي، فالتقسيم إلى اباضي وسني مالكي بقي هو الواقع الأساسي بالنسبة للسكان في غرداية.

3-4 الهوية الفردانية: أوضح الباحث المغربي عبد الله منديب أن «بطاقة الهوية هذه» لها تاريخ يحددها، ويعكس تطورها ذلك أنه مع بداية الاستعمار في القرن العشرين، سيشهد المجتمع موجة تحديث سينتشر على إثرها المظهر الخارجي على الطريقة الأوربية، حيث سيتم التخلي عن التطويل مقابل حلاقة الشعر لدى الرجال، وستتخلى النساء بالمقابل على «الحايك» لصالح الجلباب، واللباس الأوربي، ليعرف بذلك مظهر المرأة نقلة نوعية سيتم بموجبها الانتقال من التصنيف العام المشترك، إلى التصنيف الخاص والفردي الذي تغيب فيه الملامح العامة، فالهوية الفردية تختلف عن الهوية الشعبية الطرقية والسلفية، ترى أن الدين بالأساس وعي أخلاقيEthos يلزمه وجود حرية أو عدم قسر في اتخاذ الخيارات الدينية, نمط هوية منتشر في الحيز العام ومنفلت من قبضة المؤسسة الاجتماعية.

4- أشكال التدين في المجتمع الجزائري:

4-1 التدين الشعبي: إن التّصوف بصيغته الطرقية - أي كما يبدو في الطرق الصوفية اليوم- يختلف اختلافاً بيناً عن التصوف الفلسفي كما صاغه أقطاب التصوف الإسلامي، ولعلّ التّحول المهم في الفكر الصوفي يتمثل في بداية مأسسته منذ أن أصبح التصوف مجموعة من الطقوس المكوّنة من الأذكار والأوارد الدوريّة تقام في الزوايا، أي عندما أصبحت الزاوية المؤسسة الثقافية الاجتماعية الوحيدة التي تعبر عن التصوف، حينها تشكّل لون ثقافي جديد

في الحقل الثقافي الإسلامي اكتسب استقلاليته عن التصوف الفلسفي، من ناحية, وعن الدين الرسمي من ناحية أخرى، وأصبح يكتسح مجالات الثقافة الشعبية في بعض الأقاليم الإسلامية، خاصة في منطقة المغرب العربي حيث يُعتبر من أهمّ التعبيرات عن الدين الشعبي، بل ومكوناً جوهرياً للهوية المغاربية(لطفي عيسى، 2006، ص18).

يُعرَف التدين الشعبي بأنه«تلك المعتقدات والممارسات الدينية التي تستقل نسبياً عن المؤسسة الرسمية، ويتمركز حول المزارات وأضرحة الأولياء والصالحين ممن لهم أصول في التاريخ حول شخصيات أسطورية، ومن عناصره تدرجات القداسة، والتفسيرات الرمزية، وضعف العلاقة مع علماء الدين, واعتماد الوسطاء بين المؤمن والله»(بركات حليم، 2000، ص449)، « يرتكز هذا النمط من التدين بالأساس على التقيد بالفرائض الدينية واحترام الطقوس والتقاليد, والتفاعل مع العادات المحلية، لكنه لا يشكّل خطة أو برنامجاً سياسياً اجتماعياً ملزم التطبيق ويحترم التدين الشعبي المؤسسة الدينية ويتعامل معها وتتعامل معه على شكل أئمة وفقهاء، ولا يتعامل مع الدين كمجموعة من التعريفات بل كمجموعة من الوظائف الحياتية، يرتبط هذا التدين الشعبي بالطرقية أو الإسلام الطرقي، له سلوكات وممارسات دينية أخرى تميّزه عن غيره من أنمط التدين الأخرى تدخل في باب الذكر(الوِرد، الوظيفة، الهيللة)، ويعتبر هذا الأخير المصطلح الجامع للطقوس الطرقية حتى جعلوه من اختصاصهم من دون غيرهم(عزمي بشارة، 1993، ص 114- 115).

2-4 التدين السلفي:

مفهوم السلفية: لتحديد مفهوم السلفية نبدأ بتتبع تكوِنه التاريخي, حيث يقصد بالسلفية رؤية ومشروع للإصلاح العقائدي والاجتماعي، تبلور في البداية مع ابن تيمية وابن القيم الجوزية كرد على ما اعتُبِر انحرافاً في فهم العقيدة الإسلامية وفي تأويل النصوص المقدّسة، وبعد ذلك بقرون استعادت حيويتها على يد محمد ابن عبد الوهاب، لِتقاوِم ما اعتبرته تسرُّباً لأشكال الوثنية في العقيدة وقواعد التعبد، ولتقدِّم أساساً إيديولوجياً بنيت عليه الدولة السعودية مشروعية حُكمِها، ألا وهو خدمة المشروع السلفي في مختلف جوانبه السياسية والاجتماعية(حنفي حسن، 2012، ص 30).

نخلص من هذا التعريف، إلى كون المشروع السلفي قائم على نظرة عقدية في الأساس، منهجاً في الاعتقاد يقوم إن امتداد المنهج السلفي إلى مجال الممارسة جعلت المتكلمين باسمه ليسوا فقط أصحاب رؤية عقدية، وإنما أصحاب مواقف وردود على واقع الممارسة التعبدية، ومن تم يمكن اعتبار السلفية نزعة احتجاجية على التطورات التي طرأت على المستويين الأساسيين للدين، وهما المستوى الفكري والتعبدي، فعلى المستوى الأول يمكن النظر إلى السلفية كنمط من الفكر، يقتصر على استخدام القاموس الإسلامي الأصلي، ويتَّخذ من قيم الإسلام حسب المعنى الذي يحدِّده هذا القاموس المعيار الوحيد في النظر والحكم، ومن النص الأصلي مرجعه النهائي في التدليل والإثبات(جابر الانصاري محمد، 1999، ص25).

على المستوى التعبدي تروم السلفية إلى إعادة تقنين الشعائر الدينية بتوحيد نماذجها، كلماتها، وإجراءاتها، لكي يُحافظ على النشاط الشعائري الأصلي في مواجهة البدع المستجدّة،

يرجع ما كسيم رودنسون (Maxime Rodinson) نشأت النزعة السلفية إلى ما يصيب الايديولوجيات الدينية من تقلص في القدرة على تعبئة المناضلين، بحيث يحصل نوع من البرود والفتور من وقت لآخر، وذلك بسبب اصطدام النظرية بقساوة الواقع، ولهذا السبب يجد القادة انفسهم مدعوين إلى إحداث نوع من المراجعة المستمرة التي يخفونها تحت ستار الإخلاص للمبادئ الأساسية للعقيدة، فعندما يصبح التفاوت كبيراً بين التعديل أو المراجعة وبين المنطلقات الأساسية للعقيدة، فإنه يوجد دائماً بعض المؤمنين الذين ينهضون ضد هذه الخيانة، ولهذا السبب تظهر حركات العودة إلى الأصول، ففي كل عقيدة هناك دائماً نصوص وُجدت من أجل التأمل والتقديس، وبالموازاة توجد في هذه النصوص مقاطع تتعارض دائماً وبشكل واضح مع الممارسة، أو تتعارض مع التعديلات التي أجريت على العقيدة من خلال الممارسة, وينظر البعض إلى ذلك كخيانة للتعاليم مهما كانت مهارة المؤولين في ردم الهوة بين الممارسة والتنظير، على أن أصوتاً كثيرة تعالت عبر التاريخ الإسلامي حاملة لهذا المشروع، وبرز مصلحون متعددون على مدى حِقب تاريخية, كما برزت حركات اجتماعية عديدة حاولت إحداث تغيرات في الفكر والسلوك والعلاقات الاجتماعية بناءً على هذه الرؤية(رودنسون ماكسيم، 1984، ص29-39).

السلفية في الجزائر: سميت الحركة الإصلاحية في عصر النهضة بالسلفية, نظراً لدعوتها إلى العودة إلى أزهى عصور الإسلام: عصر الرسول ص، والخلفاء الراشدين، وتجاوز عصور الانحطاط التي ألحقت بالدين الكثير من البدع والخرافات، وبهذا فإن السلفية ليست مذهباً, وإنما هي اتجاه يعود إلى حقيقة الإسلام الكامنة في القرآن والحديث وسيرة السلف الصالح. وقد قامت بحركة الإصلاح الديني شخصيات دينية: كابن تيمية، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، والكواكبي، وحركات دينية: كالوهابية والسنوسية.

عاصر ابن تيمية(1263- 1328م) الانحطاط الذي دبّ في جسد الأمة، وتشدّد كفقيه حنبلي فرأى أن ما لحق بالإسلام من بدع وضلالات مردّه إلى المغول والتتار، فأخذ على عاتقه تقويم هذا الاعوجاج، ورأى أن العلاج الوحيد يكمن في الرجوع القرآن والسنة، وإذا لم يكتب لأفكاره التحقيق في زمانه، فقد قُيّض لها بعد أربعة قرون أحد الدعاة الذين تأثروا بها، فأسس دولة في قلب الجزيرة العربية، تقوم على تقاليد ذلك الإمام: فقد استطاع محمد بن عبد الوهاب أن ينشر أفكار ابن تيمية، بمؤازرة محمد بن سعود الذي آمن بدعوته، وعلى يد خلفه عبد العزيز بن سعود تمّ تأسيس دولة قائمة على المذهب الوهابي الذي يحذف من الدين جميع الطقوس التي تتنافى ونصوص الكتاب والسنة، ويحرم تقديس الأولياء، لكن المذهب الوهابي انهار في بداية القرن التاسع عشر تحت تأثير الضربات التي وجهتها إليه الدولة العثمانية، بعد أن شعرت بخطورته، ثم تجدّد في مطلع القرن العشرين مع الملك عبد العزيز الذي أعاد للمذهب اعتباره وفرضه في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية(عزام محمد، 2004، ص88).

يعود انتشار التيار السلفي في الجزائر إلى احتكاك وتأثر رواد الإصلاح الديني في الجزائر كمحمد علي السنوسي الذي ولد في مستغانم عام1787، عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي, بأفكار زعماء التيار السلفي في المشرق العربي كالأفغاني ومحمد عبده الذين

يشدّدون على الصرامة والانضباط في أمور العبادات والمعاملات، ذلك أن الفئة الأولى من المثقفين الجزائريين هم خريجي جامعات الأزهر والزيتونة والقرويين، الذين حملوا على عاتقهم ضرورة إعادة بناء النسيج الثقافي للمجتمع، إن الاندماج الديني للشباب في الوقت الراهن يتجلى في: استبدال شباب الجيل الجديد للمالكية بالحنبلية كمرجعية مذهبية، التحول العقائدي يدل على هيمنة الخطاب السلفي الذي يهدف إلى الطهورية الدينية، ندرج هذا ضمن التقليد الحنبلي، الذي تسعى خطته الكبرى إلى إعادة الإسلام إلى نقائه الأصلي، حيث يقوم بحملات ضد كل أشكال العبادة التي يعتبرها هرطقة، فلم يتوقف عن إدانة عبادة الأولياء والطقوس الصوفية، وجميع الممارسات المرتبطة بالمالكية كمذهب مهيمن تاريخيا في الجزائر، لينتهي بتأقلمه حاليا، فإزاحة المذهب المالكي الذي استمر، منذ قرون، كشكل معتاد لتحديد الهوية الدينية في الجزائر، بالإضافة إلى الأثر الذي تتركه الحنبلية، فإن الجيل الحالي للشباب السلفي يميل إلى تبني موقف متراجع فيما يتعلق بالنشاط الديني الحركي لا تربطهم صلة بأي منظمة سياسية أو نقابية.

3-4 التدين الاباضي: المذهب الاباضي فرع من فرقة الخوارج المخالف للمذهب السني المالكي. تأسس مع عبد الله بن اباض, تعود جذوره الأولى إلى قيام الدولة الرُّستمية في تيهرت(Salhi , M. 2006, 33-61)، الاباضية أتباع عبد الله بن إباض، أو المنتسبون إلى قرية من قرى اليمامة اسمها إباض، على خلاف في سبب التسمية. والاباضيون هم أقل جماعات الخوارج غلواً، وأكثرها اعتدالاً، وأقربها إلى فكر أهل السنة(عمارة محمد، 1991، ص29). لقد انقرضت فرق الخوارج ولم يبقى منها سوى الاباضية، الذين لا تزال لهم بقايا حتى الآن في أجزاء من الوطن العربي وشرق أفريقيا, وبالذات في عُمان ومسقط على الخليج العربي، وفي أنحاء من المغرب العربي[تونس- الجزائر]، وفي الجنوب الشرقي للقارة الفريقية[زنجبار]، وهم ينكرون علاقتهم بفكر الخوارج الغلاة.

1-3-4 النزوح الإباضي وتأسيس مدن مزاب: كان على الإباضيين البحث عن كيان جغرافي يوحِّدهم بعد شتاتهم في أرجاء المغرب الكبير, يحميهم ويحمي مذهبهم وعقيدتهم من الضياع والفناء، فكان البحث عن منطقة تأوي جميع الإباضية من ملاحقة سلاطين الدول المتعاقبة على المغرب الأوسط واضطهادهم لهم.

أخذ أبو عبد الله يتجوّل مع ابنه وغلامه في جنوب الصحراء بحثاً عن منطقة تكون بعيدة عن أطماع الملوك, فوقع اختياره على منطقة وادي مزاب(الحاج سعيد يوسف، 1992، ص13).

بعد أن اعتنق بنو مزاب كلهم أو بعضهم المذهب الإباضي، بدأت تتوالى على المنطقة الهجرات الجماعية والفردية من بقاع مختلفة من شمال أفريقيا كسدراته، وارجلان،- وادي ريغ ونفوسة وجربة وجبل عمُّور وقصر البخاري والمدية، وسجلماسة وفقيق والساقية الحمراء، وقد كان هؤلاء المهاجرون إما إباضية أو اعتنقوا المذهب الإباضي عند استقرارهم بالمنطقة, فأصبحت تسمية بني مزاب تشمل حتى هؤلاء المهاجرين الجدد الذين ساهموا بقوة في رفع سكان المنطقة وتشييد مدن وادي مزاب السبعة(العطف، بنُّورة، غرداية- تغردايت- بني يزقن، مليكة، القرارة، بريان)(علي يحي معمر، 1987، ص436).

2-3-4 التنظيم الاجتماعي في مدن مِزاب:

1- الأنظمة المدنية: نجد في كل مدينة تنظيماً اجتماعياً يطلق عليه اسم العشيرة وتتكون من مجموعة من الأسر والعائلات, وهذه العشيرة انبثقت من العرش، تشرف هذه المؤسسة على أمور العائلات المنضوية تحتها، فتتكفل باليتامى والأرامل والفقراء والمساكين، كما تشرف على حفلات الأعراس، وفض النزاعات بين أفرادها وإصلاح ذات البين.

2- الأنظمة الدينية: يُسيّر المجتمع المزابي ويُنظِم حياته الدينية أنظمة ذات صبغة دينية على رأسها حلقة العزابة، يُعدُّ المسجد مقراً رسمياً لهذه الهيئة، تتألف الهيئة من اثنا عشر عضواً كحد أدنى، ويمكن إضافة أعضاء آخرين إذا ما أقتضت الظروف ذلك ليصل إلى أربعة وعشرين عضواً، تتوزع الوظائف داخل الحلقة كما يلي:

2-1 الشيخ: يُعد رئيس الحلقة، يجب أن يكون متضلعاً في العلوم الدينية، كما يُشترط فيه التقوى والورع والصلاح والذكاء والفطنة، يُعد المرجع الأول في الفقه الإباضي، فإليه ترجع الفتوى في المدينة, ويبقى في منصبه مدى الحياة، يقوم الشيخ باختيار أربعة أعوان من أعضاء العُزَّابة لمساعدته في بعض المهمات, حيث يُشكِّلون اللجنة الاستشارية داخل الحلقة. ينوب أحد هؤلاء عن الشيخ في حالة مرضه, أو تعذره القيام بواجباته, فمن بين الأعوان يتم اختيار إمام الصلاة والمؤذن ووكلاء الأوقاف، ويَحتفِظ هؤلاء الأعوان بمنصبهم مدى الحياة.

2-2 المعلمون: عددهم ثلاثة يزداد أو ينقص حسب الحاجة، يُشرفون على كل شؤون المدارس التابعة للعزابة.

2-3 الغسالون: عددهم خمسة تتمثل مهامهم في غسل الموتى الإباضيين وتجهيزهم والصلاة عليهم، كما يُشرِفون على تنفيذ وصايا الموتى وتقسيم التركات طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

تؤدي حلقة العزَّابة مهاماً عديدة إزاء المجتمع الإباضي منها:

أ- المهام الدينية: تتمثل في الإشراف على الجوامع والمساجد والمصليات الجنائزية, والمدارس الحرة، ويقومون بتعيين القضاة في المدينة لإقامة العدل والمساواة بين الناس، ومن المهام كذلك إرسال الوعاظ والمرشدين إلى المناطق التي يتواجد فيها الإباضيون دون وجود حلقة العزابة فيها, كما يقومون بمهمة التأليف ونسخ الكتب الدينية.

ب- المهام الاجتماعية: تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية، إذ يتدخل المجلس في مختلف أوجه الحياة اليومية للمجتمع الإباضي، فيُشرف على كل المناسبات التي تقام في المدينة, كالأعياد الدينية وحفلات الأعراس والأفراح, وفي هذا الصدد فإن حلقة العزابة تُحدِّد المهور وتحرر عقود الزواج، كما أنها تُشرف على المآتم.

ج- المهام الاقتصادية: يُشرف المجلس على كل الأوقاف والحبوس في المدينة ويعمل على تنميتها، ومن المهام الاقتصادية الأخرى الإشراف على السوق العامة لمراقبة عملية البيع والشراء وضمان سلامتها من الوِجهة الشرعية، لذلك فإن عملية البيع والشراء لا تبدأ إلا بحضور عضو العزابة المسؤول على عملية البيع والشراء في السوق.

د- المهام السياسية: تتمثل في ربط العلاقات مع المدن الإباضية الأخرى(العلاقات الخارجية).

هـ ـ المجلس الأعلى للعزّابة: بما أن المدن المزابية السبعة تُشكِّل اتحاداً فدرالياً فيما بينها, فكان لا بد لها من إنشاء مجلس أعلى يسهر على حماية هذا الاتحاد من الزوال وحماية الجماعات الإباضية المتواجدة بالمنطقة، يقوم هذا المجلس بفض النزاعات والخلافات التي تتكرر باستمرار في المدن المزابية، كما ينظم العلاقات بين منطقة مزاب والمناطق الأخرى بالجزائر وخارجها، كما يُشرف على شؤون الحجاج المزابيين، ولهذا المجلس حق عقد اتفاقيات أو معاهدات مع الأطراف الخارجية(الجعبري فرحات، 1975، ص68).

4-4 التدين التلفيقي- الترميق-

نبَّه عدد من الباحثين إلى الآثار التي نتجت عن تعميم وسائل الإعلام الجديد- بما فيها الفضائيات والإنترنت في المجتمعات العربية، فأثَّر انتشار التفاعل الإعلامي في تشكيل شخصية المسلم العربي المعاصر، فالشكل الجديد من الإعلام أفرز حيزاً عاماً جديداً، وإن كان افتراضياً, حدَّ من فعالية وسائل إنتاج الإيديولوجيا الكلاسيكية وأضعفها، ودشّن نمطاً مستجداً من أنماط التدين.

ولا يعني ذلك أن نمط التدين الشخصي, الذي أُصطُلِح على تسميته باسم التدين الفردي كان غير موجود من قبل, لكنه لم يكن مدشَّناً كنمط قادر على زعزعة مواقع الإسلام التقليدي(تدين شعبي، سياسي)(هاني عواد، 2011، ص20).

إن التدين الفردي يرى أن الدين هو بالأساس وعي أخلاقي يلزمه وجود حرية أو عدم قسر في اتخاذ الخيارات الدينية، فالتدين الفردي نمط تدين منتشر في الحيز العام ومنفلت من قبضة المؤسسات الاجتماعية.

وقد ساهم في تدشين هذا النمط انتشار وسائل الإعلام التفاعلية التي شكّلت حيزاً عاماً جديداً, منفلتاً من قبضة السلطة، ولا ريب في أن ثورة الإنترنت التي بدأت منذ تسعينيات القرن الماضي تختلف عن ثورة التلفزيون والإعلام المرئي والمسموع، لذا فإن النظريات وأدوات التحليل التي أسّسها نقاد التلفزة وتقنية الاتصالات قبل ترسّخ الإنترنت، ليست صالحة لاستكشاف الظواهر الاجتماعية التي أفرزها عصر الشبكة العنكبوتية، ومعظم النظريات التي تعالج سّلطة وسائل الإعلام المرئي تؤكد بشكل مباشر أو ضمني سلبية المتلقي، أي سلبية الذات الاجتماعية، فالتلفزيون يرسل رسائل مضمرة في الصورة، لا يشارك المشاهد في صياغتها, الأمر الذي يعني انتفاء العلاقة التواصلية بين المرسِل والمرسَل إليه(453 , Berque, J.1978P).

لكن هذه الفرضية تسقُط في حالة الحيز العام الافتراضي(Social Media Virtuel), فقد أصبحت الذات الاجتماعية قادرة على المشاركة في عملية الإرسال، الأمر الذي أدى إلى إرباك وسائل الإعلام التقليدية، واضطرارها لاحترام المتلقين، الذين باتوا يُدرجون قضاياهم الاجتماعية ومطالبهم السياسية بطريقة سهلة وغير مكلِّفة.

إن إحدى أهم النتائج التي افرزها الحيز العام الافتراضي هي كسر رابطة الشيخ- التلميذ- الشيخ – المريد، وتمكين الذات الاجتماعية من الاطّلاع على أكثر من مصدر للمعرفة الإسلامية، وأن تنتقي منها ما يناسبها، أو تتبنى فكرة أو عدة أفكار دون الحاجة إلى الانخراط في النسق التربوي للمؤسسة الأيديولوجية، إن نمط التدين الجديد الذي انبثق عن التأثير

المتصاعد للعولمة، حيث تتأسس علاقة استهلاكية بالدين وفق تسمية الفيلسوف الفرنسي باتريل ميشيل وهي علاقة يتعامل فيها المشاهد مع الدين بشكل استهلاكي, فيختار منه العرض الديني المناسب له من خلال مقاييسه الخاصة, بحيث يختار من الدين المساحة أو الفضاء والحيز المريح وغير الإجباري بعيداً عن أي نظام قيمي يحمل في طياته الإجبار. ووفق هذه العلاقة الاستهلاكية بالدين سيكون للفرد إمكانية رفض هذا العرض الديني في حالة عدم قبوله ليبحث عن عرض ديني أكثر قبولاً(باتريك هايني، ص 9).

ويشير باحث مصري في شؤون الحركات الإسلامية فيقول:« إن علاقة المشاهد بالفضائية الدينية لن تختلف كثيراً عن علاقته بقائمة الفضائيات التي يوفِّرها له نوع القمر الفضائي الذي يشترك فيه, بل إن علاقته بالداعية الفضائي لن تبتعد كثيراً عن علاقته بمغني الفيديو كليب الذي يمكن أن يختاره من بين آخرين كُثَر تكتظ بهم القنوات الفضائية. فالمعيار واحد: استهلاك لما فيه راحة الفرد»، إن المجتمعات العربية ولّدت حالة فردانية تنفصل عن الإيديولوجيا الاجتماعية، تلتزم بالموقف أكثر مما تلتزم بقيادة مشخصنة أو بمنظومة فكرية معينة.

إن الحالة الفردانية تعبّر عن فاعل جماعي يتجاوز مسألة أيديولوجيا التذويب التي يفرزها المجتمع الاستهلاكي، وقد يبلور الفاعل الجدماعي رؤية فردية بل وقد يدافع عن موقف فردي.

إن الكثافة التي أصبحت عليها وسائل الاتصال أنتجت وضعاً تنتقل عبره الذات الاجتماعية من الجماعية إلى الفردية، إنها بتعبير أحد الأنثروبولوجيين حراكيّة اجتماعية ثقافية, تعيد ترتيب الفواصل بين الفردي والجماعي، وتضع الفرد في مجابهة روابط اجتماعية حداثية وما قبل حداثية من دون أن يهجر الفرد روابطه وجذوره ولكنه أيضاً لم يعد خاضعاً لها بسلبية، بما أن منطق صلته بالآخرين وانتمائه، أضحى مختاراً وقابلاً للفسخ دائماً.

إن تغلغل وسائل الاتصال في الواقع اليومي للمجتمعات العربية الإسلامية جعل الفردانية الدينية كقيمة للاهتمام بالنفس، حاضرة لزعزعة نمط التدين التقليدي.

إن ما يميز هذه الفردانية هو السعي لإنشاء منظومة قيم بديلة, وإن تكن في داخلها متباينة، هذا التباين الداخلي هو السّمة المميزة لها(كينغستون بول، 2010، ص195-197).

خاتمة:

إن مسألة الهوية تزداد إلحاحاً خلال العقود الأخير كنتيجة للتحولات الاجتماعية والثقافية، فالتغيّر بدأ يتعلق بفقدان الهويات القديمة التي أصبحت محدّدة وضيّقة، وبتدشين إمكانات جديدة تنطوي على تماهيات أكثر تعقيداً وتنوعاً.

من هذا المنظور نشاهد انبثاق أنواع جديدة من الذوات والهويات، هويات ليست موحدة حول ذات متماسكة(هوية طرقية شعبية، هوية سلفية وهابية، هوية مزابية إباضية، هوية فردية).

وفي داخل المجتمع تكمن هويات متناقضة ومختلفة، فالانتماءات الدينية تتحول إلى مكوّنات للهوية، حيث ترتبط انتماءات الهوية بالشكل الذي تمارسها فيه، وهي وسيلة لخلق وسط يتحقق فيه الانتماء الاجتماعي، داخل الوسط الأوسع الذي هو حيز الانتماء الإجباري، كنتيجة لبروز الطابع الفرداني وانشطار الهوية.

وقد عرف المجتمع الجزائري انفجاراً في الممارسات الدينية، بسبب طبيعة التغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع في الوقت الراهن، مما أدى إلى تراجع دور مؤسسات التنشئة الدينية التقليدية(الأسرة، الكتاتيب، المدارس القرآنية، الزوايا، إلى صالح مؤسسات جديدة(وسائل الإعلام، التثاقف)، وبالتالي فقدت المؤسسات التقليدية سيطرتها على الحقل الديني بسبب ظهور منافسين جدد.

قائمة المراجع:

1. أوليفيه روا(2012)، الجهل المقدس زمن دين بلا ثقافة، ترجمة صالح الأشمر، ط1،دار الساقي، بيروت.
2. باتريك هايني(دس)، إسلام السوق، ط01, مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة.
3. بركات حليم(2000)، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ط04، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
4. بول كينغستون(2010)، الإسلام والديمقراطية: الحركات الاجتماعية والتحوّل ما بعد الإسلاموي»، مجلة إضافات، ع9، لبنان.
5. جابر الأنصاري محمد(1999)، الفكر العربي وصراع الأضداد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
6. جاسم بن محمد المهلهل الياسين(2012)، الهوية الإسلامية، ط01، شركة السماحة للطباعة والنشر، الكويت.
7. الجعبري فرحات(1975)، نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة، المعد القومي للآثار والفنون، المطبعة العصرية، تونس.
8. حنفي حسن(2012)، الهوية، ط01، المجلس الأعلى للثقافة, القاهرة.
9. سليم منية(2008)، حوار حول المولد النبوي، مجلة رسالة المسجد، ع2، الجزائر.
10. عزام محمد(2004)، الاتجاهات الفكرية المعاصرة من السلفية.. إلى الحداثة، ط01، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
11. عزمي بشارة(1993)، مدخل لمعالجة الديمقراطية وأنماط التدين، مواطن، رام الله.
12. علي يحي معمر(1987)، الإباضية في الجزائر،ج2، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر.
13. عمارة محمد(1991)، تيارات الفكر الإسلامي، ط01، دار الشروق، القاهرة.
14. لطفي عيسى(2006)، الولاية والمجتمع، ط02، دار الفارابي، بيروت.
15. ماكسيم رودنسون(1984)، ظاهرة التزمت الإسلامية والمحافظة محاولة إيضاح، (ت) هاشم صالح، الفكر العربي المعاصر، ع22، سوريا.
16. محمد مرزوق,(2012)، التدين والبحث عن الهوية في الوسط الطلابي، مجلة إنسانيات- Crasc- كراسات المركز، ع 24، وهران، الجزائر.
17. مرزوقي حسن(2012)، الإسلام الطرقي ومستويات التأصيل، مجلة عمران، ع2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
18. هاني عواد(2011)، التدين الشبابي نمط منفلت عن المؤسسة الايديولوجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
19. يوسف الحاج سعيد(1992)، تاريخ بني مزاب: دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر.

20.AGERON, CHARLES- Robert, (1991), Juifs et Musulmans Français, Lunion Impossible, IN L'HISTOIRE, N140, Janvier, paris, France.
21.BERQUE, J, (1978) L'intérieur du Maghreb: XVe-XIXe siècle, bibliothèque des histoires, Gallimard, Paris, France
22.BRIEL, Jacques, (1957), Etude de demographie quantitative, Rapp.ort du H. C. C, Tome02, la population en algerie, Document francaise, 1er edition, imprimerie. Nationale, paris. France.
23.MOHAMED Brahim Salhi. (2006). In « Société et religion en Algérie au XXe siècle : le réformisme ibadhite, entre modernisation et conservation », Insaniyat, oran.

الجريمة الالكترونية في المدينة الجزائرية
– بين الفعل ورد الفعل –
The Electronic Crime In The Algérien City

د. كتاف الرزقي -جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2- الجزائر
أ. بونهاك مصطفى-جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2- الجزائر

ملخص: تعرف المجتمعات الراهنة تطورا وتغيرات جذرية مست النسق البنائي الاجتماعي بكل أبعاده المختلفة، حيث ساهم التقدم التكنولوجي بانتشار المعلوماتية والاتصال الرقمني تقديم خدمات ساهمت إلى حد بعيد في تحقيق الرفاه الاجتماعي خاصة في المدن ، غير أنه لا يمكن النظر إلى الجانب فقط لهذه التقنيات الالكترونية الرقمنة بل يجب أيضا أن ننظر إلى جانبها الآخر السلبي من خلال أنها أصبحت تستغل من طرف المنحرفين وذوي الإجرام كمرتع الجرائم الالكترونية والتفنن في ارتكابها بعيدا عن المراقبة، فالردع لذا فإن ورقتنا البحثية هذه سنحاول من خلالها الوقوف على الجرائم الالكترونية المرتكبة في الوسط الحضري وإطراق والتقنيات والإجراءات القانونية العلاجية لهذه الظاهرة، وضرورة الحد منها بمعنى معالجتها بين ارتكاب الفعل ورد الفعل من خلال الضبط الاجتماعي وهذا من خلال ملامسة.

الكلمات المفتاحية: التأثير والأثر، الجريمة الالكترونية، المدينة (كوسط خصب)، تحري الظاهرة، المعالجة القانونية لها في التشريع الجزائري.

Abstract: The recent societies are witnessing .complete progress and background shifts ,having affected the relevant social structure within its various dimensions .the technological advance has contributed to the spread of info –binary telecommunication resulting in towns particulary .however .the positive side shouldn’t hide the negative one while they ,they have become destroying tools ,used by the delinquent and gandsters .they are committing such electronic crims keenly .away of supervisory and punishment .hence .our searching paper is dealing with such committed electronic crimes in urban outskirts ;procedures of healiny ,and lawful actions to solve .it is necessary to put anend to it .the social redressing is very important in misacting and reacting .all this will go through the following .

key words :-the electronic crime –urbanism (as a fertile field) –seeking out the phenomenon –its civic-

مــــقـــدمـــة:

عُرِفت الجريمة منذ فجر البشرية فقد ناهضها الإنسان منذ اللحظة الأولى، حيث استشعر فيها بخطر يهدد كيانه وتقدمه، فالجريمة وليدة ما تمر به المجتمعات من ظروف وأسباب، حيث أن مرجع ذلك إلى ما يحويه السلوك الإنساني في علاقاته المتشابكة بين الخير والشر. ومن الثابت أن الجريمة والنشاط المعادي للمجتمع اقتحمه نوع جديد من المجرمين إلى جانب المجرم التقليدي الذي عهدناه في الماضي والذي كانت تقتصر جرائمه على أبعادها الفردية والاجتماعية، وذلك نتاج تطور نمط حياة الإنسان ولقد بلغ هذا التطور أوجّه بظهور المدينة بمفهومها المعاصر التي أصبحت تعاني من مشكلات سكانية متفاقمة نابعة أساسا من ظروف سوسيو-ديمغرافية للسكان، تلك الظروف التي كان لها التأثير المباشر على حياة الأفراد كإنتشار الإنحراف والإجرام في المحيط الحظري على وجه الخصوص. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يشهد العالم منذ ما يقارب الربع القرن اتساعا متناميا لدائرة شبكة الإنترنت التي دخلت كل مكان، وما صاحبه من تكنولوجيا الإتصالات وإختراع ما يسمى بالوسائط الإلكترونية، وأصبح لا غنى للأفراد والدول عن هذه الشبكة في تسيير أمورهم، واِقترن بهذا التوسع سوء استخدام هذه الشبكة فظهرت فيها جرائم مستحدثة تخالف الجرائم التقليدية من حيث ماهيتها وطبيعتها وخصائصها ومكان وقوعها وأوصاف مجرميها، والتي أطلق عليها مصطلح "الجريمة الإلكترونية" أو "الجريمة المعلوماتية"، والجزائر كدولة وكفضاء حضري لا تخرج في مضمونها عن هذا الإطار، ولهذا ألقي على عاتق المشرع الجزائري مسؤولية مواجهة الجرائم الإلكترونية في ظل قصور نصوص قانون العقوبات عن الإحاطة بهذه الجرائم، كرد فعل سوسيو-قانوني عن ذلك الفعل الإجرامي.

وسنحاول في هذه الورقة توضيح معالم الإجابة عن بعض الطروحات في نطاق عندما تصبح التقنيَّة وسيلة للإجرام.

أولا.مفاهيم أساسية:

1. مفهوم الجريمة:

لـــغـــة: مشتقة من الفعل جرَم على وزن ضرَب، من الذنب واكتساب الإثم(ابن منظور، دس، ص 181).

اصطلاحا: والجريمة في الاصطلاح لها معنيان:

المعنى العام: ويقصد به كل فعل فيه معصية لأوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه، وهي تشمل كل معصية سواء لها عقوبة في الدنيا أو كانت عقوبتها في الآخرة.

المعنى الخاص: فالجريمة إتيان فعل محرم نهى الشارع عنه، أو ترك فعل مأمور به، ولا يعد الفعل أو الترك جريمة إلا إذا تقررت له عقوبة، وكثيرا ما يعبر الفقهاء عن الجريمة بلفظ الجناية، والجناية في اِصطلاح الفقهاء اسم لفعل محرّم شرعا سواء وقع الفعل على نفس أو مال أو غير ذلك(ميلود عبد العزيز، 2012، ص 03)، وتُعرّف الجريمة عموما في نطاق القانون الجنائي العام بأنها سلوك الفرد عملا كان أو امتناعا يواجهه المجتمع بتطبيق عقوبة جزائية، وذلك بسبب الاضطرابات التي يحدثه في النظام الاجتماعي.(أحسن بوسقيعة، 2006، ص 03).

إجـرائـــيا: هي كل فعل غير مشروع صادر عن إرادة آثمة يقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا(محمد عبيد الكعبي، دس، ص32).

2. مفهوم الجريمة الإلكترونية:

لـــــغـــــة: لقد تعدّدَت المصطلحات اللغوية المرادفة لمصطلح الجريمة الإلكترونية فعلى سبيل المثال نجد مصطلح الجرائم المعلوماتية les crimes informatiques، جرائم التقنية العالية les crimes de la haute technologies، جرائم الهاكرز Les crimes de hackers، جرائم الأنترنيتLes crimes d'Internet، السـيبـر كـــرايم La cyber criminalité، وكل هذه المعلومات تدل على الجرائم المعلوماتية المرتكبة إما في محيط معلوماتي مغلق أو مفتوح على الشبكات المعلوماتية(دردور نسيم، 2012، ص 08).

اصطلاحا: الجريمة المعلوماتية كل فعل أو امتناع عمدي ينشأ عن الاستخدام غير المشروع لتقنية المعلوماتية، ويهدف إلى الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية(champy, 1988,p 03).

عرّف الفقيه الألماني تيادمان - (TIEDEMANN) الجريمة المعلوماتية بأنها "تشمل كل أشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب بإستخدام الحاسب".(Tiedemann, 1984, p 61) وتعرّفها المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الاقتصادية :هي كل سلوك غير مشروع أو مناف للأخلاق أو غير مسموح به يرتبط بالمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها(هشام محمد فريد رستم، دس، ص06)، وقد اِصطلح المشرّع الجزائري على تسمية الجرائم المعلوماتية بمصطلح الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وعرفها بموجب أحكام المادة 02 من قانون04-09 على أنها: " جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمـــة ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومــة معلومـــاتية أو نظام للاتصالات الإلكتـرونــيـة"(الجريدة الرسمية، 2009).

إجـــرائـــــيا: تعتمد الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الأنترنيت على المعلومة بشكل رئيسي، و هذا الذي أدى إلى إطلاق مصطلح الجريمة المعلوماتية على هذا النوع . ومنه يمكن تعريف الجريمة الإلكترونية إجرائيا كما يلي:"الجرائم التي ترتكب ضد أفراد أو مجموعات أو دول، مع وجود دافع إجرامي لإلحاق الضرر عمدا بسمعة الضحية، أو التسبب بالأذى الجسدي أو النفسي للضحية بشكل مباشر أو غير مباشر، بإستخدام شبكات الاتصال الحديثة مثل الإنترنت (غرف الدردشة، البريد الإلكتروني)، والهواتف الجوالة (الرسائل النصية القصيرة ورسائل الوسائط المتعددة).

وتشمل الجرائم الإلكترونية أي فعل إجرامي يتم من خلال الحواسيب أو الشبكات كعمليات الاختراق والقرصنة، إدخال بيانات مزورة أو سرقة، خدمات الأموال، أو بث الإشاعات بحق الأفراد أو الدول، أو التحريض على الدعارة وبث الأفلام والصور الجنسية المخلة بالآداب، كما تضم أيضا أشكال الجرائم التقليدية التي يتم تنفيذها عبر الإنترنت.

3. مفهوم المدينة:

لـــــغـــــة: مدينة جمعها مدن ومدائن و هي مجتمع من البيوت يزيد عن بيوت القرية(المعجم المجاني للطلاب، 1996، ص 903).

اصطلاحا: يعرف ماكس فيبر المدينة على أنها مكان إقامة مغلق على الرغم من أنها تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة، ويعرف فيبر المدينة من الناحية الاقتصادية بأنها مكان إقامة يعيش فيها السكان أساسا على التبادل والتجارة أكثر مما يعيشون على الزراعة(أحمد حلواني، دس، ص 132).

وحسب موسوعة البحث العلمي فإن المدينة تجمّع سكاني ضخم يتميز بعمران على النسق الحضري لا الريفي، كما أن الشكل العمراني في المدينة يأخذ بعين الاعتبار كثافة السكان والأحياء، غالبا ما تقوم على أسس الطبقات الاجتماعية المختلفة(موسوعة البحث العلمي، دس، ص 945).

إجرائــــيـــا: يمكن تعريف المدينة إجرائيا كما يلي: هي عبارة عن تجمع سكاني كبير يتميز بعمران متطور مختلف لتمركز الحرف والصناعات والخدمات.

ثانيا /خصوصية الجريمة الإلكترونية:

تتميز جرائم المعلوماتية بطابع خاص يميزها عن نظيرتها الجرائم التقليدية لصعوبة كشف وإثبات الجرائم الأولى دون الثانية، وذلك للأسباب التالية:

- هذا النوع من الإجرام يعتمد على الفكر لا العنف.
- عدم ترك هذه الجرائم لأي أثر خارجي بصورة مرئية.
- هذه الجرائم لا عنف فيها، فلا جثث فيها ولا آثار دماء أو اقتحام من أي نوع.
- يتم اِكتشاف معظمها إن لم يكن جميعها بالصدفة البحتة.
- ترتكب في الخفاء في الغالب ولا يوجد لها أثر كتابي.
- قدرة الجاني على تدمير ما قد يعتبر دليلا يمكن أن يستخدم لإدانته.
- إمكانية اِرتكاب هذه الجرائم عن بعد.
- إحجام المجني عليهم عن الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم في حال اكتشافها لما يؤدي إليه هذا الإبلاغ من عواقب وخيمة في مجتمع الأعمال الذي ينتمون إليه، وحتى لا تهتز ثقة جمهور المتعاملين معهم.
- إضافة إلى صعوبة كشف هذه الجرائم وإثباتها، فهي تتسم بأن مرتكبيها تختلف صفاتهم عن مرتكبي الجرائم التقليدية لأن الأولى تتطلب إلماما كافيا بالمهارات والمعارف التقنية ذات الصلة بالحاسب وأنظمته(قارة امال، 2002، ص 25).

فالجريمة المعلوماتية جريمة عابرة للحدود، فبعد ظهور شبكات المعلومات لم يعد هناك حدود مرئية أو ملموسة تقف أمام نقل المعلومات عبر الدول المختلفة، فالمقدرة التي تتمتع بها الحواسيب وشبكاتها في نقل كميات كبيرة من المعلومات وتبادلها بين أنظمة يفصل بينها آلاف الأميال قد أدت إلى نتيجة مؤداها أنّ أماكن متعددة في دول مختلفة قد تتأثر بالجريمة المعلوماتية الواحدة في آن واحد (Mascala Carinne, 2000, p 119).

وتتميز الجريمة المعلوماتية عادة أنها تتم بتعاون أكثر من شخص على ارتكابها إضرارا بالجهة المجني عليها، وغالب ما يشترك في إخراج الجريمة المعلوماتية إلى حيز الوجود شخص متخصص في تقنيات الحاسوب والإنترنت يقوم بالجانب الفني من المشروع

الإجرامي وشخص آخر من المحيط أو من خارج المؤسسة المجني عليها لتغطية عملية التلاعب وتحويل المكاسب إليه.

ثالثا.دوافع ارتكاب الجريمة الإلكترونية:

إلى جانب ذلك تختلف الجريمة الإلكترونية عن الجريمة التقليدية من حيث الدوافع، حيث أن مرتكبي الجريمة الإلكترونية يسعون من خلال اِرتكابهم للجريمة بالإضافة إلى تحقيق المكسب المادي، إلى تحقيق أغراض معنوية مثل التعلم واللعب والمزاح، الانتقام، ويمكن ذكر أهم تلك الدوافع فيما يلي:

الرّبح المادي: إذ قد يحدث أن يستهدف مرتكبو هذه الجريمة تحقيق نفع مادي ففي هذه الحالة، يكون هذا النفع مغريا قد يصل إلى أكثر من خمسون (50) ضعف الحصيلة الناتجة من ارتكاب الجرائم التقليدية التي ترتكب بهدف تحقيق غرض مادي(هشام محمد فريد رستم، 1995، ص 17).

الثأر من رب العمل أو أحد الزملاء، إما لفصله من العمل أو تخطيه في الحوافز، أو الترقية. فهذه الأمور تجعله يقدم على ارتكاب جريمته.

يعتبر دافع المزاح والتسلية من الدوافع التي تجعل الشخص يقوم بتصرفات معينة، وإن كان لا يقصد من ورائها إحداث جرائم، وإنما بغرض المزاح. ولكن هذه التصرفات قد يتمخض عنها نتائج ترقى إلى درجة الجريمة(أيمن عبد الحفيظ، 2005، ص 20 – 90).

التحدي الذهني: إذ ترتكب هذه الجرائم بهدف قهر النظام الذي يرى الجاني في تعقيد أجهزته وأنظمته الأمنية وما أحيط حوله منهالة عن قدراته، كل ذلك أدى بالبعض إلى ارتكاب هذه الجرائم لما تثيره من تحدّ عقلي وذهني لهم.

الإضرار بالجهة المجني عليها إذ قد يحدث تعاون على ارتكابها أضرارا بالجهة المجني عليها وغالبا ما يكون متضمنا فيها متخصص في الحسابات يقوم بالجانب الفني منه المشروع الإجرامي وشخص آخر من المحيط أو من خارج المؤسسة المجني عليها لتغطية عملية التلاعب وتحويل المعلومات بصفة منتظمة حول أنشطتهم(جميل عبد الباقي الصغير، ص 15).

أغراض النخبة: يحدث كثيرا أن يسود اِعتقاد قوي بين بعض المتخصصين في الحاسبات وأنظمتها يتمثل في أن من سمات وظائفهم المرموقة، وخبرتهم الفنية استعمال الحاسبات وأنظمتها لأهداف شخصية أو للتنافس الذهني فيما بينهم ما يستدل عليه بأغراض النخبة التي يؤدي بتمادي بعضهم إلى اِستخدام نظم الحاسب بصورة غير مشروعة تصل إلى حد ارتكاب الجرائم الخطيرة.(هشام محمد فريد رستم، 1995، ص 17 - 20)

التجسس والإرهاب: فيما يتعلق بالإرهاب تستخدم الجماعات الإرهابية الدولية الشبكات المعلوماتية بهدف نشر أفكارها، أما بالنسبة للتجسس ليس المقصود به التجسس على الدول الأخرى، إنما التجسس على المنافسين، وذلك بالحصول على المعلومات المتعلقة باستراتيجية عمل المؤسسة المنافسة. وقد أظهرت دراسة حديثة أجرتها جمعية المحامين الأمريكيين حول إساءة استخدام الحاسب أن تحقيق الربح السريع" الكسب المالي "هو السبب الشائع الأول وراء إتيانه وأن التحدي الذهني هو العامل الشائع الثاني الذي يقف وراءه، وأن معظم من

يسيؤون استخدام الحاسب 77 بالمائة يكونون من داخل المنظمة المجني عليها، وأن معدل الخسارة المادية الناجحة عن الحالة الوحيدة لإساءة استخدام الحاسب تتراوح بين 2 و10 مليون دولار (Philippe Rose, 1982, p 33).

رابعا .أنواع الجرائم الإلكترونية:

تصنف الجرائم الإلكترونية كما يلي:(يوسف الصغير، 2013، ص 43- 58).

1.جرائم واقعة على الأموال:

"حيث أصبحت معظم التعاملات التجارية منذ ظهور شبكة الأنترنيت تتم من خلال هذه الشبكة، مثل البيع والشراء. وفي خضم هذا التداول المالي انتهز بعض المجرمين الفرصة من أجل السطو عليها، من خلال السطو على أرقام بطاقات الائتمان، والتحويل الإلكتروني غير المشروع للأموال، القمار وغسيل الأموال، السرقة والسطو على أموال البنوك، بالإضافة إلى تجارة المخدرات عبر الأنترنيت".

وتشمل الجرائم المالية مجموعة متنوعة من الاحتيال على الإنترنت استنادا إلى ما يسمى "التصيد" (Phishing)، وكذلك "الهندسة الاجتماعية" (Engineering Social) التي تستهدف المستخدمين مباشرة وكذلك الشركات.

كما يشمل هذا النوع من الاحتيال ما يقوم به الموظفون الفاسدون في المؤسسات المالية من خلال إدخال بيانات خاطئة أو تعليمات غير مصرح بها أو استخدام عمليات غير مصرح بها بهدف السرقة، وكذلك تعديل أو حذف البيانات المخزنة، أو إساءة استخدام أدوات النظام الموجودة أو حزم البرامج أو كتابة شفرات برمجية لأغراض الاحتيال.

2. **جرائم واقعة على الأشخاص**: من أهم تلك الجرائم:

جريمة التهديد والمضايقة و الملاحقة من خلال زرع الخوف في النفس بالضغط على إرادة الإنسان و تخويفه، كأن يرسل الفاعل رسالة إلكترونية للمجني عليه تنطوي على عبارات مخيفة ومروّعة.

انتحال الشخصية والتغرير والاستدراج، حيث يعمد المجرم إلى تقمص شخصية شخص آخر للاستفادة من سمعته على سبيل المثال أو ماله، أو صلاحياته أو نفوذه.

صناعة ونشر الإباحية من خلال مواقع تحرض على ممارسة الجنس للكبار والصغار على حد سواء، وتقوم هذه المواقع بنشر صور جنسية فاضحة للبالغين والأطفال والتي يمكن تداولها عبر الوسائط الإلكترونية المختلفة. كما يتخذ الاستغلال الجنسي للأطفال على الأنترنيت أشكالا متعددة انطلاقا من الصور ووصولا إلى التسجيلات المرئية للجرائم الجنسية العنيفة.

جرائم القذف والسب والشتم وتشويه السمعة، التي تستعمل للمساس بشرف الغير أو كرامتهم و اعتبارهم، و يتم السب و القذف عبر خطوط الاتصال المباشر أو يكون كتابيا.

3. جرائم واقعة على الدول: ومن أبرزها:

الإرهـــاب: حيث أصبح في الوقت الراهن ظاهرة عالمية عابرة للحدود، ويتم بث ثقافة الإرهاب إلكترونيا عن طريق تأسيس مواقع افتراضية تمثل المنظمات الإرهابية، حيث تعلن عبر هذه المواقع تحملها المسؤولية لإحدى الهجمات التي ارتكبت أو بيانات تنفي ذلك، كما

تجند الجماعات الإرهابية من خلال الأنترنيت عناصر إرهابية جديدة تساعدهم على تنفيذ أعمالهم الإجرامية، بالإضافة إلى نشر مواد مرئية تصور اِحتجاز المختطفين أو اغتيالهم.

الجريمة المنظمة: حيث تستغل عصابات الجريمة المنظمة الإمكانات الإلكترونية المتاحة في تخطيط وتمرير وتوجيه المخططات الإجرامية وتنفيذ وتوجيه العمليات الإجرامية بسهولة.

التجسس: ويقصد به في هذا الموضع الاطلاع على معلومات خاصة بالغير مؤمنة في جهاز إلكتروني آخر، وليس مسموحا لغير المخولين الاطلاع عليها حيث يقوم المجرمون بالتجسس على الأشخاص أو الدول أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات الدولية أو الوطنية، كما تشمل جريمة التجسس: التجسس العسكري، التجسس السياسي، والتجسس الاقتصادي.

الجرائم الماسة بالأمن الفكري: حيث تتوالى عبر الأنترنيت وعن طريق الوسائط الإلكترونية المختلفة الهجمات الثقافية و الحضارية التي قد تزعزع الأمن الفكري للشعوب المغلوبة على أمرها، وتنشر عبرها القوى الغالبة فكرها ولغتها وقيمها (الغزو الثقافي الإلكتروني).

الحرب الإلكترونية: "وهي حرب قائمة بالفعل بين العديد من الدول ولكن من خلال أجهزة الحاسوب وشبكات الإنترنت، وأبرز أمثلتها الهجوم الذي تعرضت له البنية التحتية في إستونيا عام 2007 على يد ما يُعتقد أنهم قراصنة روسيون.

ويعتقد محللون أن مثل هذا النوع من الهجمات قد يصبح القاعدة في الحروب المستقبلية بين الدول، حيث ستشكل جيوش إلكترونية هدفها اِختراق الدول الأخرى وتدمير بنيتها التحتية، وربما يتم تكليف القادة العسكريين لقيادة مثل هذه الحروب مستقبلا، ومن أبرز أمثلتها حاليا "مجموعات القراصنة" التي تسمى "الجيش الإلكتروني السوري" و"الجيش الإيراني الإلكتروني" و"وحدة جيش التحرير الشعبي الصيني 61486"(رماح الدلقموني، www.aljazeira.net)"

وما يمكن الإشارة إليه أنه هنالك مخاطر أمنية تتعرض لها نظم المعلوماتية أبرزه: الفايروسات، القرصنة، تزوير البيانات واستعمالها.

خامسا /أسلوب التحرّي وكيفيات إثبات الجريمة الإلكترونية:

يعتبر أسلوب الاستدلال كوسيلة لإثبات الجريمة الإلكترونية المرتكبة وتتم عن طريق كيفيات مختلفة أهمها: التفتيش، المعاينة، الخبرة(يوسف الصغير، 2013، ص 76 – 91).

- التفتيش: وهو عبارة عن إجراء من إجراءات التحقيق يقوم به موظف مختص طبقا للإجراءات المقررة قانونا في محل يتمتع بالحرمة بهدف الوصول إلى أدلة مادية لجناية أو جنحة تحقق وقوعها لإثبات ارتكابها أو نسبها إلى المتهم، ويتم التفتيش في الجرائم الإلكترونية عن طريق فحص المكونات المادية و المنطقية للحاسب الآلي.

- المعاينة: وهي إثبات و فحص حسي مباشر، حيث تتيح المجال أمام الباحث والمحقق الجنائي للكشف عن طريق معاينة الآثار المادية التي خلفها ارتكاب الجريمة، والتحفظ على الأشياء التي تفيد في التحقيق الجاري بشأنها. بينما لا يوجد عادة مسرح مماثل للجريمة المرتكبة إلكترونيا، وأقرب تشبيها لمسرحها قد يكون الموقع أو المكتب الذي توجد فيه المعدات والأنظمة المعلوماتية التي كانت أداة للجريمة.

- الخبرة: وتعتبر الخبرة كيفية مهمة في العمل القضائي والاستدلالي في الكشف عن الجريمة الإلكترونية، فهي وسيلة من وسائل الإثبات التي تهدف إلى كشف بعض الدلائل أو الأدلة أو تحديد مدلولها استعانة بالمعلومات العلمية. لذا تستوجب طبيعة الجريمة توافر شروط خاصة في الخبير الذي يُنتدب للبحث وأهمها: قدرة الخبير على إتقان مأموريته دون أن يترتب على ذلك أعطاب أو تدمير للأدلة المحصلة من الوسائل الإلكترونية.

سادسا /موقف المشرّع الجزائري من الجريمة الإلكترونية:

يمكن استعراض جهود المشرع الجزائري للحد من ظاهرة الجريمة الإلكترونية على النحو التالي:

- مكافحة الجريمة المرتكبة عبر الأنترنيت في قوانين الملكية الفكرية: حيث شددت العقوبات الناجمة عن المساس بحقوق المؤلفين حيث أن قانون العقوبات كان يقر بموجب المادة 393 الغرامة كعقوبة للاعتداء على حق المؤلف، بينما الأمر 97-10 وكذا الأمر 03-05 يقرران عقوبتي الحبس والغرامة(قارة أمال، 2007، ص 78).

- مكافحة الجريمة الإلكترونية في قانون العقوبات: تدارك المشرع الجزائري خلال السنوات الأخيرة ولو نسبيا الفراغ القانوني في مجال الإجرام المعلوماتي عموما والإجرام عبر الأنترنيت خصوصا بموجب القانون 04-15(الجريدة الرسمية، العدد 71، 2004)، المتضمن تعديل قانون العقوبات، الذي بموجبه جرم المشرع بعض الأفعال المتصلة بالمعالجة الآلية للمعطيات وهي:

- جريمة التوصل أو الدخول غير المصرح به: تقوم هذه الجريمة بمجرد ما يتم الدخول غير المرخص به وعن طريق الغش إلى المنظومة المعلوماتية، سواء مس ذلك الدخول أو البقاء كامل المنظومة أو جزء منها فقط.(بورزام أحمد، 2006، ص 14)، وهو ما أشارت إليه المادة 394 مكرر من قانون العقوبات بنصها على: "يعاقب بالحبس والغرامة كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك وتضاعف العقوبة إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة أو ترتب عن الأفعال المذكورة تخريب نظام اشتغال المنظومة".

- جريمة التزوير المعلوماتي: النشاط الإجرامي في هذه الحال ينحصر في أفعال الإدخال والمحو والتعديل، ولا يشترط اجتماعها معا حتى يتوافر النشاط الإجرامي فيها إذ يتوفر الركن المادي لجريمة بمجرد القيام بفعل واحد على حدا، لكن القاسم المشترك في هذه الأفعال جميعا هو انطواؤها على التلاعب في المعطيات التي يتضمنها نظام معالجة البيانات بإدخال معطيات جديدة غير صحيحة أو محو أو تعديل آخر قائمة(خثير مسعود، 2010، ص 123).

ولقد أكد المشرع على معاقبة هذه الجرائم في المادة 394 مكرر 1 بنصها:

"يعاقب بالحبس و الغرامة كل من أدخل بطريق الغش معطيات نظام المعالجة الآلية أو أزال أو عدل بطريق الغش المعطيات التي يتضمنها".

- جريمة الاستيلاء على المعطيات(يوسف الصغير، 2013، ص 109): تعد هذه الجريمة من بين أكثر الجرائم وقوعا في العالم الافتراضي، وهي ما أقرته المادة 394 مكرر 2 بنصها على:"كل من يقوم عمدا أو بطريق الغش 1- تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو

الإتجار في معطيات مخزنة أو مرسلة أو معالجة عن طريق منظومة معلوماتية-2 حيازة أو إنشاء أو نشر أو إستعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم".

- أنشطة الأنترنيت المجسدة لجرائم المحتوى الضار و التصرف غير القانوني:

نصت مواد القسم السابع مكرر من قانون العقوبات و خاصة المادة 394 مكرر $2/2$ على تجريم أفعال الحيازة والإفشاء والنشر التي ترد على المعطيات الآلية بأهداف المنافسة غير المشروعة، الجوسسة، الإرهاب، التحريض على الفسق، وجميع الأفعال غير المشروعة وذلك بعقوبتي الحبس والغرامة، إضافة إلى ما نصت عليه المادة "94 مكرر 6 بتوقيع عقوبة تكميلية في غلق المواقع التي تكون محلا لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في القسم السابع مكرر من قانون العقوبات.(قانون 04 – 15 المؤرخ في 10 / 10 / 2004)

- نص المشرع الجزائري على حماية الأشخاص من التعدي على حياتهم الخاصة وذلك من خلال المادة 303 مكرر، حيث حددت هذه المادة الحالات التي يتم فيها المساس بحرمة الحياة الخاصة وذلك بالتقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة أو سرية أو صور في مكان خاص بغير إذن صاحبها أو رضاه.

كما جاءت المادة 303 مكرر 1 مدعمة للمادة السالفة الذكر حيث يظهر من خلال نص وأسلوب صياغة هذه المادة أن المشرع الجزائري لم يكتف بتجريم التقاط التسجيلات أو الصور والوثائق والتسجيلات في حال نشرها على شبكة الأنترنيت ما دام هذا الفعل يحقق العلنية(عبد القادر دوخة محمد بن الحاج الطاهر، 2008).

ما يمكن قوله هو أن رغم تدارك المشرع الجزائري من خلال القانون 15-04 والمتضمن تعديل قانون العقوبات، الفراغ القانوني في مجال الإجرام المعلوماتي وذلك بتجريم الاعتداءات الواردة على الأنظمة المعلوماتية باستحداث نصوص خاصة، إلا أنه لم يستحدث نصا خاصا بالتزوير المعلوماتي، من خلال إغفاله تجريم الاعتداءات الواردة على منتجات الإعلام الآلي.

سابعا..تأثير الجريمة الإلكترونية على الإستاتيكا الاجتماعية للمدينة:

1. تأثيرها على المنظومة القيمية والأخلاقية:

إن التطور الكبير والمتسارع لدور شبكة الأنترنيت صاحبه ظهور جرائم مستحدثة ما كانت لتعرف لولا ظهور هذه الشبكة، وهكذا أصبحت شبكة الأنترنت موضعا للكثير من الجرائم ولعل أبرزها الجرائم الإباحية الجنسية، هذه الجرائم التي كانت لها تداعياتها الوخيمة على المنظومة القيمية والأخلاقية للمجتمع عامة والمدينة كفضاء حضري بصفة خاصة هذه الأخيرة التي تعيش اليوم ثورة جنسية طاغية تجاوزت كل الحدود والقيود وهو أمر جعل هذه القضية تطرح على أنها من أشد الجرائم أثرا وخطرا على الكيان البشري برمته، يقول" جيمس رستون" في مجلة نيويورك تايمز:" إن خطر الطاقة الجنسية قد يكون في نهاية الأمر أكبر من خطر الطاقة الذرية"، وهذا يدل على مدى خطورة هذه المواقع على النظام الاجتماعي العام، وزيادة في الشر بدأت بعض الدول بوضع تشريع يبيح الزواج المثلي، والترخيص لنوادي الشذوذ واللواط والسحاق، ونوادي العراة والنوادي الليلية، والترخيص

لمحطات الجنس حتى أصبحت السمة المميزة للمجتمعات البشرية في شتى أنحاء الأرض . والمواد الإباحية في الأنترنيت التي يتم توزيعها سواء عن طريق المواقع أو عن طريق المشاركة في الملفات بين المستخدمين (القوائم البريدية) وبالإضافة إلى ذلك فقد انتشرت على شبكة الأنترنيت عشرات المواقع والخدمات الإلكترونية التي تقدم المواد الإباحية باللغة العربية وتتوجه للمستخدم العربي خاصة فئة الشباب الذين يقبلون عليها بصورة ملحوظة، ويلاحظ الراصد لمحتوى الأنترنيت في توزيع المواقع الإباحية التي تتوجه للجمهور العربي أنها في الغالب تبث من إسرائيل ومن بعض الدول الأوروبية وبصورة أقل من دول عربية أو جاليات عربية في المهاجر الغربية، ولعل أكثر الأمور المقلقة عالميا فيما يتعلق بالمواد الإباحية على شبكة الأنترنيت هو إمكانية حصول الأطفال والمراهقين على هذه المواد الخطيرة، وهو ما سيعرضهم لآثارها الخطيرة والمدمرة حيث أثبتت العديد من الدراسات أن هناك ارتباطا قويا بين تعرض الأطفال للمواد الإباحية والسلوك الجنسي المنحرف، وهو ما يجعلهم فريسة للعنف الجنسي في كثير من الأحيان فعلى سبيل المثال سجلت مصالح الشرطة في الجزائر خلال السنوات الخمس الأخيرة 2004-2008، وقوع 7292 طفل ضحية اِعتداءات جنسية مختلفة، والأكيد أن الرقم لا يعكس حقيقة ما يجري فأغلب الضحايا وكذا عائلاتهم يمتنعون عن التبليغ خوفا من الفضيحة .والملاحظ أنه على المستوى العربي غياب سياسات وطنية تواجه مخاطر جرائم الأنترنيت التي تستهدف القصر ولعل ذلك يعود إلى الطبيعة المحافظة للمجتمعات العربية وسيادة الطابوهات، وضعف المواكبة الإعلامية والرقابة على الصحافة كما أن معظم الأبحاث والدراسات التي اهتمت بجرائم الأنترنيت على المستوى العربي أغفلت التطرق إلى الجرائم التي تستهدف القصر(ميلود عبد العزيز، ص 163 – 166).

2.الجريمة الإلكترونية والمساس بالأمن المدني:

تشكل الجريمة الإلكترونية تهديدا على الأمن المدني من خلال ما يلي:

أ-الإرهاب وقيادة الجماعات الإرهابية عن بعد:

ويكون ذلك من خلال شبكة الأنترنيت حيث تقوم بعض الجماعات أو الأفراد في صورة منظمة ببث الأفكار المتطرفة سواء كانت سياسية أو عنصرية أو دينية، وذات اتجاه اقتصادي والتي تسيطر على عقول الأفراد وتفسد عقائدهم وتخريب اتجاهاتهم ومدى إقناعهم بما هم فيه واستغلال معاناتهم، في تحقيق أهداف خاصة تتعارض مع مصلحة المجتمع.

"حيث تعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبما فيها شبكة الأنترنيت وسائل تسمح بالاتصال سواء على المستوى الوطني أو العالمي بنشر معلومات أو بالدعوى إلى الجهاد مثلا أو في سبيل توظيف أكبر عدد ممكن من الأشخاص في هذه المنظمات. وبالتالي بإمكان الجماعات الإرهابية أن تلجأ إلى وسائل الاتصال المستحدثة لارتكاب جرائم إلكترونية في سبيل إحداث أضرار جسيمة في دولة أو خلق جو من عدم الاستقرار والرعب والفوضى أو في سبيل الإخلال بالأمن المدني.

كما يمكن أن نتكلم عن دور الجرائم الإرهابية في المساس بالأمن المدني في حالة استعملت الجماعات الإرهابية تكنولوجيات الاتصال الحديثة وبما فيها الأنترنيت لشراء الأسلحة أو

لإجراء اتصالات أو علاقات مع الغير في سبيل التخطيط لعمليات إرهابية مستقبلية(دردور نسيم ، 2012، ص 156 – 157).

ب- الجرائم المنظمة:

حيث تختلف الجريمة الإلكترونية المنظمة عن غيرها كونها متبناة من قبل منظمات ومؤسسات أنشأت لتحقيق هدف استراتيجي يكون العمل فيها جماعيا ومنظما مما يزيده قوة وتأثيرا في الجهة المقابلة وغالبا ما تتحد تلك المنظمات بشكل مباشر أو غير مباشر لغرض تحقيق أهداف أكبر وتوسيع دوائر عملها بغية فرض سيادتها السياسية أو الاقتصادية أو التجارية، ما ينعكس سلبا على الأمن المدني اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا وتجاريا.

ج - تجارة المخدرات عبر الأنترنيت:

في عصر الأنترنت ظهرت مخاوف جديدة من مواقع السوء المنتشرة على الأنترنيت والتي لا تتعلق بالترويج للمخدرات وتشويق الهواة لِإستخدامها بل تتعداه إلى كيفية زراعة وصناعة المخدرات بكافة أصنافها وأنواعها وبأبسط الوسائل المتاحة وقد انتشرت تلك المواقع على الشبكة بشكل واسع النطاق.

استخلاص عــــــام:

لقد تطرقنا إلى تعريف الجريمة الإلكترونية ومسمياتها والأهداف المقصودة من ورائها بأسلوب التحليل الواقعي المقتبس مما هو شائع ومتعارف لهذه الجرائم. وكما تم توضيحهُ عن مدى تأثير هذه الجرائم على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي من الممكن تأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر على مصير الشعوب وقرارات الأمم، فضلا عن تأثيرها المعنوي والمادي على مستوى الأسرة والفرد، لذا بات لزاما وضع الحلول الجذرية لمعالجة هذه الجرائم أو الحد من تفشيها في الأوساط المجتمعية وفي هذا الصدد نقترح الحلول التالية:

- تفعيل أساليب التوعية والتهذيب لدى مستخدمي شبكة الاتصالات العالمية وحثهم على الاستخدام الأمثل لهذه التقنيات والتي من المفترض وجدت لخدمة الإنسان وليس لمضرته.
- ضرورة اهتمام المجامع الفقهية وكليات الشريعة وجهات التشريع بدراسة جرائم الإنترنت، وتحديد عقوباتها، والتوجيه بين تشريع جنائي خاص لحماية الأفراد والدول والمجتمعات الإسلامية من هذه الجرائم المستجدة.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث والمؤتمرات الشرعية والقانونية لبحث سبل مواجهة جرائم الإنترنيت بصفة عامة والجرائم الإباحية بصفة خاصة والخروج بتوصيات تعين على وضع تشريع إسلامي واضح المعالم لمعالجة مثل هذه الجرائم المستحدثة.
- تعزيز مشاركة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مواجهة الجرائم الإباحية والعمل على ترسيخ العقيدة الصحيحة وتنمية الوازع الديني لدى أفراد المجتمع لتحقيق قيم التعاون والتكافل الاجتماعي التي تحول دون انتشار وتفشي هذه الجرائم بين أفراد المجتمع.
- سد الفراغ التشريعي، إذ لا يمكن الشروع في مكافحة الجريمة الإلكترونية في غياب القوانين الرادعة لتطبيق الأحكام المشرعة ويمكن تعزيز ذلك عن طريق:
- التنسيق والتعاون الدولي قضائيا وإجرائيا في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية.

- ضرورة تخصيص شرطة خاصة لمكافحة الجرائم المعلوماتية؛ وذلك من رجال الشرطة المدربين على كيفية التعامل مع أجهزة الحاسوب والإنترنيت.

- ضرورة النص صراحة في القوانين المنظمة للإثبات – الجنائي والمدني – بما يسمح للقاضي بأن يستند إلى الأدلة المستخرجة من الحاسب الآلي والأنترنت في الإثبات، طالما أن ضبط هذه الأدلة جاء وليد إجراءات مشروعة، على أن تتم مناقشة هذه الأدلة بالمحكمة وبحضور الخبير، وبما يحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم.

قائمة المراجع

1. ابن منظور(دس)، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت.
2. أحسن بوسقيعة(2006)، الوجيز في القانون الجزائي العام،ط3، دار هومه، الجزائر.
3. أحمد حلواني، المدينة ومجال تطوير فضاءاتها الحياتية، مجلة الباحث الاجتماعي، منشورات جامعة باتنة.
4. أيمن عبد الحفيظ(2005)، الاتجاهات الفنية الأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية.
5. بورزام أحمد(2006)، محاضرة تحت عنوان "الجرائم المعلوماتية"، المجلس القضائي بباتنة، يوم 20 جوان 2006 .
6. جميل عبد الباقي الصغير(دس)، جرائم التكنولوجيا الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة.
7. خثير مسعود(2010)، الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر "أساليب وثغرات"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
8. دردور نسيم(2013/2012)، جرائم المعلوماتية على ضوء القانون الجزائري والمقارن، رسالة ماجستير في القانون الجنائي، جامعة منتوري "قسنطينة".
9. رماح الدلقموني(2015)، الجرائم الإلكترونية "عندما تصبح التقنية وسيلة للإجرام"، نقلا عن الموقع: http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2015/4/6
10. عبد القادر دوحة ومحمد بن حاج الطاهر(2008)، مدى مواكبة المشرع الجزائري لتطور الجريمة الإلكترونية، الملتقى الوطني الأول - النظام القانوني للمجتمع الإلكتروني-، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم القانونية والإدارية، 9-10-11 مارس.
11. قارة أمال(2002/2001)، الجريمة المعلوماتية، رسالة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر.
12. قارة أمال(2007)، الحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، ط2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.
13. القانون 04-15 المؤرخ في 10-11-2004، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية، عدد 71، الصادر في 2004/11/10.
14. القانون04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد47، لسنة 2009.
15. محمد عبيد الكعبي(دس)، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الأنترنيت، دار النهضة العربية، القاهرة.
16. معجم مجاني للطلاب(1996)، منشورات دار المجاني، ط3، بيروت، لبنان.
17. موسوعة البحث العلمي وإعداد البحوث والرسائل والأبحاث والمؤلفات(دس)، دار الكتب والوثائق المصرية، الإسكندرية.

18.ميلود بن عبد العزيز(2012)، الجرائم الأخلاقية والإباحية عبر الأنترنيت وأثرها على المجتمع من منظور شرعي وقانوني، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد17.
19.هشام محمد فريد رستم(1995)K قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات، مكتبة الآلات الحديثة، أسيوط.
20.هشام محمد فريد رستم(دس)، الجرائم المعلوماتية، مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنيت، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية.
21.يوسف صغير، (2013) الجريمة المرتكبة عبر الأنترنيت، رسالة ماجستير في القانون الدولي للأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
22. Champy: Essai de définition de la fraude informatique, R.S.C.1988.
23. Mascala Corinne: «criminalité et contrat électronique», Travaux de l'association, CAPITANT Hennir, journées national, paris, 2000.
24. Philippe Rose: la criminalité informatique, collection que sais- je ; 1988.
25. Tiedemann, fraude et autres délits d'affaires commis à l'aide d'ordinateurs électroniques. R.D.P.C 1984. n°7.